فقه الصادق

تأليف

فقيه العصر سماحة آية الله العظمى المرجع المجاهد

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني

٢

بسم الله الرحمن الرحیم

فقه الصادق علیه السلام

کاتب:

محمد صادق روحانی

نشرت فی الطباعة:

دارالکتاب

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

الفهرس

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، المجلد ۲

اشارة

سرشناسه : روحانی، سیدمحمدصادق، ۱۳۰۳ –
عنوان و نام پدیدآور : فقه الصادق/ تالیف محمدصادق الحسینی الروحانی.
مشخصات نشر : قم: دار الکتاب، ۱۴ق = ۱۳ –
مشخصات ظاهری : ج.
شابک : ۲۰۰۰ ریال (ج.۲، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۳، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۴، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۵، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۶، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۷، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۸، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۹، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۰، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۱، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (۱۴، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۵، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۹، چاپ سوم)
یادداشت : عربی.
یادداشت : فهرستنویسی براساس جلد شانزدهم، ۱۴۱۳ق = ۱۳۷۱.
یادداشت : این کتاب شرحی بر تبصره المتعلمین فی احکام الدین علامه حلی است.
یادداشت : ج.۱ – ۱۰ و ۱۵ (چاپ سوم: ۱۴۱۲ق = ۱۳۷۰).
یادداشت : ج.۱۱، ۱۴ (چاپ سوم: ۱۴۱۳ق = ۱۳۷۱).
یادداشت : ج.۱۹ (چاپ سوم: ۱۴۱۴ق. = ۱۳۷۲).
یادداشت : کتابنامه.
عنوان دیگر : تبصرهالمتعلمین فی احکامالدین.
موضوع : علامه حلی، حسنبن یوسف، ۷۲۶ – ۶۴۸ق. تبصره المتعلمین فی احکام الدین -- نقد و تفسیر
موضوع : فقه جعفری -- قرن ۷ق.
شناسه افزوده : علامه حلی، حسنبن یوسف، ۷۲۶ – ۶۴۸ق. تبصره المتعلمین فی احکام الدین. شرح
رده بندی کنگره : BP۱۸۲/۳/ع۸ت۲۰۲۱۴ ۱۳۰۰ی
رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲
شماره کتابشناسی ملی : م۷۳-۲۴

المقدمه

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِیمِ

الحمـد للّه علی ما أولانا من التفقه فی الـدین، و الهدایـة إلی الحق، و أفضل صـلواته علی رسوله صاحب الشـریعة الخالدة، و علی آله العلماء باللّه، الأمناء علی حلاله و حرامه، سیما بقیة اللّه فی الأرضین عجل اللّه تعالی فرجه الشریف.

و بعد:

فهـذا هو الجزء الثانی من کتابنا: (فقه الصادق) و قـد وفقنا إلی طبعه، و ارجو من اللّه التوفیق لنشـر بقیـة المجلـدات بالتدریج، فإنه ولی التوفیق.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ٩

الفصل الثانى: فى الحيض و هو فى الاغلب دم اسود غليظ يخرج بحرقة و حرارة

[تتمة كتاب الطهارة]

[تتمة الباب الثالث فى الغسل]

الفصل الثانى فى الحيض

اشارة

الذى يعبر عنه بالمحيض كما عن السرائر و الذكرى و المبسوط، و قد عرّفه جماعة: بأنه دم خلقه اللّه تعالى فى النساء لحكم و مصالح، و صرح بعضهم: بأنه اسم له لغة و شرعاً و على هذا فهو كلفظ البول و المنى و الغائط من أسماء الأعيان.

و عن آخرين: كونه من اسماء المعانى، و هو السيل أو سيل دم مخصوص و حيث أنه لا يترتب على النزاع فى ذلك ثمرة، فالإغماض عن تنقيح القول فى ذلك اولى، و ان كان الأقوى- بحسب ما يظهر من كلمات اللغويين، و كثير من النصوص المتضمنة لإضافة الدم إليه- هو الثانى لا الأول، فلاحظ.

و هو فى الأغلب دم اسود أى مائل الى السواد لشدة حمرته، و عن النافع و شرحه و غيرهما: اسود أو أحمر. و عن الفقيه الاقتصار على الثانى.

غليظ يخرج بحرقة و حرارة كما صرح به جماعة و فى الجواهر، بل لا أجد فيه خلافاً.

و هذه الخواص مستفادة من الحس و الأخبار كصحيح «١» حفص البخترى أو حسنه عن أبى عبد اللّه (عليه السلام) قال: سألته عن المرأة يستمر بها الدم فلا تدرى أحيض هو أو غيره.

قال (عليه السلام): ان دم الحيض حار عبيط (أى طرى) أسود له دفع

---

(١) الوسائل- باب ٣- من ابواب الحيض حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ١٠

و ما تراه بعد خمسين سنة- ان لم تكن قرشية و لا نبطية- أو بعد ستين سنة ان كانت احداهما- او قبل تسع سنين- مطلقاً- فليس بحيض

و حرارة، و دم الاستحاضة اصفر بارد.

و فى صحيح معاوية: ان دم الحيض حار.

و فى موثق «١» إسحاق بن جرير، عن أبى عبد اللّه (عليه السلام): دم الحيض ليس به خفاء، هو دم حار تجد له حرقة، و دم الاستحاضة دم فاسد بارد.

و عن الدعائم: دم الحيض كدر غليظ منتن.

و نحوها غيرها.

ثمّ ان ظاهر هـذه النصوص، و ان کـان کون هـذه الصـفات اوصافاً لـدم الحیض دائماً، إلا أنه لاجل ما سـتعرف من الحکم بالحیضـیة لفاقدها، کالمرئی فی أیام العادة، یتعین الحکم بأن توصیفه بها وارد مورد الغالب، و ستعرف تنقیح القول فی ذلک ان شاء اللّه تعالی.

شرائط الحیض

و ما تراه المرأة بعـد خمسـین سـنة ان لم تکن قرشـیة و لا نبطیـة، أو بعـد ستین سـنة ان کانت احـداهما أو قبل تسع سـنین مطلقاً فلیس بحیض.
کما هو المنسوب الی المشهور.

[مسائل]

اشارة

فههنا مسائل:

[ما تراه بعد الیأس لیس بحیض]

الأولی: ما تراه بعد الیأس لیس بحیض. إجماعاً حکاه جماعة.

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب الحیض حدیث ۳.
فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۱
[...]

و یشهد له صحیح «۱» ابن الحجاج عن الإمام الصادق (علیه السلام): ثلاث تتزوجن علی کل حال.
و عدَّ منها التی لم تحض و مثلها لا تحیض، قال: قلت: و ما حدها؟ قال (علیه السـلام): إذا أتی لها أقل من تسع سنین، و التی لم یدخل بها، و التی قد یئست من المحیض و مثلها لا تحیض.
قال: قلت: و ما حدّها؟ قال (علیه السلام): إذا کان لها خمسون سنة.

[ما تراه قبل البلوغ لا یحکم علیه بالحیضیة]

الثانیـة: ما تراه قبل البلوغ لا یحکم علیه بالحیضـیة بلا خلاف، و عن المحقق و المقـدس الأردبیلی و صاحب المـدارک دعوی الاتفاق علیه.
و یشهد له صحیح ابن الحجاج المتقدم. و ظاهره: ان ما قارن تمام التسع محکوم بالحیضیة ایضاً کما لا یخفی علی من لاحظه.
و لا ینافیه ما عن الشیخ فی المبسوط و الوسیلة من توقف البلوغ علی العشر، لانه مضافاً إلی ضعفه فی نفسه، لا یعارض الصحیح المعلَّق

هذا الحكم على اكمال التسع، لا على البلوغ، فتدبر.

منتهى الحيض فى القرشية و النبطية

الثالثة: المشهور بين الأصحاب على ما نسب اليهم ان الياس يحصل ببلوغ ستين سنة فى القرشية، و فى غيرها خمسين سنة، و عن النهاية و الجمل و السرائر و المهذب

---

(١) الوسائل- باب ٣١- من ابواب الحيض حديث ۶ و باب ٢ من ابواب العدد حديث ۴ من كتاب النكاح

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ١٢

[...]

و طلاق الشرائع و كشف الرموز و البيان: ان حده الخمسون مطلقاً و فى طهارة الشرائع و عن بعض كتب المصنف (ره) كالمنتهى: ان حده الستون كذلك و عن المحقق الأردبيلى الميل إليه.

و يشهد للأول مرسل «١» ابن أبى عمير الذى هو كالصحيح عن الإمام الصادق (عليه السلام): إذا بلغت المرأة خمسين لم تر حمرة إلا أن تكون امرأة من قريش.

و دعوى عدم صراحته فى الحيض، و لا يدل على أن الحمرة التى تراها القرشية بعد الخمسين حيض، مضافاً إلى عدم تعرضه لستين فيها، مندفعة بأن الظاهر ارادة الحيض من الحمرة فى المقام، و عدم تعرضه للتحديد فيها بالستين إنما هو لكفاية نصوص الستين الآتية.

و بالجملة: ظهور الخبر فى الفرق بين القرشية و غيرها، و ان غيرها تحيض إلى خمسين و هى إلى الأكثر المحدد فى سائر النصوص بستين لا ينكر، و مرسل الشيخ فى محكى المبسوط قال: تيأس المرأة إذا بلغت خمسين سنة إلا أن تكون امرأة من قريش، فإنه روى: أنها ترى دم الحيض إلى ستين سنة.

و بهما يقيّد اطلاق ما دل على أن حد اليأس الخمسون مطلقاً الذى هو مستند القول الثانى كصحيح «٢» ابن الحجاج عن الإمام الصادق (عليه السلام): ثلاث يتزوجن على كل حال، و عدَّ منها التى قد يئست من المحيض، و مثلها لا تحيض. قال: قلت: و ما حدها؟ قال (عليه السلام): إذا كان لها خمسون سنة.

و ما دل على أن حده الستون- الذى هو مستند القول الثالث- كموثق «٣» ابن

---

(١) الوسائل- باب ٣١- من ابواب الحيض حديث ٢.

(٢) الوسائل- باب ٣١- من ابواب الحيض حديث ۶.

(٣) الوسائل- باب ٣١- من ابواب الحيض حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ١٣

[...]

الحجاج عن الامام الصادق (عليه السلام): ثلاث يتزوجن على كل حال: التى يئست من المحيض و مثلها لا تحيض. قلت: و متى تكون كذلك؟ قال إذا بلغت ستين سنة فقد يئست من المحيض و مثلها لا تحيض. و بذلك ظهر ضعف القولين الآخرين، كما أنه ظهر أن

الجمع بين هاتين الطائفتين بالتفصيل بين العدة و العبادة فالستون للأولى، و الخمسون للثانية غير تام لعدم الشاهد له.

و المنسوب إلى المشهور الحاق النبطية بالقرشية، و لا دليل له سوى مرسل المفيد: روى: أن القرشية من النساء و النبطية تريان الدم إلى ستين سنة، و ضعفه مجبور بعمل الأصحاب ان ثبت، و هو محل تأمل، و لكن الذى يسهل الخطب عدم معلومية المراد من النبطية، فعن مروج الذهب: أنهم ولد نبطة بن حامى بن آدم بن سام بن نوح (عليه السلام)، و عن العين و المحيط و الديوان و المغرب و التهذيب: أنهم قوم كانوا ينزلون سواد العراق، و عن الصحاح و القاموس: إنهم قوم ينزلون البطائح بين العراقين، و عن السبعانى: إنهم قوم من العجم، و قيل: من كان أحد أبويه عربياً و الآخر عجمياً، و عن غيرها غير ذلك.

و أما القرشية: فهى من انتسبت إلى نضر بن كنانة، كما عن جماعة من اللغويين التصريح به فى كتبهم كالصحاح و النفحة العنبرية و مجمع البحرين و غيرها و جماعة من الأساطين كصاحبى الحدائق و الجواهر و النراقى و الشيخ الأعظم و غيرهم و عن العقد الفريد و سبك الذهب و المختصر من اخبار البشر و غيرها: أن من ولده فهر فهو قرشى.

و على هذا فمن انتسبت إلى النضر و لم تنتسب إلى فهر يشكل حكمها، إلا أن الذى يهون الخطب عدم تحقق الابتلاء بها، بل لا تعرف الآن منها إلا الهاشميات. فتدبر.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۱۴

[...]

الشك فى القرشية

الرابعة: من شك فى كونها قرشية يلحقها حكم غيرها كما هو المشهور، و عن النراقى: دعوى الإجماع المحقق عليه، و يشهد له أصالة عدم الانتساب، و فى طهارة شيخنا الأعظم: إنها الأصل المعول عليه لدى العلماء فى جميع المقامات، و زاد بعض المحققين (ره): إن الاعتماد عليه فى مثل ما نحن فيه من الأمور المغروسة فى أذهان المتشرعة، بل المركوز فى أذهان العقلاء قاطبة، فجريان هذا الأصل مما لا ينبغى التوقف فيه، إنما الأشكال فى تعيين وجه عمل العقلاء و العلماء به.

أقول: هذا الأصل هو الاستصحاب، أى استصحاب عدم انتساب هذا الشخص إلى هذه القبيلة، بعبارة اخرى: استصحاب عدم القرشية الثابت قبل تولد تلك المرأة فى الخارج، و هو الذى يعبر عنه باستصحاب العدم الأزلى و تقريبه: ان هذه المرأة قبل أن تولد كانت هى و اتصافها بالقرشية معدومتين فى الخارج، فبعد ما تولدت يشك فى تحقق اتصافها بها، فيستصحب عدمه، و يثبت به انها غير متصفة بالقرشية، و يترتب عليه أنها لا تحيض بعد الخمسين.

و دعوى أن موضوع هذا الحكم المرأة المتصفة بغير القرشية، و لا يثبت الاتصاف بهذا الأصل الاعلى القول بالأصل المثبت، مندفعة بأنه إذا ورد عام، ثمّ خصص بعنوان وجودى بالمنفصل، أو كالاستثناء من المتصل، لا يكون الباقى بعد التخصيص هو المتصف بعدم ذلك الوصف الوجودى بنحو الموجبة المعدولة، كى لا يثبت باستصحاب عدم الاتصاف قيد الموضوع، و هو الاتصاف بالعدم، بل الباقى بعده هو العام غير المتصف بعنوان الخاص، بنحو السالبة المحصلة، لانه فرق واضح بين دخل وجود العرض فى الموضوع بشرط وجوده فيه، و بين دخل عدمه فيه. إذ فى الاول: بما ان وجود العرض فى نفسه عين وجوده لموضوعه، لا يترتب

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۱۵

[...]

الحکم إلا بعد اثبات اتصاف الموضوع بذلک العرض.

و أما فی الثانی: فبما ان عدم العرض لا یحتاج إلی وجود الموضوع، فاستصحاب عدم اتصاف الموضوع بذلک العرض المحقق قبل تحققه یجری و یترتب علیه الأثر. و فی المقام: بما أنه دلت النصوص علی أن المرأة تحیض إلی خمسین إلا القرشیة، فموضوع هذا الحکم هی المرأة غیر المتصفة بهذا العنوان، لا المرأة المتصفة بغیر القرشیة، و علیه فلا مانع من استصحاب عدم القرشیة المحقق قبل تولد هذه المرأة المشکوک کونها قرشیة، و یثبت به ان هذه المرأة غیر متصفة بالقرشیة، فیحکم بأنها لا تحیض بعد الخمسین.

و تمام الکلام فی تنقیح القول فی جریان هذا الأصل، ورد ما استدل به علی عدم جریانه موکول إلی محله، و قد حققنا القول فی ذلک فی کتابنا زبدة الأصول.

الشک فی البلوغ

الخامسة: إذا خرج الدم ممن شک فی بلوغها و کان بصفات الحیض فمقتضی القاعدة هو الحکم بعدم کونه حیضاً، لاستصحاب عدم البلوغ، إلا ان هنا اشکالا مشهوراً، و هو ان الأصحاب عدوا من علامات البلوغ الحیض، و عن الذکری: لا نعلم فیه خلافاً، بل عن الروضة الإجماع علیه، و عن المبسوط و النهایة و الوسیلة و الغنیة و السرائر و غیرها: ان الحیض بنفسه بلوغ، فعلی القول بکون من شک فی بلوغها بحکم من علم عدم بلوغها للاستصحاب الذی یحرز به عدم کونه حیضاً لفقد شرطه و هو البلوغ، فما الدم المحکوم بأنه من علاماته، بل هذا ینافی القول بأن الدم المرئی قبل التسع لیس بحیض، حتی مع عدم جریان الاستصحاب، فإن لازم ذلک عدم تحقق الحیض قبل البلوغ، فالشک فی البلوغ مستلزم للشک فی کونه حیضاً، فکیف

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۶

[...]

یکون هو دلیلًا علی البلوغ؟.

و قد أجاب عنه جماعة: بأن الحیض یدل علی البلوغ، و الدلیل علی الحیض هی الصفات، و فیه: ان من حدود الحیض کونه بعد البلوغ، فالحکم به یتوقف علی ثبوت البلوغ، فاثبات البلوغ به دور واضح.

أقول: أنه لیس فی نصوص الباب ما یدل علی أن الحیض انما یتحقق قبل بلوغ التسع، بل هی تتضمن لثبوت احکام البالغة للحائض، لاحظ موثق «۱» عمار عن الامام الصادق (علیه السلام): سألته عن الغلام متی تجب علیه الصلاة؟ قال (علیه السلام): إذا أتی علیه ثلاث عشرة سنة، فإن احتلم قبل ذلک فقد وجبت علیه الصلاة و جری علیه القلم، و الجاریة مثل ذلک إذا أتی لها ثلاث عشرة سنة أو حاضت قبل ذلک فقد وجبت علیها الصلاة و جری علیها القلم.

و مرسل «۲» الصدوق و فیه: علی الصبی إذا احتلم الصیام، و علی المرأة إذا حاضت الصیام.

و موثق «۳» ابن سنان: إذا بلغ الغلام ثلاث عشرة سنة کتبت له الحسنة و کتبت علیه السیئة و عوقب، و إذا بلغت الجاریة تسع سنین فکذلک و ذلک انها تحیض لتسع سنین.

و ظاهر هذه النصوص کون الحیض نفسه بلوغاً، و لکن لا تدل علی تحقق الحیض قبل التسع، بل الموثق یدل علی العدم، فما لم یحرز بلوغ التسع لا یحکم بکونه

---

(۱) الوسائل- باب ۴- من ابواب مقدمة العبادات حدیث ۱۲.

(۲) الوسائل- باب ۲۹- من ابواب من یصح منه الصوم حدیث ۱۲.

(۳) الوسائل- باب ۴۴- من ابواب کتاب الوصایا حدیث ۱۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۷

]...[

حیضاً للموثق و لما دل علی ان الدم المرئی قبل بلوغ التسع لیس بحیض فلا یکون بلوغاً.

و علیه فإن قلنا: بأن البلوغ بالسن انما یکون ببلوغها العشر، فهذه النصوص لا تنافی شیئاً من الأخبار کما لا یخفی، و ان قلنا بأنه انما یکون ببلوغها التسع، فلازمه الغاء هذه النصوص، إذ دائماً یستند البلوغ إلی السن و لا یستند إلی الحیض و لو فی مورد، و علیه فحیث لا یمکن ذلک و لا الحکم بأن ما یعلم بتحققه قبل اکمال التسع حیض لمنافاته لما دل علی ان ما تراه قبله لیس بحیض، فیتعین حمل هذه النصوص علی جعل الطریقیة للبلوغ عند الشک فیه، و تدل علی الغاء الاستصحاب فی المقام. و لا محذور فی ذلک.

اشتباه الحیض بالاستحاضة

السادسة: إذا اشتبه الحیض بالاستحاضة فالمشهور بین الأصحاب انها ترجع إلی الصفات، بل لا خلاف فیه و لا إشکال فی الجملة.

و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح «۱» حفص بن البختری أو حسنة: دخلت امرأة علی أبی عبد اللّه (علیه السلام) فسألته عن المرأة یستمر بها الدم فلا تدری أحیض هو أو غیره فقال لها: ان دم الحیض حار عبیط اسود له دفع و حرارة، و دم الاستحاضة اصفر بارد، فإذا کان للدم حرارة و دفع و سواد فلتدع الصلاة.

قال: فخرجت و هی تقول: و اللّه انه لو کان امرأة ما زاد علی هذا.

و صحیح «۲» معاویة بن عمار عن الامام الصادق (علیه السلام): ان دم الاستحاضة

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب الحیض حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب الحیض حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۸

]...[

و الحیض لیس یخرجان من مکان واحد، ان دم الاستحاضة بارد، و ان دم الحیض حار.

و موثق «۱» اسحاق بن جریر عنه (علیه السلام) قال: سألتنی امرأة منا ان ادخلها علی أبی عبد اللّه (علیه السلام)، و استأذنت لها فأذن لها فدخلت و معها مولاة لها- إلی ان قال- قالت: فإن الدم یستمر بها الشهر و الشهرین و الثلاثة کیف تصنع بالصلاة؟ قال: تجلس ایام حیضها ثمّ تغتسل لکل صلاتین، قالت: ان ایام حیضها تختلف علیها، و کان یتقدم الحیض الیوم و الیومین و الثلاثة، و یتأخر مثل ذلک فما علمها به.

قال (علیه السلام): دم الحیض لیس به خفاء، هو دم حار تجد له حرقة، و دم الاستحاضة دم فاسد بارد.

و قریب منها صحیح ابن الحجاج.

انما الکلام فی انه هل یستفاد من هذه النصوص قاعدة کلیة، و هی الحکم بحیضیة الواجد لصفات الحیض، و الحکم بعدمها مع انتفاء

الصفات، إلا أن يدل دليل على الخلاف كما عن المدارك و جماعة، أو أنه يستفاد منها قاعدة كلية عند اشتباه الحيض بالاستحاضة خاصة كما هو المشهور، ام يستفاد منها حكم دم الحيض المشتبه بدم الاستحاضة المتصل بدم الحيض كما فى طهارة شيخنا الأعظم فيها وجوه:.

قد استدل للأول: بأنه يستفاد من هذه الروايات ان هذه الأوصاف خاصة مركبة، فمتى وجدت حُكِمَ بكون الدم حيضاً، و متى انتفت انتفى، و عليه فلو رأت المبتدئة دما ليس فى صفات الحيض لا يحكم بحيضيته بمجرد الرؤية، خلافا للمشهور الملتزمين بالحكم بها لقاعدة الإمكان، و كذلك لو رأت ذات العادة الوقتية دما فاقدا للصفات.

---

(١) الوسائل- باب ٣- من ابواب الحيض حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ١٩

[...]

و أورد عليه، تارة بأن منشأ هذه الأوصاف انما هو مجرد الغلبة، و الا فقد تتخلف فكيف تكون خاصة، و ستعرف ان الصفرة و الكدرة فى ايام الحيض حيض.

و اخرى: بأن دم الحيض من الموضوعات التى لا ـ مدخلية للشرع فيها، كالبول، فلو قطع بكون مسلوب الصفات حيضاً ما كان لنفيه معنى، و الحكم له بغيره.

و ثالثة: بأن النصوص فى مقام بيان الصفات الخارجية الغالبية الموجبة للعلم و المعرفة الحقيقية، لا فى مقام بيان المعرفة التعبدية.

و فى الجميع نظر، اما الأول: فلانه إذا خصص ما تضمن بيان قاعدة كلية لا يوجب ذلك عدم حجيته فى سائر الموارد كما لا يخفى.

و اما الثانى: فلأن دم الحيض و ان كان من الموضوعات الخارجية إلا أنه لاجل اشتباهه كثيراً بغيره جعل الشارع طريقاً إليه، فهو امر حقيقى خارجى، إلا أن طريقه تعبدى شرعى، و لا يحصل القطع بكون مسلوب الصفات حيضاً إلا تعبدا بحكم الشارع، و هو يوجب تقييد هذه الادلة، مع أنه لو احرز بطريق آخر كون مسلوب الصفات حيضاً خرج عن موضوع هذه النصوص تخصصاً.

و أما الثالث: فلان الأصل فى الكلام الصادر من الشارع المقدس. الحمل على مقام التشريع.

و لكن يرد على الاستدلال بها: انها مسوقة لبيان ما يتميز به دم الحيض عن دم الاستحاضة عند اختلاط احدهما بالآخر لا مطلق ما اختلط الحيض بغيره، و استفادة كونها مسوقة لإعطاء القاعدة الكلية، مع فرض ان الشارع المقدس حكم فى غير مقام بكون الفاقد لتلك الصفات حيضاً، و الواجد غير حيض، و ظهور النصوص فى كونها فى مقام بيان طريقيه الصفات الخارجية الغالبية المختصة باختلاط الحيض بالاستحاضة دونها خرط القتاد.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ٢٠

[...]

و دعوى ان قوله (عليه السلام) فى صحيح حفص (فاذا كان للدم حرارة و دفع و سواد فلتدع الصلاة) يدل على عموم الحكم لجميع موارد الاختلاط مندفعة بانه لا عموم له بعد كون الضمير راجعاً إلى المرأة المتلبسة باستمرار الدم.

فالمتحصل من هذه النصوص ثبوت قاعدة كلية عند اشتباه الحيض بالاستحاضة خاصة.

ثمّ أنه بناء على ما ذكره الشيخ الأعظم رحمه اللّه فى طهارته: من ان المستفاد من النصوص و كلمات اللغويين ان الاستحاضة هو الدم المتصل بدم الحيض، تكون هذه الأخبار مختصة به و لا تشمل غير المستمر المختلط بالحيض، و عدم اختصاص المميزات المذكورة

فی النصوص بالدم المستمر لا ینافی اختصاص حجیتها به علی ما مر تقریبه.

و دعوی ان خصوصیهٔ الاستمرار من الخصوصیات التی تکون ملغاهٔ عند العرف مندفعهٔ بأن صحهٔ هذه الدعوی تتوقف علی العلم بعدم مدخلیهٔ هذا القید، و الا فمقتضی الأصل فی کل قید اخذ فی موضوع الحکم دخله فیه.

فتحصل: ان الأقوی اختصاص طریقیه الصفات المذکورهٔ فی النصوص بما إذا اشتبه دم الحیض بالاستحاضهٔ، إذا لم یکن طریق الیه کالعادهٔ أو قاعدهٔ کلیهٔ منطبقهٔ علی المورد تقتضی الحکم بالحیضیهٔ کقاعدهٔ الإمکان، علی فرض ثبوتها.

اشتباه دم الحیض بدم العذرهٔ

السابعهٔ: إذا اشتبه دم الحیض بدم العذرهٔ (أی البکارهٔ) فتارهٔ یمکن الاختبار و اخری لا یمکن.

و علی الأول: فتارهٔ یکون طرف الاشتباه دم العذرهٔ خاصهٔ، و اخری یحتمل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۱

]...[

غیره ایضاً، أما فی الصورهٔ الأولی: فالظاهر انه لا خلاف فی إنها تختبر بادخال قطنهٔ فی الفرج کیفما اتفق- کما هو المشهور، أو بعد ان تستلقی علی ظهرها و ترفع رجلیها کما عن الشهید رحمه اللّه المصرح بوجود روایهٔ دالهٔ علی اعتبار هذا القید، و حیث انه لم یثبت وجودها و لم تصل الینا کما صرح به جملهٔ من الأعاظم، فالأظهر عدم اعتباره- و تدعها ملیا ثمّ تخرجها برفق، فان خرجت القطنهٔ مطوقهٔ بالدم فهو بکارهٔ بلا خلاف ظاهر، و عن المقدس الأردبیلی رحمه اللّه الرجوع الی الصفات.

و یشهد للمشهور ما عن الکافی «۱» بطریق صحیح عن خلف بن حماد قال:

دخلت علی أبی الحسن موسی بن جعفر (علیه السلام) بمنی قلت له: ان رجلا من موالیک تزوج جاریهٔ معصراً لم تطمث، فلما افتضها سال الدم، فمکث سائلا لا ینقطع نحواً من عشرهٔ ایام، و ان القوابل اختلفن فی ذلک، فقالت بعضهن: دم الحیض، و قالت بعضهن: دم العذرهٔ، فما ینبغی لها ان تصنع؟.

قال (علیه السلام): فلتتق اللّه، فان کان من دم الحیض فلتمسک عن الصلاهٔ حتی تری الطهر، و لیمسک عنها بعلها، و ان کان من العذرهٔ فلتتق اللّه و لتتوضأ و لتصل و یأتیها بعلها ان احب ذلک.

فقلت له فکیف لهم ان یعلموا ما هو حتی یفعلوا ما ینبغی؟

قال: فالتفت یمیناً و شمالًا فی الفسطاط مخافهٔ ان یعلم کلامه احد ثمّ نهد إلی فقال (علیه السلام): یا خلف سر اللّه سر اللّه لا تذیعوه و لا تعلّموا هذا الخلق اصول دین اللّه، بل ارضوا لهم ما رضی اللّه لهم من ضلال، ثمّ عقد بیده الیسری تسعین ثمّ قال (علیه السلام): تدخل القطنهٔ ثمّ تدعها ملیاً، ثمّ تخرجها اخراجاً رقیقاً، فان کان الدم

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب الحیض حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۲

]...[

مطوقاً فی القطنهٔ فهو من العذرهٔ، و ان کان مستنقعاً فی القطنهٔ فهو من الحیض ... الخ.

و عن الشيخ روايته بادنى اختلاف.

و ما فى الصحيح «١» عن زياد بن سوقة قال: سئل أبو جعفر (عليه السلام) عن رجل افتض امرأته أو أمته فرأت دماً كثيراً لا ينقطع عنها يومها (يوما) كيف تصنع بالصلاة؟ قال (عليه السلام): تمسك الكرسف فان خرجت القطنة مطوقة بالدم فانه من العذرة تغتسل و تمسك معها قطنة و تصلى، فان خرج الكرسف منغمساً بالدم فهو من الطمث تقعد عن الصلاة ايام الحيض.

و ان كانت مستنقعة فهو حيض كما عن الأكثر، بل الظاهر الإجماع عليه، اذ ما يظهر من المحقق فى الشرائع و النافع و المعتبر، و المصنف رحمه اللّه فى القواعد من عدم الحكم بالحيضية انما هو فى الصورة الثانية، إذ فى هذه الصورة إذا انتفت العذرة يتعين كونه دم الحيض لفرض الدوران بينهما، مضافا الى ان هذا المورد هو المتيقن من النصوص.

و أما الصورة الثانية: فالمشهور بين الأصحاب ان حكمها حكم الصورة الأولى، و عن المحقق، و المصنف، و الشهيد، و ابن فهد: عدم الحكم بكونه حيضاً إذا خرجت مستنقعة، و استحسنه شيخنا الأعظم الأنصارى رحمه اللّه و ادعى ان احداً من الأصحاب لم يفتِ بخلاف ذلك، لأن مفروض كلامهم فيما حكموا به هو ما إذا تردد الأمر بين العذرة و الحيض.

و كيف كان فيشهد للأول اطلاق الصحيح الثانى، و دعوى ظهوره فى ما اذا علم انتفاء الثالث، غير تامة، نعم دعوى اختصاص الأول بهذا المورد فى محلها، لان

---

(١) الوسائل- باب ٢- من ابواب الحيض حديث ٢.

الظاهر من قوله عليه السلام: (فان كان من دم الحيض فلتمسك عن الصلاة و ان كان من العذرة فلتتق اللّه و لتتوضأ) هو الانحصار و التردد بين الأمرين لا غير، و يؤيده فرض السائل اختلاف القوابل فى انه دم حيض أو عذرة كما لا يخفى، و حيث ان الصحيح الثانى مطلق كما عرفت فلا وجه لدعوى جواز ان يكون طريق العلم بحيضية الدم فى مفروض الصحيحين نفى الاحتمال الآخر لا الانغماس، بل لا تتم هذه الدعوى حتى على فرض اختصاص الصحيحين بالصورة الأولى لظهور قوله عليه السلام: (فان خرج الكرسف منغمساً) فى طريقيه الانغماس بنفسه لا لتلازمه مع شيء آخر، مع انه لو تم ما ذكر من اختصاص الخبرين بما إذا علم التردد بين الأمرين لما بقى دليل على الحكم بكونه دم العذرة إذا كان الدم مطوقاً فى القطنة لو لم ينحصر الاحتمال فيهما كما لا يخفى.

فتحصل: ان الأقوى هو الحكم بانه حيض مع الانغماس مطلقاً كما هو المنسوب الى المشهور.

ثمّ ان الظاهر من النص و الفتوى وجوب الاختبار المذكور، و عليه فلو صلّت بدونه فهل تكون صلاتها باطلة و ان تبين بعد ذلك عدم كونه حيضاً كما عن جماعة التصريح به، أو تكون صحيحة، مع عدم الإخلال بسائر الشروط حتى قصد القربة.

أو تكون صحيحة فى صورة الغفلة عن وجوب الاختبار كما عن شيخنا الأعظم رحمه اللّه أو فى صورة المعذورية فيه كما عن صاحب الجواهر رحمه اللّه وجوه و اقوال.

و استدل لعدم الصحة مطلقاً، بوجوه.

الأول: ان الاختبار شرط للصلاة فى الفرض، و انتفاء المشروط بانتفاء شرطه لا ينكر.

و فيه ان الظاهر من الخبرين ان وجوب الاختبار وجوب مقدمى لترتيب آثار

احد الدمين، و بعبارة اخرى: ظاهر الأمر به كونه ارشاداً إلى تنجز التكليف المحتمل، و انه لا يجوز الرجوع الى القواعد و الأصول المقتضية لعدم تنجزه، نظير الأمر بالتعلم فى الشبهات قبل الفحص لا انه وجوب شرطى ضمنى.

الثانى: ان العقل الحاكم بوجوب الإطاعة يستقل بكون الانبعاث عن احتمال الأمر فى طول الانبعاث عن بعث المولى، فلا يجتزى بالتحرك عن احتمال الأمر مع امكان التحرك عن نفس التحريك.

و فيه انه لا ـ يعتبر فى حصول الطاعة فى نظر العقل سوى اتيان المأمور به بجميع قيوده، مضافاً الى المولى، فاعتبار لزوم التحرك عن تحريك المولى مما لم يدل عليه دليل، و على فرض الشك فى اعتبار ذلك، بما انه شك فى التقييد الزائد يرجع الى البراءة.

الثالث: ان حرمة العبادة على الحائض حرمة ذاتية، و حينئذ فالصلاة قبل الاختبار محتملة للتحريم المنجز، فتكون فاسدة، إذا المتجرئ مستحق للعقاب على ما حقق فى محله، فتكون صلاتها مبعدة، فيمتنع التقرب بها.

و فيه مضافاً الى ان الأظهر كون حرمتها تشريعية لا ذاتية، كما ستعرف فى محله. ان الإتيان بالعبادة رجاء للمطلوبية لا يكون حراماً، مع انه لو تم ذلك لزم الحكم بالفساد فى غير صورة المعذورية فيه لا مطلقاً كما لا يخفى، و بما ذكرناه يظهر مدرك القولين الآخرين و ضعفه.

فتحصل ان الأقوى هى الصحة مطلقاً.

و أما فى الصورة الثالثة: فان كانت حالتها السابقة، معلومة ترجع إليها على ما صرح به جماعة، و فى طهارة شيخنا الأعظم رحمه اللّه التفصيل بين صورة سبق الحيض فاختار انها ترجع الى الحالة السابقة، و بين صورة عدم سبقه فاختار سقوط وجوب الاختبار ايضاً، إلا انه تردد بين الرجوع إلى الحالة السابقة أو إلى أصالة

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ٢٥

]...[

الحيض أى قاعدة الإمكان.

اقول: ان هذين القولين يبتنيان على عدم شمول النصوص للمقام لسقوط وجوب الاختبار بتعذره كما هو الشأن فى جميع التكاليف، و لكنه غير تام لما عرفت من ان الأمر بالاختبار انما يكون ارشادا إلى تنجز التكليف المحتمل، و انه لا يصح الرجوع إلى القواعد و الأصول المقتضية لعدم تنجزه و على ذلك فلا وجه لسقوطه، و دعوى عدم اطلاقها من هذه الجهة أو انصرافها عن هذه الصورة كما ترى.

و ما ذكره الشيخ الأعظم رحمه اللّه من انه إذا تحقق الحيض سابقاً، و احتمل انقطاعه بعد طروء العذرة فالظاهر عدم دخوله تحت النص، فالرجوع فيها الى استصحاب الحيض من غير اختبار حتى فى صورة التمكن قوى، و ان كان تامّاً من حيث الجمود على مورد النص، إلا انه بعد التدبر فيه يظهر عدم دخل خصوصية المورد فى هذا الحكم، و انه (عليه السلام) فى مقام بيان ما به يمتاز احد الدمين عن الآخر عند اشتباه احدهما بالآخر فالرجوع إلى الأصول فى غير محله، و كذلك الرجوع إلى قاعدة الإمكان، مع أنه ستعرف اختصاص القاعدة بما يعلم خروجه من الرحم. فتدبر.

و عليه فيتعين الرجوع إلى ما يقتضيه العلم الإجمالى بثبوت احكام الطاهرة أو الحائض عليها، و بذلك يظهر حكم ما لم تعلم الحالة السابقة، و ما ذكره بعض الأعاظم من انحلال العلم الإجمالى المزبور باصالة عدم خروج الدم من الرحم فتدخل فى عموم ادلة احكام الطاهرة، و إذا ثبتت احكام الطاهرة لها ينحل العلم الإجمالى المزبور، غير صحيح، لأن الرجوع إلى هذا الأصل خلاف ما تقتضيه النصوص من عدم جواز الرجوع الى الأصول حتى فى صورة عدم التمكن كما عرفت.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۶

]...[

و اما ما ذکره بعض المحققین رحمه اللّه فی عروته من البناء علی الطهارة فی ما لم تعلم الحالة السابقة فالظاهر انه مبنی علی مسلکه من جواز التمسک بالعام فی الشبهة المصداقیة، فإنه علیه بما أن ادلة احکام الطاهرة موضوعها مطلق المرأة، و انما خرجت عنه الحائض، و خصصت تلک الأدلة بما دل علی حکم الحائض، فاذا شک فی الحیض یرجع إلی عموم تلک الأدلة، و لکن المحقق فی محله عدم الجواز.

فتحصل مما ذکرناه ان الأظهر تعین مراعاة الاحتیاط فی الصورتین.

اشتباه دم الحیض بدم القرحة

الثانیة: إذا اشتبه دم الحیض بدم القرحة فالمنسوب إلی المشهور ان الدم ان کان یخرج من الطرف الأیسر فحیض، و إلا فمن القرحة، بل عن جامع المقاصد: نسبته إلی فتوی الأصحاب، و عن الدروس و الذکری و ابن طاوس عکس ذلک، و عن المحقق و ظاهر المسالک و المحقق الأردبیلی و صاحب المدارک: عدم اعتبار الجانب اصلا.

و قد استدل للأول بما رواه «۱» الشیخ فی محکی التهذیب باسناده عن محمد بن یحیی، رفعه عن ابان قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): فتاة منا بها قرحة فی جوفها و الدم سائل لا تدری من دم الحیض أو من دم القرحة.

فقال (علیه السلام): مرها فلتستلق علی ظهرها ثمّ ترفع رجلیها و تستدخل إصبعها الوسطی، فان خرج الدم من الجانب الأیسر فهو من الحیض، و ان خرج من الجانب الأیمن فهو من القرحة.

و اورد علیه: بان هذه «۲» الروایة مرویة عن الکافی بهذا الأسناد و فیها: فان

(۱) الوسائل- باب ۱۶ من ابواب الحیض حدیث ۲- ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۶ من ابواب الحیض حدیث ۲- ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۷

]...[

خرج الدم من الجانب الأیمن فهو من الحیض، و ان خرج من الجانب الأیسر فهو من القرحة. و النقل الثانی مقدم لما فی مرآة العقول نقلا عن الشهید: انه وجد فی کثیر من نسخ التهذیب ان الحیض من الأیمن، و عن ابن طاوس: ان ما فی بعض نسخ التهذیب الجدیدة کون الحیض من الأیسر فی أنه تدلیس هذا مضافا إلی اضبطیة الکلینی، (و علیه) فیثبت القول الثانی.

و فیه: أما الدعوی الأولی فیدفعها افتاء الشیخ نفسه فی المبسوط و النهایة بما اختاره المشهور، و عدم ذکر احد من المحشین علی التهذیب لذلک، مع ان عادتهم نقل جمیع النسخ.

و اما الدعوی الثانیة فیدفعها ان اضبطیة الکلینی و ان کانت لا تنکر إلا أنه فی المقام لاجل اتفاق المتقدمین و المتأخرین من المحدثین علی موافقة المشهور- کما عن حاشیة المدارک- و موافقة ما فی التهذیب لما فی النهایة- التی قیل انها متون اخبار- و لما ذکره المفید فی المقنعة، و الصدوق فی الفقیه، و والده فی الرسالة التی قیل انها ایضا متون اخبار، و ان الأصحاب کانوا إذا اعوزتهم

النصوص رجعوا إلیها و امثالها، یقدم ما فی التهذیب.
و استدل للقول الأخیر فی محکی المعتبر بان الروایهٔ مقطوعهٔ مضطربهٔ، و بجواز کون القرحهٔ فی الجانبین، و بأن الحیض من الرحم و لیس فی جانب معین، و فی الجمیع نظر:
أما الأول فلان ارسالها منجبر بکون الخبر مشهوراً بین الأساطین من اهل الروایهٔ، و الفتوی، و قد مر انها غیر مضطربهٔ، مع انه لو سلم اضطرابها فإنما هو فی خصوص تعیین الجانب، و اما من حیث دلالتها علی ان المرجع فی الفرض لیس هی الأوصاف و لا قاعدهٔ الإمکان فلا اضطراب فیها.
فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۸
و أقله ثلاثهٔ أیام

و أما الثانی: فلأنه من الجائز ان یکون حصول القرحهٔ التی یجری منها الدم المشتبه بدم الحیض فی خصوص الجانب الایمن، أو انه عند الاستلقاء بالکیفیهٔ الخاصهٔ یخرج الدم من الجانب الایمن و لو کانت القرحهٔ فی الجانب الایسر.
و أما الثالث فلانه من الممکن ان یکون الرحم عند الاستلقاء الخاص مستقراً فی الجانب الأیسر.
فتحصل: ان الأقوی هو القول الأول حتی فیما لو علم کون القرحهٔ فی الطرف الأیسر، و استثناء هذه الصورهٔ مع عدم دلیل یخرج به عن إطلاق النصوص، و عدم ذکره فی کلام الأکثر، مما لا وجه له.

أقل الحیض و أکثره

اشارهٔ

و أقله أی أقل الحیض ثلاثهٔ أیام بلا خلاف، و فی طهارهٔ الشیخ الأعظم رحمه اللّٰه بالإجماع المحقق و المحکی: حد الاستفاضهٔ بل التواتر، و نحوه فی الجواهر.
و تشهد به نصوص کثیرهٔ کصحیح «۱» معاویهٔ بن عمار بن أبی عبد اللّٰه (علیه السلام): أقل ما یکون الحیض ثلاثهٔ أیام، و اکثر ما یکون عشرهٔ أیام.
و صحیح «۲» صفوان بن یحیی: سألت أبا الحسن الرضا (علیه السلام) عن أدنی ما یکون الحیض فقال (علیه السلام): أدناه ثلاثهٔ، و ابعده عشرهٔ.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب الحیض حدیث ۱.
(۲) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب الحیض حدیث ۲.
فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۹
[...]

و صحیح «۱» یعقوب بن یقطین: أدنی الحیض ثلاثهٔ، و أقصاه عشرهٔ. و نحوها غیرها.
و لا یعارضها مصحح «۲» حمید عن إسحاق بن عمار قال: سألت أبا عبد اللّٰه (علیه السلام) عن المرأهٔ الحبلی تری الدم الیوم و الیومین،

قال (علیه السلام): ان کان دماً عبیطاً فلا تصل ذینک الیومین، و ان کان صفرهٔ فلتغتسل عند کل صلاتین.

و موثق «۳» سماعهٔ: سألته عن الجاریهٔ البکر اول ما تحیض فتقعد فی الشهر یومین، و فی الشهر ثلاثهٔ، تختلف علیها، لا یکون طمثها فی الشهر عدهٔ أیام سواء.

قال (علیه السلام): فلها ان تجلس و تدع الصلاهٔ ما دامت تری الدم ما لم یجز العشرهٔ.

اقول لا یعارضها لعدم عمل الأصحاب بهما، و عن الشیخ فی التهذیب و الاستبصار: ان علی خلافهما اجماع الطائفهٔ، و کذا عن غیره، مع ان الأول مختص بالحبلی، مضافاً إلی أنه یحتمل أن یراد به ترک الصلاهٔ بمجرد رؤیهٔ الدم، و ان وجب علیها القضاء إذا انقطع قبل ثلاثهٔ أیام.

و الثانی یمکن حمله علی مقدار ثلاثهٔ متوالیهٔ، بأن تری الدم عصر یوم الخمیس فتقعد عن الصلاهٔ یوم الجمعهٔ و السبت و تطهر فی عصر یوم الأحد فلا معارضهٔ للنصوص المتقدمهٔ، فهذا الحکم مما لا إشکال فیه و لا کلام، إنما الکلام یقع فی موارد:

---

(۱) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب الحیض حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب الحیض حدیث ۱۳.

(۳) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب الحیض حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۰

متوالیات

فی اعتبار التوالی فی ثلاثهٔ الحیض

اشارهٔ

الأول: فی اعتبار کونها متوالیات، فعن الاسکافی و الصدوقین و السید و الشیخ فی غیر النهایهٔ و الحلبی و ابنی حمزهٔ و سعید و المحقق و المصنف و الشهیدین و المحقق الثانی و اکثر من تأخر عنهم: اعتبار التوالی، بل عن الذکری و المسالک: إنه المشهور بین الأصحاب.

و قد استدل له الشیخ الأعظم رحمه اللّه فی طهارته باصالهٔ عدم الحیض و اجاب عن اشکال معارضتها مع اصالهٔ عدم الاستحاضهٔ بجوابین.

الأول: انه ان قلنا بثبوت الواسطهٔ بین الحیض الاستحاضهٔ فلا تنافی، إذ لا یعلم بکذب احدهما، و ان قلنا بعدم الواسطهٔ بینهما فاصالهٔ عدم الحیض حاکمهٔ علی اصالهٔ عدم الاستحاضهٔ، لأن المستفاد من النصوص و الفتاوی ان کل دم لم یحکم علیه بالحیضیهٔ شرعاً، و لم یعلم انه لقرحهٔ أو عذرهٔ او نفاس، فهو محکوم علیه باحکام الاستحاضهٔ، و حینئذٍ فاذا انتفی کونه حیضاً بحکم الأصل تعین کونه استحاضهٔ.

الثانی: ان اصالهٔ عدم الحیض سلیمهٔ عن المعارض فی خصوص الصلاهٔ، لأنه لا یترتب علی اصالهٔ عدم الاستحاضهٔ عدم وجوبها، فیجب الاغتسال مع غمس القطنهٔ للقطع ببطلان الصلاهٔ واقعاً بدونه، لأنها أما حائض أو مستحاضهٔ، و یجب تجدید الوضوء لکل صلاهٔ مع عدم الغمس، لأن الوضوء الواحد لا یرفع حدثها قطعاً لأنه مردد بین الحیض و الاستحاضهٔ.

و اورد علیه بعض من تأخر عنه: بأن أصالهٔ عدم الحیض لا تجری فی نفسها،

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ٣١

]...[

لأنه على تقدير اعتبار التوالى فالحيض منتف قطعاً، و على تقدير عدمه فالحيض موجود قطعاً، فالشك إنما يكون فى المردد بين الأمرين و ليس هو موضوع الأثر ليجرى فى نفيه الأصل، و بأن أصالة عدم الحيض لا تثبت ان هذا الدم ليس بحيض لأن الأول مفاد كان التامة، و الثانى مفاد كان الا ناقصة، و الأصل المثبت للأول لا يصلح لإثبات الثانى كى يحكم عليه باحكام الاستحاضة، فأصالة عدم الحيض معارضة بأصالة عدم الاستحاضة، و بأن الانحلال المذكور غير تام، إذا وجوب الصلاة الثابت بمقتضى أصالة عدم الحيض- لما كان له اطلاق يقتضى الشمول لصورة كونها مستحاضة- كان مقتضياً لوجوب الغسل و تكرار الوضوء، فالأصل المثبت للوجوب المذكور يكون مثبتا لهما، فيكون منافيا لأصالة عدم الاستحاضة و معارضا لها.

و فى الجميع نظر:.

أما الأول: فلان عدم العلم باعتبار التوالى و عدمه، بضميمة القطعين المذكورين منشأ الشك فى كون المرأة المفروضة حائضاً أو مستحاضة، و كون ما جرى منها دم الحيض أو الاستحاضة، فيجرى الأصل فى نفى ما هو موضوع الأثر.

و أما الثانى: فلان اصالة عدم كون هذا الدم حيضا تجرى فى نفسها، أما بناء على جريان الأصل فى العدم الأزلى كما هو الحق فواضح، و أما بناء على عدمه فلانه لو سلمنا كون الدم من حين ما يتقاطر من الرحم عرفا- و لو لم يخرج، متصفا بكونه دم حيض، إلا انه قبل تقاطره من الرحم لا يكون متصفا به فيستصحب ذلك فتأمل.

و على ذلك فبناء على ثبوت القاعدة المذكورة تجرى اصالة عدم الحيض و يترتب عليها ثبوت احكام الاستحاضة له، و معه لا مجال لاستصحاب عدم الاستحاضة، نعم بناء على عدم ثبوتها يتعارض الأصلان كما لا يخفى.

و منه يظهر اندفاع ما أورده سيد مشايخنا رحمه اللّه:، من ان اصالة عدم الحيض

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ٣٢

]...[

ان ثبت بها ان الدم الموجود غير حيض فموضوع القاعدة المذكورة لا يتحقق مع جريانها، لأن نسبتها إليها كنسبة قاعدة الطهارة إلى استصحابها، فالرجوع إليها عند سقوط هذا الأصل، و ان لم يثبت ذلك بها فالقاعدة جارية سواء أ كان هناك اصل ام لا، و ليس لها تعلق بمجرى الأصلين لتوب حكومة احدهما على الآخر. انتهى.

وجه الاندفاع: ان موضوع القاعدة لا ينتفى بالاستصحاب، فلا وجه لسقوطها مع جريانه فانه بالأصل يثبت كون الدم غير حيض فتشمله الكبرى الكلية، و حينئذ لا يبقى شك فى كونه استحاضة، فلا تجرى اصالة عدم الاستحاضة فتدبر.

و اما الثالث: فلان وجوب الغسل و تكرار الوضوء لا يثبتان باصالة عدم الحيض، إذا لا يثبت بها كونها مستحاضة كى يترتبان عليها، و معنى اطلاقها لصورة كونها مستحاضة ليس ثبوت الخصوصية بها، لان معنى الاطلاق رفض القيود لا أخذ كل قيد فى الحكم، و عليه فلا تعارض اصالة عدم الاستحاضة مع أصالة عدم الحيض.

فان قلت: أنه يثبت بأصالة عدم الاستحاضة عدم وجوب الاغتسال و غيره مما يكون من احكام المستحاضة، و لازم ذلك نفى وجوب الصلاة، فتعارض مع اصالة عدم الحيض المثبتة لوجوبها.

قلت: أنه لا يترتب على عدم الآثار و اللوازم الثابت بالأصول عدم الملزوم كما لا يخفى.

فان قلت: ان الدليل على وجوب الغسل ليس إلا قاعدة الاشتغال، و لا ريب فى حكومة استصحاب عدم الاستحاضة النافى لوجوبه

علیها.

قلت: ان الحكومة انما تكون فیما إذا كان مجری الأصلین شیئاً واحدا، و اما إذا كان متعددا فلا وجه لها كما هو واضح، و فی المقام قاعدة الاشتغال بالتكلیف الثابت

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۳

[...]

بمقتضی اصالة عدم الحیض- و هو وجوب الصلاة- تقتضی الإتیان به، و هی تمنع عن العمل بأصالة عدم الاستحاضة لمنافاتها لها فتدبر.

فتحصل: ان الأظهر جریان اصالة عدم الحیض، و عدم معارضتها باستصحاب عدم الاستحاضة، و هی تدل علی اعتبار التوالی.

و یشهد له مضافا إلی ذلک نصوص التحدید المتقدم بعضها، إذ الظاهر من تقدیر شیء قابل للاستمرار، و الدوام بجعل مقدار من الزمان ظرفا له، هو اعتبار وحدته و عدم انفصال بعض اجزائه عن بعض، أ لا تری انه لو امر المولی عبده بالجلوس ثلاث ساعات فی المسجد لا یشك احد فی ظهوره فی ارادة الجلوس مستمرا، فلو جلس ساعة فی أول النهار وساعة فی وسطه وساعة فی آخره لا یكون ممتثلا له.

و دعوی ان لازم ذلك اعتبار التوالی فی اكثر الحیض ایضا- و هو مما لم یلتزم به احد- مندفعة بان ظاهر هذه النصوص و ان كان ذلك إلا انه یرفع الید عنه، لأجل ما دل من النصوص علی ان ما زاد علی أقل الحیض اذا لم یكن متوالیا یكون النقاء المتخلل بمنزلة الدم.

و أما ما عن المحقق الخراسانی رحمه اللّه: من ان المراد منها اقل حدث الحیض لا أقل الدم، فغیر سدید، لأن الظاهر من الحیض هو الدم الذی جعلوه عنواناً للباب، و حمله علی الحالة مجاز لا یصار إلیه بلا قرینة، و یؤیده ما عن الرضوی «۱»: و ان رأت یوما أو یومین فلیس ذلك من الحیض ما لم تر ثلاثة أیام متوالیات.

و عن الشیخ فی المبسوط عن بعض أصحابنا، و عنه فی النهایة و التهذیبین

(۱) المستدرك- باب ۱۰- من ابواب الحیض.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۴

[...]

و القاضی فی المهذب و المقدس الأردبیلی و كاشف اللثام و الشیخ الحر فی رسالته و جماعة من علماء البحرین: عدم اعتبار التوالی، بل ظاهر المحكی عن القاضی معروفیه هذا القول.

و استدل له بما رواه «۱» الشیخ بإسناده عن علی بن ابراهیم، عن أبیه، عن إسماعیل بن مرار، عن یونس، عن بعض رجاله، عن الإمام الصادق (علیه السلام) قال: - فی حدیث- و إذا رأت المرأة الدم فی ایام حیضها تركت الصلاة، فإن استمر الدم ثلاثة أیام فهی حائض، و ان انقطع الدم بعد ما رأته أو یومین اغتسلت و صلت و انتظرت من یوم رأت الدم إلی عشرة أیام، فإن رأت فی تلك العشرة أیام من یوم رأت الدم یوما أو یومین حتی تتم لها ثلاثة أیام فذلك الذی رأته فی أول الامر مع هذا الذی رأته بعد ذلك فی العشرة هو من الحیض، و ان مر بها من یوم رأت الدم عشرة ایام و لم تر الدم فذلك الیوم و الیومان الذی رأته لم یكن من الحیض، انما كان من علة، اما من قرحة فی جوفها، و اما من الجوف، فعلیها ان تعید الصلاة تلك الیومین التی تركتها، لانها لم تكن حائضا. الحدیث.

و دلالته علی عدم اعتبار التوالی انما تکون بالصراحة، و علی فرض تمامیة سنده لا ریب فی تقدمه علی الأصل و ظهور تلک النصوص المتقدمة کما لا یخفی، و اما سنده فقد أورد علیه: تارة بأنه مرسل، و اخری: بکون إسماعیل مجهول الحال، و ثالثة: باعراض المشهور عنه.

حجیة مراسیل یونس

و لکن یمکن دفع الایراد الأول: بأن المرسل انما هو یونس، و هو ممن اجمعت

---

(۱) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب الحیض حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۵

]...[

العصابة علی تصحیح ما یصح عنهم، و عن الکشی عده من الطبقة الثالثة من الطبقات الثلاث التی ذکرها.

و دعوی انه لم یثبت کون المراد من اجماع العصابة عدم التأمل فیمن یروون عنه، کیف و قد اشتهر الخلاف فی قبول مراسیل ابن أبی عمیر مع کونه من اصحاب الإجماع، مندفعة بأنه و ان ذکر فی المراد من هذه الجملة وجوه منها: کون المراد بها صحة الحدیث من جهته، و أما من قبله و بعده فلا یحکم بصحة حدیث احد منهم، و هو المنسوب إلی صاحب الریاض و صاحب الاستقصاء، و أختاره المحقق القمی رحمه اللّه فی جامع الشتات فی خصوص الطبقة الأولی و هم زرارة، و معروف بن خربوذ، و برید، و أبو بصیر الأسدی، و الفضیل بن یسار، و محمد بن مسلم الطائفی.

إلا أن الأقوی ضعف هذا الوجه، إذ مضافا إلی عدم انحصار الإجماع علی التصحیح بهذا المعنی بهؤلاء الجماعة، فان جماعة آخرین کسلمان، و أبی ذر، و مقداد، و زکریا بن آدم، و أبان بن تغلب، و نصران أبی عمیر، و غیرهم ایضاً أجمع الأصحاب علی صدقهم، لم یتحقق الإجماع علی توثیق هؤلاء جمیعاً، فإن وثاقة أبان بن عثمان، و عثمان بن عیسی، و أبی بصیر الأسدی، بل عبد اللّه بن بکیر، الذین هم من الطبقة الثانیة محل کلام و ضعَّفهم جماعة، و قد نسب التخلیط إلی الأسدی، هذا مضافا إلی مخالفته لظاهر هذه الجملة، فإن الظاهر منها ارادة الحدیث من الموصول لا الإسناد و الشخص، و یؤکده ما قیل: من أن التتبع فی کلماتهم یکشف عن انهم فی مقام بیان حال احادیث الرواة دون اسانیدها.

و بذلک یظهر أن المراد بها اعتبار روایة من قیل فی حقه ذلک- لو صحت من اول السند إلیه- من دون اعتبار الوثاقة فیمن یروی عنه حتی لو روی عن معروف بالفسق أو بالوضع فضلا عما لو أرسل الحدیث.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۶

]...[

و عن الوحید فی فوائده دعوی الشهرة علی هذا القول، و کذا عن منتهی المقال، و عن المحقق الداماد نسبته إلی الأصحاب مؤذنا بدعوی الإجماع علیه، و عن المجلسی حکایته عن جماعة من المحققین.

و بالجملة: التتبع فی کلمات القوم و التدبر فی هذه الجملة یوجبان القطع بإرادتهم هذا المعنی: و الدلیل علی حجیة هذا الإجماع هو الدلیل علی حجیة توثیقات الرجالیین و العلماء و تمام الکلام فی ذلک، و فی عدم صحة التفصیل بین الطبقة الأولی فاختیار الوجه الأول، و بین الطبقتین الأخیرتین فالثانی الذی ذهب إلیه المحقق القمی رحمه اللّه موکول إلی محله.

كما أن الكلام فی ان هذا الإجماع هل یفید توثیق الواسطهٔ بین اصحاب الإجماع و المعصوم (علیه السلام) فی خصوص هذا الخبر، أو مطلقا موکول إلیه، و اما الخلاف فی قبول مراسیل ابن أبی عمیر فلا ینافی ذلک، إذ المعروف قبولها و عن الذکری: ان الأصحاب اجمعوا علی قبول مراسیله، و عن الکشی: ان اصحابنا یسکنون إلی مراسیله.

فتحصَّل: ان الایراد علی هذا الخبر بارساله فی غیر محله.

و أما الإِیراد الثانی: فیمکن دفعه: بأن إسماعیل بن مرار ثقهٔ علی الأقوی، لروایهٔ إبراهیم بن هاشم عنه علی ما عن الشیخ رحمه اللّه التصریح بذلک فی باب من لم یرو عنهم، و قد قالوا فی حق إبراهیم: أنه أول من نشر الحدیث من الکوفهٔ فی قم، و القمیون کانوا یخرجون الراوی بمجرد توهم الریب و انهم کانوا یطعنون بأنه یروی عن الضعفاء، فکیف یمکن روایهٔ إبراهیم عن الضعیف؟ مع ان المحکی عن محمد بن الحسن بن الولید انه قال: کتب یونس بن عبد الرحمن التی هی بالروایات کلها صحیحهٔ معتمد علیها إلا ما یتفرد به محمد بن عیسی عن یونس و لم یروه غیره فانه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۷

]...[

لا یعتمد علیه و لا یفتی به. انتهی. و هذا بضمیمهٔ ما عن التعلیهٔ: من أن إسماعیل روی عن یونس کتبه و عن الشیخ التصریح به یدل علی وثاقته.

و أما الثالث: فلأن مخالفهٔ المشهور بعد عمل الشیخ و جماعهٔ من المتقدمین و المتأخرین بالخبر، وقوه سنده فی نفسه، لا سیما مع احتمال ان یکون وجه عدم عمل جماعهٔ منهم توهم جهالهٔ إسماعیل لا توجب رفع الید عن الخبر.

فتحصل: إنه لا- إشکال فی سنده ایضاً، و حیث أنه مقدم علی الأصل کما لا- یخفی، و علی الاطلاقات لکونه مبیناً لها، و الرضوی المتقدم: ان رأت یوما أو یومین فلیس ذلک من الحیض ما لم تر ثلاثهٔ ایام متوالیات، ضعیف لا جابر له، لعدم اعتماد المشهور علیه، فالقول بعدم اعتبار التوالی هو الأظهر.

ثمّ انه قد استدل لهذا القول بحسن «۱» ابن مسلم عن الامام الباقر (علیه السلام): إذا رأت المرأهٔ الدم قبل عشرهٔ ایام فهو من الحیضهٔ الأولی، و ان کان بعد العشرهٔ فهو من الحیضهٔ المستقبلهٔ.

و موثقهٔ «۲» الآخر عن الإمام الصادق (علیه السلام): أقل ما یکون الحیض ثلاثهٔ ایام، و ان رأت الدم قبل عشرهٔ أیام فهو من الحیضهٔ الأولی، و ان رأته بعد عشرهٔ أیام فهو من حیضهٔ اخری مستقبلهٔ.

بدعوی انهما یدلان علی ان المرأهٔ إذا رأت الدم بعد ما رأته اولًا سواء کان الأول ثلاثهٔ أیام أو أقل، فإن کان ذلک قبل عشرهٔ أیام کان من الحیضهٔ الأولی. و فیه: أنهما لم یردا فی مقام بیان ما تتحقق به الحیضهٔ الأولی، و انما اخذت الحیضهٔ

---

(۱) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب الحیض حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب الحیض حدیث ۱۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۸

]...[

الأولی مفروغاً عنها. فلا یمکن التمسک بهما لنفی ما یشک فی اعتباره فی الأولی.

و عن الراوندی اشتراط التوالی فی غیر الحامل، و عدم اشتراطه فیها و استدل له بمصحح إسحاق المتقدم قال: سألت أبا عبد اللّه عن

المرأة الحبلی تری الدم الیوم و الیومین قال (علیه السلام): ان كان دماً عبیطاً فلا تصلی ذینك الیومین، و ان كان صفرة فلتغتسل عند كل صلاتین.

و فیه: ان ظاهره فی بادی النظر عدم اعتبار الحد المذكور فی سائر النصوص لا عدم اعتبار التوالی، فلا بد من صرفه عنه، فراجع ما ذكرناه فیه فی اول هذه المسألة.

اعتبار الاستمرار

الثانی: بعد ما عرفت من ان الحیض لا یكون أقل من ثلاثة أیام، أما مع التوالی فی الثلاثة كما هو المشهور، أو بدونه كما هو المختار، یقع الكلام فی أنه هل یعتبر ان یكون زمان سیلانه مقدار ثلاثة أیام؟ بحیث متی وضعت الكرسف تلوث، و لو بعد البصر هنیئة، فلو رأت الدم فی الیوم الأول ساعة أو ساعتین أو أكثر، ثمّ لم تر إلی الیوم الثانی لا یحكم بحیضیته؟ كما عن الشیخ و ابن بابویه و ابن إدریس و الإسكافی و غیرهم، بل ظاهر المحكی عن جامع المقاصد معروفیه هذا القول بین الأصحاب؟ أو أنه لا یعتبر ذلك بل یكفی وجوده فی كل یوم وقتا كما عن جماعة، بل عن المدارك و الذخیرة نسبته إلی الأكثر؟ ام یعتبر ان یكون فی أول الأول و آخر الآخر، و فی أی جزء من الوسط كما اختاره بعض و نفی عنه البعد شیخنا البهائی رحمه اللّه؟ وجوه.

أقواها الأول: إذ قد عرفت ان نصوص التحدید المتضمنة ان أقل الحیض ثلاثة أیام ظاهرة فی اعتبار استمرار الدم فی تلك الثلاثة أیام، و علیه فبناء علی عدم الاعتماد علی مرسل یونس لا إشكال، و اما بناء علی حجیته- كما هو الأظهر- فغایة

]...[

ما یدل علیه المرسل عدم اعتبار التوالی بین الثلاثة أیام، فلا صارف عن ظهور النصوص بالإضافة إلی اعتبار كون الدم السائل مدة سیلانه ثلاثة أیام.

و أستدل للثانی بموثق «۱» سماعة: سألته عن الجاریة البكر أول ما تحیض فتقعد فی الشهر یومین و فی الشهر ثلاثة یختلف علیها لا یكون طمثها فی الشهر عدة أیام سواء، قال (علیه السلام): فلها ان تجلس و تدع الصلاة ما دامت تری الدم ما لم تجز العشرة، فإن ترك الصلاة یومین إنما یكون بأن تری الدم فی الیوم الأول بعد صلاة الظهرین.

و فیه: انه لا یدل علی ان الیوم الأول الذی رأت الدم فیه بعد الصلاة یحسب یوما واحداً، لامكان حمله علی ارادة التلفیق، بان تطهر فی الفرض یوم الرابع بعد العصر، و منه یظهر عدم صحة الاستدلال له بقوله (علیه السلام) فی مرسل یونس: و إذا رأت المرأة الدم فی أیام حیضها تركت الصلاة. إلی آخر الخبر كما زعم فی محكی حاشیة الروض.

الثالث: نسب إلی جماعة من الأصحاب منهم الشهید الثانی التصریح بأن المراد من الأیام الثلاثة ما تدخل فیها اللیالی، و استدل له: بأن المراد من الیوم ذلك أما لكونه اسما للیل و النهار، أو للتغلیب.

و فیه: ان الیوم اسم للنهار عرفاً و لغة، و التغلیب لا یصلح ان یكون قرینة لإرادة المعنی الأعم منه و بما عن المنتهی و التذكرة من دعوی الإجماع علی اعتبار الثلاثة بلیالیها، و عن الذخیرة نسبته إلی ظاهر الأصحاب.

و فیه: انه یحتمل ان یكون مراد المصنف الإجماع علی اصل الثلاثة كما عن

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب الحیض حدیث ۱.

و أكثره عشرة أيام

جماعة التصريح به، و منشأ نسبة صاحب الذخيرة الى ظاهر الأصحاب ما ذكره المصنف رحمه اللّه فى كتابيه و بأنه لازم اعتبار الاستمرار.

و فيه: مضافاً إلى انه لا يقتضى إلّا دخول الليلتين المتوسطتين انه يتم على القول باعتبار التوالى، و حيث عرفت عدم اعتباره فلا وجه له، نعم فى صورة التلفيق تدخل الليلة المتوسطة بناء على اعتبار الاستمرار كما لا يخفى.

فإن قلت: ان نصوص التحديد أما أن تحمل على محض المقدار- أعنى ستاً و ثلاثين ساعة مثلًا- فلازمه الاكتفاء بليلة و نهارين، أو على النهار التام على نحو الموضوعية، فلازمه عدم الاكتفاء بالنهار الملفق.

قلت: ان ظهور النصوص فى موضوعية النهار لا- ينكر، إلا ان الظاهر منها لا سيما بعد ملاحظة نظائر المقام من الإقامة عشرة أيام و غيرها، و موثق سماعة المتقدم، ارادة النهار التام على نحو الطريقية إلى الساعات النهارية لا مطلق الساعات.

و عليه فلا يجتزى بالليل و يجتزى بالنهار الملفق.

لا يقال: ان لازم ذلك الاجتزاء بالملفق من ابعاض اليوم غير المتوالية، فإنه يقال: ظهور نصوص التحديد فى الاستمرار يأبى عن ذلك كما عرفت آنفاً.

هذا كله فى اقل الحيض.

أكثر الحيض عشرة أيام

و أما أكثره ف عشرة أيام إجماعاً كما عن الخلاف و الغنية و المنتهى و الذكرى و التنقيح و جامع المقاصد و المدارك و غيرها و تشهد له نصوص كثيرة

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ۲، ص: ۴۱

[...]

كصحيحى صفوان و يعقوب بن يقطين المتقدمين و غيرهما، و أما صحيح «۱» ابن سنان عن أبى عبد اللّه (عليه السلام): أن أكثر ما يكون من الحيض ثمان، فلمخالفته لإجماع المسلمين، كما قيل يتعين طرحه أو تأويله، و حمله على خلاف ظاهره بارادة الحد المتعارف منه لا التحديد الشرعى.

و كذا لا بد من حمل ما فى مرسل يونس الطويل، و كذلك لو كان حيضها أكثر من سبع و كانت أيامها عشرة أو أكثر على خلاف ظاهره.

ثمّ أنه بناء على ما هو المشهور: من أن النقاء المتخلل بين دمى الحيض الواحد حيض لا إشكال فى اعتبار التوالى فى العشرة النقاء إذا كان بحكم الدم تكون الملفقة من الحيض الحقيقى أى أيام الدم و التنزيلى و هى أيام النقاء المتخللة متوالية.

اللهم إلا أن يقال: أن كون النقاء المتخلل بحكم الدم مطلقاً حتى من حيثية تحقق أكثر الحيض مما لم يدل عليه دليل، و عليه فللنزاع فى اعتبار التوالى و عدمه مجال و كذلك بناء على كونه طهراً كما أختاره فى الحدائق، فعلى التقديرين هل يعتبر التوالى. كما أختاره الشيخ الأعظم رحمه اللّه و قال لم أجد فيه مخالفاً أم لا كما أختاره فى الحدائق؟ وجهان.

و ليعلم قبل بيان أدلة الطرفين أن المراد من التوالى الذى هو محل النزاع فى المقام هو كون الدم مرئياً فى عشرة متوالية، لاما اعتبروه

فى أقل الحيض، و على ذلك فإيراد المحقق الخراسانى رحمه اللّه على الشيخ الأعظم رحمه اللّه: بأنه يلزم من ما اختاره ان تكون المرأة التى رأت ثلاثة أيام دماً، ثمّ تسعة نقاء، ثمّ رأته يوماً ثمّ انقطع تسعة أيضاً، ثمّ رأته يوما، و هكذا باقية فى الحيض الأول ما لم تطهر عشرة أيام، و هو مما لا يمكن الالتزام به لمخالفته للنصوص و الفتاوى، و قد اعترف هو ايضا بكونه بديهى

(١) الوسائل- باب ١٠- من ابواب الحيض حديث ١۴.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ۴٢

]...[

الفساد غير سديد.

و كيف كان فقد استدل للأول بظهور الأدلة فى العشرة المتوالية، و أورد عليه: بأن التوالى المستفاد منها انما هو بالمعنى الذى اعتبروه فى أقل الحيض، و حيث أنه لا يمكن الالتزام به كما عرفت فلا مورد للاستدلال به.

أقول: الظاهر ان الشيخ رحمه اللّه يعترف بأن النصوص ظاهرة فى أنفسها فى اعتبار التوالى بالمعنى الأول، إلا انه يدعى تعين رفع اليد عن ظهورها بقرينة النصوص و الفتاوى و الحمل على المعنى الثانى.

و بعبارة اخرى: المستفاد من تلك النصوص- بعد ضم النصوص الآخر و الفتاوى إليها- هو ذلك. فتدبر.

و أستدل صاحب الحدائق رحمه اللّه بجملة من النصوص منها: مرسل يونس المتقدم: و لا يكون الطهر فى أقل من عشرة، و إذا حاضت المرأة و كان حيضها خمسة ثمّ انقطع الدم اغتسلت و صلت، فإن رأت بعد ذلك الدم و لم يتم لها من يوم طهرت عشرة أيام فذلك من الحيض تدع الصلاة، فإن رأت الدم من أول ما رأت الدم الثانى تمام العشرة أيام و دام عليها عدَّت من أول ما رأت الدم الأول و الثانى عشرة أيام، ثمّ هى مستحاضة.

و فيه: ان الفقرة الأولى فى نفسها و ان كانت ظاهرة فى ما اختاره رحمه اللّه إذ دعوى ان مفهوم قوله (عليه السلام): فان رأت ... الخ على هذا أنه ان تم فليس من الحيض، مع أنه على هذا التقدير ايضا حيض مستقبل، فيتعين حمله على ارادة غير ذلك، مندفعة بان منطوقه انه من الحيض الأول، فمفهومه عدم كونه منه، و لا ينافى ذلك كونه حيضا مستقلًا، كما ان دعوى كون قوله (عليه السلام): من يوم طهرت. ظرفا لغوا متعلقاً بلم يتم لا بعامل مقدر لا تصلح لان تكون جواباً عنها، لأنها على هذا

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ۴٣

]...[

التقدير ايضا تدل على ان الدم اللاحق ملحق بالدم السابق، و بعد المجموع حيضا واحدا ما لم تفصل بينهما عشرة ايام، و ان كان من أول رؤية الدم الأول اكثر، لاما ذكره الشيخ رحمه اللّه: من ان المراد أنه لم يتم لها من يوم طهرت إلى أن رأت الدم الثانى عشرة أيام من أول رؤية الدم الأول، و يكون معناها ان يوم نقائها لم يكن متمما للعشرة لعدم ملائمته مع لفظة (من) كما لا يخفى.

إلا أنه يتعين حملها على إرادة المعنى المشهور، و صرفها عن ظاهرها بقرينة قوله (عليه السلام) فى الفقرة الثانية تفريعاً على هذه: فإن رأت الدم من أول ... إلخ، فإنها و ان كانت مضطربة و مشوشة إلا ان الظاهر أن العشرة فى قوله: تمام العشرة، هى العشرة المذكورة فى الفقرة الأولى، و حيث ان المتبادر منها تمام العشرة من أول رؤية الدم لا أول يوم الانقطاع، فالمراد منها فى الأولى ايضا ذلك، هذا مضافا إلى ما فى طهارة الشيخ الأعظم: من ان حاشية نسخة التهذيب الموجودة عندى المصححة المقروءة على الشيخ الحر العاملى بدل قوله (طهرت) (طمثت)، و انطباقه على هذا على مذهب المشهور واضح.

و منها خبر «۱» عبد الرحمن: سألت الصادق (علیه السلام) عن المرأة إذا طلقها زوجها متی تملک نفسها؟ فقال (علیه السلام): إذا رأت الدم من الحیضة الثالثة فهی تملک نفسها. قلت: فان عجل الدم علیها قبل أیام قرئها؟ فقال: إذا کان الدم قبل عشرة أیام فهو املک بها و هو من الحیضة التی طهرت منها، و ان کان الدم بعد العشرة فهو من الحیضة الثالثة فهی أملک بنفسها.

و فیه: أنه لا یمکن العمل بظاهره لوجهین: الاول: دلالته علی احتساب الدم

---

(۱) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب العدد من کتاب الطلاق حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۴

]...[

الاخیر من الحیضة الثانیة، و ان کانت هی عشرة کاملة، و هذا مما لم یلتزم به أحد.

الثانی: احتسابه منها، و ان کان الطهر بینهما أکثر من عشرة أیام کما لا یخفی، فیتعین صرفه عن ظاهره، و علیه فلنا ان نحمله علی ارادة انه من توابع الحیضة الثانیة و ناشئ منها لا بعضها، فیکون من ابتدائیة لا تبعیضیة، فإن الغالب ان الاستحاضة من توابع الحیض.

و أما ما ذکره بعض الأعاظم: من أن الخبر ضعیف بالمعلی بن محمد البصری، فغیر صحیح، إذ النجاشی و المصنف رحمه اللّه و ان ذکرا فی حقه انه مضطرب الحدیث و المذهب، و ابن الغضائری ذکر انه یروی عن الضعفاء، إلا ان الأظهر کونه من الحسان لما ذکره العلامة المجلسی رحمه اللّه من أنه من مشایخ الإجازة، و روایته عن الضعفاء لا توجب القدح فیما روی عن الثقة و فساد مذهبه، مضافا إلی عدم کونه مضراً غیر ثابت لما عن الوجیزة عن والده: لم نطلع علی خبر یدل علی اضطرابه فی الحدیث و المذهب.

و منها موثق «۱» محمد بن مسلم عن الامام الصادق (علیه السلام): أقل ما یکون الحیض ثلاثة أیام، و اذا رأت قبل العشرة فهو من الحیضة الاولی، و ان رأته بعد عشرة أیام فهو من حیضة اخری مستقبلة. فان المراد بالعشرة فی الفقرتین: العشرة من انقطاع الدم الأول، لتعین حمل العشرة فی الثانیة علی ذلک، فهو یدل علی إلحاق الدم الثانی بالأول، و ان کان مجموع ایام رؤیة الدم و أیام النقاء اکثر من عشرة أیام.

و فیه: مضافا إلی ان تنکیر العشرة الثانیة دون الأولی ظاهر فی عدم اتحاد

---

(۱) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب الحیض الحدیث ۱۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۵

]...[

العشرتین، و ان المراد من الأولی العشرة من حین رؤیة الدم الأول أنه یتعین تقیید اطلاق الخبر علی کلا التقدیرین، أما علی حمل العشرة علی عشرة الدم فواضح، و أما علی مختار صاحب الحدائق فلأنه یلزم تقیید اطلاقه بما دل علی ان اقل الطهر عشرة أیام، و کذلک یلزم تقییده بصورة عدم تجاوز الدمین عن العشرة، و لو لم ندع اولویة الأول، فلا أقل من التساوی فیکون مجملا.

و بذلک ظهر عدم تمامیة الاستدلال له بمصحح «۱» ابن مسلم عن الامام الباقر (علیه السلام): إذا رأت الدم قبل العشرة فهو من الحیضة الأولی، و ان کان بعد العشرة فهو من الحیضة المستقبلة.

فتحصل: ان الأقوی هو ما اختاره الشیخ الأعظم رحمه اللّه.

أقل الطهر

هذا فى أقل الحيض و اكثره، و أما أقل الطهر فعشرة أيام بلا خلاف فيه فى الجملة، و فى طهارة شيخنا الأعظم: إجماعاً محققا و مستفيضاً كالأخبار و يشهد له صحيح «٢» ابن مسلم عن الامام الباقر (عليه السلام): لا يكون القرء فى أقل من عشرة أيام فما زاد أقل ما يكون عشرة أيام من حين تطهر إلى أن ترى الدم.

و مرسل يونس المتقدم: ادنى الطهر عشرة أيام- إلى أن قال (عليه السلام)-: و لا يكون الطهر أقل من عشرة أيام. و نحوهما غيرهما.

---

(١) الوسائل- باب ١٢- من ابواب الحيض حديث ١.

(٢) الوسائل- باب ١١- من ابواب الحيض حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ۴۶

[...]

و انما الخلاف وقع فى أن ذلك هل يختص بما بين الحيضتين، ام يعم ما بين أيام الحيض الواحد؟ المشهور بين الأصحاب هو الثانى، فالنقاء المتخلل بين أيام الحيض معدود من الحيض، بل عن صريح الانتصار و الغنية و المنتهى و التذكرة دعوى الإجماع عليه، و اختار الأول صاحب الحدائق رحمه اللّه و توهم ان جماعة من المتقدمين و المتأخرين قيدوا معقد الإجماع بالطهر بين الحيضين، فلا يكون صاحب الحدائق متفردا فى هذه الفتوى، فاسد، فان الطهر عندهم ليس إلا ما بين الحيضين كما يظهر لمن راجع كلماتهم.

و كيف كان فيشهد للمشهور النصوص المتقدم بعضها، و أما أخبار محمد بن مسلم و عبد الرحمن المتقدمة فلا شهادة لها على ذلك لعدم كونها فى مقام بيان ذلك كى يتمسك باطلاقها كما يظهر لمن راجعها و تدبر فيها.

و استدل لما أختاره صاحب الحدائق رحمه اللّه بجملة من النصوص: منها مرسل يونس المتقدم، و محل الاستشهاد به فقرتان: احداهما ما تقدم فى المسألة السابقة، و تقريب الاستدلال بها قد تقدم مع الجواب عنه، و ثانيتهما قوله (عليه السلام): فذلك الذى رأته فى أول الأمر مع هذا الذى رأته بعد ذلك فى العشرة فهو من الحيض، فإنه صريح فى قصر الحكم بالحيضية على أيام الدم.

و فيه: إنه يدل على ان الدمين حيض لا فى حكمه، و لا ريب فى عدم كون النقاء المتخلل منه، و انما الكلام فى كونه بحكمه، و المرسل لا ينفى ذلك، فتدبر حتى لا تبادر بالأشكال.

و منها خبرا محمد بن مسلم و عبد الرحمن المتقدمان فى المسألة السابقة تقريباً

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ۴٧

[...]

و جواباً، و منها خبر «١» ابن أبى عمير، عن يونس بن يعقوب قال: قلت للصادق (عليه السلام): المرأة ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة قال (عليه السلام): تدع الصلاة. قلت: فإنها ترى الطهر ثلاثة أو أربعة؟ قال (عليه السلام): تصلى، قلت: فإنها ترى الدم ثلاثة أيام؟ قال (عليه السلام): تدع الصلاة قلت: فانها ترى الطهر ثلاثة؟ قال (عليه السلام): تصلى قلت: فانها ترى الدم ثلاثة ايام أو أربعة؟ قال (عليه السلام): تدع الصلاة ما بينها و بين شهر، فإن انقطع الدم عنها و إلا فهى بمنزلة المستحاضة.

و نحوه خبر «٢» يونس بن يعقوب عن أبى بصير عنه (عليه السلام).

و فيه: أنه لا يمكن الالتزام فى مورد هما بكون كل نقاء طهرا، إذ لو كانت جميع الدماء المتفرقة حيضاً واحداً، لزم زيادته على العشرة،

و لو کانت حیضات متعددة، لزم الفصل بینهما باقل من العشرة و شیء منهما مما لا یمکن الالتزام به.

و علیه فیتعین حمل الخبرین علی ما حملهما علیه المحقق من کونهما فی مقام بیان الحکم الظاهری، و انها انما امرت بذلک لتحیرها فی کونها حائضاً عند کل دم، و طاهرة عند کل نقاء إلی ان یعین لها الأمر.

و علی هذا یحمل ما عن المقنع و الفقیه و النهایة و الاستبصار و المبسوط من الافتاء بمضمونهما.

و منها مرسل «۳» داود مولی أبی المعزا، عمن أخبره عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) قلت له: المرأة یکون حیضها سبعة أیام أو ثمانیة أیام، حیضها دائم مستقیم،

---

(۱) الوسائل- باب ۶- من ابواب الحیض حدیث ۲- ۳.

(۲) الوسائل باب ۶- من ابواب الحیض حدیث ۲- ۳.

(۳) الوسائل باب ۶- من ابواب الحیض حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۸

و ما بینهما بحسب العادة

ثمّ تحیض ثلاثة أیام ثمّ ینقطع عنها الدم و تری البیاض، لا صفرة و لا دما. قال (علیه السلام): تغتسل و تصلی، قلت: تغتسل و تصلی و تصوم ثمّ یعود الدم؟ قال (علیه السلام): إذا رأت الدم امسکت عن الصلاة و الصیام، قلت: فإنها تری الدم یوما و تطهر یوما؟ فقال (علیه السلام): إذا رأت الدم أمسکت، و إذا رأت الطهر صلت، فاذا مضت أیام حیضها و استمر بها الطهر صلت، فاذا رأت الدم فهی مستحاضة.

و فیه: مضافاً إلی ضعف سنده بالارسال، انه یمکن ان یکون الأمر بالعبادة فیه حکماً ظاهریا.

فتحصل: انه لا دلیل علی ما اختاره صاحب الحدائق رحمه اللّه، مضافا إلی کونه خلاف الإجماع، مع انه یلزم ان لا یسقط عنها صوم و لا صلاة فیما إذا رأت الدم فی اللیل ساعة ثمّ تنقی بقیة اللیل و النهار، و ان یستمر حیضها مدة طویلة، لا سیما بناء علی جواز التلفیق بالساعات، إلی غیر ذلک من المحاذیر التی لا یمکن الالتزام بشیء منها، فما افتی به الأصحاب من ان النقاء المتخلل محکوم بالحیضیة هو الأقوی.

و أما أکثر الطهر فلا حد له کما هو المشهور شهرة عظیمة، و عن أبی الصلاح: تحدید الأکثر الطهر فلا حد له کما هو المشهور شهرة عظیمة، و عن أبی الصلاح: تحدید الأکثر بثلاثة أشهر، و حیث أنه لم یصل إلینا ما یصلح أن یکون مستنداً له فیحمل کلامه علی الغالب کما حمله علیه المصنف رحمه اللّه، و حیث علم أن أقل الحیض ثلاثة، و أکثره عشرة فلا مانع من کون ما بینهما حیضاً، بل قد یجب کالمقدار الذی تراه المرأة بحسب العادة المستقرة لها.

و لا یخفی أن المصنف رحمه اللّه فی المقام قد أهمل ذکر جملة من أحکام الحائض بأقسامها، و لا بد لنا من التنبیه علیها فنقول: ان الحائض أما أن تکون ذات العادة، أو تکون غیرها، و الأولی: أما تکون ذات العادة وقتیة و عددیة، أو وقتیة خاصة، أو عددیة کذلک

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۹

[...]

و الثانیة: أما مبتدئة أی هذا الدم أول ما رأته، و أما مضطربة أی رأت الدم مکرراً لکن لم تستقر لها عادة، و أما ناسیة و هی التی نسیت عادتها.

و قبل بیان حکم هذه الاقسام لا بأس ببیان قاعدة الامکان المعروفة بین الأصحاب:

قاعدة الامکان

و هی عبارة عن أن کل دم تراه المرأة و کان یمکن أن یکون حیضاً فهو حیض، و عن الذخیرة و الریاض: نفی الخلاف فیها، و عن جامع المقاصد و شرح الروضة: استظهار الإجماع علیها، و عن المحقق فی المعتبر، و المصنف رحمه اللّه فی المنتهی و نهایة الاحکام و غیرهما فی غیرها من الکتب: دعوی الإجماع علیها صریحاً، و فی الجواهر: انها عند المعاصرین و من قاربهم من القطعیات التی لا تقبل الشک و التشکیک.

و الکلام فیها یقع فی موارد، الأول: فی معناها، الثانی فی دلیلها، الثالث: فی موردها:.

أما الأول: فالمراد من الامکان فیها لیس هو الإمکان الذاتی فی مقابل الامتناع و الوجوب الذاتیین، لان الخصوصیة الحیضیة أما تکون داخلة فی قوام الذات، أو تکون خارجة عنه.

و علی الأول: تکون هذه القضیة باطلة، لان الدم فی مقام ذاته علی هذا أما أن یکون حیضاً بالضرورة، أو لا حیض کذلک، فلا یمکن سلب الضرورة فیه عن الطرفین، و حیث ان سلب الضرورة فیه عن الطرف المخالف یستلزم کونه حیضاً واقعاً، فلا یصح أن یقال ما ذکرت یتم إذا کان المراد من الامکان الذاتی هو الامکان الخاص، و هو ما یصح سلب الضرورة فیه عن الطرفین، و لا یتم إذا کان المراد هو

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۵۰

[...]

الامکان العام، فإنه علی هذا یلزم حمل القضیة علی بیان قضیة واقعیة لا فی مقام بیان حکم شرعی تعبدی، و هو کما تری.

کما أن المراد منه لیس هو الامکان الوقوعی فی مقابل الاستحالة الوقوعیة و هو ما لا یلزم من فرض وقوعه و لا وقوعه محال، لان لازم ذلک عدم احراز مورد و مصداق لهذه القاعدة و الکبری الکلیة لعدم الإحاطة بالواقعیات کی یستکشف ذلک کما لا یخفی.

فالامر یدور بین ارادة الامکان الاحتمالی، و بین ارادة الامکان القیاسی، بالنظر إلی شرائطه و موانعه المقررة المعلومة، أو الاعم منها، و من ما احتمل اعتباره فیه شرعاً واقعاً و ان لم یعلم، و قد اختار جماعة منهم کل من تمسک لتحیض المبتدئة و غیرها بمجرد الرؤیة بقاعدة الامکان المعنی الاول، و اختار شیخنا الاعظم- و تبعه جماعة- المعنی الاخیر، و قد یستظهر من المحققین و غیرهما، و ترجیح أحدها یتوقف علی ذکر ادلتها و الاستظهار منها کما لا یخفی.

دلیل القاعدة

و أما دلیلها.

فقد استدل لها بأمور:.

الاول: الاصل: و ذکروا فی تقریبه و بیان المراد منه وجوها:.

منها: الغلبة، و فیه: مضافا إلی عدم ثبوتها بنحو تفید الظن، حجیتها فی الموضوعات غیر ثابتة، و منه: یظهر ما فی تقریبه بالظاهر، و ما یمکن أن یورد علیه.

و منها: ما عن شرح المفاتیح و هو استصحاب عدم کون الدم من قرح أو نحوه،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۵۱

[...]

و فیه: أن الحکم بالحیضیة مستنداً إلیه یتوقف علی حجیة مثبتات الأصول، و لا نقول بها.

و منها: أن المرأة إذا رأت الدم ثلاثة أیام متوالیات یکون ذلک الدم حیضاً بلا خلاف و لا إشکال، و عن غیر واحد دعوی الاتفاق علیه، و ستعرف فی حکم غیر ذات العادة الوقتیة شهادة جملة من النصوص بذلک، و علیه فاذا رأت الدم و لم تعلم ببقائه إلی الثلاثة- کی تشملها تلک النصوص- تجری أصالة البقاء إلی الثلاثة، فتدخل بها تحت تلک النصوص.

و فی طهارة شیخنا الانصاری رحمه اللّه: المنع من جریان هذا الاصل فی مثل ما نحن فیه، و قال: بل الاصل عدم حدوث الزائد علی ما حدث، کیف و لو ثبت بحکم الاصل بقاءه إلی الثلاثة لم یحتج إلی قاعدة الإمکان للاتفاق من الطرفین علی أن الدم المستمر إلی ثلاثة حیض، ثمّ قال قدس سره: و ثانیا بانه لم سلم جریان أصالة البقاء فی الدم، لکنها لا تجدی فی اثبات الامکان المستقر لیدخل تحت معاقد اجماعات قاعدة الامکان، لان مراد المجمعین من الاستقرار هو الواقعی المتیقن، و بعبارة اخری: الدم الموجود فی ثلاثة أیام، و لیس لفظ الامکان المستقر واردا فی نص شرعی حتی یترتب علی الثابت منه بالاستصحاب ما یترتب علی المستقر الواقعی. انتهی.

و فیما ذکره قدس سره مواقع للنظر: أما منعه من جریان هذا الاصل فان کان لاجل کون الشک فی المورد من الشک فی المقتضی، و ضابطة کون الشک فی بقاء الموجود لاجل الشک فی مقدار قابلیة الموجود، و استعداده للبقاء فی عمود الزمان، و المختار عنده عدم جریانه، ففیه: ما حققناه فی کتابنا زبدة الاصول من أن الاظهر جریانه فی هذا المورد ایضاً.

و ان کان لاجل کون المستصحب من الامور التدریجیة، ففیه: أن المختار عندنا

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۵۲

[...]

تبعاً له قدس سره جریان ذلک.

و ان کان لاجل عدم جریان الاستصحاب فی الامور الاستقبالیة کما عن بعض المنع لذلک، ففیه: ان ظاهر کلامه قدس سره و غیره و مقتضی اطلاق الادلة عدم الاشکال فی جریانه فیها.

و أما ما ذکره رحمه اللّه من عدم الحاجة إلی القاعدة مع جریان هذا الاصل، فمندفع: بان هذا الاصل بعد الاتفاق المزبور یکون من ادلة القاعدة، إذ ذلک الاتفاق لیس اجماعا علی الحکم الواقعی کی یغایر الاتفاق علی القاعدة، مع انه یمکن ان یکون الاتفاق علی القاعدة اتفاقاً علی جریان هذا الاصل. فتدبر.

و أما ما ذکره رحمة اللّه: من أن المراد من الامکان المستقر هو الواقعی المتیقن و الأصل لا یثبت ذلک، فیدفعه: ان منشأ الاشکال ان کان اخذ العلم فی الموضوع، ففیه: ان الثابت المحقق فی محله قیام الاستصحاب مقام العلم المأخوذ فی الموضوع علی وجه الطریقیة.

و ان کان عدم ثبوت المستقر الواقعی به، ففیه: ان موضوع هذا الحکم المأخوذ فی الادلة لیس هو الامکان المستقر- کما اعترف قدس سره به- بل الدم الموجود فی الثلاثة، و هذا العنوان یمکن احرازه بالاستصحاب، و لقد خرجنا بذلک عن مرحلة الادب و اللّه تعالی مقیل العثرات.

و لکن الذی یرد علی الاستدلال بهذا الأصل: ان الظاهر من الادلة الغاء الشارع المقدس للاستصحاب فی امثال المقام من هذا المبحث، کما الغاه فی الشک فی عدد رکعات الصلاة.

و تشهد له النصوص «۱» الدالة: علی ان الصفرة فی غیر أیام الحیض لیست

---

(۱) الوسائل- باب ۴- من ابواب الحیض.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج ۲، ص: ۵۳

[...]

بحیض، فإنها بضمیمة الاتفاق علی ان الدم المستمر إلی الثلاثة حیض تدل علی ذلک، اذ لو لا عدم حجیة الاستصحاب فی المقام کان اللازم الحکم بکونه حیضاً بمجرد الرؤیة، و لو کان فاقداً للصفات ان علمت عدم التجاوز عن العشرة کما لا یخفی.

و کذلک النصوص «۱» الواردة فی المستحاضة المتجاوز دمها عن عادتها التی هی أقل من العشرة، الیائسة عن الانقطاع قبلها، الدالة علی أنها تقتصر علی عادتها، مع ان مقتضی الاستصحاب الحکم بالحیضیة إلی العشرة.

و ما دل «۲» علی التحیض برؤیة الدم إذا علمت باستمرار الدم ثلاثة ایام، و ان احتملت العبور عن العشرة، مع ان مقتضی الاستصحاب عدم الحکم بالحیضیة کما لا یخفی.

و بالجملة: من تتبع فی المسائل المختلفة من هذا الباب یطمئن بان الشارع المقدس الغی هذا الاصل فی هذا الباب.

و لو تنزلنا عن ذلک و سلمنا جریانه فی نفسه، نقول: ان مقتضی الاصل و ان کان بقاؤه إلی الثلاثة و لازمه الحکم بکونه حیضاً، إلا أنه یجری استصحاب بقائه إلی ما بعد العشرة ایضاً، فیقع التعارض بینهما، اذ لا یمکن الحکم بکون جمیع ما تراه حیضاً، و لا خصوص ما تراه قبل العشرة کما هو واضح فیتساقطان، فلیکن هذا علی ذکر منک لعله ینفعک فی کثیر من الفروع الآتیة:.

و منها: ما عن الریاض، و هو اصل السلامة، فانه اصل معتبر معتمد علیه عند العقلاء فی جمیع أمورهم، و معلوم ان الحیض دم یقذفه الرحم بحسب طبعه، و أما غیره

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب الحیض.

(۲) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب الحیض.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج ۲، ص: ۵۴

[...]

حتی الاستحاضة فانه یکون من آفة.

و فیه: ان اعتماد العقلاء علی هذا الاصل انما یکون فی موردین: الاول: فی المعاملات کالبیع، و المراد به حینئذ وقوع البیع علی الشیء بشرط الصحة و السلامة، و یکون ذلک من الشروط الضمنیة المبنی علیها البیع، و لو انکشف عدم السلامة یتخیر المشتری بین الإمضاء و الفسخ.

الثانی: فی الآثار الشرعیة المترتبة علی الصحة و السلامة، و لا یکون المقام داخلًا فی شیء من الموردین، أما الاول فواضح، و أما الثانی فلان کون الدم حیضاً لیس من الآثار الشرعیة للصحة کما لا یخفی، مع ان الاعتماد علیه فی الآفات العامة البلوی لا سیما مثل ما یکون منشأً للاستحاضة الذی لا یعد آفة عرفاً، غیر ثابت بل معلوم العدم.

الثانی: ما عن شرح المفاتیح، و هو بناء العرف علی ذلک، و لعله ترجع إلیه دعوی سیرة المتشرعة علیه، و فیه ان ذلک فیما علم خروجه من الرحم، و ما یری فی العادة، و ما استمر ثلاثة ایام، و کان بصفات الحیض، و فی هذه الموارد لا- إشکال فی الحکم

بالحیضیة، و أما فی غیرها فلم یثبت ذلک کما لا یخفی.

الثالث: جملة من النصوص، کالاخبار الدالة «۱» علی جعل الدم المتقدم علی العادة حیضاً معللا بأنه ربما یعجل بها الوقت، مع التصریح فی بعضها بکونه بغیر صفات الحیض و الاخبار «۲» الدالة علی أنه یحکم بکون ما تراه الحبلی من الدم حیضاً معللة بان الحبلی ربما قذفت بالدم، و فی بعضها التعلیل بانه ربما یبقی فی الرحم الدم و لم یخرج، و تلک الهراقة، فان هذه التعلیلات انما تتم إذا ارید بها مجرد ابداء الاحتمال،

---

(۱) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب الحیض.

(۲) الوسائل- باب- ۳۰- من ابواب الحیض..

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۵۵

[...]

لیکون المورد من صغریات القاعدة.

و الاخبار «۱» الدالة علی ان ما تراه قبل العشرة هو من الحیضة الاولی، و ما تراه بعدها هو من الحیضة المستقبلة و قد تقدمت.

و الاخبار الدالة علی ان من تری الدم ثلاثة أو أربعة تدع الصلاة کلما رأت و تصلی کلما رأت الطهر ما بینها و بین شهر کروایتی یونس و أبی بصیر المتقدمتین. و الاخبار المتقدمة فی الاشتباه بالعذرة و القرحة من الحکم بالحیضیة بمجرد انتفاء علامة العذرة و القرحة.

و الاخبار الدالة «۲» علی ترتب احکام الحائض بمجرد رؤیة الدم منها ما دل علی ان الصائمة تفطر بمجرد رؤیة الدم.

و الاخبار «۳» الواردة فی الاستظهار لذات العادة إذا رأت ما زاد علیها الشاملة لغیرها بطریق اولی.

و روایة «۴» العیص: فی المرأة ذهب طمثها سنین ثمّ عاد إلیها شیء. قال (علیه السلام): تترک الصلاة حتی تطهر.

و صحیحة «۵» ابن المغیرة: فیمن رأت الدم بعد ما نفست ثلاثین یوماً و ترکت الصلاة. قال (علیه السلام): تدع الصلاة لان أیامها أیام الطهر قد جازت مع أیام النفاس.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب الحیض.

(۲) الوسائل- باب ۵۰- من ابواب الحیض.

(۳) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب الحیض.

(۴) الوسائل- باب ۳۲- من ابواب الحیض حدیث ۱.

(۵) الوسائل- باب ۵- من ابواب النفاس حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۵۶

[...]

و الاخبار «۱» الدالة علی ان الصفرة و الکدرة فی أیام الحیض حیض.

هذه هی تمام ما استدل بها من النصوص علی هذه القاعدة.

و لکن فی الکل نظراً:

أما أخبار التعجیل: فلانها تدل علی طریقیه ما تراه قریباً من العادة إلی الحیض مثل ما تراه فی أیام العادة، فلا تصلح ان تکون مستندة لتلک القاعدة العظمی، و یشیر إلی ذلک التعلیل بأنه ربما یعجل الدم، إذ لو کانت تلک الاخبار فی مقام بیان تلک القاعدة کان المتعین التعلیل بأنه ربما یجیء دم الحیض فی غیر أیام العادة.

و أما أخبار الحبلی: فصدرها انما سیق لبیان عدم ما نعیه الحمل عن الحیض، و أما ذیلها المتضمن للتعلیل فلم یرد به ابداء الاحتمال، إذا السؤال انما یکون لذلک، و إلا فلم یکن یسأل عنه، بل الظاهر منه هو ما ذکره الشیخ الاعظم الانصاری رحمه اللّه من ان لفظ (ربما) للتکثیر جیء به لرفع الاستبعاد، و دعوی ان هذا خلاف الظاهر فی لفظ (رب) مندفعة بأن لفظة (رب) و ان وضعت للتقلیل إلا أنه غلب استعمالها فی التکثیر حتی صار مجازاً مشهوراً کما صرح بذلک جملة من أهل الفن.

و أما ما دل علی إلحاق ما قبل مضی العشرة بالحیضة الاولی فإنما یدل علی ان الجامع للصفات الذی علم انه حیض ملحق بالاولی ما لم یمض أقل الطهر.

و أما ما دل علی ان من تری الدم ثلاثة أو أربعة تدع الصلاة کلما رأت الدم ما بینها و بین شهر، ففیه: انه فرض فی هذه الاخبار استمرار الدم ثلاثة أیام، و هو غیر ما نحن فیه، کیف و قد ادعی الاجماع علی الحکم بالتحیض فیه؟ مع انه لا یمکن حملها علی قاعدة الامکان لعدم امکان الحیض فی تمام الشهر.

---

(۱) الوسائل- باب ۴- من ابواب الحیض.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۵۷

]...[

و أما اخبار الاشتباه بالعذرة أو القرحة فقد مر أنه فی صورة الاشتباه بالعذرة جعل الشارع الانغماس طریقاً إلی الحیض، و فی صورة الاشتباه بالقرحة الخروج من الایسر طریقاً إلیه، فلا تکون مربوطة بالمقام.

و أما الاخبار الدالة علی ترتب احکام الحائض بمجرد رؤیة الدم، فإنما تدل علی ترتبها علی رؤیة الدم المعهود، أی ما علم کونه حیضاً و أنه یکون مفطراً إذا کانت صائمة.

و أما اخبار الاستظهار، فلانه بعد التدبر فیها یقوی فی النظر ما فی الجواهر: من أنها ادل علی خلاف المطلوب لما فی بعضها: کل ما رأته بعد أیام حیضها فلیس من الحیض، و فی آخر: الحکم بأنها تعمل عمل المستحاضة، و فی ثالث: الامر بالتحیض فی أیام العادة عند التجاوز و لو کانت عادتها أقل من العشرة، مع ان مقتضی قاعدة الامکان الحکم بکونها حائضاً إلی العشرة.

و أما روایة العیص فهی بقرینة التعبیر بالعود ظاهرة فی صورة احراز کونه حیضاً، و لو من جهة واجدیته لصفات الحیض، و السؤال حینئذ: انما یکون من جهة احتمال ما نعیه انقطاع الدم مدة طویلة.

و أما صحیحة ابن المغیرة، فمضافاً إلی ظهورها فی بلوغ النفاس ثلاثین یوماً مع انه محل الکلام کما سیأتی- ان السؤال و الجواب فیها مسوقان لبیان مانعیة الدم الاول عن حیضیة الثانی فلاحظ و تدبر.

و أما ما دل علی ان الصفرة فی أیام الحیض حیض، فالاستدلال به یتوقف علی تمامیة تفسیر الشیخ اياه: من ان المراد من أیام الحیض الایام التی یمکن فیها ذلک، و لکنه غیر تام لظهوره فی إرادة أیام العادة، لا سیما بعد ملاحظة ما دل علی ان الصفرة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۵۸

]...[

بعد أیام العادة لیست بحیض.

الرابع: الاجماعات المتقدمة و فیه: انه لمعلومیة مدرک المجمعین لا یصح جعل هذا الاجماع دلیلًا علیها.

فتحصل: ان ما عن جماعة من متأخری المتأخرین کالمحقق الثانی و المقدس الاردبیلی و صاحب المدارک و غیرهم من التوقف فی هذه القاعدة هو الصحیح، فالحکم بالحیضیة یتوقف علی احراز کونه حیضاً بالعلم أو العلمی أو الاصل، و قد اتفق النص و الفتوی علی الحکم بحیضیة ما رأته فی العادة أو ما یقرب منها، و کل ما استمر ثلاثة أیام و أن لم یکن واجداً للصفات، و کل ما کان واجداً للصفات، و الدم المنغمس فی القطنة عند الاشتباه بدم العذرة و الخارج من الایسر عند اشتباهه بدم القرحة و بذلک یظهر ضعف ما عن کاشف اللثام: من أنه لو لم تکن القاعدة ثابتة لم یحکم بحیض إذ لا یقین.

بیان المراد بالامکان

ثمّ أنه یقع الکلام فی بیان ما وعدنا التعرض له، و هو ان المراد بالامکان هل هو الامکان الاحتمالی؟ أم هو الامکان القیاسی باحد معنییه؟.

قد یقال: ان مقتضی الادلة المتقدمة هو الاول، أما اقتضاء الاصل ذلک فواضح، و أما الاجماعات فالعمدة منها اجماع الخلاف و المنتهی، و ظاهر معقد اجماع الشیخ رحمه اللّه سوق القاعدة مساق ایام العادة التی یکتفی فی التحیض فیها بمجرد الاحتمال. و أما المصنف رحمه اللّه فحیث انه قدس سره تمسک لتحیض المبتدئة بمجرد الرؤیة بالقاعدة، فهو اقوی شاهد علی ان معقد اجماعه هو ذلک، و أما النصوص فالعمدة منها التعلیلات و ظهورها فیه واضح.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۵۹

]...[

و هو لا یخلو عن نظر، أما الاجماع فلان کثیراً من نقلته کالمحققین و غیر هما لم یلتزموا بتحیض المبتدئة و المضطربة إلا بعد الثلاثة، مع ان جماعة منهم صرحوا باعتبار الامکان القیاسی، بل فی محکی شرح الروضة استظهار اتفاق الاصحاب علیه، مع ان تمسک المصنف رحمه اللّه بشیء لا یدل علی ارتضائه بالتمسک به کما یظهر لمن راجع کتبه الاستدلالیة.

و أما الاخبار فالظاهر منها کونها مسوقة لبیان عدم المانع الشرعی من الحبل و غیره، فکیف یمکن الاستدلال بها فی مورد الشک فی المانع الشرعی؟.

و بعبارة اخری: انها واردة فی مقام بیان دفع توهم ما أحتمل مانعیته.

لا یقال: ان الکلام فی هذا المورد هو بعد تسلیم دلالة النصوص علی القاعدة، و کونها فی مقام بیان جعل الحیضیة للمحتمل، و ما ذکرت ایراد علی دلالتها علیها.

فإنه یقال: ان المراد بما ذکرناه انه و لو سلمنا کونها فی مقام بیان إبداء الاحتمال لیکون المورد من صغریات القاعدة، إلا أنه یمکن أن یقال: ان المراد بها التعلیل بعدم المانع الشرعی، و احتمال عدم المانع التکوینی، فلا بد من احراز عدم المانع الشرعی فی جریانها.

توضیح ذلک: ان الشک فی کون ما تراه حیضاً تارة: یکون من جهة الشک فی تحقق شرط شرعی کالبلوغ و نحوه، و اخری: یکون من جهة فقد ما هو من الشروط الخلافیة کالتوالی أو تحقق ما هو من الموانع الخلافیة کالحبل، و ثالثة: یکون من جهة مشخصات جزئیة للحیض تختلف باختلاف آحاد النساء، مع استجماع الدم جمیع الشرائط المقررة للحیض، فان اجتماع الشروط لا یفید العلم بالحیضیة.

إذا عرفت ذلک فاعلم: ان مقاد التعلیلات ان کان هو التعلیل باحتمال عدم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۶۰

[...]

المانع، أو وجود الشرط الشرعیین، أو احتمال عدم شرطیة ما هو مفقود من الشرائط الخلافیة، أو عدم مانعیة ما هو موجود من الموانع الخلافیة، کان المراد من الامکان هو الامکان الاحتمالی، و لکن بما أن الظاهر من التعلیلات- و لا أقل من المحتمل- ان مفادها التعلیل بتحقق الشرائط المقررة للحیض، و عدم المانع الشرعی، و احتمال وجود المانع التکوینی، فلا مناص عن الاقتصار علی الامکان القیاسی الذی اختاره الشیخ الاعظم رحمه اللّه، و هو الامکان القیاسی بلحاظ ما احتمل اعتباره فیه شرعاً واقعاً و ان لم یعلم.

ثمّ أنه یترتب علی ذلک عدم صحة التمسک بالقاعدة علی فرض تمامیتها للحکم بحیضیة ما شک فی کونه حیضاً من جهة الشبهة الحکمیة، کما لو شک فی اعتبار التوالی، و لم یدل دلیل علی الاعتبار أو عدمه، و ما شک فیه من جهة الشک فی تحقق ما هو معتبر فیه شرعاً، و یختص موردها بما إذا احرز الامکان بلحاظ الشرائط المقررة للحیض شرعاً، نعم لا یعتبر الاحراز الوجدانی، بل لو احرز بالاصل یکفی، فلو شکت فی الیأس و رأت الدم یصح التمسک بها للحکم، بکون ما رأته حیضاً، لأصالة عدم الیأس.

و مما ذکرناه ظهر ان دعوی ان المشهور بین الاصحاب کون المراد بالامکان الامکان القیاسی لا الاحتمالی قریبة جداً لتمسکهم لاعتبار التوالی باصالة عدم الحیض بعد منع الاطلاق، و لم یتمسکوا بالقاعدة لنفی اعتباره کما اشار الی ذلک الشیخ الاعظم رحمه اللّه.

ثمّ ان المراد بالامکان- لو کان هو الامکان الاحتمالی- کانت القاعدة من الاصول لا یرجع إلیها مع الدلیل لأخذ الشک فی موضوعها، ان کان المراد به الامکان القیاسی، کانت من الامارات الشرعیة، فیجری علیها ما یجری علی عامة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۶۱

[...]

الطرق و الامارات.

ثمّ إذا تمهد هذا فلنرجع إلی بیان ما سیق لبیانه هذا الفصل و الکلام فیه یقع فی موضعین: الأول: فی ذات العادة الثانی: فی غیرها.

أما الأول: فالکلام فیه یقع فی مقامین: الأول: فی بیان ما به تتحقق العادة و تزول الثانی: فی بیان حکمها.

ما به تتحقق العادة

أما المقام الاول: فالمشهور بین الاصحاب شهرة عظیمة ان المرأة تصیر ذات عادة بأن تری الدم مرتین متماثلتین، بل لا خلاف فیه فی الجملة، بل عن الشیخ فی الخلاف و المصنف رحمه اللّه فی التذکرة و المحقق الثانی فی جامع المقاصد و سید المدارک: دعوی الاجماع علیه، و فی طهارة الشیخ الاعظم الانصاری: اجماعاً محققاً و مستفیضاً.

و یشهد له مضمر «۱» سماعة قال: سألته عن الجاریة البکر أول ما تحیض تقعد فی الشهر یومین و فی الشهر ثلاثة أیام یختلف علیها لا یکون طمثها فی الشهر عدة أیام سواء قال (علیه السلام): فلها ان تجلس و تدع الصلاة ما دامت تری الدم ما لم یجز العشرة، فاذا اتفق شهران عدة أیام سواءً فتلک أیامها.

و مرسل «۲» یونس- الطویل- عن الامام الصادق (علیه السلام). و فیه: فان انقطع الدم لوقته فی الشهر الاول سواء حتی توالی علیها حیضتان أو ثلاث فقد علم الآن أن ذلک قد صار لها وقتاً معلوماً و خلقاً معروفاً، تعمل علیه و تدع ما سواه، و تکون سنتها فی ما یستقبل إذا استحاضت، فقد صارت سنة إلی أن تجلس اقراءها، و انما جعل

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب الحیض حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۷- من ابواب الحیض حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۶۲

]...[

الوقت ان توالی علیها حیضتان أو ثلاث لقول رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) للتی تعرف أیامها: دعی الصلاهٔ أیام أقرائک، فعلمنا أنه لم یجعل القرء الواحد سنهٔ لها فیقول لها دعی الصلاهٔ أیام قرئک، و لکن سن لها الاقراء، و ادناه حیضتان فصاعداً. الحدیث.

و عن الروض الاشکال فی الاحتجاج بهما بضعف الثانی بالارسال، و الاول بجرح سماعهٔ و انقطاع خبره، و فیه: مضافاً إلی أن سماعهٔ ثقهٔ علی الاقوی، و مرسل یونس حجهٔ کما تقدم، أنه ینجبر ضعفهما بعمل الأصحاب. فما عن بعض الأصحاب: من الاکتفاء بالمرهٔ ضعیف غایته.

ثمّ أنه ینبغی التنبیه علی امور: الاول: ظاهر الخبرین سیما موثق سماعهٔ یشمل قسمین من العادهٔ: العددیهٔ خاصهٔ و العددیهٔ و الوقتیهٔ معاً فان رأت الدم مرتین متماثلتین فی الوقت و العدد فهی ذات العادهٔ الوقتیهٔ و العددیهٔ، کأن رأت الدم فی أول شهر سبعهٔ أیام، و فی أول الشهر الثانی ایضاً سبعهٔ أیام، و ان رأته مرتین متماثلتین فی العدد دون الوقت فهی ذات العادهٔ العددیهٔ، کأن رأت الدم فی أول شهر سبعهٔ و فی وسط الشهر الثانی ایضاً سبعهٔ، و لا کلام فیهما.

العادهٔ الوقتیهٔ

انما الکلام فی ما إذا کانتا متماثلتین فی الوقت دون العدد، کما إذا رأت فی أول شهر سبعهٔ أیام، و فی أول الشهر الثانی خمسهٔ أیام، و هی المسماهٔ بذات العادهٔ الوقتیهٔ فالمشهور بین الاصحاب تحقق العادهٔ الوقتیهٔ بذلک.

و عن المستند: دعوی الاجماع علیه، و عن جامع المقاصد نسبته إلی کلمات الاصحاب، و قد استشکل فیه بعض المتأخرین ککثیر من أفراد العادهٔ التی ذکرها

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۶۳

]...[

المصنف رحمه اللّه فی المنتهی لعدم شمول الخبرین له، و استدل للاول بقوله (علیه السلام) فی المرسل: فهذه لا وقت لها إلا أیامها قلت أو کثرت، و بعدم القول بالفصل، و لکن المرسل وارد فی مقام بیان العدد، و الوقت کنایهٔ عن الحیض، و عدم القول بالفصل لا یعتمد علیه بعد معلومیهٔ المدارک.

فالصحیح ان یستدل له بما ذکره جماعهٔ من المحققین، و محصله بتوضیح منا: ان مقتضی جملهٔ من الروایات کمرسل یونس المتقدم فی مسألهٔ اعتبار التوالی التحیض برؤیهٔ الدم فی أیامها، فالمناط صدق هذا العنوان، و لو لم یلاحظ ما جعله الشارع ضابطا لما صدق ذلک بالتکرر مرتین مطلقاً، و لکن مرسلهٔ یونس الطویلهٔ الآتیهٔ أنما وردت فی مقام بیان جعل الضابط له، و بقرینهٔ استدلا له (علیه السلام) فیه بقوله (صلّی اللّه علیه و آله) تکون ظاهرهٔ فی انه (علیه السلام) فی مقام التعبد من حیث العدد خاصهٔ، و أنه لا تکفی حیضهٔ واحدهٔ واحدهٔ فی تحقق العادهٔ، و لا یعتبر ازید من حیضتین، و علی ذلک فموردها و ان کان غیر هذا الفرض إلا أن المستفاد منها- بقرینهٔ ما ذکرناه- الاکتفاء بالتعدد مرتین فی صدق ذات العادهٔ مطلقاً و ترتیب احکامها علیها.

و دعوی ان الموثق بـالمفهوم یـدل علی نفی العـادة الشـرعیة فی غیر القسـمین الاولین، مندفعـة بـأن الظاهر منه بعـد الجمع بینه و بین المرسل بالتقریب المتقدم ارادة ان صدق أیامها لا یتوقف إلا علی التکرر مرتین، و لا یعتبر ازید من ذلک. فتدبر.

ثمّ أنه قـد ظهر مما ذکرناه عـدم اعتبار تعـدد الشـهر الهلالی فی العادة العددیـة کما هو المصـرح به فی الخلاف و النهایة و الذکری و جـامع المقاصـد و غیرها، و أما فی الوقتیـة فعن المحقق الثانی و صاحب الجواهر اعتبرا ذلک و اسـتدل له: بأن الخبرین مشـتملان علی لفظه (الشهر) و هی فی کلماتهم علیهم السلام تحمل علی الهلالی، فلو رأت الدم فی الشهر الاول و لم تره فی الثانی، و رأته فی الشهر الثالث مثل ما رأته فی الاول، لا تصیر

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۶۴

[...]

بذلک ذات عادة وقتیة، کما انها لو رأت فی آخر الشـهر الأول مثل ما رأته فی اوله لا یحکم بکونها ذات عادة اقتصاراً فی ما لا توافقه المرتکزات العرفیة علی مورد النص. و فیه: ان الظاهر منهما بالتقریب المتقدم لا سیما بعد ملاحظة فتاوی الأصـحاب و ذکر الشـهر فی السؤال کون القیـد جاریـاً مجری الغـالب، و الغریب ان هـذا المسـتدل کسـائر الأصـحاب اعترف بعـدم اعتبار الشـهر الهلالی فی العادة العددیة، مستنداً إلی الخبرین بالتقریب المتقدم، فإنه لا مناص حینئذ عن حمل القید علی الغالب.

و بعـد ذلک کیف یمکن الاسـتدلال بهما لاعتباره فی الوقتیة، مع انه لو لم یتم ذلک فی نفسه، فیمکن التمسک بعموم العلة المذکورة فی ذیل المرسل الطویل، و أنما جعل الوقت ان توالی ... الخ له و أما ما ذکره بعض المحققین رحمهم اللّه: من ان سیاق الخبرین یأبی عن التعبـد، بل ظاهرهما کون مساواة الحیضتین ضابطـة لتحدیـد العادة العرفیـة التی یسـتکشف بها وقت الحیض و عدده، فغیر تام، إذا الظـاهر منهما ورودهما فی مقام بیان جعل الطریق شـرعاً إلی ما یسـتکشف به ذلک، فالتعـدی یحتاج إلی دلیل، و بأنه لا یمکن تماثل زمانی الدم إلا بالشهرین الهلالیین.

و أورد علیه جملة من المحققین: بأن تکرر الطهر یحصل الوقت إذا کانا متساویین، کما إذا رأت خمسة أیام حیضاً ثمّ عشرة أیام طهراً، ثمّ خمسة حیضاً، ثمّ عشـرة طهراً، ثمّ خمسة حیضاً، فإن الدم الثالث یصدق علیه أنه رأته فی أیام حیضها، لانها اعتادت بالحیض عقیب عشرة الطهر.

أقول: توضیحاً لما ذکروه أنه لا ریب فی أنه إذا تکررت الکیفیـة المـذکورة مراراً عدیـدة یصـدق فی العرف ان هذه الکیفیة عادتها و أیامها، فیعلم من ذلک ان العادة الوقتیة لا یتوقف تحققها علی تعدد الشهر، فاذا انضم إلی ذلک ما دل علی أنه لا یعتبر

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۶۵

[...]

فی حصول العادة تکرر الحیض ازید من مرتین یظهر تحقق العادة الوقتیة الشرعیة بما ذکر.

و دعوی: ان الظـاهر من النصوص اعتبـار التماثـل بنفس الزمـان بین الحیضـین فی حصول العـادة الوقتیـة شـرعاً، و فی الفرض لا یکون التماثل بحسب الزمان، بل أنما یکون بالجهـة الزائـدة و هی جهـة الطهر المتعقب به، مندفعـة: بان التماثل بحسب الزمان فیما إذا تعـدد الشـهر ایضاً یکون بالجهات الزائـدة لا بحسب الزمان، إذ مع قطع النظر عن جهـة وحدتهما بحسب الحقیقة لا تماثل بینهما إلا بالجهات الزائدة کما لا یخفی.

و علیه فکما یصدق التماثل برؤیة الدم فی أول کل شهر کذلک یصدق برؤیته بعد کل عشرة أیام.

فـإن قلت: انه لو بنی علی تحقق العـادة الوقتیـة بتسـاوی زمانی الطهر فالرجوع إلیها مع اسـتمرار الـدم لا یخلو من اشـکال لعـدم مساواة

حالتی استمرار الدم و النقاء. إذ النقاء الذی کانت تری معه الدم من الخصوصیات المفقودة.
قلت: أنه ان ارید به استمرار الدم قبل تحقق العادة فهو خارج عن الفرض، و ان ارید به استمراره بعد تحققها فعدم مساواة الحالتین من جمیع الجهات لا- ینافی تحیضها بمجرد الرؤیة عند حضوره و الرجوع إلیه عند استمرار الدم، لانهما متساویتان من حیث کون کل خمسة أیام حیضاً، و عشرة أیام بعدها طهراً و هکذا، و کونها فی أیام الطهر من الحیض مستحاضة فی بعض الازمنة و غیر مستحاضة فی بعضها لا یوجب عدم التساوی المعتبر فی المقام فتدبر.
فتحصل مما ذکرناه: ان الاظهر عدم اعتبار تعدد الشهر الهلالی فی العادة الوقتیة.
فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۶۶
[...]

العادة المرکبة

الثانی: العادة أما متفقة کان تری فی کل شهر خمسة أیام، أو مختلفة کان تری فی الشهر الاول خمسة، و فی الثانی سبعة، و فی الثالث خمسة، و فی الرابع سبعة، لصدق ایامها فی الفرض الثانی ایضاً.
و بعبارة اخری: بعد ما عرفت من ورود مرسل یونس الطویل فی مقام بیان الاکتفاء فی حصول العادة بالتکرر مرتین، فکما أنه إذا تکررت هذه الکیفیة مراراً عدیدة، یصدق عرفاً أنها عدتها و أیامها، کذلک إذا تکررت مرتین، فما فی الجواهر من التفصیل بینهما، و انه یثبت الاعتیاد العر فی اذا تکررت مرارا و لا یثبت الاعتیاد الشرعی فی غیر محله، بل الاظهر ما عن المحقق و المصنف فی جملة ما کتبه، و الشهید و غیرهم من تحقق العادة المرکبة شرعاً ایضاً.
و منه یظهر حکم ما لو رأت شهرین متوالیین ثلاثة مثلا، و شهرین متوالیین أربعة، ثمّ شهرین متوالیین ثلاثة، و شهرین متوالیین أربعة، فإنها تصیر بذلک ذات عادة بالنحو المزبور، و کون کل عدد ناسخاً لما قبله لا ینافی ذلک، إذا العادة المتحققة بالشهرین الاولین، و کذا العادة المتحققة بالثانیین الذین هما موجبان لزوال الاولی، غیر ما یتحقق بعد ملاحظة المجموع.
و من مجموع ما ذکرناه یظهر حکم سائر اقسام العادة المذکورة فی کلمات الاصحاب، فلا حاجة إلی اطالة الکلام فی ذکر کل واحدة منها.

ما به تزول العادة

الثالث: لا- کلا- عندنا فی أنه لا- تزول العادة بما إذا رأت مرة علی خلاف العادة، نعم من یکتفی فی حصول العادة بالمرة یری زوالها بمرة واحدة، و قد مر أن القول به
فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۶۷
[...]

نادر جداً، و کذلک و لا- کلام و لا- خلاف فی زوالها برؤیة الدم مرتین متماثلتین علی خلاف العادة الاولی، و عن المصنف فی المنتهی: دعوی اتفاق المسلمین علیه، قال فی محکی المنتهی: لو کانت عادتها ثلاثة فرأت خمسة فی شهر و انقطع فهو حیض اجماعاً، فلو استمر فی الرابع جلست عادتها الثلاثة عندنا، و عند أبی حنیفة و محمد و عند أبی یوسف تحیض خمسة، أما لو رأته فی الشهر

الرابع خمسة كالثالث و استمر فى الخامس كان حيضها خمسة لتحقق العادة بالثانية، و هو اتفاق عندنا. انتهى.

و تشهد له: مرسلة «١» يونس الطويلة الدالة على ان أقل ما تتحقق به العادة مرتان، و حيث ان الظاهر منها الفعلية و هى الثانية فهى تكون عادتها دون الاولى الزائلة، و يتضح ذلك بالرجوع إلى العرف، فأنهم لا يشكون فى أن من كانت عادتها العرفية ثلاثة مثلا ثمّ رأت الدم مراراً عديدة فى كل شهر خمسة فإنها تنقلب عادتها إلى الثانية، و أن مراد الشارع من ترك العبادة بقدر أيام عادتها هى العادة الثانية دون الاولى، و انما لا يحكمون بذلك بالنسبة إلى المرتين، لانهم لا يرون تحقق العادة بهما، فبعد تنبيه الشارع على تحققها بهما لا يبقى مورد لهم فى الترديد فى ذلك.

و أن رأت مرتين على خلاف الاولى لكن غير متماثلتين، فهل يبقى حكم الاولى كما عن جماعة منهم المصنف رحمه اللّه فى المنتهى، أو يزول كما عن آخر منهم المحقق الخراسانى رحمه اللّه، و على الأول فهل يلحق به ما إذا رأت على خلاف الاولى مرات عديدة مختلفة، أم لا؟ وجوه و اقوال.

أقول: الظاهر من الادلة هو القول الثانى، و ذلك لأنه بعد ما صارت الاولى عادة و خلقا لها فما دام لم يدل دليل على زوالها، و كان يصدق عليها انها عادتها و خلقها،

---

(١) الوسائل- باب ٧- من ابواب الحيض حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢، ص: ٦٨

]...[

مقتضى اطلاق الادلة بقاء حكمها.

و عليه فإذا رأت مرتين غير متماثلتين على خلاف الاولى فبما انهما لا يوجبان ثبوت عادة اخرى لها موجبة لزوال الاولى، فلا محالة يبقى حكمها، و هذا بخلاف ما إذا رأت على خلاف الاولى مرات عديدة مختلفة، فانه تزول العادة الاولى- عرفاً- فلا تشملها الادلة، فان شئت قلت: ان الادلة منصرفة عن ذلك.

و استدل لعدم الزوال فى الصورتين باطلاق ما دل على ثبوت العادة بالمرتين فانه يقتضى بقاءها إلى الابد.

و فيه: ان تلك الادلة ليست فى مقام بيان بقائها كى يتمسك باطلاقها.

و استدل للزوال مطلقاً: بموثق إسحاق بن جرير المتقدم فى صفات الحيض: فان الدم يستمر بها الشهر و الشهرين و الثلاثة كيف تصنع بالصلاة؟ قال (عليه السلام): تجلس أيام حيضها ثمّ تغتسل لكل صلاتين قلت له: ان أيام حيضها تختلف عليها، و كان يتقدم عليها الحيض اليوم و اليومين و الثلاثة و يتأخر مثل ذلك و ما علمها به، قال (عليه السلام): دم الحيض ليس به خفاء هو دم حار تجد له حرقة. الخبر فانه يدل على الرجوع إلى التمييز مع اختلاف اوقات الدم بعد استقرار العادة العددية.

و فيه: ان الظاهر كون المراد من اختلاف ايام حيضها اختلافها من الاول، و المراد من تقدم اليوم أو اليومين تقدمه عن محله فى المرة السابقة لا تقدمه عن عادتها المستقرة.

مع أنه لو سلم ظهوره فى ذلك يتعين حمله على ما ذكرناه لما ستعرف من ان ذات العادة لا ترجع إلى الصفات بمجرد تقدم الدم على العادة أو تأخره عنها باليوم أو اليومين.

هذا فيما إذا أحرز صدق العدة، و إلا فان شك فيه فلا مناص عن الرجوع

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢، ص: ٦٩

]...[

إلى الاصل لما عرفت من عدم كون النصوص فى مقام بيان بقاء العادة و هو يقتضى بقاءها بناء على ما هو الحق الثابت فى محله من جريان الاستصحاب فى موارد الشبهات المفهومية التى تكون من قبيل المقام الذى يكون الموضوع باقياً فيه.

حصول العادة بالتمييز

الرابع: هل تثبت العادة بتكرر ما ثبت حيضيته من المستمر باعتبار الصفات مطلقاً كما هو المشهور أم لا كذلك، أم يفصل بين ما لو اتفق التمييزان كما لو رأته فى كلتا المرتين اسود فالاول، و بين ما إذا اختلفا كما رأته فى المرة الاولى اسود و فى المرة الثانية أحمر، فالثانى كما اختاره شيخنا الانصارى رحمه اللّه و المحقق الهمدانى، و عن التحرير تقريبه، و عن الذكرى التردد فيه؟ وجوه.

و قد استدل للثانى بوجوه:

(۱) ان الموثق و المرسل المتقدمين لا- يشملان الفرض، فيتعين الرجوع إلى الاخبار الدالة على الرجوع إلى الصفات، فان مقتضى اطلاقها الرجوع إليها حتى مع التكرر مرتين.

(۲): عدم الوثوق بكون واجد الصفات حيضاً لا غير، لان الاوصاف امارات ظنية اعتبرها الشارع فى الجملة فلا تكون موجبة للوثوق بمعرفة اقرائها حتى ترجع إليها.

(۳): حجية التمييز مشروطة بعدم العادة، فلا محالة تكون العادة مانعة عنها، فكيف يمكن ان تكون حجية التمييز علة لثبوت العادة و الشيء لا يكون علة لمانعه؟ (۴): ان اخبار الرجوع الى التمييز ظاهرة فى خصوص من لم تكن لها عادة فى حال الاستقامة، لان العادة مقدمة على التمييز فى حال الاستقامة لا مطلقا و لو فى

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۷۰

[...]

حال الاستحاضة.

و فى الجميع نظر: أما الاول: فلأن ظاهر ما دل على الرجوع إلى الاوصاف جعل الشارع اياها طريقاً للحيض الواقعى بلحاظ جميع آثاره حتى اثبات العادة به، أما مطلقاً أو فى مورد الاشتباه بالاستحاضة على اختلاف المسلكين، فهى وجدان تعبدى فيلحقها حكمه و هو ثبوت العادة بتكرره، فيكون الفرض مشمولًا للخبرين السابقين.

منه يظهر الجواب عن الوجه الثانى.

و أما الثالث: فلأن حجية التمييز فى المرتين الاوليتين علة لثبوت العادة بعدهما، و هى تكون مانعة عن الرجوع إلى التمييز بعدهما لا فيهما. فتدبر.

و أما الرابع: فلأن اطلاق اخبار التمييز الشامل لصورة وجود العادة و فقدها قيد بصورة فقد العادة للخبرين، و حيث عرفت ان تكرر الجامع للصفات مرتين موجب لحصول العادة، فلا محالة يكون الاطلاق مقيداً بصورة فقده ايضاً.

و من جميع ما ذكرناه ظهر وجه القول الاول، و أما القول الثالث فلم يذكروا له وجهاً يصح الاعتماد عليه، و لم يظهر لنا وجه عدم طريقيه المختلف خاصة، فالاقوى هو القول الاول.

حكم صاحبة العادة الوقتية

المقام الثانی فی بیان حکم ذات العادة: أقول: ان صاحبة العادة الوقتیة عددیة کانت أم غیرها أما أن تری الدم فی العادة، أو قبلها أو بعدها، أما فی الصورة الاولی: فالمشهور بین الاصحاب شهرة عظیمة انها تترک العادة بمجرد رؤیة الدم و لو لم یکن الدم بالصفات، فتترتب علیه جمیع احکام الحیض، بل عن المحقق فی المعتبر و المصنف

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۷۱

[...]

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۲، ص: ۷۱

رحمه اللّه فی المنتهی و التذکرة و غیرهما فی غیرها: دعوی الاجماع علیه.

و یشهد له مرسل «۱» یونس إذا رأت المرأة الدم فی أیام حیضها ترکت الصلاة، فان استمر بها الدم ثلاثة ایام فهی حائض.

و أما الاستدلال له بالاخبار المتضمنة لقعودها عن الصلاة فی أیام حیضها، فغیر تام، لانها تدل علی ان من أحکام الحیض قعودها عن الصلاة، و لا تدل علی التحیض برؤیة الدم.

کما ان الاستدلال له بالمستفیضة الدالة علی ان ما تراه فی أیام حیضها حیض کمصحح «۲» ابن مسلم: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن المرأة تری الصفرة فی ایامها، فقال (علیه السلام): لا تصلی حتی تنقضی ایامها.

و خبر «۳» ابن جعفر (علیه السلام) عن أخیه (علیه السلام): عن المرأة تری الصفرة فی أیام طمثها کیف تصنع؟ قال (علیه السلام): تترک لذلک الصلاة بعدد أیامها التی کانت تقعد فی طمثها.

و مرسلة یونس المتقدمة الطویلة و فیها: لان السنة فی الحیض ان تکون الصفرة و الکدرة فما فوقها فی أیام الحیض إذا عرفت حیضاً، و نحوها مرسلته القصیرة «۴»، و مرسلة المبسوط «۵».

نقول ان هذا الاستدلال لا یخلو عن نظر، لانها تدل علی ان الدم ذا الصفرة فی ایام الحیض الذی لا یکون حیضاً فی غیر أیام العادة من الحیض، و أما الحکم بکونه حیضاً مع عدم احراز بقائه إلی ثلاثة أیام فهی أجنبیة عنه، و دعوی: أن ذلک مما یحرز

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب الحیض الحدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۴- من ابواب الحیض حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۴- من ابواب الحیض حدیث ۳.

(۴) الوسائل- باب ۴- من ابواب الحیض حدیث ۹.

(۵) الوسائل- باب ۳- من ابواب الحیض حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۷۲

[...]

بالاصل، و هو استصحاب بقاء الدم إلی ثلاثة أیام مندفعة بما عرفت مفصلا فی قاعدة الامکان من عدم جریان هذا الاصل فراجع.

و بذلک ظهر ما فی محکی جامع المقاصد من دعوی تواتر الاخبار عن النبی صلّی اللّه علیه و آله و الأئمة علیهم السلام بوجوب الجلوس برؤیة الدم أیام الاقراء، اللهم إلا أن یکون مراده التعبیر بما هو مفاد الطائفة الاولی. فتدبر.

و أما فی الصورة الثانیة: فعن المشهور: الحکم بالحیضیة و لو مع الصفرة بمجرد الرؤیة، و عن المدارک: الحکم بها مع الوجدان للصفات، و عن جامع المقاصد و المسالک: الحاقها بالمبتدئة و المضطربة.

و استدل للاول بجملة من النصوص: کمصحح «۱» الحسین بن نعیم الصحاف عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) فی حدیث: و إذا رأت الحامل الدم قبل الوقت الذی کانت تری فیه الدم بقلیل أو فی الوقت من ذلک الشهر فإنه من الحیضة.

و موثق «۲» سماعة: عن المرأة تری الدم قبل وقت حیضها قال (علیه السلام): فلتدع الصلاة فانه ربما تعجل بها الوقت.

و مصحح «۳» إسحاق عن أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): فی المرأة تری الصفرة فقال (علیه السلام): إن کان قبل الحیض بیومین فهو من الحیض، و ان کان بعد الحیض بیومین فلیس من الحیض.

و نحوه خبر «۴» معاویة بن حکیم، و خبر «۵» ابن أبی حمزة: عن المرأة تری الصفرة

---

(۱) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب الحیض حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب الحیض حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۴- من ابواب الحیض حدیث ۲.

(۴) الوسائل- باب ۴- من ابواب الحیض حدیث ۶.

(۵) الوسائل- باب ۴- من ابواب الحیض حدیث ۵.

]...[

فقال (علیه السلام): ما کان قبل الحیض فهو من الحیض، و ما کان بعد الحیض فلیس منه.

و فیه: ان هذه النصوص واردة فی مقام بیان احکام ثلاثة: احدها: ان دم الحیض ربما یتقدم علی الوقت، و تقدمه لا یمنع عن التحیض. الثانی: کون الصفرة فی صورة التقدم کالصفرة فی أیام العادة من الحیض. الثالث: عدم مانعیة الحمل عن الحیض.

و أما ما ثبت بالادلة الأخر من اعتبار ان لا تکون مدة سیلان الدم أقل من ثلاثة أیام، فلا تدل هذه النصوص علی خلافها و لا علی البناء ظاهرا علی بقاء الدم ثلاثة أیام، و استصحاب البقاء قد عرفت ما فیه، فالحکم بتحیضها برؤیة الدم مع عدم احراز استمراره ثلاثة أیام یحتاج إلی دلیل آخر.

و بذلک ظهر ما فی کلام بعض الاعاظم من ان حمل النصوص المتقدمة علی صورة العلم بالحیض أو مضی ثلاثة أیام تصرف فیه بلا قرینة، و أما الاستدلال للحکم بالتحیض بقاعدة الامکان کما عن جماعة فهو فاسد لعدم ثبوت القاعدة بنحو تشمل المقام کما عرفت عند التعرض للقاعدة. فراجع.

و استدل لما اختاره صاحب المدارک: بأنه مما یقتضیه الجمع بین النصوص المتقدمة و بین ما دل علی نفی حیضیة فاقد الصفات، و بصحیح «۱» ابن مسلم: و ان رأت الصفرة فی غیر أیامها توضأت و صلت.

و فیهما نظر: أما الأول: فلأنه یرد علیه أنه علی فرض تسلیم دلالة النصوص المتقدمة علی هذا الحکم، لا سبیل إلی هذا الجمع لصراحة بعضها فی الفاقد. لاحظ مصحح إسحاق المتقدم.

---

(۱) الوسائل- باب ۴- من ابواب الحیض حدیث ۱.

[...]

مع أنه لو سلم کون النسبة بین الطائفتین عموماً من وجه یتعین تقدیم نصوص الباب لأظهریتها، لا سیما مثل الموثق المشتمل علی التعلیل بانه ربما تعجل بها الوقت کما هو واضح.

فتحصل: ان الاقوی هو ما اختاره فی محکی جامع المقاصد و المسالک من إلحاقها بالمبتدئة و المضطربة.

ثمّ أنه علی فرض تحیضها بالرؤیة، هل یختص ذلک بتقدم الدم علی وجه یصدق علیه تعجیل العادة، أم یعم، صورة التقدم و لو لم یصدق علیه ذلک؟ و علی الاول فهل یختص الحکم بالیومین أم یعم الزائد؟ وجوه.

و قد استدل للاخیر باطلاق الادلة، و فیه: ان ظاهر النصوص التقدم بحیث یصدق التعجیل، و ذلک فی غیر خبر معاویة بن أبی حمزة واضح، و أما ما فیه فلما عرفت من اختصاصه بصورة رؤیة الدم قبل العادة و استمراره إلی زمان العادة، فهو لا یشمل التقدم بعشرین یوماً مثلا، مع ان مقتضی المقابلة فیه بین ما قبل الحیض و ما بعده هو إرادة التقدم قلیلا، إذ لو لم یحمل علی ذلک لم تتم المقابلة، إذ کل ما بعد الحیض السابق یصدق علیه أنه قبل الحیض اللاحق و بالعکس، مع انه لو سلم الاطلاق یتعین تقییده بالعلة المنصوصة فی الموثق و مقتضاها شمول الحکم لکل ما یصدق علیه التعجیل من غیر فرق بین الیومین، و الازید، و التقیید فی مصحح إسحاق بیومین انما هو للتمثیل لا لخصوصیة فی الیومین، و الشرطیة لا مفهوم لها لأنها مسوقة فی مقابل التأخر کما لا یخفی علی من لاحظها.

فتحصل ان الاقوی هو القول الثانی.

و أما فی الصورة الثالثة: و هی ما لو لم تر الدم فی العادة و رأته متأخراً، فالمشهور بین الاصحاب انها تتحیض بمجرد الرؤیة و لو کان لدم فاقداً للصفات، و عن بعض:

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۷۵

[...]

دعوی الاجماع علیه، و عن المدارک: التفصیل المتقدم فی سابقتها، و عن المحقق الثانی: موافقة المشهور فی هذه المسألة، و عن المسالک: التردد فی إجراء حکم المبتدئة علیها و الالحاق بما یری فی العادة.

و قد استدل للمشهور فی صورة الواجدیة للصفات بما دل علی التمییز بها عند الاشتباه، و بان تأخره یزیده انبعاثاً، و بان المستفاد من العلة المنصوصة فی الموثق المتقدم کون الحکم دائراً مدار التخلف، و بقاعدة الامکان.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلما مر فی مسألة الاشتباه بدم الاستحاضة أنه لا عموم لتلک الاخبار فراجع.

و أما الثانی: فلأنه لو لم یفد الاطمئنان لا یمکن الاستدلال به کما لا یخفی.

و أما الثالث: فلما عرفت فی الصورة السابقة من عدم تمامیة الاستدلال بالموثق لما نحن فیه، مع ان استفادة اناطة الحکم بمطلق التخلف من اناطته بالتعجیل غیر ظاهرة.

و أما الرابع: فلما عرفت فی قاعدة الامکان من عدم ثبوتها، فاذاً لا دلیل علیه فی صورة الواجدیة للصفات، و أما مع الفقدان، فمضافا إلی عدم الدلیل علیه مقتضی مصحح ابن مسلم المتقدم: و أن رأت الصفرة فی غیر أیامها توضأت و صلت، و مرسل یونس: و إذا رأت بعدها فلیس من الحیض، الحکم بالعدم.

و لکن مع ذلک کله، بما ان الاجماع دل علی التحیض بمجرد الرؤیة فی هذه الصورة و لذا حکم بالتحیض هنا من لم یحکم به فی المتقدم، لا ینبغی التوقف فی الجزم بالتحیض هنا من غیر فرق بین التأخر القلیل و الکثیر، لانه کلما طال الزمان زاد انبعاثاً کما فی طهارة شیخنا الانصاری.

ثمّ أن ما ذکرناه انما هو فی ذات العادة الوقتیة، عددیة کانت أم لا کما لا یخفی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۷۶

]...[

و أما صاحبة العادة العددیة خاصة فحکمها حکم المبتدئة و المضطربة کما هو صریح بعض و ظاهر آخر، و الاستدلال لإلحاقها بذات العادة الوقتیة بالاجماع المدعی فیها و صدق اسم ذات العادة علیها، مع اختصاص المدرک بذات العادة الوقتیة، و تصریح جملة من المجمعین بخلافه کما تری.

و الاستئناس له بما دل علی التحیض بمجرد الرؤیة فی معتادة الوقت لو رأت ذلک قبل وقتها، بتقریب انه یدل علی ان مدار التحیض هی الرؤیة لا الرؤیة فی الوقت غیر تام، إذ مضافا إلی ما عرفت من عدم الدلیل علیه ان النصوص التی توهم دلالتها علی ذلک مختصة بمعتادة الوقت، و لم یعلل الحکم فیها بعلة تشمل غیرها.

حکم المبتدئة

الموضع الثانی: فی غیر ذات العادة الوقتیة، أی المبتدئة و المضطربة و الناسیة و ذات العادة العددیة فقط.

أما المبتدئة: ففی طهارة شیخنا الانصاری رحمة اللّه: الاظهر أنها تتحیض بالرؤیة بشرط اتصاف الدم بصفات الحیض، و بدونه تستظهر إلی مضی ثلاثة وفاقا لجماعة من المتأخرین تبعاً لصاحب المدارک، و وافقهم صاحب الجواهر رحمه اللّه، و نسب إلی المبسوط و المذهب و الوسیلة و الجامع و جملة من کتب المصنف رحمه اللّه و الذکری و غیرها، بل إلی الاشهر التفصیل بین ما إذا کان بالصفات فالتحیض و بین الفاقد للصفات فالعدم، و عن الإسکافی و السید و سلار و الحلبی و الحلی و المحقق الثانی و المصنف فی التذکرة و الشهید فی الدروس و غیرهم فی غیرها: عدم التحیض بمجرد الرؤیة مطلقاً إلا بعد الثلاثة.

و تنقیح القول فی المقام یقتضی التکلم فی مقامین:

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۷۷

]...[

الاول: فیما إذا کان الدم بالصفات.

الثانی: فی الفاقد لها.

أما المقام الاول: فقد استدل للتحیض بمجرد رؤیة الدم بنصوص «۱» الصفات، و بمصحح «۲» إسحاق بن عمار الوارد فی الحبلی تری الدم الیوم و الیومین، فقال (علیه السلام): ان کان دماً عبیطاً فلا تصلی ذینک الیومین، و ان کانت صفرة فلتغتسل عند کل صلاتین. بنا علی عدم القول بالفعل بین الحامل و غیرها.

و بمفهوم «۳» صحیح ابن الحجاج المتقدم عن امرأة نفست فمکثت ثلاثین یوماً و أکثر ثمّ طهرت و صلت ثمّ رأت دماً أو صفرة، قال (علیه السلام): ان کان صفرة فلتغتسل و لتصل و لا تمسک عن الصلاة فإن مفهومه انها تمسک عن الصلاة ان رأت دماً.

و فی روایة الشیخ رحمه اللّه التصریح بالمفهوم، و فیها: و ان کان دماً لیس بصفرة فلتمسک عن الصلاة أیام اقرائها ثمّ تغتسل.

و باطلاق صحیح «۴» ابن المغیرة عن أبی الحسن الأول (علیه السلام): فی امرأة نفست فترکت الصلاة ثلاثین یوماً ثمّ طهرت ثمّ رأت الدم بعد ذلک، قال (علیه السلام): تدع الصلاة لان أیامها أیام الطهر قد جازت مع أیام النفاس.

و بقاعدة الامکان.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلما مر فی مسألة اشتباه الحیض بدم الاستحاضة من ان طریقیه الصفات مختصة بصورة تردد الامر بین الحیض و الاستحاضة العرفیة

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب الحیض.

(۲) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب الحیض حدیث ۶.

(۳) الوسائل- باب ۵- من ابواب النفاس- حدیث ۲.

(۴) الوسائل- باب ۵- من ابواب النفاس حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۷۸

]...[

و هو الدم المتصل بایام العادة. فراجع.

و أما الثانی: فلأن دلالته علی التحیض برؤیة الدم انما تکون بتبع دلالته علی کون الحیض اقل من ثلاثة، و حیث انه بالنسبة إلی ذلک المدلول لا یصح العمل به کما تقدم، و لا یمکن التفکیک فی حجیته بین الحکمین و الالتزام بکونه حجة فی خصوص الثانی لما حققناه فی محله من تبعیة الدلالة الالتزامیة للدلالة المطابقیة وجوداً و حجیة فلا مناص عن طرحه أو حمله علی غیر ظاهره.

و أما الثالث: فمضافاً إلی دلالته علی ان النفاس یبلغ ثلاثین أو أکثر، و هو خلاف التحقیق کما سیأتی، یرد علیه: ان الظاهر من مورده المرأة ذات العادة، و یشهد به، قوله (علیه السلام): فلتمسک عن الصلاة أیام اقرائها.

و کون الصفرة فی أیام العادة حیضاً، لا یصلح لأن یکون قرینة لحمله علی المبتدئة، و بذلک ظهر ما فی الرابع فان قوله (علیه السلام): أیامها أیام الطهر قد جازت. ظاهر فی ارادة ذات العادة.

و أما القاعدة فقد عرفت ما فیها.

و أما المقام الثانی: فقد استدل للتحیض فیه بمجرد الرؤیة: بأخبار الصفات بناء علی عدم القول بالفصل بین کون المرئی متصفاً بالصفات أو غیر متصف بها کما عن شرح المفاتیح و الریاض، و بقاعدة الامکان، و باطلاق النصوص الدالة علی انها تفطر أی ساعة رأت الدم، و باطلاق صحیح ابن المغیرة المتقدم آنفاً، و بالموثق المتقدم فی حکم صورة تقدم الدم بناء علی عدم القول بالفص بین المبتدئة و ذات العادة المتقدم دمها علی وجه لا یلحق بالعادة، و بمضمر «۱» سماعة: عن الجاریة البکر أول ما تحیض

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب الحیض حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۷۹

]...[

فتقعد فی الشهر یومین و فی الشهر ثلاثة أیام یختلف علیها لا یکون طمثها فی الشهر عدة أیام سواء قال (علیه السلام): فلها أن تجلس و تدع الصلاة ما دامت تری الدم ما لم یجز العشرة و بموثق «۱» ابن بکیر: إذا رأت المرأة الدم فی أول حیضها و استمر الدم ترکت الصلاة عشرة أیام، و بموثقة «۲» الآخر فی الجاریة أول ما تحیض یدفع علیها الدم فتکون مستحاضة انها تنتظر بالصلاة فلا تصلی حتی یمضی أکثر ما یکون من الحیض، فاذا مضی ذلک و هو عشرة أیام فعلت ما تفعله المستحاضة.

و لا یخفی أنه لو تمت دلالة شیء من هذه الادلة علی التحیض بمجرد الرؤیة فی هذا المقام یثبت الحکم فی المقام الاول ایضاً کما

هو واضح.

و لکن الاظهر عدم دلالة شیء منها علیه، أما أخبار الصفات، و قاعدة الامکان، و صحیح ابن المغیرة، فلما عرفت فی المقام الاول، و أما النصوص الدالة علی انها تفطر عنه الرؤیة فهی تدل علی مفطریة الحیض، و الموثق قد عرفت عدم دلالته اولا، و اختصاصه بصورة صدق التعجیل ثانیاً، و أما النصوص الاخیرة، فالمفروض فیها العلم بالحیضیة، و انما السؤال عن مقدار التحیض کما یظهر لمن لاحظها.

فتحصل ان الاقوی فی المقامین عدم التحیض بمجرد الرؤیة کما هو مختار جملة من الاساطین، فعلیها ان تحتاط للعبادة.

نعم إذا علمت أنه یستمر الدم إلی ثلاثة أیام ترکت العبادة بمجرد الرؤیة بلا خلاف، و عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه، منهم شیخنا الانصاری فی طهارته، و المصنف فی محکی المنتهی.

---

(۱) الوسائل - باب ۸- من ابواب الحیض حدیث ۶.

(۲) الوسائل - باب ۸- من ابواب الحیض حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۸۰

[...]

و یشهد له جملة من النصوص: کصحیح «۱» یونس بن یعقوب قال: قلت لابی عبد اللّه (علیه السلام): المرأة تری الدم ثلاثة أیام أو أربعة، قال (علیه السلام): تدع الصلاة. و نحوه غیره، و بها یقید اطلاق ما دل علی ان الفاقد للصفات لیس بحیض، فان النسبة بینهما و ان کانت عموماً من وجه إلا أنه للاتفاق علی انه حیض تقدم هذه النصوص. فتدبر.

ثمّ ان الظاهر الحاق المضطربة و اختیها بالمبتدئة فیما ذکرناه من المختار، بل فی سائر الاقوال و مدارکها، و عن الشهید فی الدروس: التفصیل بین المضطربة و المبتدئة و جعل تحیضها بما ظنته انه حیض، و لم ینقل له وجه صحیح، اذ الرجوع إلی مقدمات الانسداد مع وجود الدلیل کما تری، و اختصاص النصوص المتقدمة علی فرض دلالتها بصورة الظن غیر ظاهر الوجه.

فتحصل: ان المبتدئة و المضطربة و ذات العادة العددیة و الوقتیة إذا تقدم الدم علی العادة و لم یصدق علیه التعجیل لا یتحیضن بمجرد الرؤیة، سواء کان الدم واجداً للصفات أم فاقداً لها إلا فی صورة العلم باستمرار الدم إلی ثلاثة أیام.

فروع

بقی فروع لا بأس بالتنبیه علیها:.

الاول: ذات العادة الوقتیة و العددیة إذا رأت العدد فی غیر وقتها و لم تره فی الوقت تجعله حیضاً من غیر فرق بین کونه قبل الوقت أو بعده بلا خلاف ظاهر، أما فی صورة التأخر فلما مر فی المسألة الرابعة، و قد عرفت أنه یحکم بتحیضها بمجرد

---

(۱) الوسائل - باب ۶- من ابواب الحیض حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۸۱

[...]

الرؤیة و لو کان فاقداً للصفات، و أما فی صورة التقدم فلما مر من ان الدم المستمر ثلاثة أیام حیض، و لکن تحیضها بمجرد الرؤیة قد مر أنه محل تأمل. فراجع. الثانی: إذا رأت قبل العادة و فیها جعلت المجموع حیضاً ما لم یتجاوز عن العشرة للنصوص المتقدمة الدالة

علی أن ما تراه قبل العادة حیض و ان کان صفرة، و کذا إذا رأت فی العادة و بعدها و لم یتجاوز عنها، بلا خلاف، بل عن الشیخ و المحقق و المصنف رحمه اللّه: دعوی الاجماع علی حیضیة ما تراه بین الثلاثة و العشرة إذا انقطع علیها.

و أستدل له فی الحدائق: بروایة یونس المتقدمة الدالة علی عدم اعتبار التوالی فی الأیام الثلاثة، و بصحیح ابن مسلم و موثقة الدالین علی انها إذا رأت الدم قبل تمام العشرة فهو من الحیضة الاولی.

أقول: مضافاً إلی عدم دلالة خبری ابن مسلم علی ذلک، فإنهما یدلان علی ان الدم الثانی من الحیضة الأولی بعد الفراغ عن حیضیة ذلک الدم، ان النصوص المتقدمة فی المسألة السابقة الدالة علی ان الصفرة بعد الحیض لیست من الحیض تنافی هذه النصوص، اللهم إلا ان تحمل تلک علی ما بعد العشرة، للاجماع المتقدم و لنصوص الاستظهار التی ستأتی، لا سیما و فیها صحیح سعید المصرح بالاستظهار مع رؤیة الدم الرقیق بعد أیامها، و موثق یونس و غیره الصریحة فی الاستظهار إلی العشرة.

فإن قلت: فعلی ذلک فما وجه التخصیص بالصفرة مع ان غیرها ایضاً یشارکها فی هذا الحکم؟.

قلت: ان وجه التخصیص وقوعها فی السؤال و مقابلتها بالصفرة قبل الحیض، أو کونها الغالب فیما یتجاوز عن العشرة.

و لذلک کله یظهر تعین التصرف فیما دل علی ان ما تراه بعد الاستظهار بیوم أو

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۸۲

[...]

یومین استحاضة بناء علی انتهاء مدته قبل العشرة، و حمله علی ما لو کانت بحسب ظاهر حالها تری تجاوز الدم عن العشرة لا حکماً واقعیاً إذا انقطع علی العشرة.

و تمام الکلام فی ذلک سیأتی فانتظر، فما عن المدارک و المفاتیح من الاستشکال فی الحکم المذکور فی غیر محله.

الثالث: إذا رأت ثلاثة أیام متوالیات ثمّ انقطع، ثمّ رأت قبل العاشر أو العاشر نفسه، کان مجموع الدمین و النقاء المتخلل حیضاً بلا خلاف اجده بین الاصحاب کما فی الجواهر، و عن الخلاف: دعوی الاجماع علیه، و عن محکی التذکرة: ذهب إلیه علمائنا.

و استدل لحیضیة الدم الثانی: بصحیح ابن مسلم المتقدم و ما بمضمونه، و قد عرفت ان تلک النصوص غیر دالة علی ذلک، و انما تدل علی إلحاق الدم المعلوم حیضیته بالاول، و بقاعدة الامکان و قد عرفت عدم تمامیتها، فاذاً العمدة هو الاجماع، و إذا ثبت کون الدمین حیضاً یکون النقاء ایضاً کذلک بناء علی ما عرفت من ان أقل الطهر عشرة أیام.

الرابع: إذا کانت عادتها فی کل شهر مرة، فرأت فی شهر مرتین مع فصل أقل الطهر، فکلتاهما حیض، سواء کانت ذات عادة وقتاً و عدداً أو لا، و سواء کانت احداهما فی العادة و الاخری فی غیر وقت العادة، أو کانتا معاً فی غیر الوقت و من غیر فرق بین ما کان فی غیر الوقت بصفة الحیض أو لم یکن لما عرفت من الحکم بحیضیة الدم إذا استمر ثلاثة أیام، و أما قوله (علیه السلام) فی صحیح محمد: و ان کان بعد العشرة فهو من الحیضة المستقبلة. فهو انما یدل علی ان الدم الثانی من الحیضة الثانیة بعد الفراغ عن حیضیة ذلک الدم، فلا یصح الاستدلال به فی المقام.

و حیث عرفت ان المدرک هو ما دل علی ان کل دم استمر إلی ثلاثة أیام فهو

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۸۳

و لو تجاوز الدم العشرة

حیض، فلا وجه للفرق بن صور المسألة کما فی العروة.

فصل فی حکم تجاوز الدم عن العشرة

اشارة

هذا کله فی وقت تحیض المرأة باقسامها، و مقدار تحیضـها إذا لم یتجاوز دمها عن العشـرة، و أما مقدار تحیضها لو تجاوز الدم العشرة فلا تخلو المرأة أما ان تکون بالفعل ذات عادة مستقرة، و أما أن لا تکون کذلک، و الثانیة: أما أن تکون ممن سبقت لها عادة فنسیتها، و أما أن تکون غیرها، و الثانیة: أما أن تکون مبتدئة، و هی من ابتدأ بها الدم، أو تکون مضطربة، و هی من تکرر منها الدم و لم تستقر لها عادة.

و قبل بیان الحکم فی هذه المسألة لأبد من التعرض لمسألة اخری.

وجوب الاستبراء

و هو انه إذا انقطع الـدم قبل العشـرة، فـان علمت بالنقـاء و عـدم وجود الـدم فی البـاطن، اغتسـلت و صـلت بلاـ کلام و لا ریب، و ان احتملت بقـاءه فی البـاطن، فـان لم تکن ذات عادة، أو کانت عادتها عشـرة، وجب علیها الاسـتبراء أی طلب براءة الرحم من الـدم علی المشهور، بل المحکی عن الذخیرة: نسبته إلی الاصحاب، و عن الحدائق: نفی الخلاف عنه ظاهراً، و لعله کذلک، إذ لم ینقل الخلاف إلا عن الاقتصار حیث عبر ب (ینبغی) و لا یبعد ارادة الوجوب منه. و قد اسـتدل له بصحیح «۱» ابن مسلم عن أبی جعفر (علیه السلام): إذا أرادت

---

(۱) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب الحیض حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۸۴

]...[

الحائض ان تغتسل فلتستدخل قطنة، فان خرج منها شیء من الدم فلا تغتسل و ان لم تر شیئاً فلتغتسل، و ان رأت بعد صفرة فلتتوضأ.

و فیه: ان تعلیق الامر بالاسـتبراء فیه علی ارادتها الاغتسال أقوی شاهـد علی عدم کون وجوب الاسـتبراء وجوباً نفسـیاً تعبدیاً، فلا یکون المطلوب تحصـیل القطع ببراءة الرحم تعبـداً، بل الظاهر عدم دلالته علی کون الاسـتبراء من شـرائط صـحة الغسل تعبداً، فلا مناص عن حمله علی الوجوب الارشادی إلی عـدم کون النقاء الظاهری طریقاً إلی النقاء الباطنی، و عـدم حجیـة الاستصـحاب فلا یجوز لها البناء علی الحیض و لا علی عدمه.

و أما ما فی طهارة الشـیخ الاعظم رحمه اللّه من انه مسوق لبیان وجوب ذلک عنـد ارادة الاغتسال لئلا یظهر الدم فیلغو الاغتسال فبعید، لان لازمه حمله علی کونه فی مقام بیان امر عرفی و هو کما تری.

و بموثق «۱» سماعة عن الامام الصادق (علیه السلام): عن المرأة تری الطهر و تری الصفرة و الشیء فلا تدری اطهرت أم لا؟ قال (علیه السـلام): فـاذا کـان کـذلک فلتقم فلتصق بطنهـا إلی حائـط، و ترفع رجلهـا علی الحائط کما رأیت الکلب یصـنع إذا أراد أن یبول، ثمّ تستدخل الکرسف، فاذا کان ثمة من الدم مثل رأس الذباب خرج، فان خرج دم فلم تطهر، و ان لم یخرج فقد طهرت.

و فیه: ان الظاهر منه وروده فی مقام بیان کیفیة استعلام براءة الرحم، و لا یدل علی وجوب ذلک علیها.

و منه یظهر عدم صحة الاستدلال له بخبر «۲» شرحبیل الکندی عنه (علیه

(۱) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب الحیض حدیث ۴.

(۲) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب الحیض حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۸۵

]...[

السلام): قلت له: کیف تعرف الطامث طهرها؟ قال: تعمد برجلها الیسری علی الحائط و تستدخل الکرسف بیدها الیمنی، فان کان ثمّ مثل رأس الذباب خرج علی الکرسف. و مرسل «۱» یونس عنه (علیه السلام) قال: سئل عن امرأة انقطع عنها الدم فلا تدری اطهرت أم لا؟ قال (علیه السلام): تقوم قائمة و تلزق بطنها بحائط، و تستدخل قطنة بیضاء، و ترفع رجلها الیمنی ... الخ.

فان الظاهر ورودهما أیضاً فی مقام بیان جعل الطریق إلی معرفة العلم بالنقاء. فتحصل: ان ما فی طهارة شیخنا الاعظم رحمه اللّه من انه لو لا فتوی الاصحاب بالوجوب کانت استفادته من هذه الاخبار مشکلة هو الصحیح، فالعمدة فهم الاصحاب.

بل یمکن ان یقال: ان الاصحاب ارادوا بالوجوب الوجوب الارشادی إلا ان النقاء الظاهری الذی هو طریق بنظر العرف إلی النقاء الباطنی لا یکون کذلک، و لا یکون الانقطاع حجة علیه، فلو ارادت ترتیب احکام الطاهرة لا بد لها من الاستبراء، و لیس لها الاعتماد علی طریقیه الانقطاع فتتوافق فتواهم مع صحیح ابن مسلم المتقدم.

و علیه فیجوز لها الاحتیاط بالجمع بین تروک الحائض و افعال الطاهرة بناء علی حرمة العبادة علی الحائض ذاتاً کما ستعرف، و لیس لها البناء علی الحیض لما عرفت من عدم حجیة الاستصحاب فی هذا الباب، لا سیما فی المقام.

کیفیة الاستبراء

ثمّ أنه نسب شیخنا الاعظم رحمه اللّه فی طهارته إلی المشهور ان کیفیة

(۱) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب الحیض حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۸۶

]...[

الاستبراء: ان تستدخل قطنة بأی وجه اتفق، و هو و ان کان مما یقتضیه اطلاق الصحیح المتقدم، إلا انه یتعین تقییده بما فی موثق «۱» سماعة: ان تقدم و تلصق بطنها إلی حائط و ترفع رجلها علی الحائط. و ما فی مرسل «۲» یونس: تقدم قائمة و تلزق بطنها بحائط، و تستدخل قطنة بیضاء، و ترفع رجلها الیمنی. الذین لا تنافی بینهما لامکان تقیید احدهما بالآخر.

و دعوی: ان المرسل ضعیف لإرساله و لجهالة إسماعیل بن مرار الراوی عن یونس، مندفعة بما تقدم مفصلا فی مسألة اعتبار التوالی من ان مراسیل یونس حجة، و إسماعیل بن مرار ثقة علی الاقوی. فراجع.

فان قلت: ان ظاهر قوله (علیه السلام) فی خبر الکندی (تعمد برجلها الیسری) رفع الیسری، و هو ینافی صریح المرسل.

قلت: ان خبر الکندی ضعیف لجهالته، و لا یعتمد علیه، فلا یصلح للمعارضة.

ثمّ انه إذا استبرأت فان خرجت القطنة نقیة، فطاهرة، یجب علیها الغسل و العبادة، و ان احتملت العود، و لا یجب علیها الاستظهار بلا خلاف ظاهر إلا عن المصنف رحمه اللّه فی المختلف علی ما نسبه إلیه الشهیدان، کما فی طهارة شیخنا الاعظم رحمه اللّه لإطلاق قوله (علیه السلام) فی الصحیح (و ان لم تر شیئاً فلتغتسل) و قوله (علیه السلام) فی المرسل (و ان لم یخرج فقد طهرت تغتسل).

و معه لا- مورد للرجوع إلی أصالة بقاء الحیض، مضافاً إلی عدم جریانها فی نفسها لأن الدم فی الرحم لا یصدق علیه الحیض کما عرفت فی بعض المسائل المتقدمة،

(۱) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب الحیض حدیث ۴- ۲.

(۲) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب الحیض حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۸۷

[...]

فما علم حیضیته زال، و حدوث فرد آخر مشکوک فیه، و ان کان الثانی علی فرض حدوثه ملحقاً بالاول شرعا. فتدبر حتی لا تبادر بالاشکال، مضافاً إلی ما تقدم من عدم حجیة هذا الاصل فی هذا الباب.

و عن الشهید فی الدروس: لزوم الاستظهار فیما إذا ظنت العود لعادة أو غیرها، و علیه، بلزوم الحرج لو وجب الغسل، و العبادة بمجرد الاحتمال العود و لو ظناً، و هو ممنوع.

و فی المدارک و عن الذخیرة: لزومه فیما إذا ظنت العود لعادة کما لو اعتادت النقاء فی اثناء العادة ثمّ رؤیة الدم و استدل له: باطلاق ما دل علی ترک العبادة أیام العادة و باطراد العادة، و بلزوم الحرج.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلأنه انما یدل علی ترک العبادة عند رؤیة الدم المردد بین الحیض و غیره، و لا یشمل مورد الشک فی وجود الدم.

و أما الثانی: فلأن الاطراد انما یوجب الظن بالعود لا العلم، و هو لا یغنی من الحق شیئاً.

و أما الثالث: فلما عرفت آنفاً.

نعم لو علمت العود قبل العشرة لا یجب علیها الغسل و العبادة بناء علی ما عرفت من ان النقاء المتخلل فی حکم الحیض.

و ان خرجت القطنة ملطخة، فان کانت ملطخة بالدم صبرت حتی تنقی، أو تنقضی عشرة أیام بلا خلاف ظاهر و یشهد له فی غیر ذات العادة موثق «۱» ابن بکیر عن الامام الصادق (علیه السلام): إذا رأت المرأة الدم فی أول حیضها فاستمر الدم

(۱) الوسائل- باب ۸- من ابواب الحیض حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۸۸

[...]

ترکت الصلاة عشرة أیام، و فی مضمر «۱» سماعة: فلها ان تجلس و تدع الصلاة ما دامت تری الدم ما لم یجز العشرة. و نحوهما غیرهما: و فیها ما دل علی طریقیه العادة.

و أن کانت ملطخة بالصفرة، فان کان فی العادة فکذلک لما عرفت من طریقیه العادة، و أما لو کان فی غیرها، فقد استدل لوجوب الغسل و العبادة علیها: بما دل «۲» علی أن الصفرة بعد الحیض لیست بحیض، بقوله (علیه السلام) فی صحیح ابن مسلم المتقدم: و ان

رأت بعـد الصـفرة فلتتوضأ، و بمفهوم قوله (عليه السـلام) فى المرسل المتقـدم: فان خرج على رأس القطنة مثل رأس الذباب دم عبيط ...الخ.

و أورد على الاولين: بانه يتعين حملهما على ما بعـد مدة الاسـتظهار لصـحيح «٣» سـعيد بن يسار عن الامام الصادق (عليه السلام): عن المرأة تحيض ثمّ تطهر و ربما رأت بعد ذلك الشـىء من الدم الرقيق بعد اغتسالها من طهرها، فقال (عليه السـلام): تسـتظهر بعد أيامها بيومين أو ثلاثة، ثمّ تصلى و على الاخير بانه غير جامع لشرائط الحجية.

و فيهمـا نظر: أمـا الاـول: فلأـن الصـحيح كسائر نصوص الاسـتظهار مختص بمن تكون عادتها اقل من عشـرة كما يشـهد به قوله (عليه السلام): تستظهر بعد ايامها ... الخ، و أما الثانى: فلما مر من حجية مراسيل يونس، فالاظهر وجوبهما عليها.

الاستظهار

و ان كانت ذات عادة أقل من عشرة فحكمها حم غيرها مع علمها بعدم

---

(١) الوسائل- باب ١۴- من ابواب الحيض حديث ١.

(٢) الوسائل- باب ۴- من ابواب الحيض.

(٣) الوسائل- باب ١٣- من ابواب الحيض حديث ٨.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢، ص: ٨٩

]...[

التجـاوز عن العشـرة، و يحكم بحيضـية الجميع لمـا تقـدم من الاجمـاع و غيره، و أمـا إذا احتملت التجاوز فلا اشـكال و لا ريب فى ان الاسـتظهار و هو طلب ظهور حال الدم بترك العبادة فى الجملة مشـروع لها، و عن المحقق و المصـنف فى التذكرة و سيد المدارك و المفاتيح: دعوى الاتفاق عليه.

و تشـهد له نصوص متواترة على اختلاـف مضامينهـا، فانهـا بعـد اتفاقها على مشـروعيته مختلفـة من حيث الاطلاق و التقييـد بين تسـعة مضامين:.

الاول: ما تضمن الامر بالاستظهار من دون تعرض لمقداره: كموثق «١» يونس بن يعقوب قال: سمعت أبا عبد اللّه (عليه السلام) يقول: تجلس النفساء أيام حيضها التى كانت تحيض، ثمّ تستظهر و تصلى. و نحوه مرسل «٢» ابن المغيرة.

الثانى: ما دل على انها تسـتظهر بيوم واحد: كموثق «٣» إسـحاق بن جرير عنه (عليه السـلام): فى المرأة تحيض فتجوز أيام حيضها، قال (عليه السـلام): ان كانت أيام حيضـها دون عشـرة أيام اسـتظهرت بيوم واحد ثمّ هى مسـتحاضة. و نحوه اخبار «۴» زرارة، و محمـد بن مسلم، و مالك بن أعين، و داود مولى أبى المعزى.

الثالث: ما دل على انها تسـتظهر بيومين كصحيح «۵» زرارة عن الامام الباقر (عليه السـلام) قال: قلت له: النفساء متى تصـلى؟ قال (عليه السـلام): تقعـد بقدر حيضـها و تسـتظهر بيومين، فان انقطع الدم و إلا اغتسـلت- إلى ان قال- قلت: و الحائض؟ قال (عليه السـلام: مثل ذلك. و نحوه موثقة «۶».

الرابع: ما تضمن الامر باستظهارها ثلاثة ايام: كخبر «٧» محمد بن عمر بن سعيد عن أبى الحسن الرضا (عليه السلام): عن الطامث و حد جلوسها، قال (عليه

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب النفاس.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب النفاس.

(۳) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب الحیض.

(۴) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب الحیض.

(۵) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب الحیض.

(۶) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب الحیض.

(۷) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب الحیض.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۹۰

]...[

السلام) تنتظر عدة ما کانت تحیض، ثمّ تستظهر بثلاثة ایام، ثمّ هی مستحاضة. و نحوه موثقاً «۱» سماعة.

الخامس: ما دل علی انها تستظهر بیوم او بیومین: کصحیح «۲» زرارة: المستحاضة تکف عن الصلاة أیام اقرائها، و تحتاط بیوم أو اثنین ثمّ تغتسل کل یوم و لیلة ثلاث مرات. و نحوه موثقاه و اخبار «۳» محمد بن مسلم، البصری، و الجعفی.

السادس: ما دل علی تستظهر بیومین أو ثلاثة: کصحیح «۴» سعید بن یسار عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن المرأة تحیض ثمّ تطهر، و ربما رأت بعد ذلک الشیء من الدم الرقیق بعد اغتسالها من طهرها، فقال (علیه السلام): تستظهر بعد أیامها بیومین أو ثلاثة. نحوه خبر «۵» حمران.

السابع: ما تضمن انها تستظهر بیوم أو یومین أو ثلاثة: کصحیح «۶» البزنطی عن الامام الرضا (علیه السلام): سألته عن الطامث کم تستظهر؟ قال (علیه السلام): تستظهر بیوم أو یومین أو ثلاثة.

الثامن: ما دل علی انها تستظهر إلی العشرة: کموثق «۷» یونس بن یعقوب عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن امرأة رأت الدم فی حیضها حتی تجاوز وقتها، متی ینبغی لها ان تصلی؟ قال (علیه السلام): تنتظر عادتها التی کانت تجلس، ثمّ تستظهر بعشرة أیام. و فی مرسل «۸» ابن المغیرة: ان کان قرؤها دون العشرة انتظرت العشرة، و ان کانت ایامها عشرة لم تستظهر.

التاسع: ما تضمن انها تستظهر بمثل ثلثی ایامها: کموثق «۹» أبی بصیر عن أبی

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب الاستحاضة.

(۲) الوسائل- باب ۲- من ابواب الاستحاضة.

(۳) الوسائل- باب ۲- من ابواب الاستحاضة.

(۴) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب الحیض حدیث- ۸.

(۵) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب الحیض حدیث- ۹.

(۶) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب الحیض حدیث- ۱۲.

(۷) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب الحیض حدیث- ۱۱.

(۸) الوسائل- باب ۳- من ابواب النفاس حدیث ۱۱.

(۹) الوسائل- باب ۳- من ابواب النفاس حدیث ۲۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۹۱

[...]

عبد اللّه (علیه السلام) قال: النفساء إذا ابتلیت بایام کثیرة مکثت مثل ایامها التی کانت تجلس قبل ذلک، و استظهرت بمثل ثلثی ایامها. فهذا فی الجملة مما لا کلام فیه، انما الکلام یقع فی مقامین: الاول: فی انه علی الوجوب أو الاستحباب أو الاباحة؟ الثانی: فی مقداره. أما الاول: فالمنسوب إلی عامة المتأخرین الاستحباب، و عن مجمع الفائدة و المعتبر و الذخیرة الاباحة، و عن الاستبصار و السرائر و النهایة و الجمل و مصباح السید و الوسیلة و الشرائع و التحریر و المختلف و الارشاد و غیرها: الوجوب، و عن الوحید و غیره: اختصاص مشروعیته بالدور الاول، و مال إلیه صاحب الجواهر رحمه اللّه، و عن المدارک: لزوم الاستظهار فی الواجد للصفة، و عدم مشروعیته فی الفاقد، و عن الحدائق: اختصاص المشروعیة بمن تتخلف عادتها احیاناً، و أما القول بلزومه لراجیه الانقطاع دون غیرها فهو یرجع إلی القول الثالث کما لا یخفی.

و العمدة فی هذا الاختلاف الاختلاف فی کیفیة الجمع بین هذه النصوص، و النصوص الآتیة فی مسألة تجاوز دم ذی العادة عن العشرة الدالة بظاهرها علی المنع عن الاستظهار، و ترتیب أحکام المستحاضة، و الاقتصار علی العادة، ففی مرسلة «۱» یونس الطویلة فی المستحاضة المعتادة: لا وقت لها إلا أیامها و فیها ایضاً تعمل علیه و تدع ما سواه و تکون سنتها. فیما تستقبل ان استحاضت، و فیها فی المضطربة المأمورة بالتحیض سبعاً أ لا تری أن أیامها لو کانت اقل من سبع لما قال لها تحیضی سبعاً فیکون قد أمرها بترک الصلاة أیاما و هی مستحاضة، فانه یدل علی ان الشارع لم یأمر بترک الصلاة بعد أیام العادة.

(۱) الوسائل- باب ۸- من ابواب الحیض حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۹۲

[...]

و صحیح «۱» معاویة عن الامام الصادق (علیه السلام): المستحاضة تنتظر أیامها فلا تصلی فیها و لا یقربها بعلها، و ان جازت أیامها و رأت الدم یثقب الکرسف اغتسلت و صلت.

و فی موثق «۲» سماعة: المستحاضة تصوم شهر رمضان إلا الأیام التی کانت تحیض فیها.

و فی خبر «۳» ابن أبی یعفور: المستحاضة إذا مضت أیام قرئها اغتسلت.

و فی مرسلة «۴» یونس القصیرة: کلما رأته بعد أیام حیضها فلیس من الحیض.

و فی موثق «۵» مالک بن أعین عن الامام الباقر (علیه السلام): عن المستحاضة کیف یغشاها زوجها؟ قال (علیه السلام): تنتظر الایام التی کانت تحیض فیها و حیضتها مستقیمة فلا یقربها فی مدة تلک الایام من الشهر، و یغشاها فیما سوی ذلک. و نحوها غیرها.

و فی المستفیضة: ان الصفرة بعد الحیض لیست من الحیض، و عن المبسوط: روی عنهم: ان الصفرة فی أیام الحیض حیض، و فی أیام الطهر طهر.

و قد ذکروا للجمع بین الطائفتین وجوهاً.

الاول: حمل اخبار الاستظهار علی الاستحباب بقرینة نصوص الاقتصار علی العادة.

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب الاستحاضة حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة حدیث ۱۳.

(۴) الوسائل- باب ۴- من ابواب الحیض حدیث ۳.

(۵) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب الحیض حدیث ۱۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۹۳

]...[

و فیه: انه فی نصوص الاستظهار أمر بالاستظهار، و فی نصوص الاقتصار أمر بالعبادة و الغسل، فأی ترجیح للاولی کی یحمل الامر فیها علی الاستحباب، فلم لا یحمل الامر فی الثانیة علیه، و التعبیر عن الاستظهار فی بعض النصوص بالاحتیاط لا یکون مرجحاً، لانه یمکن ان یکون علة فی الترخیص فی ترک الواجب، مع ان موثق ابن أعین کالصریح فی حرمة الوقاع بعد العادة لیوم، فراجع فلا یمکن حمله علی ذلک، مضافاً إلی عدم کون هذا الجمع جمعاً عرفیاً کما یظهر لمن جمع الجملتین فی کلام واحد، فإنه یظهر عدم قرینیة احداهما للأخری.

و دعوی ان صحیح «۱» ابن مسلم عن أبی جعفر (علیه السلام): عن النفساء کم تقعد؟ فقال علیه السلام): ان اسماء بنت عمیس أمرها رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) ان تغتسل لثمان عشرة، و لا بأس بأن تستظهر بیوم أو یومین، صریح فی عدم وجوب الاستظهار، و به ترفع الید عن ظاهر تلک النصوص، مندفعة بما سیجیء فی النفاس ان فیه خللا لا یمکن العمل به، فانتظر.

الثانی: حمل اخبار الاستظهار علی الاباحة لورودها مورد توهم الحظر.

و فیه: ان اخبار الاقتصار علی العادة اولی بذلک لان مقتضی الاستصحاب ایضاً هو التحیض کما سیمر علیک فتأمل، و لا أقل من التساوی و علیه فلا موجب لتعین حمل اخبار الاستظهار علی ذلک کما لا یخفی.

و دعوی امتناع حمل نصوص الاقتصار علیها لان استحباب ترک العبادة لا معنی له مندفعة بأنه ممکن کما فی بعض موارد العبادات المکروهة، و بما ذکرناه ظهر عدم صحة هذا الحمل فی نفسه.

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب النفاس حدیث ۱۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۹۴

]...[

الثالث: ما فی المدارک: و یمکن الجمع بینهما بحمل اخبار الاستظهار علی ما إذا کان الدم بصفة الحیض، و الاخبار المتضمنة للعدم علی ما إذا لم یکن کذلک و احتمله المصنف فی المعتبر. انتهی.

و فیه: ان صحیح سعید المتقدم یأبی عن هذا الحمل، و أیضا حمل جمیع اخبار الاقتصار علی الفاقد کما تری.

الرابع: ما فی الحدائق من الجمع بأحد وجهین، أما حمل أخبار الاقتصار علی التقیة لاتفاق الاصحاب علی العمل بمعارضها، و لان القول بالاقتصار مذهب الجمهور إلا مالکاً، و أما تخصیص اخبار الاستظهار بغیر مستقیمة الحیض، و تقیید الاخبار الاخیرة بمن کانت مستقیمة الحیض لا زیادة فیها و لا نقصان و لا تقدم و لا تأخر.

و المستند فی هذا الجمع موثق «۱» عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه عن الامام الصادق (علیه السلام): فی المستحاضة تقعد أیام قرئها التی کانت تحیض فیها، فان کان قرؤها مستقیماً فلتأخذ به، و ان کان فیه خلاف فلتحتط بیوم أو یومین و لتغتسل، و موثق ابن اعین المتقدم

و فيه تقييد الحيض بالاستقامة.

اقول: أما الوجه الاول، فيرد عليه: ان الحمل على التقية انما يكون فيما إذا لم يمكن الجمع العرفى، و كان بعض المرجحات مفقوداً، و بعبارة اخرى: ان موافقة الجمهور انما تكون من مرجحات احدى الحجتين على الاخرى بعد فقد جملة من المرجحات، لا من مميزات الحجة عن اللاحجة.

و أما الوجه الثانى فيرد عليه: ان مورد موثق البصرى الدامية اليائسة عن

---

(١) الوسائل- باب ١- من ابواب الاستحاضة حديث ٨.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢، ص: ٩٥

]...[

انقطاع الدم، و اخبار الاستظهار بين ظاهر فى غير اليائسة، و ظاهر فى غير الدامية، بل لا معنى للاستظهار فيها كما لا يخفى.

، و عليه فلا وجه لحمل الاحتياط فيه على الاستظهار. و حيث ان الاصحاب لم يلزموا بترك العبادة لمجرد احتمال كون الدم حيضاً من غير مراقبة الانقطاع، فلا بد من حمله على الاحتياط فى خصوص مورده من الوطء و طواف البيت، مع انه لو سلم شمول اخبار الاستظهار لها، انه انما يكون شاهداً للجمع بين نصوص الاستظهار و نصوص الاقتصار الواردة فى الدامية، اذ لو لم يتم ما ذكرناه فى الموثق تبعاً لسيد مشايخنا رحمه اللّه من ان مورده الدامية اليائسة، فلا شبهة فى ان مورده الدامية، اما ما ورد منهما فى غيرها فلا يصلح شاهداً للجمع بينهما، و أما موثق ابن أعين فلا مفهوم له كى يصلح شاهداً للجمع بين الطائفتين كما لا يخفى.

الخامس: ما فى الجواهر: انه قد يقال انها- أى نصوص الاقتصار- مخصصة بغير أيام الاستظهار قطعاً، و فى طهارة شيخنا الاعظم: ضعفه غنى عن البيان، فان بعضها صريح فى الاقتصار على أيام العادة. فلاحظ.

السادس: ما عن شارح المفاتيح من حمل نصوص الاقتصار على الدامية، و هى التى يستمر بها الدم من حيضها الاول إلى الدورة الثانية فما زاد، و حمل نصوص الاستظهار على الدور الاول، و مال إليه فى الجواهر.

و فيه: ان بعض نصوص الاقتصار ظاهر فى الدور الاول، و يكون آبياً عن الحمل على الدور الثانى، لاحظ صحيح زرارة فى النفساء، و مرسلتى يونس الطويلة و القصيرة، و مرسلة داود المتقدمة، كما ان بعض اخبار الاستظهار ايضاً يأبى عن هذا الحمل. لاحظ خبر الجعفى، و صحيح زرارة الوارد فى استظهار المبتدئة، و موثق البصرى المتقدم.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢، ص: ٩٦

]...[

و حق القول فى المقام يقتضى ان يقال: ان نصوص الاقتصار على العادة على طوائف:.

الاولى: ما ورد فى مقام بيان الحكم الواقعى للمستحاضة و لا نظر له إلى الحكم الظاهرى فيما إذا احتملت الانقطاع قبل العشرة، كمرسل يونس الطويل.

الثانية: ما ورد فى الدامية اليائسة عن الانقطاع، كموثق البصرى المتقدم النافى للاستظهار على المستقيمة الحيض.

الثالثة: ما هو مطلق شامل لليائسة عن الانقطاع و الراجية له كاكثر النصوص المتقدمة.

الرابعة: ما دل على ان الصفرة بعد الحيض ليست بحيض.

و شىء من هذه الطوائف لا يصلح للمعارضة مع نصوص الاستظهار.

أما الاولى: فلأن نصوص الاستظهار، فى مقام جعل حكم ظاهرى لمن لا تعلم إنها حائض أو مستحاضة.

و أما الثانية: فلاختصاص نصوص الاستظهار بالراجية للانقطاع، كما تشهد له مادة الاستظهار، و التعبير فى بعض نصوصه بالانتظار، و صحيح زرارة، و مرسل داود، و موثق سماعة، و خبر الجعفى، و رواية حمران المتضمنة انه ان انقطع و إلا اغتسلت.

و أما الثالثة: فلأنه يتعين تقييد اطلاقها بنصوص الاستظهار لأخصيتها منها كما لا يخفى.

و أما الرابعة: فلما تقدم من انه يتعين تقييد اطلاقها بما دل على ان ما تراه قبل العشرة فهو من الحيضة الاولى، مع ان الظاهر ورودها فى مقام بيان الحكم الواقعى.

فتحصل: ان الاقوى لزوم الاستظهار.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ٩٧

[...]

مقدار الاستظهار

و أما المقام الثانى: فعن المشهور التخيير بين اليوم و اليومين، و قيل: انه ثلاثة، بل عن الحلى و المصنف رحمه اللّه و المدارك: انه الاشهر، و عن جماعة التخيير بين اليوم و اليومين و الثلاثة، و عن المفيد و الشهيد و مجمع البرهان: انه إلى العشرة.

و منشأ الاختلاف اختلاف الاخبار، و قد يقال فى مقام الجمع بينها: ان الامر بالاستظهار انما يكون لاجل ظهور الحال، و هو قد يحصل بيوم واحد، و قد لا يحصل إلا بالصبر إلى العشرة، فيكون اختلاف النصوص محمولًا على اختلاف الزمان الذى يحصل به الظهور.

و أورد عليه: بأن حمل الاخبار المعينة لليوم و اليومين و الثلاثة على المثال بعيد.

أقول: انه و ان سلم بعده فى نفسه، إلا انه بقرينة لفظ الاستظهار الذى هو بمعنى طلب ظهور الحال، و عدم مشروعية الاستظهار لمن علمت التجاوز عن العشرة، و ان الدم إذا انقطع على العشرة أو أقل فالمجموع حيض، و إذا تجاوز عنها يكون ما زاد عن العادة استحاضة، يتعين حمل اختلاف النصوص على ذلك.

فمحصل مفاد النصوص: انها تستظهر بيوم، فان انقطع الدم أو يئست من انقطاعها قبل العشرة و إلا فيوم آخر إلى ان يمضى عشرة أيام.

و عن جماعة: حمل اختلافها على اختلاف العادات بدعوى ان ما يظهر به الحال بحسب عادات النساء مختلفة: فذات التسعة يظهر حالها بيوم واحد، و ذات الثمانية بيومين، و ذات السبعة بثلاثة، و هكذا فجميع الاخبار محمولة على الصبر إلى العشرة.

و غاية ما يمكن ان يقال فى تقريب هذا الوجه: ان ما دل على الاستظهار بيوم بعد ملاحظة ما دل على ان مجموع أيام العادة و الاستظهار لا بد و ان لا يزيد على العشرة

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ٩٨

[...]

فى نفسه، و ان كان يشمل ذات التسعة فما دون، إلا ان ما دل على انه يومان على هذا يكون اخص منه لاختصاصه بذات الثمانية فما دون، فيخصص به، فيختص بذات التسعة.

و بعين هذا التقريب يكون ما دل على انه ثلاثة اخص من ما دل على انه يومان لاختصاصه بذات السبعة فما دون، فيختص ما دل على انه يومان بذات الثمانية بالتقريب، و ما دل على انه ثلاثة بعين هذا التقريب يخصص باخبار ثلثى العادة لاختصاصها بذات الستة فما

دون فیختص بذات السبعة، فیقع التعارض بین اخبار ثلثی العادة، و بین ما دل علی الانتظار إلی العشرة، و النسبة بینهما عموم من وجه لتوافقهما فی ذات التسعة و تخالفهما فی ذات الخمسة فما دون، و حیث ان استقرار العادة علی مادون الستة نادر فیمکن دعوی اختصاص اخبار ثلثی العادة بذات الستة.

و لکن یرد علی هذا الوجه: انه تتوقف صحته علی القول بجواز ملاحظة النسبة بین المتعارضین بعد تخصیص احدهما بالمنفصل، لأن اخصیة کل من الاخبار المتعارضة فی المقام عن الآخر تتوقف علی تقییده بما دل علی ان اکثر الحیض عشرة، و هو خلاف ما حققناه فی کتابنا زبدة الاصول فی مبحث انقلاب النسبة، مع انه مستلزم لتخصیص الاکثر فی جملة من نصوص الباب.

و بما ذکرناه یظهر ضعف ما ذکره جماعة من مشایخنا المحققین من حمل اختلاف الاخبار علی التخییر فی مدة الاستظهار مع الالتزام بوجوبه فی الجملة، أو استحباب جمیع مراتبه، علی اختلاف المسلکین کما لا یخفی.

ثمّ انه ان استظهرت و تجاوز الدم عن العشرة فسیجیء حکمها، و ان انقطع قبل العشرة فالمجموع حیض کما عرفت، و حینئذ ان استظهرت بیوم أو یومین و یئست عن الانقطاع قبل العشرة، أو بنینا علی عدم وجوب الاستظهار اکثر من یوم واحد أو

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۹۹

فان کانت المرأة ذات عادة وقتیة رجعت إلیها

یومین و عملت ما تعمله المستحاضة من صلاتها و صومها قضت ما فعلته من صوم کما هو المشهور، بل عن غیر واحد دعوی: الاجماع علیه، لانه انکشف بالانقطاع کونها حائضاً فی مجموع المدة، فصومها فی تلک المدة باطل، و عن المدارک و المفاتیح و الحدائق الاشکال فی المسألة نظراً إلی ما دل علی انه ان استظهرت بیوم أو یومین فهی مستحاضة.

و فیه: انه لا منافاة بین ان تکون المرأة حائضاً واقعاً و یحکم بذلک بعد الانکشاف، و لکن مع ذلک یحکم علیها قبل الانکشاف بأنها مستحاضة ظاهراً، أی مأمورة بأن تعمل عمل المستحاضة، و أما أصالة بقاء الحیض و أحکامه فقد مر الکلام فیها و عرفت عدم جریانها.

حکم تجاوز الدم العشرة

إذا عرفت ذلک فاعلم، أنه لو تجاوز الدم العشرة فإن کانت المرأة ذات عادة وقتیة رجعت إلیها أی إلی عادتها بان تجعل عادتها حیضاً، و ان لم تکن بصفات الحیض، و البقیة استحاضة و ان کانت بصفاته من غیر فرق بین العادة الحاصلة من التمییز، و بین الحاصلة من العادة المتعارفة کما هو المشهور، فهاهنا احکام:.

الاول: تجعل ذات العادة عادتها حیضاً، و هو فی الجملة مما لا خلاف فیه، و عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه، و فی طهارة شیخنا الانصاری رحمه اللّه: باجماع العلماء عدا مالک کما عن المعتبر، و یشهد به: ما دل علی ان ما فی العادة حیض، و نصوص الاستظهار المتقدمة، و ما دل علی الاقتصار علی العادة من غیر فرق بین کون ما فی العادة بصفات الحیض و عدمه لإطلاق الادلة المتقدمة، نعم فی ما إذا کان ما فی خارج العادة واجداً للصفات و ما فیها فاقداً لها کلام سیأتی انشاء اللّه تعالی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۰۰

]...[

الثانی: تجعل البقیة استحاضة، و هذا ایضاً فی الجملة مما لا خلاف فیه و یشهد له جملة من النصوص: کصحیح «۱» معاویة بن عمار

عن أبی عبـد اللّه (علیه السـلام): المسـتحاضة تنتظر أیامهـا فلا تصـلی فیهـا و لا یقربهـا بعلهـا، و ان جـازت أیامها و رأت الـدم یثقب الکرسف اغتسلت و صلت.

و موثق «۲» مالک بن أعین: سألت أبا جعفر (علیه السـلام) عن المسـتحاضة کیف یغشاها زوجها؟ قال (علیه السـلام): تنتظر الایام التی کانت تحیض فیها و حیضتها مستقیمة فلا یقربها فی مدة تلک الایام من الشهر و یغشاها فیما سوی ذلک.

و فی موثق «۳» عبد اللّه بن سـنان عن أبی عبد اللّه (علیه السـلام): فی المسـتحاضة التی لا تطهر، لا بأس ان یأتیها بعلها إذا شاء إلا أیام حیضها.

و فی موثق «۴» سماعة، المستحاضة تصوم شهر رمضان إلا الایام التی کانت تحیض فیها.

و فی مرسل «۵» یونس الطویل: أ لا تری ان ایامها لو کانت اقل من سبع لما قال لها تحیضی سبعاً، فیکون قد أمرها بترک الصلاة أیاما و هی مستحاضة. و نحوها غیرها.

الثالث: لا خلاف فی جعل البقیة استحاضة فی غیر أیام الاستظهار، لانه القدر المتیقن من النصوص المشار إلیها آنفاً، و انما الکلام وقع فی خصوص أیام الاستظهار،

---

(۱) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب الحیض حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب الحیض حدیث ۱۲- ۱.

(۳) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب الحیض حدیث ۲.

(۴) الوسائل- باب ۲- من ابواب الاستحاضة حدیث ۱.

(۵) الوسائل- باب ۸- من ابواب الحیض حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۰۱

]...[

فالمشـهور بین الاصحاب ذلک، بل عن غیر واحد دعوی الاجماع علیه، و المحکی عن نهایة الاحکام: الاستشکال فی جعل ما تراه فی أیام الاسـتظهار اسـتحاضة، و عن المـدارک و المفاتیـح و الکفایـة: التوقف فیه، و عن السـید فی المصـباح و ظاهر القواعـد و الریاض: الحاقها بالحیض، و اسـتدل له بنصوص الاسـتظهار، بـدعوی، انها تدل علی انها فی مدة الاسـتظهار کالحائض و لا یجب علیها قضاء ما فاتها، و بان وجوب القضاء تابع لوجوب الاداء، فمع عدم وجوبه بل حرمته لا یکون القضاء واجباً.

و لکن یرد علی الاول: ما عرفت من ان نصوص الاسـتظهار انما وردت فی مقام بیان الحکم الظاهری، حین عـدم العلم بالتجاوز، و انها تترک العبادة حتی یظهر الحال، و هذا لا ینافی فی ثبوت احکام المستحاضة علیها واقعاً فی صورة تجاوز الدم عن العشرة.

و علی الثانی: ان وجوب القضاء واقعاً تابع لوجوب الاداء واقعاً لا وجوبه ظاهراً، فالاظهر هو ما اختاره المشهور.

الرابع: إذا اجتمع لها مع العادة تمییز بان کان ما فی العادة فاقداً للصـفات، و ما فی غیرها واجداً لها ففیه اقوال: المنسوب إلی المشـهور: ان الاعتبار انما هو بالعادة، و عن الشـیخ فی النهایة و الاصـباح و موضع من المبسوط و الخلاف: انها تعمل علی التمییز، و عن الوسیلة: القول بـالتخییر، و عن المحقق الثـانی: المیـل إلی التفصـیل بین العـادة الحاصـلة من التمییز، فـالعبرة بـالتمییز و بین الحاصـلة من العـادة المتعارفة فالعبرة بالعادة، و الاظهر هو الاول لعموم ما دل علی رجوع المستحاضة إلی عادتها.

و استدل للقول الثانی: بما دل علی الرجوع إلی الصفات عند اشتباه دم الحیض بالاستحاضة المتقدم فی أول هذا الباب.

و فیه: ان الظاهر من بعض النصوص انه عند الاشـتباه جعل الشارع العادة أمارة للحیض، و فی المرتبة المتأخرة جعل الاوصاف امارة له،

و بعبارة اخرى: الرجوع

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۰۲

[...]

إلى التمييز انما هم مع انتفاء العادة، لاحظ موثق «۱» ابن جرير عن أبى عبد اللّه (عليه السلام) فى حديث: قالت فان الدم يستمر بها الشهر و الشهرين و الثلاثة كيف تصنع بالصلاة؟ قال (عليه السلام): تجلس أيام حيضها ثمّ تغتسل لكل صلاتين، قالت له ان حيضها، يختلف عليها و كان يتقدم الحيض اليوم و اليومين و الثلاثة و يتأخر مثل ذلك فما علمها به قال (عليه السلام): دم الحيض ليس به خفاء هو دم حار تجد له حرقة ... الخ.

و مرسلة يونس الطويلة المتقدمة و فيها: لو كانت تعرف ايامها ما احتاجت إلى معرفة لون الدم، لأن السنة فى الحيض ان تكون الصفرة و الكدرة فى أيام الحيض اذا عرفت حيضاً إذا كانت الايام معلومة، فاذا جهلت الايام و عددها احتاجت حينئذ إلى معرفة لون الدم... الخ.

و بذلك يظهر ضعف القول الثالث، مستنداً إلى أنه مقتضى الجمع بين النصوص المتقدمة و اخبار الصفات.

و أما القول الرابع: فاستدل له فى العادة الحاصلة من الاخذ و الانقطاع: بما تقدم و فى الحاصلة من التمييز بان الفرع لا يزيد على الاصل، و بانصراف نصوص العادة إلى غير ما ثبت بالتمييز لانه خلاف المتعارف.

و فيهما نظر: أما الاول: فلأن ذلك ليس مفاد دليل معتبر و لا موجب للقطع، فلا يصح الاعتماد عليه.

و أما الثانى: فلما عرفت مراراً من ان الانصراف الناشئ عن قلة فرد لا يوجب تقييد المطلقات، و بعبارة اخرى لا يمنع من التمسك بالاطلاق، فالاقوى هو القول الاول.

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب الحيض حديث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۰۳

و ان كانت مبتدئة، او مضطربة، او ناسية و لها تمييز، عملت عليه

ثمّ ان الظاهر من النصوص المشار إليها عدم الفرق بين امكان الجمع بين العادة و التميز، بجعل المجموع حيضين مستقلين، بان فصل بينهما اقل الطهر، و بين ما لا- يمكن الجمع بينهما، فعن المستند: نسبة القول بالتحيض بهما معاً فى الصورة الاولى إلى الاكثر، و عن المصنف فى المنتهى: دعوى الاتفاق عليه، و استدل له بعدم التنافى بين الدليلين فيجب العمل بهما.

و فيه: ما عرفت من ثبوته، لأن ظاهر النصوص المتقدمة آنفاً انحصار طريقيه الصفات بصورة فقد العادة.

و بذلك يظهر ضعف ما قيل من التحيض بهما معا ان لم يتجاوز المجموع العشرة، و ان ادعى فى محكى الرياض الاجماع عليه، لكن رده شيخنا الانصارى: بان احدا من الاصحاب لم يذكر الجمع بين العادة و التميز مع الامكان بجعل المجموع حيضاً. هذا كله فى ذات العادة.

الرجوع إلى التمييز

و أما ان كانت المرأة مبتدئة بالمعنى الاعم الشاملة لمن لم تستقر لها عادة بان رأت الدم مرتين مختلفتين مثلا أو مضطربة أو ناسية و

لها تمییز عملت علیه فتجعل ما کان من الدم واجدا لصفات الحیض حیضاً، و ما کان بصفة الاستحاضة استحاضة بلا خلاف، و عن الخلاف: دعوی الاجماع علیه، و عن المعتبر: انه مذهب فقهاء أهل البیت و عن المنتهی: أنه مذهب علمائنا.

و یشهد لهما النصوص المتقدمة فی أول مبحث الحیض المتضمنة لأماریة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۰۴

[...]

الصفات کحسن حفص «۱»: دخلت علی أبی عبد اللّه (علیه السلام) امرأة فسألته عن المرأة یستمر بها الدم فلا تدری دم حیض أو غیره فقال (علیه السلام) لها: ان دم الحیض حار عبیط اسود له دفع و حرارة، و دم الاستحاضة اصفر بارد، فاذا کان للدم حرارة و دفع و سواد فلتدع الصلاة.

و تدل علی الثانی مرسلة یونس الطویلة المتقدمة: إذا رأیت الدم البحرانی فدعی الصلاة. و امرها هنا ان تنظر إلی الدم إذا أقبل و إذا ادبر و تغیر. و قوله البحرانی شبه قول النبی صلّی اللّه علیه و آله: ان دم الحیض اسود یعرف ... الخ.

و موثق «۲» إسحاق بن جریر: دخلت علی أبی عبد اللّه (علیه السلام) امرأة فسألته عن المرأة- إلی أن قالت- له ان أیام حیضها تختلف علیها، و کان یتقدم الحیض الیوم و الیومین و الثلاثة، و یتأخر مثل ذلک فما علمها به؟ قال (علیه السلام): دم الحیض لیس به خفاء هو دم حار له حرقة، و دم الاستحاضة دم فاسد بارد ... الخ.

و اعترض صاحب الحدائق رحمه اللّه علی القوم بان مرسلة یونس الطویلة تدل علی ان سنة المبتدئة الرجوع إلی العدد لا إلی التمییز، و ان الرجوع إلیه من احکام المضطربة خاصة. لاحظ قوله (علیه السلام) فیها: و أما السنة الثالثة ففی التی لیس لها ایام متقدمة و لم تر الدم قط و رأت أول ما ادرکت و استمر بها، فإن سنة هذه غیر سنة الاولی و الثانیة (أی ذات العادة و المضطربة)- إلی ان قال (علیه السلام)- فقال: (أی رسول اللّه) صلّی اللّه علیه و آله تلجمی و تحیضی فی کل شهر فی علم اللّه ستة أیام أو سبعة أیام، ثمّ اغتسلی غسلا و صومی ثلاثة و عشرین- إلی ان قال (علیه السلام)- و هذه سنة التی استمر بها الدم اول ما تراه ... الخ.

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب الحیض حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب الحیض حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۰۵

[...]

و کذلک تدل علیه جملة من النصوص: کموثق «۱» سماعة: سألته عن جاریة حاضت أول حیضها فدام دمها ثلاثة اشهر و هی لا تعرف أیام قرئها، قال (علیه السلام): اقراؤها مثل اقراء نسائها، فان کن نساؤها مختلفات فاکثر جلوسها عشرة و اقله ثلاثة.

و موثق «۲» ابن بکیر عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): المرأة إذا رأت الدم فی أول حیضها فاستمر ترکت الصلاة عشرة أیام ثمّ تصلی عشرین، فان استمر بها الدم بعد ذلک ترکت الصلاة ثلاثة أیام و صلت سبعة و عشرین یوماً. و نحوه موثقة «۳» الآخر.

اقول: اما المرسلة فهذه الفقرة منها (و ان کانت فی نفسها) ظاهرة فی انها لا تعتد بالتمییز و انها ترجع الی العدد، الا ان الظاهر من ذیلها و هو قوله (علیه السلام) فان لم یکن الامر کذلک و لکن الدم اطبق علیها فلم تزل الاستحاضة دارة: و کان الدم علی لون واحد و حالة واحدة فسنتها السبع و الثلاث و العشرون، لأن قصتها کقصة حمنة حین قالت: انی اثجه ثجا: ان ذلک انما یکون فی صورة فقد التمییز، و ان المدار فی هذا الحکم هو ذلک لا کونها مبتدئة، فان الظاهر من الخبر الشریف کونه مسوقا لبیان احکام ثلاثة صادرة عن النبی

صلّی اللّه علیه و آله فی الوقائع الثلاث، و التنبیه علی انه یستفاد منها سنن ثلاث، و حیث انه (علیه السلام) صرح فی ذیله بان قصة حمنة- التی هی المورد لهذا الحکم الثالث المستفاد منه السنة الثالثة- کانت مع فقد التمییز، کما انها اشارت الی ذلک بقولها، انی اثجه ثجا، ثمّ الحق (علیه السلام) الناسیة الفاقدة له

(۱) الوسائل- باب ۸- من ابواب الحیض حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۸- من ابواب الحیض حدیث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۸- من ابواب الحیض حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۰۶

]...[

بها، فیستکشف ان هذه السنة مجعولة لمن لا تمییز لها، و لا ینافیه التصریح بان هذه السنة انما تکون للمبتدئة، و ان سنتها غیر سنة الناسیة و ذات العادة، لانه یمکن ان یکون ذلک لاجل ان الغالب کون المبتدئة کذلک مع ان قوله صلّی اللّه علیه و آله تحیض فی کل شهر فی علم اللّه ستة ایام الخ لا سیما بضمیمة قول الامام الصادق (علیه السلام)، ثمّ مما یزید هذا بیانا قوله لها: تحیضی، و لیس یکون التحیض الا للمرأة التی ترید ان تکلف ما تعمل الحائض، یدل علی ان هذا الحکم من قبیل الاصول العملیة المجعولة للشاک التی هی المرجع عند فقد الامارة، و حینئذ فیتعین الالتزام بانه لیس للمبتدئة الرجوع الی العدد الا بعد فقد التمییز، و الا فعلیها الرجوع، الیه لإطلاق ما دل علی اماریة الصفات.

و أما موثق سماعة، فلفرض السائل فیه انها لا تمییز لها، لانه المراد من قوله: لا تعرف ایام قرئها، مع فرضها متبدئة، لا ینافی ما اخترناه تبعاً للمشهور.

و اما موثقا ابن بکیر، فالنسبة بینهما و بین نصوص دلیلیة الصفات عموم من وجه، و لأظهریة تلک النصوص لا سیما مع غلبة تساوی الدم فی المبتدئة کما تقدم، تتقدم تلک مع انه قد عرفت ان الحکم بالرجوع الی العدد انما یکون من قبیل الاصل، یرجع الیه مع عدم الامارة، و نصوص الصفات تدل علی اماریتها فتقدم لذلک، مع ان دعوی: ان المتبادر من استمرار الدم استمراره علی لون واحد غیر بعیدة، فهما ایضا مختصان بغیر ذات التمییز.

و اما ما ذکره شیخنا الاعظم الانصاری رحمه اللّه من انه لو اغمض عن ذلک فتعارضت الموثقات مع ادلة التمییز بالعموم من وجه فیرجع الی المرجحات، مثل موافقة المشهور و مخالفة ابی حنیفة من الجمهور، و مع الاغماض عن ذلک فالمرجع اطلاقات الحیض الصادق عرفا علی الواجد للصفات، و المسلوب عرفا عن فاقدها

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۰۷

]...[

فغیر تام، اما اولا: فلان الرجوع «۱» الی المرجحات السندیة فی المتعارضین بالعموم من وجه انما یکون إذا کانت دلالة کل منهما بالعموم لا بالإطلاق، و الا فمقتضی القاعدة تساقطهما کما حققناه فی محله، و المقام لیس من قبیل الاول.

و اما ثانیا: فلانه علی فرض التساقط، و ان کان مقتضی القاعدة الرجوع الی عام او مطلق ان کان، الا انه فی المقام لیس کذلک، إذ لا دلیل یدلّ بعمومه او اطلاقه علی حیضیة الواجد غیر نصوص الصفات الساقطة بالتعارض.

فتحصل: ان الاقوی ما افتی به الاصحاب من الرجوع الی التمییز.

شروط الرجوع إلى التمييز

اشارة

ثمّ أن القوم ذكروا للتمييز شروطاً، و هى على قسمين: الاول: ما لا يحتاج إلى البيان كتجاوز الدم العشرة و اختلاف صفة الدم.
الثانى: ما هو محل الكلام، و هو أمور منها:

ان لا يكون القوى أقل من ثلاثة

، بل عن المصنف فى التذكرة و المحقق فى المعتبر: دعوى الاجماع عليه، و يشهد له: ما دل على انه لا يكون الحيض اقل من ثلاثة أيام.
و أورد صاحب الحدائق رحمه اللّه على القوم: بان الروايات الواردة فى هذه المسألة مطلقة فى التحيض بما شابه دم الحيض قليلًا كان أو كثيراً، فلا دليل على هذا الشرط.
و فيه: ان هذه النصوص واردة فى مقام بيان تمييز دم الحيض عن دم الاستحاضة فيما إذا أحتمل كون الواجد حيضاً، بان يكون واجداً لسائر الشروط كما هو الشأن

---

(۱) الصحيح ان المرجع فى العامين من وجه المرجحات السندية مطلقا.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۰۸

]...[

فى جميع الامارات، و إلا فلو علم لسائر الادلة عدم كونه حيضاً لا وجه للرجوع إلى الامارة و الطريق.
ثمّ أنه على فرض فقد هذا الشرط فهل حكم هذه حكم من استمر دمها على لون واحد فى الرجوع إلى عادة نسائها أو الروايات؟ أو أن حكمها الرجوع إلى التمييز فى الجملة بأن تتحيض بالناقص مع اكماله؟ وجهان، نفى البعد فى محكى كشف اللثام عن الثانى: و تبعه سيد الرياض و جملة من المحققين من متأخر المتأخرين، و لعل المشهور بين الاصحاب هو الاول.
و استدل للرجوع إلى التمييز: بعموم أدلته، و اورد عليه شيخنا الاعظم رحمه اللّه فى طهارته: بأن ظاهر أدلة التمييز هو التحيض بالقوى، و جعل الضعيف استحاضة من دون ادخال شيء من أحدهما فى الآخر، فالناقص خارج عن موردها.
و أجاب عنه المحقق الهمدانى رحمه اللّه: بأن النصوص و ان سلم عدم شمولها له لكن أهل العرف يفهمون حكمه عرفاً منها بفهم اوصاف كل من الدمين، و لذا يتخطى الاصحاب عن موارد النصوص إلى فروع غير منصوصة ليست استفادة حكمها من هذه النصوص أوضح من استفادة حكم الفرض.
و فيه: ما عرفت فى أول هذا المبحث من اختصاص أماريه الصفات بموارد النصوص، و أنه لا يتخطى عنها، فما ذكره شيخنا الانصارى فى محله.
ثمّ أنه ربما أورد على الرجوع إلى أدلة التميز، بأن الرجوع إليها بجعل القوى حيضاً و اكماله من الضعيف يستلزم اسقاط الضعف الذى هو طريق إلى الاستحاضة عن الحجية، و هو ليس بأولى من اسقاط القوة عنها.
و أجيب عنه بأجوبة:

(۱) ما ذکره شیخنا الانصاری رحمه اللّه و هو: ان مراعاة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۰۹

[...]

عموم الحکم علی الضعیف بالاستحاضة فی أدلة التمییز توجب خروج هذا المورد عن أدلة التمییز، إذ المفروض اختلاط الحیض بالاستحاضة، فکیف یجعل تمییزهما بجعل الجمیع استحاضة، فیلزم من الرجوع إلی أدلة التمییز طرحها، بخلاف ما لو حکمنا علی الناقص بالحیضیة، و علی الضعیف بالاستحاضة إلا ما یحتاج إلیه فی تکمیل الناقص، فإنه قد حصل التمییز من دون تقیید زائد علی ما هو المعلوم فی کل من الضعیف و القوی من تقییده بصورة القابلیة شرعاً.

(۲) ما عن المحقق الخراسانی رحمه اللّه قال فی محکی رسالة الدماء: انه لیس الادبار الذی یوجب البناء علی الاستحاضة کالاقبال کی یعارض به ضرورة انه یتبع الاقبال کما لا یخفی علی المتأمل.

(۳) ان الحکم بالاستحاضة عند وجود صفاتها من قبیل الاصل نظیر قاعدة الامکان، فلا یرجع إلیها مع الدلیل.

(۴) ما فی مصباح المحقق الهمدانی و هو: ان الاخبار مسوقة لبیان ما یمتاز به الحیض عن الاستحاضة، و انما ذکر أوصاف الاستحاضة استطراداً لبیان انه لیس بحیض فاذا تبین کون بعض ما رأته بصفات الاستحاضة حیضاً باعتبار کونه مکملًا لما علم حیضیة بالاوصاف، لا تنافیه هذه الادلة.

و لکن فی الکل نظراً: أما الاول: فلأن ما ذکره من المحذور المترتب علی الرجوع إلی أدلة التمییز بجعل الجمیع استحاضة و ان کان تامّاً و لکن هذا لا یوجب الرجوع إلی أدلة التمییز بجعل القوی حیضاً و إکماله من الضعیف، إذ المقدار المکمل له من الضعیف کما یمکن جعله حیضاً لما ذکره یمکن جعله استحاضة، لأن تلک الادلة بمدلولها المطابقی تدل علی ذلک، فلا محالة تقع المعارضة بین قوة القوی المستلزمة لجعله حیضاً و ضعف الضعیف المقتضی لجعله استحاضة، فتدبر فإنه دقیق.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۱۰

[...]

و أما الثانی: فإن أراد بذلک ان الروایات مسوقة لبیان أماریه الاقبال للحیض، و انما ذکر الادبار بتبعه استطراداً لبیان انه لیس بحیض، فهو یرجع إلی الوجه الرابع، و سیأتی الجواب عنه، و ان اراد به ان حجیة الادبار مترتبة علی حجیة الاقبال بمعنی انه حجة إذا لم یکن الاقبال حجة، فیرد علیه انه خلاف اطلاق دلیل حجیته.

و أما الثالث: فلأن ظاهر النصوص اماریة صفات الاستحاضة لها کاماریة صفات الحیض بلا فرق بینهما.

و أما الرابع: فلأن المقصود الاصلی فی بیان الصفات و ان کان بیان صفات الحیض، و انما ذکرت صفات الاستحاضة استطراداً، إلا أنه بعد بیانها و لو کذلک، و ثبوت کونه (علیه السلام) فی مقام البیان لا الإجمال و الاهمال کما هو المفروض لا سبیل إلی دعوی تعین سقوطها عن الحجیة عند المعارضة کما لا یخفی.

و الصحیح فی مقام الجواب عن هذا الایراد ان یقال: انه لا ریب فی عدم کون جمیع ما رأته بصفات الاستحاضة استحاضة للحکم بحیضیة بعضه، أما لکونه مکملًا للواجد لصفات الحیض، أو من جهة الرجوع إلی عادة نسائها أو الروایات، و علیه فلا یکون الفقدان حجة علی الاستحاضة کی یعارض مع الوجدان الذی هو طریق إلی الحیض.

و بعبارة أخری: أدلة حجیة الصفات لا تدل علی کون المقدار المکمل من الفاقد استحاضة لاعتبار القابلیة فی حجیتها، اللهم إلا أن یقال: ان أدلة حجیة الصفات فی انفسها تشمل المقدار المکمل، و لکن لاجل عدم امکان الحکم بکون الجمیع استحاضة یقع

التعارض بين افراد الفقدان و الضعف، و عليه فكما ان الضعف فى المقدار المكمل يعارض مع الضعف فى غيره، كذلك يعارض مع قوة القوى بلا تقدم و لا تأخر فى ذلك، و لازمه عدم تعين امارية القوة ايضاً فتدبر حتى لا تبادر بالاشكال.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۱۱۱

[...]

فتحصل مما ذكرناه: ان الاقوى ما نسب إلى المشهور من ان حكم هذه حكم من استمر دمها على لون واحد.

ثمّ على تقدير القول الآخر هل ترجع فى تكميل الناقص إلى الروايات أو عادة النساء؟ أم تقتصر فى رفع اليد عن اوصاف الاستحاضة على قدر الضرورة؟ وجهان بل قولان، لا تبعد دعوى اظهرية الاول، إذ الظاهر من ما دل على الرجوع إلى عادة النساء أو الروايات أنه لا ـ فرق بين ما إذا اختلط تمام الحيض بالاستحاضة أو بعضه، و الفرق بين هذا المسلك و ما اخترناه هو تعين محل الاخذ على هذا القول دون المختار كما لا يخفى.

الشرط الثانى

ان لا يكون ما بصفة الحيض أكثر من العشرة

و إلا يلزم كون الحيض ازيد من العشرة، و قد عرفت فساده، و ما استشكله فى الحدائق من أنه لا تساعده روايات الباب، قد عرفت الجواب عنه فى الشرط الاول.

ثمّ ان المشهور بين الاصحاب ان هذه كمن استمر بها الدم على نسق واحد، و عن الشيخ فى المبسوط: جعل المتصف بصفة الحيض حيضاً مهما أمكن فتتحيض بالعشرة الاولى منه، و تبعه كاشف اللثام و سيد الرياض و بعض من تأخر عنه.

و الكلام فى هذا المقام ايضاً يقع فى موردين: الاول: فى رجوعها إلى التمييز و عدمه، و الاقوى هو الثانى، لأن ظاهر أدلة التمييز جعل الواجد حيضاً و الفاقد استحاضة من دون زيادة لاحدهما على الآخر فلا تشمل الزائد.

و منه يظهر عدم صحة الاستدلال للقول الآخر بعموم أدلة التمييز، و أما دعوى: أنه يفهم حكمها من النصوص عرفاً بالتقريب المتقدم فى سابقه فقد عرفت اندفاعها.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۱۱۲

[...]

و قد أورد على أصحاب هذا القول: بأنه يقع التعارض بين التنقيص من الاول و من الآخر، فتسقط حجية الصفات فى الطرفين معاً لعدم المرجح.

و فيه ما حققناه فى الاصول من ان مقتضى القاعدة فى تعارض الامارات هو التخيير لا التساقط، نعم يرد على الشيخ رحمه اللّه انه لا وجه للبناء على حيضية العشرة الاولى، إذا التقدم الزمانى ليس من المرجحات، و قاعدة الامكان معارضة بالمثل بالنسبة إلى العشرة اللاحقة، و ظاهر المرسلة أماريه الاقبال للحيض لا خصوص حدوثه كى يدعى ان حدوثه يوجب التحيض لا بقاءه.

الثانى: انها على فرض الرجوع إلى التمييز هل ترجع فى تنقيص الزائد إلى الروايات، ام تقتصر فى رفع اليد عن أوصاف الحيض على قدر الضرورة؟ صريح الشيخ قدس سره هو الثانى، و عن بعض اختيار الاول و هو الاقوى، إذ من رأت الدم مدة بصفة الاستحاضة، و مدة تتجاوز عن عشرة أيام بصفات الحيض، فهى كمن رأت ابتداء بصفات الحيض أكثر من عشرة أيام، لأن تلك الايام ايام اختلاط حيضها، بالاستحاضة، و أما الايام التى قبلها فهى مستحاضة فيها بمقتضى اخبار التمييز، و اختلاف الدم فى الفرضين، و كونه فى المقام

مسبوقاً بدم معلوم الحال، و فى الفرض الآخر مسبوقاً بالنقاء لا يوجب اختلاف حكمهما بحسب ما يستفاد من النصوص.

فتحصل: ان الاقوى انه مع فقد كل من الشرطين تكون المرأة فاقدة للتمييز و وظيفتها الرجوع إلى عادة النساء أو الروايات، و على فرض التنزل و تسليم كونها واجدة له و رجوعها إليه، ترجع فى تكميل الناقص و تنقيص الزائد إلى الروايات أو عادة النساء.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢، ص: ١١٣

[...]

الشرط الثالث

عدم قصور الدم الضعيف [عن أقل الطهر]

أو مع ما يضاف إليه من أيام النقاء عن أقل الطهر.

و الكلام فيه يقع فى مقامين: الاول: فيما امكن كون مجموع القويّين مع الضعيف المتخلل حيضاً واحداً، كما إذا رأت ثلاثة الاسود مثلًا، ثمّ الاصفر كذلك ثمّ الاسود اربعة، ثمّ الاصفر بعدها.

الثانى: فيما لا يمكن ذلك.

أما الاول: فلا اشكال فى عدم الحكم بحيضية الاسودين مع الحكم بكون المتخلل طهراً لما دل على ان اقل الطهر عشرة، و قد مر الكلام فيه مفصلًا فراجع.

فهل يحكم بكون المجموع حيضة واحدة، فيتبعهما الاصفر كما عن جماعة منهم الشيخ فى المبسوط و المحقق الهمدانى رحمه اللّه أم لا؟ وجهان.

قد استدل للاول: بأن سوق اخبار التميز يشهد بكونها مسوقة لبيان تشخيص الحيض عما ليس بحيض، فالحكم بكون الاصفر استحاضة و طهراً انما هو لعدم صلاحيته للحيض من حيث تخلف اماراته، فاذا تحققت امارة الحيض فى الطرفين فهى العلامة لحيضية الوسط. كذا فى مصباح الفقيه.

و فيه ما عرفت من ان المستفاد من الاخبار أمران: طريقيه الوجدان فى القوى للحيض، و طريقية الفقدان فى الضعيف للاستحاضة، و دعوى تبعية الادبار للاقبال، و كونه حجة على الاستحاضة حيث لا يكون اقبال يدل على الحيض، و لو فى غير ذلك الدم، مندفعة بما عرفت آنفاً من كونه حجة عليها فى عرض حجية الاقبال على الحيض.

فتحصل: انه لا يمكن الحكم بحيضية المجموع ايضاً.

و عليه فهل يحكم بحيضية القوى الاول و استحاضية الضعيف مع القوى

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢، ص: ١١٤

[...]

الآخر كما عن جماعة، أم يمتنع الرجوع إلى التمييز؟ وجهان.

قد استدل للاول فى مصباح الفقيه: بامتناع شمول ما دل على اعتبار الصفات للقوى اللاحق لتوقف شموله له على عدم شموله للضعيف المتقدم عليه، و خروجه موقوف على كون القوى اللاحق فرداً و هو دور واضح، فلا يمكن الحكم بكون القوى اللاحق حيضاً، و أما الضعيف فيمكن الحكم بكونه استحاضة فيحكم به و يتبعه القوى اللاحق.

و فيه: أولًا: ان هذا يتوقف على الحكم بكون القوى الاول حيضاً، و هو أول الكلام، إذ كما ان الوجدان فيه علامة كونه حيضاً كذلك

الوجدان فی الثانی علامهٔ له، و الفقدان فی الضعیف علامهٔ کونه استحاضهٔ، و حیث لا یمکن التحفظ علی جمیع ذلک فلا محالهٔ یقع التعارض بینها، فلا وجه للالتزام بکون الوجدان فی الاول حجهٔ علی الحیض، ثمّ یلاحظ ما تقتضیه القاعدهٔ فی الآخرین. فتدبر فإنه دقیق.

و ثانیاً: انه لو سلمنا الحکم بکون القوی الاول حیضاً، و وقوع التعارض بین طریقیه الاقبال فی القوی اللاحق و الادبار فی الضعیف، لکن لا نسلم امکان الحکم بکون الضعیف استحاضهٔ و عدم امکان الحکم بکون القوی حیضاً، إذ یمکن ان یعکس الاستدلال المزبور و یقال: ان الحکم بکون الضعیف استحاضهٔ یتوقف علی عدم شمول الادلهٔ للقوی اللاحق، اذ مع الشمول له لا یمکن الحکم بکون الضعیف استحاضهٔ، و هو یتوقف علی شمولها له، و هو دور واضح، فالاقوی امتناع الرجوع إلی التمییز لتعارض طریقیه الوجدان فی القویّین مع الفقدان فی الضعیف، فهی فاقدهٔ التمییز.

و بذلک یظهر الحکم فی المقام الثانی، و هو ما لا یمکن فیه الحکم بکون المجموع حیضاً.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۱۵

و لو فقدته رجعت المبتدئهٔ إلی عادهٔ اهلها

فتحصل: ان الاظهر تمامیهٔ الشرط المزبور ایضاً، و ما عن الحدائق من الاستشکال فی ذلک بدعوی عدم الدلیل علیه بل ظاهر الاخبار یرده، و یؤیده خبرا أبی بصیر و یونس بن یعقوب المتقدمان فی مبحث اعتبار التوالی، ضعیف لما عرفت من الدلیل علیه، و ان الاخبار لا تنافیه، و أما خبرا أبی بصیر و یونس فقد مر بیان المراد منهما فی ذلک المبحث فراجع.

الرجوع إلی الاقارب

اشارهٔ

هذا إذا کان للمبتدئهٔ أو المضطربهٔ تمییز و لو فقدته بان کان الدم لوناً واحداً، أو لم یحصل أحد الشروط المتقدمهٔ رجعت المبتدئهٔ إلی عادهٔ أهلها علی المشهور، و عن المعتبر: نسبته إلی الخمسهٔ و اتباعهم تارهٔ، و إلی اتفاق الاعیان من فضلائنا اخری، بل عن المصنف رحمه اللّه فی التذکرهٔ: نسبته إلی علمائنا، و عن نهایهٔ الاحکام: التردد فی هذا الحکم، و احتمال رجوعها إلی أقل الحیض للاصل و إلی العشرهٔ للامکان.

و یشهد لما اختاره المشهور مضمر «۱» سماعهٔ قال: سألته عن جاریهٔ حاضت أول حیضها فدام دمها ثلاثهٔ اشهر، و هی لا تعرف أیام اقرائها، فقال (علیه السلام): اقراؤها مثل اقراء نسائها، فان کن نساؤها مختلفات فأکثر جلوسها عشرهٔ و أقله ثلاثهٔ.

و أورد علیه بأمور: (۱) کونه مضمراً، (۲) کونه معارضاً مع مرسل یونس الطویل الدال علی الرجوع إلی العدد بعد فقد التمییز، (۳) عدم التصریح فیه بتأخر ذلک عن التمییز.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلأن اضماره لا یضر بعد ما حکی عن الخلاف انه

---

(۱) الوسائل- باب ۸- من ابواب الحیض حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۱۶

[...]

مجمع علی العمل به.

و أما الثانی: فلأن الجمع بینه و بین المرسل یقتضی حمل المرسل علی من تعذر علیها الرجوع إلی الاهل.

و أما الثالث: فلأن أدلة التمییز تکون حاکمة علیه و موجبة لدخول المرأة الواجدة له فیمن تعرف أیام اقرائها، فتکون خارجة عن موضوع المضمر.

و موثق «۱» زرارة و محمد بن مسلم عن الامام الباقر (علیه السلام): یجب للمستحاضة أن تنظر بعض نسائها فتقتدی باقرائها، ثمّ تستظهر علی ذلک بیوم، و دعوی انه یشمل المضطربة و ظاهره الاکتفاء ببعض النسوة، و متضمن للامر باستظهارها بیوم و شیء من ذلک، مما لا یمکن الالتزام به، مندفعة بانه ان ارید بالمضطربة المبتدئة بالمعنی الاعم، فسیجیء الکلام فیها، و ستعرف انه لا مانع من الالتزام بکون حکمها حکم المبتدئة بالمعنی الاخص، و ان ارید بها الناسیة فالظاهر عدم شمول الموثق لها لانصرافه عنها کانصرافه عن ذات العادة، مع انه لو سلم شموله لها فیقید بالاجماع و غیره مما دل علی أنها لا ترجع إلی عادة الاهل.

و أما الاکتفاء ببعض النسوة فمضافاً إلی أنه لا محذور فی الالتزام به علی ما ستعرف، یمکن أن یکون ذلک لأجل حصول الظن بعادة الکل من عادة البعض، فیکون ذلک أمارة علی عادة الکل أو الاغلب، و أما الامر بالاستظهار فیحمل علی ارادة الاستحباب منه لا الوجوب للاجماع، و یکون ذلک لرعایة احتمال اقتضاء طبیعتها لقذف دم الحیض ازید من طبیعة نسائها بهذا المقدار.

فإن قلت: انه لا یظهر منه تقدم ذلک علی التمییز أو تأخره عنه، مع انه یحتمل

---

(۱) الوسائل- باب ۸- من ابواب الحیض حدیث ۱.

]...[

ان یکون الرجوع إلی الاقارب و التحیض بعادتهن کالتحیض فی أیام الاستظهار حکماً ظاهریاً بلحاظ انقطاعه علی العشرة لا واقعیاً بلحاظ عبوره عنها کما هو محل الکلام.

قلت: انه یدفع الاول بأنه یقید اطلاقه بما دل علی الرجوع إلی التمییز، و یحمل علی صورة فقده، مع انه یمکن القول بتقدم التمییز علیه للاجماع. و یدفع الثانی بأنه خلاف الظاهر، إذا الظاهر منه کونه فی مقام بیان الوظیفة الواقعیة لا سیما و قد جعل فی مقابل الاستظهار.

و بالجملة: فدلالة الموثقة علی رجوع المبتدئة إلی عادة نسائها لا ینبغی انکارها، و رفع الید عنها لهذه المناقشات فی غیر محله.

و بما ذکرناه یظهر صحة الاستدلال للمطلوب بموثق «۱» أبی بصیر عن الامام الصادق (علیه السلام) النفساء: ان کانت لا تعرف أیام نفاسها فابتلت جلست مثل أیام أمها أو أختها أو خالتها و استظهرت بثلثی ذلک. و المراد بأیام النفاس أیام الحیض، إذ لا اعتبار بأیام النفاس بالمعنی المقابل للحیض.

فانقدح ان ما عن الشیخ و ابن حمزة و الحلی و المحقق فی غیر المعتبر، و المصنف فی غیر المنتهی، و الشهیدین و المحقق الثانی و غیرهم، من ثبوت هذا الحکم لمن لم تستقر لها عادة، أی المبتدئة بالمعنی الاعم هو الاقوی للموثقین المتقدمین، و أما مضمر سماعة فظاهره الاختصاص بالمبتدئة بالمعنی الاخص، إذ دعوی کون ذکر المبتدئة فی السؤال لیس لخصوصیة فیها کما یظهر من قوله: و هی لا تعرف أیامها. فان الظاهر منه ان المناط عدم المعرفة بأیامها مندفعة بأن لازمه حینئذ البناء علی ثبوت الحکم المذکور

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب النفاس حدیث ۲۰.

]...[

للناسیۀ، اللهم إلا أن یقال بانصراف (لا تعرف) عن الناسیۀ، فما عن المصنف رحمه اللّه فی المنتهی و المحقق فی المعتبر و غیرهما فی غیرهما من اختصاص الحکم المذکور بالمبتدئۀ بالمعنی الاخص ضعیف.

تنبیهات

الاول: لا شبهۀ فی انه مع عدم اتفاق نسائها لا ترجع إلی بعضهن لمضمر سماعۀ المتقدم، انما الکلام فی انه هل تکتفی بالبعض ما لم تعلم مخالفتها لسائر النساء، أم لا-؟ و علی الثانی فهل یعتبر اتفاق جمیع نسائها کما هو ظاهر الشرائع، و عن المعتبر و غیره، أم یکفی اتفاق الاغلب کما عن الشهید فی الذکری؟ وجوه و أقوال اقواها الاول. للموثقین المتقدمین.

و أما ما استدل به بعض الاعاظم من حمل الجمع علی صرف الطبیعۀ الصادقۀ علی القلیل کقوله تعالی «۱» فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّکْرِ إِنْ کُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ فغیر تام، اذ حمل الجمع علی ما یصدق علی القلیل و الواحد خلاف الظاهر یحتاج إلی القرینۀ، و أما الآیۀ الشریفۀ فالحمل فیها علیه انما یکون من جهۀ ان ظاهر تقابل الجمع بالجمع هو الاستغراق و التفریق.

ثمّ ان النزاع فی ان الاکتفاء بعادۀ البعض هل هو لاجل انها امارۀ نوعیۀ لاستکشاف عادۀ غیرها، أم لکونها الموضوع، مما لا تترتب علیه ثمرۀ عملیۀ فالصفح عنه اولی؟ و استدل للثانی: بان الجمع ظاهر فی مجموع الافراد، و فیه انه یتم إذا لم یکن دلیل علی الاکتفاء بالبعض و قد عرفت وجوده. هذا مضافاً إلی تعذر الرجوع إلی

(۱) سورۀ الأنبیاء آیۀ ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۱۹

]...[

الجمیع أو تعسره غالباً، و لذلک التزم الشهید رحمه اللّه بالاکتفاء باتفاق الاغلب.

الثانی: صرح غیر واحد منهم المحقق و المصنف و الشهید: بان المراد بنسائها اقاربها من الطرفین أو من احدهما کالام و العمۀ و الخالۀ، بل قیل انه مما لا- خلاف فیه لصدق نسائها علی من ذکرن کلهن، مضافاً إلی التصریح بالام و الخالۀ فی موثق أبی بصیر المتقدم، کما ان الظاهر عدم الفرق بین الاحیاء و الاموات، و لابین المتساویات لها فی السن و البلد و المتخالفات کما صرح به فی محکی المسالک لإطلاق النصوص، و عن الشهید: اعتبار اتحاد البلد نظراً إلی اختلاف الامزجۀ باختلاف البلدان، و فیه: ان ذلک لا یوجب تقیید اطلاق النصوص او انصرافها عن صورۀ تعدد البلد.

الثالث: المحکی عن جماعۀ منهم المصنف رحمه اللّه فی التذکرۀ و الشهید فی بعض کتبه: ان الرجوع إلی عادۀ الاهل انما هو فی العدد خاصۀ، و هو الاظهر، اذ لا یستفاد من قوله (علیه السلام): اقراؤها مثل اقراء نسائها، إلا المماثلۀ من حیث العدد، لا سیما بضمیمۀ ما فی ذیل المضمر: فان کن مختلفات فاقلها ثلاثۀ و اکثرها عشرۀ. مع ان صورۀ عدم العلم باختلافهن من حیث الوقت و العدد فی غایۀ الندرۀ، فلا یصح تنزیل النصوص علیها، بل اتفاقهن فی الوقت فقط بعید جداً، فلا یعتبر اتفاقهن وقتاً و عدداً.

و مقتضی الوجه الاول: عدم الاکتفاء باتفاقهن فی الوقت فقط علی فرض تحققه، و دعوی ان المضمر و ان لم یشمل صورۀ الاتفاق فی الوقت إلا ان موثق زرارۀ و محمد بن مسلم یشملها کما فی مصباح الفقیه، مندفعۀ بان قوله (علیه السلام) فی ذیله: ثمّ تستظهر علی ذلک بیوم، یوجب ظهوره فی ارادۀ الاتفاق فی العدد خاصۀ کما لا یخفی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۲۰

فان فقدن فإلی اقرانها

الرجوع إلی الاقران

هـذا کله مع وجود الاقـارب فان فقـدن أی لم یوجـدن علی وجه یمکن الرجوع الیهن، و إلا ففقـدهن بقول مطلق ممتنع، إذ لا أقل من الامهـات أو کن مختلفـات رجعت إلی عـادة اقرانهـا أی ذوات السن المقارنات لسـنها، بل عن شـرح الجعفریـة: نسـبته إلی الاصـحاب المتأخرین، و ان اختلفوا بین من قید الاقران باهل البلد کالشـیخ فی محکی المبسوط و المحقق فی الشرائع، و بین من اطلق کالمصنف و الحلی و غیرهما. بل عن ظاهر الروض: نسبته إلی الاکثر، و ظاهر بعضهم التخییر بینه و بین الرجوع إلی عادة أقاربها.

و کیف کان، فقد استـدل للمشهور بقراءة اقرانها فی الموثق اقرانها بالنون، و بعموم لفظ نسائها المذکور فی المضمر و الموثق للاقران، اذ یکفی فی الاضافة ادنی ملابسة، و بغلبة لحوق المرأة فی الطبع باقرانها کما یشـهد به مرسل یونس القصـیر: انها کل ما کبر سـنها قل حیضها إلی ان ترتفع.

و فی الکـل نظر: إمـا قراءة اقرانها بالنون فمضافاً إلی انها خلاف النسـخ المتعارفـة، انها توجب ان یکون مفاد الخبر حینئـذ الرجوع إلی عـادة اقران اقاربهـا لا عادة اقرانها و هـذا مما لا یمکن الالتزام به، و أما دعوی عموم نسائها للاقران فمندفعـة بکونه خلاف المتبادر من هذا اللفظ مع ان مقتضاه اعتبار اتفاق الجمیع من الاقارب و الاقران أو عدم اختلافهن، و هذا مما لا فرد له خارجاً کما لا یخفی.

و ادعـاء: ان المجموع مراد لکن مرتباً بمساعـدة الفهم العرفی لما هو المغروس فی اذهان العرف من تعـذر ارادة موافقـة الکل، و کون الاقارب أولی بالمراعاة من الاقران کما تری، و أما الغلبـة فهی و ان اوجبت حصول الظن، إلا انه لا یغنی من الحق شـیئاً، و کأنه لذلک اهمله جماعة کالصدوق و السید و الشیخ فی بعض کتبه، و انکره

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۲۱

فان فقدن او کن مختلفات تحیضت فی کل شهر سبعة أیام، أو ثلاثة من الاول و عشرة من الثانی

آخرون کالمحقق فی محکی المعتبر، و المصنف فی المنتهی، و سید المدارک و غیرهم، و هو الاظهر.

الرجوع إلی الروایات

فان فقـدن أو کن مختلفات رجعت إلی الروایات بلا خلاف ظاهر، و قد اختلفت کلمات الاصـحاب فی تعیین عدد الایام التی تتحیض فیها علی اقوال عدیدة:.

منها: ما اختاره المصـنف رحمه اللّه فی المقام تبعاً لموضع من المبسوط و الوسـیلة انها تحیضت فی کل شـهر سـبعة أیام، أو ثلاثـة من الاول و عشرة من الثانی.

و منها: التحیض فی کل شهر بسبعة أیام أو عشرة من الاول و ثلاثة من الثانی و عن المفاتیح: انه المشهور.

و منها: التخییر بین السبعة من کل شهر، و بین الثلاثة من الاول و العشرة من الثانی أو العکس.

و منها: التحیض فی کل شـهر بسـبعة أیام خاصة مطلقاً، و هو المحکی عن الاقتصار و التلخیص و شرح المفاتیح و سید الریاض، أو فی

اول الشهر کما عن بعض اصحابنا.

و منها: عشرة من کل شهر.

و منها: ثلاثة من کل شهر کما عن أبی علی و بعض متأخری المتأخرین و المحقق فی المعتبر.

و منها: انها تجعل حیضها عشرة، و طهرها عشرة و هکذا.

و منها: التخییر بین الثلاثة من الاول و العشرة من الثانی، و بین الستة و السبعة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۲۲

]...[

و هو المحکی عن الخلاف.

و منها: التخییر بین الستة و السبعة، و بین الثلاثة من شهر و العشرة من الآخر، و هو المحکی عن النافع و کشف الرموز و نهایة الاحکام و البیان و الدروس.

و منها: انها تجلس بین ثلاثة إلی عشرة.

و منها: التخییر بین الثلاثة فی کل شهر و الستة أو السبعة، اختاره فی العروة. إلی غیر ذلک من الاقوال، و قد انهاها الشیخ الاعظم رحمه اللّه إلی عشرین، و تظهر جملة اخری منها فی ضمن الاشارة إلی ما هو المدرک للحکم مع ضعفها.

و أما نصوص الباب فهی خمسة:.

الاول: مرسل «۱» یونس المتقدم عن الامام الصادق (علیه السلام) من حکایة قول النبی (صلّی اللّه علیه و آله) لحمنة بنت جحش: تحیضی فی کل شهر فی علم اللّه ستة أو سبعة ایام، ثمّ اغتسلی غسلا و صومی ثلاثة و عشرین یوماً أو اربعة و عشرین.

و المستفاد من هذه الجملة من المرسل التخییر بین الستة و السبعة لا غیر و دعوی انها معارضة مع بقیة الفقرات اللاحقة حیث انها تدل علی تعین السبعة- لاحظ قول الامام الصادق (علیه السلام): اقصی وقتها سبع، و اقصی طهرها ثلاثة و عشرون، و قوله (علیه السلام): فسنتها السبع و الثلاث و العشرون، لأن قصتها کقصة حمنة و غیرهما، و علیه فاما ان یقدم ما یدل علی تعین السبع لاحتمال کون التردید فی تلک الجملة من الراوی، او انه من جهة عدم امکان الجمع لا بد من الاحتیاط لدوران الامر بین التعیین و التخییر، فیتعین الالتزام بتعین السبعة- مندفعة بان احتمال کون التردید من الراوی مخالف لظاهر النقل لا یعتنی به مضافا الی انه یبعده جزم الراوی

(۱) الوسائل- باب ۸- من ابواب الحیض حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۲۳

]...[

بمقالة الامام (علیه السلام عند ذکره سائر الفقرات: فهما امارتان متعارضتان، و حیث ان المختار هو التخییر فی تعارض الامارتین الذی لا یکون من موارد الرجوع إلی المرجحات السندیة کما فی المقام، فیتعین القول بالتخییر، و لیس المقام من قبیل نقل روایة واحدة بکیفیتین کی یکون من موارد الرجوع إلی أصالة التعیین أو التخییر علی الخلاف فی تلک المسألة کما لا یخفی، مع ان المختار فی تلک المسألة ایضاً هو الرجوع إلی اصالة التخییر، هذا مضافاً إلی ما ذکره بعض المحققین رحمهم اللّه من ان ذکر السبع خاصة بعد نقل التردید عنه (صلّی اللّه علیه و آله) جار علی طبق قانون المحاورة من الاقتصار بذکر احد شقی التردید عند الحاجة إلی التکریر و الجری علی ما یقتضیه هذا الشق اقتصاراً و اجتزاء فی افادة حکم الشق الأخر بالمقایسة علی هذا الشق، و یؤیده قوله (علیه السلام)

اقصی وقتها سبع.

فتحصل: ان الاظهر دلالـة المرسل علی التخییر بین الستـة و السبعة، و توزیع التخییر المستفاد منه علی النساء بحسب الامزجـة کما عن المنتهی و النهایة خلاف ظاهره، فالقول به ضعیف، کما ان القول بتعین السبعة استناداً إلی الفقرات اللّاحقة لتلک الجملة فی المرسل ضعیف.

الثانی و الثالث: موثقا «۱» ابن بکیر: أحدهما: فی المرأة إذا رأت الدم فی أول حیضها فاستمر بها الدم بعد ذلک ترکت الصلاة عشرة أیام ثمّ تصلی عشرین یوماً، فإن استمر بها الدم بعد ذلک ترکت الصلاة ثلاثة أیام و صلت سبعة و عشرین یوما.

و الآخر: فی الجاریة اول ما تحیض یدفع علیها الدم فتکون مستحاضة، انها تنتظر بالصلاة فلا تصلی حتی یمضی اکثر ما یکون من الحیض، فاذا مضی ذلک و هو

(۱) الوسائل- باب ۸- من ابواب الحیض حدیث ۵- ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۲۴

]...[

عشرة ایام فعلت ما تفعله المستحاضة ثمّ صلت، فمکثت تصلی بقیة شهرها، ثمّ تترک الصلاة فی المرة الثانیة اقل ما تترک امرأة الصلاة، و تجلس اقل ما یکون من الطمث و هو ثلاثة ایام، فان دام علیها الحیض صلت فی وقت الصلاة التی صلت و جعلت وقت طهرها اکثر ما یکون من الطهر و ترکها للصلاة اقل ما یکون من الحیض.

و المستفاد من هذین الموثقین التحیض بالثلاثة، إذ ما فی صدرهما من التحیض بالعشرة فإنما هو بالنسبة إلی المبتدئة فی أول رؤیة الدم المحتملة انقطاع الدم إلی العشرة، فیکون من قبیل التحیض ایام الاستظهار، و لا ربط له بما نحن فیه مما علم اختلاط الحیض بالاستحاضة و عدم تمییز احدهما عن الآخر، و الجمع بینهما و بین المرسل یقتضی الالتزام بالتخییر بین الثلاثة و الستة أو السبعة کما اختاره سید العروة و تبعه جماعة من المحققین، و مما ذکرناه یظهر ضعف القول بالتخییر بین الثلاثة و السبعة، و ما یمکن ان یکون مدرکاً له.

الرابع: مضمر «۱» سماعة المتقدم: فان کن نساؤها مختلفات فأکثر جلوسها عشرة و أقله ثلاثة. و المشهور بنوا علی ظهوره فی التحیض بثلاثة أیام من شهر، و عشرة من آخر، و ان اختلفوا فی ان المستفاد منه تقدیم العشرة کما عن النهایة، أو الثلاثة کما عن الخلاف مدعیاً علیه الوفاق، أو مخیراً فی ذلک کما عن جماعة، و جمعاً بینه و بین المرسل التزموا بالتخییر بما فیهما.

و بذلک و ما ذکرناه فی المرسل من الاحتمالات یظهر مدرک جملة من الاقوال.

و أورد علیهم محشی الروضة و شارحها و الشیخ الاعظم و غیرهم بظهوره فی التخییر بین الثلاثة و العشرة و ما بینهما کما عن الصدوق و السید اختیاره، و ایدوه بروایة الخزاز «۲» عن الامام الکاظم (علیه السلام): فی المستحاضة کیف تصنع إذا رأت الدم

(۱) الوسائل- باب ۸- من ابواب الحیض حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۸- من ابواب الحیض حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۲۵

]...[

و إذا رأت الصفرة، و كم تدع الصلاة؟ قال (عليه السلام): أقل الحيض ثلاثة و أكثره عشرة.

و فيه: انه لا يستفاد منه سوى التخيير بين خصوص الاقل و الاكثر دون ما بينهما لعدم التصريح به، و عدم استلزامه لهما كما لا يخفى، فلا وجه لدعوى دلالته عليه بالالتزام.

و لكن يرد على المشهور: ان المضمر يدل على التخيير بين الثلاثة و العشرة فى كل شهر، كما عن شارح الروضة اختياره مضيفاً اليهما التحيض بالسبعة لا التحيض باحدهما فى شهر، و بالآخر فى الآخر كما عليه المشهور، هذا مضافا إلى ان الجمع بين هذين الخبرين، و بين المرسل بالالتزام بالتخيير غير ممكن، إذ المرسل المتضمن قوله (عليه السلام): اقصى وقتها سبع، و قوله (عليه السلام): لو كان حيضها اكثر من سبع و كانت ايامها عشرة أو أكثر لم يأمرها بالصلاة كالصريح فى عدم الزيادة على السبع، فكيف يمكن الجمع بينه و بين قوله (عليه السلام) فى المضمر: فاكثر جلوسها عشرة، بل يرى العرف التهافت بينهما كما يظهر لمن جمعهما فى كلام واحد، حيث ان العرف لا يرى احدهما قرينة على الآخر، فيتعين الرجوع إلى المرجحات و هى مع المرسل فيقدم.

فالمتحصل: سقوط المضمر عن الحجية بالنسبة إلى ما فى ذيله، و كذلك رواية الخزاز، و الجمع بين المرسل و بين موثقى ابن بكير يقتضى الالتزام بالتخيير بين الثلاثة و الستة أو السبعة كما هو مختار محققى العصر.

و من جميع ما ذكرناه ظهر ضعف الاقوال الاخر، لا سيما ما كان منها مبنياً على سقوط جميع الروايات بالمعارضة مع الرجوع إلى الاصل أو قاعدة الامكان أو غيرها من القواعد على التفصيل المذكور فى طهارة الشيخ الاعظم رحمه اللّه، اذ على فرض

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۱۲۶

]...[

عدم تمامية الجمع المزبور ايضاً لا يصح الرجوع إلى شىء منها، إذ لو كان لأحد المتعارضين مرجح فيقدم، و الا فالتخيير، و على أى حال لا وجه لطرح الجميع فتدبر فى اطراف ما ذكرناه جداً.

هذا كله فى المبتدئة بالمعنى الاخص، و أما المبتدئة بالمعنى الاعم أى التى لم تستقر لها عادة، فقد يشكل الحكم فيها بما فى الروايات من جهة اختصاص موردها بالمبتدئة بالمعنى الاخص، و لكن المرسل يستفاد منه حكم المضطربة بهذا المعنى، اذ هو و ان كان فى بادى النظر متضمناً لبيان احكام الاصناف الثلاثة: المعتادة، و الناسية، و المبتدئة بالمعنى الاخص، و ان الرجوع إلى الروايات مختص بالصنف الاخير، إلا انه بعد التدبر فيه يظهر الحاق من لم تستقر لها عادة بالمبتدئة فى هذا الحكم، إذ الالتزام بخروج سنتها عن السنن الثلاث مناف للحصر، و الحاقها بالمعتادة غير معقول، فهى ملحقة بالناسية أو المبتدئة.

و حيث ان حكمهما من هذه الجهة واحد على ما ستعرف فهى ايضاً ترجع إلى العدد، مع ان المستفاد من تعليل رجوع الناسية الفاقدة للتمييز إلى العدد فى ذيل المرسل بان قصتها قصة حمنة بعد ان مثل للمبتدئة بالمعنى الاخص بحمنة: ان هذه السنة- أى التحيض- فى كل شهر فى علم اللّه بالستة أو السبعة، سنة كل امرأة غير معتادة لا تمييز لها كما لا يخفى.

و عليه فيستفاد من المرسل: ان من لم تستقر لها عادة حكمها التحيض بالستة أو السبعة، بل هو يدل على اتحاد حكمهما مع عدم التمييز، و حيث ان حكم المبتدئة التخيير بين الثلاثة و الستة أو السبعة، فكذلك من لم تستقر لها عادة.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۱۲۷

]...[

فروع

بقی فی المقام فروع: منها: ان المراد من الشهر لیس ما یکون أوله عند رؤیة الهلال، لعدم الدلیل علیه، بل قد یمتنع کما لو رأت الدم ابتداء فی اواخر الشهر الاول، فانه علی ما ستعرف یتعین علیها التحیض فی أول رؤیة الدم، فیلزم من ذلک ان لا یفصل بین اقل الحیض منه، و من أول الشهر الثانی باقل الطهر، و یدل علیه- مضافاً إلی ذلک- مرسل یونس و موثقا ابن بکیر، فلاحظ ذلک.

و منها: انه تجب الموافقة بین الشهور، فلو اختارت فی الشهر الاول اوله، ففی الشهر الثانی لا بد لها من اختیار اوله، لأن النصوص کما تضمنت ایام الحیض، فهی کذلک متضمنة لأیام الطهر، فلو اختارت فی الشهر الثانی فی الفرض اواسط الشهر تلزم زیادة مدة الطهر و اختلافها.

و منها: هل یجب اختیار العدد فی اول رؤیة الدم کما عن المصنف رحمه اللّه فی التذکرة و کاشف اللثام، ام لها وضع العدد کیف شاءت کما عن المصنف فی بعض کتبه و المحقق و الشهید و المحقق الثانیین، بل هو المنسوب إلی الاصحاب؟ وجهان، قد استدل للثانی: باطلاق ادلة التخییر کقوله (علیه السلام) فی المرسل: تحیضی فی کل شهر فی علم اللّه ستة أو سبعة و نحوه غیره.

و لکن الاظهر هو الاول، و ذلک لأن الظاهر من نصوص العدد المتضمنة مدتی التطهر و التحیض هو اعتبار التوالی فی أیام التطهر، و حینئذ یدور الامر بین تعین کون ایام التحیض هو الاول، أو الآخر، او التخییر بینهما، و حیث لا قائل بالاخیرین فیتعین الاول، و لأن موثقی ابن بکیر المتقدمین انما یدلان علی انها تتحیض فی اول رؤیة الدم عشرة ایام، ثمّ بعد ذلک تصلی عشرین یوماً، و بعد ذلک ترجع إلی العدد،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۲۸

و المضطربة

و هی الثلاثة علی ما فی الموثقین، و الستة أو السبعة علی ما فی المرسل.

و علیه فاما ان لا تصدق المستحاضة علیها إلا بعد تجاوز العشرة فلیس لها وضع العدد إلا بعد مضی عشرین یوماً، و أما ان تصدق علیها تلک، فالجمع بین ذلک و بین ما دل بظاهره علی التحیض بالعشرة الاولی و التطهر بعدها بعشرین یوما یقتضی عدم جواز رجوعها عن ذلک، غایة الامر أن لها الخیار فی ان تختار العدد من العشرة التی تتحیض بها، فلیس لها جعل حیضها فی ما عداها من الایام، و لا یخفی انه علی فرض اختیارها جعل العدد کالسبعة فی آخر العشرة الاولی لیس لها فی الدور الاول جعل مدة التطهیر ثلاث و عشرین یوماً، لأن الموثقین صریحان فی انها تجعل مدتها فی الدور الاول عشرین یوماً. فتدبر فانه دقیق.

و یؤید ما اخترناه ما فی النصوص کالمرسلة و غیرها من عطف التطهر علی التحیض بثم، الظاهر فی تعین تأخره. عنه فتأمل.

هذا کله إذا لم یکن مرجح لغیر الاول کالعادة و التمییز، و إلا فمقتضی النصوص الرجوع إلیه کما هو واضح.

حکم ناسیة الوقت و العدد

اشارة

و أما المضطربة بالمعنی الاخص، و هی الناسیة لعادتها، فهی أما ان تکون ناسیة لوقتها و عددها و هی المعبر عنها بالمتحیرة، و أما ان تکون ناسیة للعدد دون الوقت، و أما ان تکون بالعکس.

و الکلام فی المقام انما هو فی صورة فقد التمییز، و إلا فهی ترجع إلیه کما تقدم، و مع فقده لا ترجع إلی الاقارب بلا خلاف ظاهر، و قد تقدم فی نصوص الرجوع إلی الارقاب اختصاصها بغیر المضطربة بهذا المعنی، و علی ذلک فمحل الکلام هو تعیین

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۱۲۹

تتحيض بالسبعة أو الثلاثة و العشرة فى الشهرين

العدد الذى ترجع إليه الناسية.

فاقول: أما الناسية لوقتها و عددها فقد اختلفت كلماتهم فيها، و فى رسالة الشيخ الاعظم: ان هنا اقوالا اخر تبلغ خمسة عشر، فعن المصنف رحمه اللّه فى جملة من كتبه منها التبصرة و غيره: بل الاكثر، كما عن كشف اللثام: بل المشهور، كما عن شرح المفاتيح: انها تتحيض بالسبعة أو الثلاثة و العشرة فى الشهرين أى الثلاثة من شهر و العشرة من آخر. و استدل له: بانه مقتضى الجمع بين مرسل يونس- بناء على عدم دلالته على الستة- و بين ما تقدم فى المبتدئة من موثقتى ابن بكير.

و فيه: - مضافاً إلى ما عرفت من دلالة المرسل على الستة، اللهم إلا ان يقال: ان الجملة الدالة منه على الستة مختصة بالمبتدئة، و ما دل منه على ان الناسية ترجع إلى العدد، يدل على خصوص السبعة، و لكن ستعرف الجواب عن ذلك- انه تقدم ان موثقى ابن بكير لا يدلان على الثلاثة و العشرة، و لا يستفاد منهما إلا الثلاثة من كل شهر.

و تنقيح القول فى المقام بنحو يظهر الحق فى المقام مع ضعف سائر الاقوال: ان نصوص العدد غير المرسل مختص موردها بالمبتدئة، و أما المرسل فقوله (عليه السلام) فيه: و أما السنة الثالثة فهى للتى ليس لها ايام متقدمة و لم تر الدم قط: و ان كان مختصاً بالمبتدئة، إلا ان قوله (عليه السلام) فى ذيله فى الناسية: و ان لم يكن الامر كذلك و لكن الدم اطبق عليها و كان الدم على لون واحد فسنتها السبع و الثلاث و العشرون لأن قصتها قصة حمنة. يدل على رجوعها إلى العدد ايضاً، و هذه الجملة و ان دلت على تعين السبع إلا انه من جهة التعليل باتحاد حكمها مع حكم المبتدئة، و قد عرفت ان سنتها المستفادة من المرسل هو التخيير بين الستة و السبعة فإنه يتعين الالتزام بالتخيير بينهما فيها ايضا، بل مقتضى اطلاق التعليل اتحاد حكمهما، فكما ان المبتدئة مخيرة بين

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۱۳۰

]...[

الثلاث و الست أو السبع، فكذلك الناسية، و لكن الاحوط ان تختار السبع كما لا يخفى.

ناسية الوقت

هذا فى ناسية الوقت و العدد، و أما لو ذكرت العدد و نسيت الوقت، كما إذا علمت بأنها تحيض فى الشهر ثلاثة ايام و نسيت وقتها، ففيها اقوال: منها: ما عن الشيخ فى المبسوط من لزوم الاحتياط بنحو سيمر عليك، و منها: ما عن المشهور من انها ترجع إلى عادتها فتتحيض بعددها مخيرة فى وضعها من الشهر حيث شاءت، و منها: غير ذلك، و الكلام فيها يقع فى موردين: الاول: فيما تقتضيه القواعد. الثانى: فيما يستفاد من النصوص الخاصة.

أما الاول: فعن الشيخ فى المبسوط: انها تقتضى وجوب الاحتياط، بان تعمل فى الزمان الذى وقع الضلال فيه كله ما تعمله المستحاضة، و تترك جميع ما يجب على الحائض تركه، و تغتسل للحيض فى كل وقت تحتمل انقطاع دم الحيض، و تقضى صوم عادتها. و تبعه جماعة من المحققين للعلم الاجمالى بصيرورتها حائضاً أو مستحاضة، و اختلاط كل منهما بالآخر.

و أورد عليه جماعة من المحققين منهم الشيخ الاعظم رحمه اللّه: بعدم منجزية هذا العلم الاجمالى بناء منهم على عدم منجزية العلم الاجمالى عند اشتباه المكلف به فى الامور التدريجية فيما لا يكون العلم فيه متعلقاً بتكليف، فعلى كل حال و لم يكن ملاك الامر المتأخر على فرض كونه المامور به تامّاً قبل مجىء وقته، إذ المفروض تردد التكليف بين كونه فعلياً، و كونه مشروطاً بشرط غير

حاصـل، فلاـ علم بـالتکلیف و لاـ بالملاـک التـام فعلًـا، فیجری الاصـل فی الطرف المبتلی به فعلًا بلا معارض لعـدم جریانه فی الطرف الآخر، و عند الابتلاء به یجری فیه الاصل ایضاً بلا معارض لعدم وجود

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۳۱

[...]

هـذا الطرف حتی یجری فیه الاصـل، فیتعارضـان، غایـهٔ الامر بعـد جریان الاصـلین و مضـی زمان الابتلاء بهما یقطع بمخالفـهٔ احـدهما للواقع، و لا محذور فی ذلک.

و علیه: ففی المقـام بمـا ان الحیض الـذی علق علیه الاحکـام لاـ علم به فلاـ علم بـالتکلیف الفعلی، و لاـ بالملاـک الفعلی التام، فالعلم الاجمـالی المزبور لاـ یکون منجزاً، فلا مانع من الرجوع إلی الاصول، ففی الفرض انها ترجع إلی استصـحاب الطهر إلی الآن الاول من الایام الثلاثهٔ الباقیهٔ من الشهر، و أما بعد ذلک فلا یمکن الرجوع إلیه للعلم بحصول حیض و طهر فی هذا الشهر، و الشک فی بقاء کل منهما، فاما ان لا یجری الاستصحاب فیهما أو یجریان و یتعارضان و یتساقطان علی اختلاف المسلکین فترجع إلی البراءهٔ.

اقول فیما ذکروه نظر: اما اولا: فلأن العلم الاجمالی فی التدریجات منجز فی جمیع الفروض حتی فی الفرض المزبور، لاسـتقلال العقل بقبـح تفـویت الملاـک الملزم فی ظرفـه بسـلب القـدرهٔ عن النفس قبـل مجیء وقته من غیر فرق بین تفـویت العبـد او المـولی، بمـا ان ترخیص المولی فی ارتکـاب کل طرف فی ظرف الابتلاء به فی الفرض ترخیص فی تفویت الملاک الملزم، و هو قبیـح، فهو مانع عن جریان الاصول کممانعهٔ الترخیص فی المعصیـهٔ، مع ان دعوی تعارض الاصل الجاری فی احد الطرفین فی ظرف الابتلاء به مع الاصل الجاری فی الطرف الآخر فی الزمان المتاخر عند الابتلاء به قریبهٔ جداً، فالاقوی تنجز العلم الاجمالی المزبور.

و أمـا ثانیـاً: فلأـن اصالـهٔ عـدم الحیض فی نفسـها لاـ تجری فی حـق المرأهٔ و ان جرت بالنسـبهٔ إلی زوجهـا لتعارضـها مع اصالـهٔ عـدم الاسـتحاضهٔ للعلم باحـدهما فتتساقطان، فلا بـد لها من الاحتیاط بالجمع بین تروک الحائض و افعال المسـتحاضهٔ، و لکن قد عرفت فی مبحث اعتبار التوالی جریان استصحاب عدم الحیض و عدم معارضته

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۲، ص: ۱۳۲

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۳۲

[...]

باستصحاب عدم الاستحاضهٔ، فراجع ما حققناه فی ذلک المبحث و علیه فینحصر الاشکال فیما ذکرناه اولًا.

ثمّ انه قـد اورد علی اصل الاسـتدلال باسـتلزام الاحتیاط الحرج المنفی فی الشـریعهٔ، و فیه: ان ادلـهٔ نفی الحرج انما تـدل علی نفی کل حکم شخصی لزم منه الحرج، و لا یستلزم ذلک رفع تنجز العلم الاجمالی، و لو لم یلزم من الاحتیاط حرج فتدبر. فتحصل: ان الاظهر- بحسب القواعـد- مـا ذکره فی محکی المبسوط و المعتبر و الارشـاد، و لکن هـذا مع قطع النظر عن مـا یسـتفاد من نصوص المقـام، و ستعرف ما تقتضیه، و منه یظهر ضعف هذا القول.

و أمـا المقـام الثانی: فعن جملـهٔ من کتب المصـنف و الشـهیدین و المحقق الثانی و غیرهم، بل عن الاکثر أو المشـهور: انها ترجع إلی عادتها فتتحیض بعـددها مخیرهٔ فی وضـعها من الشـهر حیث شاءت، و عن الـذکری و البیان، تقیید التخییر المزبور بعدم الامارهٔ المفیدهٔ للظن بموقع خاص، و عن کشف اللثام: تعین الاول. أقول: یقع الکلام اولًا فی مقدار تحیضها، ثمّ فی وقت التحیض، أما الاول: فالاظهر

انه لا یجب علیها الاحتیاط فی تمام الشهر لمرسلة «۱» یونس الطویلة، حیث انها صریحة فی حصر سنن المستحاضة فی الاخذ بالعادة. و الرجوع إلی التمییز. و العدد، فینتفی الاحتیاط، و لما دل علی عدم وجوبه علی المتحیرة الناسیة للوقت و العدد، فانه یدل بالفحوی علی عدم وجوبه علی الناسیة للوقت، خاصة إذ ذکر العدد لا یوجب زیادة التکلیف.

---

(۱) الفروع ج ۱ ص ۲۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۳۳

[...]

ثمّ ان المستفاد من المرسل بقرینة ما ذکرناه انه یتعین علیها فی الفرض رجوعها إلی عادتها، اذ حصر سنن المستحاضة فی الثلاث مستلزم لإلغاء الخصوصیات المذکورة فی الموارد الثلاثة، و إلا لما أمکن ان یستفاد منه جمیع احکام المستحاضة، و علیه فیستفاد منه ان ذات العادة من جهة واحدة وظیفتها الرجوع إلی عادتها من تلک الجهة، و یشیر إلی ذلک قوله (علیه السلام) فیه: و لو کانت تعرف ایامها ما احتاجت إلی معرفة لون معرفة لون الدم. فانه یدل علی ان الجهل بالایام سبب الحاجة إلی معرفة لون الدم فتأمل.

و أما ما ذکره المحقق الهمدانی رحمه اللّه من ان قوله (علیه السلام) فی المرسل «۱» – فی تفسیر قول رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) لحمنة: تحیضی فی کل شهر فی علم اللّه ستة أو سبعة– أ لا تری ان ایامها لو کانت اقل من سبع و کانت خمساً أو أقل من ذلک ما قال لها تحیضی سبعاً، فیکون قد امرها بترک الصلاة ایاما و هی مستحاضة غیر حائض، و کذلک لو کان حیضها اکثر من سبع و کانت ایامها عشراً أو أکثر لم یأمرها بالصلاة و هی حائض، ثمّ مما یزید هذا بیاناً قوله (صلّی اللّه علیه و آله) (تحیضی) و لیس یکون التحیض إلا للمرأة التی ترید أن تکلف ما تعمل الحائض فإنه یدل علی ان المرأة إذا کانت لحیضها ایام معلومة کان یأمرها بان تتحیض فی علم اللّه بذلک العدد، فان کان مراده دلالة هذه الفقرة من المرسل فی نفسها علیه– مع قطع النظر عن ما ذکرناه من القرائن کما هو ظاهر کلامه قدس سره– فغیر تام، اذ مورد هذه السنة علی ما هو صریح قوله (علیه السلام) فی صدر المرسل: أما احدی السنن فالحائض التی لها ایام معلومة قد احصتها بلا اختلاط علیها ثمّ استحاضت فاستمر بها الدم، و هی فی تلک تعرف ایامها و مبلغ عددها، هی ذاکرة الوقت و العدد.

---

(۱) الوسائل– باب ۸– من ابواب الحیض حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۳۴

[...]

و قد استدل لرجوعها إلی العادة باطلاق النصوص الآمرة بأخذ المستحاضة مقدار عادتها غیر المرسل، و فیه: انها مختصة بالعادة المعلومة وقتاً، اذ لیست هی متضمنة لاخذها مقدار عادتها، بل متضمنة لتحیضها أیام قرئها، أو أیامها، أو تلک الایام، و ظهورها فیما ذکرناه لا ینکر، و دعوی: انه لا یعقل الفرق بین نسیان العادة و علمها أو بعضها باطلاق اللفظ مندفعة بان مثل هذا الحکم ای التحیض فی ایام خاصة یتوقف علی العلم، فکیف لا یعقل الفرق بین العلم و النسیان؟.

و أما الزمان الذی تتحیض فیه: فقد استدل لتعین جعل العدد فی الاول بان علیها ان تتحیض فی أول رؤیة الدم، فلا وجه لرجوعها عن ذلک و ترکها العبادة و قضاء ما ترکته سابقا من العبادة.

و أورد علیه الشیخ الاعظم رحمه اللّه: بأنها قد لا تتحیض فی أول رؤیة الدم عمداً و جهلًا، مع ان عدم الوجه فی رجوعها عن ذلک لا

یوجب إلزامها بذلک و فیه: ان الظاهر من أدلة التحیض فی أول الرؤیة انه یتعین علیها ان تکلف ما تعمل الحائض، فما لم ینکشف خلاف ذلک بان لم یصادف المتجاوز عن العشرة أمارة مرشدة إلی کون المتجاوز حیضاً، لا وجه لرفع الید عما ثبت علیها بمقتضی تکلیفها الظاهری، و ما ذکره بعض الاعاظم تاییداً للشیخ الاعظم رحمه اللّه: من ان اطلاق ادلة التخییر یدل علی جواز رجوعها عن ذلک مندفع بان تلک الادلة أما لا تشمل العشرة الاولی فلا تدل علی جواز الرجوع، و أما ان تشملها، فغایة ما تدل علیه ان لها الخیار فی جعل العدد فی العشرة التی تحیض فیها، و علی أی حال لا تدل علی جواز الرجوع، فالقول بتعین جعل العدد فی الاول هو الاظهر، و من ما ذکرناه یظهر مستند القول بالتخییر و ضعفه.

هذا إذا لم یکن تمییز، و إلا فتأخذ بما فیه الصفة لما عرفت آنفاً من ان مرسلة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۳۵

[...]

یونس تدل علی رجوع جمیع اقسام المستحاضة غیر ذات العادة إلی التمییز فراجع.

و بذلک کله ظهر حکم صاحبة العادة العددیة التی لم تستقر لها عادة بحسب الوقت، فان حکمها حکم ناسیة الوقت.

حکم ناسیة العدد

و أما لو نسیت العدد و ذکرت الوقت بان کانت ذاکرة لوقتها فی الجملة، فلا شبهة فی وجوب رجوعها إلی عادتها لإطلاق ما دل علی الرجوع إلی العادة، و علیه فان ذکرت اول حیضها اکملته ثلاثة ایام بلا خلاف و لا کلام، و کذا لا کلام فی ما فوقها مما لا تحتمل نقصان عادتها منه، و أما فیما زاد عن ذلک إلی العشرة مما تحتمل کونه من عادتها، فان کان لها تمییز رجعت إلیه فی تعیین العدد لنصوص اماریة الصفات، و إلا رجعت إلی عادة اهلها لإطلاق موثقی زرارة و محمد بن مسلم و أبی بصیر المتقدمین فی المبتدئة.

فان فقدن او کن مختلفات ففیها اقوال: (۱) ما قواه فی الجواهر و هو تحیضها بالعشرة ما لم تعلم انتفاء بعضها، و إلا فبالممکن منها.

(۲) الاحتیاط، بالجمع بین افعال المستحاضة و تروک الحائض، و هو المنسوب إلی الشیخ فی المبسوط و الجامع، و المصنف فی جملة من کتبه، و فی الشرائع.

(۳) الاقتصار علی المتیقن کما عن الوسیلة و المعتبر و البیان و المدارک، و استقر به الشیخ الاعظم رحمه اللّه.

(۴) رجوعها إلی العدد، أما باخذ السبعة تعیینا کما عن الشیخ فی الخلاف مدعیاً علیه الاجماع، أو ثبوت التخییر الثابت للمبتدئة لها کما عن غیره.

و استدل للاول باستصحاب بقاء الحیض، و بقاعدة الامکان، و اورد علی الاول:

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۳۶

[...]

بان الحیض من الامور غیر القارة التی توجد شیئاً فشیئاً، فالمرجع عند الشک فیه هی أصالة عدم حدوث ما شک فی حدوثه.

و فیه: ما حققناه فی محله من جریان الاستصحاب فیها، لأن المناط فی جریانه صدق البقاء عرفاً من غیر فرق بین کون المستصحب وجوداً واحداً حقیقیاً مستمراً، أم وجودات متباینة بالدقة العقلیة یجمعها جامع واحد عرفی و لو اعتباراً، و تمام الکلام فی محله.

و لکن الذی یرد علیه: ان جریانه یتوقف علی عدم استفادة حکمها من نصوص الباب، و ستعرف انه یستفاد منها، فلا مورد للاستصحاب، مضافا إلی ما تقدم من سقوط هذا الاصل فی هذا الباب عن الحجیة، و مما ذکرناه یظهر ما فی الاستدلال بالقاعدة،

مضافاً إلى ما عرفت عند التعرض للقاعدة من عدم ثبوتها بنحو تشمل المقام.

و استدل للثانى بكونه مقتضى العلم الاجمالى، و دعوى انه ينحل باستصحاب بقاء الحيض و عدم الاستحاضة تندفع بما تقدم من عدم جريانه.

و فيه: ان ذلك اجتهاد فى مقابل النص الدال على انها ترجع إلى العدد الذى سيمر عليك.

و استدل للثالث بلزوم الاقتصار فى ترك العبادات الواجبة على القدر المتيقن لإطلاق الامر بها، و باصالة عدم زيادة الحيض بناء على عدم جريان استصحاب بقاء الحيض. فيهما نظر: أما الاول: فلأن التمسك باطلاق ما تضمن الامر بالعبادات بعد تقييده بما دل على عدم وجوبها على الحائض فى ما إذا شكت فى كونه حائضاً، تمسك بالعام فى الشبهة المصداقية و هو لا يجوز، و أما اصالة عدم زيادة الحيض فلأنه لا يثبت بها كون المرأة غير حائض، و الدم الموجود غير حيض إلّا على القول بالاصل المثبت

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢، ص: ١٣٧

[...]

الذى لا نقول به، مضافا إلى ان الرجوع إلى هذه القواعد و الاصول انما يكون مع عدم النص، و هو موجود فى المقام يدل على ان وظيفتها الرجوع إلى العدد، لاحظ قوله (عليه السلام) فى ذيل مرسل «١» يونس الطويل: و ان اختلطت عليها ايامها و زادت او نقصت حتى لا يقف على حد، و لا من الدم على لون- إلى ان قال- و ان لم يكن الامر كذلك و لكن الدم اطبق عليها فلم تزل الاستحاضة دارة و كان الدم على لون واحد فسنتها السبع و الثلث و العشرون. و ذلك لشموله لذاكرة الوقت ناسية العدد كما هو واضح، و الجمود على ظاهر هذه الجملة و ان كان يقتضى القول بما اختاره الشيخ فى محكى الخلاف، و لكن من جهة التعليل باتحاد حكمها مع حكم المبتدئة يكون الاظهر هو القول الاخير. فتدبر، و ان كان الاحوط اختيار السبع.

و بما ذكرناه فى المقام و فى المضطربة يظهر حكم ذاكرة الوقت مضطربة العدد. و ان ذكرت الناسية آخر حيضها جعلته نهاية الثلاثة، و بالنسبة إلى ما عداها من الاوقات المشكوك فيها إلى العشرة فيها الوجوه المتقدمة، و المختار فيها هو المختار فى من ذكرت اول حيضها، و يظهر لك ايضاً حكم ما ان ذكرت وسطه او شيئاً منه، فانها فى جميع الصور تأخذ بالمعلوم، و فى المشكوك فيه ترجع إلى المرسلة.

هذا كله فيما إذا لم تعلم يكن ايام حيضها اكثر من الثلاثة أو أقل من السبعة، و إلا فليس لها اختيار الثلاثة فى الاول و السبعة فى الثانى لقوله (عليه السلام) فى المرسل «٢»: أ لا ترى ان أيامها لو كانت اقل من سبع و كانت خمساً أو أقل من ذلك ما قال لها تحيضى سبعاً، فيكون قد أمرها بترك الصلاة اياماً و هى مستحاضة غير حائض، و كذلك لو كان حيضها اكثر من سبع و كانت ايامها عشرة أو أكثر ما كان له

---

(١) الوسائل- باب ٨- من ابواب الحيض حديث ٣.

(٢) الوسائل- باب ٨- من ابواب الحيض حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢، ص: ١٣٨

[...]

ان يأمرها بالصلاة و هى حائض.

و دعوى اختصاصه بصورة العلم تفصيلًا بالعادة كما ترى خلاف مقتضى الاطلاق، و حينئذ ففى الصورة الاولى لا ترجع إلى رواية

الثلاث، و لكن لا مانع من رجوعها إلى المرسل الدال على التخيير بين الست و السبع، و فى الصورة الثانية لا ترجع الى المرسل، فترجع الى روايـة الثلاث، لو علمت كونها اكثر من سبع لا ترجع الى النصوص، و لا إلى استصـحاب بقاء الحيض الى العشـرة لما تقدم فعليها الاحتياط فى المقدار الزائد على العدد المعلوم الى العشرة.

التميیز بالاوصاف غير المنصوصة

تـذييل فى بيـان امرين: الاول: لا إشـكال فى الرجوع الى اوصاف الحيض و الاسـتحاضة المنصوصـة فى موارد الرجوع الى التمييز، انما الكلام فى التعدى عنها، فعن ظاهر كلمات جماعة منهم المصنف و الشهيد و المحقق الثانى: ان حصول التمييز بغيرها من المسلمات، و قالوا: ان القوة و الضـعف تحصـلان بصـفات ثلاث: الاولى: اللون، فالاسود قوى الاحمر، و هو قوى الاشـقر، و هو قوى، الاصـفر، و هو قوى الاكدر كما عن المسالك. و الاحمر قوى الاصفر و الاكدر على ما عن النهاية.

الثانية: الرائحة فذو الرائحة الكريهة قوى قليلها، و هو قوى عديمها.

الثالثة: الثخانة، الثخين قوى الرقيق.

و استدل له بالتعبير فى مرسل «۱» يونس بالاقبال و الادبار الحاصلين بالقوة و الضعف، و بان الظاهر من النصوص «۲» الواردة فى اشتباه دم الحيض بالاستحاضة

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب الحيض.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب الحيض.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۱۳۹

[...]

كونهـا واردة فى مقـام التنبيه على امر عرفى و إمضائه، و من الواضـح ان امتياز الحيض عن الاسـتحاضة انما يكون بالقوة و الضـعف لا بخصوص ما نصت عليه فى النصوص.

و فيهما نظر: اما الاول: فلاقتران قوله (عليه السـلام) فى المرسـلة: فلهـذا احتاجت الى ان تعرف اقبال الدم من ادباره، بقوله: و تغيير لونه من السواد الى غيره، و ذلـك ان دم الحيض اسود يعرف. فـان ذلـك يوجب عـدم ظهوره فى الاطلاق، مع ان الظاهر عـدم كونه (عليه السـلام) فى هـذه الجملـة مقـام بيـان طريقيه الاقبـال و الادبار لكونها واردة فى مقام بيان علـة الحكم بالرجوع الى التمييز، و الفرق بين مورده و مورد الرجوع الى العادة كما لا يخفى على من تدبر فيها، مع انه لو سلم اطلاقها يتعين تقييده بالنصوص الأخر المتضمنة ان دم الحيض اسود حـار و دم الاسـتحاضة اصـفر بـارد، فانهـا صـريحة فى ان امتيـاز الحيض عن الاسـتحاضة انما يكون بالسواد و الصـفرة و الحرارة و البرودة، لا بالشدة و الضـعف، فلا يمكن حملها على ارادة مطلق الاقبال و الادبار المسـتلزمة لكون الدمين كليهما بلون واحد إلا ان احدهما اشد من الآخر، فيتعين حمل الاقبال و الادبار على خصوص ما فى النصوص فتدبر فانه دقيق.

و أما الثانى فلأن دم الحيض و ان كان من الموضوعات الخارجية الواقعية، إلا انه لاجل اشـتباهه كثيراً بغيره، و عدم تلازم الحيضـية مع الصـفات التى ادعى كونهـا امارة للحيض عرفاً لحكم الشارع المقـدس فى غير مقام بكون الفاقـد للصـفات حيضاً، و كون الواجـد غير حيض، يتعين الاقتصـار على مـا جعله الشـارع طريقـاً إليه مـا لم يحصـل الاطمئنـان به، و حيث ان النصـوص مختصـة ببعض الصـفات، فالتعدى يحتاج إلى دليل آخر مفقود، مع ان ثبوت امتياز الحيض عن الاستحاضة عرفاً بمطلق القوة و الضعف محل نظر بل منع.

فتحصل: ان الاظهر تعين الاقتصار على الصفات المنصوصة.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۱۴۰

و يحرم عليها دخول المساجد إلا اجتيازاً،

يعتبر اجتماع صفات الحيض

الثانى: لو لم تجتمع صفات الحيض بل فقد بعضها، فهل يحكم بالحيضية أم لا؟ وجهان بل قولان، قد استدل للاول: بان نصوص امارية الصفات لاجل اختلافها فى بيانها و الاقتصار فى بعضها على بيان واحدة منها بضميمة الارتكاز العرفى، تكون ظاهرة فى أماريه كل واحدة منها للحيض.

و فيه: ان ما ذكر و ان كان تامّاً، إلا انه من جهة دلالة تلك النصوص على أماريه عدم كل واحدة منها للاستحاضة بقرينة المقابلة تتعارض الحجتان، فلا وجه لتعين البناء على الحيضية، و دعوى: ان طريق الحيض وجدان واحدة، و طريق الاستحاضة فقدان الجميع مندفعة بانه خلاف ظاهر النصوص كما لا يخفى على من راجعها.

فتحصل: ان الاظهر عدم الاكتفاء بواحدة منها فى الحكم بالحيضية.

فصل فى أحكام الحائض

اشارة

و هى أمور:

[الأول: حرمة دخول المساجد]

احدها يحرم عليها دخول المساجد إلا اجتيازاً بلا خلاف فى المستثنى منه- و ان اختلفت كلماتهم فى التعبير عنه، و الدليل عليه ما تقدم فى الجنابة- و كذا وضع شىء فيها، و ان لم يستلزم الدخول لما تقدم فى الجنابة لاتحاد الدليل فى البابين، و كذا الحال فى الدخول بقصد اخذ شىء منها إذا لم يصدق عليه الاجتياز.

و أما المستثنى فالمشهور بين الاصحاب جواز الدخول اجتيازاً، بل عن المحقق فى المعتبر دعوى الاجماع عليه، و يشهد له صحيح «۱» زرارة و محمد المتقدم فى ذلك

(۱) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الجنابة حديث ۱۰.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۱۴۱

عدا المسجدين و قراءة العزائم،

المبحث: الحائض و الجنب لا یدخلان المسجد الا مجتازین، و نحوه غیره.

فما عن المقنع و الفقیه و غیرهما من اطلاق حرمة الدخول ضعیف، نعم یکره ذلک کما هو المشهور، بل عن الشیخ فی الخلاف دعوی الاجماع علیه. و یشهد له ما عن «۱» کشف اللثام مرسلا عن الامام الباقر (علیه السلام): انا نأمر نساءنا الحیض ان یتوضأن- الی ان قال- و لا یقربن مسجدا و لا یقرأن قرآنا. و ضعفه لإرساله منجبر بعمل الاصحاب. و الحاق المشاهد المشرفة، بالمساجد یتوقف علی ثبوت الحکم فی الجنب، و ثبوت مشارکة الحیض للجنابة فی الاحکام.

و کیف کان فهذا الحکم مختص بما عدا المسجدین، و أما المسجدان فیحرم دخولها فیهما مطلقاً کما هو المشهور، و عن جماعة من القدماء و المتأخرین: جواز الاجتیاز منهما کسائر المساجد.

و یشهد للاول حسن «۲» ابن مسلم عن الامام الباقر (علیه السلام) فی حدیث الجنب و الحائض یدخلان المسجد مجتازین و لا یقعدان فیه و لا یقربان المسجدین الحرمین.

و الکلام فی جملة من الفروع المتعلقة بالمقام مثل لزوم التیمم علیها لو حاضت فیهما، و حکم ادخال الحائض فی المسجد، و استیجارها علی دخوله، و غیر ذلک من الفروع، هو الکلام فیها فی الجنب، لاتحاد الدلیل فی البابین فلا نعید.

[الثانی: حرمة قراءة العزائم]

و الثانی مما یحرم علیها: قراءة سور العزائم لما تقدم فی الجنب و عرفت ان الاظهر عموم الحرمة للسورة و لا تختص بآیات السجدة فراجع..

---

(۱) المستدرک- باب ۲۷- من ابواب الحیض حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الجنابة حدیث ۱۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۴۲

و مس کتابة القرآن، و یحرم علی زوجها وطئها

و

الثالث: [حرمة] (مس کتابة القرآن)

بلا خلاف فیه إلا عن ظاهر الکاتب، و عن جماعة دعوی الاجماع علیه، و یشهد له خبرا «۱» حریز و أبی بصیر المتقدمان فی فصل غایات الوضوء، فانه یجب التعدی عنه إلی المحدث بالحدث الاکبر بالاولویة القطعیة کما تقدم فی الجنب.

یحرم وطء الحائض و

الرابع: [حرمة وطء الحائض]

اشارة

یحرم علی زوجها وطئها بلا خلاف فیه، و عن جماعـة: دعوی اجماع العلماء أو علماء الاسـلام علیه، بل المحکی عن جماعة: کونه من ضروریات الاسلام.

و تشهد له الآیة «۲» الشریفة و النصوص المتواترة و الاجماع.

و کـذلک یحرم علیها تمکینه من ذلک بلا خلاف، و عن الغنیـة: دعوی الاجماع علیه. و یشـهد له خبر «۳» محمد بن مسلم عن الامام الباقر (علیه السـلام): عن الرجل یطلق امرأته متی تبین منه؟ قال (علیه السـلام): حتی یطلع الـدم من الحیضة الثالثة تملک نفسـها، قلت: فلها ان تتزوج فی تلک الحال؟ قال (علیه السلام): نعم و لکن لا تمکن من نفسها حتی تطهر من الدم.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب الوضوء حدیث ۲- ۱.

(۲) سورة البقرة آیة ۲۲۳.

(۳) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب العدد من کتاب الطلاق حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۴۳

[...]

فروع

[عدم الفرق بین الدائمة و المتعة و الحرة و الامة]

الاول: لا فرق فی الحرمـة بین الزوجـة الدائمـة و المتعة و الحرة و الأمة لإطلاق الادلة کما لا فرق بین ان یکون الحیض قطعیاً وجدانیاً، أو کـان بـالرجوع إلی التمییز و غیره ممـا جعل طریقاً إلیه شـرعاً، إذ لازم جعل الحجیـة ذلک، و کـذلک ما لو ثبت باصل من الاصول کالاستصـحاب کمـا هو واضـح، لانه تترتب علیه جمیع الآثار الشـرعیة المترتبـة علی المستصـحب، بل التحیض بالعـدد ایضاً کـذلک، لوجهین:.

(۱) ان الظاهر من أدلته انها باختیار العدد المعین تکون فی تلک المدة فی حکم الشارع حائضاً، فتترتب علیها جمیع احکامها.

(۲) ان مقتضـی القاعدة الاولیة لزوم ترتیب جمیع احکام الحائض فی جمیع مدة استـمرار الدم للعلم الاجمالی بکونها حائضاً فی بعض من تلک المدة.

و غایـة ما تـدل علیه ادلـة التحیض بالعـدد- علی فرض تسـلیم عدم دلالتها علی انها حائض فی تلک المدة تعبداً- عدم وجوب ترتیب آثار الحائض فی غیر مدة اختیار العدد، لا إلغاء العلم الاجمالی عن التأثیر بالمرة فتدبر.

و أما فی مـدة الاسـتظهار بناء علی وجوبه، فبالنسـبة إلی المـدة التی یجب فیها الاسـتظهار تعییناً لا ینبغی التوقف فی الحرمـة للتصـریح بـذلک فی بعض نصوص الاسـتظهار کموثق «۱» البصـری عن الامـام الصـادق (علیه السـلام): عن المسـتحاضة أ یطأهـا زوجها، و هل تطوف بـالبیت؟ قـال (علیه السـلام): تقعـد أیام قرئها التی کانت تحیض فیها، فان کان قرؤها مستقیماً فلتأخـذ به، و ان کان فیه خلاف فلتحتط بیوم أو بیومین و لتغسل.

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۴۴

[...]

و أما فى مدة التخيير، فعلى فرض عدم اختيارها التحيض و عدم امتناعها من التمكين لا إشكال فى الجواز، و أما على فرض اختيارها ذلك و الامتناع من التمكين فهل يحرم على زوجها وطئها أم لا؟ وجهان اقواهما الحرمة، إذا المستفاد من نصوص الاستظهار ان من اختارت التحيض فى تلك المدة تكون فى حكم الحائض، فان قوله فى موثق إسحاق: استظهرت بيوم ثمّ هى مستحاضة. ان من استمر دمها فى غير أيام عادتها لها حالتان فى احداهما محكومة بكونها مستحاضة دون الاخرى، و معنى ذلك كونها حائضاً فى تلك الحالة. فتدبر حتى لا تبادر بالاشكال.

و قد استدل للحرمة بوجهين آخرين: احدهما: استصحاب المنع، الثانى: كون اختيارها التحيض كاختيار المضطربة عدد ايامها من كل شهر.

و فيهما نظر: أما الاول: فلأن، ترخيص الشارع فى عدم ترتيب آثار الحيض كاشف عن اهمال الشارع المقدس لهذا الاستصحاب، مع انه ان اريد به استصحاب الحكم كما هو الظاهر، يرد عليه انه لعدم احراز موضوعه و هى الحائض لا يجرى، و ان اريد به استصحاب بقاء الحيض يرد عليه ما تقدم من الغاء الشارع لهذا الاصل فى هذا الباب مطلقاً.

و أما الثانى: فلأن الفرق بين البابين واضح، فان المضطربة التى تختار العدد قد عرفت ان القواعد تقتضى ثبوت حرمة وطئها فى تلك المدة، و هذا بخلاف المقام فان المرأة فى مدة الاستظهار- مع قطع النظر عن النصوص الخاصة القاعدة و هى اصالة الاباحة- تقتضى جواز وطئها فقياس احد البابين بالآخر، قياس مع الفارق.

اللهم لا ان يكون المراد ما ذكرناه من انه يستفاد من نصوص الاستظهار كون من اختارت التحيض فى حكم الحائض شرعاً.

و كيف كان فقد ظهر ان الاقوى حرمة وطئها لو اختارت التحيض.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۱۴۵

]...[

الاستمتاع بما بين السرة و الركبة

الثانى: لا إشكال و لا خلاف فى جواز الاستمتاع بما فوق السرة و دون الركبة، و عن جماعة دعوى الاجماع عليه، و عن غير واحد: دعواه من علماء الاسلام عليه، و تشهد له النصوص التى سيمر عليك بعضها. و أما خبر «۱» عبد الرحمن عن الامام الصادق (عليه السلام): عن الرجل ما يحل له من الطامث؟ قال (عليه السلام): لا شىء له حتى تطهر. فيجب طرحه أو تأويله لما عرفت.

و أما الاستمتاع بغير الوطء فى الدبر بما بين السرة و الركبة، فالمشهور بين الاصحاب جوازه على كراهة، و عن السيد فى شرح الرسالة: المنع عنه، و عن الاردبيلى: الميل إليه.

و استدل له «۲» بالنهى عن القرب فى الكتاب و الامر باعتزالهن فى المحيض بدعوى ان المراد منه وقت الحيض لا موضع الدم، و مقتضاهما و ان كان حرمة الاستمتاع مطلقاً الا أنه يقيد اطلاقهما بما دل على الجواز بما فوق السرة و دون الركبة، و بموثق «۳» أبى بصير قال: سئل أبو عبد اللّه (عليه السلام) عن الحائض ما يحل لزوجها منها؟ قال (عليه السلام) تتزر بازار إلى الركبتين، و تخرج ساقها و له ما فوق الازار.

(۱) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب الحيض حديث ۱۲.

(۲) سورة البقرة آية ۲۲۳.

(۳) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب الحيض حديث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۴۶

]...[

و صحيح «۱» الحلبى انه سأل أبا عبد اللّه (عليه السلام) عن الحائض و ما يحل لزوجها منها؟ قال تترز بإزار إلى الركبتين و تخرج سرتها ثمّ له ما فوق الازار و نحوهما خبر «۲» حجاج الخشاب.

و لكن النهى عن القرب لا يدل على المنع فى المقام، اذ بعد ما لا ريب فيه من عدم ارادة المعنى الحقيقى من القرب و الا لزم تخصيص الاكثر، يدور الامر بين ارادة خصوص الجماع فى الفرج منه، و بين ارادة مطلق الاستمتاع، فعلى فرض تسليم عدم ظهوره فى الاول- مع ان للمنع عنه مجالا واسعاً- و لا محالة يكون مجملًا، و المتيقن هو خصوص الجماع، هذا مضافاً إلى خبر «۳» عيسى بن عبد اللّه قال أبو عبد اللّه (عليه السلام): المرأة تحيض يحرم على زوجها ان يأتيها لقوله تعالى وَ لا تَقْرَبُوهُنَّ حَتّى يَطْهُرْنَ فيستقيم للرجل ان يأتى امرأته و هى حائض فيما دون الفرج، و أما آية الاعتزال فلا جل احتمال ان يكون المراد من المحيض موضع الدم، لا سبيل إلى الاستدلال بها.

و أما النصوص فهى و ان كانت ظاهرة فى المنع، و دعوى: انها لا تدل على المنع من الاستمتاع بما فوق الازار إلا على القول بمفهوم الوصف، مندفعة بأنها من جهة ورودها فى مقام بيان جميع ما يحل له منها- كما يشهد له السؤال- تدل على المنع منه بمقتضى مفهوم التحديد.

إلا انه يتعين حملها على الكراهة للنصوص الكثيرة الصريحة فى الجواز كموثق «۴» هشام بن سالم عن أبى عبد اللّه (عليه السلام): فى الرجل يأتى المرأة فيما

---

(۱) الوسائل- باب ۲۶ من ابواب الحيض حديث ۱- ۳.

(۲) الوسائل- باب ۲۶ من ابواب الحيض حديث ۱- ۳.

(۳) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب الحيض حديث ۹.

(۴) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب الحيض حديث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۴۷

]...[

دون الفرج و هى الحائض؟ قال (عليه السلام) لا بأس إذا اجتنت ذلك الموضع.

و حسن «۱» عبد الملك بن عمرو: سألت أبا عبد اللّه (عليه السلام) ما لصاحب المرأة الحائض منها؟ فقال (عليه السلام): كل شىء ما عدا القبل منها بعينه.

و موثق «۲» عبد اللّه بن بكير، عن بعض اصحابه، عن الامام الصادق (عليه السلام): إذا حاضت المرأة فليأتها زوجها حيث شاء ما اتقى موضع الدم.

و صحيح «۳» عمر بن يزيد: قال قلت للصادق (عليه السلام): ما للرجل من الحائض؟ قال (عليه السلام): ما بين اليتيها و لا يوقب. و نحوها غيرها.

و أما الوطء فى الدبر فالمشهور بين الاصحاب جوازه، و عن السيد المنع عنه، و مال إليه المقدس الاردبيلى، و استدل له: بالادلة التى

استدل بها علی المنع عن الاستمتاع بما دون السرة و فوق الرکبة، و قد عرفت ما فیها، و باطلاق صحیح ابن یزید المتقدم.

و فیه: انه من جهة التنصیص علی الجواز فی غیر موضع الدم و القبل فی النصوص المتقدمة یحمل قوله (علیه السلام) فیه (لا یوقب) علی الوطء فی القبل و بدخول الدبر فی الفرج المستثنی فی النصوص، و فیه ما فی سابقه.

فاذاً الاقوی هو الجواز علی القول بجوازه فی الطاهرة کما هو المختار و المشهور.

---

(۱) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب الحیض حدیث ۶.

(۲) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب الحیض حدیث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب الحیض حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۴۸

]...[

حکم وطء الحائض لو اشتبه الحال

الثالث: لو شک الزوج فی حیض زوجته، فان علم الحالة السابقة بنی علیها للاستصحاب، و إلا فیرجع إلی اصالة البراءة عن حرمة الوطء، هذا إذا لم تخبره بذلک، و إلا وجب تصدیقها بلا اشکال عندهم، و لا خلاف کما فی الجواهر، و استدل «۱» له بالآیة الشریفة وَ لٰا یَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ یَکْتُمْنَ مٰا خَلَقَ اللّٰهُ فِی أَرْحٰامِهِنَّ للملازمة بین حرمة الکتمان و وجوب القبول لو اظهرت و إلا لزم لغویة حرمة الکتمان.

و فیه: مضافاً إلی اختصاص الآیة الشریفة بما إذا ادعت الحمل، ان الکتمان انما هو فی مقابل إبقاء الواضح و الظاهر علی حاله، لاما یقابل الایضاح و الاظهار، فالآیة اجنبیة عما نحن فیه، لأن الکلام فی المقام فی قبول اظهار ما هو خفی فی نفسه، مع ان فائدة عدم الکتمان لا تنحصر فی القبول تعبداً، بل یمکن ان یکون الغرض من حرمة الکتمان ظهور الواقع و وضوحه بالاخبار لحصول الوثوق من قولها غالباً، مضافاً إلی ما ذکره بعض المحققین رحمهم اللّه بقوله: مع انه یکفی وجها لحرمة الکتمان نفوذ قولها فی حقها بالنسبة إلی ما یترتب علی الکتمان من مصلحتها التی تکتمه لاجلها، و ان لم یجب علی الزوج تصدیقها. انتهی.

و مما ذکرناه یظهر ضعف الاستدلال له بان الحیض مما لا یعلم إلّا من قبلها، و انه مما یتعسر اقامة البینة علیه غالباً.

فالاولی الاستدلال له بما رواه الشیخ فی الصحیح عن «۲» زرارة، عن الامام

---

(۱) سورة البقرة آیة ۲۲۹.

(۲) الوسائل- باب ۴۷- من ابواب الحیض حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۴۹

]...[

الباقر (علیه السلام): العدة و الحیض إلی النساء. و رواه الکلینی مع زیادة إذا ادعت صدقت.

و بما دل علی حجیة قول ذی الید من السیرة و غیرها، اما السیرة فلقیامها علی قبول اخبار الشخص عما فی نفسه، و أما غیرها فللاولویة.

ثمّ ان ظاهر الخبرین عدم الفرق بین الاخبار بالحیض أو الطهر، إذا الظاهر من الرجوع فی الحیض الیهن هو الرجوع إلیهن فی الوجود و

العدم، کما ان مقتضی اطلاقهما عدم الفرق بین الاتهام للزوجة و عدمه، و عن تذکرة المصنف و جامع المقاصد و الروض: تقیید القبول بعدم الاتهام، و استدل له المحقق الهمدانی رحمه اللّه بانصراف الخبرین عن مثل الفرض، لأن کونها متهمة فی دعواها الحیض فرض نادر.

و فیه: ما عرفت فی هذا الشرح مراراً من ان قلة الوجود لا توجب الانصراف المقید للاطلاق.

أقول: ان المراد من المتهمة ان کان من ادعت أمراً بعیداً عن المتعارف جداً، فیدل علی عدم قبول اخبارها ما رواه السکونی، «۱» عن جعفر، عن أبیه (علیه السلام)، عن الامام علی (علیه السلام): فی امرأة ادعت انها حاضت فی شهر واحد ثلاث حیض فقال (علیه السلام): کلفوا نسوة من بطانتها ان حیضها کان فیما مضی علی ما ادعت؟ فان شهدن صدقت، و إلا فهی کاذبة. و قریب منه مرسل الصدوق.

و أما ان کان المراد منها المرأة المعروفة بتضییع حق زوجها، أو المعروفة بکونها کاذبة فی دعواها، فلا دلیل علی عدم قبول قولها، إذ الخبرین لا یشملاها، فما لم یحصل الاطمئنان بکذبها، یتعین الرجوع إلی اطلاق الصحیحین، اللهم إلا ان یکون الحکم

---

(۱) الوسائل- باب ۴۷- من ابواب الحیض حدیث ۳.

]...[

فی المتهمة بالمعنی الاول من جهة الاتهام، و هو لیس ببعید کما یشهد له المتفاهم العرفی، و علی کل حال طریق الاحتیاط معلوم.

الرابع: لو خرج دمها من غیر الفرج، فهل یجب الاجتناب عنه ام لا؟ وجهان، من اطلاق قوله (علیه السلام) فی مرسل ابن بکیر: ما اتقی موضع الدم. و من اختصاص النصوص بالفرج.

و لکن الاظهر هو الثانی، اذ الظاهر من موضع الدم هو الفرج، و انما عبر به لکونه مرآة إلیه، مع انه لو سلم اطلاقه یتعین تقییده بما دل علی حلّیة ما عدا القبل، فما عن نجاة العباد من التوقف فیه ضعیف.

ثمّ هل یجوز الوطء فی الفرج الخالی عن الدم أم لا؟ وجهان اقواهما الثانی لإطلاق ما دل علی حرمة وطء الحائض، و انصرافه عنها لقلة وجودها لیس انصرافاً صالحا لتقیید الاطلاق کما عرفت مراراً.

[الخامس] جواز الوطء قبل الغسل بعد انقطاع الدم

اشارة

الخامس: یجوز وطئها قبل الغسل بعد الطهر من الحیض کما هو المشهور، و عن غیر واحد کالشهید و الشیخ ابن زهرة و غیرهم: دعوی الاجماع علیه فی الجملة.

و یشهد له: عموم ما دل علی جواز وطء الزوجة و المملوکة، إذ الخارج عنه هو الوطء وقت الحیض، استصحاب عدم الجواز و بقاء المنع لا- یجری، إذ مضافاً إلی تبدل الموضوع- لان الحرمة منوطة بایام الحیض- قد ذکرنا فی هذا الشرح مراراً: أنه لا- یجری الاستصحاب فی الاحکام الکلیة لکونه محکوماً لاستصحاب عدم الجعل،

]...[

و قوله تعالى «١» يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذىً فَاعْتَزِلُوا النِّسٰاءَ فِي الْمَحِيضِ وَ لٰا تَقْرَبُوهُنَّ حَتّٰى يَطْهُرْنَ فَإِذٰا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ... الخ بناء على قراءة يَطْهُرْنَ بالتخفيف كما عن السبعة، اذ الظاهر من الطهر هو ما يقابل الحيض كما تشهد به موارد استعماله في الاخبار، و يعضده ظهور قوله تعالى فَاعْتَزِلُوا النِّسٰاءَ فِي الْمَحِيضِ في اختصاص الحرمة بحال الحيض، نظراً إلى ظهور العطف في التفسير و التأكيد، و تعليل الامر بالاعتزال بكونه اذى أى موذياً لقذارته كما عن اهل التفسير المستفاد من تفريعه عليه، و دعوى الحقيقة الشرعية في لفظة يطهرن كما ترى.

فان قلت: انه تعارض هذه القراءة قراءة يطهرن بالتشديد لظهور التطهير، في الغسل.

قلت: ان المستفاد من ارجاع الائمة عليهم السلام اصحابهم إلى القرآن، و استفادة الاحكام من ظاهره في زمان كان المتداول بين الناس قراءة القرآن باحدى القراءات السبع، جواز العمل بالقراءة المتعارفة بين الناس غير الخارجة عن القراءات السبع، فإذا اتفق القراء السبعة على قراءة يجوز العمل بها، و حيث ان السبعة قرءوا بالتخفيف فيجوز الاستدلال بتلك القراءة بخلاف قراءة التشديد، فانه على فرض جواز القراءة به- بما انه لم يثبت تواترها عن النبى (صلّى اللّه عليه و آله)، و لم يدل دليل على جواز العمل بكل ما ثبت جواز القراءة به- لا سبيل إلى الاستدلال بها كى تعارض القراءة بالتخفيف.

و منه يظهر ضعف ما عن المعتبر من حمل الامر في قراءة التشديد على الكراهة، و ان كان ما ذكره رحمه اللّه تامّاً على فرض جواز العمل بكل واحدة من

(١) سورة البقرة آية ٢٢٣.

]...[

القراءات، و بذلك يرتفع التعارض.

و أما ما اورده الشيخ الاعظم رحمة اللّه عليه بعد تسليم جواز العمل بكل منهما: من ان الحمل المزبور مستلزم لاستعمال اللفظ في معنيين، لأن تعدد القراءة في يَطْهُرْنَ لا يوجب تعدد الاستعمال في لٰا تَقْرَبُوهُنَّ، فغير تام لما حققناه في محله من ان الحرمة و الكراهة كالوجوب و الاستحباب خارجتان عن حريم الموضوع له و المستعمل فيه، و انما تنتزعان من الترخيص في الفعل و عدمه، مع ان القول بتعدد الاستعمال في يَطْهُرْنَ مع وحدة الاستعمال في لٰا تَقْرَبُوهُنَّ بعيد، مع انه يكفي في دفع المعارضة احتمال التعدد كما لا يخفى.

فان قلت: انه بناء على قراءة التخفيف يتعارض الصدر و الذيل و هو قوله تعالى فَإِذٰا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ و حمل التطهر على الطهر بدعوى ان تفعل يجئ بمعنى فعل كتطعم و تبسم كما عن جامع المقاصد، أو لكونه كناية عنه كما يجعل الاذان كناية عن الوقت لعليته و فرعه عنده، ليس باولى من حمل الطهر على الحالة الحاصلة عقيب الغسل، كما ان حمل الامر على الاباحة بالمعنى الاخص المقابل للحرمة و الكراهة خلاف ظاهر الكلام، لأن الظاهر ان قوله تعالى فَإِذٰا تَطَهَّرْنَ سيق لبيان مفهوم حَتّٰى يَطْهُرْنَ.

قلت: انه من جهة كونه مسوقاً لبيان مفهوم حَتّٰى يَطْهُرْنَ خصوصاً بملاحظة التفريع ليس له مفهوم، فدلالته على توقف الحلية على الغسل ان كانت فانما هى لظهور المقام في كونه تمام المفهوم، و رفع اليد عن هذا الظهور لا يبعد ان يكون اولى من التصرف في يَطْهُرْنَ، و بذلك يظهر ان التعارض ليس بين المفهومين، بل انما يكون بين المنطوقين.

هذا غاية ما يمكن ان يقال في تقريب دلالة الآية على جواز الوطء قبل

]...[

الغسل، ولکن فی النفس مع ذلک شیئاً، لأن دلالة ما دل علی الارجاع إلی الکتاب علی جواز الاستدلال بما لم یثبت تواتره عن النبی (صلّی اللّه علیه و آله)، و اختلفت القراءة فیه محل تأمل، بل نظر لعدم الاطلاق له من هذه الجهة، مع انه من الممکن کون القضیة الشرطیة مسوقة لبیان أمر زائداً عما یستفاد من مفهوم الغایة، و هو اعتبار الاغتسال فی الجواز، و بها یقید اطلاق مفهومها، بل لعل هذا الاحتمال اقرب.

و یشهد للجواز جملة من النصوص: کموثق «۱» علی بن یقطین، عن أبی الحسن (علیه السلام) قال: سألته عن الحائض تری الطهر أ یقع فیها زوجها قبل ان تغتسل؟ قال (علیه السلام): لا بأس و بعد الغسل احب إلیَّ.

و موثق «۲» ابن بکیر، عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): إذا انقطع الدم و لم تغتسل فلیأتها زوجها ان شاء.

و نحوهما مرسل «۳» ابن المغیرة، عن علی بن یقطین، عنه (علیه السلام)، و بها یخرج عن ظاهر الآیة الشریفة علی فرض دلالتها علی المنع.

و لا یعارضها «۴» موثق سعید بن یسار عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) قال: قلت له: المرأة تحرم علیه الصلاة ثمّ تطهر فتتوضأ من غیر ان تغتسل أ فلزوجها ان یأتیها قبل أن تغتسل؟ قال (علیه السلام): لا حتی تغتسل.

و نحوه موثق «۵» أبی بصیر، اذ الجمع بینهما و بین النصوص المتقدمة یقتضی حملهما علی الکراهة، و یشیر إلیه مضافاً إلی کونه جمعاً عرفیاً ذیل موثق ابن یقطین، فما عن الصدوق فی الفقیه و الهدایة و المقنع من المنع قبل الغسل ضعیف.

(۱) الوسائل- باب ۲۷- من ابواب الحیض حدیث ۵- ۳.

(۲) الوسائل- باب ۲۷- من ابواب الحیض حدیث ۵- ۳.

(۳) الوسائل- باب ۲۷- من ابواب الحیض حدیث ۵- ۳.

(۴) الوسائل- باب ۲۷- من ابواب الحیض حدیث ۷- ۶.

(۵) الوسائل- باب ۲۷- من ابواب الحیض حدیث ۷- ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۵۴

]...[

و عن مختلف المصنف رحمه اللّه عنه القول بالمنع، إلا ان یکون قد غلبته الشهوة فیامرها بغسل فرجها و یطأها.

و استدل له بصحیح «۱» ابن مسلم عن الامام الباقر (علیه السلام): فی المرأة ینقطع عنها الدم الحیض فی آخر ایامها، قال (علیه السلام): إذا اصاب زوجها شبق فلیامرها فلتغسل فرجها ثمّ یمسها ان شاء قبل ان تغتسل.

و موثق «۲» إسحاق بن عمار قال: سألت أبا إبراهیم (علیه السلام) عن رجل یکون معه اهله فی السفر فلا یجد الماء یأتی أهله؟ فقال (علیه السلام): ما أحب ان یفعل ذلک إلا ان یکون شبقاً أو یخاف علی نفسه. بدعوی انهما یوجبان تقیید الطائفتین المتقدمتین بحمل الاولی علی صورة الشبق و الخوف علی نفسه، و الثانیة علی غیرها.

و فیه: ان موثق إسحاق غیر ظاهر فیما نحن فیه، بل الظاهر وروده فی مقام بیان حکم من یعلم بعدم تمکنه من غسل الجنابة و یرید اجناب نفسه، و أما الصحیح فهو لا یصلح للجمع المذکور، و لم سلم کون لفظة اذا شرطیة، مع انه محل تأمل لبعد حمل الاخبار المجوزة لا سیما بملاحظة ما فی موثق ابن بکیر ان شاء علی صورة غلبة الشهوة مضافاً إلی ندرة القائل بالتفصیل، مع ان تعلیق الجواز

على اصابة الشبق انما يناسب الكراهة.

و بالجملة: بعد التدبر فى النصوص يظهر عدم صحة الحمل المزبور، بل الاولى الحمل على انتفاء الكراهة أو خفتها مع الشبق، فتحصل: ان الاقوى جواز الوطء قبل الغسل و ان كان مكروهاً.

---

(۱) الوسائل- باب ۲۷- من ابواب الحيض حديث- ۱- ۲.

(۲) الوسائل- باب ۲۷- من ابواب الحيض حديث ۱- ۲.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۱۵۵

]...[

يشترط غسل الفرج

ثمّ ان المحكى عن المحقق و المصنف و الشهيدين: عدم وجوب غسل الفرج قبل الوطء، بل عن الروض: نسبته إلى الاكثر، و عن شرح المفاتيح: نسبته إلى المشهور، و عن مفتاح الكرامة: نسبة الوجوب إلى أكثر كتب القدماء و المتأخرين، و عن الجامع: اشتراط الجواز به و بالوضوء، و عن التبيان و مجمع البيان: اشتراطه باحدهما تخييرا.

و استدل للاول: بالاصل، لكنه يتوقف على عدم دلالة ما استدل به للاقوال الأخر عليها.

و استدل الثانى: بالامر بامرها بغسل الفرج فى صحيح ابن مسلم المتقدم، و بخبر «۱» أبى عبيدة قال سألت أبا عبد اللّه (عليه السلام) عن المرأة الحائض ترى الطهر فى السفر و ليس معها من الماء ما يكفيها لغسلها و قد حضرت الصلاة، قال (عليه السلام): إذا كان معها بقدر ما تغسل به فرجها فلتغسله ثمّ تتيمم للصلاة قلت فيأتيها زوجها فى تلك الحال؟ قال (عليه السلام): نعم اذ اغسلت فرجها و تيممت فلا بأس.

و اجيب عن الاول: بما تقدم من ان الصحيح انما يدل على جواز الوطء من غير كراهة مع غسل الفرج و الشبق، فمفهوم ذلك هو عدم الاباحة مع انتفاء احدهما، و ذلك لا يلازم الحرمة مع عدم غسل الفرج و تعليق الجواز بالمعنى الاعم عليه.

و عن الثانى بأنه انما يدل على ثبوت البأس مع عدم التيمم أو عدم غسل الفرج، و حيث ان البأس المنفى معهما اريد به مطلق المرجوحية بناء على عدم توقف

---

(۱) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب الحيض حديث ۱.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۱۵۶

]...[

الجواز على الغسل كما هو الاظهر على ما عرفت، فمفهومه ثبوت المرجوحية، و عدم الجواز بالمعنى الاخص مع انتفاء احد الامرين، و هو أعم من الحرمة، فلا دليل على اشتراطه فى الجواز.

و لكن الحق عدم صحة شىء منهما، أما ما اورد على الصحيح فلأن مفهومه ثبوت المرجوحية مع انتفاء احد الامرين، و إذا ثبتت تلك و لم يرد من الشارع ترخيص فى فعل ما تعلقت به، لا مناص عن البناء على الحرمة كما سنشير إلى وجهه.

و أما ما أورد على الخبر الثانى، فلما ذكرناه مراراً من ان الحرمة و الكراهة خارجتان عن حريم الموضوع له و المستعمل فيه، و انما

تنتزعان بعد الزجر عن الفعل من الترخیص فیه و عدمه، فانه إذا دل الدلیل علی الزجر عن فعلین أو فعل واحد فی حالتین، و ثبت بدلیل آخر جواز احـدهما أو فی احـدی الحالتین، لا موجب للالتزام بعـدم حرمهٔ الفعل الآخر، أو ذلک الفعل فی الحالهٔ الاخری، ففی المقام مقتضـی الخبرین حرمـهٔ الوطء قبل التیمم و غسل الفرج، و انما ثبت الجواز قبل التیمم بدلیل خارج، فمقتضـی القاعدهٔ الالتزام بالحرمهٔ قبل غسل الفرج.

و أمـا ما عن بعض من حمل الامر بغسل الفرج علی الاسـتحباب لخلو النصوص عنه، و لان ذلک اهون من حمل المطلقات الواردهٔ فی مقام البیان خصوصاً مع تصـریح السائل فی خبر ابن المغیرهٔ بعدم مسها للماء فغیر تام، اذا رفع الید عن ظهور الامر لخلو النصوص الأخر عنه غیر ظاهر الوجه، و المطلقات لا تصلح ان تکون صارفهٔ للظهور لتقدم ظهور المقید علی ظهور المطلق کما واضح.

فاذاً الاقوی هو الاشتراط، و أما شرطیهٔ الوضوء فقد اعترف غیر واحد منهم الشیخ الاعظم بعدم العثور علی الدلیل علیها.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۵۷

[...]

لو وجب التمکین یشرع الغسل له

و کیف کان فاذا وجب علیها التسلیم کما لو طلب منها الزوج، فهل یکون الغسل مشـروعاً لمجرد ذلک و یکون هو من غایاته، أم لا؟ وجهان.

و قـد اسـتدل للثـانی سـید مشایخنـا رحمه اللّه: بـان ظاهر ما دل علی توقف الاباحـهٔ أو الجواز علی الغسل عـدم تحققهما بـدونه، و أما شرعیته لإباحته أو جوازه فلا دلالـهٔ فیه علیهـا، بل الظاهر منه ان المتوقف علیه هو الغسل الرافع لحـدث الحیض، و ان وجه الحرمـهٔ أو الکراههٔ بقاء الحدث، فالمتوقف علیه الغسل الرافع له لا غسل خاص فائدته الاباحهٔ أو الجواز و ذلک لانصـراف قوله حتی تغتسل إلیه، و قـد یسـتدل له بـان المتوقف علی الغسـل جواز الوطء لا نفس الوطء، فلا یکون الامـر بالوضوء غیریاً بل یکون عقلیاً من باب لزوم الجمع بین غرضـی الشارع فاذا وجب الوطء بطلب الزوج لم یکن ذلک الوجوب کافیاً فی تشـریع الغسل لعـدم کونه مقدمهٔ له، بل هو مقدمهٔ للجواز، و الجواز لیس من فعل المکلف، و الوجوب الغیری إنما یتعلق بما هو مقدمهٔ لفعل المکلف إذا وجب.

و فیهما نظر: اما الاول: فلأنه یتم لو لم یکن التسـلیم مطلوباً و إلا فیسـری منه الامر إلیه، و لا ینافی ذلک ظهور الادلـهٔ فی توقف الجواز علی الغسل الرافع لحدث الحیض، فانه إذا تعلق الامر به من الامر بالتسلیم لا محالهٔ یکون الغسل رافعاً للحدث.

و أما الثانی: فلأن مطلق وجود الوطء و ان لم یتوقف علی الغسل، إلا ان وجود الوطء الـذی لا مفسـدهٔ فیه و لا مبغوضـیهٔ یکون متوقفاً علیه، فکما ان قراءهٔ سور العزائم لا تتوقف علیه، بل وجودها الکامل یتوقف علی الغسل، فتکون احدی غایاته، فکذلک فی المقام.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۵۸

[...]

الوطء مع التیمم

ثمّ انه لو فُقـد الماء و تیممت، فهل یباح الوطء أو تزول الکراهـهٔ کما عن المنتهی و الـذکری و جامع المقاصد و غیرها، أم لا کما عن نهایهٔ المصنف رحمه اللّه؟ وجهان.

و استدل للاول: بعموم البدلیهٔ، و بخبر «۱» أبی عبیدهٔ عن الامام الصادق (علیه السـلام): فی الحائض تری الطهر فی السـفر و لیس معها

من الماء ما يكفيها لغسلها و قد حضرت الصلاة، قال (عليه السلام): إذا كان معها بقدر ما تغسل به فرجها فتغسله ثمّ تتيمم و تصلى، قلت: فيأتيها زوجها فى تلك الحال؟ قال (عليه السلام) نعم إذا غسلت فرجها و تيممت فلا بأس.

و خبر «۲» عمار الساباطى عن أبى عبد اللّه (عليه السلام): إذا تيممت من الحيض هل تحل لزوجها؟ قال (عليه السلام): نعم.

و أورد على الاول فى طهارة الشيخ الاعظم بقوله: عموم البدلية يراد به البدلية من حيث الاحكام المنوطة بالطهارة و رفع الحدث، لا بخصوص بعض الوضوءات و الاغسال. و اورد عليه بعض المحققين بان عموم البدلية انما يجدى فيما عدا الجماع الذى يمتنع اجتماعه مع اثر التيمم، فلا يعقل ان تكون الطهارة الحكمية الحاصلة منه مؤثرة فى اباحة الوطء المشروطة بوقوعه حال الطهارة عن حدث الحيض. انتهى، و على الثانى بضعف الخبرين.

و فى الكل نظر: أما الاول: فلأن حرمة الوطء أو كراهته من احكام بقاء الحدث و عدمها من ما يترتب على رفع الحدث و الطهارة، و دعوى كون زوالها من احكام الغسل

---

(۱) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب الحيض حديث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب الحيض حديث ۲.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۱۵۹

[...]

من حيث هو بعيدة من ظاهر النصوص، مع ان دعوى عدم شمول عموم البدلية لذلك غير تامة كما ستعرف فى مبحث التيمم.

و أما الثانى: فلأن انتقاض التيمم الذى هو بدل من غسل الحيض بالحدث الآخر غير الحيض، محل تأمل و اشكال، و سيأتى تنقيح القول فيه ايضاً فى مبحث التيمم.

و أما الثالث: فلأن خبر عمار موثق و هو حجة عندنا.

نعم يعارضه موثق «۱» البصرى عن أبى عبد اللّه (عليه السلام): عن امرأة حاضت ثمّ طهرت فى سفر فلم تجد الماء يومين أو ثلاثة هل لزوجها ان يقع عليها؟ قال (عليه السلام): لا يصلح لزوجها ان يقع عليها حتى تغتسل. إذ النهى عنه فى يومين مستلزم لعدم الاكتفاء بالتيمم الصادر منها لصلاتها.

و عليه فدعوى ان الموثق لا يكون ناظراً إلا إلى المنع من مواقعتها ما دامت محدثة بحدث الحيض، و الروايتان حاكمتان على مثل هذا الاطلاق كما ادعاه المحقق الهمدانى رحمه اللّه، غير تامة إلا بناء على ناقضية كل حدث للتيمم الذى هو بدل عن غسل الحيض و هى محل تأمل و اشكال كما سيمر عليك فى محله ان شاء اللّه تعالى، اذ حمل الموثق على من لم تتيمم و لم تصل فى يومين بعيد، و حمله على بيان حكم اقتضائى أبعد.

و منه يظهر ضعف الجمع بتقييد الموثق بهما، و الحق انه بناء على الكراهة فإن الجمع بين النصوص يقتضى الالتزام بخفة الكراهة مع التيمم و عدم ارتفاعها بالمرة إلا بالغسل، و بناء على الحرمة يقتضى ارتفاعها به و بقاء الكراهة فتدبر.

---

(۱) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب الحيض حديث ۳.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۱۶۰

و لو وطأ عزّر و كفّر

الخامس: [التعزیر للوطء فی هذه الحالة]

و لو وطء عزر حسماً لمادة الفساد، و تشهد له النصوص الآتی بعضها، و عن غیر واحد: التصریح بعدم حد خاص للتعزیر و یناط بنظر الحاکم، و عن الشیخ أبی علی ولد الشیخ رحمه اللّه: تعزیره بثمن حد الزانی فی آخر حیضها، و لم نجد له مأخذاً کما اعترف به الشیخ الاعظم رحمه اللّه.

و لکن الذی یظهر من النصوص هو ربع حد الزانی فی أیام حیضها، و ثمنه فی آخرها، فعن الکلینی «۱» بسنده إلی الفضل الهاشمی قال: سألت أبا الحسن (علیه السلام) عن رجل أتی أهله و هی حائض قال (علیه السلام): یستغفر اللّه و لا یعود، قلت: فعلیه أدب؟ قال: نعم خمسة و عشرون سوطاً ربع حد الزانی و هو صاغر لانه أتی أهله سفاحاً. و نحوه صحیح «۲» محمد بن مسلم.

و عن «۳» القمی فی تفسیره عن الامام الصادق (علیه السلام) انه قال: من أتی امرأة فی الفرج فی أیام حیض فعلیه ان یتصدق بدینار و علیه ربع حد الزانی خمسة و عشرون جلدة، و ان أتاها فی آخر أیام حیضها فعلیه ان یتصدق بنصف دینار و یضرب اثنتی عشرة جلدة و نصفاً.

[السادس] کفارة وطء الحائض

اشارة

و السادس: لو وطئها کفر بلا خلاف، بل علیه الاجماع، و تشهد له النصوص التی سیمر علیک بعضها، انما الخلاف فی انه هل یکون التکفیر واجباً کما عن الصدوقین و الشیخین و السید و بنی حمزة و زهرة و ادریس و غیرهم، بل هو المنسوب

---

(۱) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب بقیة الحدود التعزیرات من کتاب الحدود.

(۲) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب بقیة الحدود التعزیرات من کتاب الحدود.

(۳) الوسائل- باب ۲۸- من ابواب الحیض حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۶۱

مستحباً

إلی المشهور بین القدماء، و عن الشیخ فی الخلاف و السید فی الانتصار دعوی الاجماع علیه، أم مستحباً کما اختاره المصنف رحمه اللّه فی المتن، و عن نهایة الشیخ و المعتبر و المختلف و البیان و جامع المقاصد و الروض و جماعة من متأخری المتأخرین بل نسب إلی أکثرهم بل المشهور بینهم؟ وجهان.

تشهد للاول جملة من النصوص: کروایة «۱» داود بن فرقد عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) فی کفارة الطمث: انه یتصدق إذا کان فی اوله بدینار، و فی وسطه نصف دینار، و فی آخره ربع دینار، قلت: فان لم یکن عنده ما یکفر؟ قال (علیه السلام): فلیتصدق علی مسکین واحد و إلا استغفر اللّه و لا یعود، فان الاستغفار توبة و کفارة لمن لم یجد السبیل إلی شیء من الکفارة.

و صحیح «۲» ابن مسلم قال: سألته عمن أتی امرأته و هی طامث؟ قال (علیه السلام): یتصدق بدینار و یستغفر اللّه تعالی.

و خبره «۳» الآخر عن الامام الباقر (علیه السلام): عن الرجل أتی المرأة و هی حائض، قال (علیه السلام): یجب علیه فی استقبال

الحيض دينار، و فى وسطه نصف دينار.

و موثق «۴» أبى بصير عن عبد اللّه (عليه السلام): من أتى حائضاً فعليه نصف دينار. و صحيح «۵» الحلبى عنه (عليه السلام): فى الرجل يقع على امرأته و هى حائض

---

(۱) الوسائل- باب ۲۸- من ابواب الحيض حديث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۲۸- من ابواب الحيض حديث ۳.

(۳) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب بقية الحدود و التعزيرات.

(۴) الوسائل- باب ۲۸- من ابواب الحيض حديث ۴- ۵.

(۵) الوسائل- باب ۲۸- من ابواب الحيض حديث ۴- ۵.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۱۶۲

]...[

ما عليه؟ قال (عليه السلام): يتصدق على مسكين بقدر شبعه.

و مرسل القمى المتقدم، و نحوها غيرها.

و اورد على الاستدلال بها بأمور: (۱) قصور دلالة بعضها كرواية دواد، فإن الكفارة أعم من الواجبة.

(۲) قصور سندها.

(۳) انه يتعين حملها على الاستحباب لما فيها من الاختلاف بنحو يصعب الجمع بينها. (۴) أنها معارضة مع صحيح العيص «۱»: سألت أبا عبد اللّه (عليه السلام) عن رجل واقع المرأة و هى طامث، قال (عليه السلام): لا يلتمس فعل ذلك قد نهى اللّه تعالى ان يقربها، قلت: فان فعل ذلك أ عليه كفارة؟ قال (عليه السلام): لا أعلم فيه شيئاً يستغفر اللّه.

و موثق زرارة «۲» عن احدهما عليه السلام عن الحائض يأتيها زوجها قال (عليه السلام) ليس عليه شيء يستغفر اللّه و لا يعود.

و موثق «۳» ليث: سألت أبا عبد اللّه (عليه السلام) عن وقوع الرجل عن امرأته و هى طامث خطأ، قال (عليه السلام): ليس عليه شيء و قد عصى ربه.

و الجمع العرفى يقتضى حمل الطائفة الاولى على الاستحباب.

و فى الجميع نظر: أما الاول: فلأنه مضافاً إلى ان فى باقى النصوص كفاية، انها ايضاً ظاهرة فى الوجوب للامر بالتصدق فيها مع عدم الترخيص فى تركه.

---

(۱) الوسائل- باب من ابواب ۲۹- الحيض حديث ۱- ۲- ۳.

(۲) الوسائل- باب من ابواب ۲۹- الحيض حديث ۱- ۲- ۳.

(۳) الوسائل- باب من ابواب ۲۹- الحيض حديث ۱- ۲- ۳.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۱۶۳

]...[

و أما الثانى: فلأن بعضها موثق و بعضها صحيح، مع انه لو سلم ضعف سندها فهو منجبر بعمل قدماء الأصحاب، بل و متأخريهم، حيث

انهم ایضاً عملوا بها بالحمل علی الاستحباب.

و أما الثالث: فلأنه یمکن الجمع العرفی فی بینها بتقیید صحیح الحلبی بصورهٔ عدم التمکن بقرینهٔ خبر داود، و موثق أبی بصیر بما إذا کان الوطء فی وسط الحیض، و صحیح ابن مسلم بما إذا کان فی أوله بقرینهٔ خبر داود و نحوه خبره الآخر.

و دعوی انه کیف یمکن ان یکون الواجب علی الواطئ مراعاهٔ هذا التفصیل و مع ذلک یأمره الامام (علیه السلام) عند الاستفهام عن حکمه بان یتصدق علی مسکین بقدر شبعه؟ مندفعهٔ بان لازم ذلک عدم حمل المطلق علی المقید فی شیء من الموارد لجریان عین هذا البرهان فی الجمیع، و قد تقدم غیر مرهٔ ان میزان کون الجمع عرفیاً جمع المتنافیین فی کلام واحد، و فرض صدور الجمیع عن شخص واحد فی مجلس واحد، فان لم یر أهل العرف التهافت بینها، و رأوا قرینیهٔ أحدهما علی الآخر یکون الجمع المزبور عرفیاً، و إلا فلا، و فی المقام إذا جمعنا جمیع هذه النصوص فی کلام واحد لا ریب ان أهل العرف یرون بعض نصوص الباب قرینهٔ علی بعض آخر و یجمعون بینها بما جمعناه.

و أما الرابع، فلأن الجمع بین الطائفتین و ان کان یقتضی ما ذکر، إلا ان اعراض القدماء عن الطائفهٔ الثانیهٔ، و عدم افتاء احد منهم بمضمونها مع کونها بمرأی منهم و منظر فذلک یوجب ضعفها و وهنها و عدم صلاحیتها للاستناد إلیها.

و أما ما فی الجواهر من الجواب عنه: بان خبر لیث خارج عن محل النزاع لتقییده المواقعهٔ بالخطإ، و الخبرین الآخرین مخالفان للاجماعات التی هی بمنزلهٔ الاخبار الصحیحهٔ و الروایات المتقدمهٔ المعتبرهٔ فی انفسها، و موافقان لفتوی الشافعی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۶۴

[...]

فی الجدید و مالک و أبی حنیفهٔ و اصحابه و ربیعهٔ و اللیث بن سعید، فغیر سدید، إذ الخطأ فی خبر لیث ارید به الخطیئهٔ لقوله (و قد عصی)، و الاجماعات مع معلومیهٔ المدرک لیست بحجهٔ، فضلًا عن ان تکون بمنزلهٔ الاخبار الصحیحهٔ، و موافقهٔ العامهٔ انما تکون احدی المرجحات فیما لا یمکن الجمع العرفی بین المتعارضین.

کما ان ما عن بعض من حمل نصوص النفی علی نفی غیر الکفارهٔ یأباه صریح صحیح العیص فلاحظه، فالصحیح ما ذکرناه، و علیه فالاظهر هو الوجوب.

مقدار الکفارهٔ

فروع: الاول: المشهور بین الاصحاب ان الکفارهٔ فی اول الحیض، و نصفه فی وسطه، و ربعه فی آخره، إذا کانت الموطوءهٔ زوجهٔ بل عن السید و الشیخ و ابن زهرهٔ و المحقق و المصنف رحمه اللّه: دعوی الاجماع علیه، و یشهد له خبر داود المتقدم، و کذا سائر ما تقدم بعد الجمع المتقدم.

و أما حسن «۱» الحلبی: سئل أبو عبد اللّه (علیه السلام) عن رجل واقع امرأته و هی حائض، فقال (علیه السلام): ان کان واقعها فی استقبال الدم فلیستغفر اللّه تعالی و یتصدق علی سبعهٔ نفر من المؤمنین بقدر قوت کل نفر منهم لیومه و لا یعد. فلعدم العامل به یطرح او یحمل علی ما حمله علیه فی محکی کشف اللثام من کون قوت السبعهٔ قیمهٔ الدینار، و اما صحیحه المتقدم فقد عرفت انه محمول علی صورهٔ عدم التمکن. و منه یظهر ضعف ما عن المقنع من العمل به و جعل الدینار روایهٔ.

ثمّ ان المتبادر من النصوص و الفتاوی: ان لکل حیض اولا و وسطاً و آخرا

---

(۱) الوسائل- باب ۲۲- من ابواب الکفارات حدیث ۲.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢، ص: ١٦٥

[...]

بالنسبة إلى ايامها، فالاول لذات الثلاثة يوم واحد، و لذات الاربعة يوم و ثلث و هكذا، فما عن المراسم: من ان الوسط ما بين الخمسة إلى السبعة و عليه فلا وسط و لا آخر لمن اعتادت ما دون الخمسة إلى السبعة، و ما، عن قطب الدين الراوندى: من جعل العبرة بالعشرة لا بالعادة إلا أنه ثلثها تثليثاً حقيقياً فانهما ضعيفان.

الفرع الثانى: هل يختص الحكم بوطء زوجته، أم يعم الاجنبية وجهان اقواهما الثانى لإطلاق النصوص.

و دعوى عدم الاطلاق لها فيها: ان بعض النصوص و ان لم يكن له اطلاق كخبر داود لوروده فى مقام بيان مقدار الكفارة، إلا ان خبر ابن مسلم المتقدم عن الامام الباقر (عليه السلام) له اطلاق لوروده فى مقام بيان حكم من اتى المرأة و هى حائض، و هو و ان تضمن حكم الوطء فى أول الحيض و وسطه و لا تعرض له لما فى آخره، إلا انه يثبت فيه ايضاً حكمه لها بعدم الفصل، و بضميمة سائر النصوص، مع انه لو سلم اختصاص النص بالزوجة فإنه يمكن الالتزام بثبوته للاجنبية بالاولوية، و دعوى انصراف النصوص إلى الحليلة، مندفعة بعدم المنشأ لهذا الانصراف بنحو يصلح ان يكون مقيداً للاطلاق، فما عن جامع المقاصد و الروض و المصنف و الشهيد من عموم الحكم للاجنبية هو الاقوى.

كفارة وطء الأمة

و بذلك كله يظهر شمول الادلة لوطء الأمة، و لكن عن الفقيه و الانتصار و النهاية و السرائر بل المعروف بين الاصحاب كما فى الجواهر: انه يتصدق فى وطء جاريته بثلاثة امداد على ثلاثة مساكين، بل عن الانتصار: دعوى الاجماع عليه.

فالكلام يقع فى موردين: الاول: فى انتفاء الكفارة بدينار، الثانى: فى ثبوت

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢، ص: ١٦٦

[...]

الكفارة المذكورة له.

أما الاول: فيشهد له- مضافاً إلى الاجماع- حسن «١» عبد الملك عن عبد الكريم بن عمرو: سألت أبا عبد اللّه (عليه السلام) عن رجل أتى جاريته و هى طامث، قال (عليه السلام): يستغفر اللّه تعالى ربه، قال عبد الملك: فان الناس يقولون عليه نصف دينار أو دينار؟ فقال أبو عبد اللّه (عليه السلام): فليتصدق على عشرة مساكين.

و احتمال كون المراد توزيع الدينار على عشرة مساكين، خلاف الظاهر لا يعبأ به. و أما الثانى فقد استدل له «٢» بالرضوى: و ان جامعت امتك و هى حائض فعليك ان تتصدق بثلاثة أمداد. بدعوى ان ضعف سنده منجبر بعمل الاصحاب.

و فيه: ان مجرد الموافقة لا ينهض فى جبره، كيف و عن الروض المستند رواية لا تنهض بصحة المدعى، فانه ظاهر فى ان المستند غيره، و اما الحسن فظاهره التصدق بعشرة امداد لعشرة مساكين، و حيث لا قائل بوجوبه فيتعين حمله على الاستحباب، كما انه لا بأس بالالتزام باستحباب التصدق بثلاثة امداد لما سبق بضميمة قاعدة التسامح، فافضل الفردين ما تضمنه الحسن.

و استدلال السيد على وجوب التصدق بقوله تعالى «٣» وَ افْعَلُوا الْخَيْرَ و غيره من الآيات الآمرة بالطاعة بدعوى ان الصدقة بر و قربة و طاعة اللّه تعالى و ظاهر

---

(۱) الوسائل- باب ۲۸- من ابواب الحیض حدیث ۲.

(۲) المستدرک- باب ۲۳- من ابواب الحیض حدیث ۱.

(۳) سورة الحج آیة ۷۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۶۷

[...]

الامر الایجاب و انما خرج عن ظاهر هذه الآیات ما خرج بدلیل و لا دلیل علی الخروج هنا، غیر سدید، إذ لا ریب فی انها للاستحباب لما فیها من القرائن الداخلیة و الخارجیة، و طریق الاحتیاط غیر محتاج إلی البیان.

ثمّ ان مقتضی اطلاق الحسن شمول هذا الحکم للامة المزوجة و المحللة إذا وطئها مالکها، لصدق اتی جاریته علی وطئهما، و اما المبعضة و المشترکة فلا یشملها الحسن، فتکونان باقیتین تحت عموم ما دل علی ان کفارة وطء الطامث الدینار و نصفه و ربعه علی ما عرفت من ثبوت الاطلاق له، فهما ملحقتان بالزوجة.

[عدم الکفارة علی المرأة]

الثالث: لا کفارة علی المرأة بلا خلاف ظاهر، بل عن الروض و ظاهر المنتهی: دعوی الاجماع علیه، و یشهد له الاصل بعد اختصاص النصوص بالواطی.

شرائط وجوب الکفارة

الرابع یشترط فی وجوب الکفارة البلوغ لا لحدیث رفع القلم عن الصبی و المجنون لما ذکرناه فی محله من عدم شموله لباب الغرامات و الکفارات، بل لأن الظاهر من النصوص بقرینة تسمیة التصدق کفارة فی بعض النصوص، و الامر بالاستغفار و عدم العود فی جملة منها مع الکفارة، و الامر به خاصة عند عدم التمکن من الکفارة فی جملة اخری منها اختصاص الکفارة بصورة المعصیة.

و بذلک یظهر وجه اعتبار العقل و العمد و العلم بکونها حائضا، و اما الاستدلال له فی الاخیرین بحدیث «۱» الرفع فهو فاسد لاختصاص الحدیث بما إذا کان فی رفع الحکم منة علی الامة، و لا امتنان فی رفع الحکم المزبور علی الامة، و ان کان منة علی

(۱) الوسائل- باب ۵۶- من ابواب جهاد النفس.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۶۸

[...]

الواطی خاصة.

و اما الجاهل بالحکم (ای الحرمة) فان کان قاصراً فلا کفارة علیه لعدم المعصیة و الا فعلیه الکفارة لإطلاق الادلة، فما عن ظاهر الشیخ فی الخلاف و المحقق فی الشرائع و المصنف فی جملة من کتبه و الشهید فی الذکری من عدم ثبوت الکفارة إذا کان جاهلا بالحکم، متین إذا کان جهله عن عذر، و الا فغیر تام، و أما العالم بالحرمة الجاهل بوجوب الکفارة، فمقتضی اطلاق الادلة ثبوت الکفارة علیه لتحقق المعصیة.

الخامس:

من اتى الحائض فى دبرها، فهل يجب عليه الكفارة ام لا؟

وجهان مبنيان على حرمة وطئها فى الدبر، و عدمه، اذ على الحرمة تتحقق المعصية فيشمله اطلاق قوله (عليه السلام) «۱»: من اتى الحائض: و على الثانى لا يشمله لعدم المعصية، و حيث عرفت ان الاقوى هو الثانى، فلا كفارة فى الوطء فى دبر الحائض، و بذلك يظهر حكم ما إذا خرج حيضها من غير الفرج فوطئها فى الفرج الخالى من الدم.

السادس:

إذا وطء المرأة الميتة فهل عليه كفارة أم لا؟

وجهان مبنيان على صدق الحائض عليها و عدمه، إذ مع عدم صدقها عليها لا كفارة عليه و ان حرم وطئها لعدم تبعيتها للحرمة المطلقة، و استصحاب ثبوت الكفارة بوطئها، لا يجرى لكونه من الاستصحاب التعليقى، مع انه قد عرفت غير مرة ان الاستصحاب لا يجرى فى الاحكام الكلية لكونه محكوماً لاستصحاب عدم الجعل، و مع الصدق تجب الكفارة لإطلاق الادلة، و انصرافها إلى الحية لو سلم فانما هو بدوى لا يعبأ به، و ما دل على ان حرمة المؤمن ميتاً كحرمته حيّاً، لا يدل على ثبوتها، لعدم كونها حرمة لها كما لا يخفى، و لو شك فى الصدق لا يبعد دعوى جريان استصحاب بقاء الصدق حتى بناء على عدم جريان استصحاب بقاء الحيض كما هو المختار، فتدبر.

---

(۱) الوسائل- باب ۲۸- من ابواب الحيض حديث ۴.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۱۶۹

]...[

جواز اعطاء قيمة الدينار

السابع: المحكى عن كتب المصنف- غير المنتهى- و الشهيدين و جامع المقاصد و التنقيح و المدارك و الذخيرة و شرح المفاتيح و الحدائق: اعتبار اعطاء الدينار و هو المثقال الشرعى من الذهب المضروب، و اختاره الشيخ الاعظم، و عن المنتهى: جواز اعطاء ما بمقداره من الذهب و ان لم يكن مسكوكاً، و عن الجامع و ظاهر المقنعة و النهاية و المراسم و المهذب و الغنية: جواز إعطاء قيمة الدينار و لو من غير الذهب، و اختاره جماعة من المحققين منهم المحقق الهمدانى رحمه اللّه.

و استدل للاول: بظاهر النص كما فى سائر الموارد، و فيه: ان أهل العرف لا يفهمون من الامر باعطاء ما يكون ممحضا للثمنية دخل خصوصياته فى الحكم، بل المنساق إلى اذهانهم ليس إلا ارادة المقدار من حيث المالية، و يؤيده الامر باعطاء النصف و الربع، فان الظاهر بقرينة عدم كونها مضروبين فى زمان صدور الروايات و عدم ارادة تسليط المستحقين على النصف او الربع المشاع، انه اريد بهما القيمة، و بقرينة السياق يحمل الدينار ايضاً عليها. فاذاً الاقوى هو الاخير.

و استدل للثانى: بان ظاهر النص و ان كان يقتضى القول الاول، و لكن من جهة تعذره غالباً، لا سيما و ان الظاهر من الدينار هو الشيء الخاص المضروب فى ذلك الزمان و كان وزنه مثقالًا شرعياً لا كل مضروب كان مثقالًا من الذهب، فانه يتعين حمله على ارادة القيمة أو المقدار من الذهب، و الثانى اولى لدوران الامر بين التعيين و التخيير، و الاصل يقتضى الاول، مضافاً إلى كونه اقرب إلى الحقيقة و إلى الاحتفاظ بخصوصية الذهب.

و دعوی ان لازم ذلک سقوط الامر بالتصدیق لتعذر امتثاله و قاعدة المیسور غیر

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۷۰

[...]

ثابتة بنحو تشمل المقام کما اشرنا إلیه فی هذا الشرح مراراً، مندفعة بالاجماع علی عدم سقوطه بالتعذر.

و فیه: ان دخل السکة القدیمة فی صدق الدینار ممنوع، و التعذر انما یصلح ان یکون وجهاً للاقتصار علی المقدار من الذهب أو القیمة فی مورد التعذر لا ـ مطلقاً، و بان المراد من الدینار هو المثقال الشرعی من الذهب، فلا فرق بین المضروب و التبر، و فیه: ان الظاهر کما هو المنسوب إلی الاصحاب دخل المضروبیة فی صدقه.

فتحصل: ان الاظهر هو الاجتزاء بالقیمة مطلقاً. و ان کان الاحوط الاختصاص بالنقد.

و کیف کان فهل المناط قیمة وقت الاداء أو وقت الوطء، أم وقت تشریع الحکم، أم اقل القیم الثلاث ام اکثرها؟ وجوه و اقوال.

و حق القول فی المقام یقتضی ان یقال: انه ان بنینا علی ان الواجب هو الدینار خاصة، و انما یجتزی بالقیمة فی صورة التعذر، و کانت القیمة مسقطة للواجب، فالاظهر هو الاخیر، لانه مع عدم اعطاء الاکثر یشک فی سقوط الواجب، و الاصل یقتضی بقائه. و أما ان کانت القیمة بنفسها فی الذمة، فحیث ان مدرک ثبوتها حینئذ لیس إلا الاجماع، فیقتصر علی القدر المتیقن و هو اقل القیم الثلاث.

و أما بناء علی ما هو الحق من ان الواجب فی الاصل هی قیمة الدینار، فالظاهر کون المناط قیمة وقت الاداء، اذ الظاهر من الدلیل ان المأمور به هو التصدق بما للدینار من المالیة الملحوظة عنواناً له إلی حین الاداء، و یؤیده انه لا شبهة فی جواز اعطاء الدینار نفسه و ان نقصت قیمته عن ماله من القیمة فی غیر ذلک الوقت.

و بذلک یظهر ضعف الاستدلال للثانی بانه وقت الشغل، و للثالث بانها تکون ملحوظة حین جعل الحکم. فتدبر.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۷۱

[...]

فتحصل: ان الاقوی ان العبرة بقیمة وقت الاداء.

الثامن:

یعتبر اعطاء کفارة الامداد لثلاثة مساکین

لکل مسکین مد للاجماع المنقول الذی هو العمدة فی مشروعیتها، و أما کفارة الدینار فلا خلاف اجده فی جواز إعطائها لمسکین واحد. کذا فی الجواهر.

و یشهد له اطلاق الادلة بعد عدم الدلیل علی اشتراط التعدد، نعم الاحوط صرفها علی سبعة مساکین بمقدار ما یکفی لکل منهم قوت یومه لحسن الحلبی المتقدم، او عشرة مساکین لحسن عبد الملک المتقدم، لاحتمال عدم اختصاصه بالامة، و ان کان ذلک خلاف الظاهر، و أما الاحتیاط بالستة فلم نقف له علی مستند.

حکم تکرر الوطء

التاسع: لو تکرر الوطء فان تخلل التکفیر بینهما فلا اشکال فی تکرر الکفارة، و ان کان ظاهر شارح المفاتیح علی ما نسب إلیه وجود الخلاف فیه، إلا انه بعید.

و ما ذكره بعض الاعاظم من انه لو قيل فيما يأتى بالتداخل لاجل التداخل فى السبب كان اللازم القول به هنا و عدم وجوب التكرار، غريب، لأن من يقول به فانما يقول بان السبب هى الطبيعة الصادقة على الواحد و المتعدد، و هذا انما يوجب عدم التكرار فيما لم يتخلل التكفير، و إلا فبعده لو وطء يصدق تحقق الطبيعة فتجب عليه الكفارة.

و أما مع عدم التخلل ففيه اقوال:.

(١) لزوم التكرار مطلقاً، و هو المحكى عن الشهيدين و المحقق الثانى و الفريد فى شرح المفاتيح.

(٢) عدمه كذلك، و هو المنسوب إلى الشيخ فى المبسوط، و الحلى فى السرائر.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج٢، ص: ١٧٢

[...]

---

(٣) التفصيل بين ما إذا كان العدد المتكرر فى وقت تختلف الكفارة فيه، كما إذا وطئها اولًا فى الثلث الاول ثمّ فى الثلث الثانى مثلًا فيجب التكرار، و بين ما إذا كرر الوطء فى كل ثلث فلا يجب، و هو المنسوب إلى المصنف و المحقق، و الشهيد فى الذكرى و صاحبى التنقيح و المدارك.

و استدل لعدم لزوم التكرار مطلقاً: بان تعليق الامر بشىء على ماهية لا يقتضى إلا سببية وجود الماهية من حيث هى من غير نظر إلى الافراد و الماهية كما تتحقق بفرد واحد تتحقق بالإفراد المتعددة، فلا يتصور التعدد فى السبب، هذا فيما إذا كان الدليل فى مقام بيان تمام ما يترتب عليه الجزاء و المسبب، و إلا فلا ينبغى التأمل فى عدم التكرر حتى مع سببية الافراد بعد احتمال كون فرد فاقدا لما يعتبر فى تأثير الماهية و من ذلك كون الفرد غير مسبوق بمثله، و بانه لو سلمت دلالة الشرط على سببية كل واحد من افراد الوطء لأداء الدينار إلا ان مقتضى اطلاق الجزاء وحدة المسبب، و بان التتبع فى الموارد الخاصة يورث الوثوق بان ظهور الشرطية فى سببية كل فرد من الافراد مستقلًا غير مطابق للمراد، و انه لا تجب معاملة الاسباب العقلية مع الاسباب الشرعية لانها معرفات غالباً يجوز ورودها على امر واحد، و بان المسبب هو طلب التصدق بدينار، و تعدد سبب الطلب يستلزم تاكد الطلب لا تعدد متعلقه، إذ قد تجتمع الايجابات المتعددة فى فعل واحد للتاكيد، و بان الفعل الواحد يمكن ان يكون كافياً فى تحقق تكليفين و ان علم تعددهما كما فى الاغسال.

و فى الجميع نظر: أما الاول: فلأن القضية الشرطية كالقضية الحقيقية تنحل إلى قضايا عديدة إذ أداة الشرط انما وضعت لجعل مدخولها موضع الفرض و التقدير و اثبات التالى على هذا الفرض، و عليه فظاهرها كون الشرط فيها ملحوظاً بنحو الطبيعة السارية لا ملحوظاً بنحو صرف الوجود المقابل للعدم، فمقتضى اطلاقها كون

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج٢، ص: ١٧٣

[...]

كل فرد من تحصلاتها سبباً و موجباً لحصول امر، و حينئذ فاما ان يكون اثر الفرد الثانى عين اثر الفرد الاول او غيره و الاول باطل فيتعين الثانى، و مقتضاه تكرر المسبب بتكرر افراد الماهية، و احتمال عدد كون الدليل فى مقام بيان تمام ما يترتب عليه المسبب خلاف فرض الاطلاق، فان به يرفع احتمال اعتبار امر غير حاصل فى الفرد الثانى فى سببية الماهية.

و أما الثانى: فلأن مقتضى اطلاق الجزاء و ان كان وحدة المسبب إلا انه فيما إذا تعلق طلب واحد بماهية واحدة من جهة، انه انما يقتضى ايجاد متعلقه خارجاً، و نقض عدمه المطلق الصادق قهراً على اول الوجودات، و اما إذا تعلق طلبان بماهية واحدة، فليس مقتضى الاطلاق الاجتزاء بوجود واحد، بل مقتضى كل طلب إيجاد تلك الماهية، فمقتضاهما ايجادها مرتين، و التوهم المزبور نشأ من تخيل دخل صرف الوجود فى المتعلق، مع انه لا دليل على ذلك كما لا يخفى، فالالتزام بالتعدد الخارجى لتوارد السببين او تعاقبهما

علی الماهیة القابلة للتعدد لا یوجب تقییداً لإطلاق الجزاء.

و أما الثالث: فلأن شیوع استعمال الجملة الشرطیة المتضمنة لبیان الاحکام الشرعیة مع القرینة فی ما یکون من قبیل المعرفات لا یوجب صرف اللفظ عن ظهوره مع عدم القرینة، و کثرة الاستعمال علی وجه توجب الاجمال ممنوعة.

و أما الرابع: فلأن المسبب انما هو التکلیف المتعلق بشیء خاص لا هو من حیث هو، و من المعلوم ان تعدد ذلک یستدعی تعدد المکلف به.

و اما الخامس: فلأن ما ذکر خلاف الاصل یحتاج إلی دلیل.

و تمام الکلام فی کل واحد من هذه الوجوه مع اجوبتها، و ما یمکن ان یورد علیها و الجواب من تلک الایرادات موکول إلی محله فی الاصول، و لقد اشبعنا الکلام فی جمیع ذلک فی کتابنا زبدة الاصول.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۷۴

]...[

و استدل للقول الاخیر: بانه لو وقع التکرار فی وقت لا یختلف فی الکفارة، فبما ان الشرط هو الماهیة و هی واحدة لا تتکرر و ان تکررت اشخاصها، فانه لا تجب إلّا کفارة واحدة، و أما ان وقع فی وقت تختلف فیه الکفارة، فبما انه علی هذا التقدیر یختلف الشرط فیتکرر الجزاء.

و فیه: ما عرفت آنفاً من انحلال القضیة الشرطیة، فراجع، فانه علی هذا یتعین الالتزام بالتکرار حتی فی الصورة الاولی.

فتحصل: ان الاقوی هو القول الاول، و مما یؤید المختار ان المستفاد من نصوص الباب تبعیة الکفارة للمعصیة، و حیث انه لا ریب فی تعدد المعصیة بتعدد الوطء، فلا محالة یتکرر ما یتبعها.

حکم النفساء

العاشر: ألحق بعضهم النفساء بالحائض فی وجوب الکفارة، بل نسب إلی ظاهر الاصحاب، و عن تذکر المصنف رحمه اللّه: لا نعلم فیه خلافاً.

و استدل له: بالاجماع علی ان النفساء کالحائض بدعوی ان مقتضی اطلاق معقده ذلک، و بقوله (علیه السلام) فی صحیح «۱» زرارة بعد ارجاع النفساء إلی العادة و ایجاب الاستظهار علیها و العمل بوظیفة المستحاضة: و الحائض مثل ذلک سواء فان انقطع عنها الدم و إلا فهی مستحاضة تصنع مثل النفساء سواء ... الخ، بدعوی ان مقتضی اطلاق التنزیل ثبوت کل حکم ثابت لإحداهما للأخری، و إلا فلو اختصت الحائض بحکم و هو وجوب الکفارة علی من وطئها یلزم التخصیص فی هذا الدلیل،

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۷۵

]...[

و بخبر «۱» مقرن عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): سأل سلمان (رضوان اللّه تعالی علیه) علیاً (علیه السلام) عن رزق الولد فی بطن امه فقال: ان اللّه تبارک و تعالی حبس علیها الحیضة فجعلها رزقه فی بطن امه. الذی هو مستند ما اشتهر من ان النفاس حیض محتبس.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلأنه و ان تکررت دعواه فی کلمات الاصحاب- و لعله کذلک ایضاً- إلا ان القدر المتیقن منه هی

احکام الحائض، ای التکالیف المتوجهة إلیها لا مثل هذا الحکم الثابت لمن وطئها، و یؤیده ما عن المحقق فی المعتبر و الشرائع من العدول عن هذا التعبیر إلی التعبیر بقوله: یحرم علی النفساء ما یحرم علی الحائض، أو بزیادة: و یکره، و عن المنتهی ذکر المساواة فی امور مخصوصة.

و علیه فوقوع الاستثناء من بعض نقلة الاجماع لما یکون من احکام غیرها من قاعدة المساواة لاـ یصلح ان یکون دلیلًا علی عموم القاعدة بنحو یعتمد علیه.

و أما الثانی: فلأن المقصود بیانه من دلیل التنزیل اثبات ما للمنزل علیه من الاحکام للمنزل فمقتضی اطلاقه ثبوت جمیعها له لا العکس کی یصح التمسک بالاطلاق، و اصالة عدم التخصیص لاثبات ما شک فی ثبوته من احکام المنزل للمنزل علیه، و حیث انه فی الصحیح نزّلت الحائض منزلة النفساء فلا سبیل إلی الاستدلال به فی المقام.

و أما الثالث: فلأن الظاهر وروده فی مقام بیان قضیة خارجیة لا شرعیة تنزیلیة، فاذاً ما صرح به جماعة منهم سید العروة من انه لا دلیل علی الحکم المزبور هو الصحیح.

---

(١) الوسائل- باب ٣٠- من ابواب الحیض حدیث ١٣.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج٢، ص: ١٧۶

[...]

ثمّ انه علی فرض الثبوت و القول بتکرر الکفارة بتکرر الوطء لو وطئها بوطء واحد منطبق علی تمام النفاس، فهل تجب الکفارات الثلاث ام لا تجب إلا کفارة واحدة؟ وجهان، قد استدل للاول بصدق الوطء فی الاول و الآخر و الوسط فیجب علیه دینار و نصفه و ربعه.

و اورد علیه: بانه علی فرض تمامیة کون السبب هو کل واحد من تحصلات الماهیة، لا ریب فی ان المناط فی الفردیة نظر العرف، فمثل التکلم الذی یعد المقدار المتصل منه فرداً واحداً عرفاً لا یترتب علیه إلا مسبب واحد، و علیه فالوطء المفروض بما انه واحد لا تترتب علیه إلا کفارة واحدة.

و فیه: اولًا: النقض بما لو حاضت المرأة فی اثناء الوطء، فانه لاـ ریب فی وجوب الاـخراج، و مع الابقاء تجب الکفارة، فکما انه فی الفرض یکون الوطء محکوماً بحکمین، فکذلک فی المقام.

و ثانیاً: بالحل، و هو ان الوطء الواحد الموجب للکفارة بسبب وقوعه فی الاول و الوسط و الآخر ینحل و لو اعتباراً إلی الافراد المتمیزة، کما انه فی المثال الموجب للکفارة بسبب وصف الحیض متمیز عن غیره، و ان شئت قلت: ان الوطء الواحد لاجل صدق الوطء فی الاول و الوسط و الآخر سبب للکفارة باعتبار کل بعض منه. و لکن یمکن ان یورد علیه بان الوطء الواحد لا یقتضی بالذات إلّا کفارة واحدة، إلا انه إذا کان فی الوسط أو الآخر لا یکون مقتضیاً إلّا لنصف الدینار أو ربعه، و لیس فیه ما یقتضی الزائد، فإذا فرض اشتمال الفرد علی الجهة المقتضیة للزائد و هی الوطء فی الاول غلبت هی علی ما یقتضی النصف أو الربع. فتدبر. فالاظهر هو القول الثانی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج٢، ص: ١٧٧

و لا ینعقد لها صلاة و لا صوم

[السابع] حرمة العبادات المشروطة بالطهارة علیها

اشارة

و السابع: لا ینعقد لها أی الحائض صلاة و لا صوم و لا غیرهما من العبادات المشروطة بالطهارة بلا خلاف، و عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه، و عن المصنف فی المنتهی: هو مذهب عامة أهل الاسلام، و عن شرح المفاتیح: انه ضروری.
و تشهد له جملة کثیرة من النصوص الواردة فی باب الحیض و العبادات المذکورة.
فهذا مما لا إشکال فیه و لا کلام، انما الکلام فی ان الحرمة المذکورة ذاتیة أو تشریعیة، و قبل ذکر ادلة الطرفین لا بد من التعرض لامرین: الاول: فی بیان موضوع الحرمة، الثانی: فی ثمرة الخلاف المذکور.

[فی بیان موضوع الحرمة]

أما الاول: فلا اشکال فی ان موضوع احتمال الحرمة الذاتیة لیس ذات المرکب الجعلی، مع قطع النظر عن قصد التقرب او عنوان آخر، إذ لا خلاف عندهم فی عدم حرمته علیها بقصد التعلیم، مضافاً إلی عدم مساعدة الادلة المساقة لاثباتها علیه، کما انه لیس الموضوع هو ذلک المرکب بقصد التقرب جزماً او احتمالًا اذ مع امکانهما لا یعقل النهی عنهما، لأن حسن الاطاعة الجزمیة او الاحتمالیة ذاتی لا یعقل النهی عنه، و مع عدم إمکانهما ایضاً لا یعقل النهی لعدم القدرة، لانه کالامر لا یتعلق بغیر المقدور بل الموضوع، اما المرکب الجعلی تشریعاً فیکون التشریع الخاص محرماً من حیث کونه تشریعاً، و من حیث کونه تشریعاً خاصاً، او المرکب المجعول شرعاً بعنوان التخضع و التذلل و اظهار العبودیة الذی لا یتوقف صدق العبادة علیه إلا علی العلم بکونه ادباً یلیق الخضوع به، و قد کشف الشارع عن ذلک بالامر فیما لیس للعرف طریق إلی کشفه.
فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۷۸
[...]

و لعل هذا هو مراد المشهور حیث نسب إلیهم القول بالعبادة الذاتیة فی قبال ما تکون عبادة بالامر.
فان قلت: ان العبادة بهذا المعنی ایضاً لا یصح النهی عنها لانها إذا کانت ادباً و حسناً ذاتیاً فالنهی عنها انما یکون کالنهی عن الاطاعة، و بعبارة اخری: حسنها الذاتی مانع عن النهی.
قلت: ربما یکون فی المکلف من الارجاس ما یوجب عدم کونه لائقاً باظهار العبودیة، فتکون العبادة منه قبیحة فیصح النهی عنها.
و الظاهر ان الموضوع هو الثانی، إذ الادلة المتضمنة للنهی عن عبادتها ان استفید منها الحرمة التشریعیة یصعب استفادة الخصوصیة منها.

ثمرة الخلاف فی کون الحرمة ذاتیة أو تشریعیة

و أما المورد الثانی، و هو بیان ثمرة الخلاف، فقد ذکروا ان ثمرته امران:.
احدهما: حرمة الإتیان بالصلاة بداعی انها عبادة بالذات بناء علی الحرمة الذاتیة، و عدم حرمته بناء علی الحرمة التشریعیة لعدم قصد الامر التشریعی.
ثانیهما: حصول الاحتیاط المطلق لو شکت فی الحیض باتیان الصلاة بداعی احتمال الامر بناء علی الحرمة التشریعیة، و عدم حصوله بناء علی الحرمة الذاتیة لدوران الفعل بین الوجوب و الحرمة، فالفعل موجب للاحتیاط من جهة دون جهة.

و لکن الذی یختلج فی البال عدم تمامیة شـیء منهما، اما بناء علی کون موضوع الحرمة هو المرکب الجعلی تشریعاً فواضح، و أما بناء علی کونه هی العبادة ذاتاً، فلأن حرمة الاتیان بالصلاة بداعی انها عبادة علی القول بالحرمة الذاتیة، و ان کانت مما لا کلام فیها، الا ان الظاهر هو ذلک ایضاً علی القول بالحرمة التشریعیة، اذ لا یحتمل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۷۹

[...]

ان یکون مراد القـائلین بهـا عـدم صـحة صـلاتها و صومهـا إذا کـان مقصودها امتثال الامر التشـریعی، و صـحتهما إذا اتت بهما بقصـد العبادیة الذاتیة.

و أما الثمرة الثانیة: فلانه عند تردد الدم بین الحیض و غیره إذا اتت بالصـلاة بداعی الامر الاحتمالی لا تحتمل حرمتها علی القولین، أما علی القول بالحرمة التشـریعیة فواضح، و أما علی القول بالحرمة الذاتیة فلأنه إذا اتت بها لاحتمال الامر یکون قصدها الصـلاة عن الامر الشـرعی متوقفاً علی وجود الامر واقعاً، و مع عـدمه لا تکون الحائض قاصدة للصـلاة عن امرها، و بعبارة اخری: علی فرض وجود الامر واقعاً تکون قاصـدة للصـلاة بعنوان التخضع و التذلل، و علی فرض عدمه لا تکون قاصدة لها کذلک، فلا تحتمل المخالفة للحرمة کی لا تتمکن من الاحتیاط فتدبر فانه دقیق.

فتحصل: ان الاقوی عدم ترتب ثمرة علی الخلاف المذکور.

أدلة الطرفین

إذا عرفت هـذا فاعلم انه قد اسـتدل للحرمة الذاتیة: بظهور اکثر معاقد الاجماعات المشـتملة علی الحرمة و نحوها فی تلک، و بنصوص «۱» الاسـتظهار الدالة علی وجوب ترک العبادة، أو جوازه عند احتمال کونه حیضاً، و قد سماه فی بعضها بالاحتیاط، فلو لم تکن حرمة الصـلاة ذاتیـة کان الاحتیاط فعلها برجاء المطلوبیة، و لم یکن الترک احتیاطاً، و بان موضوع الحرمة التشـریعیة التشـریع القلبی لا العمل الجوارحی، و ظاهر النصوص ان موضوع الحرمة هو الثانی، و بما تضمن من النصوص النهی عنها الظاهر

---

(۱) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب الحیض.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۸۰

[...]

فی الحرمـة، بل فی بعضـها التصریح بالحرمـة و عدم الجواز، و نحوهما مما یکون ظاهراً فی ذلک، ففی صـحیح «۱» زرارة: إذا کانت المرأة طامثاً لا تجوز لها الصلاة. ففی صحیح آخر: اذا دفقته- یعنی الدم- حرمت علیها الصلاة. و فی ثالث: تحل الصلاة.

و بصحیح «۲» خلف بن حماد المتقـدم الوارد فیمن اشـتبه حیضـها بـدم العـذرة: فلتتق اللّه تعالی فان کان من دم الحیض فلتمسک عن الصـلاة حتی تری الطهر و لیمسک عنها بعلها، و ان کان من العذرة فلتتق اللّه تعالی و لتتوضأ و لتصل. فإنه کالصـریح فی ان الامر دائر بین المحـذورین، و ان المورد مما لا یمکن فیه الاحتیاط. و معلوم انه لو لم تکن الصـلاة محرمـة علیها ذاتاً لکان الاحتیاط فی محله، و بقوله (علیه السلام) فی خبر مسعدة: أما یخاف من یصلی علی غیر وضوء ان تأخذه الارض خسفاً.

و فی الجمیع نظر: أمـا الأـول: فلأـنه معـارض بظاهر بعض معاقـد الاجماعات المشـتملة علی التعبیر بلا تنعقـد و نحوه و حیث ان المراد واحد، و حمل الثانی علی الاول لیس باولی من العکس، فلا سبیل إلی الاستدلال به.

و أما الثانی: فلما عرفت فی مقام ذکر الثمرة ان الاحتیاط المطلق ممکن و یتحقق بالفعل علی القول بالحرمة الذاتیة ایضاً، مع انه لو سلم ذلک بما ان المراد بالاحتیاط حینئذ لیس هو الاحتیاط المطلق، فالامر یدور بین حمله علی ارادة الاحتیاط من جهة، و بین حمله علی ارادة الاحتیاط بلحاظ الوطء و نحوه، و لیس الاول اولی من الثانی.

و أما الثالث: فلأن المحقق فی محله کون العمل ایضاً حراماً، و لیس المحرَّم خصوص العمل الجنانی، بل الجری علی طبقه ایضاً حرام. لاحظ ما ورد فی المحرمات

(۱) الوسائل- باب ۳۹- من ابواب الحیض حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۲- من ابواب الحیض حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۸۱

و لا طهارة رافعة للحدث

البدعیة مثل صوم الوصال و نحوه.

و أما الرابع: فلأن النهی فیها و غیره من الالفاظ الظاهرة فی الحرمة الذاتیة فی انفسها لورودها فی مقام توهم اللزوم لا یستفاد منها سوی عدم الامر، کما ان الامر الوارد عقیب الحظر او توهمه لا یستفاد منه سوی عدم الحرمة، مع ان ثبوت حرمتها التشریعیة من الخارج و کونها بدعة یصلح ان یکون قرینة لصرف تلک الألفاظ عن ظاهرها و حملها علی الحرمة التشریعیة، مضافاً إلی انه یمکن ان یقال: ان متعلق النهی فی هذه النصوص هی الصلاة بقصد القربة، أی التی تأتی بها فی غیر حال الحیض کما کانت تفعل، و علیه فظهورها فی الحرمة التشریعیة لا ینکر.

و أما الخامس: فلأنه انما یدل علی وجوب الفحص عند الاشتباه و عدم العمل بالاستصحاب، و لیس إلا فی مقام بیان ذلک، و لا یستفاد منه عدم صحة الاحتیاط ایضاً.

و أما السادس: فلأنه لوروده فی مقام بیان حکم من ابتلی بقوم ناصبة و اقیمت لهم الصلاة و سأله (علیه السلام) عن حکم صلاته معهم و هو علی غیر وضوء، فإنه یتعین طرحه، إذ لا ریب فی تقدم ادلة التقیة علی غیرها من الادلة.

فتحصل مما ذکرناه: انه لا دلیل علی الحرمة الذاتیة، و ان الاقوی هی الحرمة التشریعیة، فما هو ظاهر المتن هو الصحیح الموافق للادلة.

[الثامن] ارتفاع الحدث مع الحیض

و الثامن: لا ینعقد لها طهارة رافعة للحدث کما فی المتن و عن المبسوط و السرائر و الجامع و المنتهی و القواعد و غیرها، و عن المعتبر: لا یرفع لها حدث و علیه الاجماع.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۸۲

]...[

و تنقیح القول فی المقام: انه بناء علی کون الاحداث الموجبة للاغسال و الوضوء حقیقة واحدة، و ان الاصغر مرتبة اضعف من الاکبر، و علیه یبتنی القول بان تداخل الاغسال عزیمة، فلا ینبغی التوقف فی عدم الارتفاع لعدم معقولیة الارتفاع حال وجود الموجب، و لو وجدت روایة دالة علی الارتفاع یتعین طرحها او حملها علی غیر ظاهرها علی هذا المبنی.

کما انه بناء علی القول بان تخلل الموجب بین اجزاء الغسل مبطل له، و لو کان موجبا لغسل آخر غیر الذی اشتغل به لا یرتفع الحدث، اذ الحیض حدث واحد مستمر إلی زمان الانقطاع رأساً، فکیف یصح الغسل معه؟ و أما بناء علی عدم رجوع الاحداث إلی حقیقة واحدة، و عدم کون التخلل مبطلًا مطلقاً، فقد استدل لعدم الارتفاع فی محکی المعتبر بالاجماع، و بان الطهارة ضد الحیض فلا تتحقق مع وجوده، و فی محکی المنتهی: بان الحدث ملازم للحیض فلا یرتفع مع وجوده.

و بجملة من النصوص: کمصحح «١» الکاهلی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) قال: سألته عن المرأة یجامعها زوجها فتحیض و هی فی المغتسل تغتسل أو لا تغتسل؟ قال (علیه السلام): لا تغتسل قد جاءها ما یفسد الصلاة.

و موثق «٢» أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): سئل عن رجل اصاب من امرأته ثمّ حاضت قبل ان تغتسل، قال (علیه السلام): تجعله غسلًا واحداً.

و خبر «٣» سعید بن یسار: فی المرأة تری الدم و هی جنب تغتسل من الجنابة؟ قال (علیه السلام): قد اتاها ما هو اعظم من ذلک. و نحوها غیرها.

---

(١) الوسائل- باب ٢٢- من ابواب الحیض حدیث ١٠.

(٢) الوسائل- باب ٤٣- من ابواب الجنابة حدیث ٥.

(٣) الوسائل- باب ٢٢- من ابواب الحیض حدیث ٢.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج٢، ص: ١٨٣

]...[

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فمضافاً إلی عدم ثبوت الاجماع، انه لمعلومیة مدرک المجمعین لا یعتمد علیه.

و أما الثانی: فلأنه بناء علی عدم اتحاد الاحداث حقیقة تکون الطهارة التی هی ضد الحیض غیر ما تکون ضد الجنابة، فلو اغتسلت الحائض للجنابة لا مانع من الالتزام بحصول الطهارة من الجنابة لعدم کونها ضد الحیض؛ و منه یظهر الجواب عن الثالث.

و أما النصوص فالظاهر عدم استفادة ذلک من شیء منها، اما مصحح الکاهلی فلتطرق الاحتمالات فیه، إذ السؤال فیه کما یحتمل ان یکون من مشروعیة غسل الجنابة، فیدل جوابه (علیه السلام) علی عدم المشروعیة، کذلک یحتمل ان یکون من وجوبه، فیکون جوابه (علیه السلام) ان وجوبه بما انه یکون للصلاة و هی لا تصح منها فی حال الحیض، فلا یجب علیها، أو مشروعیته للصلاة، و علی الاخیرین لا یدل علی عدم ارتفاع الحدث به، و حیث انه ظاهر من جهة التعلیل فی احد الاخیرین- و لا اقل من تساوی الاحتمالات- فلا سبیل إلی الاستدلال به.

و أما موثق أبی بصیر فلأنه انما یدل علی اتحاد الغسلین، و هو غیر ملازم لاتحاد الحدثین لجواز ان یکونا مختلفین، احدهما قابل للرفع دون الآخر، و یکون الاتیان بالغسل لرفع ما یقبل الارتفاع جائزاً، مع ان فی دلالته علی الوحدة بحسب اصل الشرع تاملًا، لاحتمال ان یکون المراد ان الذی یجب علیها الاتیان به هو غسل واحد لهما.

و أما خبر سعید فلأنه من الجائز ان یکون المسئول عنه هو وجوب غسل الجنابة، فالجواب انما یدل علی نفی الوجوب.

و لو تنزلنا عما ذکرناه و سلمنا ظهورها فی عدم ارتفاع الحدث، یتعین حملها علی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج٢، ص: ١٨٤

و لا طواف

ما ذکرناه بقرینة هو صریح فی الارتفاع کموثق «۱» الساباطی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن المرأة یواقعها زوجها ثمّ تحیض قبل ان تغتسل، قال (علیه السلام): ان شاءت ان تغتسل فعلت و ان لم تفعل فلیس علیها شیء، فاذا طهرت اغتسلت غسلًا واحداً للحیض و الجنابة.

هذا مضافاً إلی اطلاق ادلة سائر الاغسال، فاذاً الاقوی ارتفاع الحدث و صحة الاغسال الواجبة و المستحبة حال الحیض، و کذا الوضوءات المندوبة.

[التاسع] طواف الحائض باطل

و التاسع: لا ینعقد لها طواف بلا خلاف فیه، اذ فی موارد اجتماع الامر و النهی إذا کان المأمور به و المنهی عنه عنوانین منطبقین علی شیء واحد و وجود فارد، و کان الترکیب بینهما اتحادیاً فلا مناص عن القول بامتناع اجتماع الامر و النهی، کما حققناه فی محله فی الاصول، و حینئذ یقع التعارض بین اطلاقی دلیلی الامر و النهی، و لا بد من تقدیم احدهما، فلو قدم الاطلاق فی طرف النهی یخرج المجمع عن حیز الامر واقعاً، و یکون متمحضاً فی الحرمة فلا یقع صحیحاً، و بما ان الاطلاق فی جانب النهی شمولی فیقدم هو دائماً. و تمام الکلام فی ذلک موکول إلی محله.

و علی هذا فنقول فی المقام: إذا طافت الحائض فبما ان الطواف عنوان منطبق علی الکون فی المسجد و المرور فیه بنحو خاص، و هذان العنوانان محرمان علی الحائض، فیتحد المأمور به و المنهی عنهما وجوداً فیقدم النهی، فطواف الحائض لا تنطبق علیه الطبیعة المأمور بها فیقع فاسداً، و لا فرق فی ذلک بین علمها بالحیض و جهلها به،

---

(۱) الوسائل- باب ۴۳- من ابواب الجنابة حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۸۵

و لا اعتکاف، و لا یصح طلاقها

إذ علی القول بالامتناع و تقدیم جانب النهی یخرج المجمع عن حیز الامر، و یکون متمحضاً فی الحرمة، و معه لا وجه للاجتزاء به لو تبین کونها حائضاً.

فما ذکره سید مشایخنا رحمه اللّه بقوله: و لو طافت ندباً فتبین کونها حائضاً ففی صحته وجهان: من انه لکونه عین الدخول فی المسجد یکون منهیاً عنه فی الواقع فلا یصح، و من ان مفهوم الطواف أعم من الکون فی المسجد من وجه و ان کان أخص من الصلاة بحسب الخارج، فالنهی عنه مع الکون فی المسجد و الفرض انه لاجل الجهل بالحیض مرتفع، فیصح و هو الاقوی. انتهی، غیر تام کما یظهر لمن تأمل فیما ذکرناه هذا کله مضافاً إلی ان الطواف الواجب یتوقف علی الطهارة المضادة للحیض، مع ان جملة من النصوص تدل علی ذلک. و تمام الکلام فی ذلک موکول إلی کتاب الحج.

و

العاشر: [عدم صحة اعتکافها]

لا یصح منها اعتکاف بلا خلاف، إذ لا حقیقة له سوی الکون فی المسجد، و حیث انه محرَّم علی الحائض، فلا یصح منها لما اشیر إلیه

فی الطواف، مع انه یشترط فیه الصوم و هو لا یصح منها.

[الحادی عشر] بطلان طلاق الحائض

و الحادی عشر: لا یصح طلاقها و لا ظهارها علی المشهور، بل بلا خلاف فیهما، بل عن غیر واحد دعوی الاجماع علیهما، و تشهد لهما جملة من النصوص: ففی موثق «۱» الیسع عن الامام الباقر (علیه السلام): لا طلاق إلّا علی طهر.

و فی صحیح «۲» زرارة عنه (علیه السلام) قلت له: کیف الظهار؟ فقال (علیه

---

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب مقدمات الطلاق حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۲- من ابواب الظهار حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۸۶

]...[

السلام) یقول الرجل لامرأته و هی طاهر من غیر جماع ... الخ و نحوهما غیرهما.

هذا إذا کان الزوج حاضراً و کانت الزوجة مدخولًا بها و لم تکن حاملًا، و الا فیصح طلاقها بلا خلاف لصحیح «۱» الجعفی عن الامام الباقر (علیه السلام): خمس یطلقن علی کل حال: المستبین حملها، و التی لم یدخل بها زوجها، و الغائب عنها زوجها، و التی لم تحض، و التی قد جلست من الحیض. و نحوه غیره، و لأجل حکومتها علی الادلة الدالة علی اعتبار الطهر تقدم علیها و ان کانت النسبة بینهما عموماً من وجه، و لا فرق فی الدخول بین الماتیین لإطلاق الادلة.

کما انه لا فرق فی البطلان بین ان یکون حیضاً وجدانیاً، أو بالرجوع إلی التمییز أو التخییر بین الاعداد المذکورة سابقاً، لأن ذلک مما یقتضیه دلیل الحجیة، و لو طلقها فی صورة التخییر بعد مضی ثلاثة ایام قبل اختیارها التحیض إلی الستة او السبعة فاختارت التحیض إلیها بطل الطلاق، اذ لو اختارت ذلک یکون الطلاق واقعاً فی زمان محکوم شرعاً بکونها حائضاً فیها.

و دعوی انه انما یحکم به من زمان اختیارها لا قبله، مندفعة بانه لا مانع من صحة اختیارها و لو من قبل زمان الاختیار بناء علی ما هو الحق من القول بالکشف فی باب الاجازة لجریان نفس ذلک البرهان فی المقام، و قد حققناه فی حاشیتنا علی المکاسب، مع انه فی خصوص الفرض لا محیص عن الالتزام بذلک و إلا لزم الفصل بین ایام التحیض، و هو کما تری مضافاً إلی ما ستعرف من الحکم بالبطلان مع عدم اختیار التحیض و لا عدمه.

و بذلک ظهر انما لو اختارت عدم التحیض صح، و لو ماتت قبل الاختیار بطل

---

(۱) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب مقدمات الطلاق حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۸۷

و لا یجب علیها قضاء الصلاة،

ایضاً لعدم احراز الشرط لا ظاهرا و لا واقعاً، و لو طهرت و لم تغتسل صح طلاقها، لأن الدلیل انما دل علی بطلان طلاق الحائض و هی لا تصدق علی من طهرت منه و لم تغتسل، فما نسب إلی الاصحاب من الصحة هو الاقوی.

[الثانی عشر:] لا یجب علیها قضاء الصلاة

اشارة

و الثانی عشر: لا یحب علیها قضاء الصلاة باجماع علماء الاسلام کما فی طهارة شیخنا الاعظم، و کذا عن السرائر و المعتبر.

و تشهد له نصوص مستفیضة بل متواترة: کحسن «١» الفضل بن شاذان عن الامام الرضا (علیه السلام): انما صارت الحائض تقضی الصیام و لا تقضی الصلاة لعلل شتی ... الخ.

و حسن «٢» الحسن بن راشد: قلت لابی عبد اللّه (علیه السلام): الحائض تقضی الصلاة؟ قال (علیه السلام): لا قلت تقضی الصوم قال (علیه السلام): نعم، قلت: من أین جاء هذا؟ قال (علیه السلام): ان أول من قاس ابلیس و نحوهما غیرها.

ثمّ انه هل یختص الحکم بالصلاة الیومیة أم یعم غیرها من الفرائض الموقتة التی تصادف اوقاتها ایام الحیض؟ وجهان بل قولان، و ان کان ظاهر ما عن جامع المقاصد من ان عدم وجوب قضاء الصلاة الموقتة موضع وفاق بین العلماء یدل علی عدم القول بوجوب القضاء.

و کیف کان فقد استدل للاختصاص: بانصراف الصلاة فی نصوص الباب إلی

---

(١) الوسائل- باب ۴١- من ابواب الحیض حدیث ٨.

(٢) الوسائل- باب ۴١- من ابواب الحیض حدیث ٣.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج٢، ص: ١٨٨

[...]

الیومیة فترجع فی غیرها إلی عموم ما دل علی وجوب قضاء الفائتة.

و أورد علیه بمنع صدق الفوات تارة لعدم قابلیة المکلف للتکلیف بالفعل فی الوقت، و اخری بکونها مکلفة بالترک فلا یصدق الفوات.

و اجیب عنه: بان وجوب القضاء لیس منوطاً بصدق الفوت فقط، بل المستفاد من الادلة ان کل صلاة ترکت یحب قضاؤها.

أقول: تنقیح القول فی هذا الایراد و جوابه سیأتی ان شاء اللّه تعالی فی الجزء السادس من هذا الشرح فی کتاب القضاء فانتظر، و لکن یمکن ان یورد علی الانصراف: بکونه انصرافاً بدویاً ناشئاً من ندرة الوجود، فلا یصلح ان تقید به الاطلاقات، فمقتضی اطلاق النصوص عدم وجوب القضاء.

و دعوی انه فی بعض نصوص الباب علل وجوب قضاء الصلاة بالابتلاء بها فی کل یوم و لیلة، ففی خبر أبی «١» بصیر قیل له (علیه السلام): ما بال الحائض تقضی الصوم و لا تقضی الصلاة؟ قال (علیه السلام): لأن الصوم انما هو فی السنة شهر، و الصلاة فی کل یوم ...الخ، و اختصاص هذه العلة بخصوص الیومیة واضح، مندفعة: بان امثال هذه التعبیرات لیست عللًا حقیقیة و انما هی بیان للحکم و المقتضیات، فلا یدور الحکم مدارها.

مع ان ظهور خبر أبی بصیر فی انحصار العلة فی ذلک لو سلم یتعین صرفه عن ظاهره لخبر الفضل المتقدم الصریح فی ان لعدم وجوب القضاء عللًا شتی فلا یصح التمسک بمفهوم هذا الخبر لنفیه عن غیر مورد وجود هذه العلة، فاذاً الاقوی هو عدم وجوب القضاء، و سیأتی تمام الکلام فی خصوص صلاة الآیات فی الجزء الرابع من هذا

(۱) الوسائل- باب ۴۱- من ابواب الحیض حدیث ۱۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۸۹

[...]

الشرح. اما صلاة الطواف فالظاهر عدم کونها من الموقتة التی تفوت بفوات وقتها.

و فی الحاق المنذورة فی وقت معین اتفق فیه الحیض بالموقتة قولان، و استقرب فی محکی جامع المقاصد وجوب القضاء، و استدل له بعموم ما دل علی وجوب قضاء الفوائت من الصلوات.

و فیه: مضافاً إلی اطلاق ما دل علی نفی الوجوب عن الحائض- کما تقدم- و إلی ان شمول ما دل علی وجوب القضاء فی نفسه للصلاة الواجبة بالنذر محل نظر بل منع: اذ تلک الادلة تختص بالامور القابلة للتدارک لا فی مثل الصلاة المنذورة الواجبة بعنوان الوفاء بالنذر، فان هذا العنوان مما لا یقبل لان یقضی.

و تمام الکلام فی محله: انه یکشف بالحیض فساد النذر لعدم مشروعیة المنذور فلا فوت و لا قضاء، و ما فی طهارة شیخنا الاعظم رحمه اللّه من ان ذلک انما هو فیما إذا لم یکن النذر تعلق بذلک الوقت الشخصی بل تعلق بنوعه کما لو نذرت صوم کل خمیس، فان اتفاق الحیض فی بعض الخمیسات لا یکشف عن فساد النذر، غیر تام، إذ ذلک و ان لم یوجب فساد النذر مطلقاً لکنه یوجب فساده فی أیام المصادفة، إذ مشروعیة بعض المنذور لا تکفی فی صحة نذر المجموع بعد اعتبار المشروعیة فی المتعلق، فاذاً الاظهر عدم وجوب القضاء.

و أما النذر المعین فی وقت موسع کما إذا اخرت الفعل المنذور حتی حاضت، فمع عدم وجوب قضاء الصلاة المنذورة مطلقاً لما اشرنا إلیه آنفاً، لا شبهة فی العدم، و أما بناء علی شمول ادلة القضاء لها ایضاً فهل یجب القضاء کما عن جامع المقاصد، ام لا؟ وجهان اقواهما الاول، إذ المتبادر من النصوص هو نفی قضاء ما استند عدم الاتیان بها من الصلوات إلی الحیض و کان هو السبب المنحصر لذلک. و علیه فترجع الحائض فی ذلک إلی عموم ما دل علی وجوب القضاء.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۹۰

[...]

الحیض بعد دخول وقت الصلاة

اشارة

فروع: الاول: إذا حاضت بعد دخول الوقت، فتارة یکون ذلک بعد مضی مقدار الواجب من صلاتها بحسب حالها و تحصیل الشرائط کذلک، و اخری تدرک اقل من ذلک.

أما فی الصورة الاولی: فلا اشکال و لا خلاف فی وجوب القضاء علیها لعموم ما دل علی وجوب قضاء الفائتة، بعد اختصاص ما دل علی نفی القضاء عن الحائض بما إذا کان الحیض هو السبب الوحید لفوته کما هو الظاهر من النصوص، و لحسن «۱» ابن الحجاج قال: سألته عن المرأة تطمث بعد ما تزول الشمس و لم تصل الظهر هل علیها قضاء تلک الصلاة؟ قال (علیه السلام) نعم.

و موثق «۲» یونس بن یعقوب عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) فی امرأة دخل علیها وقت الصلاة و هی طاهر فاخرت الصلاة حتی حاضت، قال (علیه السلام): تقضی إذا طهرت.

و أما ما رواه «۳» الفضل بن یونس عن أبی الحسن الأول (علیه السلام)- فی حدیث-: و إذا رأت المرأة الدم بعد ما یمضی من زوال الشمس اربعة اقدام فلتمسک عن الصلاة، فاذا طهرت من الحیض فلتقض صلاة الظهر، لأن وقت الظهر دخل علیها و هی طاهر و خرج عنها وقت الظهر و هی طاهر فضیعت صلاة الظهر فوجب

---

(۱) الوسائل- باب ۴۸- من ابواب الحیض حدیث ۴.

(۲) الوسائل- باب ۴۸- من ابواب الحیض حدیث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۴۸- من ابواب الحیض حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۹۱

]...[

علیه قضاؤها، و قریب منه خبر «۱» أبی عبیدة.

فلعدم القائل بمفهومه یتعین صرفه عن ظاهره و حمله علی اهمال الشرطیة من المفهوم.

و أما ما أجاب عنه المحقق الهمدانی رحمه اللّه من ان قوله (فضیعت ... الخ) بمنزلة التعلیل لوجوب القضاء، و مقتضی عمومه وجوب القضاء فی کل مورد صدق التضییع و التفویت و من تلک الموارد ما نحن فیه فغیر سدید، إذ مضافاً إلی ان صدق التضییع و التفویت فی المقام- حتی مع جهلها بالحیض- محل نظر بل منع ان العلة المنصوصة فیه هو التضییع بعدم الاتیان فی وقت الظهر مع انها کانت طاهرة فی تمام وقتها.

و بعبارة اخری: انه (علیه السلام) رتب التضییع الموجب للقضاء علی دخول وقت الظهر و خروجه و هی طاهرة و لم تصل، فلا سبیل إلی التعدی إلی المقام، و اغرب من ذلک استدلاله رحمه اللّه علی المختار به حیث قال: و یدل علیه فی الجملة ما رواه فضل ... الخ. فإنه صریح فی انه یجب القضاء إذا کانت طاهرة فی تمام الوقت. غایة الامر یدل علی ان وقت الظهر یکون إلی اربعة اقدام لا غروب الشمس. فتدبر.

ثمّ انه اهل یعتبر مضی مقدار ما یسع الطهارة أم یکفی کونه بمقدار مجرد فعل الصلاة کما عن نهایة المصنف رحمه اللّه و تبعه بعض الاعلام؟ وجهان.

قد استدل للاول: بعدم صدق الفوت فی الفرض، و بان ادلة نفی القضاء عن الحائض تدل علی ان کل صلاة فاتت و کان فوتها مستنداً إلی الحیض لا یجب قضاؤها، و لا ریب ان فوت الصلاة هنا مستند إلی الحیض فلا یجب القضاء.

---

(۱) الوسائل باب ۴۸ من ابواب الحیض حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۹۲

]...[

و فیهما نظر: أما الاول: فلأنه لا ریب فی صدق الفوت علی ترک الصلاة المأمور بها فی الوقت، و ان لم یعاقب علی ترکها کما فی المقام، و لذا لو علمت قبل الوقت بمفاجأة الحیض یجب علیها تحصیل الطهارة قبله و الاتیان بالصلاة فی أول وقتها، و الجهل بذلک لا یوجب ارتفاع التکلیف.

و علیه فهی مکلفة فی الواقع بتحصیل الطهارة قبل الوقت و الاتیان بالصلاة، و حیث انها ترکتها فیصدق الفوت فیجب علیها القضاء

لعموم ادلة قضاء الفائتة.

و أما الثانی: فلأن غایة ما تدل علیه الادلة انه لا یجب القضاء علی الحائض إذا استند الفوت إلی الحیض لتوقفه علی عدمه، و أما مجرد استناد الفوت إلیه و لو مع کون الحیض بعض اجزاء علته فلا یکفی فی سقوط القضاء، و لیس المقام من قبیل الاول بل الثانی.

و ان شئت قلت: ان ترک الصلاة فی ذلک الوقت لا یستند إلی الحیض اصلًا، و انما یکون مستنداً إلی ترک الطهارة قبل الوقت، و ان کان ترک الصلاة فیها بعد ذلک الوقت مستنداً الی الحیض، و أما فوت الطبیعة فی مجموع الوقت فهو انما یکون مستنداً إلی کلیهما بمعنی انه یصدق الفوت علی الحائض بملاحظة الحیض اللاحق، و یصدق الفوت علی الطاهرة بملاحظة ترک الطهارة قبل الوقت، و الدلیل انما یرفع قضاء فوائت الحائض خاصة، و قوله (علیه السلام): لا صلاة إلا بطهور. لا یدل علی اعتبار مضی مقدار الطهارة لعدم دلالته علی لزوم تحصیلها بعد الوقت خاصة.

فما عن التذکرة من الاستدلال لاعتباره بذلک ضعیف.

فان قلت: ان الطهارة انما تجب بدخول الوقت نظراً إلی قوله علیه السلام: إذا دخل الوقت وجب الطهور و الصلاة: و مقتضاه تقیید وجوب الصلاة فی أول الوقت بحصول الطهارة لعدم معقولیة اطلاق الامر بالصلاة فی أول الوقت و الترخیص فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۹۳

]...[

ترک ما یتوقف علیه، فالمکلف بالصلاة فی أول الوقت هو المتطهر، فاذا کان المکلف فاقداً للطهارة لا یقتضی ذلک الدلیل وجوب الصلاة فی حقه، فلا یکون ترکه لها فوتاً.

و هذا البرهان بعینه یجری فی کل شرط غیر حاصل یوجب عدمه ترک الصلاة إذا ثبت کون الاذن فی ترکه حاصلًا. و بعبارة اخری: کل شرط کان التکلیف بالصلاة مقیداً بحصوله فی أول الوقت لا یصدق الفوت عند عدمه و ترک الصلاة لاجله، و لذلک یفرّق بین مقدمات الفعل و مقدمات مقدماته، و بین المقدمات بالنسبة إلی الطهارة.

قلت: لا ریب فی ان الطهارة لیست من شرائط التکلیف بالصلاة بقول مطلق، بحیث لو لم تتطهر لا تجب الصلاة، کما انه لا شبهة فی عدم وجوب الطهارة قبل الوقت إذا کان الوقت واسعاً للطهارة و الصلاة، لأن وجوبها مترشح من وجوب الصلاة، فلا یعقل الترشح قبل تحقق ما یترشح منه، فلذا یکون وجوب الطهارة مقیدا بدخول الوقت کما هو الشأن فی جمیع ما یتوقف علیه الواجب.

و لکن ربما تجب الطهارة قبل الوقت کغیرها من المقدمات، و ذلک فیما إذا فرض عدم التمکن منها فی الوقت، لا بالوجوب المترشح من الصلاة بل بحکم العقل من لزوم ما یتوقف علیه تحصیل الغرض الملزم فی ظرفه کما حققناه فی الاصول فی مبحث المقدمات المفوتة، و علیه ففی الفرض تجب الطهارة قبل الوقت، غایة الامر الجهل بطروء العذر یصیّر المکلف معذوراً فی الترک، فلا مانع من اطلاق الامر بالصلاة.

الحیض بعد ما یسع الصلاة الاضطراریة

و أما فی الصورة الثانیة: و هی ما لو ادرکت أقل من الصلاة الاختیاریة، فتارة تدرک مقدار الصلاة الاضطراریة، و اخری تدرک أقل من ذلک ایضاً. أما فی الصورة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۹۴

]...[

الاولی: فعن ظاهر الاکثر وجوب القضاء، و عن المرتضی و أبی علی: القول بوجوب القضاء إذا مضی ما یسع اکثر الصلاة الاختیاریة، و عن ظاهر المصنف رحمه اللّه فی بعض کتبه و جماعة من المحققین: عدم الوجوب مطلقاً:

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۲، ص: ۱۹۴

و استدل للاول: بان الامور المعتبرة فی الصلاة الاختیاریة انما یختص اعتبارها فیها بصورة التمکن منها، فاذا فرض عدم التمکن منها کانت الصلاة واجبة بدونها أو مع ابدالها، فاذا ترکتها فقد فاتت و وجب قضاؤها و بعبارة اخری: العمومات الآمرة بالصلاة بعد اختصاص ادلة بعض الاجزاء و الشرائط بصورة التمکن تقتضی انه لو علمت المرأة انها تحیض قبل زمان ادراک الصلاة الاختیاریة- مع کون الزمان الذی تدرکه مما یسع الصلاة الاضطراریة- وجوب الاضطراریة و لازم ذلک وجوب القضاء لو ترکتها. و لو لم تعلم بذلک فان وجوب الفعل الاضطراری لا یشترط فیه العلم بالاضطرار.

و فیه: ان انتقال التکلیف إلی الصلاة الاضطراریة غیر ثابت فیما لم تثبت مشروعیة الصلاة الاختیاریة، ففی المقام بما انها لا تشرع لاجل الحیض فلا دلیل علی وجوب الصلاة الاضطراریة، و دعوی ان اطلاق الامر بالصلاة الجامعة بین الاختیاریة و الاضطراریة انما قید بادلة الاجزاء و الشرائط الاختیاریة عند التمکن منها، و أما مع عدمه فلا مقید له و مقتضاه وجوب الاضطراریة، مندفعة بان الامور الطارئة علی المکلف الموجبة لارتفاع التکلیف علی اقسام اربعة:

الاول: ما یوجب ذلک لکونه عذراً عقلیاً کالنسیان و النوم.

الثانی: ما یوجبه لاجل کونه عذراً شرعیاً کالضرر و الحرج و المرض.

الثالث: ما یوجب خروج المکلف عن قابلیة التکلیف عقلًا کالجنون و الاغماء،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۹۵

[...]

فانهما یوجبان عدم قابلیة المکلف للخطاب کالصغر و لو فرض محالًا انتفاء العذر العقلی.

الرابع: ما یخرجه عن القابلیة شرعاً کالحیض.

و فی القسمین الاولین لا یرتفع التکلیف رأساً، بل یرتفع بمقدار ما یقتضی العقل او الشرع رفعه، فیبقی معه التکلیف بالاضطراری.

و أما فی الاخیرین فلا یتم ذلک، إذ المستفاد من الادلة انه إذا کان المکلف معذوراً من الصلاة الاختیاریة، و لکن کان قابلًا للتکلیف، تجب علیه الاضطراریة، و إلا فلو کان غیر قابل له فلا دلیل علی قیامها مقامها، و لذا نقول: انه من علم من حاله عروض الجنون علیه بعد مضی ما یسع الصلاة الاضطراریة لا تجب الاضطراریة علیه بخلاف من علم بعروض النسیان او المرض. فتدبر فإنه دقیق.

و أما الجواب عن اصل الاستدلال: بأن القضاء انما یکون تدارکاً للصلاة الاختیاریة التی استند فوتها إلی الحیض لا للصلاة الاضطراریة الواجبة بسبب الاضطرار تدارکاً للصلاة الاختیاریة، و لذا لا تجب مطابقتهما فی الاجزاء و الشرائط و علیه ففی الفرض نقول: ان مقتضی اطلاق ادلة سقوط القضاء عن الحائض سقوطه إذا کان فوت ما یقضی لو لا السقوط مستنداً إلی الحیض وجب تدارکه فی الوقت واقعاً ببدله الاضطراری أم لم یجب، فغیر سدید، إذ ما یجب قضاؤه لیس خصوص الصلاة الاختیاریة بل الصلاة الجامعة بینها و بین الاضطراریة، غایة الامر الواجب علی المکلف فی کل حال باختلاف حالاته فرد خاص من افرادها بحسب ما یناسب حاله حین القضاء، و لذا یجب علی من فاتته الصلاة مع الطهارة- و کان مکلفاً بالصلاة مع الطهارة الترابیة- الصلاة مع الطهارة المائیة، فاذا وجبت الصلاة علی المکلف فی ضمن فرد منها فان اتی بها فهو، و الا فیجب قضاؤها علی النحو المناسب لحاله حین القضاء.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۹۶

]...[

و تمام الکلام فی ذلک موکول إلی محله من مبحث القضاء، و ستعرف تفصیل القول فیه فی الجزء السادس من هذا الشرح.

فتحصل: ان الاقوی هو القول الثالث.

و استدل للثانی بخبر «۱» أبی الورد عن أبی جعفر (علیه السلام): عن المرأة التی تکون فی صلاة الظهر و قد صلت رکعتین ثمّ تری الدم، قال (علیه السلام): تقوم من مسجدها و لا تقضی الرکعتین، و ان کانت رأت الدم و هی فی صلاة المغرب و قد صلت رکعتین فلتقم من مسجدها، فاذا تطهرت فلتقض الرکعة التی فاتتها من المغرب.

و فیه: انه ضعیف السند، مضافاً إلی اعراض الاصحاب عنه، و اشتماله علی ما لا یمکن الالتزام به و هو قضاء الرکعة وحدها، مع ان حمله علی خصوص ما لو اشتغلت بالصلاة فی اول الوقت حمل علی الفرد النادر، نعم لا بأس بجعله مع موثق «۲» سماعة: عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) عن امرأة صلت من الظهر رکعتین ثمّ طمثت و هی جالسة، فقال (علیه السلام): تقوم من مکانها فلا تقضی الرکعتین. من مؤیدات المختار بناء علی ان مقدار الرکعتین الاختیاریتین یساوی مقدار الصلاة الاضطراریة.

فالاظهر عدم وجوب القضاء مطلقاً، و أما اطلاق خبر ابن الحجاج فسیأتی الکلام فیه.

إذا لم تدرک شیئاً من الصلاة

و أما فی الصورة الاخیرة، و هی ما لو حاضت بعد دخول الوقت و لم تدرک شیئاً

---

(۱) الوسائل- باب ۴۸- من ابواب الحیض- حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۴۸- من ابواب الحیض حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۹۷

]...[

من الصلاة، فعن النهایة و الوسیلة: وجوب القضاء علیها، و مال إلیه بعض المتأخرین.

و استدل له: باطلاق حسن ابن الحجاج المتقدم فی أول هذا الفرع، و فیه: ان الظاهر من سؤاله بقرینة قوله: و لم تصل الظهر هل علیها قضاء تلک الصلاة؟ ان المسئول عنها هی الصلاة التی دخل وقتها و تمکنت من الاتیان بها و لم تأت بها. و علیه: فلا اطلاق له بنحو یشمل الفرض.

و بعموم ما دل علی قضاء الفوائت، بدعوی انه یکفی فی صدق الفوت مجرد شأنیة الثبوت، و لو بملاحظة نوع المکلفین، بل لا یعتبر ذلک ایضاً، بل المدار لیس إلّا علی ترک الصلاة فی الوقت.

و فیه: ان الفوت هو ترک ماله قوة قریبة للحصول، فاذا کان الزمان غیر واف لنفس الفعل لا یصح ان یقال: انه فاتت منها الصلاة فی ذلک الوقت، لان نسبة الفوت إلی الزمان تابعة لقابلیة وقوع الفعل فیه.

و دعوی کون المناط هو ترک الصلاة لا فوتها لا تصحح ذلک، اذ لیس کل ترک موجباً للقضاء، و إلا لوجب علی الصغیر و المجنون القضاء، و تسلیم العموم و الخروج بالدلیل کما تری، بل فیما کان اقتضاء التکلیف من حیث شرائطه المأخوذة فیه، تامّاً بحیث یصح ان یقال عرفاً: انه ترک الواجب و ان لم یکن فی الواقع واجباً حال الترک بواسطة احد الاعذار.

فما ذکره المصنف رحمه اللّه فی محکی المنتهی: من ان وجوب الاداء ساقط لاستحالة التکلیف بما لا یطاق، و وجوب القضاء تابع لوجوب الاداء، هو الصحیح.

هذا کله مضافاً إلی انه لو سلم العموم بنحو یشمل المقام لوجب الخروج عنه بالادلة الخاصة الدالة علی عدم وجوب القضاء علی الحائض، فان المتبادر منها نفی القضاء فیما إذا استند عدم التمکن من الصلاة إلی الحیض.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۹۸

]...[

فتحصل: ان الاقوی عدم الوجوب فی الفرض.

الطهر قبل خروج الوقت

الثانی: إذا طهرت من الحیض قبل خروج الوقت، فان ادرکت من الوقت مقدار تمام الصلاة مع شرائطها فلا اشکال و لا خلاف فی وجوب الاداء علیها، و ان ترکت وجب قضاؤها.

و فی مصحح «۱» عبید بن زرارة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): ایما امرأة رأت الطهر و هی قادرة علی ان تغتسل فی وقت صلاة ففرطت فیها حتی یدخل وقت صلاة اخری کان علیها قضاء تلک الصلاة التی فرطت فیها، و ان رأت الطهر فی وقت صلاة فقامت فی تهیئة ذلک فتجاوز وقت صلاة و دخل وقت صلاة اخری فلیس علیها قضاء و تصلی الصلاة التی دخل وقتها.

و فی موثق «۲» الحلبی عنه (علیه السلام): فی المرأة تقوم وقت الصلاة فلا تقضی ظهرها حتی تفوتها الصلاة التی فاتتها، قال (علیه السلام): ان کانت توانت قضتها، و ان کانت دائبة فی غسلها فلا تقضی.

و ان ادرکت من الوقت رکعة مع احراز الشرائط وجب علیها الاداء ایضاً علی المشهور، بل عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه لما یأتی فی الجزء الرابع من هذا الشرح فی مبحث المواقیت من ان «۳» من ادرک رکعة من الوقت فقد ادرک الوقت، فاذا

(۱) الوسائل- باب ۴۹- من ابواب الحیض حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۴۹- من ابواب الحیض حدیث ۸.

(۳) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب المواقیت من کتاب الصلاة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۱۹۹

]...[

ثبتت مشروعیتها و ترکت وجب قضاؤها لعموم ما دل علی قضاء الفائت، و للخبرین المتقدمین آنفاً.

فما عن ظاهر السرائر من عدم وجوب القضاء و الاداء فی الفرض، حیث قال: إذا طهرت الحائض قبل غروب الشمس فی وقت متسع لفعل فرض الظهر و العصر معاً و الطهارة لهما وجب علیها اداء الصلاتین أو قضاءهما ضعیف.

و لا فرق فی هذین الموردین بین ما لو أدرکت الصلاة أو رکعة منها مع الطهارة و غیرها من الشرائط التی یمکن تقدیمها قبل الوقت، و بین ما لم تدرک تلک الشرائط لما تقدم فی الفرع السابق، بل یمکن ان یقال: انه لو توقفنا فی وجوب تقدیم المقدمات قبل الوقت لا مورد للتوقف فی وجوبها قبل الطهر، إذ الصلاة انما تجب علیها بجمیع مقدماتها بمجرد دخول الوقت لعدم کون الطهر من الحیض شرطاً للوجوب کالوقت، فالحیض لا یوجب تفویت الصلاة الاختیاریة.

و عن الدروس و الموجز و جامع المقاصد و الروض و غیرها: العدم، و استدل له: بما فی مصحح «۱» عبید بن زرارة عن الامام الصادق (علیه السلام): فقامت فی تهیئة ذلک و لانه لا یصدق التفریط و التوانی اللذان علق علیهما القضاء فی المصحح و موثق الحلبی مع الاشتغال بتلک الشرائط.

و فیهما نظر: أما الاول: فلأن الظاهر منه بقرینة قوله فی صدره: و هی قادرة علی ان تغتسل فی صلاة. ارادة الغسل لا غیر.

و أما الثانی: فلأن التفریط فی المصحح ارید به التفریط من حیث ترک الغسل کما هو الظاهر من تفریعه علی قوله: و هی قادرة علی ان تغتسل. کما ان المراد من

(۱) الوسائل- باب ۴۹- من ابواب الحیض حدیث ۱.

التوانی ذلک بقرینة قوله (علیه السلام) فی ذیله: و ان کانت دائبة ... الخ.

نعم ان لم تتمکن من الصلاة الاختیاریة، و تمکنت من الصلاة مع الطهارة الترابیة او غیرها من الابدال الاضطراریة، لا یجب علیها الاداء لعدم مشروعیة البدل الاضطراری فی ظرف عدم مشروعیة المبدل منه الاختیاری کما عرفت فی الفرع السابق، و لأجله لا یجب القضاء لعدم صدق الفوت.

و أما خبر «۱» منصور بن حازم عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) قال: إذا طهرت الحائض قبل العصر صلت العصر. و خبر «۲» الکنانی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): إذا طهرت المرأة قبل طلوع الفجر صلت المغرب و العشاء، و ان طهرت قبل ان تغیب الشمس صلت الظهر و العصر. و نحوهما من النصوص التی استدل بها علی القول بوجوب القضاء إذا طهرت قبل خروج الوقت مطلقاً، فلا تدل علیه، إذ الظاهر منها ارادة الاداء لا القضاء، و وجوب الاداء انما یکون فیما إذا وسع الوقت لذلک، و إلا لزم التکلیف بما لا یطاق، مع انه لو سلمت دلالتها علی وجوب القضاء فانما مفادها اعم من ذلک، بل تدل علی لزوم القضاء لو طهرت قبل خروج الوقت مطلقاً، و حیث لا قائل بالوجوب فی هذا الفرض فیتعین طرحها هذا، مضافاً إلی حکومة ما دل علی اناطة وجوب القضاء علیها بالتفریط علیها، فاذاً الاظهر عدم وجوب القضاء فی هذین الموردین.

(۱) الوسائل- باب ۴۹- من ابواب الحیض حدیث ۶.

(۲) الوسائل- باب ۴۹- من ابواب الحیض حدیث ۷.

لو شکت فی سعة الوقت

الثالث: لو شکت فی سعة الوقت و عدمها فهل تجب المبادرة أم لا؟ و علی فرض العدم فهل یجب القضاء أم لا؟

وجوه و اقوال.

اقول: تارة تشک فی مقدار الوقت، و اخری فی مقدار العمل.

أما فی الصورة الاولی: فتجب المبادرة لاستصحاب بقاء الوقت و لو ترکتها، فلو بانت السعة وجب علیها القضاء لصدق الفوت، و ان بان العدم لم یجب، و ان ترددت فی ذلک بعد مضی الوقت ایضاً یجری استصحاب بقاء الوقت فی ظرفه، و یترتب علیه وجوب الاداء، و وجوب القضاء یتبع وجوب الاداء.

و أما فی الصورة الثانیة: کما لو علمت ان الوقت عشر دقائق، و شکت فی مقدار الصلاة و انه تکفیها العشر دقائق أم لا، فقد یقال بعدم جریان الاستصحاب لعدم الشک فی مقداره، و الشک فی بقائه إلی آخر الصلاة لیس شکاً فی الامتداد کی یجری فیه الاستصحاب، فلا تجب المبادرة.

و فیه: انه یمکن ان یقال: ان امد الوقت بنفسه مع قطع النظر عن ملاحظة حادث آخر و ان کان معلوماً، إلا انه مع ملاحظة الصلاة و بالقیاس إلیها یکون مشکوکاً فیه، فلا مانع من استصحاب بقاء الوقت إلی آخر الصلاة. و تمام الکلام فی محله، فیجری الاستصحاب، فلا فرق بین الصورتین فی الحکم اداء و قضاء.

[إذا کانت وظیفتها التیمم مع قطع النظر عن ضیق الوقت]

الرابع: إذا کانت وظیفتها التیمم مع قطع النظر عن ضیق الوقت، و کان الوقت لا یسع للصلاة مع الطهارة المائیة، و کانت لا تتمکن من تحصیل الطهارة قبل الوقت،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۰۲

و یجب قضاء الصوم،

فهل یجب علیها الاداء و القضاء إذا ترکتها أم لا؟ وجهان: من استناد عدم التمکن من الطهارة المائیة إلی غیر الحیض فینتقل فرضها إلی التیمم، و حیث وجب علیها الاداء و ترکت فیجب علیها القضاء، و من عدم مشروعیة البدل الاضطراری فی مقام لا یکون المبدل منه الاختیاری مشروعاً لو لا العذر. و الثانی اقوی، فلا تکون وظیفتها التیمم فی الفرض، فلا فوت، فلا یجب علیها القضاء. فتدبر.

[الثالث عشر:] وجوب قضاء الصوم علی الحائض

و الثالث عشر: یجب علیها قضاء الصوم الواجب، سواء کان الفائت من صوم شهر رمضان أو غیره من الصیام.

أما الاول: فعن المعتبر و السرائر: انه مذهب فقهاء الإسلام. و النصوص الدالة علیه کثیرة: کمصحح «۱» زرارة قال: سألت أبا جعفر (علیه السلام) عن قضاء الحائض الصلاة ثمّ تقضی الصیام، قال (علیه السلام): لیس علیها ان تقضی الصلاة، و علیها ان تقضی صوم شهر رمضان. و حسنی الفضل بن شاذان و الحسن بن راشد المتقدمین فی المسألة السابقة، و غیرهما من النصوص المطلقة، فإنه القدر المتیقن من تلک النصوص.

و أما الثانی: ففی وجوب قضائه و عدمه قولان للمصنف و الشهید رحمها اللّه و استدل للوجوب: باطلاق ما دل علی وجوب القضاء علی من فاته الصوم، و باطلاق نصوص الباب.

---

(۱) الوسائل- باب ۴۱- من ابواب الحیض حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۰۳

[...]

و لکن فی ثبوت الاطلاق- لما دل علی وجوب قضاء الصوم- نظر. و سیأتی الکلام فیه فی محله من هذا الشرح فانتظر.
و علی کل حال لا یشمل المنذور لما اشرنا إلیه فی قضاء الصلاة المنذورة علی الحائض. فراجع، و أما نصوص الباب فهی لیست فی مقام بیان تشریع الحکم علی الحائض کی یصح التمسک باطلاقها، بل انما هی فی مقام بیان عدم مانعیة الحیض، و ان ما یفوت من الحائض من الصیام کالفائت عن غیرها بلا فرق بینهما، و علیه فکل ما یجب قضاؤه علی غیر الحائض لو فات منه، یجب علیها ایضاً.
مع ان دعوی انصراف نصوص الباب إلی صوم شهر رمضان قریبة جداً کما تشعر به التعلیلات الواردة فی النصوص کقوله «۱» (علیه السلام) فی خبر أبی بصیر: لان الصوم انما هو فی السنة شهر و الصلاة فی کل یوم. فتدبر.

[الرابع عشر:] عدم لزوم الوضوء مع غسل الحیض

اشارة

. الرابع عشر: إذا طهرت وجب علیها الغسل للغایات الواجبة المشروطة بالطهارة لعدم حصولها إلّا به اجماعاً و نصاً، و الکلام فی استحبابه النفسی هو الکلام فی استحباب غسل الجنابة و الوضوء فتوی و دلیلًا. فلا نعید ما ذکرناه.
فاذاً الاقوی کونه مستحباً نفسیاً مع قطع النظر عن کل غایة حتی التولیدیة، و عدم کونه واجباً کذلک لما تقدم فی ذلک المبحث، و کیفیته مثل کیفیة غسل الجنابة کما هو المشهور، بل عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه، و فی المدارک: هذا مذهب العلماء کافة.

(۱) الوسائل- باب ۴۱- من ابواب الحیض حدیث ۱۲.

]...[

و یشهد له- مضافاً إلی ان ذلک- ما یقتضیه عدم البیان مع کونه مما تعم به البلوی، و قد بین الشارع کیفیة الغسل فی باب الجنابة، فان أهل العرف یفهمون من الامر بالغسل- مع عدم بیانه فی المورد- ایجاده علی النحو المعهود فی غسل الجنابة کما هو الشأن فی جمیع ما هو من هذا القبیل، أ لا ترى انه لو امر بصلاة رکعتین تطوعاً بلا بیان کیفیتها لا یفهم منه الا ارادة ایجادها علی النحو المعهود فی الفریضة؟ و لذا نلتزم باعتبار جمیع ما یعتبر فی الفریضة فیها.
و بجملة من النصوص کموثق «۱» الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): غسل الجنابة و الحیض واحد. و نحوه غیره.
هذا کله مما لا کلام فیه، انما الکلام فی انه هل یکون اثره مثل اثر غسل الجنابة، و انه یستباح بمجرده الصلاة و نحوها، أم لا بد من الوضوء؟ وجهان بل قولان: الاشهر- بل المشهور- هو الثانی، و عن أمالی الصدوق: من دین الامامیة الاقرار بأن فی کل غسل وضوء فی اوله. و فی الحدائق و المدارک و الوسائل و عن ابن الجنید و السید و الاردبیلی و صاحبی الذخیرة و المفاتیح: کفایة کل غسل عن الوضوء.
و استدل للاول: بعموم قوله تعالی «۲» یٰا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا إِذٰا قُمْتُمْ إِلَی الصَّلٰاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَکُمْ وَ أَیْدِیَکُمْ الآیة: فإنه شامل لمن اغتسل و غیره، خرج منه الجنب بالنص و الاجماع و بقی ما عداه، و بالعمومات الدالة علی سببیة البول و الغائط و غیرهما من النواقض التی یمتنع تخلفها عن الحائض عادة لوجوب الوضوء، و باستصحاب بقاء الحدث، و بقاعدة الشغل، و بمرسل «۳» ابن أبی عمیر عن رجل عن أبی عبد اللّه

(۱) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب الحيض حديث ۱.

(۲) سورة المائدة آية ۷.

(۳) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب الجنابة حديث ۱.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۲۰۵

]...[

(عليه السلام) قال: كل غسل قبله وضوء الا غسل الجنابة. و لا يضر ارساله بعد كون المرسل من اصحاب الاجماع و لا يروى إلا عن ثقة، و صحيح «۱» حماد بن عثمان عن الامام الصادق (عليه السلام): فى كل غسل وضوء إلا الجنابة. و خبر «۲» على بن يقطين عن أبى الحسن الاول (عليه السلام): إذا اردت ان تغتسل للجمعة فتوضأ و اغتسل.

بضميمة عدم القول بالفصل بينه و بين سائر الاغسال، و لكن غير النصوص من الادلة يصح الاستدلال بها على فرض عدم الدليل على كفايته عن الوضوء، و إلا فيتعين الخروج عنها به.

و أما النصوص، فقد اجاب عنها المحقق و المصنف فى محكى المختلف- على ما نسب اليهما سيد المدارك- بانه لا تدل إلا على المشروعية و الجواز، و لا يلزم من الجواز الوجوب.

و فيه: ان ظهورها فى نفسها فى الوجوب لا يقبل الانكار لما حققناه فى الاصول من ان الجملة الخبرية كالامر محمولة على الوجوب.

و قد اجاب عنها بعض المحققين رحمهم اللّه: بأن ظاهرها- بعد حمل مطلقها على مقيدها- وجوب الوضوء قبل الغسل وجوبا شرطياً، و هذا مما لا يمكن الالتزام به، كما لم يلتزم به احد لخلو الاخبار المسوقة لبيان الاغسال عن التعرض له، مع انها حينئذ تعارض موثق الساباطى الآتى الصريح فى عدم الوجوب، فيدور الامر بين حمل الامر بالوضوء على الاستحباب و الالتزام بكونه كالاستنشاق من سنن الغسل، و بين الالتزام بكون النصوص مسوقة لبيان ان ما عدا غسل الجنابة غير مجز عن الغسل

(۱) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب الجنابة حديث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب الجنابة حديث ۳.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۲۰۶

]...[

، و انما امر بايجاده قبل الغسل لكونه افضل الفردين و لا ثالث. إذ الالتزام بحملها على ارادة شرطية التقديم لصحة الوضوء و رافعيته للحدث واضح البطلان كالالتزام بالوجوب او الاستحباب النفسى، و حملها على الثانى على ما هو بناء المشهور ليس بأولى من حملها على الاول، بل العكس اولى، إذ حمل ما ظاهره شرطية الوضوء لصحة الغسل بعد تعذر الالتزام بها على شرطيته لكماله هو احسن المحامل.

و فيه: اولًا: انه لا وجه لحمل المطلق منها على المقيد لعدم التنافى الذى هو الملاك للحمل بينهما لامكان ثبوت كلا الحكمين فى الواقع، و عليه فما ذكر لو تم فانما هو فى مرسل ابن ابى عمير لا صحيحه الثانى، فانه ظاهر فى ارادة عدم الاجتزاء بالغسل عن الوضوء للصلاة و نحوها مما يشترط فيه الطهارة.

و دعوى اتحاده مع المرسل الاول، و تخيل التعدد إنما نشأ من روايته فى المرسل الاول عن رجل، و فى الثانى عن حماد، مخالفة

للظاهر، فان الخبرین مختلفان من حیث المتن فلا حظهما.

و ثانیاً: ان جماعة من الاصحاب كالمفید و الحلبیین و غیرهم التزموا بشرطیة التقدیم و وجوبه، فمع مساعدة الدلیل لا مانع من الالتزام بذلک.

فالصحیح فی الجواب عنها: انها معارضة مع جملة من النصوص الصریحة فی عدم الوجوب كصحیح «۱» محمد بن مسلم عن الامام الباقر (علیه السلام): الغسل یجزی عن الوضوء و أی وضوء اطهر من الغسل.

و موثق «۲» الساباطی عن الامام الصادق (علیه السلام): فی الرجل إذا اغتسل من جنابة أو یوم جمعة أو یوم عید هل علیه الوضوء قبل ذلک أو بعده؟ فقال: لا لیس

(۱) الوسائل- باب ۳۳- من ابواب الجنابة حدیث ۱- ۳- ۴- ۲.

(۲) الوسائل- باب ۳۳- من ابواب الجنابة حدیث ۱- ۳- ۴- ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۰۷

]...[

علیه قبل و لا بعد فقد أجزأ عنه الغسل، و المرأة مثل ذلک إذا اغتسلت من حیض أو غیر ذلک فلیس علیها الوضوء لا قبل و لا بعد قد اجزأها الغسل.

و مرسل «۱» حماد بن عثمان عن الامام الصادق (علیه السلام): فی الرجل یغتسل للجمعة أو غیر ذلک أ یجزیه عن الوضوء؟ فقال (علیه السلام): و أی وضوء اطهر من الغسل.

و مكاتبة «۲» عبد الرحمن الهمدانی إلی أبی الحسن (علیه السلام): سألته عن الوضوء للصلاة فی غسل الجمعة، فكتب (علیه السلام): لا وضوء للصلاة فی غسل الجمعة و غیره.

هذا مع اعتضادها بالاخبار الكثیرة الواردة فی ابواب الدماء الثلاثة الآمرة بالغسل و الصلاة عقیبه مع ورودها فی مقام الحاجة، فلو كان الوضوء واجباً لأمر به، و یعضدها ایضاً ما ورد فی التیمم حیث لم یتعرض فیه للتعدد، و ما دل علی اتحاد غسل الحیض و غسل الجنابة، و ما دل من نصوص التداخل علی اجزاء بعض الاغسال عن بعض بلا اشارة إلی الوضوء فیها، و الجمع العرفی بین الطائفتین یقتضی الالتزام بارادة مجرد ثبوت المشروعیة من الاخبار الاول.

ثمّ ان القائلین بالوجوب- مع عدم ذكر اغلبهم جمیع النصوص الدالة علی عدم الوجوب- اجابوا عن هذه النصوص بأجوبة منها: ما عن جملة من المحققین: و هو ان اعراض الاصحاب عنها مع كثرتها و تظافرها یوهنها و یكشف عن خلل فیها، أما من حیث الصدور، او جهة الصدور، أو من حیث الدلالة فیسقطها عن درجة الاعتبار.

و فیه: ان بعض عبارات القوم لا یأبی عن الحمل علی مجرد المشروعیة. لاحظ

(۱) الوسائل- باب ۳۳- من ابواب الجنابة حدیث ۱- ۳- ۴- ۲.

(۲) الوسائل- باب ۳۳- من ابواب الجنابة حدیث ۱- ۳- ۴- ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۰۸

]...[

ما تقدم عن الامالى فاذاً الاعراض الموهن غير ثابت، فلا وجه لرفع اليد عنها لا سيما بعد اعتضادها بما عرفت.

و منها: ما عن الشهيد فى الذكرى: و هو ان النصوص الاول لأشهريتها تقدم على النصوص الاخيرة لكونها اول المرجحات.

و فيه: ان الرجوع إلى المرجحات انما هو بعد عدم امكان الجمع العرفى، و حيث انه يمكن فى المقام، فلا مورد للرجوع إليها.

فان قلت: ان بعض النصوص الدالة على نفى الوجوب كالصريح فى نفى المشروعية، فكيف يمكن الجمع؟ لاحظ مرفوع «١» محمد بن احمد بن يحيى مرسلًا: الوضوء قبل الغسل و بعده بدعة. و صحيح «٢» حكم عن الامام الصادق (عليه السلام): سألته عن غسل الجنابة فقال (عليه السلام): افض على كفك- إلى ان قال- قلت: ان الناس يقولون يتوضأ وضوء الصلاة قبل الغسل! فضحك فقال: أى وضوء انقى من الغسل و ابلغ. فان المراد من الغسل فى مثل المقام ماهيته دون خصوص غسل الجنابة.

قلت: اما مرفوع محمد فلضعف سنده يطرح و لا يعتمد عليه، و أما الصحيح فهو مختص بغسل الجنابة كما هو واضح، و حمل الالف و اللام على الجنس خلاف الظاهر.

و منها: ما عن المحقق فى المعتبر من تقييده هذه النصوص بالنصوص الاول لاختصاصها بغير غسل الجنابة.

و فيه: ان بعض هذه النصوص صريح فى غيره. لاحظ موثق عمار المتقدم.

---

(١) الوسائل- باب ٣٣- من ابواب الجنابة حديث ۵.

(٢) الوسائل- باب ٣۴- من ابواب الجنابة حديث ۴.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ٢٠٩

]...[

و منها: ما عن الشيخ فى التهذيب من حملها على ما إذا اجتمع معها غسل الجنابة.

و فيه: مضافاً إلى كونه حملًا لا شاهد له، ان موثق الساباطى بقرينة قوله (عليه السلام): إذا اغتسل من جنابة أو يوم جمعة ... الخ يأبى عن هذا الحمل.

و منها: ما عن المصنف رحمه اللّه فى المختلف من تقييده هذه النصوص بما إذا لم يكن وقت صلاة، و إليه يرجع ما عن بعضهم من ان مشروعية الوضوء هنا ليست لتكميل الاغسال، و انما هى لرفع موجبه و هو الحدث الاصغر، فاذا اراد الصلاة وجب عليه الوضوء لذلك.

و فيه: ان قوله (عليه السلام) فى الموثق: ليس عليه قبل و لا بعد فقد اجزأ عنه الغسل. و قوله (عليه السلام) فى المكاتبة: لا وضوء للصلاة فى غسل الجمعة. يدلان على عدم صحة هذا الحمل.

فتحصل مما ذكرناه: ان الاقوى هو اجزاء كل غسل عن الوضوء، إلا انه من جهة عدم افتاء الاكثر لا ينبغى ترك الاحتياط.

و عليه فالفرق بين غسل الجنابة و غيره انما هو فى عدم مشروعية الوضوء مع غسل الجنابة، و مشروعيته مع غيره.

تنبيهان

الاول: هل يعتبر تقديم الوضوء على الغسل

، ام يخير بين ايجاده قبله أو بعده و ان كان التقديم افضل؟ وجهان بل قولان: المشهور بين الاصحاب نقلًا و تحصيلًا هو

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ٢١٠

]...[

الثانی، کذا فی الجواهر و الحدائق، و عن الحلی: نفی الخلاف فی عدم الشرطیة، و عن الشیخ فی بعض کتبه و المفید و أبی الصلاح و ابنی بابویه و غیرهم: الاول، و عن الذکری: ان ایجاب التقدیم اشهر، و یساعده ما فی محکی الامالی المتقدم.
و یشهد للاول: مرسل ابن أبی عمیر المتقدم المعتضد بالنصوص الکثیرة المتضمنة ان الوضوء بعد الغسل بدعة، و خبر ابن یقطین المتقدم، إذ فی بعض نسخه: فتوضأ ثمّ اغتسل.
و دعوی اتحاد مرسله الاول مع الثانی فلم یثبت وجود القید فیه. فیها ما عرفت من عدم الاتحاد، کما ان دعوی اعراض الاصحاب عن ظاهره مندفعة بما عرفت من التزام جماعة بمضمونه، فلا مخرج عن ظاهره، و به یقید اطلاق سائر النصوص. فالاظهر هو الاول.

الثانی: هل الوضوء شرط فی صحة الغسل أو کماله [أو لما یشترط بالوضوء]

علی القولین، أم یکون شرطاً لما یشترط بالوضوء کالصلاة و نحوها؟ وجهان، تظهر الثمرة فی ما یحرم علی الحائض کاللبث فی المساجد کما لا یخفی.
اقول: و ان کان یشهد للاول ظاهر النصوص، إلا انه بعد التدبر الکامل فی النصوص المتضمنة لمشروعیة الاغسال المسنونة و الواجبة کغسل الجمعة و الاستحاضة و النفاس و غیرها من الاغسال، یظهر عدم الاشتراط، و انه یتعین صرف هذه النصوص عن ظاهرها و حملها علی اعتبار الوضوء فی الغایات الموقوفة علی الوضوء فانها مع کونها فی مقام البیان، خالیة عن ذکر الوضوء، مضافاً إلی ان نصوص عدم وجوب الوضوء کالصریحة فی ان مورد النفی و الاثبات اجزاء الغسل عن الوضوء و عدمه لا اعتباره فی صحته أو کماله، مع ان مرتکزات المتشرعة ایضاً تساعد علی ذلک، مضافاً إلی ظهور الاتفاق علی عدم اعتبار الوضوء لو کان علی المکلف اغسال متعددة و نوی الجنابة،
فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۱۱
و یکره لها قرائه ما عدا العزائم، و مس المصحف، و حمله، و الخضاب،

و لیس ذلک من جهة ما دل علی اغناء غسل الجنابة عن الوضوء، فانه لا یدل علی اغنائه عنه فی جمیع ما یعتبر فیه الوضوء حتی الاغسال.
فالانصاف ان النفس تطمئن بعد ملاحظة ما ذکرناه و غیره من القرائن الداخلیة و الخارجیة بعدم اعتباره فی صحة الغسل أو کماله. فلاحظ و تدبر. فما هو ظاهر المدارک و عن الذکری من التردید فی ذلک فی غیر محله، و ان ما فی الجواهر و عن جامع المقاصد من نفی الاشکال فی عدم الشرطیة هو الصحیح.

[الخامس عشر] ما یکره للحائض و یستحب لها

و الخامس عشر: یکره لها امور: منها قراءة ما عدا العزائم من القرآن لخبر «۱» الدعائم: لا تقرأ الحائض قرآناً. وعدها من السبعة الذین لا یقرءون القرآن فی خبر «۲» السکونی و غیرهما من النصوص. و مقتضی اطلاقها عدم الفرق بین سبع آیات و اقل منها، و اختصاص الکراهة فی الجنب بالسبع لبعض النصوص لا یلازم اختصاصها بها فی الحائض.
و منها: مس المصحف عدا الکتابة منه لما تقدم فی الجنابة.
و منها: حمله لما مر، اما مس الکتابة فالظاهر حرمته لما تقدم فی ذلک المبحث فراجع.

و منها: الخضاب لما عرفت فی الجنب.

---

(۱) المستدرک- باب ۲۷- من ابواب الحیض حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۴۷- من ابواب قرائه القرآن حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۱۲

و الوطء قبل الغسل، و الاستمتاع منها بما بین السرة و الرکبة،، و یستحب لها الوضوء لکل صلاة فریضة و الجلوس فی مصلاها ذاکرة بقدر صلاتها.

و منها: الوطء قبل الغسل و.

منها: الاستمتاع منها ما بین السرة و الرکبة و قد تقدم الکلام فیهما مفصلًا عند التعرض لحرمة الوطء فراجع.

و

السادس عشر: [یستحب لها الوضوء لکل صلاة فریضة]

یستحب لها الوضوء لکل صلاة فریضة و الجلوس فی مصلاها أی محل طاهر ذاکرة بقدر صلاتها بلا خلاف فی المشروعیة للنصوص المستفیضة: کمصحح «۱» زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): إذا کانت المرأة طامثاً فلا تحل لها الصلاة، و علیها ان تتوضأ وضوء الصلاة عند وقت کل صلاة ثمّ تقعد فی موضع طاهر فتذکر اللّه عز و جل و تسبحه و تهلله و تحمده کمقدار صلاتها، ثمّ تفرغ لحاجتها. و نحوه غیره.

و ظاهرها و ان کان هو الوجوب کما عن علی بن بابویه الالتزام به، إلا انه یتعین حملها علی الاستحباب لاتفاق الاصحاب علی عدم الوجوب و السیرة المستمرة إلی زمان المعصوم (علیه السلام) و التعبیر بلفظ (ینبغی) فی بعض النصوص، و غیر ذلک من القرائن.

هذا تمام الکلام فیما یتعلق بالحائض من الاحکام و اللّه سبحانه اعلم بها.

---

(۱) الوسائل- باب ۴۰- من ابواب الحیض حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۱۳

الفصل الثالث فی الاستحاضة و هو فی الاغلب دم أصفر بارد رقیق

الفصل الثالث فی الاستحاضة

اشارة

و هی تخرج من عرق یقال له: العادل کما عن جماعة من اللغویین التصریح به، و لکن سیجیء کونها اعم من ذلک فانتظر.

و هی فی الاغلب کما عن النافع و التحریر و المنتهی و القواعد و اللمعة و الروضة، بل هو مراد الجمیع، إذ قد تکون الاستحاضة بصفات الحیض و قد یعکس الامر دم اصفر بارد کما هو المشهور.

و یشهد له جملة من النصوص منها ما تقدم فی مبحث اشتباه الحیض بالاستحاضة کمصحح حفص و غیره رقیق کما عن الاصباح و جمل العلم و العمل و المراسم و المهذب و الغنیة و الوسیلة و کتب المحقق و المصنف و الشهیدین و المحقق الثانی و غیرهم، و عن المبسوط و المصباح و نهایة الاحکام الاقتصار علی الاولین، و عن المعتبر و الذکری التردد فیه و یشهد له ما عن «۱» دعائم الاسلام: ان دمها یکون رقیقاً تعلوه صفرة. و ما دل من النصوص «۲» علی ان دمها فاسد بارد لملازمة الفساد للرقة، و ما تضمن «۳» توصیف الحیض بکونه دماً عبیطاً فی مقام التمییز بینه و بین دم الاستحاضة، فإن العبیط هو الصحیح الجدید و الدم ما دام کذلک له غلظة، و أما کونه یخرج بفتور أی بغیر قوة فقد اعتبره المصنف رحمه اللّه فی بعض کتبه و عن بعض استظهار نفی الخلاف فیه. و یشهد له ما تضمن توصیف دم الحیض فی مقام التمییز

---

(۱) المستدرک- باب ۳- من ابواب الحیض حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب الحیض.

(۳) الوسائل- باب ۳- من ابواب الحیض.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۱۴

تراه بعد أیام الحیض، أو النفاس أو بعد الیأس

بینه و بین دم الاستحاضة بالدفع کصحیح حفص المتقدم، فما عن المدارک من التوقف فیه لعدم الظفر بمستنده فی غیر محله.

تراه بعد ایام الحیض بلا خلاف فی ذلک و لا کلام، بل هو المتیقن مما حکم بکونه استحاضة. و تشهد له النصوص الواردة فی المرأة یستمر بها الدم فراجع.

أو بعد أیام النفاس فانه لا کلام و لا خلاف ایضا فی ترتب احکام الاستحاضة علیه. و یشهد له ما سیأتی من النصوص فی المرأة تری الدم بعد الولادة و یتجاوز عن عادتها.

أو بعد الیأس کما عن القواعد و الارشاد و النافع و التحریر و جامع المقاصد و کشف اللثام و الریاض، إلا أنی لم اعثر علی ما یدل علی استحاضیته بالخصوص فی النصوص کما فی الجواهر. نعم یدخل ذلک فی الکبری الکلیة التی صرح غیر واحد فی جملة من الکتب کالشرائع و القواعد و جملة من کتب المصنف رحمه اللّه و البیان و جامع المقاصد و المدارک و الکفایة و کشف اللثام ثبوتها. بل عن شرح المفاتیح نسبته إلی الفقهاء و هی: کل دم لیس من القرح أو الجرح أو العذرة و لیس بحیض و لا نفاس فهو محکوم بالاستحاضة. فی المدارک: تقییدها بما إذا کان الدم بصفة دم الاستحاضة.

و محصل القول فی المقام: ان الکلام تارة یقع فیما علم عدم کون الدم من الاقسام المذکورة و لو بامارة معتبرة، و اخری فیما لم یحرز ذلک. أما الاول: فالظاهر ان لیس مرادهم بذلک بیان قضیة خارجیة واقعیة غیر مربوطة بالشارع، کما انه لیس مرادهم بیان ذلک بحسب ما یستفاد من کلام اللغویین فی تفسیر دم الاستحاضة، بل مرادهم بیان قاعدة شرعیة دالة علی ان صاحبة الدم- غیر الدماء المذکورة- مستحاضة أو فی حکمها بناء علی ان الاستحاضة هی الدم المتصل بدم الحیض.

و علیه فیشهد لها- ما ذکره بعض المحققین رحمهم اللّه بقوله: فالذی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۱۵

]...[

یظهر بالتصفح فی کلمات الاصحاب بحیث لا یشوبه شائبة الارتیاب- ان الدم الذی تختص برؤیة المرأة- من حیث کونها امرأة لا من

حیث کونها مقروحة أو مجروحة- إذا رأته اقل من ثلاثة ایام و لم یکن من دم النفاس او رأته بعد الیأس، بل و کذا فی حال الصغر، کونه بحکم دم الاستحاضة فی الجملة من المسلمات، بل من ضروریات الفقه، بحیث لم یخالف فیه احد علی اجماله. و کفی بذلک دلیلًا علی استکشاف رأی المعصوم خصوصاً فی مثل هذا الفرع العام البلوی. انتهی.

و یستدل ایضاً بجملة من النصوص، ففی مرسل «۱» یونس عن أبی عبد اللّه (علیه السلام)- فی حدیث- فاذا رأت المرأة الدم فی أیام حیضها ترکت الصلاة، فان استمر بها الدم ثلاثة ایام فهی حائض، و ان انقطع بعد ما رأته یوماً او یومین اغتسلت و صلت. ثمّ قال (علیه السلام): فعلیها ان تعید الصلاة تلک الیومین التی ترکتها لانها لم تکن حائضاً.

و فی صحیح «۲» صفوان: فیمن رأت الدم عشرة أیام ثمّ رأت الدم بعد ذلک أ تمسک عن الصلاة؟ قال (علیه السلام): لا، هذه مستحاضة.

و فی خبر «۳» یونس عن الامام الصادق (علیه السلام): فی المرأة تری الدم ثلاثة أیام أو أربعة أیام، قال (علیه السلام): تصنع ما بینها و بین شهر، فان انقطع عنها الدم و إلا فهی بمنزلة المستحاضة.

و فی مرسل «۴» یونس الطویل: و سئل عن المستحاضة فقال (علیه السلام): انما

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب الحیض حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة حدیث ۳.

(۳) الوسائل- باب ۶- من ابواب الحیض حدیث ۲.

(۴) الوسائل- باب ۵- من ابواب الحیض حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۱۶

]...[

ذلک عرق عابر او رکضة من الشیطان. و فی روایة زریق: فانما ذلک من فتق فی الرحم.

و فی مصحح «۱» الصحاف الوارد فی الحامل بعد ما یمضی عشرون یوماً: ان ذلک لیس من الرحم و لا من الطمث، فلتتوضأ و تحتش بکرسف و تصلی. و نحوها غیرها.

فان المستفاد منها: ان ما تراه المرأة غیر المجروحة و المقروحة ان لم یکن حیضاً فهو دم الاستحاضة أو بحکمه، و بعبارة اخری: صاحبته بحکم المستحاضة، بل المستفاد منها: ان کل دم یخرج من الرحم و لو کان من جرح کائن فی الرحم محکوم بالاستحاضة. فهذه الکبری الکلیة ثابتة بقول مطلق. فما اختاره فی المدارک ضعیف.

و أما المقام الثانی: فقد تقدم فی مبحث اعتبار التوالی: انه عند تردد الدم بین الحیض و الاستحاضة و عدم وجود امارة کاشفة عن احدهما، یحکم بکونه دم الاستحاضة، فراجع.

و ان احتملت کونه غیرهما ففیه اقوال: منها: انه یحکم بکونه دم استحاضة مطلقاً.

و منها: عدم الحکم به مطلقاً ما لم یدل دلیل خاص علیه.

و منها: التفصیل بین ما لو کان واجد الصفات الاستحاضة فیحکم بها، و عدمه فلا یحکم.

و منها: التفصیل بین احتمال الجرح او القرح و بین سائر الاحتمالات فلا یعتنی فی الثانی، أی یحکم بالاستحاضة دون الاول لاعتناء الشارع به کما عرفته فی باب الحیض دون سائر الاحتمالات.

و منها: التفصیل فی ذلک ایضاً بین ما لو کان الاحتمال ناشئاً من العلم بوجود

(۱) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب الحیض حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۱۷

]...[

قرح او جرح و بین غیره، فلا یعتنی بالاحتمال مطلقاً إلا عند العلم بوجود القرح أو الجرح.

و منها: التفصیل بین ما لو کان دون الثلاثة فلا یحکم بها، و بین غیره فیحکم.

و قد استدل للاول: باصالة عدم غیرها، و بالغلبة، و بنصوص الاستظهار و المستمرة الدم، و فی الکل نظر. إذ صالة عدم غیرها، مضافاً إلی انها لا تثبت کونه منها، معارضة باصالة عدمها، و الغلبة، لا دلیل علی اعتبارها شرعاً، و النصوص مختصة بمواردها، و التعدی یحتاج إلی الغاء خصوصیة الموارد و هو یحتاج إلی دلیل مفقود. مع ان دعوی اختصاصها بما لو دار الامر بین الحیض و الاستحاضة و عدم احتمال وجود دم آخر، قریبة فتدبر.

و استدل للثالث: بعموم ما دل علی حجیة الصفات.

و فیه: ما عرفت فی اول مبحث الحیض من عدم شمول تلک النصوص لما دار الامر بین الحیض و الاستحاضة مطلقاً، فضلًا عما لو تردد بینهما و بین غیرهما.

و استدل للرابع: بان المستفاد من النصوص الواردة فی اشتباه دم الحیض بدم القرح او الجرح ان الشارع اعتنی باحتماله بخلاف غیره.

و فیه: ان ذلک لا یصلح ان یکون شاهداً لعدم الاعتناء بسائر الاحتمالات، إلا ان یکون المراد ما یرجع إلی الکبری الکلیة المتقدمة، و علیه فیخرج عن محل الکلام فتدبر.

و استدل للخامس: باصالة عدم القرح أو الجرح إذا لم تعلم بوجوده، و مع العلم لا یجری الاصل.

و فیه: مضافاً إلی ما تقدم من عدم جریان هذا الاصل لعدم صلاحیته لاثبات کونه استحاضة، و معارضة باصالة عدمها، ان التفصیل فی غیر محله، اذ علی فرض

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۱۸

]...[

جریان هذا الاصل و عدم المعارض له یجری حتی مع العلم بوجود القرح أو الجرح، اذ ذلک لا یوجب العلم بکون الدم منه حتی لا تجری اصالة عدم کونه منه.

و استدل للسادس: بما فی مرسل یونس فیمن رأت الدم یوماً أو یومین و انقطع من قوله (علیه السلام): لیس من الحیض انما کان من علة اما من قرحة فی جوفها.

و أما من الجوف حیث لم یحکم بأنه استحاضة، و أما فی غیر ذلک فالمرجع هی الغلبة.

و فیه: - مضافاً إلی ما عرفت من عدم حجیة الغلبة- ان المرسل وارد فی مقام بیان دفع احتمال الحیض خاصة.

ثمّ ان المحقق الهمدانی رحمه اللّه اختار قولًا یرجع إلی القول الخامس، و هو عدم الاعتناء مطلقاً بشرط ان یکون منشأ سائر الاحتمالات وجود علة محققة مقتضیة لقذف الدم. و استدل له: ببناء العقلاء، بدعوی انک إذا راجعت العرف لا تکاد تجد امرأة تعتنی عند خروج الدم من فرجها ما لم تکن مجروحة أو مقروحة باحتمال کونه غیر الدم الطبیعی الذی تختص برؤیته النساء، و بأصالة السلامة النافیة لسائر الاحتمالات القاضیة بکونه الدم الاصلی الذی تقتضیه الطبیعة و جعلها سر البناء العقلاء، و لکن تقدم فی مبحث

الحیض عند التعرض لقاعدة الامکان و ادلتها، ان هذا اصل لا یثبت به کون الدم حیضاً أو استحاضة فراجع.

نعم ما ذکره من بناء العقلاء لا إشکال فیه، و ان شئت قلت: ان علیه السیرة المستمرة القطعیة الکاشفة عن رأی المعصوم (علیه السلام)، مع ان النصوص المتقدمة فی المقام الاول تدل علی الحکم بالاستحاضة، بمجرد نفی الحیض، و مقتضی اطلاقها الحکم بها حتی مع احتمال غیرها.

نعم مع العلم بوجود علة یمکن دعوی عدم اطلاقها بنحو تشمل تلک الصورة لعدم کونها فی مقام البیان من هذه الجهة، فان قلت: انها لیست فی مقام بیان حکم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۱۹

[...]

ما تردد امره بین الحیض و الاستحاضة و غیرهما، و انما هی فی مقام بیان ما تردد بینهما.

قلت: بما انها فی مقام بیان الوظیفة الفعلیة، و من هی مورد تلک النصوص تحتمل غیرهما غالباً، یکون حملها علی صورة العلم بعدم کونه غیرهما حملًا علی فرد نادر و هو لا یصح.

فان قلت: ان دم الاستحاضة هو الدم الذی لا یکون حیضاً و لا نفاساً و لا من قرح و لا جرح و لا عذرة، و علیه فیمکن احرازه باصالة عدم غیرها.

قلت ان المستفاد من الادلة لو کان ذلک کان الاصل جاریاً بلا معارض، و لکن بما انه لا یکون لسان ادلة القاعدة ذلک فلا یصح الرجوع إلی الاصل المزبور.

فتدبر حتی لا تبادر بالاشکال.

فتحصل: ان ما اختاره المحقق الهمدانی رحمه اللّه هو الاقوی.

و منه یظهر ضعف القول الثانی، و علی ما ذکرناه فما تراه فی اقل من ثلاثة أیام أو بعد الیأس أو مع الحمل علی القول بعدم اجتماعه مع الحیض، محکوم بالاستحاضة إذا لم تعلم کونها مقروحة أو مجروحة.

اجتماع الحمل مع الحیض

بقی فی المقام شیء لا بد من التنبیه علیه و هو انه هل یجتمع الحیض مع الحمل مطلقاً کما عن المقنع و الناصریات و کثیر من کتب المصنف رحمه اللّه و الشهیدین و المحقق الثانی، و فی المدارک: نسبته إلی الاکثر، و عن جامع المقاصد نسبته إلی المشهور، أو إذا کان قبل الاستبانة کما عن الخلاف و السرائر و الاصباح؟ و عن الاول: الاجماع علیه، و عن الثانی: نسبته إلی الاکثرین المحصلین، أو إذا کان بصفات الحیض کما عن

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۲۰

[...]

الصدوق، أو إذا کان قبل مضی عشرین یوماً، و الا فیحکم بکونه استحاضة کما عن النهایة و الاستبصار و فی المدارک، أم لا یجتمع معه مطلقاً کما عن المفید و ابن الجنید، و فی الشرائع؟ وجوه و اقوال.

و استدل للاول بجملة من النصوص: کصحیح «۱» ابن سنان عن الامام الصادق (علیه السلام): عن الحبلی تری الدم تترک الصلاة؟ فقال (علیه السلام): نعم ان الحبلی ربما قذفت بالدم.

و صحیح «۲» ابن مسلم عن احدهما (علیه السلام): عن الحبلی تری الدم کما کانت تری أیام حیضها فی کل شهر، قال: تمسک عن الصلاة کما کانت تصنع فی حیضها، فاذا طهرت صلت. و نحوهما غیرهما.

و تمامیة الاستدلال المذکور تتوقف علی عدم تمامیة ما استدل به علی الاقوال الأخر کما لا یخفی، و سیأتی الکلام فیه فانتظر.

و أما القول الثانی: فان کان المراد من الاستبانة مضی عشرین یوماً فسیأتی الکلام فیه، و إلا فلا دلیل علیه، بل صحیح «۳» حمید بن المثنی عن ابی عبد اللّه (علیه السلام) فی الحبلی قد استبان ذلک منها تری کما تری الحائض من الدم، قال (علیه السلام): تلک الهراقة، ان کان دماً کثیراً فلا تصلین، و ان کان قلیلًا فلتغتسل عند کل صلاتین. و نحوه خبر ابن مسلم عن احدهما، یخالفه و یرده. و استدل للثالث: بمصحح «۴» حمید عن إسحاق بن عمار قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن المرأة الحبلی تری الدم الیوم و الیومین، قال (علیه السلام): ان

---

(۱) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب الحیض حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب الحیض حدیث ۷.

(۳) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب الحیض حدیث ۵.

(۴) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب الحیض حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۲۱

]...[

کان دماً عبیطاً فلا تصلی دینک الیومین، و ان کان صفرة فلتغتسل عند کلا صلاتین.

و بخبر «۱» ابن مسلم: عن الحبلی قد استبان حملها تری ما تری الحائض من الدم، قال (علیه السلام): تلک الهراقة من الدم، ان کان دماً کثیراً أحمر فلا تصلی، و ان کان قلیلًا اصفر فلیس علیها الا الوضوء.

و بصحیح «۲» أبی المعزا عن الامام الصادق (علیه السلام): عن الحبلی قد استبان ذلک منها تری کما تری الحائض من الدم، قال (علیه السلام): تلک الهراقة، ان کان دماً کثیراً فلا تصلین و ان کان قلیلًا فلتغتسل عند کل صلاتین.

و الظاهر ان المراد من الکثرة فی هذه النصوص الغلظة وقوه الدفع و الثخانة التی هی من صفات الحیض، و المراد من القلة ما قابلها.

و فیه ان هذه النصوص و ان دلت علی هذا القول، انه لا- أماریة لعادتها مع الحمل، و ما ذکره الشیخ الاعظم رحمه اللّه من انها تدل علی عدم جواز التحیض بمجرد الرؤیة فی الفاقد لا علی عدم کونه حیضاً واقعاً، غیر ظاهر، بل الظاهر خلافه بقرینة ما فی جوابه (علیه السلام) فی المصحح من قوله: ذینک الیومین.

إلا انه یعارضها ما استدل به علی القول الرابع. و هو ما رواه «۳» الشیخ رحمه اللّه فی الصحیح عن الحسین بن نعیم الصحاف قال:، قلت للصادق (علیه السلام): ان أم ولدی تری الدم و هی حامل کیف تصنع بالصلاة؟ فقال لی إذا رأت الحامل الدم بعد ما یمضی عشرون یوماً من الوقت الذی کانت تری فیه الدم من الشهر الذی کانت تقعد فیه فان ذلک لیس من الرحم و لا من الطمث، فلتتوضأ و تحتشی بکرسف و تصلی،

---

(۱) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب الحیض حدیث ۱۶.

(۲) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب الحیض حدیث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب الحیض حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۲۲

[...]

و اذا رأت الحامل الدم قبل الوقت الذی کانت تری فیه الدم بقلیل أو فی الوقت من ذلک الشهر فانه من الحیضة، فلتمسک عن الصلاة عـدد أیامها التی کان تقعد فی حیضـها، فان انقطع عنها الدم قبل ذلک فلتغتسل و لتصل، و النسبة بین الطائفتین عموم من وجه، و هما معا تدلان علی عدم حیضیة المرئی بعد عشرین یوماً إذا کان فاقداً للصفات، و مورد التعارض هو المرئی بعد العشرین واجداً للصفات، و المرئی فی العادة بدون الصفات.

و حیث ان دلالـة کـل واحـدة منهمـا انمـا تکون بالاطلاـق فتتساقطان و ترجع إلی عموم ما دل علی اماریـة الصـفات، و ما دل علی ان الصـفرة فی أیـام الحیض حیض. و دعـوی انه یلزم من ذلـک احـداث قـول لاـ قائـل، به مندفعـة بـانه لاـ محـذور فی ذلـک بعـد کون الاختلاف فی الفتوی من جهة الاختلاف فی کیفیة الجمع بین النصوص.

مع انه یمکن ان یقـال ان الاصـحاب الـذین اطلقوا الحکم باجتمـاع الحمل مع الحیض ارادوا اثبات امکان اجتماعهما، و لیسوا فی مقام البیان من هذه الجهة، فلا یصح ان یقال: انهم حکموا بالاجتماع بقول مطلق من غیر تقیید بذلک.

فالمتحصل من هـذه النصوص: ان ما تری الحامل ان کان بصـفات الحیض یحکم به، و إلا فان کان فی العادة فکـذلک و ان کان بعد مضی العشرین فلا یحکم به.

و قد اسـتدل للقول الخامس: بالاجماع علی صحة طلاق الحامل و لو فی حال الدم بضمیمة ما دل علی عدم صحة طلاق الحائض، فان نتیجتهما انه لا شـیء من الحامل بحائض، و باصالة عدم الحیض، و بالنصوص الدالة علی ان السبایا تستبرأ ارحامهن بحیضة، و کذلک الجواری المنتقلـة بـبیع أو غیره الموطوءة بالزنـا و الامـة المحللـة للغیر، و بخبر «۱» السـکونی عـن جعفر (علیه السـلام) عن و أبیه (علیه السلام) انه قال:

(۱) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب الحیض حدیث ۱۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۲۳

[...]

قال النبی (صلّی اللّه علیه و آله): ما کان اللّه لیجعل حیضاً مع حبل یعنی انها إذا رأت الدم و هی حامل لا تدع الصلاة إلا ان تری علی رأس الولد إذا ضـربها طلق و رأت الدم ترکت الصلاة. و صحیح «۱» حمید بن المثنی عن أبی الحسن (علیه السـلام): عن الحبلی تری الدفقـة و الـدفقتین من الـدم فی الایـام و فی الشـهر و الشـهرین، قـال (علیه السـلام): لیس تمسـک هـذه عن الصـلاة. و خبر «۲» مقرن المحکی عن علل الصدوق عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) قال سأل سلمان علیاً (علیه السلام) عن رزق الولد فی بطن امه، فقال: ان اللّه تبارک و تعالی حبس علیها الحیضة فجعلها رزقة فی بطن امه.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلأنه لو تم الاجماع علی صـحة طلاق الحامل، و لو فی حال الـدم، یکون هو المقیـد، لإطلاق ما دل علی عـدم صـحة طلاـق الحائض، و لا یصـح التمسک باطلاقه لاثبات عـدم اجتماع الحیض مع الحمل: لان اصالـة العموم أو الاطلاق، انما یرجع إلیها بعد احراز الموضوع و الشک فی الحکم، و لا یرجع الیها لاثبات الموضوع.

و أما الاصل: فلأنه لا بد من الخروج عنه بالادلة المتقدمة.

و أما النصوص الواردة فی السـبایا و الجواری: فلأنها تدل علی ان غلبة عدم اجتماع الحمل مع الحیض خارجاً امارة لکون من تحیضت

غير حامل، فهى اجنبيـة عن المقام، مع انها تـدل على لزوم التحيض عنـد رؤية الدم على كل تقدير و لا تدل على لزوم قضاء ما تركتها من العبادات بعد استبانة الحمل كى تدل على هذا القول؛ مع ان بعضها مشتمل على الاستبراء بثلاثة قروء، فهو يدل على جواز

---

(١) الوسائل– باب ٣٠– من ابواب الحيض حديث ٨.

(٢) الوسائل– باب ٣٠– من ابواب الحيض حديث ١٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ٢٢۴

]...[

اجتماع حيضة واحدة و اثنتين معه.

و أما خبر السكونى فقد اجاب عنه صاحب المدارك بضعف سنده؛ و فيه: ان بناء الاصحاب على العمل بروايات السكونى، و اجاب عنه بعض الاعلام: بأن المراد منه القضية الغالبية الامتنانية و كون التفسير من الراوى. و فيه: ان ذلك خلاف الظاهر.

بـل الصـحيح فى الجواب عنه: انه لمعارضـته مع النصوص المتقدمـة يتعين طرحه لأصـحية سـند تلك النصوص و موافقتها للمشـهور و مخالفتها للعامة.

و منه يظهر ما فى الخبرين الاخيرين على فرض تماميـة دلالتهما، مع ان صـحيح حميـد مطلق يمكن تقييـده بما تقدم، و خبر مقرن يدل على ان حبس الحيضة انما يكون لرزق الولد، و هذا لا ينافى بقاء مقدار الكفاية و دفع الزائد.

أقسام الاستحاضة

اشارة

ثمّ ان المشـهور بين الصحاب ان لدم الاستحاضة مراتب ثلاثا: صغرى، و وسطى، و كبرى، شهرة كادت تكون اجماعاً. و يستفاد ذلك من ملاحظـة مجموع الاخبـار التى سـتمر عليـك، كمـا انه سـتعرف ان ما عن ابن أبى عقيل من انكار حدثيـة المرتبـة الاولى، و انها لا توجب وضوء و لاـ غسـلًا ضـعيف، كمـا ان ما عن ابن الجنيـد و معتبر المحقق و منتهى المصـنف من ادخال المرتبـة الثانيـة فى الثالثـة، فاوجبوا تعدد الاغسال فيها، غير سديد، و سيمر عليك.

و قد اختلفت عبائر الاصـحاب فى بيان ضابط المراتب الثلاث، فعن الصدوقين و الشـيخ فى الخلاف و ابن زهرة و الحلى فى السـرائر و المحقق فى الشرائع و السيد فى

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ٢٢۵

فإن كان الدم قليلًا، و هو ان يظهر على القطنة و لا يغمسها– وجب عليها تغيير القطنة، و تجديد الوضوء لكل صلاة

المدارك: انه إذا وضـعت الكرسف (أى القطنة) و لم يثقب الكرسف فهى الاسـتحاضة القليلة، و ان ثقبة و لم يسل الدم من الكرسـف فهى الاستحاضة المتوسطة، و ان ثقبه و سال عنه فهى الاستحاضة الكثيرة.

و عن المصـباح و مختصـره: ان الدم القليل ما لا يظهر على القطنة، و المتوسطة ما يظهر عليها من الجانب الآخر و لا يسيل، و الكثيرة ما يسيل.

و عن جملة من کتب المصنف رحمه اللّه و الشهید و غیرهما: ان ضابط القلیل و قسیمیه هو الغمس مع السیلان، و بدونه و عدمه.
و عن المقنعة و المبسوط و المراسم: ان ضابط القلیل و قسیمیه هو الرشح مع السیلان، و بدونه و عدم الرشح، و الظاهر ان مراد الجمیع واحد کما یشهد له ما عن جامع المقاصد و شرح الجعفریة التصریح: بأن الثقب، و الغمس، و الظهور واحد، و لذا لم یحرر فی شیء من الکتب الفقهیة الخلاف المذکور.
و کیف کان فانما الشأن فی اثبات ما هو المعروف من احکامها.

الاستحاضة القلیلة

اشارة

. أقول: فإن کان الدم قلیلًا و هو کما عرفت ان یظهر علی القطنة أی تتلوث القطنة بالدم و لا یغمسها. وجب علیها تغییر القطنة و تجدید الوضوء خاصة من غیر ضم الغسل لکل صلاة.
أما لزوم تغییر القطنة، فهو المشهور بین الاصحاب، بل عن ظاهر غیر واحد منهم المصنف رحمه اللّه فی بعض کتبه: الاجماع علی وجوب ابدالها عند کل صلاة، و عن
فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۲۶
[...]

ولده: دعوی اجماع المسلمین علی وجوب التغییر، و صریح جماعة من المتاخرین بل المشهور بینهم: عدم الوجوب.
و استدل للاول: بالاجماع، و بالنصوص الدالة علی وجوب الابدال فی الوسطی و الکبری التی ستمر علیک بدعوی عدم تعقل الفرق، بل عن الریاض: انه یتم بالاجماع المرکب، و بما دل علی مانعیة الدم عن الصلاة إلا ما عفی عنه و لم یثبت العفو عن هذا الدم و لو فی مادون الدرهم، و بانه یجب الاختبار و هو یتوقف علی اخراج القطنة فلا یجوز ادخالها ثانیاً لاستلزامه تنجیس الظاهر.
و فی الجمیع نظر: أما الاجماع: فمضافاً إلی عدم ثبوته کما عرفت انه یمکن ان یکون مدرک المجمعین بعض ما ذکر.
و أما ما دل علی وجوب الابدال فی المتوسطة و الکثیرة: فعلی فرض تسلیم دلالته علی وجوب الابدال عند کل صلاة لا کل غسل، مع ان للمنع عنها مجالًا واسعاً، کما ستعرف دلالته علی حکم المقام تتوقف علی عدم الفصل، و هو غیر ثابت. إذ یحتمل ان یکون الوجه فیه فی ذینک القسمین: ان ظهور الدم فیهما بنفسه حدث موجب للغسل فیجب التحفظ عنه حتی الامکان، أو یکون غیر ذلک، مما اوجب اختلاف الاقسام فی سائر الاحکام، و اخفیه القلیلة من حیث الحدث، و منه یظهر ما فی دعوی عدم معقولیة الفرق.
و أما ما دل علی ما نعیه النجاسة: فسیأتی فی الجزء الثالث من هذا الشرح انه مختص بالدم الذی لا یکون اقل من الدرهم. و ان استثناء دم الاستحاضة فی غیر محله، مع انه عرفت ان المتلوث بالدم و غیره من النجاسات لا تجوز الصلاة فیه إذا کان ملبوساً و کان مما تتم فیه الصلاة و إلا فتجوز، مضافاً إلی ان النجاسات ما لم تخرج إلی الظاهر لا تکون محکومة بالنجاسة کما تقدم.
فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۲۷
[...]

و أما وجوب الاختبار: فهو اما یکون فی صورة الجهل بکون الدم من أی الاقسام لا فیما کان معلوماً، مع ان للبحث فی ثبوته مجالًا واسعاً سیأتی الکلام فیه.

فاذاً لا دلیل علی وجوب التبدیل، و الاصل یقتضی عدم الوجوب و یشهد له- مضافاً إلی ذلک- خلو الاخبار الآمرة بالوضوء عنه، مع کونها فی مقام بیان الوظیفة الفعلیة، بل صریح بعض الاخبار عدم الوجوب، ففی خبر «۱» الجعفی الوارد فی دم النفاس: فان هی رأت طهراً اغتسلت، و ان هی لم تر طهراً اغتسلت و احتشت فلا تزال تصلی بذلک الغسل حتی یظهر الدم علی الکرسف، فاذا ظهر اعادت الغسل و اعادت الکرسف.

و صحیح «۲» الصحاف فی حدیث حیض الحامل: فلتغتسل ثمّ تحتشی و تستذفر و تصلی الظهر و العصر، ثمّ لتنظر فان کان الدم فیما بینها و بین المغرب لا- یسیل من خلف الکرسف فلتتوضأ و لتصل عند وقت کل صلاة ما لم تطرح الکرسف عنها، فان طرحت الکرسف عنها فسال الدم وجب علیها الغسل، و ان طرحت الکرسف و لم یسل فلتتوضأ و لتصل و لا غسل علیها.

فالاقوی بحسب الادلة هو القول بعدم الوجوب، و لکن لاجل افتاء الاعاظم به، و عدم اعتنائهم بهذه الظهورات لا- ینبغی ترک الاحتیاط.

و بما ذکرناه ظهر ضعف ما عن المقنعة و المبسوط و السرائر و جامع المقاصد و غیرها، بل عن کشف اللثام: نسبته إلی الاکثر، من وجوب تغییر الخرقة.

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۲۸

[...]

تجدید الوضوء لکل صلاة

و أما وجوب الوضوء خاصة لکل صلاة فهو المشهور بین الاصحاب فی الفرائض، و عن الناصریات و الخلاف و ظاهر التذکرة: الاجماع علیه، و عن ابن أبی عقیل: انه لا وضوء علیها و لا غسل، و عن ابن الجنید: ان علیها فی الیوم و اللیلة غسلًا واحد او عن المحقق الخراسانی رحمه اللّه: ان الدم ان کان حمرة فعلیها غسل واحد، و ان کان صفرة فعلیها الوضوء لکل صلاة.

و أما النصوص الواردة فی الباب فهی من جهة اختلاف مضامینها علی طوائف: الاولی: ما تدل علی وجوب اغتسال المستحاضة مطلقاً ثلاث مرات: لمصحح «۱» ابن سنان: المستحاضة تغتسل عند صلاة الظهر و تصلی الظهر و العصر، ثمّ تغتسل عند صلاة المغرب فتصلی المغرب و العشاء، ثمّ تغتسل عند الصبح فتصلی الفجر. الثانیة: ما تدل علی وجوب اغتسال المستحاضة بالقلیلة و المتوسطة مرة واحدة: کصحیح «۲» زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): و ان لم یجز الدم الکرسف صلت بغسل واحد.

الثالثة: ما تدل علی وجوب الوضوء خاصة للمستحاضة بالقلیلة: کمصحح «۳» معاویة بن عمار عن مولانا الصادق (علیه السلام): و ان کان الدم لا یثقب الکرسف توضأت و دخلت المسجد و صلت کل صلاة بوضوء. و موثق «۴» زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): عن الطامث تقعد بعدد أیامها کیف تصنع؟ قال (علیه السلام):

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة حدیث ۴.

(۲) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة.

(۳) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة.

(۴) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۲۹

[...]

تستظهر بیوم أو یومین ثمّ هی مستحاضة، فلتغتسل و تستوثق من نفسها و تصلی کل صلاة بوضوء ما لم ینفذ الدم، فاذا نفذ اغتسلت و صلت.

الرابعة: ما توهم دلالته علی وجوب الغسل فی کل یوم مرة و الوضوء لکل صلاة للمستحاضة بالقلیلة، و هو موثق «۱» سماعة: المستحاضة إذا ثقب الدم الکرسف اغتسلت لکل صلاتین و للفجر غسلًا، و ان لم یجز الدم الکرسف فعلیها لکل یوم مرة و الوضوء لکل صلاة، و ان اراد زوجها ان یأتیها فحین تغتسل، هذا ان کان الدم عبیطاً، و ان کان صفرة فعلیها الوضوء. بدعوی ان قوله (علیه السلام): و ان لم یجز ... الخ تصریح بمفهوم قوله: إذا ثقب ... الخ، و ان ذیله یدل علی وجوب الوضوء فقط للصفرة مطلقاً، و ان کان مع الانغماس او السیلان فیتحد مفاد ذیله مع جملة من النصوص التی هی الطائفة.

الخامسة: من نصوص الباب و هی ما تدل علی وجوب الوضوء: کصحیح «۲» محمد ابن مسلم عن الامام الصادق (علیه السلام): و أن رأت الصفرة فی غیر ایامها توضأت و صلت. و خبر «۳» علی بن جعفر عن أخیه (علیه السلام): ما دامت تری الصفرة فلتتوضأ من الصفرة و لتصل و لا غسل علیها من صفرة تراها الا فی ایام طمثها. و نحوه خبره «۴» الآخر.

السادسة: ما دلت علی وجوب الاغتسال ثلاث مرات للصفرة: کخبر إسحاق بن عمار عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) المتقدم فی الحامل: و ان کان صفرة

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة.

(۲) الوسائل- باب ۴- من ابواب الحیض.

(۳) الوسائل- باب ۴- من ابواب الحیض.

(۴) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب الحیض.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۳۰

[...]

فلتغتسل عند کل صلاتین. و نحوه صحیح ابن الحجاج فی النفساء.

السابعة: ما دلت علی التفصیل بین ما إذا کانت الصفرة قلیلة أو کثیرة: و هو خبر «۱» ابن مسلم عن احدهما (علیه السلام) فی الحبلی: و ان کان قلیلًا اصفر فلیس علیها إلا الوضوء.

هذه هی الطوائف من النصوص التی عثرت علیها، و حق القول فی الجمع بینها ان الطائفتین الاولتین یتعین تقییدهما بالثالثة لکونها اخص منهما، و أما موثق سماعة فدلالته علی ما توهم تتوقف علی حمل الشرط فی الشرطیة الثانیة علی ارادة عدم ثقب الدم للکرسف، مع انه لیس بأولی من العکس و هو حمل الشرط فی الشرطیة الاولی علی ارادة جواز الدم من الکرسف ایضاً، بل الثانی اظهر لا سیما مع ما فی ذیله من قوله (علیه السلام): هذا ان کان الدم عبیطاً ... الخ فانه علی الظاهر یکون المشار الیه هو وجوب الغسل مرة واحدة، و یدل علی اختصاصه بما إذا کان عبیطاً موجباً لثقب الدم للکرسف، و أما إذا کان لقلته اصفر، و یکون لقلته لا یری الا لوناً محضاً بلا جوهریة له فلیس علیها إلا الوضوء، فهو متکفل لبیان حکم جمیع الاقسام، و فی القلیلة یتحد مفاده مع الطائفة الثالثة.

و أما الخامسة: فالظاهر ان المراد من الصفرة فی تلک النصوص ما یقابل الغلظة التی هی من صفات الحیض، و تدل تلک النصوص علی ان الصفرة فی غیر ایام العادة امارة کون الدم استحاضة.

و علیه فهی تدل علی ان وظیفتها الوضوء لکل صلاة ففی المتوسطة و الکثیرة یقید اطلاقها بما ستعرف.

---

(۱) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب الحیض حدیث ۱۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۳۱

]...[

و منه یظهر ان مفاد الطائفة السادسة من النصوص و هی ما تدل علی ان المرأة إذا رأت الصفرة تغتسل لکل صلاتین متحد مع مفاد الاولی، فیجری فیها ما ذکرناه فی تلک الاخبار.

و أما الطائفة السابعة: فهی لا تدل علی التفصیل المتوهم، فان الظاهر من القلة فیها ما یقابل الغلظة و الثخانة و قوة الدفع التی هی من صفات الحیض، فالمستفاد منها ان المستحاضة لیس علیها الا وضوء واحد فتقید بما سیجیء.

فتحصل مما ذکرناه: ان المستفاد من مجموع نصوص الباب وجوب الوضوء علیها لکل صلاة إذا کانت الاستحاضة قلیلة مطلقاً، و عدم وجوب الغسل علیها، و لا تعارض بینها فی ذلک.

و بذلک کله تظهر امور: (۱) ان ما ذکره بعض الاعلام من لزوم طرح القسم السادس من النصوص لمخالفة المشهور- بتوهم انه یدل علی وجوب الغسل إذا کان دم الاستحاضة اصفر، و حمله علی المتوسطة و الکثیرة خلاف الظاهر- ضعیف.

(۲) عدم تمامیة ما عن المحقق الخراسانی رحمه اللّٰه من ان الجمع بین النصوص یقتضی الالتزام بان الدم ان کان حمرة ثاقبة فعلیها اغسال ثلاثة و ان لم یجز الدم، الکرسف و ان کانت غیر ثاقبة فعلیها غسل واحد، و الصفرة ان کانت قلیلة عرفاً فعلیها الوضوء لکل صلاة، و ان کانت کثیرة عرفاً فعلیها الاغسال الثلاثة، فان المستند فی هذا القول هو موثق سماعة بالتقریب المتقدم و الطوائف الثلاث الاخیرة من النصوص، بدعوی ان المراد من الصفرة فیها لیس ما هو من امارات الاستحاضة فالطائفة الأخیرة توجب حمل الطائفة السادسة علی الصفرة الکثیرة، و الخامسة علی الصفرة القلیلة.

و یرد علیه- مضافاً إلی ما تقدم. ان حمل الطائفة الثالثة من النصوص علی ما

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۳۲

]...[

إذا کان الدم اصفر لا یصح، اذ تلک النصوص کالصریحة فی اتحاد موضوع وجوب الغسل مع موضوع وجوب الوضوء فقط من غیر ناحیة النفوذ فتدبر.

(۳) ضعف ما عن ابن الجنید، فان الظاهر ان مستنده هو الطائفة الثانیة و قد عرفت ما فیه.

(۴) انه لا مجال للرجوع إلی اصالة عدم ناقضیة القلیلة لعدم کونها مرجعاً مع الدلیل، و بذلک یقید اطلاق النصوص الحاصرة موجبات الوضوء فی غیرها، فما عن العمانی من عدم کونها موجبة للوضوء غیر تام.

عدم اختصاص هذا الحکم بالفریضة

ثمّ ان المحکی عن غیر واحد فی جملة من الکتب منها التذکرة و المنتهی و نهایة الاحکام و المعتبر: انه لا فرق بین الفرائض و النوافل،

و عن الثانی نسبته إلی الاشهر عندنا، و عن الاول نسبته إلی علمائنا، و فی الجواهر: هو ظاهر معقد الشهرات و الاجماعات المتقدمهٔ عدا الخلاف، و عن المبسوط و المهذب: انها إذا توضأت للفرض جاز أن تصلی مع ما شاءت من النوافل.

و یشهد للاول: ان المستفاد من النصوص کون دم الاستحاضهٔ حدثاً مطلقاً کما عن بعض دعوی الاجماع علیه، بل عن التهذیب: دعوی اجماع المسلمین علی کون الاستحاضهٔ موجبهٔ للطهارهٔ، و عن المختلف: علی کونها حدثاً، و عن شرح الجعفریهٔ: علی کونها من النواقض. فتکون المستحاضهٔ مستمرهٔ الحدث، و انما ابیح لها کل صلاهٔ بوضوء واحد للضرورهٔ فیتعین الاقتصار علی المتیقن.

و دعوی عدم ثبوت حدثیهٔ الاستحاضهٔ إلا بمعنی کونها موجبهٔ للوضوء فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۳۳

[...]

الجملهٔ لا- مطلقاً فکون الخارج بعد الوضوء مؤثراً فی المنع علی الاطلاق إلا ما خرج بالدلیل یحتاج إلی الدلیل، مندفعهٔ بان معاقد الاجماعات صریحهٔ فی حدثیتها، و النصوص ظاهرهٔ فیها، إذ المتبادر إلی الذهن من الامر بالغسل أو الوضوء عقیب شیء کونه ارشاداً إلی حدثیته، کما ان الامر بالغسل عقیب الملاقاهٔ مع شیء ظاهر فی کونه من النجاسات.

فان قلت: ان المستفاد من النصوص کون الاستحاضهٔ مؤثرهٔ فی حدوث حالهٔ مانعهٔ عن الصلاهٔ یرفع منعها عند قلتها الوضوء عند کل صلاهٔ، فمن الجائز ان تکون الوضوءات الصادرهٔ منها رافعهٔ لنفس تلک الحالهٔ حقیقهٔ، فطبیعتها من حیث هی لا تکون حدثاً سوغت الصلاهٔ معها الضرورهٔ، و حیث ان المتیقن من الاخبار ارادهٔ الوضوء للصلوات المفروضهٔ، فلا دلیل علی لزوم تجدید الوضوء للنافلهٔ.

قلت: ان ذلک مضافاً إلی کونه خلاف المعهود من الشرع لعدم ثبوت حالهٔ اخری مانعهٔ عن الصلاهٔ غیر الحدث لو تم، فانما هو فی غیر معاقد الاجماعات و کلمات الاصحاب، و أما فیها فلا یمکن الالتزام به.

و یشهد لأصل الحکم مضافاً إلی ذلک: عموم صحیح معاویهٔ و موثق عمار المتقدمین. و دعوی انصرافهما إلی ارادهٔ الوضوء للصلوات المفروضهٔ، و یؤیده قوله (علیه السلام) فی صحیح الصحاف المتقدم: فلتتوضأ و لتصل عند وقت کل صلاهٔ. و نحوه خبر یونس، ممنوعهٔ، إذ هذا الانصراف لیس بنحو یصلح لتقیید المطلقات، و اختصاص بعض النصوص بالفرائض لا یکون شاهداً لاختصاص ما لا قید فیه ایضاً بها.

فان قلت: ان النوافل من توابع الفرائض و بمنزلهٔ مقدماتها، فیشرع الاتیان بنوافل کل فرض بوضوء ذلک الفرض.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۳۴

و ان کان الدم کثیراً و هو ان یغمس القطنهٔ و لا یسیل، وجب علیها مع ذلک، تغییر الخرقهٔ، و الغسل لصلاهٔ الغداهٔ

قلت: ان تبعیتها لها لا توجب اتحاد الصلاتین، و علیه فمقتضی اطلاق النصوص عدم المشروعیهٔ.

و استدل للقول الآخر: تارهٔ بعدم ثبوت حدثیهٔ الاستحاضهٔ، و اخری بانصراف النصوص عنها، و ثالثهٔ بان النوافل من توابع الفرائض، و رابعهٔ بکون وجوب الوضوء لکل صلاهٔ نافلهٔ حرجیاً.

و الکل کما تری، إذ الثلاثهٔ الاول تقدم دفعها، و لزوم الحرج لو ثبت یستلزم عدم وجوبها لا عدم شرطیهٔ الوضوء لکل نافلهٔ التی لا شبههٔ فی ان افضلها احمزها.

فتحصل: ان الاظهر هو وجب الوضوء لکل صلاهٔ مطلقاً من غیر فرق بین الفرائض و النوافل.

الاستحاضهٔ المتوسطهٔ

اشارة

و ان کان الدم کثیراً و هو ان یغمس القطنة و لا یسیل إلی خارجها، المسمی عندهم بالاستحاضة المتوسطة وجب علیها مع ذلک یعنی الوضوء لکل صلاة و تبدیل القطنة تغییر الخرقة و الغسل لصلاة الغداة.

فهاهنا احکام اربعة: (۱) وجوب الوضوء لکل صلاة.

(۲) تبدیل القطنة. (۳) تغییر الخرقة. (۴) الغسل لصلاة الغداة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۳۵

]...[

أما الاول: فیجب الوضوء علیها لکل صلاة بلا اشکال و لا خلاف فیما عدا صلاة الغداة، و یشهد له موثق «۱» سماعة عن الامام الصادق (علیه السلام): غسل الجنابة واجب، و غسل الحیض إذا طهرت واجب، و غسل الاستحاضة واجب، إذا احتشت الکرسف فجاز دمها الکرسف فعلیها الغسل لکل صلاتین، و للفجر غسل، و ان لم یجز الدم الکرسف فعلیها الغسل کل یوم مرة، و الوضوء لکل صلاة، و موثقة الآخر المتقدم فی القلیلة بالتقریب المتقدم.

و أما وجوب الوضوء لصلاة الغداة التی اغتسلت عندها: فعن صریح جماعة الالتزام به، و عن الشیخ فی المبسوط و الخلاف و الصدوقین و القاضی و الحلبی و ابن زهرة: العدم.

و یشهد للاول موثقا سماعة المتقدمان.

و استدل للثانی: بما دل علی الاجتزاء بکل غسل عن الوضوء. و اورد علیه: بان ما دل علی الاجتزاء انما یدل علی ان الغسل، یوجب رفع اثر السبب المتقدم علیه لاما یتحقق فی اثناء الغسل أو بعده، و حیث ان دم الاستحاضة حدث کما مر، فتکون المستحاضة ما دامت مستحاضة مستمرة الحدث، و لازم ذلک تحقق سبب الوضوء فی اثناء الغسل و بعده، فلا یجزی غسلها عن الوضوء، و استمرار حدثها لا یوجب اجزائه عن الوضوء و ان توهم من جهة بطلان الوضوء علی تقدیر الاتیان به. فان العفو عما یتحقق فی اثناء الوضوء و بعده إلی آخر الصلاة ثابت بالدلیل الخاص.

و فیه: اولًا: النقض بما إذا اغتسلت للجنابة، فان لازم هذا الوجه عدم اغنائه عن الوضوء و هو کما تری.

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب الجنابة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۳۶

]...[

و ثانیاً: بالحل، و هو ان المستفاد من ادلة الاجتزاء ان کل غسل یفید فائدة الوضوء من حیث الطهوریة من غیر فرق بین الحقیقیة او الحکمیة فتأمل.

و الصحیح ان یورد علیه: بان مقتضی تلک الادلة و ان کان عدم وجوبه إلا انه یجب الخروج عنها لما تقدم من الدلیل علیه. فاذاً الاقوی هو الوجوب.

و أما الثانی: فهو المشهور بینهم، و فی الجواهر: بلا خلاف صریح اجده فیه هنا سوی ما سمعته من المناقشة السابقة لبعض، بل عن فخر الاسلام فی شرح الارشاد: دعوی اجماع المسلمین علیه.

و استدل له: بفحوى ما دل على وجوبه فى القليلة، و بخبر «۱» الجعفى عن الامام الباقر (عليه السلام): و ان هى لم تر طهراً اغتسلت و احتشت و لا تزال تصلى بذلك الغسل حتى يظهر الدم على الكرسف، فاذا ظهر اعادت الغسل و اعادت الكرسف. و بخبر «۲» عبد الرحمن بن أبى عبد اللّه المروى عن حج التهذيب عن أبى عبد اللّه (عليه السلام) فى المستحاضة: فان ظهر على الكرسف فلتغتسل ثمّ تضع كرسفاً آخر ثمّ تصلى، فاذا كان دماً سائلًا فلتؤخر الصلاة إلى الصلاة ثمّ تصلى صلاتين بغسل واحد، فان الظاهر من الجملة الاولى ورودها فى مقام بيان حكم المقام بقرينة قوله (عليه السلام): فان كان دماً سائلًا ... الخ.

و لكن يرد على الاول ما عرفت من عدم الدليل على وجوبه هناك، و على الاخيرين انهما يدلان على لزوم تبديل القطنة بعد الغسل لا عند كل صلاة، و عدم القول بالفصل بين الصلاة التى اغتسلت لها و غيرها انما يتم و يفيد إذا كان الخبر ان

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة حديث ۱۰.

(۲) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة حديث ۸.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۲۳۷

]...[

ظاهرين فى كون الامر بالاعادة ارشاداً إلى كونها شرطاً تعبدياً محضاً، و هو ممنوع، اذ من الممكن ان يكون الوجه فيه الحفظ من تسرية النجاسة، أو إن ظهور الدم بنفسه موجب للغسل كما قواه بعض المحققين او غيرهما.

و لكن الانصاف ان منع ظهور الخبرين فى كون تبديل القطنة من شروط صحة الصلاة غير صحيح، اذ ظاهر الامر بشيء أو النهى عنه فى امثال المقام كونه ارشاداً إلى شرطيته او مانعيته بنفسه لا لملازمته مع شيء آخر.

و على ذلك فالخبران ظاهران فى اعتبار تبديل الكرسف فى صحة الصلاة التى اغتسلت لها؛ و بعبارة اخرى: هما ظاهران فى مانعية مثل هذا الدم عن الصلاة، بلا دخل لخصوصية صلاة دون اخرى؛ فتدبر. فاذا الاقوى هو الوجوب.

و أما الثالث: ففى طهارة الشيخ الاعظم رحمه اللّه: الظاهر عدم الخلاف فى إلحاقها (أى الخرقة) بالقطنة، بل ادعى بعض دخولها فى معقد ذلك الاجماع.

اقول: الظاهر اختصاص ذلك بصورة ملاقاتها للدم كما نص عليه شيخنا الاعظم و العلامة الطباطبائى فى منظومته بقوله* تغييرها للخرقة الملاقية.

و عليه: فيشهد له ما دل على وجوب تبديل القطنة بالاولوية.

وجوب الغسل لخصوص صلاة الغداة فى المتوسطة

و أما الرابع: فالظاهر انه لا خلاف فى وجوب غسل واحد، و عن غير واحد: دعوى الاجماع عليه، انما الخلاف فى الاكتفاء به و الاحتياج إلى غسلين آخرين. فتكون المتوسطة كالكثيرة.

فعن الصدوقين و المشايخ الثلاثة و سلار و القاضى و ابن حمزة و الحلبى و ابن زهرة

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۲۳۸

]...[

و الحلى و المحقق فى غير المعتبر و المصنف فى غير المنتهى و الشهيدين و المحقق الثانى و غيرهم: الاكتفاء بغسل. الغداة بل هو

المشهور.

و عن العمانی و الاسكافی و المحقق فی المعتبر، و المصنف فی المنتهی، و المحقق الاردبيلی، و صاحبی المعالم و المدارك، و شيخنا البهائی، و صاحب الذخيرة: العدم.

و يشهد للاول: خبر عبد الرحمن المتقدم، و صحيح «١» زرارة عن الامام الباقر (عليه السلام): فان جاز الدم الكرسف تعصبت و اغتسلت ثمّ صلت الغداة بغسل، و الظهر و العصر بغسل، و المغرب و العشاء بغسل، و ان لم يجز الدم الكرسف صلت بغسل واحد، قلت: و الحائض؟ قال (عليه السلام) مثل ذلك سواء.

و موثق «٢» سماعة المتقدم: و ان لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل لكل يوم مرة و الوضوء لكل صلاة. بالتقريب المتقدم فی القليلة.

و صحيح «٣» الصحاف المتقدم: ثمّ لتنظر فان كان الدم فيما بينها و بين المغرب لا يسيل من خلف الكرسف فلتتوضأ و لتصل عند وقت كل صلاة ما لم تطرح الكرسف، فان طرحت الكرسف عنها و سال الدم وجب عليها الغسل، و ان طرحت الكرسف و لم يسل الدم فلتتوضأ و لتصل و لا غسل عليها، قال: و ان كان الدم إذا امسكت الكرسف يسيل من خلف الكرسف صبيباً لا يرقی فان عليها ان تغتسل فی كل يوم و ليلة ثلاث مرات. و موضع الاستدلال به قوله: فان طرحت الكرسف ... الخ.

و تقريب الاستدلال به بنحو يسلم عما اورد عليه فی المدارك و طهارة الشيخ الاعظم و مصباح الفقيه: ان ظاهره كون المفروض فيه انها لو لم تطرح الكرسف لم

---

(١) الوسائل- باب ١- من ابواب الاستحاضة حديث ٥.

(٢) الوسائل- باب ١- من ابواب الاستحاضة حديث ۶.

(٣) الوسائل- باب ١- من ابواب الاستحاضة حديث ٧.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانی)، ج٢، ص: ٢٣٩

]...[

يسل الدم، و هذا ملازم لعدم كون الاستحاضة كثيرة، كما ان صريحه سيلان الدم بعد الطرح، و هذا من لوازم عدم كونها قليلة، فالاستحاضة المفروضة فيه هی المتوسطة، و ظهوره فی عدم وجوب الغسل زائداً علی المرة لعدم التصريح بالعدد، و مقابلته مع تعليق وجوب الاغسال الثلاثة علی الاستحاضة الكثيرة لا ينبغی انكاره. و عليه فهو ظاهر فی هذا الحكم.

و بذلك يظهر ما فی كلمات هؤلاء الاعاظم فلا وجه لذكرها و بيان ما فيها، فراجع؛ و ما عن المنتهی من الطعن فی هذه النصوص بالضعف كما تری.

و بها يقيد اطلاق طائفتين من النصوص: الاولی: ما دلت علی وجوب الاغسال الثلاثة للمستحاضة مطلقاً: كمصحح ابن سنان المتقدم فی القليلة و غيره.

الثانية: النصوص الدالة علی انها تغتسل ثلاث مرات إذا ثقب الدم الكرسف، الشاملة للمتوسطة و الكثيرة التی استدل بها القائلون باتحاد حكمهما: كمصحح «١» معاوية بن عمار عن الامام الصادق (عليه السلام) فی المستحاضة: فان جازت أيامها و رأت الدم يثقب الكرسف اغتسلت للظهر و العصر تؤخر هذه و تعجل هذه، و للمغرب و العشاء غسلًا، تؤخر هذه و تعجل هذه، و تغتسل للصبح. الحديث.

و بذلك يظهر ضعف القول الآخر.

فتحصل: ان الاقوی ما هو المشهور من عدم وجوب اغسال ثلاثة عليها.

بقى الكلام فى وقت هذا الغسل، فالمشهور بينهم: ان الغسل لصلاة الغداة، بل فى طهارة شيخنا الاعظم رحمه اللّه: ان وجوبه عليها لصلاة الغداة مما لا خلاف فيه، و عن غير واحد: دعوى الاجماع عليه، و فى النصوص و ان لم يصرح بذلك إلا انه

---

(١) الوسائل- باب ١- من ابواب الاستحاضة حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ٢٤٠

و ان كان اكثر منه، و هو ان يسيل وجب عليه مع ذلك غسلان غسل للظهر و العصر تجمع بينهما و غسل للمغرب و العشاء تجمع بينهما

يمكن استفادته منها، اذ الظاهر منها ان الامر به يكون غيريا، و يكون الغسل من شرائط صحة الصلاة لا واجباً نفسياً تعبدياً، و ان الغسل شرط فى جميع صلوات اليوم لا فى بعضها. فيتعين تقديمه على الجميع.

فان قلت: ان شرطيته لجميع الصلوات لا تنافى جواز التأخير، اذ يمكن ان يكون بالنسبة إلى الصلوات المتقدمة عليه من قبيل الشرط المتأخر.

قلت: ان الشرط المتأخر على فرض معقوليته خلاف الظاهر لا يصار إليه إلا مع القرينة.

فان قلت: ان غاية ما يستفاد منها شرطية غسل واحد للصلوات الخمس، فلها ان تغتسل للظهرين و تصلى خمس صلوات.

قلت: انه فى موثق سماعة امر بالغسل لكل يوم، و اليوم ظاهر فى غير الملفق، و لم يؤمر به فى كل يوم حتى يقال: ان الامر بشيء فى زمان أوسع مما يفى باتيان المأمور به يقتضى التخيير، بل امر به لكل يوم أى صلوات كل يوم. فاذاً الاقوى ما هو المشهور.

حكم الاستحاضة الكثيرة

اشارة

و ان كان اكثر منه أى من دم الاستحاضة المتوسطة و هو ان يسيل الدم من القطنة إلى الخرقة وجب عليها مع ذلك أى ما ذكر فى المتوسطة غسلان غسل للظهر و العصر تجمع بينهما و غسل للمغرب و العشاء الآخرة تجمع بينهما.

فالكلام فيها يقع فى أمور:

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ٢٤١

]...[

[وجوب الاغسال الثلاثة عليها]

الاول لا إشكال و لا خلاف فى وجوب الاغسال الثلاثة عليها، و فى طهارة شيخنا الاعظم رحمه اللّه: الاخبار عليه عموماً و خصوصاً مستفيضة او متواترة، و قد تقدم بعضها فى المباحث السابقة، و فى جملة منها كصحيحى ابن مسلم و صفوان، و موثق زرارة الامر بالجمع بين كل صلاتين بغسل كما صرح به جماعة، فيجب ذلك حتى مع البناء على عدم وجوب معاقبة الصلاة الغسل.

و دعوى: انه يشكل التفكيك بين الصلاة الاولى و الثانية، فعلى القول بعدم وجوب المعاقبة يجوز التفريق، مندفعة بانه بعد دلالة النصوص بظاهرها عليه لا يعتنى بمثل هذه المناقشات.

و الافضل کونه فی آخر وقت فضیلة الاولی، حتی تقع کل من الصلاتین فی وقت الفضیلة لاستلزامه درک وقت فضیلتهما، و لصحیح معاویة، تؤخر هذه و تعجل هذه. و نحوه غیره، و ظاهرها و ان کان تعین ذلک إلا انها تحمل علی ارادة الافضلیة للاجماع، و لان المتبادر إلی الذهن من ذلک ان الامر به انما یکون لدرک فضیلة وقت الصلاتین فی صورة الجمع.

ثمّ انه هل یجوز تفریق الصلاة و الاتیان بخمسة اغسال کما عن المصنف و الشهید و المحقق الثانیین و سید المدارک و غیرهم و فی منظومة العلامة الطباطبائی، و ان اتت بخمسة للخمس فلیس فیه مطلقاً من باس، ام لا کما عن ظاهر جماعة کالمحقق و غیره و صریح المفید فی المقنعة و مال إلیه فی محکی الریاض؟ وجهان: ظاهر الاخبار هو الثانی.

و استدل للاول: بان المنساق إلی الذهن من اخبار الجمع کونه رخصة للارفاق بحالها لا عزیمة، و إلا فتعدد الغسل اولی لکونه ابلغ فی التطهیر. و بجملة من

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۴۲

[...]

النصوص: کمرسل «۱» یونس: ان فاطمة بنت أبی حبیش کانت تغتسل فی وقت کل صلاة. و فیه: ایضاً: و ان رأت دماً صبیباً فلتغتسل فی وقت کل صلاة. و بقوله (علیه السلام) «۲»: الطهر علی الطهر عشر حسنات.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلأن ظاهر الاخبار هو الوجوب، و حملها علی ارادة بیان الرخصة یحتاج إلی دلیل، و تعدد الغسل ما لم تثبت مشروعیته لا یکون ابلغ فی التطهیر.

و أما النصوص: فلأنها تدل علی الامر بالغسل فی وقت کل صلاة، و لا یلازم ذلک الاتیان بصلاة واحدة خاصة، بل بما ان للصلوات الخمس اوقاتاً ثلاثة فلا تدل علی ازید من الامر باغسال ثلاثة، کما یشیر إلی ذلک صحیح «۳» عبد اللّه بن سنان عن الامام الصادق (علیه السلام): المستحاضة تغتسل عند کل صلاة الظهر، و تصلی الظهر و العصر.

و أما الثالث: فلأنه یدل علی استحباب الطهر التجدیدی لا الطهر المبیح کما هو محل الکلام.

و لکن الانصاف ان المستفاد من روایات الباب کون دم الاستحاضة الکثیرة من الاحداث الموجبة للغسل، و انه انما یعفی عن ما یتحقق بعد الغسل لصلاة الظهر و العصر، أو المغرب و العشاء إذا جمعت بینهما. ففی صورة التفریق بعد ما لا ریب فیه من عدم سقوط التکلیف بالصلاة الثانیة، و عدم ثبوت العفو عما تحقق بعد أن اخرت الثانیة، لا مناص عن الالتزام بمشروعیة غسل خاص لها، مع ان الظاهر ان نصوص

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب الحیض حدیث ۴.

(۲) الوسائل- باب ۸- من ابواب الوضوء حدیث ۴.

(۳) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۴۳

[...]

الباب کما تتکفل لحدثیة الدم المذکور کذلک تتکفل لبیان رافعها و هو الغسل او هو مع الوضوء.

و الاجماع علی انها إذا فعلت ما یجب علیها کانت بحکم الطاهرة، لا ینافی ذلک، فان المتیقن منه ما لو جمعت بین الصلاتین، فلا یشمل معقد الاجماع صورة التفریق فتدبر.

و عليه فلاـ وجه لعـدم جواز تفريق الصـلوات، و لعـل الوجه الاول يكون مرجعه إلى ذلك، فاذاً الاقوى جواز التفريق و الاتيان بخمسـة اغسال.

لا تكفى الاغسال عن الوضوء

الثـانى: هـل تكفى الاغسـال عن الوضوء مطلقـاً كمـا عن الصـدوقين و السـيد فى الناصـريات و الشـيخ و ابن زهرة و حمزة و الحلبى و القاضـى و سـلار، ام يجب الوضوء مع كل غسل كما عن المقنعـة و الجمل و المعتبر و شـرح المفاتيح و الرياض، ام يجب لكل صـلاة كمـا عـن السـرائر و الشـرائع و كتـب المصـنف و المحقـق الثـانى بـل عـن المختلـف: انه المشـهور، و فى المـدارك: إليه ذهب عـامة المتأخرين، و عن الخلاف: دعوى الاجماع عليه؟.

و اسـتدل للاول: بما دل على الاجتزاء بكل غسل عن الوضوء، و قد تقدم فى المتوسـطة انه لا فرق بين غسل الاستحاضة و غيره، و انما بنينا على وجوبه فيها مع الغسل للدليل الخاص المفقود فى المقام.

و فيه: انه يدل على وجوب الوضوء لكل صـلاة فى المقام قوله (عليه السلام) فى مرسل يونس الطويل فى سنة التى تعرف ايامها: فلتدع الصلاة ايام اقرائها ثمّ تغتسل و تتوضأ لكل صلاة، قيل: و ان سال؟ قال (عليه السلام) و ان سال مثل المثقب.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢، ص: ٢۴۴

]...[

و اورد عليه الشـيخ الاـعظم رحمه اللّه: بـأن الظـاهر ان المراد بالاغتسـال غسـل الاسـتحاضة لاـ الحيض، و إلاـ لزم السـكوت عن غسـل الاسـتحاضة، مع ان بيانه اهم من الوضوء، و حينئـذ فقوله (تغتسل و تتوضأ) الظاهر ان المراد به الوضوء الـذى لا بـد فى الغسل بناء على جعل الظرف متعلقاً بالمجموع، فهو محمول على الاستحباب لا محالة لما سيأتى من عدم وجوب الاغتسال لكل صلاة اجماعا. انتهى.

و فيه: اولًا: ان الظاهر كون المراد من الاغتسال فيه غسل الحيض كما يظهر من مراجعـة غير هذه الفقرة من فقرات المرسل و نظائره من النصوص.

و ثانيـاً: ان المراد لو كـان هو غسـل الاسـتحاضة، فقيام الـدليل على عـدم وجوب الغسل لكل صـلاة يوجب حمل الامر بالاغتسال على الاستحباب، و حيث لا صارف عن ظهور الامر بالوضوء فى الوجوب، فلا وجه لرفع اليد عنه.

و ثالثاً: ان الاجماع المزبور فى كلامه كما يصلح ان يكون صارفاً لظهور الامر فى الوجوب، يصلح ان يكون قرينـة على حمل الغسـل على غسل الحيض على فرض عدم ظهوره فيه أو تعلق الظرف بالوضوء لا به و بالاغتسال.

و اسـتدل للثـانى: بمـا دل على عـدم كفايـة الغسـل عن الوضوء. و فيه: مـا عرفت من ان الاـظهر هى الكفايـة، و عرفت فى الاستحاضـة المتوسطة انه لا فرق بين غسل الاستحاضة و غيره من الاغسال فى ذلك.

فظهر: أن الاظهر هو القول الاخير لمرسل يونس، و يمكن الاسـتدلال له باولوية وجوبه هنا من وجوبه فى المتوسـطة بالنسـبة إلى صلاة الغداة.

و أما الاستدلال له بعموم قوله تعالى «١» إِذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا..

---

(١) سورة المائدة آية ٨.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢، ص: ٢۴۵

و غسلها كغسل الحائض، و إذا فعلت ما قلناه صارت بحكم الطاهر

الخ، فغیر تام، إذ العموم خصص بما دل علی اغناء الغسل عن الوضوء، مع انه لا یدل علی وجوب الوضوء فی صورة کونها محدثة بالحدث الاصغر، و أما اصالة عدم اغناء الغسل عنه فقد عرفت ما فیها.

الثالث: یجب علیها تغییر القطنة لفحوی ما دل علی لزومه فی المتوسطة و لقوله "ع "فی مصحح صفوان «۱»: هذه مستحاضة تغتسل و تستدخل قطنة و تجمع بین صلاتین بالتقریب المتقدم فی المتوسطة.

و بذلک یظهر وجه لزوم تبدیل الخرقة او تطهیرها.

اذا عملت المستحاضة بوظیفتها کانت بحکم الطاهرة و ینبغی التنبیه علی امور

[غسل المستحاضة کغسل الحائض و الجنب]

: الأول ان المستحاضة غسلها کغسل الحائض و الجنب ترتیباً و ارتماساً، الا ان فیه الوضوء لکل صلاة کما تقدم اجماعاً، اذ مقتضی الاطلاق المقامی بعد ورود الدلیل فی بیان کیفیة الاغتسال و لو فی مورد ثمّ الامر بالاغتسال هو ذلک.

[إذا عملت المستحاضة بوظیفتها کانت بحکم الطاهرة]

و الثانی: اذا فعلت المستحاضة ما قلناه صارت بحکم الطاهرة کما هو المشهور، بل عن المحقق فی المعتبر، و المصنف فی المنتهی و التذکرة و غیرهما فی غیرها: دعوی الاجماع علیه.

و ظاهر جملة من معاقد الاجماعات، و صریح جملة اخری: انها اذا فعلت ما یجب علیها من الاغسال و غیرها یرتفع اثر استحاضتها مطلقا، و یجوز لها ما یجوز لغیر

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۴۶

[...]

المستحاضة بل الطاهرة من الاحداث، فیجوز لها مس الکتاب و نحوه.

و لا ینافیه ایجابهم الوضوء لکل صلاة و تبدیل الخرقة و القطنة، لبنائهم علی انها من وظائفها، و یؤید کون مرادهم ذلک عدم نقل القول عن احد بوجود الغسل للغایات الأخر، بل عن بعض دعوی الاجماع علی العدم، و عدَّهم الشیخ مخالفاً فی المسألة حیث استثنی دخول الکعبة.

فما عن بعض من حمل کلمات القوم علی ارادة انها بحکم الطاهرة بالاضافة الی الصلاة خاصة، ضعیف جداً، مضافاً الی استلزام ذلک کون کلامهم هذا تأکیدا کما لا یخفی.

و اما ما ذکره المحقق الهمدانی (ره): من ان المتیقن من معقد الاجماع انما هو بیان صیرورتها بمنزلة الطاهرة ما دام لاعمالها اثر فتستباح لها الغایات الاخر متی استبیح لها فعل الصلاة، فقد استدل له و لعدم استفادة ازید من ذلک من الاجماع: بان ارادة المعنی المتقدم من معقد الاجماع تنافی استدلالهم- لوجوب اعادة الوضوء عند کل صلاة- بان الدم حدث، فلیقتصر فی رفع حکمه علی المتیقن، و لذا حکی عن الموجز و شرحه القول بلزوم تعدد الوضوء للطواف و صلاته، و عن کشف الغطاء: الجزم بوجوب تکرار

الوضوء لتكرار المس، و تنافى ايضاً ما صرح به بعضهم من وجوب تقديم الغسل على الفجر للصوم معللا بمانعية حدثها من الصوم. و فيه: اولا: انه بعد ظهور معقد بعض الاجماعات و صريح بعض آخر منها فيها ذكرناه لا يعتنى بما ذكره بعض المتأخرين، لا سيما مع احتمال كون خلافه لشبهة عدم تحقق الاجماع أو غير ذلك مما لا ينافى ذلك.

و ثانياً: انه يمكن ان يقال: ان معقد الاجماع ان المستحاضة لو عملت بما تقتضيه وظيفتها بالنسبة الى الصلاة كانت بحكم الطاهرة بالنسبة الى غير الصلاة،

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ۲، ص: ۲۴۷

[...]

و لذلك التزمنا تبعاً للفقهاء بانها اذا لم تجمع بين الصلاتين الظهر و العصر، او المغرب و العشاء، يتعين عليها ان تغتسل عند الثانية ايضاً.

لا يقال: ان لازم ذلك وجوب الاغتسال عليها لصلاة الليل.

فانه يقال ان الاجماع على عدم وجوب الغسل للغايات الأخر غير الصلوات المفروضة يدل على عدم وجوبه لها.

و على ذلك فالاستدلال المزبور لوجوب الوضوء لكل صلاة فى محله، و لا ينافى ما ذكرنا، و اما تعليل بعض لوجوب تقديم الغسل على الفجر بمانعية حدثها، فيمكن ان يكون نظره الى احتمال عدم تحقق الاجماع الا بالنسبة الى اوقات الصلوات. و سيأتى التعرض لذلك.

و بما ذكرناه ظهر ضعف ما ذكره شيخنا الاعظم رحمه اللّه من ان المستفاد من مجموع كلماتهم ان الكافى من الافعال التى تفعل للصلاة اليومية للدخول فى غيرها المشروط بالطهارة هو الغسل فقط، مستشهداً بتصريحهم فى القليلة بوجوب الوضوء، بل جميع ما عدا الغسل لكل صلاة فرضاً و نفلًا، فما عن التحرير و الموجز و شرحه و الروض و غيرها من لزوم تجديد الوضوء لكل مشروط بالطهارة مستدلًا، بعموم ما دل على حدثية دم الاستحاضة فيجب تجديد الوضوء لرفعه للاجماع على الاكتفاء به، غير تام.

ثمّ ان المحكى عن جماعة: ان المتيقن من معقد الاجماع هو الاجتزاء بما عملته فى غايات اخر غير الصلاة فى وقت الصلاة، فاذا خرج لا تجتزئ به.

و استدلوا له: بما عن الفقهاء التصريح، بانه إذا ارادت المستحاضة ان تصلى صلاة الليل قدمت غسل الفجر و صلت به صلاة الليل، إذ لو كان غسل العشاءين كافياً لسائر الغايات بعد خروج وقتها لما كانت حاجة إلى التقديم.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ۲، ص: ۲۴۸

[...]

و فيه: ان الجمع بين فتواهم هذه، و ما صرحوا به من الكبرى الكلية من غير تقييد بضميمة الاجماع على عدم وجوب غسل آخر غير الاغسال الصلاتية، يقتضى حمل هذه الفتوى منهم على صورة حدوث الاستحاضة بعد ما صلت العشاءين.

فتحصل مما ذكرناه: ان الاظهر ثبوت هذه الكلية، و هى انه إذا فعلت ما هو الواجب عليه تكون بحكم الطاهرة، و تستبيح ما تستبيحه الطاهرة من الامور المشروطة بالطهارة مطلقاً.

إذا اخلت بوظيفتها

الثالث: إذا اخلت المستحاضة بشيء من وظائفها، فإن كان ذلك الشيء مما لا يعتبر فى حصول الطهارة كتغيير القطنة بطلت صلاتها

خاصـة، أمـا بطلان صلاتها فلأنه مما تقتضیه الادلـة الدالـة علی اشتراط صـلاتها به، و أما جواز غیرها من الغایات فلعدم دخالته فی حصول الطهارة، و عدم الدلیل علی شرطیته لذلک، و ان کان ذلک مما یعتبر فی حصول الطهارة لا یجوز لها مع ذلک ما یشترط فیه الطهارة کالمس. هـذا کله مما لا کلام فیه، انما الکلام فی انه: هل یجوز لها ما یحرم علی الحائض لو اخلت بالاغسال الصلاتیة ام لا؟ نسب ثانیهما إلی ظاهر الاصحاب، بل عن حواشی التحریر: دعوی الاجماع علیه، و عن نهایة الشیخ و حج القواعد و الوسیلة و الروض و المدارک و غیرها: الاول. فیجوز لها الدخول فی المسجدین و المکث فی سائر المساجد.

و استدل لعدم الجواز: بالاجماع المتکرر فی کلامهم علی انها إذا عملت بوظیفتها کانت بحکم الطاهرة، فان مفهومه انه إذا لم تفعل فهی بحکم الحائض، لا سیما مع تذییله فی کلام جماعة بقولهم: فیجوز لها الدخول فی المساجد و قراءة العزائم و الوطء، و بالاجماع المدعی فی محکی المصابیح و حواشی التحریر و شرح النجاة، و بان الاخبار تعطی انها بحکم الحائض کما یعطیه لفظ الاستحاضة، فانها استفعال من الحیض،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۴۹

[...]

و بان ظاهر کلمات الاصحاب ان حدث الاستحاضة بعینه حدث الحیض و الافعال تصیرها بحکم الطاهرة، و بانها إذا کانت مسبوقة بالحیض یکون المنع مقتضی الاستصحاب، فیثبت فی غیر هذه الصورة بعدم القول بالفصل.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلأن مفهوم معقد الاجماع المذکور انها ان لم تفعل ما وجب علیها فهی لیست بحکم الطاهرة، فلا یجوز لها الاتیان بشیء من ما تعتبر فیه الطهارة من الاستحاضة، أو یکون حدث الاستحاضة مانعاً عن صحته، و التذییل المذکور لا یکون دلیلًا علی ارادتهم من ذلک عدم جواز الامور المذکورة و غیرها مما یحرم علی الحائض إذا لم تفعل ما وجب علیها، کما یشهد له ذکر المصنف رحمه اللّه و المحقق الوطء فی عداد تلک الامور، مع ان بناءهما علی جوازه بدون الغسل، مع انه لا یعتبر الوضوء فی جواز دخول المستحاضة بالاستحاضة القلیلة المساجد بلا خلاف، فالظاهر ان مراد القوم ما ذکرناه.

و أما الثانی: فلأنه من المحتمل قویاً کون ماخذ ذلک الاجماع الاجماع المتقدم آنفاً بالتقریب الذی عرفت، مع انه قد عرفت مخالفة جماعة.

و أما دعوی استفادة کونها بحکم الحائض من الاخبار، فبعد ملاحظة ان الشارع خص موضوع الاحکام المذکورة للحائض بما إذا لم یتجاوز دمها عن العشرة و لم یکن اقل من ثلاثة، و جعل غیر هذا الدم قسیماً له کما تری.

و أما کون ظاهر کلمات الأصحاب ذلک فلیس له مأخذ سوی الاجماع مع التذییل المذکور، و قد عرفت ما فیهما.

و أما الاخیر: فیرد علیه مضافاً إلی ما تکرر منا فی هذا الشرح من عدم جریان الاستصحاب فی الاحکام لکونه محکوماً لاستصحاب عدم الجعل، انها ان اغتسلت من الحیض فلا ریب فی ارتفاع المنع بناء علی تداخل الاغسال، و ان لم تغتسل یکون

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۵۰

[...]

المنع باقیاً قطعاً.

فتحصل: ان غایة ما یستفاد من الادلة انها ان لم تات بالاغسال لا یجوز لها الاتیان بالاشیاء المنافیة لحدث الاستحاضة، و أما الاشیاء المنافیة فیجب تشخیصها بدلیل خارجی، نعم ما یعتبر فیه الطهارة لا ریب فی کونه من تلک الاشیاء لما عرفت من ان المستفاد من النصوص ان دم الاستحاضة حدث، و لا ریب ایضاً فی ان طلاقها لیس من تلک الاشیاء.

و أما دخول المسجدین و المکث فی المساجد، فحیث لم یدل دلیل علی حرمتهما علیها، فیتعین الرجوع فیهما إلی الاصل. و بذلک یظهر حکم قراءة العزائم.

حکم وطء المستحاضة

و أما الوطء: ففی جوازه قبل الغسل اقوال: الاول: ما عن المعتبر و التذکرة و التحریر و الدروس و البیان و الموجز و شرحه و الروض و مجمع الفائدة و فی المدارک، و غیرها: و هو الجواز مطلقاً.

الثانی: ما عن ظاهر المقنعة و الاقتصار و الجمل و العقود و الکافی و الاصباح و السرائر و مصباح السید و عن ظاهر معتبر المحقق و تذکرة المصنف: نسبته إلی ظاهر الاصحاب، و اختاره صاحب الحدائق، و هو توقفه الجواز علی الافعال مطلقاً قلیلة کانت أو کثیرة اغسالًا کانت أو غیرها.

الثالث: توقفه علی الغسل و الوضوء دون سائر افعالها، اختاره الشیخ فی محکی المبسوط.

الرابع: توقف علی الغسل خاصة کما عن ظاهر الصدوقین فی الرسالة و الهدایة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۵۱

[...]

و قواه شیخنا الاعظم رحمه اللّه.

و استدل للاول: بالاصل، و عمومات حل الازواج و ما ملکت ایمانهم، و خصوص قوله «۱» تعالی وَ لا تَقْرَبُوهُنَّ حَتّی یَطْهُرْنَ فَإِذا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ، و صحیح «۲» ابن سنان، و لا بأس ان یأتیها بعلها إذا شاء إلا ایام حیضها: و صحیح «۳» معاویة: و هذه یأتیها بعلها إلا أیام حیضها، و صحیح «۴» صفوان، عن أبی الحسن (علیه السلام): لا، هذه مستحاضة- إلی ان قال- و یأتیها زوجها ان اراد.

و لکن الاظهر تعین الخروج عن الاصل، و تقیید الاطلاقات بما دل علی اعتبار الغسل فی الحلیة، ففی موثق «۵» سماعة الوارد فی المستحاضة: و ان اراد زوجها ان یأتیها فحین تغتسل و نحوه موثقة الآخر. و فی صحیح «۶» مالک بن اعین عن الامام الباقر (علیه السلام) عن المستحاضة کیف یغشاها زوجها: ینتظر الایام التی کانت تحیض- إلی ان قال- و یغشاها فیما سوی ذلک من الایام و لا یغشاها حتی یأمرها فتغتسل ثمّ یغشاها ان اراد.

و أورد علیها بأمور: (احدها) انه یمکن ان یکون المراد منها الاغتسال من الحیض.

و فیه: ان موثقی سماعة بقرینة وقوع ذلک فی ذیل الاحکام المستحاضة صریحان

---

(۱) سورة البقرة آیة ۲۲۲.

(۲) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة حدیث ۴.

(۳) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة حدیث ۱.

(۴) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة حدیث ۳.

(۵) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة حدیث ۶.

(۶) الوسائل- باب ۳- من ابواب الاستحاضة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۵۲

[...]

فى ارادة غسل الاستحاضة، و اما الصحيح فظاهره اعتبار الغسل فى جواز الوطء مطلقاً فى غير تلك الايام، و لا يلائم ذلك مع ارادة غسل الحيض.

(ثانيها) انها باطلاقها تشمل القليلة، مع انه لا شبهة فى عدم توقف جواز وطئها فى القليلة على الغسل.

و فيه: ان اطلاقها يقيد بما دل من النص و الفتوى على انه إذا حلت لها الصلاة جاز لزوجها ان يغشاها، و حلّية الصلاة فى القليلة لا تتوقف على الغسل.

(ثالثها) ان موثقى سماعة ظاهر ان فى اعتبار معاقبة الوطء للغسل، و لم يقل به أحد، و التصرف فيهما بحملهما على ارادة الغسل للصلاة ليس باولى من حمل هذه النصوص على الاستحباب.

و فيه: ان التعبير عن شرطية شيء لشيء من دون اعتبار المعاقبة بمثل ذلك شائع، فالمراد: من حين تغتسل.

(رابعها) ان لازم ذلك اعظمية حدث الاستحاضة عن حدث الحيض، إذ لا يعتبر فى جواز وطء الحائض بعد انقطاع الدم الغسل.

و فيه: اولًا: انه لا محذور فى الالتزام بذلك إذا ساعد الدليل، و ثانياً: ان حلّية الوطء ما دام حدث الاستحاضة باقياً بالغسل لا توجب الاعظمية كما لا يخفى. فتحصل ان الاظهر هو القول الاخير.

و استدل للثانى: بموثق «١» فضيل و زرارة عن احدهما (عليهما السلام): المستحاضة تكف عن الصلاة ايام اقرائها و تحتاط بيوم أو يومين ثمّ تغتسل كل يوم و ليلة ثلاث مرات، و تحتشى لصلاة الغداة و تغتسل، تجمع بين الظهر و العصر بغسل،

(١) الوسائل- باب ١- من ابواب الاستحاضة حديث ١٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ٢٥٣

]...[

و تجمع بين المغرب و العشاء بغسل، فاذا حلّت لها الصلاة حل لزوجها ان يغشاها. بدعوى ان قوله (عليه السلام): فاذا حلت ... الخ لا يكون راجعاً إلى قوله (عليه السلام): تكف عن الصلاة. حتى يكون المراد من حل الصلاة الخروج من الحيض، بل يكون مرتبطاً بحكم المستحاضة المذكور بعد حكم الحائض من ان صلاتها تتوقف على الاغسال الثلاثة.

و عليه: فالخبر كالصريح فى ان المراد من حل الصلاة الخروج من حدث الاستحاضة، و هو انما يكون بالاتيان بجميع وظائفها.

قمّى، سيد صادق حسينى روحانى، فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ٢٦ جلد، ه ق فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)؛ ج٢، ص: ٢٥٣

و بذلك يظهر تقريب الاستدلال لهذا القول بصحيح «١» البصرى عن الامام الصادق (عليه السلام): عن المستحاضة ا يطأها زوجها، و هل تطوف بالبيت؟ قال (صلّى اللّه عليه و آله) تقعد قرؤها- إلى ان قال- و كل شيء استحلت به الصلاة فليأتها زوجها و لتطف بالبيت.

و نحوهما صحيح «٢» ابن مسلم، و خبر «٣» إسماعيل بن عبد الخالق.

و فيه: اولًا: ان الظاهر منها و لا أقل من الاحتمال ورودها فى مقام بيان عدم الفرق بين احكام الحائض، و انه عند استمرار الدم لا تحل لها الصلاة فى أيام قرؤها و لا يحل لزوجها ان يأتيها، و بعد تلك الايام كما تحل لها الصلاة يحل لزوجها ان يأتيها.

و عليه: فالظاهر من هذه الاخبار ارادة الحلّية الذاتية من حل الصلاة فى مقابل أيام اقراءها، لا إباحة الدخول فى الصلاة فى مقابل المحدث الذى لا يستبيح الصلاة. و يؤيده ان السؤال فى صحيح البصرى انما يكون عن اصل جواز الوطء و الطواف لاعن شرطهما.

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة حدیث ۸.

(۲) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة حدیث ۱۴.

(۳) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة حدیث ۱۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۵۴

]...[

و ثانیاً: انها علی فرض دلالتها علی اشتراط جواز الوطء بجمیع افعالها التی تتوقف علیها صحة صلاتها، یتعین حملها علی ارادة خصوص الغسل للاخبار المتقدمة الظاهرة فی کفایة الغسل، فان رفع الید عن ظهور هذه النصوص اهون من تقیید تلک الاخبار کما لا یخفی.

و ثالثاً: انه لا یبعد دعوی انصرافها بانفسها عن ما عدا الغسل لبعد مدخلیة غیر الاغسال من الافعال فی حلّیة الوطء، بل فی رفع حدث الاستحاضة فتدبر.

و استدل للقول الثالث: بالنصوص التی استدل بها للقول الثانی، بدعوی انصرافها عما عدا الغسل و الوضوء من الافعال، لان الظاهر کونها من قبیل الشرائط الخارجیة لفعل الصلاة بلا دخل لها فی رفع حدث الاستحاضة، و بما عن قرب الاسناد «۱» عن محمد بن خالد عن إسماعیل بن عبد الخالق عن الامام الصادق (علیه السلام): عن المستحاضة کیف تصنع بالصلاة؟ قال: إذا مضی وقت طهرها- إلی ان قال- قلت: یواقعها زوجها؟ قال (علیه السلام): إذا طال بها ذلک فلتغتسل و لتتوضأ ثمّ یواقعها إذا اراد.

و فیهما نظر: اما النصوص فلما تقدم آنفاً، و اما خبر اسماعیل فلاحتمال ان یکون المراد من الوضوء فیه غسل الفرج، و بعبارة اخری: ان یکون المراد به نضح الماء علی الفرج الذی هو معناه اللغوی، و یکون ذلک کنایة عن تنظیف الفرج.

فتحصل: ان الاظهر هو القول الاخیر.

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة حدیث ۱۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۵۵

]...[

شرطیة الاغسال لصحة صوم المستحاضة؟

و اما صومها: فالمشهور بین الاصحاب: توقف صحته علی الاغسال النهاریة کما فی المدارک، و عن الذخیرة: انه مذهب الاصحاب، و عن جامع المقاصد و الروض و حواشی التحریر: الاجماع علیه، و عن النهایة و کشف اللثام: احتمال اختصاص التوقف بغسل الفجر، و عن المبسوط: اسناد الاول إلی روایة اصحابنا، و الظاهر ان المراد بها صحیح «۱» علی بن مهزیار قال: کتبت إلیه: امرأة طهرت من حیضها او نفاسها فی اول یوم من شهر رمضان ثمّ استحاضت و صلت و صامت شهر رمضان من غیر ان تعمل ما تعمله المستحاضة من الغسل لکل صلاتین، فهل یجوز صومها و صلاتها أم لا؟ فکتب (علیه السلام): تقضی صومها و لا تقضی صلاتها، لان رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) کان یأمر فاطمة و المؤمنات من نسائه بذلک.

و أورد علیه بأمور: الاول: انه مضمر، و المسئول عنه لعله غیر المعصوم.

و فيه ان ابن مهزيار من اجلاء الاصحاب، و هو لا يروى عن غير المعصوم.

الثانى اشتماله على الصديقة الطاهرة، مع انها عليها السلام لم تر حمرة كما تكاثرت الاخبار بذلك و هو المعروف بين الاصحاب، و فيه انه يمكن ان يكون المراد فاطمة بنت أبى حبيش إلّا انه مع ذلك ليس فى الرواية ما يشعر بكون امر النبى اياها عليها السلام لاجل ابتلائها بذلك فمن الممكن ان يكون امره اياها لتعليم نسوان المسلمين.

الثالث: اشتماله على ما لا يقول به الاصحاب و هو عدم قضاء الصلاة.

و فيه: ان ذلك يوجب طرح هذه الفقرة من الحديث لا جميع فقراته لامكان

---

(۱) الوسائل- باب ۴۱- من ابواب الحيض حديث ۷.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۲۵۶

]...[

التفكيك فى الحجية بينها.

ثمّ ان مقتضى الجمود على عبارة الصحيح هو عدم التوقف على غسل الفجر، لعدم التعرض له، إلا ان الظاهر ارادة تركها للغسل اصلًا لشيوع التعبير فى النصوص عن الاغسال الثلاثة الواجبة عليها بالغسل لكل صلاتين كما لا يخفى على من راجعها، و عليه فالنص انما يدل على بطلان صومها عند ترك جميع الاغسال، و لا دلالة له على توقفه على فعل جميعها او بعضها، نعم يكون التوقف على فعل الجميع او البعض معلوماً بالاجمال، و حيث ان التوقف على غسل الفجر متيقن بحسب الفتاوى، فلا يجرى الاصل فيه، كما ان التوقف على غسل الظهرين متيقن بحسب عبارة النص بعد ضم عدم القول بالتوقف على غسل العشاءين دونه، فلا يجرى فيه ايضاً، فيجرى الاصل بالنسبة إلى غسل العشاءين بلا معارض و به ينحل العلم الاجمالى.

و بذلك تظهر امور (۱) توقف صحة صومها على الاغسال النهارية.

(۲) وجه احتمال توقفها على خصوص غسل الفجر و ضعفه، و أما الاستدلال له بان غسل الظهرين بمنزلة الغسل للجنابة الحاصلة فى اثناء النهار فيكفى فى الصوم الدخول فيه مع الطهارة عن الحدث الاكبر، فاجتهاد فى مقابل النص.

(۳) وجه توقفها على جميع الاغسال الواجبة عليها حتى غسل ليلته اللاحقة كما هو ظاهر كل من عبر بتوقفها على الاغسال. و ضعفه:.

و فى المقام احتمال رابع و قول ثالث، و هو التوقف على غسل الليلة الماضية مطلقاً، او بشرط عدم تقدم غسل الفجر قبله، و هو المنسوب إلى الذكرى و الروض، و قواه شيخنا الاعظم رحمه اللّه على فرض كون المنع للحدث لا للتعبد، و استدل له:

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۲۵۷

]...[

بانها مع عدم تحقق الامرين تكون عند الدخول فى الصوم محدثة و هى قادرة على رفعه فيجب عليها ذلك.

و فيه: ان كيفية منع حدث الاستحاضة عن الصوم غير معلومة، و لعله يكون مانعاً لو لم تات بالاغسال النهارية كما هو ظاهر النص، مع انها على تقدير غسلها لعشائى الليلة السابقة لا تكون عند الفجر متطهرة من الحدث، فالالتزام بالاكتفاء به يلازم القول بعدم مانعية الحدث فى نفسه.

ثمّ ان ظاهر النص اعتبار خصوص الغسل فى الصوم، فشرطية الوضوء لا دليل عليها، و الاصل يقتضى العدم، فما عن بعض من دخله فيه ضعيف، و الاستدلال له بان الحدث الاكبر لا يرتفع بخصوص الغسل بل مقتضى ما دل على ان كل غسل معه وضوء دخل الوضوء فى

اثر الغسل فلا بد من الاتیان به کی یرتفع حدث الاستحاضة فیصح صومها، غیر تام، اذ مضافاً إلی ما تقدم من اجزاء کل غسل عن الوضوء، فضلًا عن رافعیته للحدث الاکبر، ان کیفیة منع حدث الاستحاضة غیر معلومة کما عرفت، فالاظهر عدم اعتباره فیه.

لا یخفی ان النص و ان اختص بالاستحاضة الکثیرة، إلا انه یتعدی عنها إلی الوسطی کما هو المشهور بدلیل الاجماع، و دعوی تنقیح المناط غیر بعیدة، و حیث ان المتیقن من الاجماع صورة الغمس قبل الفجر الموجب لتحقق الحدث من ابتداء الصوم فیختص الحکم بها، فلو کان الغمس بعده قبل الصلاة او بعدها وجب الغسل لصلاة الظهر ان کان بعد صلاة الفجر أم لم یجب، لا یعتبر الغسل فی صومها، فما عن بعض الحواشی المنسوبة إلی الشهید من تقیید وجوب الغسل علی المتوسطة بما إذا کان الغمس قبل الفجر هو الاقوی، اللهم إلا ان یقال: انه حیث لم یوجد القائل بذلک کما فی طهارة الشیخ الاعظم رحمه اللّه فلا وجه للاختصاص به، فتدبر و الاحتیاط

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۵۸

[...]

طریق النجاة.

لزوم المبادرة إلی الصلاة بعد الغسل

الرابع: المشهور بین الاصحاب: لزوم معاقبة الصلاة للغسل، و فی طهارة الشیخ الاعظم: بل قد یظهر نفی الخلاف فیه، و فی الجواهر: لم اعرف مخالفاً فیه، و عن کشف اللثام و العلامة الطباطبائی: العدم.

و یشهد للاول: ما فی مصحح «۱» ابن سنان: المستحاضة تغتسل عند صلاة الظهر. و ما فی خبری «۲» أبی المعزا و إسحاق بن عمار: فلتغتسل عند کل صلاتین. و تقریب الاستدلال بها انها ظاهرة فی اعتبار المقاربة لما عن الحلی فی السرائر من ان لفظة (عند) فی لسان العرب لا تصغَّر فهی للمقاربة، کما ان لفظة (قبیل) و (بعید) للمقاربة، لانها مع ترک التصغیر بمنزلة بعید و قبیل فی التصغیر.

و اورد علیه الشیخ الاعظم رحمه اللّه: بان الظاهر منها اضافتها إلی الوقت، أی زمان حضور وقت کل صلاة لا حضور فعلها.

و فیه: ان تقدیر المضاف فی نفسه خلاف الظاهر، و اطلاق النصوص الأخر لا یصلح قرینة علیه، لان ظهور المقید مقدم علی ظهور المطلق.

و الایراد علی ذلک بمنافاة ما ذکر فی المقام مع ما ذکرناه فی مسألة وطء المستحاضة من ان قوله (علیه السلام): فان اراد زوجها ان یأتیها فحین تغتسل. غیر

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة حدیث ۴.

(۲) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب الحیض حدیث ۵- ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۵۹

[...]

ظاهر فی اعتبار المعاقبة، لتعارف التعبیر عن الشرطیة المطلقة بمثل ذلک، غیر تام، اذ مضافاً إلی الفرق بین لفظ (حین) و لفظة (عند) ان الفرق بین التعبیر بجواز الاتیان حین الاغتسال و الامر بالاغتسال حین الاتیان واضح لا یحتاج إلی بیان، و المقام من قبیل الثانی.

و أما الاستدلال له بوجوب الاقتصار فی تسویغ الحدث الواقع بعد الغسل المخالف للاصل علی المتیقن، فیرد علیه: ان مقتضی اطلاق

النصوص عدم وجوب الاقتصار علی مقدار الضرورة، و دعوی انه لا إطلاق لها من هذه الجهة حتی یتمسک باطلاقها لجواز التأخیر ممنوعة.

و استدل للثانی: باطلاق النصوص، و بالاصل، و بقوم الامام الصادق (علیه السلام) فی خبر «۱» ابن عبد الخالق: فاذا کان صلاة الفجر فلتغتسل بعد الفجر ثمّ تصلی رکعتین قبل الغداة ثمّ تصلی الغداة. و بقوله (علیه السلام) فی خبر «۲» ابن بکیر المتقدم: فاذا مضت عشرة أیام فعلت ما تفعله المستحاضة ثمّ صلت. فان لفظة (ثمّ) للتراخی.

و فی الکل نظر: أما الاطلاق فلأنه یتعین تقییده بما تقدم، و به یجب الخروج عن الاصل.

و أما خبر ابن عبد الخالق: فهو لا یدل إلّا علی جواز الفصل بمقدار رکعتی النافلة، و هذا المقدار من الفصل لا ینافی مع المقاربة المعتبرة، لانها اعم من المبادرة، و بذلک یظهر وجه جواز الفصل بمقدار الاذان و الاقامة و انتظار الجماعة و الذهاب إلی مکان الصلاة إذا کانا غیر منافیین للمقاربة.

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة حدیث ۱۵.

(۲) الوسائل- باب ۸- من ابواب الحیض حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۶۰

]...[

و أما خبر ابن بکیر: فلأن لفظة (ثمّ) لم توضع لإفادة لزوم الفصل بین مدخولها و ما قبلها، بل لتاخره عنه، و علیه فیقید اطلاقه بالنصوص المتقدمة.

فتحصل: ان الاقوی وجوب معاقبة الصلاة للغسل.

و أما معاقبتها للوضوء، فعن الخلاف و المبسوط و السرائر و الجامع و الوسیلة و الاصباح و جمهور المتأخرین إلا المصنف: وجوبها، و فی طهارة الشیخ الاعظم: انه المشهور، و فی الجواهر: بل لا أجد فیه خلافاً صریحاً إلا من العلامة "رحمه اللّه "فی المختلف، و تبعه العلامة الطباطبائی فی مصابیحه مدعیاً انه ظاهر الاکثر.

و استدل للاول: بوجوب الاقتصار علی مقدار الضرورة فی تسویغ الحدث الواقع بعد الوضوء المخالف للاصل، و بعدم ظهور الفرق بینه و بین الغسل، و بما تضمن الامر بالوضوء لکل صلاة اذ لو لم تقدح الفاصلة لم تجب اعادته.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلما عرفت من ان مقتضی اطلاق الادلة عدم وجوب الاقتصار علی مقدار الضرورة.

و أما الثانی: فلأن عدم ظهور الفرق لا یکفی فی ثبوت ما ثبت للغسل للوضوء، بل یتوقف ذلک علی اثبات عدم الفرق.

و أما الثالث: فلأنه لم یعلم ان الوجه فی الامر بالوضوء لکل صلاة هو قدح الفاصلة، فالاولی الاستدلال له. بما عن الحلی فی السرائر و هو بعض الاخبار المشتمل علی لفظة (عند) بالتقریب المتقدم فی الغسل، و الانکار علیه بعدم الوجدان کما وقع من بعضهم فی غیر محله، اذ فی خبر ابن جعفر المتقدم عن أخیه (علیه السلام) فی القلیلة: یجزؤها الوضوء عند کل صلاة. و یؤیده ما عن الخلاف من دعوی الاجماع علیه حیث قال: المستحاضة و من به سلس البول یجب علیهما تجدید الوضوء عند کل صلاة- إلی ان قال- دلیلنا اجماع الفرقة و اخبارهم- إلی ان قال- و ذلک یقتضی ان تعقبه الصلاة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۶۱

]...[

المتوسطة الحادثة بعد صلاة الفجر

الخامس: إذا حدثت المتوسطة بعد صلاة الفجر لا- یجب الغسل لها اجماعاً و قطعاً، و لا یخفی وجهه، فهل یجب للظهرین ام لا؟ وجهان: نسب فی الجواهر إلی ظاهر کلام الاصحاب العدم ثمّ قال: بل لعل المتأمل فی کلماتهم یمکنه تحصیل الاجماع علی ذلک.

اقول: ان جماعة من الاصحاب کالشهید فی محکی البیان، و المحقق الثانی فی محکی جامع المقاصد، و الشهید الثانی فی محکی الروضة، و غیرهم فی غیرها، و ان صرحوا بذلک إلا ان الظاهر عدم تحقق الاجماع، بل و لا الشهرة علیه کما صرح به الشیخ الاعظم رحمه اللّه، اذ لا وجه لما افاده فی الجواهر بعد عدم تصریح اکثر الاصحاب بذلک إلا دعوی ان جماعة من الاصحاب ادعوا الاجماع علی تخصیص الغسل بالغداة و هی فاسدة، اذ الظاهر ان مرادهم من ذلک لیس اختصاص اثر الغسل بها، بل یریدون به عدم وجوب غسل آخر لما عداها فی مقابل الکثیرة.

کما یشهد له، ان جماعة من المصرحین بذلک اوجبوا الغسل لانقطاع دم المستحاضة للبرء مطلقاً، و لو لم تکن المتوسطة حدثاً بالنسبة إلی غیر الصبح لم یجب الغسل عند انقطاعه لبقیة الصلوات.

و ما فی محکی کشف اللثام: بانها لو لم تغتسل لصلاة الصبح لزمها الغسل إذا ارادت الصلاة الباقیة علی وجه یظهر منه کونه من المسلمات و لو لا کونها حدثاً بالنسبة إلی غیر الصبح لم یکن وجه لوجوب الغسل إذا ارادت الاتیان بغیرها. اللهم إلا ان یقال: ان غایة ما یدل علیه ذلک کون الاستحاضة المتوسطة الحادثة قبل صلاة الفجر

[...]

حدثاً بالنسبة إلی جمیع الصلوات، لا خصوص صلاة الصبح.

و کیف کان فإن ساعدنا الدلیل علی وجوب الغسل لهما لا نبالی بما استظهره رحمه اللّه من الاجماع علی العدم.

و یمکن الاستدلال له: باطلاق النصوص، حیث انها تدل علی ان الغسل شرط لجمیع الصلوات، و توجب المتوسطة غسلًا واحداً بالنسبة إلیها کما هو ظاهر جملة منها و صریح جملة اخری کروایتی سماعة: فإن لم یجز الدم الکرسف فعلیها الغسل کل یوم مرة و الوضوء کل صلاة. و صحیح زرارة المتقدم: صلت بغسل واحد، أی تصلی جمیع الصلوات به. و انما بنینا علی وجوبه للغداة من جهة ظهور الادلة فی کونه ملحوظاً بنحو الشرط المتقدم.

و علیه فمقتضی اطلاقها وجوب الغسل للظهرین إذا حدثت بعد صلاة الفجر، کما انها ان حدثت بعد الظهرین وجب الغسل للعشاءین، فما عن الریاض من وجوبه للظهرین أو العشاءین هو الاقوی.

یجب علی المستحاضة اختبار حالها

السادس: یجب علی المستحاضة اختبار حالها، و انها من أی قسم من الاقسام الثلاثة کما عن المصنف رحمه اللّه فی المنتهی و الشهید فی الذکری و المحقق الثانی فی جامع المقاصد و غیرهم فی غیرها.

و یشهد له الامر به فی جملة من النصوص: کصحیح «۱» ابن مسلم عن الامام

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة حدیث ۱۴.

]...[

الباقر (علیه السلام): فی الحائض إذا رأت دماً بعد ایامها التی کانت تری الدم فیها فلتقعد عن الصلاة یوماً أو یومین ثمّ تمسک قطنة فان صبغ القطنة دم لا ینقطع فلتجمع ... الخ.

و خبر «۱» عبد الرحمن عن الامام الصادق (علیه السلام) فی المستحاضة: و لتستدخل کرسفاً فان ظهر علی الکرسف ... الخ. و نحوهما غیرهما. و هو مانع عن الرجوع إلی اصالة البراءة من الغسل و الرجوع إلی استصحاب الحکم او الموضوع إذا لم یکن موافقاً للاحتیاط لظهوره فی کونه طریقیاً إلی معرفة کون الاستحاضة من أی قسم من الاقسام الثلاثة حتی تترتب علیها الاحکام المختصة بذلک القسم.

و بعبارة اخری: انه ظاهر فی کونه ارشادیاً إلی تنجز الواقع علی ما هو علیه، و ان الجهل لا یکون عذراً لا فی کون الاختبار شرطاً تعبدیاً فی صحة العبادة، أو واجباً نفسیاً کذلک کما لا یخفی.

و أما الاحتیاط: فقد استدل لعدم جوازه بوجهین: احدهما: ان مقتضی اطلاق هذه النصوص المنع من العمل بالاحتیاط. الثانی: عدم جواز الامتثال الاجمالی مع امکان الامتثال التفصیلی.

و فیهما نظر: أما الاول: فلأن الظاهر منها کما عرفت عدم ورودها فی مقام بیان اعتبار أمر آخر وراء ما یعتبر للمستحاضة فی صلاتها، و علیه فبالاحتیاط یحرز الواقع.

و أما الثانی: فلما حققناه فی محله من ضعف المبنی، و منه یظهر وجه الصحة لو کان ما فعلته موافقاً للواقع مشتملًا علی نیة التقرب.

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج ۲، ص: ۲۶۴

]...[

و علی ذلک فیکون مفاد النصوص منطبقاً علی القاعدة، فان العقل کما یحکم بقبح العقاب بلا بیان، کذلک یحکم بوجوب الفحص فی امثال المقام مما لا یمکن معرفة الموضوع غالباً إلا بالاختبار، و یکون هذا الحکم العقلی کالقرینة المتصلة مانعاً عن انعقاد ظهور ادلة الاصول النافیة فی الاطلاق. هذا فیما إذا تمکنت من الاختبار.

و أما ان لم تتمکن منه، فلا کلام فی عدم سقوط الصلاة، لانها لا تسقط بحال، فهل تجری فی حقها الاصول النافیة. ام یجب علیها الاحتیاط؟ وجهان: اقواهما الثانی لإطلاق دلیل الاختبار الموجب لسقوط الاصول النافیة عن الحجیة.

فان قلت: کیف یعقل الاطلاق فی دلیل الاختبار، مع ان الامر به فی فرض عدم التمکن تکلیف بما لا یطاق.

قلت: لیس المراد من اطلاق دلیله وجوب الاختبار فی الفرض کی یستحیل ثبوته، بل المراد بثبوته تنجز الواقع علی ما هو علیه و عدم عذریة الجهل.

و علیه فیتعین علیها الاحتیاط و العمل باسوء الاحتمالات.

ثمّ انه لا إشکال فی الاکتفاء بالاختبار قبل الوقت إذا علمت بعدم تغیر حالها إلی ما بعد الوقت، و أما إذا احتملت التغیر، فهل تکتفی به أم لا؟ وجهان: قد استدل للثانی: بان الاختبار واجب بالاجماع و غیره، فلا بد من الاتیان به بعد الوقت لعدم وجوبه قبله، و بان الظاهر من الادلة اعتبار تقارب الاختبار و العمل. و بعبارة اخری: الاختبار حین ارادة العمل و فیهما نظر.

أما الاول: فلأن الاختبار و ان کان مقدمة للاغتسال او التوضی، و لازم ذلک عدم وجوبه قبل دخول الوقت، لکن الکلام لیس فی

ذلك، بل فى انه لو اوجدته هل تكتفى به بعد دخول الوقت كما هو كذلك فى المقدمات التى يؤتى بها قبل وقت ذيها ام لا؟

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢، ص: ٢۶۵

]...[

و أما الثانى: فلأنه بعد جريان الاستصحاب- أى استصحاب عدم التغير- تحرز المستحاضة حالها، فلا حاجة إلى الاختبار ثانياً، مع انه لو تم فإنما يقتضى عدم انفصال الاختبار عن اداء الوظيفة، فلو اختبرت قبل الوقت و ادت وظيفتها فى الوقت مقارناً له كفى، و لو اختبرت فى اول الوقت و ادت وظيفتها فى آخره لو يكف.

و بذلك يظهر مستند من اعتبر كون الاختبار حين ارادة العمل و ضعفه. فالتحقيق هو الاكتفاء به لاستصحاب عدم التغير.

فان قلت: قد تقدم ان ادلة الاختبار تدل على الغاء الاستصحاب فى المقام فلا مجال لاجرائه.

قلت: انها انما اقتضت الغاء الاستصحاب قبل الاختبار لا بعده فتدبر.

التحفظ من خروج الدم بعد الطهارة

السابع: قال فى الحدائق: صرح الاصحاب بانه يجب على المستحاضة الاستظهار فى منع الدم من التعدى بقدر الامكان، و ظاهره دعوى الاجماع عليه، و فى الجواهر: لم أجد فيه خلافاً، بل لعله تقضى به بعض الاجماعات السابقة فى تغيير الخرقة و نحوها. بل عن بعض: ان الاجماع عليه ما بين ظاهر و صريح مستفيض.

و تشهد له النصوص الآمرة بالاحتشاء و الاستثفار و تبديل الكرسف: كصحيح معاوية المتقدم: تحتشى و تستثفر.

و صحيح «١» الحلبى: عن الامام الباقر عليه السلام: ثمّ تغسل و تستدخل قطنة

---

(١) الوسائل- باب ١- من ابواب الاستحاضة حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢، ص: ٢۶۶

]...[

و تستذفر بثوب ثمّ تصلى حتى يخرج الدم من وراء الثوب.

و موثق «١» زرارة: عنه عليه السلام ثمّ هى مستحاضة فلتغتسل و تستوثق من نفسها.

و مرسل يونس الطويل المتقدم و فيه الامر بالاستثفار و التلجم.

و الاحتشاء ان تحشو فرجها بعد غسله بشىء من قطن أو خرقة، و الاستثفار هو التلجم، و هو على ما عن الذكرى: ان تشد على وسطها خرقة كالتكة و تأخذ خرقة اخرى مشقوقة الرأسين تجعل احداها قدامها و الاخرى خلفها و تشدهما بالتكة. و حيث ان الغرض من ذلك هو حبس الدم فتكتفى بكل ما يحبس الدم كما هو المتبادر من الامر بمثل هذه الاشياء فى امثال هذه الموارد، و يؤيده الامر بمطلق الاستيثاق فى موثق زرارة.

و عليه: فالامر بضم الفخذين فى بعض الروايات محمول على ما إذا توقف التوقى عليه، و أما الامر بالاستذفار فى صحيح الحلبى المفسر آخره بان تتطيب و تستجمر بالدخنة، فمحمول على الاستحباب قطعاً للاجماع على عدم وجوب شىء زائداً على ما يوجب حبس الدم.

و قد استدل للمختار بوجهين آخرين: احدهما: ما دل على وجوب التحفظ عن نجاسة الدم مهما امكن؛ و أورد عليه الشيخ الاعظم

رحمه اللّه: بأنه لا یوجب إلا التحفظ عن الزائد علی ما لا یمکن، و إلا فلا یتأثر المحل النجس بمثل نجاسته.

و اجیب عنه: بان مقتضـی ادلهٔ مانعیهٔ الدم ان الدم المأخوذ موضوعاً للمانعیهٔ ملحوظ بنحو الطبیعهٔ الساریهٔ، فیجب علیها التحفظ حتی لا یخرج و ان کان علی فرض الخروج لا یوجب نجاسهٔ البدن.

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضهٔ حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج ۲، ص: ۲۶۷

]...[

و فیه: ان هذا یتم بناء علی عدم جواز الصلاهٔ فی المحمول النجس، و قد مر فی الجزء الاول جوازها.

ثانیهما: ان دم الاستحاضهٔ حدث لا بد من التحفظ عن خروجه بقدر الامکان.

و فیه: انه بعد خروج شیء منه بعد الغسل إلی آخر الصلاهٔ التحفظ بقدر الامکان لا ینفع کما لا یخفی، فالصحیح ما ذکرناه.

ثمّ ان المحکی عن المصـنف رحمه اللّه فی نهایهٔ الاحکام و الشـهید فی الذکری: انه لو خرج دم الاسـتحاضهٔ بعد الطهارهٔ أعیدت بعد الغسـل و الاسـتظهار ان کـان لتقصـیر فیه. و تبعهمـا صاحب الحـدائق رحمه اللّه، و اسـتدل له: بأنه حـدث لا بـد من التحفظ منه بقـدر الامکان، و بالامر بالاحتشاء فی جملهٔ من الاخبار.

و فیهما نظر: أما الاول: فلأن المسـتفاد من الادلـهٔ العفو عن حدثیته بعد الطهارهٔ کما عرفت عند التعرض لما افتی به الاصـحاب من انها إذا فعلت ما وجب علیها کانت بحکم الطاهرهٔ؟، مع انه لو فرضـنا اجمال الادلـهٔ من هـذه الجهـهٔ لا بد من الرجوع إلی استصـحاب عدم الانتقاض.

و أمـا الثـانی: فلأـن الظـاهر من الاـمر به کون ذلـک من شـروط الصـلاهٔ خاصـهٔ کالامر بالغسل و الوضوء، فالاظهر عـدم وجوب اعادهٔ الطهارهٔ.

و ایضاً المحکی عن نهایـهٔ المصـنف رحمه اللّه و ذکری الشـهید و الروض: انه یجب علیها التحفظ من خروج الدم بقدر الامکان تمام النهار ان کانت صائمهٔ، و استدل له: بأن خروجه یوجب بطلان الغسل المعتبر فی صحهٔ صومها.

و فیه: اولًا: ما عرفت من عدم بطلانه به. و ثانیاً: انه علی فرض القدح فیه لو کان خروج الدم کاشـفاً عن عدم وقوع الغسل صـحیحاً من الاول کان لما ذکر وجه، و لکن بما انه لیس کذلک قطعاً بل علی فرض القدح انما یوجب ارتفاع اثر الغسل،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج ۲، ص: ۲۶۸

]...[

و یوجب صـیرورتها محدثـهٔ، و لا دلیل علی اعتبار کونها طاهرهٔ تمام النهار، و الدلیل انما دل علی اعتبار الغسل الواجب للصـلاهٔ فیه لا غیر، فلا وجه لوجوب التحفظ علیها.

حکم انقطاع الدم

الثامن: المحکی عن الشیـخ و المصـنف رحمه اللّه فی جملـهٔ من کتبه کالمنتهی و القواعـد و التذکرهٔ و النهایهٔ و غیرهما: ان انقطاع دم الاسـتحاضهٔ لیس بموجب للغسل و انما یوجب الوضوء، فلو اغتسـلت ذات الکثیرهٔ للصـبح و صلت ثمّ انقطع دمها وقت الظهر لم یجب الغسـل و اکتفت بـالوضوء، و عن بعض تلـک الکتب و الـذکری: تقییـده بـالبرء، و ان الانقطـاع ان کـان انقطـاع فـترهٔ لاـ أثر له، و عن

الشهیدین و المحقق الثانی و جماعة ان انقطاع المتوسطة و الکثیرة موجب للغسل کما انه و انقطاع القلیلة من موجبات الوضوء، و بعبارة اخری: الدم الموجود قبل الانقطاع لا یرتفع اثره بالانقطاع، و عن بعض: انه لا یجب علیها شیء بعد الانقطاع، و نسب الی جماعة التفصیل بین کون الانقطاع فی الوقت فلا یرتفع اثر الدم، و بین کون الانقطاع قبل الوقت فلا یجب علیه شیء. و الاقوی هو الثانی، اذ الانقطاع لا یصلح ان یکون رافعاً لأثر الدم الموجود قبله، فإنه اقتضی بوجوده الوضوء وحده، أو مع الغسل، فلا یسقط استصحاب بقاء الفترة حکمه بالانقطاع.

و دعوی: ان المستفاد من النصوص لیس کون دم الاستحاضة کالمنی موجباً للغسل، بل ان احکام المستحاضة من الاغسال و غیرها مترتبة علی المستحاضة بحیث یکون تحقق هذا العنوان هو السبب من غیر دخل للدم بنفسه فیها، و علیه فإن انقطع الدم و لم یصدق هذا العنوان ترتفع احکامه ایضاً، فلا یجب علیها شیء بعد الانقطاع

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۶۹

]...[

و لعل هذا هو مدرک القول الثالث، مندفعة بأن المستفاد من الاخبار المأخوذ فیها نفس الدم موضوعاً لهذه الاحکام- کأکثر نصوص الباب کما یظهر لمن راجعها- ان الدم سبب کالمنی فلاحظها.

و استدل للاول: بأن الدم لا یوجب الغسل إلا مع الاستمرار إلی وقت الصلاة فعلًا و یوجب الوضوء مطلقاً، و بأن الغسل انما یجب علی المستحاضة فاذا انقطع الدم لا تکون هی مستحاضة کی یجب علیها ذلک، و لکن حیث ان حدثیة الدم فی الجملة قد انعقد علیها الاجماع فهو یقتضی وجوب الوضوء علیها لانه القدر المتیقن و ترجع فی وجوب الغسل إلی الاصل.

و یرد علیهما ما تقدم من ان ظاهر الادلة ان الدم موجب للغسل ایضاً، و یرد علی الاول- مضافاً إلی ذلک- انه لو تم فإنما یقتضی عدم الوجوب إذا انقطع الدم قبل الوقت، و المدعی اعم من ذلک، و ایضاً لم یظهر وجه الفرق بین الوضوء و الغسل بعد کون لسان دلیلیهما متحداً کما لا یخفی.

و استدل للاخیر: بقوله (علیه السلام) فی صحیح «۱» الصحاف المتقدم: فلتغتسل و لتصل الظهرین ثمّ لتنظر، فان کان الدم فیما بینها و بین المغرب لم یسل من خلف الکرسف فلتتوضأ و لتصل و لا غسل علیها؛ و بأن وقت الصلاة هو وقت الخطاب بالطهارة فلا اثر لما قبله.

و فیهما نظر: اما الاول: فلأن الظاهر منه عدم العبرة باوقات الصلاة، لانه انما یدل بمفهومه علی انه إذا سال الدم فیما بین الظهرین و المغرب وجب الغسل للمغرب، فهو انما یکون من شواهد القول الثالث، و لذا استدل به غیر واحد له.

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۷۰

]...[

و أما الثانی: فلأن المستفاد من الاخبار سببیة الدم للوظیفة المجعولة فی وقت الصلاة، و لا فرق فی ذلک بین تحقق السبب قبل وقت الصلاة او تحققه فیه کما هو الشأن فی غیره من الاحداث.

بقی الکلام فی وجه التفصیل بین کون الانقطاع انقطاع برء فلا یجب علیها شیء، و بین کونه انقطاع فترة فیجب علیها ما یجب علی المستحاضة الفعلیة.

الذی اختاره جماعة منهم الشهید فی الذكری- و قد یقال فی وجه ذلك بعد البناء علی اختصاص أدلة الاحكام بالمستحاضة-: بأن المستفاد منها ان هذه العلة الخاصة بنفسها موجبة للوظائف ما لم یحصل البرء و الشفاء، و علیه فاذا انقطع الدم و حصل البرء لا یجب علیها شیء لارتفاع الموضوع، و أما ان انقطع و لم یحصل الشفاء، فحیث انه یصدق علیها المستحاضة فیجب علیها ترتیب احكامها. و فیه: ما عرفت آنفاً من ما ذكرناه فی وجه المختار من ان ظاهر اكثر النصوص كون الدم بنفسه موضوعاً للوظائف الخاصة لا كون المرأة دامیة و مستحاضة. هذا كله فی سببیة الانقطاع للغسل المستقبل.

و أما ناقضیته للغسل الماضی، فیتوقف تنقیح القول فیها علی التكلم فی فرع آخر، و بیان ما هو الحق فیه، و هو انه إذا علمت المستحاضة انه ینقطع دمها إلی آخر الوقت انقطاع برء او انقطاع فترة فی زمان یسع الصلاة، فهل یجب علیها تأخیر الصلاة إلی ذلك الوقت كما عن المصنف رحمه اللّه فی المنتهی و نهایة الاحكام و الشهید فی بعض كتبه، و المحقق الثانی، ام لا یجب علیها ذلك كما عن جماعة منهم المحقق فی المعتبر؟ وجهان:.

و قد استدل للاول: بان المستفاد من النصوص كون دم الاستحاضة حدثاً مطلقاً، و ما دل علی الاكتفاء بالغسل و الوضوء من جهة ظهوره فی كونهما من الابدال

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۷۱

]...[

الاضطراریة للطهارة لا إطلاق له بنحو یشمل صورة انقطاع الدم.

و أورد علیه بأمور (۱) انه لا دلیل علی كون دم الاستحاضة حدثاً بقول مطلق حتی ما یخرج بعد الغسل و الوضوء، و لذا قال فی المعتبر: ان خروج دمها بعد الطهارة لا ینقضها.

(۲) ان وجود الفترة غالبی، فعدم التعرض فی النصوص لوجوب الانتظار و اطلاق الحكم فیها بالصلاة مع الاعمال الخاصة مع انها فی مقام بیان الوظیفة الفعلیة، یدل علی عدم وجوبه.

(۳) ان دم الاستحاضة حدث سواء أ كان مستمراً فعلًا أم قوة، فوجود الفترة كالعدم. و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلأنه مضافاً إلی كون الغسل و الوضوء فی حال استمرار الدم مع انقطاعه بعدهما فی الوقت من الموجبات لرفع الحدث غیر معلوم، فیستصحب العدم بناء علی ما هو الحق من جریان استصحاب عدم الجعل، او یستصحب بقاء الحدث المتحقق باستمرار الدم قبلهما، و علیه فلا یحتاج اثبات حدثیة الدم مطلقاً إلی دلیل، ان المستفاد من النصوص علی ما عرفت غیر مرة انه من الاحداث مطلقاً.

و أما الثانی: فلمنع الغلبة اولًا، و لعدم كون النصوص فی مقام البیان من هذه الجهة كی یتمسك باطلاقها ثانیاً.

و أما الثالث: فلأن الظاهر من الادلة كون الدم الموجود بالفعل حدثاً كما لا یخفی. فاذاً الاظهر وجوب الانتظار.

هذا إذا علمت بالانقطاع باحد الوجهین، و إلا فلا یجب علیها التأخیر حتی مع رجاء الانقطاع لاستصحاب بقاء الدم إلی آخر الوقت بناء علی ما هو الحق من

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۷۲

]...[

جریانه فی الامور الاستقبالیة، فیجوز لها البدار.

إذا عرفت ذلك فاعلم: ان الانقطاع أما ان یكون بعد الصلاة، و أما ان یكون فی اثنائها، أو یكون بینها و بین الطهارة، و أما ان یكون فی اثناء الطهارة و علی التقادیر أما ان یكون انقطاع برء، أو فترة: و علی التقادیر تارة تعلم بسعة زمان الانقطاع لتجدید الطهارة و

الصلاهٔ، و اخری تعلم بعدمها، و ثالثهٔ تشک فی تلک.

فـان کان بعـد الصـلاهٔ، و کان انقطاع برء او فترهٔ، و کانت عالمـهٔ بسـعهٔ زمان الانقطاع لتجدیـدهما، فهل تجب اعادتهما، ام لا کما فی طهـارهٔ الشـیخ الاـعظم و الجواهر؟ وجهـان: و اسـتدل للثـانی فی الجواهر: باقتضاء الامر الاجزاء، و حصول الامتثال، و اطلاق الادلـهٔ، و الکل کما تری.

أما الاول: فلما حققناه فی محله من عدم اقتضاء الامر الظاهری للاجزاء.

و أما الثانی: فلما عرفت آنفاً من ان الصلاهٔ فی حال استمرار الدم لا تکون مأمورا بها واقعاً مع البرء فی اثناء الوقت، او فترهٔ تسع الطهارهٔ و الصلاهٔ.

و أما الثالث: فلما تقدم من انه لا إطلاق للادلهٔ کی تدل علی کونها مأموراً بها فراجع.

فالاـظهر وجوب الاعـادهٔ، و ان کـان بعـد الصـلاهٔ و علمت انه لاـ یسع لتجدیـدهما فلا یجب علیها الاعادهٔ قطعاً کما فی الجواهر، فکأنه اجماع.

و ان کانت شاکهٔ فی سعته فهل تجب اعادتهما ام لا؟ وجهان:.

قد استدل للثانی: باطلاق الاخبار، و بلزوم الحرج.

و فیهما نظر: أما الاول: فللشک فی صدق موضوعها، إذ لو کان واسعاً لما شملته الاخبار. و أما الثانی: فلعدم اطراده.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۷۳

]...[

فالحق انه ان کان الشک فی امد الفترهٔ یجری استصحاب بقائها إلی آخر مقدار یسع الطهارهٔ و الصلاهٔ، و ان کان فی مقدار الطهارهٔ و الصـلاهٔ مع العلم بامـدها یجری استصـحاب بقائهـا إلی آخر الصـلاهٔ، فـان معلومیـهٔ امـد الفـترهٔ إذا لوحظت نفسـها لاـ تمنع عن جریـان الاستصحاب فیها إذا لوحظت بالقیاس الی زمانی کالصلاهٔ. فتدبر فان ذلک لا یخلو عن نظر فی خصوص المقام.

و علیه فترجع إلی ما تقتضیه قاعدهٔ الاحتیاط، اذ لا یحصل العلم بالفراغ عن الصلاهٔ التی اشتغلت الذمهٔ بها إلا بالاعادهٔ و الاستئناف، و لیس الشک فی وجوب شیء زائد کی تجری البراءهٔ کما لا یخفی.

و ان کـان فی اثنـاء الصـلاهٔ، و علمت انها فترهٔ لاتسع الصـلاهٔ، فلا کلام، ان علمت انها واسـعهٔ، فمقتضـی ما عرفت من انه لا دلیل علی صحهٔ الاعمال علی تقدیر الانقطاع، یجب علیها استئناف الصلاهٔ و الطهارهٔ کما عن نهایهٔ الاحکام و التحریر و مقرب الدروس و کشف اللثـام، و عن الخلاف و المبسوط و المنتهی و البیان: الصـحهٔ. و اسـتدل لها: بعموم ما دل علی النهی عن ابطال الصـلاهٔ، و باستصـحاب الصحهٔ.

و لکن یرد علی الاول: ان البطلان المدعی فی المقام قهری لا اختیاری.

و علی الثـانی: ان الانقطـاع یکشف عن عـدم صـحهٔ الصـلاهٔ من الاول و لا أقل من الشک فی ذلک، فلا مورد للاستصـحاب المتوقف جریانه علی العلم بالثبوت، و ان کانت شاکـهٔ فی السـعهٔ. فمقتضـی الاستصـحاب الـذی اشـرنا إلیه آنفاً وجوب الاستئناف، و هو حاکم علی استصـحاب طهارتهـا السابقـهٔ، فلاـ وجه للاسـتدلال به للحکم بالصـحهٔ کمـا فی مصـباح الفقیه، لان مقتضـی ما اشـرنا إلیه بطلان الطهارهٔ و الصلاهٔ من الاول، بل علی فرض عدم جریانه لا مجال للرجوع إلی ما ذکره، اذ صحهٔ الطهارهٔ فی الفرض من الاول مشکوک فیها فتدبر.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۷۴

الفصل الرابع: فی النفاس

و منه يظهر ما فى الاستصحاب الآخر الذى تمسك به فى المقام و هو استصحاب كونها مصلية.
و بما ذكرناه ظهر حكم انقطاع الدم بعد الطهارة قبل الصلاة، فان الاظهر وجوب اعادتها إذا كان انقطاع برء او فترة تسع الطهارة كما عن المشهور، فما عن المعتبر و الجامع من عدم الاستيناف ضعيف، كما انه لو انقطع فى الاثناء وجبت اعادة ما اتت به كما لا يخفى وجهه لمن تدبر فيما ذكرناه، فلا نعيد.
التاسع: إذا لم يخرج الدم بعد العمل ببعض وظائفها، كما لو رأت الدم قبل صلاة الصبح فتوضأت ان كانت الاستحاضة قليلة، و اغتسلت ايضاً ان كانت غيرها، و لم يخرج الدم بعد الشروع فى الطهارة، فهل يجب عليها الغسل او الوضوء لبقية صلوات اليوم ام لا؟ وجهان: قد استدل للاول: باطلاق الادلة، مثلًا ما دل على ان الكثيرة توجب الاغسال الثلاثة باطلاقه يدل على انها متى تحققت كفى ذلك فى وجوب الاغسال، و ان لم تستمر لحظة بعد الغسل الاول.
و فيه- مضافاً إلى كونه خلاف الاجماع كما اعترف به المستدل فى جواهره- ان النصوص انما تدل على حدثية الدم باقسامه، و ظاهرها كونه كسائر الاحداث يرتفع اثره بما تأتى به بعده من الوظائف المجعولة لها، فلو علت بوظيفتها و لم يخرج الدم بعد ذلك لا تكون محدثة كى يجب الاتيان بسائر وظائفها فى ذلك اليوم على فرض كونها محدثة. فتدبر، فالاظهر هو الثانى.

الفصل الرابع: فى النفاس

اشارة

بكسر النون و هو لغة: بمعنى ولادة المرأة إذا وضعت فهى نفساء على ما عن الصحاح و القاموس و مجمع البحرين (و) فى عرف الفقهاء هو الدم الذى يقذفه الرحم
فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ٢٧٥
و هو الدم الذى تراه عقيب الولادة أو معها

فى أيام خاصة لاجل الولادة.
فلو ولدت و لم ترد ما فى تلك الايام، كما حكى انه اتفق فى زمان النبى (صلّى اللّه عليه و آله)، لم يكن لها نفاس اجماعاً محصلًا و منقولًا مستفيضاً حد الاستفاضة، بل لعله متواتر كما فى الجواهر، و عليه فلو سلم شمول النصوص لها بدعوى ان المراد من النفاس الواقع فى كلام الشارع هو بمعناه اللغوى- و ان كان محل نظر بل منع- فإن الظاهر منها تعليق الحكم على الدم- يخرج به عنها.
و كيف كان فقد اختلف الفقهاء فى ان النفاس هل هو خصوص الدم الذى تراه المرأة عقيب الولادة كما عن مصباح السيد و جمل الشيخ و الغنية و الكافى و الوسيلة و الجامع حيث فسروا النفاس: بما تراه المرأة عقيب الولادة او يعم ما تراه معها أى مع الولادة كما هو المشهور نقلًا و تحصيلًا كما فى الجواهر، و عن الخلاف: دعوى الاجماع عليه؟ وجهان:.
يشهد للثانى: خبر «۱» السكونى عن جعفر (عليه السلام) عن أبيه (عليه السلام): قال النبى (صلّى اللّه عليه و آله): ما كان اللّه ليجعل حيضاً مع حبل، يعنى إذا رأت المرأة الدم و هى حامل لا تترك الصلاة إلا ان ترى على رأس الولد إذا اخذتها الطلق و رأت الدم تركت الصلاة، بناء على كون التفسير من المعصوم (عليه السلام): كما لعله الظاهر.
و خبر «۲» زريق عن أبى عبد اللّه (عليه السلام): فى الحامل ترى الدم، قال (عليه السلام): تصلى حتى يخرج رأس الصبى، فاذا خرج رأسه لم تجب عليهما الصلاة،

(۱) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب الحیض حدیث ۱۲.

(۲) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب الحیض حدیث ۱۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۷۶

]...[

و کلما ترکته من الصلاة فی تلک الحال لوجع أو لما هی فیه من الشدة و الجهد قضته إذا خرجت من نفاسها، قلت: جعلت فداک ما الفرق بین دم الحامل و دم المخاض، قال (علیه السلام): ان الحامل قذفت بدم الحیض و هذه قذفت بدم المخاض إلی ان یخرج بعض الولد فعند ذلک یصیر دم النفاس فیجب ان تدع فی النفاس و الحیض.

و استدل للاول: بالشک فی صدق النفاس، فترجع إلی اصالة الطهر المعتضدة بصدق الحامل علیها قبل انفصال الولد، و بموثق «۱» الساباطی عن الامام الصادق (علیه السلام): فی المرأة یصیبها الطلق ایاماً أو یومین فتری الصفرة او دماً، قال (علیه السلام): تصلی ما لم تلد. و نحوه ما رواه «۲» الصدوق بناء علی صدق لم تلد قبل الفراغ.

و لکن یرد علی الاصل: انه یجب الخروج عنه بالدلیل المتقدم، و علی الموثق: ان الجمع بینه و بین الخبرین المتقدمین یقتضی الالتزام بانه ارید به عدم کون ما تراه قبل الولادة نفاساً.

الدم الخارج قبل الولادة

ثمّ انه ینبغی التنبیه علی امور:

الاول: لا إشکال فی ان الدم الخارج قبل ظهور اول جزء من الولد لیس بنفاس، و فی الحدائق: اتفق الاصحاب علیه، و فی المدارک: اجماعاً، و فی طهارة الشیخ الاعظم رحمه اللّه: دعوی الاتفاق علیه محکیة عن جماعة.

و یشهد له- مضافاً إلی ذلک- موثق «۳» عمار عن الامام الصادق (علیه السلام):

(۱) الوسائل- باب ۴- من ابواب النفاس حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۴- من ابواب النفاس حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۴- من ابواب النفاس حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۷۷

]...[

فی المرأة یصیبها الطلق ایاماً أو یومین فتری الصفرة او دماً، قال (علیه السلام): تصلی ما لم تلد، فان غلبها الوجع ففاتتها صلاة لم تقدر ان تصلیها من الوجع فعلیها قضاء تلک الصلاة بعد ما تطهر. و نحوه غیره.

کما انه لا إشکال فی کونه استحاضة بناء علی عدم اجتماع الحمل مع الحیض، و اما بناء علی الاجتماع، فان لم یکن واجد الشرائط الحیض فهو استحاضة، و ان کان واجدا لها مع تخلل اقل الطهر بینه و بین النفاس فهو حیض، و أما مع عدم تحقق الفصل بینه و بین دم الولادة باقل الطهر، ففیه قولان: احدهما: عدم کونه حیضاً و هو المنسوب إلی المشهور، الثانی: کونه حیضاً و هو المحکی عن تذکرة المصنف رحمه اللّه و مدارک السید و الذخیرة و حواشی الشهید، و عن المنتهی: المیل إلیه، و عن النهایة: احتماله.

و استدل للاول: باطلاق ما دل «۱» على ان الطهر لا- يكون اقل من عشرة أيام، و بما دل على ان النفاس حيض محتبس، و بما «۲» دل على انه النفساء كالحائض، و باطلاق موثق عمار و خبر زريق المتقدمين، و بصحيح «۳» ابن المغيرة فى امرأة نفست فتركت الصلاة ثلاثين يوماً ثمّ طهرت ثمّ رأت الدم بعد ذلك قال (عليه السلام): تدع الصلاة لان ايامها ايام الطهر قد جازت مع أيام النفاس. بدعوى ان ظاهره كون عدم مضى أيام الطهر مانع من الحكم بحيضية المرئى بعد النفاس، و لذا تواترت النصوص بان المتعدى من اكثر النفاس، استحاضة، فكذا المرئى قبله لعدم القول

(۱) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب الحيض.

(۲) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة حديث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۵- من ابواب النفاس حديث ۱.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ۲، ص: ۲۷۸

]...[

بالفصل بين المتقدم و المتأخر كما عن الروض التصريح به.

و فى الجميع نظر: أما الاول: فلأنه- مضافاً إلى انه على فرض شموله للمقام- لا يدل إلا على ان الاقل ليس بطهر، فمن الجائز ان يكون حيضاً ما لم يتجاوز مع أيام رؤية الدم عشرة ايام.

يرد عليه: ان الظاهر منه انه لو كان اقل من عشرة يمنع من حيضية اللاحق كما تقدم تحقيقه فى محله، و عن نهاية المصنف رحمه اللّه التصريح به، و اما بالنسبة إلى سابقه فلا يكون مؤثراً، و فى المقام لا يؤثر فيما بعده ايضاً لان ما بعد الولادة نفاس اجماعاً.

و أما الجواب عنه كما فى محكى النهاية بانا نمنع من اشتراط طهر كامل بين الدمين مطلقاً بل بين الحيضتين و تبعه جملة من المحققين، فغير تام لإطلاق دليله، و أما ما فى طهارة الشيخ الاعظم رحمه اللّه من انه انما ينفى كون الاقل طهراً فلعله حيض أو نفاس أو حالة حدث بين الحالتين، فغير سديد، اذ يدل على عدم كونه نفاساً ما تقدم من عدم تقدم النفاس على الولادة، و على عدم كونه حدثاً بين الحالتين الاجماع على عدم حدث ثالث، نعم احتمال كونه حيضاً ثابت كما اشرنا إليه و هو يوجب سقوط الاستدلال به و عدم الدليل على ثبوته لا يصلح لرفعه كى يصح الاستدلال به كما لا يخفى.

و أما دعوى ان النسبة بينه و بين اطلاقات احكام الحيض عموم من وجه و ليس هو باظهر منها، فمندفعة بعدم تعارضهما، فان اطلاقات احكام الحيض لا نظر لها إلى كون دم خاص حيضاً كى تعارض ما دل على عدم حيضيته، مع انه لو سلم التعارض و التساقط، بتعين الرجوع إلى اصالة عدم الحيض.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ۲، ص: ۲۷۹

]...[

و أما الثانى: فلأن الظاهر منه كونه فى مقام بيان قضية خارجية لا شرعية تنزيلية.

و أما الثالث: فلأن الدليل- و هو صحيح زرارة- انما دل على تنزيل الحائض منزلة النفساء لا تنزيل النفساء منزلة الحائض، مع انه لو دل على ذلك فانما يدل على تنزيل النفساء منزلة الحائض و ترتب احكامها عليها، لا أحكام الطهر، و ان رجعت إلى الحيض من وجه.

و أما الرابع: فلأن الخبرين انما يدلان على انه لا- يحكم بالحيضية مع اصابة الطلق الموجبة لفتق الرحم الموجب لسيلان الدم، فلا يكونان مربوطين بالمقام.

و أما الخامس: فلعدم ثبوت عدم الفصل، کیف و ان الظاهر ان کل من افتی فی المقام بذلک فهو مفصل بین المسألتین لعدم الخلاف فی تلک المسألة.

فاذا الاظهر هو القول الثانی للاطلاقات و قاعدة الامکان و غیرهما مما یرجع إلیه فی الحکم بالحیضیة فی امثال المقام، و لا فرق فی ذلک بین ان یکون مجموع الدمین عشرة أیام أو أکثر، و ما دل علی ان اکثر الحیض عشرة أیام، و ان النفاس لا یکون اکثر من عشرة لا یقتضی ان یکون مجموعهما المتصلین لا یزید علی العشرة.

الدم الخارج بعد وضعها المضغة

الثانی: لا خلاف فی صدق النفاس علی الدم المرئی بعد الولادة أو معها و لو کان الولد غیر تام الخلقة کالسقط، و ان لم یلج فیه الروح لصدق الولادة، فتشمله الاطلاقات.

و أما ما تراه بعد ما لو ولدت مضغة، فالمعروف بین الاصحاب الحکم بکونه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج٢، ص: ٢٨٠

و لا حد لأقله

نفاساً، و فی المدارک: انه مما قطع به المصنف رحمه اللّه و غیره، و فی الجواهر: لم أجد فیه خلافاً، بل فی التذکرة: الاجماع علیه، و لذلک قال فی الجواهر: فلا ینبغی الاشکال فی الحاق المضغة بعد ما عرفت و ان لم یصدق اسم الولادة معها، فما عن المقدس الاردبیلی من عدم الحاق المضغة بالولد تام الخلقة ضعیف، و أما العلقة و النطفة فان صدق معهما الولادة- کما هو الاقوی- فتشملهما الاطلاقات، و تکونان ملحقتین بالولد، و إلا فالاظهر العدم لعدم ثبوت الاجماع فیهما، اللهم إلا ان یقال: ان الجماعة الذین نسب إلیهم القول بعدم الالحاق فیهما أو فی خصوص النطفة منهم المصنف رحمه اللّه و المحقق قد استدلوا له علی ما حکی بعدم الیقین بالحمل بذلک، فان ظاهر ذلک تسلیمهم الحکم بکونه نفاساً مع الیقین بکونه مبدأ نشوء آدمی، و یشهد له- مضافاً إلی ذلک- ما عن التذکرة: فلو ولدت مضغة او علقة بعد ان شهدت القوابل انها لحمة ولد و یتخلق منها الولد کان الدم نفاساً بالاجماع، و نحوه عن المنتهی فالاقوی الحاقهما بالولد تام الخلقة.

الثالث: لو شک فی الولادة، أو فی کون الساقط مبدأ نشوء الانسان لم یحکم علیه بالنفاس للاصل. و لا تعارضه اصالة عدم الاستحاضة عند تردد الدم بینهما لما عرفت فی مبحث اعتبار التوالی فی الدم المحکوم بکونه حیضاً. فراجع.

فیحکم بکونه استحاضة إلا ان تکون امارة من العادة و الصفات علی کونه حیضاً، فیحکم به لذلک.

لیس لاقل النفاس حد

و لا حد لأقله أی أقل النفاس، فجائز ان یکون لحظة واحدة بلا خلاف، و فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج٢، ص: ٢٨١

و أکثره عشرة أیام

المدارک: هذا مذهب علمائنا و اکثر العامة، و فی طهارة الشیخ الاعظم: بل الاجماع علیه عن الخلاف و الغنیة و المعتبر و التذکرة و الذکری، و فی الجواهر إجماعاً محصلًا و منقولًا.

و یشهد له- مضافاً إلی ذلک- اطلاق الادلة لصدق النفساء علی المرأة و النفاس علی الدم. و قد استدل له فی المدارک بما رواه «۱» علی بن یقطین فی الصحیح عن أبی الحسن علیه السلام: انه سأله عن النفساء، قال (علیه السلام): تدع الصلاة ما دامت تری الدم العبیط إلی ثلاثین یوماً، فاذا رق و کانت صفرة اغتسلت.

و فیه: ان اطلاقه وارد فی مقام بیان حکم آخر کما لا یخفی، فلا یصح التمسک به.

و أما الاستدلال له بروایة لیث المرادی «۲» عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن النفساء کم حد نفاسها حتی تجب علیها الصلاة و کیف تصنع؟ قال (علیه السلام): لیس لها حد. کما فی الجواهر و غیرها بدعوی انها محمولة علی خصوص طرف القلة للاجماع و النصوص علی تحدید الکثرة، فغیر سدید لما نبه علیه الشیخ الاعظم رحمه اللّه من ان السؤال ظاهر فی کونه عن حده فی طرف الکثرة کما یشهد له قوله: حتی تجب علیها الصلاة. و قوله: کیف تصنع. فالعمدة ما ذکرناه.

حد أکثر النفاس

و اکثره عشرة أیام کما هو المشهور کما عن غیر واحد، و عن المصنف فی اکثر کتبه و الشهیدین و المحقق الثانی: ان کثرة عشرة ایام للمبتدئة و المضطربة دون ذات

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب النفاس حدیث ۱۶.

(۲) الوسائل- باب ۲- من ابواب النفاس حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۸۲

]...[

العادة فتتبع عادتها ان لم ینقطع علی العشرة، و الا فالکل نفاس، و فی الجواهر و مصباح الفقیه: ان مرجع القول الاول إلی ذلک، و عن السید و المفید فی المقنعة، و الصدوق، و ابن الجنید، و سلار، و الشیخ فی الخلاف: ان اکثره ثمانیة عشر یوماً. و عن المصنف رحمه اللّه فی المختلف: انها ترجع إلی عادتها فی الحیض ان کانت ذات عادة، و ان کانت مبتدئة صبرت ثمانیة عشر یوماً. و عن التنقیح: استحسانه، و عن بعض متأخری المتأخرین اختیاره، و عن منتهی المصنف رحمه اللّه: ان أکثر النفاس للمعتادة عشرة أیام، و للمبتدئة و المضطربة و الناسیة لعددها ثمانیة عشر یوماً. و عن العمانی: ان أکثر النفاس احد و عشرون یوما، و عن المفید فی کتاب الاعلام اختیاره، و عنه فی کتاب احکام النساء: انه احد عشر یوماً.

و قد استدل للقول الاول فی طهارة الشیخ الاعظم: بأنه المتیقن من النفاس المخالف للاصل موضوعاً و حکماً، و لا یعارضه استصحاب موضوعه لمنع جریانه فی التدریجیات، و لا استصحاب احکامه لانه فرع بقاء موضوعها، و بان النفاس حیض محتبس، و ان النفساء بمنزلة الحائض.

و فیهما نظر: أما الاول: فلان استصحاب بقاء النفاس لا مانع من جریانه بناء علی ما هو الحق عندنا و عنده قدس سره من جریان الاستصحاب فی التدریجیات.

و أما الثانی: فلأن ما دل علی ان النفاس حیض محتبس قد عرفت انه فی مقام بیان قضیة خارجیة لا شرعیة، و اما ما دل علی ان النفساء بمنزلة الحائض فالظاهر عدم وجوده إذ الموجود فی صحیح زرارة «۱» تنزیل الحائض منزلة النفساء لا العکس.

و قد یستدل له بمرسل المفید فی محکی کتاب احکام النساء عن الامام الصادق

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۸۳

[...]

(علیه السلام): لا یکون النفاس لزمان اکثر من زمان الحیض. و فی محکی المقنعة قال: و قد جاءت اخبار معتمدة فی ان اقصی مدة النفاس هو عشرة ایام، و علیها اعمل لوضوحها عندی بناء علی انه من عبارة المقنعة کما استظهره جماعة منهم المصنف و کاشف اللثام و غیرهما، لا ابتداء کلام التهذیب کما عن الشهید فی الذکری و المحقق الثانی فی جامع المقاصد.

و فیه: ان المرسل الاول لا یعتمد علیه للارسال، و الثانی لاحتمال ان یکون مراده من الاخبار المعتمدة هی ما ستمر علیک من النصوص التی ادعی دلالتها علی هذا القول، و یؤیده عدم عثور القوم علی غیر تلک النصوص، و کون راوی اکثرها المفید رحمه اللّه.

فاذاً العمدة ذکر تلک النصوص و التعرض لما یستفاد منها و هی کثیرة، و فی الجواهر: انه روی ثقة الاسلام فی الکافی و الشیخ فی التهذیب و الاستبصار نحواً من عشرة احادیث صریحة فی رجوع النفساء إلی ایامها فی الحیض کصحیح «۱» زرارة المروی بعدة طرق عن احدهما (علیهما السلام): النفساء تکف عن الصلاة ایامها التی کانت تمکث فیها ثمّ تغتسل و تعمل کما تعمل المستحاضة.

و صحیحه «۲» الآخر عن الامام الباقر (علیه السلام) قال: قلت له: النفساء متی تصلی؟ قال (علیه السلام): تقعد قدر حیضها و تستظهر بیومین فان انقطع الدم و إلا اغتسلت و استثفرت و صلت- إلی ان قال- قلت: و الحائض؟ قال (علیه السلام): مثل ذلک سواء، فان انقطع عنها الدم و إلا فهی مستحاضة تصنع مثل النفساء سواء

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب النفاس حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۸۴

[...]

ثمّ تصلی و لا تدع الصلاة علی حال، فان النبی (صلّی اللّه علیه و آله): قال: الصلاة عماد دینکم. و نحوهما غیرهما.

و تقریب الاستدلال بها: انها انما تدل علی اتحاد النفاس و الحیض فی الایام بحیث لا تتخطی ایام النفاس عن ایام حیضها إلا بالمقدار الذی یمکن ان یتخلف حیضها اللاحق عن اقرائها السابقة (أعنی أیام الاستظهار)، و علیه فتدل علی کون اکثر النفاس عشرة بمعنی عدم التخطی عنها لا ان النفاس هی العشرة بتمامها مع استمرار الدم و ان کانت ذات عادة دون العشرة.

و أورد علیها بوجوه: (۱) اختصاصها بالمعتادة.

(۲) انها انما تدل علی ان اکثر النفاس العادة التی تختلف باختلاف النساء.

(۳) انها واردة فی مقام بیان الحکم الظاهری عند اشتباه النفاس بالاستحاضة لا فی مقام تحدید النفاس واقعاً.

(۴) ان بعضها متضمن للامر بالاستظهار بیوم أو أکثر، و لازمه تجاوز النفاس عن العادة و ان کانت عشرة.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلأن الظاهر من هذه النصوص- المتضمنة لرجوع ذات العادة إلی عادتها و الاستظهار- ان النفساء بمنزلة الحائض فی الایام، و لأجله اهمل التعرض لغیر ذات العادة، مع ان نصوص الاستظهار إلی العشرة ظاهرة فی ذلک، إذ لو لم یکن اکثر النفاس عشرة. أیام مطلقاً لم یتحقق الاستظهار بذلک.

و أما الثانی: فلأنها انما تدل علی رجوع ذات العادة إلی عادتها فی الحیض، سواء کانت عشرة أو أقل، فهی تدل علی ان اکثر النفاس

عشرة بالمعنى الذى اشرنا إليه فى تقريب الاستدلال بالنصوص نظير ما دل على ان أكثر الحيض عشرة أيام.

و أما الثالث: فلأن النفاس الواقعى لو كان حده اكثر من حد الحيض لما صح

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۲۸۵

[...]

جعل هـذا الحكم الظاهرى عند اشـتباه النفاس بالاسـتحاضة، و ان شـئت قلت: انها تدل على التنفس بمقدار العادة عند تجاوز الدم عن العشـرة مطلقاً، و حيث ان اثر هذا النزاع يظهر عند التجاوز، فانه على الاقوال الأخر تتنفس بعد العشـرة ايضاً، فهذه النصوص تصلح للرد عليها سواء كان متضمناً لبيان حكم ظاهرى أو واقعى.

و أما الرابع: فلأن ما تضـمن الامر بالاسـتظهار محمول على من عادتها اقل من العشـرة بقرينة ما دل على انها تسـتظهر إلى العشـرة، كما عرفت مفصلًا فى مبحث الحيض عند التعرض لنصوص الاستظهار و الجمع بينها.

و مما ذكرناه ظهر انه يمكن ان يسـتدل له بما رواه «۱» يونس بن يعقوب عن أبى عبـد اللّه (عليه السـلام): عن امرأة ولدت فرأت الدم اكثر ممـا كـانت ترى، قـال (عليه السـلام): فلتقعـد أيـام اقرائها التى كانت تجلس ثمّ تسـتظهر بعشـرة ايام. بناء على جعل (الباء) بمعنى (إلى) كما عن الشيخ فى التهذيب، لان حروف الصفات يقوم بعضها مقام بعض، و يؤيده روايته بهذا السند و بهذا المتن فى الحائض. فاذاً الاظهر هو القول الاول ان رجع إلى الثانى كما هو الظاهر.

و استدل للقول الثالث- و هو ان اكثر ثمانيـة عشـر يوماً مطلقاً- بجملة من النصوص: منها: «۲» موثق الفضـلاء، و صحيح «۳» زرارة عن الامام الباقر (عليه السـلام) المتضـمنان: ان اسـماء بنت عميس نفست بمحمـد بن أبى بكر حين ارادت الاحرام بـذى الحليفة، و انها لما قدمت مكة بعد ثمانية عشر يوماً- كما فى احدهما- و ثمان عشرة ليلة- كما فى الآخر- بعد ان نسكت مناسك الحج. امرها رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله)

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب النفاس حديث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب النفاس حديث ۱۹.

(۳) الوسائل- باب ۳- من ابواب النفاس حديث ۶.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۲۸۶

[...]

ان تغتسل و تطوف بالبيت و تصلى و لم ينقطع منها الدم.

و فيه: انهما انما يـدلان على ان النفاس لا يزيد عن هذا الحد، و أما انه لا يكون اقل من ذلك فهما لا يدلان عليه، كما اشـير إلى ذلك فى مرفوع «۱» إبراهيم بن هـاشم: سـألت امرأة أبا عبـد اللّه (عليه السـلام) فقالت: إنى كنت اقعـد فى نفاسـى عشـرين يوماً حتى افتونى بثمانية عشر يوماً: فقال أبو عبد اللّه (عليه السلام): و لم افتوك بثمانية عشر يوماً؟ فقال رجل: للحديث الذى رووا عن رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله) قال لأسـماء بنت عميس حين نفست بمحمد بن أبى بكر، فقال أبو عبد اللّه (عليه السـلام): ان اسـماء سألت رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله) و قد اتى لها ثمانية عشـر يوماً، و لو سألته قبل ذلك لامرها ان تغتسل و تفعل كما تفعل المستحاضة. و نحوه ما رواه فى محكى المنتقى نقلًا عن كتاب الاغسال لأحمد بن محمد بن عياش الجوهرى فى الموثق.

و منها: «۲» صـحيح محمـد بن مسـلم عن الامام الباقر (عليه السـلام) عن النفساء كم تقعد؟ فقال (عليه السـلام): ان اسـماء بنت عميس

امرها رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) ان تغتسل لثمان عشرة، و لا بأس بان تستظهر بیوم أو یومین. بدعوی ان اکتفاء الامام (علیه السلام) فی مقام الجواب بنقل قصة اسماء ظاهر فی ارادة انها حد النفاس، و بهذا التقریب یظهر اندفاع ما اورد علیه بان صریح صدره السؤال عن الحد، و فی الجواب لم یتعرض لذلک، و حینئذ یشکل العمل باصالة الجهة أو اصالة عدم النقصان للعلم بوجود الخلل فی احداهما.

و لکن یرد علیه: انه یدل بقرینة تضمنه الاستظهار بیوم او یومین جواز تجاوزه

---

(۱) الوسائل- باب ۳ من ابواب النفاس حدیث ۷.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب النفاس حدیث ۱۵.

]...[

الثمانیة عشر، و علیه فیکون حاله حال ما دل علی العشرین او الثلاثین، و سیمر علیک ما فی تلک النصوص، مضافاً إلی معارضته بالخبرین المتقدمین.

و منها: «۱» صحیح محمد بن مسلم عن مولانا الصادق (علیه السلام): عن النفساء کم تقعد حتی تصلی؟ قال: (علیه السلام): ثمان عشرة او سبع عشرة.

و فیه: انه یدل علی التردید بین العددین، و حیث لا قائل به فیطرح، مع انه انما یدل علی ان العبرة باللیالی، و لعله خلاف الاجماع.

و منها: «۲» مرسل الصدوق الوارد فی قصة اسماء: فامرها رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) ان تقعد ثمانیة عشر یوماً.

و فیه: ان الظاهر ان المراد به احدی النصوص المتقدمة لا خبر آخر، علی انه ضعیف للارسال.

و منها ما عن العیون: «۳» فیما کتبه مولانا الرضا (علیه السلام) إلی المأمون: و النفساء لا تقعد عن الصلاة اکثر من ثمانیة عشر یوماً، فان طهرت قبل ذلک صلت، و ان لم تطهر حتی تجاوز ثمانیة عشر یوماً اغتسلت و صلت و عملت بما تعمل المستحاضة.

و ما «۴» عن الصدوق فی العلل: عن حنان بن سدیر قال: قلت لابی عبد اللّه (علیه السلام): لای علة اعطیت النفساء ثمانیة عشر یوماً و لم تعط أقل منها و لا أکثر؟ قال (علیه السلام): لان الحیض اقله ثلاثة أیام و اوسطه خمسة و أکثره عشرة، فاعطیت

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب النفاس الحدیث ۱۲.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب النفاس حدیث ۲۱.

(۳) الوسائل- باب ۳- من ابواب النفاس حدیث ۲۴.

(۴) الوسائل- باب ۳- من ابواب النفاس حدیث ۲۳.

]...[

اقله و اوسطه و أکثره.

و فیه: اولًا: انهما ضعیفان سنداً، و دعوی انجبار ضعفهما بعمل مثل السید و المفید کما تری، إذ مضافاً إلی ما قیل من انهما رجعا من هذا القول، لم یعلم انهما استندا فی فتواهما إلی هذین الخبرین، و لعلهما استندا إلی النصوص المتضمنة لقصة اسماء، و منه یظهر عدم

صحة دعوی الانجبار بعمل غیرهما.

و ثانیاً: انهما- لا سیما خبر العلل- مطلقان یشملان ذات العادة و غیرها، فحینئذ ان حملا علی غیرها لزم حمل المطلق علی الفرد النادر، و إلا فیعارضان مع النصوص المتقدمة الدالة علی رجوع ذات العادة إلی عادتها و الترجیح معها کما هو واضح.

و ثالثاً: احتمال صدورهما تقیة لا رافع له لعدم جریان اصالة الجهة فیهما، إذ المکتوب إلیه فی الاول ممن یخاف منه لسلطته، و الثانی مشتمل علی ان اوسط الحیض خمسة، مع ان اوسطه ستة کما لا یخفی.

و استدل للقول الرابع: بأنه مما یقتضیه الجمع بین ما دل علی الرجوع إلی العادة، و ما دل علی الثمانیة عشر.

و فیه: ما عرفت آنفاً من عدم صحة الاستدلال بنصوص الثمانیة عشر اولًا، و عدم صحة الجمع المزبور لاستلزامه حمل نصوص الثمانیة عشر علی الفرد النادر ثانیاً.

و بذلک کله ظهر وجه القول الخامس و ما فیه، بل هو اضعف من سابقه کما لا یخفی. و استدل للقول السادس فی محکی التذکرة و فی المعتبر: بأنه روی ذلک البزنطی فی کتابه: عن جمیل عن زرارة و محمد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السلام)، إلا ان

و حکمها حکم الحائض فی جمیع الاحکام

المحقق فی المعتبر قال بعد ذلک: و أما ما ذکره ابن أبی عقیل فإنه متروک، و الروایة به نادرة.

و أما القول السابع: فقد صرح غیر واحد منهم الشیخ الاعظم رحمه اللّه بعدم معرفة مستنده، فالاظهر هو ما اختاره المشهور.

ثمّ ان فی المقام نصوصاً «۱» کثیرة اعرض الاصحاب عنها، منها: ما دل علی العشرین، و منها: ما دل علی الثلاثین، و منها ما دل علی ما بین الثلاثین و الاربعین، و منها: ما دل علی ما بین الثلاثین أو أربعین یوماً إلی الخمسین، و منها: ما دل علی الاربعین إلی الخمسین، و منها: ما دل علی غیر ذلک. و کلها مطروحة أو محمولة علی التقیة أو غیرها.

حکمها حکم الحائض

و ینبغی التنبیه علی أمور: (الاول): ان حکمها حکم الحائض فی جمیع الاحکام فیحرم علیها ما یحرم علی الحائض، و کذا یندب و یکره و یباح لها ما یندب و یکره و یباح للحائض بلا خلاف، و فی المدارک: هذا مذهب الاصحاب، و فی المعتبر: و هو مذهب أهل العلم لا أعلم فیه خلافاً.

و استدل له: بخبر «۲» سلمان رضی اللّه عنه المتضمن ان النفاس حیض محتبس، و بصحیح «۳» زرارة المتقدم المتضمن تنزیل الحائض منزلة النفساء، بدعوی انه و ان دل علی تنزیل الحائض منزلة النفساء لا العکس، إلا انه إذا ثبت حکم للحائض و لم یثبت

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب النفاس.

(۲) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب الحیض حدیث ۱۳.

(۳) الوسائل- باب ۳- من ابواب الاستحاضة حدیث ۵.

]...[

لها لا محالة یلزم تقیید فی اطلاق دلیل التنزیل، و یحمل علی ارادة غیر ذلک الحکم، فلو شک فی ذلک یتمسک باصالة الاطلاق.

و لکن یرد علی الاول ما أشرنا إلیه مراراً من انه فی مقام بیان قضیة خارجیة، و علی الثانی ان دلیل التنزیل انما سیق لبیان ثبوت احکام ذی المنزلة للمنزل لا العکس، فلا وجه للتمسک باطلاق دلیله فی المقام فتدبر.

فاذاً العمدة فیه هو الاجماع، و یؤیده ما ورد من النصوص الخاصة فی الموارد المخصوصة: منها ما ورد «۱» فی وجوب قضاء الصوم علیها، و منها «۲» ما دل علی عدم جواز وطئها، و منها «۳» ما دل علی عدم صحة طلاقها.

ثمّ ان المتیقن من معقده هو احکام الحائض، فاحکام الحیض ککون اقله ثلاثة ایام، و اکثره عشرة، و دلالته علی البلوغ و نحو ذلک خارجة عن معقده، و استثناء بعض نقلة الاجماع لما یکون من قبیل القسم الثانی لا یصلح ان یکون دلیلًا لإرادة المجمعین ما یشمل القسم الثانی، فیتعین الاقتصار علی المتیقن.

إذا ولدت اثنین

الثانی: مقتضی اماریة الولادة لنفاسیة الدم انها إذا ولدت اثنین فلکل واحد منهما نفاس مستقل بلا خلاف.

---

(۱) الوسائل- باب ۶- من ابواب النفاس.

(۲) الوسائل- باب ۷- من ابواب النفاس.

(۳) الوسائل- باب ۸- من ابواب مقدمات الطلاق.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۹۱

]...[

و ما یظهر من المصنف فی القواعد حیث قال: فعدد ایامها من الثانی و ابتدائه من الاول من ان لهما نفاساً واحداً غیر مراد له کما یشیر إلیه انه اعتبر العدد من الثانی، إذ لو کان نفاساً واحداً لاعتبر العدد من الاول، و ما فی المعتبر من التردد من نفاسیة الاول حیث قال: و فیما رأته بعد ولادة الاول تردد منشؤه انها حامل و لا حیض و لا نفاس مع حمل، ضعیف کما صرح هو قدس سره بذلک لصدق الاسم عرفاً، قال السید فی محکی الانتصار: لا یمنع کون احد الولدین باقیاً فی بطنها عن ان یکون نفاساً، و ایضاً اهل اللغة لا یختلفون فی ان المرأة إذا ولدت و خرج الدم عقیب الولادة فانه یقال: نفست، و لا یعتبرون بقاء ولد فی بطنها، و عدم اجتماع الحمل مع الحیض، مضافاً إلی عدم صحته کما مر، لا یلازم مع عدم اجتماع النفاس مع الحمل إذ قد عرفت ان مستند المساواة هو الاجماع و هو غیر ثابت فی المقام، بل الاجماع علی عدمها کما عن المنتهی و التذکرة.

فان فصل بینهما عشرة أیام و استمر الدم، فنفاسها عشرون یوماً لکل مولود عشرة لإطلاق الادلة و الاجماع و عموم المساواة مضافاً إلی عدم ثبوته کما مر یخصص بهما لو ثبت، و ان کان الفصل اقل من عشرة کما لو ولدت الثانی فی یوم السادس من حین ولادة الاول یتداخلان، و لا سبیل إلی توهم امتداد النفاس إلی عشرین، بدعوی اصالة عدم التداخل، فانه یلزم الحکم بکون مبدإ النفاس الثانی من بعد الولادة و هو خلاف الاجماع و النص، فلا محالة یتداخلان.

نعم ما عن الروض و الذخیرة و حاشیة الروضة من دعوی انقطاع نفاس الاول بولادة الثانی، غیر تام، اذ لا دلیل علیه، بل مقتضی اطلاق الادلة بقاء اثر الاول إلی العشرة.

و علیه: فلو ولدت فی اول الشهر فرأت الدم إلی نهایة الثلاثة، فولدت الثانی فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۹۲

]...[

اليوم الرابع، فالنقاء المتخلل نفاس بناء على ما سيأتى من ان النقاء المتخلل بين اجزاء النفاس الواحد نفاس كما لا يخفى.

و ان فصل بينهما نقاء عشرة ايام كان طهراً بلا كلام، و انما الكلام فيما لو كان اقل من عشرة كما لو ولدت و رأت الدم عشرة ايام ثمّ نقت تسعة ايام ثمّ ولدت الثانى، فهل يحكم بكون النقاء المتخلل طهراً أو انه نفاس و يمتد نفاسها إلى انتهاء العشرة للثانى، او انه نفاس و يمتد نفاسها إلى مضى عشرين يوماً من ولادة الاول؟ وجوه:.

قد استدل للاول: بأنه لا دليل على اعتبار كون الطهر بين النفاسين عشرة بدعوى ان ما دل على ان اقل الطهر عشرة مختص بما بين الحيضين، و عموم المساواة بين النفاس و الحيض غير ثابت، و عليه فلا وجه لرفع اليد عن عموم ما دل على ان الولادة امارة للنفاس، و لا عن عموم ما دل على ان اكثر النفاس عشرة، و لا عن عموم ما دل على ان النفساء تتنفس بمقدار عادتها، بل الجمع بينها يقتضى الالتزام بكون الدمين نفاسين، و النقاء المتخلل طهراً.

و بأنه بما ان ما دل على التنفس بدم الولادة، و ما دل على تنفس النفساء بمقدار عادتها متضمنان لحكمين ظاهريين، فلا يصلحان لمعارضة ما دل على ان اقل الطهر عشرة، و ما دل على ان اكثر النفاس عشرة المتضمنين لحكمين واقعيين لاختلاف المرتبة. و ان شئت قلت: ان دليل التحديدات الواقعية يوجب العلم بعدم مطابقة الطريق للواقع، و عليه فيتعين رفع اليد عن التنفس بتمام الاول، فيحكم بطهر المقدار المتمم للنقاء عشراً.

و فيهما نظر: أما الاول: فلأنه لا وجه لاختصاص ما دل على ان اقل الطهر عشرة بما بين الحيضين، بل اطلاقه يشمل ما بين النفاسين ايضاً.

و أما الثانى: فيرد عليه- بعد تصحيحه بارادة ما يعم الطريقية و الامارية من

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۲۹۳

]...[

الحكم الظاهرى- انه لم يظهر وجه الفرق بين ما دل على التنفس بدم الولادة، و ما دل على ان اكثر النفاس عشرة، و كون الاول متضمناً لحكم ظاهرى و الثانى لحكم واقعى، مع ان دليل التحديد الواقعى ان كان موجباً للعلم الوجدانى كان ما ذكر تامّاً، و أما ان كان علمياً اوجب الاحراز التعبدى كما فى المقام، فلا محالة يقع التعارض بينه و بين ما تضمن طريقيه شىء إلى ما يضاد ما تضمنه كما لا يخفى فتدبر فانه دقيق.

و منه يظهر ان اختلاف المرتبة لا يوجب رفع التعارض.

فالصحيح ان يستدل له: بأنه بعد وقوع التعارض بين ما دل على ان اقل الطهر عشرة، و مجموع العمومات الثلاثة، حيث انه يظهر للمتأمل المنصف اولوية التخصيص فى عموم ما دل على ان اقل الطهر عشرة كما صرح به الشيخ الاعظم رحمه اللّه فهو المتعين.

الطفل الخارج متدرجاً

الثالث: إذا خرج بعض الطفل و طالت المدة إلى ان خرج تمامه فالنفاس من حين خروج ذلك البعض كما عرفت فى اول هذا المبحث خلافاً للوسيلة و الغنية و غيرهما، فهل يكون مبدأ العشرة من حين خروجه أو من حين التمام؟ وجهان:.

قد استدل للاول: بأنه نفاس واحد، فمقتضى ادلة التحديد كون ابتداء العشرة من حين خروج الجزء الاول، فيحكم بما زاد عليها بالاستحاضية و ان كان الدم مقارناً لخروج بعض اجزاء الطفل الباقى.

و فيه: ان بعض نصوص التحديد كالصريح فى أن المبدأ من حين خروج

الطفل بتمامه، لاحظ قول الامام الباقر (علیه السلام) فی خبر مالک بن أعین: «۱» إذا مضی لها منذ یوم وضعت بقدر ایام عدة حیضها ثمّ تستظهر بیوم فلا باس بعد ان یغشاها زوجها ... الخ و نحوه غیره.

مع ان الالتزام بکون الدم الخارج مقارناً للولادة و عقیبها بلا فصل استحاضة مما یقطع بفساده، فالمراد من أن اکثر النفاس عشرة: ان النفاس لا یزید علی العشرة من حین الولادة. فاذاً الاقوی هو الثانی.

و علیه فلو نقت فی الاثناء دون العشرة فهو ایضاً نفاس بناء علی ان النقاء المتخلل بین اجزاء النفاس الواحد نفاس لعموم ما دل علی ان اقل الطهر عشرة أیام کما تقدم، و تخصیصه بما کان بین نفاسین لا یمنع عن حجیته فی المقام.

و بذلک ظهر حکم ما لو خرج الطفل قطعة قطعة؛ فانه یحکم بکون المجموع مما رأته من خروج القطعة الاولی إلی مضی عشرة أیام من حین خروج القطعة الاخیرة نفاساً واحداً و ان طال إلی شهر أو ازید.

و لا ینافیه ما دل علی ان اکثر النفاس عشرة لما تقدم من ان مبدأ العشرة هو تمام الولادة.

و عن المصنف رحمه اللّه فی نهایة الاحکام: تعدد النفاس بتعدد القطع، فیکون الولد المنقطع قطعاً ملحقاً بالتوأمین، و استدل له: بأن الولادة التی جعلت موضوعاً للنفاس و یتعدد النفاس بتعددها تشمل ولادة الناقص، فولادة الاجزاء المتعددة ولادات متعددة لأولاده واحدة.

و فیه: ان المتبع فی هذه الموارد نظر العرف، و لا ریب انهم یرون ولادة المجموع

(۱) الوسائل- باب ۷- من ابواب النفاس حدیث ۱.

ولادة واحدة؛ نعم دعوی صدق الولادة فیما خرج معظم الاجزاء کما عن جماعة قریبة.

الدم المستمر إلی شهر أو أزید

الرابع: إذا تجاوز الدم علی العشرة فان کانت ذات عادة فی الحیض اخذت بعادتها سواء کانت عادتها عشرة أو أقل لما تضمن رجوع ذات العادة إلی عادتها، فما عن المعتبر و النافع من انها مع تجاوز الدم عن العشرة لا ترجع إلی عادتها بل تجعل العشرة نفاساً غیر سدید.

و الاستدلال له بما دل «۱» علی ان أکثر النفاس عشرة، و بخبر «۲» یونس المتقدم المتضمن للاستظهار بعشرة غیر تام، لانه یرد علی الاول ما عرفت من ان المراد بذلک لیس هو الحکم بکون النفاس عشرة فعلًا، بل المراد به ما أرید من ما دل علی ان اکثر الحیض عشرة، فلا یعارض نصوص العادة فراجع، و الخبر لا یدل علی ذلک إلا مع کون أیام الاستظهار من أیام النفاس، و هو کما تری خلاف ظاهر نصوص الاستظهار.

ثمّ انها بعد مضی مقدار عادتها العددیة تعمل عمل المستحاضة، و یکون الدم محکوماً بالاستحاضة کما هو المصرح به فی نصوص العادة، و ان کان فی أیام العادة الوقتیة، و لا ترجع إلی اطلاق ما دل علی طریقیه العادة لما دل علی اعتبار الفصل بین النفاس و الحیض

المتأخر باقل الطهر، و هو عموم ما دل علی ان اقل الطهر عشرة بناء علی عدم اختصاصه بما بین الحیضین کما هو الاقوی علی ما عرفت، بل یشهد له فی بعض صوره اطلاق ما دل علی ان الدم المتجاوز بعد مضی اکثر النفاس استحاضة،

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب النفاس حدیث ۱- ۲- ۳.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب النفاس حدیث ۱- ۲- ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۹۶

]...[

و هی نصوص العادة، فان مقتضی تلک عدم جواز اتصال الحیض بالنفاس، هذا مع عدم فصل اقل الطهر و إلا فیحکم بانه حیض ان کان فی العادة لإطلاق ما دل علی ان العادة طریق إلی الحیض.

و أن لم تکن ذات عادة، فتجعل نفاسها عشرة ایام لما تقدم فی اکثر النفاس، و عن البیان و الذکری ان المبتدئة ترجع إلی التمییز ثمّ إلی الروایات.

و استدل له بوجهین: احدهما: عموم ما دل علی ثبوت هذه الاحکام للحائض.

و فیه: ان ذلک الدلیل مختص بها و لا یشمل النفساء، و عموم المساواة قد مر انه غیر ثابت.

الثانی خبر «۱» أبی بصیر عن الامام الصادق (علیه السلام): النفساء إذا ما ابتلت بأیام کثیرة مکثت مثل أیامها التی کانت تجلس قبل ذلک و استظهرت مثل ثلثی أیامها- إلی ان قال- و ان کانت لا تعرف ایام نفاسها فابتلت جلست بمثل أیام أمها أو أختها أو خالتها... الخ.

و فیه: ما عن المحقق من ان الروایة ضعیفة السند شاذة.

ثمّ انه لا کلام فی ان بعدها إلی عشرة أیام استحاضة للنصوص و لما دل علی ان أقل الطهر عشرة، و أما بعد مضی عشرة أیام فهل یحکم بأنه استحاضة ما لم ینقطع الدم، أو أنها ترجع إلی التمییز بعد عشرة الاستحاضة، أو ترجع إلیه بعد مضی شهر؟ وجوه و أقوال:.

قد استدل للاول: باطلاق نصوص المقام الدالة علی انها تعمل عمل المستحاضة بعد أیام النفاس.

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب النفاس حدیث ۲۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۲۹۷

]...[

و فیه: ان الظاهر من تلک الاطلاقات اثبات الاستحاضة فی مقابل نفی النفاس، فلا تنافی الحکم بالحیضیة إذا وجدت امارة الحیض کالتمییز کما صرح بذلک الشیخ الاعظم رحمه اللّه، نعم لو ثبت الاطلاق لها من هذه الجهة یقع التعارض بینها و بین ما دل علی الرجوع إلی التمییز و النسبة عموم من وجه فیتساقطان فترجع إلی الاصل و هی اصالة عدم الحیض و بقاء الاستحاضة، لکن قد عرفت عدم ثبوت الاطلاق.

و استدل للاخیر: بما تضمن ان اللّه تعالی حد للنساء فی کل شهر مرة.

و فیه: - مضافاً إلی- انه لو تمت دلالته فانما یدل علی عدم اجتماع الحیضین فی شهر واحد لا عدم اجتماع حیض و نفاس، و عموم المساواة قد عرفت ما فیه- انه لبناء الاصحاب مختص بمورده و هی المستحاضة الفاقدة للعادة و التمییز، مع ان هذا انما هو فی مقابل

الزائد على الشهر لا فى مقابل تعدد الحيض فى الشهر. فالاظهر هو القول الثانى لإطلاق نصوص التميز. و دعوى عدم شمولها للمقام مما لم يعلم الحيض اصلًا. مندفعة بان موردها صورة اشتباه الحيض بالاستحاضة و هو حاصل فى المقام.

فان قلت: ان موردها غير النفساء فى أول رؤية الدم.

قلت: هذه الخصوصية غير معتبرة بنظر العرف فى الحكم فهى ملغاة.

إذا انقطع دمها على العاشر أو قبلها

الخامس: إذا انقطع دمها على العاشر أو قبلها فكل ما رأته نفاس بلا خلاف سواء علمت بكونه نفاساً أو شكت فيه، أما فى الاول: فلاطلاق الادلة، و أما فى الثانى

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ٢٩٨

[...]

فلقاعدة الامكان المتسالم عليها فى المقام.

و لو رأت فى بعضها، فان كان فى البعض الاول فلا كلام، و ان كان فى البعض الأخر كما لو رأت الدم فى اليوم العاشر ففى المدارك بعد الاعتراف بان الحكم بأنه نفاس مقطوع به فى كلام الاصحاب قال: و هو محل اشكال لعدم العلم باستناد هذا الدم إلى الولادة و عدم ثبوت الإضافة إليها.

و فيه: ان مقتضى قاعدة الامكان التى قام الاجماع على جريانها فى المقام. هو الحكم بكونه نفاساً، مع ان هذا الاشكال لا يختص بهذا المورد، بل جار فى كل دم انفصل عن الولادة و لم تثبت الاضافة إليها عرفاً.

و عليه فيختص النفاس بما يصاحب خروج الولد او يكون بعده بلا فصل، و هو بعيد غاية البعد عن ظواهر الاخبار المتقدمة كما صرح به فى الحدائق، فان الظاهر منها ان الدم المرئى فى أيام العادة نفاس من غير فرق بين ان ترى فى جميع أيام العادة أو بعضها فتدبر.

و بذلك يظهر حكم ما لو كان فى الطرفين، و ان ما عن غير واحد نفى الخلاف فى كونه نفاساً هو الأوفق بالقواعد.

و كذلك لا خلاف فى ان الطهر المتخلل بين الدمين محكوم بالنفاسية لإطلاق ما دل على ان أقل الطهر عشرة، و للاجماع المدعى فى كلام غير واحد، فما عن الذخيرة من التردد فيه ضعيف.

و لا فرق فى ذلك بين ذات العادة و غيرها، و فى الحدائق: انه يختص بغير ذات العادة التى عادتها اقل من العشرة، و أما هى فما صادفها نفاس دون ما زاد عليها، فلو كانت عادتها سبعة فرأت الدم فى اليوم الثامن أو التاسع أو العاشر لا يحكم بأنه نفاس.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ٢٩٩

[...]

و استدل له فى الحدائق بالنصوص «١» المتضمنة للامر بالرجوع إلى العادة التى لم تر فيها شيئاً، و عن الرياض بالشك فى صدق دم الولادة.

و فيهما نظر: أما الاول فلأنها مختصة بصورة الرؤية فيها و ما بعدها، و لا تشمل ما لو لم تر إلا بعدها.

و أما الثانى: فلأن المرجع فيه قاعدة الامكان المجمع عليها فى هذه المسائل. و أن لم تر الدم فى العشرة و رأت بعدها فلا نفاس لها لما عن غير واحد من دعوى الاجماع على ان مبدأ العشرة التى لا يكون الدم بعدها نفاساً من حين الولادة، و يشير إليه خبر مالك المتقدم فراجع.

الدم المنفصل عن الولادة

السادس: صاحبة العادة إذا رأت بعض العادة، و تجاوز العشرة، كما لو رأت الدم يوم الخامس من الولادة و كانت عادتها خمسة اتمتها بما بعد العادة إلى العشرة دون ما بعد العشرة.

أما الاول: فلاطلاق ما دل على رجوع ذات العادة إلى عادتها، إذ الظاهر منها العادة العددية، و ظاهر ما دل على الرجوع إليها جعل مبدئها من حين رؤية الدم لا الولادة، فما عن الروضة و الرياض من ان مبدئها من حين الولادة ضعيف.

و أما الثانى: فلما مر من الاجماع على ان مبدأ العشرة التى هى اكثر النفاس من حين الولادة، و عليه فاذا لم يمكن التكملة على وجه التمام كما لو رأت الدم يوم الخامس

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب النفاس.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۳۰۰

[...]

و كانت عادتها سبعة و عبر العشرة، فهل يكون هذا الفرض خارجاً عن مورد النصوص، او تخصص العادة بالايام التى فى العشرة؟ وجهان: اقواهما الثانى، و على الاول ايضاً لا يبعد الحكم بنفاسية الدم إلى العشرة لقاعدة الامكان و بذلك كله يظهر حكم ما لو لم تر الدم فى العادة و رأت بعدها و تجاوز العشرة، فإنه يحكم بكونه نفاساً إلى العشرة ما لم يزد عن عادتها كما عن الاكثر لقاعدة الامكان، و دعوى ان مقتضى نصوص العادة كون الدم المتجاوز عنها إذا لم ينقطع على العشرة ليس بنفاس، فيها انها مختصة بما رأته فى العادة و تجاوزها و عبر العشرة، لا فيما إذا لم تره إلا بعد العادة، فما فى العروة و المدارك و عن جامع المقاصد من عدم البناء على نفاسيته ضعيف.

هذا تمام الكلام فيما يتعلق بمهمات مباحث الدماء الثلاثة.

و الحمد للّه اولًا و آخراً و ظاهراً و باطناً

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۳۰۱

الفصل الخامس: فى غسل الاموات و مباحثه خمسة الاول الاحتضار و يجب فيه استقبال الميت بالقبلة

الفصل الخامس فى غسل الاموات

اشارة

و الكلام فى هذا الفصل انما وقع اصالة للبحث عن غسل الاموات، و لكن جرت سيرة الاصحاب على التعرض لباقى احكامها من التكفين و الصلاة عليها و غيرهما حفظاً عن الانتشار، و عليه فما فى بعض نسخ المتن من جعل العنوان حكم الاموات اولى من الآخر من جعله خصوص غسل الاموات.

و مباحثه أى مباحث هذا الفصل خمسة: الاول الاحتضار

[المبحث الأول: الاحتضار]

اشارة

ثبتنا اللّه بالقول الصادق لدیه بمحمد و آله الطاهرین صلوات اللّه علیهم اجمعین سمی بما لاستحضاره عقله کما فی الحدیث.

[ما یجب فیه]

اشارة

و یجب فیه علی المکلفین استقبال المحتضر عند زهاق روحه و حدوث الموت ب القبلة لیکون المیت حین تحقق الموت متوجهاً إلی القبلة علی المشهور کما عن موضع من الذکری و الروضة، و فی الحدائق و المدارک و عن المرتضی و شیخ الطائفة فی الخلاف و النهایة و المحقق فی المعتبر و صاحبی المدارک و الذخیرة و غیرهم: انه مستحب، و عن جماعة التردد فیه.

و استدل للاول بجملة من النصوص: منها: ما رواه «۱» الصدوق فی الفقیه مرسلًا عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): سئل عن توجیه من المیت، فقال (علیه السلام): استقبل بباطن قدمیه القبلة. و قال و قال أمیر المؤمنین (علیه السلام): دخل رسول اللّه (صلّی اللّه

(۱) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب الاحتضار حدیث ۶.

[...]

علیه و آله): علی رجل من ولد عبد المطلب و هو فی السوق و قد وجه الی غیر القبلة فقال (صلّی اللّه علیه و آله): وجهوه إلی القبلة فانکم إذا فعلتم ذلک اقبلت علیه الملائکة و اقبل اللّه عز و جل علیه بوجهه، و لم یزل کذلک حتی یقبض.

و عن العلل و ثواب الاعمال روایته مسنداً.

و أورد علیه فی المعتبر: بان التعلیل فی الروایة کالقرینة الدالة علی الفضیلة، مع انه امر فی واقعة معینة، و قرره الشیخ الاعظم رحمه اللّه علی المناقشة الاولی، و ادعی ظهور الخبر فی الاستحباب بقرینة التعلیل، و تبعه بعض من تأخر عنه.

و فیهما نظر: اما المناقشة الاولی: فلأن تعلیل الحکم بشیء انما یکون علی نحوین (۱) ان یعلله بما یترتب علیه من المثوبة الاخرویة التی تکون متأخرة عن الجعل.

(۲) ان یعلله بما یترتب علیه من المصالح التی تکون علل الجعل.

فان کان التعلیل علی النحو الاول، فهو یوجب ظهور الامر فی الاستحباب، فان ترتب الثواب علی الفعل فقط من خواص المستحبات، و أما فی الواجبات فیترتب علی ترکها ایضاً العقاب، و التعلیل به اولی من التعلیل بترتب الثواب.

و أما إذا کان علی النحو الثانی فهو لا یصلح قرینة لصرف ظهور الامر فی الوجوب لاشتراک ذلک بین الواجبات و المستحبات، فانه فی الواجبات ایضاً تترتب المصالح علی الفعل، و لا یکون ترکها مما یترتب علیه المفسدة.

و المقام من قبیل الثانی لا الأول کما لا یخفی.

بل یمکن ان یقال فی المقام: ان التعلیل بترتب هذه الفائدة العظمی علی هذا الفعل الیسیر فی هذا المضیق مما یؤکد ظهور الامر فی

الوجوب، و أما الثانیة فلأنه من البدیهی عدم دخل خصوصیة المورد فی الحکم، و إلا فلو احتمل دخل مثل هذه الخصوصیات و یتوقف لاجله فی الاستدلال لانسد باب الاستدلال فی معظم الاحکام.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۰۳

[...]

و أورد بعض علی الاستدلال به: ان المرسل ضعیف بالارسال، و المسند فی طریقة الحسین بن علوان و هو عامی لو یوثق، و ما ذکره بعض اعاظم المحققین رحمهم اللّه بقوله لیس من دأبنا الاعتناء بضعف السند فی مثل هذه الروایة المشهورة المقبولة المعتضدة بجملة من المعاضدات، غیر تام، إذ لو علم استناد الاصحاب إلی هذا الخبر کان ما ذکره متیناً جداً، و لکنه غیر معلوم، و لعلهم استندوا إلی غیره من النصوص الآتیة، و علیه فلا جابر لضعف السند لو کان ضعیفاً.

فالصحیح ان یجاب عنه: بان المرسل فی اول کتابه ضمن ان لا یورد فیه إلا ما یعتمد علیه و یعمل به، فالمرسل معتبر سنداً، و دلالته تامة: فلا توقف فی الحکم بالوجوب.

و منها «۱»: موثق معاویة بن عمار قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن المیت، فقال: استقبل بباطن قدمیه القبلة.

و اورد علیه بأمور (۱) انه لیس بصحیح.

و فیه: ان الموثق حجة کالصحیح.

(۲) ان الاستدلال به یتم لو کان السؤال عن حکم المیت، و هو غیر معلوم لجواز ان یکون السؤال عن کیفیة الاستقبال، و علی هذا التقدیر لا ینعقد للجواب ظهور فی الوجوب.

و فیه: ان الظاهر من السؤال کون السؤال عن حکم المیت لا کیفیة توجیهه إلی القبلة.

---

(۱) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب الاحتضار حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۰۴

[...]

---

(۳) ان الظاهر من المشتق التلبس بالمبدإ فعلًا، فالسؤال انما یکون عن حکم المیت بعد موته.

و فیه: انه یتعین رفع الید عن هذا الظهور بقرینة الجواب، إذ التوجیه إلی القبلة لیس من احکام المیت بعد الموت، فالمراد منه المشرف علی الموت، و یؤیده ان المعهود من المسلمین فی جمیع الاعصار توجیه المیت إلیها حال الاحتضار لا بعد الموت، و ما عن المصابیح انه قد اطبق العلماء علی ان زمان التوجیه قبل الموت، و المرسل المتقدم. و بالجملة: المتدبر فی الخبر مع القرائن الداخلیة و الخارجیة لا یرتاب فی ان المراد المشرف علی الموت لا المیت بعد موته.

و منها «۱»: مصحح سلیمان بن خالد قال: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السلام) یقول: إذا مات لأحدکم میت فسجوه تجاه القبلة، و کذلک إذا غسل یحفر له موضع المغتسل تجاه القبلة فیکون مستقبل باطن قدمیه و وجهه إلی القبلة. و فی المدارک بعد نقله: و یمکن المناقشة فی هذه الروایة من حیث السند بابراهیم بن هاشم حیث لم ینص علمائنا علی توثیقه، و بأن راویها و هو سلیمان بن خالد لم یثبت توثیقه.

و فیه: ان عدم توثیق علمائنا ابراهیم بن هاشم انما هو لجلالة شأنه و عظم منزلته، کما یشهد لذلک کونه اول من نشر الاحادیث من الکوفة بقم، و لو لا کونه معتمداً عند القمیین الذین هم من اکابر المحدثین لما قبلوا روایاته سیما مع ما علم من تضییق القمیین امر

العدالة حتی اخرجوا من بلدتهم من کان یروی عن الضعفاء، و اکثار الکلینی الروایة عنه، و تصریح العلامة رحمه اللّه بانه تقبل روایاته،

(۱) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب الاحتضار حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۰۵

[...]

و تصحیحه جملة من طرق الصدوق المشتملة علیه إلی غیر ذلک مما یشهد بوثاقته و عظم منزلته.

و اما سلیمان بن خالد- فمضافاً إلی انه فی هذا الخبر انما روی عنه عبد اللّه ابن المغیرة و هو من اصحاب الاجماع- ان اصحابنا اتفقوا علی عد روایاته من الصحاح، مع ان جماعة نصوا علی توثیقه منهم المصنف رحمه اللّه فی الخلاصة، و ایوب بن نوح و الشهید الثانی فی محکی حاشیة الخلاصة. فالروایة صحیحة معتبرة.

نعم ما أورده علیها من حیث المتن بقوله: ان المتبادر منها ان التسجیة تجاه القبلة انما تکون بعد الموت لا قبله متین جداً، إذ المراد بالتسجیة التغطیة، و هی انما تکون بعد الموت، و حملها علی التوجیه إلی القبلة خلاف الظاهر.

و علیه فلا یبقی مورد للنزاع فی ان المراد من قوله: إذا مات لأحدکم.. الخ إذا اشرف علی الموت ام لا، و ان کان الاظهر بعد ملاحظة القرائن الخارجیة- مع قطع النظر عما ذکرناه- هو الاول.

و ما ذکره الشیخ الاعظم رحمه اللّه من انه یجب حمل المیت فیه علی المشرف علی الموت لعدم تعلق الموت بالمیت، و علیه فیتعین حمل إذا مات علی معناه الحقیقی لا علی معنی اذ شرف علی الموت لعدم تعلق الاشراف علی الموت بالمشرف علی الموت، غیر سدید، اذ التصرف فی هذه القضیة و ما شابهها لیس بحمل المیت علی المشرف علی الموت، بل بحمل الوصف علی کونه مرآة للذات، و علیه فلا مانع من حمل إذا مات علی معنی إذا اشرف علی الموت فالعمدة ما ذکرناه.

فتحصل: ان الاظهر وجوبه مستندا إلی الخبرین الاولین.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۰۶

بأن یلقی علی ظهره و یجعل وجهه و باطن رجلیه إلیها

بیان کیفیة التوجیه

فروع: الأول: کیفیة التوجیه ما ذکره المصنف رحمه اللّه بقوله بان یلقی علی ظهره و یجعل وجهه و باطن رجلیه إلیها بلا خلاف فیه ظاهراً، و عن الخلاف و التذکرة و ظاهر کشف اللثام و المعتبر: دعوی الاجماع علیه.

و یشهد له- مضافاً إلی استقرار السیرة علیه- جملة من النصوص منها ما تقدم، و منها خبر «۱» ذریح، و خبر «۲» إبراهیم الشعیری، و غیر واحد عن الامام الصادق (علیه السلام)، و غیر ذلک من النصوص.

[تعلق الوجوب بالمحتضر نفسه]

الثانی: قال فی الجواهر: الظاهر تعلق الوجوب بالمحتضر نفسه ایضاً مع التمکن منه، بل قد یدعی اختصاص الوجوب به حینئذ لانصراف الامر للغیر فی الاخبار السابقة إلی الغالب من العجز من الاستقبال فی تلک الحال. انتهی.

اقول: الجمود علی ظاهر النصوص بدواً و ان کان یقتضی خلاف ذلک، إلا ان الظاهر بعد ملاحظة مناسبة الحکم و الموضوع و القرائن الداخلیة و الخارجیة کون التوجه فی الخارج مطلوباً بنفسه بلا دخل لخصوصیة المباشر کما یظهر لمن تدبر فی النصوص.
و علیه: فیجب علی المحتضر نفسه ان تمکن منه، بل لا یبعد تقدمه علی غیره فی التکلیف لکونه اولی بنفسه من غیره.

[اختصاص هذا الحکم بالمسلم]

الثالث: لا خلاف فی اختصاص هذا الحکم بالمسلم، و عن غیر واحد، دعوی

---

(۱) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب الاحتضار حدیث ۱- ۳.

(۲) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب الاحتضار حدیث ۱- ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۰۷

]...[

الاجماع علیه، و أما المخالف ففیه قولان، یشهد لعدم وجوب توجیهه- مضافاً إلی ما قیل من انه ورد انه یلزم له بمذهبه و هو لا یری ذلک- ان التوجیه إلی القبلة تهیئة للمیت للرحمة کما یشهد له المرسل، و المخالف لا یصلح لذلک، و به یظهر مدرک الاختصاص بالمسلم و عدم الشمول للکافر.

[وجوب التوجیه إلی القبلة]

الرابع: وجوب التوجیه إلی القبلة کسائر احکام المیت فرض کفایة کما هو المشهور بل ادعی علیه الاجماع، اذ هو الظاهر من توجیه الخطاب إلی عامة المسلمین بالاتیان بفعل واحد، و ان شئت قلت: ان الظاهر من النصوص ارادة الشارع تحقق هذا العمل فی الخارج من دون نظر له إلی مباشر خاص و لازم ذلک کونه واجباً کفائیاً.
فما فی الحدائق من ان ظاهر النصوص عدم کون وجوبه کفائیاً علی عامة المسلمین، بل متعلق بأهل المیت، فیحمل اطلاقها علی ما دلت علیه اخبار الغسل و الصلاة و غیرهما من کون المکلف بذلک هو الولی غیر تام، اذ لیس فی شیء من نصوص الباب ما یکون مفاده ما ذکره رحمه اللّه. لاحظ النصوص المتقدمة.
نعم ربما یستدل علی الاختصاص بالولی بوجوه اخر:
منها ما دل «۱» علی ان اولی الناس بالمیت اولی الناس بمیراثه، بدعوی شموله للمقام کما یقتضیه عموم بعض معاقد الاجماعات حیث جعل موضوعها جمیع احکام المیت.
و فیه: ان المشتق ظاهر فی المتلبس، فالظاهر منه منع ارادة نحو التغسیل و الصلاة و نحوهما لا- الاستقبال و التلقین و شبههما من الاحکام قبل الموت. و منها: عموم قوله تعالی «۲» وَ أُولُوا الْأَرْحامِ بَعْضُهُمْ أَوْلی بِبَعْضٍ

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب موجبات المیراث حدیث ۲.

(۲) سورة الانفال آیة ۷۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۰۸

]...[

و فیه: ان الظاهر منه لا سیما بعد ملاحظة الاستثناء الواقع فی الآیة الشریفة ارادة خصوص المیراث، کما یشهد له الاستدلال به فی کثیر من النصوص علی منع الاقارب الاجانب فی الارث، فالاولویة المذکورة فی الآیة الشریفة اجنبیة عن ما هو محل الکلام فتدبر.

و منها: ان تحریک المیت بتوجیهه نحو القبلة تصرف فیه لا دلیل علی جوازه بدون اذن الولی.

و فیه: مضافاً إلی ان لازم ذلک عدم التصرف فیه إلا مع الاستیذان منه نفسه، انه بعد اذن المالک الاصلی- کما هو مقتضی اطلاق النصوص- لا وجه لاعتبار اذن غیره؛ هذا کله مضافاً إلی ان المیت قبل موته لا ولایة لأحد علیه، و هی انما تثبت بعد الموت.

فتحصل ان الاقوی عدم اعتبار اذن الولی.

[سقوط التوجیه بالموت]

الخامس: قال فی الجواهر: ثمّ ان الاقوی بناء علی الوجوب سقوطه بالموت فلا یجب استمراره مستقبلًا و لا استقباله ابتداء ان لم یکن للاصل مع صدق الامتثال و اشعار التعلیل فی المرسل المتقدم به. و نسبه فی الذکری إلی ظاهر الاخبار، و لعله لانه فهم من المیت فیها ما قلناه سابقاً من المشرف علی الموت.

اقول: ان ظاهر المرسل بل صریحه و ظاهر الموثق و ان کان ذلک، إلا ان ظاهر صحیح سلیمان کان عرفت وجوب الاستقبال بعد الموت، و هو لا- ینافی الخبرین المتقدمین کما لا یخفی. نعم مقتضی اطلاقه حصول الامتثال فی اقل زمان بعد الموت، فوجوبه ما لم ینقل عن محله یحتاج الی دلیل.

و بذلک ظهر ان ما عن المصابیح من ان ظاهر مصحح سلیمان وجوب

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۰۹

[...]

الاستقبال إلی ما بعد الغسل غیر تام.

فان قلت: إذا ثبت الوجوب بعد الموت و شک فی سقوطه بعد ذلک ما لم ینقل أو ما لم یغسل یستصحب بقاء ذلک الوجوب.

قلت: قد عرفت فی هذا الشرح غیر مرة ان الاستصحاب فی الاحکام لا- یجری لکونه محکوماً لاستصحاب عدم الجعل، مع ان الاستصحاب لا یجری فیما بعد رفع الجنازة لعدم اعتبار الاستقبال فیه قطعاً، مضافاً إلی ان قوله (علیه السلام) فی المصحح: و کذلک إذا یغسل. کالصریح فی عدم اعتبار الاستقبال فیما بین الحالین.

فتحصل: ان الاقوی وجوب ابقائه کذلک إلی ما بعد الموت فی اقل زمان، ان لم یکن اجماع علی عدم وجوبه بعد الموت، و إلا فیحمل الصحیح علی الاستحباب کما تقدم، بل یمکن ان یقال: یتعین حمله علیه، من جهة انه یدل علی لزوم التسجیة تجاه القبلة، حیث ان التسجیة مستحبة فکذلک توجیهه إلی القبلة، اللهم إلا ان یقال انه من قبیل تعدد المطلوب، و لذا لا یکون رجحان احدهما مقیداً بالآخر، هذا فی غیر حال الغسل، و اما فی حاله فسیأتی حکمه فی آداب الغسل، و اما بعد الغسل فالاولی وضعه بنحو ما یوضع فی قبره و یشهد له خبر «۱» یعقوب بن یقطین عن أبی الحسن الرضا (علیه السلام): فاذا طهر وضع کما یوضع فی قبره.

[حکم ما لو اشتبهت القبلة و لم یمکن تحصیل العلم بها]

السادس: لو اشتبهت القبلة و لم یمکن تحصیل العلم بها، فهل یسقط وجوب الاستقبال مطلقاً کما عن بعض، أو یجب لو اشتبهت بین الجهتین جهة المغرب و المشرق کما احتمله فی الجواهر، ام یجب مطلقاً بتوجیهه إلی جمیع الجهات کما احتمله فی محکی الذکری،

أم يجب بتوجيهه إلى أى جهة شاء كما اختاره فى الحدائق؟ وجوه:

---

(۱) الوسائل- باب ۵- من ابواب غسل الميت حديث ۲.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۳۱۰

و يستحب تلقينه الشهادتين، و الاقرار بالنبى (صلّى اللّه عليه و آله) و الائمة عليهم السلام

و يشهد للاول: انه تكليف لا يمكن امتثاله فى الفرض فيسقط.

و استدل للثانى: بما دل «۱» على ان ما بين المشرق و المغرب قبلة.

و فيه: انه انما يدل على انه قبلة لمن اخطأ فى تشخيص القبلة فصلّى إلى غيرها، فالتعدى يحتاج إلى دليل مفقود.

و استدل للثالث: بما دل على ان فاقد القبلة يصلى إلى اربع جهات.

و فيه: مضافاً إلى ما ستعرف فى محله من ان وظيفته الصلاة إلى أى جهة شاء، ان الصلاة إلى اربع جهات امر ممكن، بخلاف توجيه الميت، فانه لا يمكن توجيهه فى آن واحد إلى جميع الجهات.

و استدل للرابع: بما دل على «۲» ان فاقد القبلة يصلى إلى أى جهة شاء و فهى مضافاً الى اختصاصه بالصلاة ان الميت لا محالة يكون موجّهاً الى جهة من الجهات، فالامر بالتوجيه إليها طلب للحاصل فتأمل.

فتحصل: ان الاقوى هو القول الاول.

آداب الاحتضار

اشارة

و يستحب لمن حضر عند موته ولياً كان ام غيره امور:

الاول تلقينه [الشهادتين]

أى تفهيمه الشهادتين و الاقرار بالنبى (صلّى اللّه عليه و آله) و الائمة عليهم السلام بلا خلاف، بل عن كاشف اللثام: الاتفاق عليه.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب القبلة.

(۲) الوسائل- باب ۸- من ابواب القبلة.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۳۱۱

]...[

و تشهد له جملة من النصوص، كصحيح «۱» زرارة عن الامام الباقر (عليه السلام)- فى حديث- قال: لو ادركت عكرمة عند موته لنفعته، فقيل لابى عبد اللّه (عليه السلام): بما ذا كان ينفعه؟ قال (عليه السلام): يلقنه ما انتم عليه.

و خبر «۲» أبى بكر الحضرمى قال: قال أبو عبد اللّه (عليه السلام): و اللّه لو ان عابد وثن وصف ما تصفون عند خروج نفسه ما طمعت النار من جسده شيئاً.

و صحیح «۳» الحلبی عن الامام الصادق (علیه السلام): إذا حضرت المیت قبل ان یموت فلقنه شهادت ان لا إله إلا اللّه وحده لا شریک له و ان محمدا عبده و رسوله و نحوها غیرها.

و لا ینافیها قول السیدین فی خبری ابنی مسلم و البختری: انکم تلقون امواتکم عند الموت لا إله إلا اللّه، و نحن نلقن موتانا محمد رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله). فان الشهادة بان محمدا رسول اللّه شهادة اجمالیة بانه لا إله إلا اللّه، لان التوحید من اعظم انبائه و هذا بخلاف الشهادة بالتوحید فإنها لیست شهادة بالرسالة و لذلک لا تکفی.

و بذلک یظهر ان المستحب هو التلقین بالشهادتین و الإقرار بالأئمة علیهم السلام بأی نحو کان، بلا اعتبار کیفیة خاصة، و الامر فی هذه النصوص محمول علی الاستحباب بالاجماع و بعض التعلیلات و الخبرین، ثمّ ان مقتضی اطلاق صحیح زرارة و خبر الحضرمی المتقدمین استحباب تلقینه سائر الاعتقادات الحقة.

---

(۱) الوسائل- باب ۳۷- من ابواب الاحتضار حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۳۷- من ابواب الاحتضار حدیث ۴.

(۳) الوسائل- باب ۳۶- من ابواب الاحتضار حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۱۲

و کلمات الفرج

و

الثانی: تلقینه کلمات الفرج

بلا خلاف، و تشهد له جملة من لنصوص: کصحیح «۱» زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): إذا ادرکت الرجل عند النزع فلقنه کلمات الفرج: لا إله إلا اللّه الحلیم الکریم، لا إله إلا اللّه العلی العظیم، سبحان اللّه رب السماوات السبع و رب الارضین السبع و ما فیهن و ما بینهن و رب العرش العظیم، و الحمد لله رب العالمین. و فی صحیح «۲» الحلبی عن الامام الصادق (علیه السلام): ان رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) لقنها لرجل من بنی هاشم فلما قالها قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله): الحمد لله الذی استنقذه من النار، إلا ان فیه تقدیم العلی العظیم علی الحکم الکریم.

و عن الفقیه، روایة کلمات الفرج کذلک مع زیادة: و سلام علی المرسلین قبل التحمید.

کما ان فی خبر أبی بصیر زیادة: و ما تحتهن، بعد قوله: و ما بینهن، و لا إله إلا اللّه رب السماوات بدل قوله سبحان اللّه رب السماوات.

و الجمع بین النصوص یقتضی الالتزام بان کلمات الفرج هی نفس الکلمات فلا یضر تقدیم بعض الفقرات علی بعض، و ان الزیادات المرویة فی بعض النصوص لیست من مقوماتها بل من مکملاتها، و ان الجزء لها فی موارد اختلاف الالفاظ هو احد اللفظین علی البدل.

الثالث: تلقینه الدعاء بالمأثور

، ففی روایة «۳» سالم بن أبی سلمة عن الامام الصادق (علیه السلام): ان النبی (صلّی اللّه علیه و آله) حضر عند موت رجل فقال

---

(۱) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب الاحتضار حدیث ۱- ۲.

(۲) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب الاحتضار حدیث ۱- ۲.

(۳) الوسائل- باب ۳۹- من ابواب الاحتضار حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۱۳

[...]

(صلّی اللّه علیه و آله) له: قل اللهم اغفر لی الکثیر من معاصیک، و اقبل منی الیسیر من طاعتک، فقال ثمّ اغمی علیه- إلی ان قال- فقال أبو عبد اللّه (علیه السلام): إذا حضرتم میتاً فقولوا له هذا الکلام لیقوله.

و فی خبر «۱» حریز بن عبد اللّه عن الامام الباقر (علیه السلام): إذا دخلت علی مریض و هو فی النزع الشدید فقل له ادع بهذا الدعاء یخفف اللّه عنک اعوذ بالله العظیم رب العرش الکریم من کل عرق نفار و من شر حر النار سبع مرات، ثمّ لقنه کلمات الفرج، ثمّ حول وجهه إلی مصلاه الذی کان یصلی فیه.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۲، ص: ۳۱۳

و عن «۲» دعوات الراوندی: ان زین العابدین (علیه السلام) لم یزل یردد: اللهم ارحمنی فانک رحیم حتی توفی صلوات اللّه علیه.

و فی المرسل «۳» عن الامام الصادق (علیه السلام): ان النبی (صلّی اللّه علیه و آله) قال عند حضوره عند موت رجل: قل: یا من یقبل الیسیر و یعفو عن الکثیر اقبل منی الیسیر و اعف عنی الکثیر انک انت العفو الغفور ... الخ.

الرابع: نقله إلی مصلاه إذا عسر علیه النزع

و لم یوجب اذاه کما عن غیر واحد. و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح «۴» ابن سنان عن مولانا الصادق (علیه السلام): اذا عسر علی المیت نزعه و موته قرّب إلی مصلاه الذی کان یصلی فیه. و نحوه غیره.

---

(۱) الوسائل- باب ۴۰- من ابواب الاحتضار حدیث ۷- ۱.

(۲) الوسائل- باب ۴۰- من ابواب الاحتضار حدیث ۷- ۱.

(۳) المستدرک- باب ۳۹- من ابواب الاحتضار حدیث ۳۵.

(۴) الوسائل- باب ۳۹- من ابواب الاحتضار حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۱۴

و قراءة القرآن،

و مقتضی هذه النصوص هو رجحان ذلک اذا عسر علیه النزع لا مطلقاً، فما فی الشرائع و غیرها من الحکم باستحبابه مطلقاً فی غیر محله، لا سیما و فی بعض النصوص النهی عن مس المیت معللًا بانه انما یزداد ضعفاً، هذا فیما إذا لم یوجب اذاه، و إلا فلا یجوز لانه محرم ایذاؤه، و الاستحباب لا یصلح لمزاحمة الحرمة.

الخامس: [قراءة السور و الآیات المأثورة]

ان یقرأ عنده: سورة یس، و الصافات، و الاحزاب، و آیة الکرسی، و آیة السحرة، و ثلاث آیات من البقرة. ففی خبر سلیمان «۱» الجعفری: قال: رأیت أبا الحسن (علیه السلام) یقول لابنه القاسم: قم یا بنی فاقرأ عند أخیک وَ الصَّافّاتِ صَفًّا حتی تتمها فقرأ فلما بلغ أَ هُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمْ مَنْ خَلَقْنا فقضی الفتی، فلما سجی و خرجوا اقبل علیه یعقوب بن جعفر فقال له: کنا نعهد المیت اذا نزل به الموت یقرأ عنده یس وَ الْقُرْآنِ الْحَکِیمِ فصرت تأمرنا ب الصَّافّاتِ صَفًّا؟ فقال: یا بنی لم تقرأ عند مکروب من موت إلا عجل اللّه راحته. و المستفاد منه قراءة کلتا السورتین کما لا یخفی.

و عن دعوات «۲» الراوندی: روی انه یقرأ عند المریض و المیت آیة الکرسی و یقول: اللهم اخرجه إلی رضی منک و رضوان، اللهم اغفر له ذنبه جل ثناء وجهک، ثمّ یقرأ آیة السحرة إِنَّ رَبَّکُمُ اللّهُ الَّذِی خَلَقَ السَّماواتِ ... الخ) ثمّ یقرأ ثلاث آیات من آخر البقرة لِلّهِ ما فِی السَّماواتِ وَ ما فِی الْأَرْضِ ثمّ یقرأ سورة الاحزاب.

بل و لا یبعد دعوی استحباب مطلق قراءة القرآن کما فی المتن و المعتبر، و عن الذکری لهذه النصوص بالغاء الخصوصیات، و ما دل علی رجحان التوسل بها فی

---

(۱) الوسائل- باب ۴۱- من ابواب الاحتضار حدیث ۱.

(۲) المستدرک- باب ۳۹- من ابواب الاحتضار حدیث ۳۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۱۵

و تغمیض عینیه، و اطباق فیه و مد یدیه و أعلام المؤمنین،

الشدائد، و معهودیة قراءة القرآن عنده لدی المتشرعة. و الرضوی: إذا حضر احدکم الوفاة فاقرءوا عنده القرآن. فتدبر.

المستحبات بعد الموت

اشارة

و یستحب بعد موته امور: و

الاول: تغمیض عینیه

بلا خلاف، لخبر أبی «۱» کهمس قال: حضر موت إسماعیل و ابو عبد اللّه جالس عنده فلما حضره الموت شد لحییه و غمضه و غطی علیه الملحفة. و المراد بحضور الموت تحققه لا حال الاحتضار، للنهی عن مس المیت حال النزع، و لان التسجیة انما تکون بعد الموت کما لا یخفی.

و قریب منه غیره.

و

الثانی: اطباق فیه

کما ذکره جماعة لتلازمه مع شد لحییه الذی أمر به فی خبر أبی کهمس المتقدم.

و

الثالث: مد يديه إلى جنبيه

، لاستقرار سيرة المتشرعة عليه.

الرابع: تغطيته بثوب

بلا خلاف، و يشهد له خبر أبى كهمس المتقدم، و صحيح سليمان بن خالد المتقدم فى استقبال المحتضر.

و

الخامس: اعلام المؤمنين

لجملة من النصوص: ففى صحيح «۲» ابن سنان: ينبغى لأولياء الميت منكم ان يؤذنوا اخوان الميت بموته.
و فى مرسل «۳» القاسم بن محمد: ان الجنازة يؤذن بها الناس و نحوهما غيرهما.

---

(۱) الوسائل- باب ۴۴- من ابواب الاحتضار حديث ۳.
(۲) الوسائل- باب ۱- من ابواب صلاة الجنازة حديث ۱- ۴.
(۳) الوسائل- باب ۱- من ابواب صلاة الجنازة حديث ۱- ۴.
فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۳۱۶
و تعجيل امره؟ إلا مع الاشتباه فيرجع فيها إلى الامارات

و

السادس: (تعجيل امره)

اجماعاً محصلًا و منقولًا مستفيضاً كالنصوص بل هى ظاهرة فى الوجوب، إلا انها حملت على الاستحباب لما عرفت من الاجماع مع الطعن فى اسانيدها، فلا اشكال فى الاستحباب، كذا فى الجواهر.
اقول: يشعر بالاستحباب مرسل «۱» الصدوق قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله): كرامة الميت تعجيله.
إلا مع الاشتباه فلا يعجل بل يحرم لاستصحاب بقاء الحياة فيرجع إلى الامارات المفيدة للعلم بالموت للامر بالانتظار و الاستبراء فى جملة من النصوص: كخبر «۲» إسحاق بن عمار عن الامام الصادق (عليه السلام): عن الغريق أ يغسل؟ قال (عليه السلام): نعم و يستبرأ، قلت: و كيف يستبرأ؟ قال (عليه السلام): يترك ثلاثة ايام قبل ان يدفن، و كذلك ايضاً صاحب الصاعقة فانه ربما ظنوا انه مات و لم يمت.
و من التعليل يستفاد عموم الحكم لكل مشتبه.
و فى موثق «۳» عمار: الغريق يحبس حتى يتغير و يعلم انه قد مات، نعم يغسل و يكفن. قال: و سئل عن المصعوق فقال (عليه السلام): إذا صعق حبس يومين ثمّ يغسل و يكفن.
و فى صحيح «۴» إسماعيل بن عبد الخالق قال ابو عبد اللّه (عليا السلام): خمسة ينتظر بهم إلا ان يتغيروا: الغريق، و المصعوق، و المبطون، و المهدوم، و المدخن. و نحوها غيرها.

و مقتضی الجمود علی بعض نصوص الباب هو البناء علی ان التغیر و مضی

---

(۱) الوسائل- باب ۴۷- من ابواب الاحتضار حدیث ۷.

(۲) الوسائل- باب ۴۸- من ابواب الاحتضار حدیث ۳- ۴- ۲.

(۳) الوسائل- باب ۴۸- من ابواب الاحتضار حدیث ۳- ۴- ۲.

(۴) الوسائل- باب ۴۸- من ابواب الاحتضار حدیث ۳- ۴- ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۱۷

و یکره ان یحضره جنب أو حائض،

ثلاثة ایام من الطرق المجعولة شرعاً لاستکشاف الموت، فیرجع الیهما و ان لم یفد العلم کما هو ظاهر جماعة منهم المحقق فی الشرائع. إلا انه یتعین الالتزام بان المدار علی العلم، و ان هذه الاخبار جرت مجری العادة من حصول العلم بعد تحقق احدهما، و ذلک لوجوه: احدها ما فی المعتبر و یجب التربص بهم مع الاشتباه حتی تظهر علامات الموت وحده العلم و هو اجماع، و نحوه عن التذکرة.

الثانی: قوله (علیه السلام) فی موثق عمار: و یعلم انه قد مات، بعد قوله: حتی یتغیر.

الثالث: التعلیل فی خبر إسحاق لوجوب الصبر ثلاثة ایام باحتمال بقاء الحیاة بل مضی الثلاثة الدال علی انه یرتفع بعد الثلاثة.

الرابع: الاقتصار فی الموثق علی یومین.

و علی ذلک فلا ثمرة فی النزاع فی ان المراد بالتغیر هو خصوص تغیر ریحه. أو الاعم منه، و من تغیر صفته فی بعض اجزائه بحیث یصیر إلی صفة لا یکون علیها الحی کالعلامات التی ذکرها الاطباء.

[ما یکره للمیت]

و یکره ان یحضره جنب او حائض بلا خلاف فیه بیننا کما عن الحدائق، و قاله اهل العلم کما فی المعتبر.

و استدل له بجملة من النصوص: کخبر «۱» یونس بن یعقوب عن أبی عبد اللّه: لا تحضر الحائض المیت و لا الجنب عند التلقین.

و مرفوع «۲» الصدوق إلی الامام الصادق (علیه السلام) قال: لا تحضر الحائض و الجنب عند التلقین، لان الملائکة تتأذی بهما و نحوهما غیرهما.

---

(۱) الوسائل- باب ۴۳- من ابواب الاحتضار حدیث ۲- ۳.

(۲) الوسائل- باب ۴۳- من ابواب الاحتضار حدیث ۲- ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۱۸

و یجعل علی بطنه حدید. الثانی: الغسل

و فیه: ان ظاهر هذه النصوص کصریح خبر علی بن أبی حمزة مرجوحیة حضورهما عند الاحتضار لا بعد الموت، بل قوله (علیه السلام) فی ذیل خبر یونس المتقدم: و لا بأس ان یلیا غسله، کالصریح فی ارتفاع المرجوحیة بالموت.

و أما خبر «۱» الجعفی عن جعفر عن أبیه (علیه السلام) قال: لا یجوز للمرأة الحائض و الجنب الحضور عند تلقین المیت، لان الملائکة

تتأذی بهما، و لا یجوز لهما ادخال المیت قبره.

فمضافاً إلی ما فی الحدائق من التصریح بعدم العامل به، لا یدل علی مرجوحیة حضورهما بعد الموت قبل ادخاله القبر، فالاظهر عدم الکراهة بعده، و انما المکروه حضورهما عند الاحتضار، و لعله مراد الاصحاب و ان کان خلاف ظاهر کلماتهم.

و کذلک نسب إلی المشهور انه یکره ان یجعل علی بطنه حدید و لیس لهم دلیل ظاهر سوی ما عن شیخ الطائفة فی تهذیبه: انا سمعناه من الشیوخ مذاکرة بناء علی قاعدة التسامح.

و فیه: ان القاعدة فی المکروهات غیر ثابتة، و هی تختص بالمستحبات لا سیما فیما إذا کان مستند الحکم فتوی الفقهاء، فاذاً لا دلیل علی الکراهة، و لعله لذلک امر الفاخر بجعل الحدید علی بطنه، و لیس مراده استحباب ذلک، بل جوازه کما هو المراد من الامر الواقع فی مورد الحظر او توهمه فی امثال المقام.

[المبحث الثانی] تغسیل المیت

اشارة

الثانی من الاحکام الخمسة: الغسل و هو واجب بلا کلام و لا ریب، بل

---

(۱) الخصال ج ۲ ص ۱۴۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۱۹

[...]

الاجماع علیه قطعی، بل عده الشیخ الاعظم من الضروریات، و وجوبه کسائر الاعمال الواجبة المتعلقة بتجهیزه من التکفین و الدفن و الصلاة علیه کفائی، بلا خلاف کما عن المبسوط، و اجماعاً کما عن الذکری، و باجماع العلماء کما عن التذکرة، و هو مذهب العلماء کافة کما فی المعتبر.

و یشهد له مضافاً إلی ذلک: اطلاق ما تضمن «۱» الامر بها من دون توجیهه إلی شخص معین، مع کون الفعل واحداً.

و اورد علیه بأمور: احدها: ما فی الحدائق من انه لا- اعرف له- أی للوجوب الکفائی دلیلًا واضحاً. و لعل نظره إلی ان النصوص المتضمنة للامر بتلک الاعمال، لا إطلاق لشیء منها کی یستدل به علی ذلک.

الثانی معارضة هذه الادلة مع ما دل علی ان اولی الناس بها هو الولی من الاجماع و الآیة «۲» و الروایات «۳»، و الجمع بین الطائفتین یقتضی الالتزام بان من یجب علیه خصوص الولی.

الثالث: ان الواجب الکفائی لا یعقل اناطة صحته برأی احد من المکلفین.

و علیه فالادلة الدالة علی اناطة الصحة باذن الولی تدل علی عدم الوجوب الکفائی.

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلأن منع الاطلاق لو سلم فی بعضها، فلا نسلم فی الجمیع، مع ان التدبر فی الاحکام المتفق علیها فتوی و نصاً کسقوط اذن الولی مع

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب غسل المیت و الباب ۱ من ابواب التکفین باب ۱- من ابواب صلاة الجنازة و باب ۱- من ابواب

الدفن.

(۲) سورة الانفال آیة ۷۷.

(۳) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب غسل المیت و غیره.

امتناعه او غیبته او کونه صغیراً، و عدم جواز مباشرته نفسه فی بعض الموارد کما فی صورة کون الولی غیر مماثل للمیت مع وجود المماثل، و عدم وجوب تصدیه فی جمیع الموارد، و عدم وجوب اذنه فی ذلک، و غیر ذلک من الاحکام یوجب القطع بان هذه الافعال مما ارید وجودها فی الخارج من غیر دخل لصدورها من شخص خاص فی هذا الحکم، بل یحصل الامتثال بفعل واحد من المکلفین مع رعایة الشرائط، فلا مناص عن القول بکون وجوبها کفائیاً، مضافاً إلی ان الناظر فی النصوص المتضمنة لواجبات ما یتعلق بالمیت و مسنوناته لا یشک فی ان الغسل و غیره من تجهیزات المیت اراد الشارع وجودها فی الخارج من أی شخص کان.

و أما الثانی: فقد اجیب عنه فی محکی جملة من کتب الاساطین بان الاولویة انما تکون علی سبیل الاستحباب لا الوجوب، و مال إلیه فی محکی الذخیرة تبعاً للمحقق الاردبیلی.

و فیه: ان الاقوی کون الاولویة علی سبیل الوجوب، اذ یشهد لذلک- مضافاً إلی الاجماع الذی ادعاه جمع من الاعاظم منهم الشیخ فی الخلاف و المصنف رحمه اللّه تعالی فی المنتهی و المحقق الثانی فی جامع المقاصد علیه- الآیة الشریفة «۱» وَ أُولُوا الْأَرْحامِ بَعْضُهُمْ أَوْلی بِبَعْضٍ بناءً علی ان تغسیل المیت و غیره من الاعمال تکون مباشرتها من الحقوق کما یشهد له النصوص الآتی بعضها.

و دعوی ان الآیة لا دلالة فیها اصلًا کما عن المقدس الاردبیلی رحمه اللّه تعالی مندفعة بان حذف المتعلق یفید العموم. فتأمل فان للمنع عنه مجالًا واسعاً.

و کذا تشهد له جملة من النصوص: ففی خبر «۲» السکونی عن الامام علی

---

(۱) سورة الانفال آیة ۷۷.

(۲) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۴.

(علیه السلام): إذا حضر سلطان من سلطان اللّه جنازة فهو احق بالصلاة علیها ان قدمه ولی المیت و إلا فهو غاصب. و هذا الخبر صریح فی تعلق الغصب بهذا الحق کالاموال.

و فی خبر إسحاق بن عمار الآتی: الزوج احق بامرأته حتی یضعها فی قبرها.

و فی خبر «۱» غیاث بن إبراهیم الرزامی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) عن الامام علی (علیه السلام): یغسل المیت أولی الناس به. و مثله مرسل «۲» الصدوق مع زیادة: او من یأمره الولی بذلک. و نحوها غیرها، فالاظهر کون الاولویة ثابتة علی وجه اللزوم کما هو المشهور.

فالصحیح الجواب عنه: ان ظاهر هذه الادلة ان الثابت للولی هو الحق، و لا یدل علی اختصاص التکلیف به، فلا تعارض بینها و بین نصوص المقام.

و أما الثالث: فلأنه- مضافاً إلی ان ذلک- لو تم فإنما هو فی اول الوقت، و اما فی آخره عند امتناع الولی منها او عدم حضوره فلا یتم لعدم شرطیة اذنه، بل تکون ولایته ساقطة فإنه لا یتم إذ تقیید صحة الفعل المأمور به بامر غیر اختیاری لا محذور فیه، بل واقع کثیراً، و انما الممتنع تعلق التکلیف بذلک الامر، و قد حققنا فی محله ان الامر بالمقید بقید لا یلازم الامر بذلک القید.

هذا غایة ما یمکن ان یقال فی توجیه فتوی المشهور من کون وجوب هذه الاعمال کفائیاً مع اعتبار اذن الولی، و لکن بما ان اذن الولی خارج عن تحت قدرة غیره من افراد المکلفین لا بد من عدم کونه قیداً للواجب، اذ القید غیر الاختیاری، و ان کان دخیلًا فی حصول المصلحة لا فی اتصاف الفعل بها لا بد من اخذه مفروض

(۱) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب غسل المیت حدیث ۱- ۲.

(۲) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب غسل المیت حدیث ۱- ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۲۲

]...[

الوجود و رجوعه الی الهیئة لا المادة، إلا إذا کان القید متحققاً فی الخارج کوجود الکعبة، فانه حینئذ لا مانع من الامر بالفعل المقید به لما ذکرناه من عدم تعلق الخطاب المتعلق بالمرکب به، و انما یکون متعلقاً بالتقید به الذی هو تحت القدرة، و هذا بخلاف ما إذا لم یکن ذلک القید متحققاً، فانه حینئذ کما ان وجود القید خارج عن تحت الاختیار، کذلک التقید به غیر مقدور، فلا مناص من اخذه مفروض الوجود و عدم فعلیة الحکم قبل تحققه.

و علیه فبما ان احتمال کون وجوب مراعاة تلک الاولویة تعبداً محضاً من غیر ان یکون لها مدخل فی صحة الافعال ضعیف و ان قواه فی الجواهر، لان ظاهر قوله (علیه السلام): یصلی علیها اولی الناس بها، أو یأمر من یحب ینفیه کما لا یخفی، و اطلاق الغاصب علی من باشره من دون اذن الولی لا یدل علی ذلک لعدم دلالته علی صحة العمل. کما ان القول بان اذن الولی لیس شرطاً فی الصحة بل غایة ما یدل علیه الدلیل ثبوت حق للولی فالصلاة مثلًا بدون اذنه مستلزمة للتصرف فی حق من له الحق الذی هو حرام، و حیث ان المنهی عنه خارج عنها، فلا یوجب فسادها کما عن لوامع النراقی، ضعیف، اذ ظاهر الادلة شرطیته للصحة کما هو الشأن فی جمیع ما تضمن الامر بشیء مما یعتبر فی المأمور به، فلا بد من رفع الید عن احدی الطائفتین من الادلة، اما ما دل علی احقیة الولی و الالتزام بکونها استحبابیة کما التزم به جماعة من القدماء و المتأخرین، و أما ما دل علی الوجوب الکفائی و الالتزام بان المراد بها انه ان قام به الولی سقط الفرض عن غیره، و کذا ان اذن لغیره و قام به ذلک الغیر و الا سقط اعتباره، کما التزم به السید فی مدارکه و غیره. و حیث لا أولویة لرفع الید عن احدهما فلا بد من الاحتیاط بالاستیذان و عدم التصدی له من دون اذنه.

بقی الکلام فی تشخیص الولی لو تعدد الوارث الفعلی الصالح للولایة، و سیأتی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۲۳

]...[

فی باب الصلاة عند تعرض المصنف رحمه اللّه له البحث فیه مفصلًا.

امتناع الولی عن المباشرة و الاذن

ثمّ انه ينبغى التنبيه على امور: احدها: إذا امتنع الولى من المباشرة و الاذن يسقط اعتبار اذنه بلا خلاف و لا إشكال.

و تشير إليه طوائف من النصوص: منها الاخبار «۱» الواردة فى الجماعة الذين وجدوا ميتاً قد قذفه البحر، و منها: النصوص «۲» الواردة فى تغسيل الذمى المسلم إذا لم يوجد مماثل و لا ذو رحم، و منها: الاخبار «۳» الواردة فى تغسيل بعض الميت، و منها غير تلك.

و عليه فهل يجب على الحاكم اجباره ان امكن، و الا فيأذن لغيره، أم يجوز لكل احد ان يتصدى لذلك بلا توقف على اذن احد؟ وجهان بل قولان:.

قد استدل للاول: بان الحاكم ولى الممتنع، فيجبره ان امكن و إلا فيستأذن منه، و بان الشارع المقدس منع من وقوع الغسل من كل احد مستقلًا، فاذا امتنع الولى يتولى الحاكم من باب ولاية الحسبة بعد العلم القطعى بانه لا يسقط التكليف به بامتناعه.

و فيهما نظر اما الاول: فلأن الحاكم ولى الممتنع من اداء حق الغير الثابت لا الممتنع مطلقاً و لو مع فرض سقوطه فى فرض الامتناع. و فى المقام و ان كانت الولاية

---

(۱) الوسائل- باب ۴۸- من ابواب الاحتضار.

(۲) الوسائل- باب ۱۹- من ابواب غسل الميت.

(۳) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب صلاة الجنازة.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۳۲۴

[...]

ثابتة- ارفاقاً بالمولى عليه ايضاً- إلا انه بعد امتناع الولى و سقوط ولايته و اعتبار اذنه، ثبوت حق للمولى عليه اول الكلام، فلا وجه للتمسك بما دل على ان الحاكم ولى الممتنع.

و أما الثانى: فلأن المنع عن وقوعه من كل احد مستقلًا لا دليل عليه فى صورة امتناع الولى. فاذاً الاقوى هو الثانى للاصل.

و قد استدل له بوجهين آخرين: احدهما: ان المستفاد من سياق الادلة ان ليس لغير الولى مزاحمة الولى، و انه يشترط فى صحة فعل غير الولى عدم مزاحمته، فاذا علم انه لا يريد الفعل و لا يأذن لغيره فليس فى فعله مزاحمة له.

الثانى: ان الولاية انما جعلت نظراً له و ارفاقاً به و تسلية له، و هذا يتنافى مع اجبار الحاكم او الاستيذان منه عند امتناعه.

و فيها نظر: اما الاول: فلأن المستفاد من الادلة و ان كان عدم مزاحمة غير الولى اياه، إلا انه من جهة دلالتها على ثبوت الولاية له و احقيته من غيره.

و أما الثانى: فلأن الظاهر من الادلة جعل الولاية له كسائر موارد الولاية ارفاقاً بالمولى عليه ايضاً لا به خاصة فتدبر.

[لا ولاية للصغير و المجنون و نحوهما]

الامر الثانى: لا ولاية للصغير و المجنون و نحوهما لانهم بنقصهم كالمعدوم، و بعبارة اخرى: انهم قاصرون عن الولاية على انفسهم فكيف يمكن ان يجعل الشارع لهم الولاية على الغير؟ و عليه فلو انحصر الوارث الفعلى فى احدهم، فهل تسقط الولاية رأساً أو تنتقل إلى الطبقة المتأخرة، أم إلى الحاكم؟ وجوه: اقواها الاول، اذ الظاهر من الادلة ليس ثبوت الولاية لجميع الطبقات فعلًا، و انه يترجح بعضها على بعض كما قيل و استدل به للوجه الثانى، بل ظاهرها انحصارها بالطبقة السابقة، و عليه فبما ان الكامل فى الطبقة السابقة ليس موجوداً فلا ولاية له، و لكن لا يكون وجود

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۳۲۵

]...[

القاصر كالعدم حتى تصل النوبة إلى الطبقة المتأخرة.

و ان شئت قلت: ان من فى الطبقة المتأخرة لا يكون ولياً فى الفرض لعدم كونه وارثاً، و مجرد عدم قابلية من فى الطبقة السابقة للولاية لا يكفى فى ثبوت الولاية له.

و بذلك يظهر وجه عدم الانتقال إلى الحاكم، إذ الانتقال إليه اما ان يكون لما تقدم فى التنبيه السابق، أو لان الولاية للامام مع فقد من سبق و هو نائب عنه و شيء منهما لا يتم فى الفرض كما لا يخفى.

الامر الثالث:

لو اوصى الميت بتجهيزه إلى غير الولى

فالاقوال ثلاثة: - ۱- ما هو المحكى عن المشهور، و هو عدم نفوذ الوصية و عدم تقديمه على الولى، و عن المصنف فى المختلف: نسبته إلى علمائنا.

- ۲- ما فى العروة و عن ابن الجنيد و هو وجوب العمل بها و صحتها، و عن المدارك: نفى الباس فيه، و عن جامع المقاصد: الميل إليه.

- ۳- ما عن ظاهر المسالك، و هو التفصيل بين ولاية الحاكم، فتنفذ الوصية على خلافها، و ولاية غيره فلا تنفذ، و مال إليه الشيخ الاعظم رحمه اللّه.

اقول: الظاهر ان محل الكلام هو ما لو أوصى بالولاية لغير الولى، و إلا فإن اوصى بالفعل فان اراد به الفعل بدون اذنه، فهى وصية غير مشروعة، و عموم نفوذ الوصية مخصص بغير الجنف. و ان اراد به الفعل لا بشرط، فوجوبه مراع باذن الولى، فان لم يأذن سقط عنه الفعل لعدم قدرته على الفعل المشروع، و لان اظن ان يكون هذا المورد محل الخلاف بل محل الخلاف ما لو اوصى بالولاية.

و الاظهر هو عدم نفوذها فيما إذا كان الولى غير الحاكم لعموم ادلة الولاية غير المعارض بعموم ما دل نفوذ الوصية بعد تخصيصه بغير الجنف، اذ عليه تكون

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۳۲۶

]...[

ادلة الولاية حاكمة على ادلة الوصية كما لا يخفى.

و دعوى ان ادلة الولاية انما تمنع من تصرف الوصى من حيث نفسه، و لا تمنع عنه من حيث كونه كالوكيل عن الميت، فعموم وجوب العمل بالوصية شامل له مندفعة بان الميت نفسه ليس له الولاية على تجهيزه، بل الولاية انما تثبت للولى بعد موته، فمقتضى عموم ادلة الولاية المنع من تصرفه مطلقاً.

و دعوى انصراف ادلة الولاية عن صورة الوصية لان ولاية الوصى من باب و لا الميت على نفسه مآلًا، و ادلة الولاية انما تدل على اولوية الولى من الاجنبى لا على اولويته من الميت نفسه. و بعبارة اخرى: كون هذه الولاية جعلت مراعاة لحق الميت، فلا تناسب اهمال حاله و مخالفة امره مندفعة بعدم تسليم الانصراف، اذ قد عرفت ان الميت نفسه ليس له الولاية، فضلًا عن من عينه، و كون

حکمة الجعل مراعاة حق المیت لو سلم، مع انک قد عرفت سابقاً ان حکمته ذلک مع مراعاة حق الولی لا یقتضی الانصراف المزبور، فالاظهر عدم نفوذها مع وجود الولی غیر الحاکم.

و أما إذا کان الولی هو الحاکم- علی فرض ثبوت الولایة له- فلا یبعد القول بنفوذها، اذ ولایة الحاکم لو ثبتت فانما هی من باب ولایة الحسبة، و علیه فهی موقوفة علی عدم الولی، فاذا دل عموم علی ولایة الوصی لم یجر هنا عموم ولایة الحاکم لارتفاع موضوعها، اللهم إلا ان یقال ان ولایته ان ثبتت، و ان کانت من باب ولایة الحسبة تستلزم ممنوعیة غیره من التصرف.

و علیه فنفوذ الوصیة لا یخلو من اشکال.

بقیت جملة من فروع الولایة، و بما ان تحقیق القول فیها یتوقف علی تشخیص الولی، سیأتی الکلام فیها فی باب الصلاة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج ۲، ص: ۳۲۷

[...]

وجوب تغسیل کل مسلم ثمّ ان الکلام فی هذا المبحث یقع فی مقامات: (۱) فیمن یجب تغسیله.

(۲) فی المغسل.

(۳) فی کیفیة التغسیل.

(۴) فی شرائط الغسل. (

۵) فی آداب الغسل.

(۶) فی مکروهاته.

[المقام الاول: فی من یجب تغسیله]

اشارة

اما المقام الاول:

[وجوب تغسیل من کان اثنی عشریاً]

فلا خلاف و لا کلام فی وجوب تغسیل من کان اثنی عشریاً.

و تشهد له جملة من النصوص الآتی بعضها، کما انه لا خلاف فی عدم جواز تغسیل الکافر، بل عن جماعة من الاساطین منهم الشیخ و المصنف و الشهید: دعوی الاجماع علیه، و یشهد له موثق «۱» عمار عن الامام الصادق (علیه السلام): سئل عن النصرانی یکون فی السفر و هو مع المسلمین فیموت، قال (علیه السلام): لا یغسله مسلم و لا کرامة و لا یدفنه و لا یقوم علی قبره و ان کان اباه.

انما الکلام فیما إذا کان المیت مسلماً غیر اثنی عشری، فعن المشهور وجوب تغسیله، بل عن ظاهر تذکرة المصنف: دعوی الاجماع علیه، و عن المقنعة و التهذیب و المراسم و المهذب و المعتبر و المدارک و کشف اللثام و غیرها: عدم الوجوب، بل عن المفید: حرمته لغیر تقیة.

و استدل للاول: بالاجماع، و بما دل «۲» علی وجوب الصلاة علیه، فانه بضمیمة

---

(۱) الوسائل- باب ۱۸- من ابواب غسل المیت الحدیث ۱.

(۲) الاستبصار- باب ۱- من ابواب الصلاة علی الاموات حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۲۸

[...]

ما دل علی اشتراط الصلاة بالغسل او بضمیمة عدم الفصل بینها و بین الغسل یدل علی وجوب تغسیله، و بما علم من سیرة المعصومین علیهم السلام من عدم الردع عن وجوب تغسیله، و بما دل علی وجوب المعاملة مع المخالف معاملة المسلم المؤمن فیما یتعلق بالمعاشرة المتقدم، اذ من اهمها عدم المعاملة مع موتاهم معاملة الکلاب.

و باطلاق جملة من النصوص کموثق «۱» سماعة عن الامام الصادق (علیه السلام): غسل المیت واجب. و مضمر «۲» أبی خالد اغسل کل الموتی الغریق و اکیل السبع و کل شیء إلا ما قتل بین الصفین. و نحوهما غیرهما.

و فی الجمیع نظر: اما الاجماع: فلأن دعواه موهونة بذهاب من تقدم إلی خلافة، اللهم إلا ان یقال: ان معقد الاجماع هو وجوب تغسیل کل مسلم، و افتاء جماعة بعدم الوجوب انما یکون لبنائهم علی کفر المخالف، و علیه فلا تقدح مخالفتهم.

و دعوی ان الاعتماد علیه اعتماد علی الاجماع التقدیری مندفعة بانه من قبیل الاجماع علی القاعدة، و لکن یرد علی الاستدلال به: انه یمکن ان یکون مدرک المجمعین بعض ما ذکر فلیس اجماعاً تعبدیاً کی یمکن جعله مدرکاً.

و أما الثانی: فلأن ما دل علی اشتراط الصلاة بالغسل لیس فی مقام تشریع وجوب الغسل، بل انما یدل علی الترتیب بین الغسل الواجب و الصلاة، فهو یختص بموارد ثبوت وجوبه، و عدم الفصل بین الغسل و الصلاة غیر ثابت، مع ان وجوب الصلاة علی المخالف محل تأمل کما ستعرف وجهه فی محله، و ان کان الاقوی ذلک.

و أما الثالث: فلأن محل الکلام هو وجوب تغسیل المخالف کوجوب تغسیل

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب غسل المیت حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب غسل المیت حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۲۹

[...]

المؤمن لا تغسیله ظاهراً مداراة لهم، کما لو مات احدهم فی مفازة لم یطلع علیه إلا آحاد المسلمین بحیث لم یترتب علیه سوی اداء التکلیف فیما بین العبد و بین ربه.

و أما الرابع: فلأن ما یمکن دعوی کونه مطلقاً او عاماً من النصوص الخبر ان المتقدمان، و شیء منهما لا یکون کذلک، أما الاول: فلأنه وارد فی مقام بیان اصل الجعل و التشریع نظیر قوله: صلاة الآیات واجبة. و أما الثانی: فمضافاً إلی ضعفه بالاضمار، ان عمومه انما یکون بلحاظ اسباب الموت، و انه لا فرق بین الاسباب، لا فی مقام بیان من یجب تغسیله، فلا وجه للاستدلال به فی المقام، بل الاستدلال به کالاستدلال بقوله: الغریق یغسل. و نحوه.

و بعبارة اخری: ان عمومه انما یکون من جهة تغایر الموتی من حیث اسباب الموت، و لا تعرض له للتغایر بخصوصیات أخر غیر سبب الموت. فاذاً لا دلیل علی وجوب تغسیله. و یؤید عدم شمول النصوص له ما حکاه المحقق الثانی فی محکی حاشیة الشرائع: عن ظاهر الاصحاب ان الواجب هو تغسیله غسل اهل الخلاف، فان النصوص تدل علی وجوب الغسل الصحیح کما لا یخفی، بل یمکن استفادة عدم الوجوب من النصوص الواردة فی بیان تعلیل تغسیل المیت، و ان الوجه فیه جعل المیت اقرب «۱» إلی رحمة اللّه، و ألیق بشفاعة

الملائكة، أو أنه «۲» تنظيف للميت أو أنه كرامة له و احترام، أو أنه «۳» تطهير له عن الجنابة الحاصلة. اذ ايا ما كان لا يليق بغير المؤمن.

فتحصل: ان الاظهر عدم الوجوب.

ثمّ انه ينبغى التنبيه على امور:

[هل يجب ان يكون الغسل بطريق مذهب الاثنى عشرى؟]

الاول: لو غسله المؤمن فهل يجب ان يكون

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب غسل الميت.

(۲) الوسائل- باب ۱۸- من ابواب غسل الميت.

(۳) الوسائل- باب ۳- من ابواب غسل الميت.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۳۳۰

[...]

بطريق مذهب الاثنى عشرى كما عن المستند، و فى الجواهر: نفى البعد عن القول به، و فى الحدائق: البناء عليه على القول بوجوب تغسيله او مشروعيته، ام يجب ان يكون كتغسيلهم كما عن المشهور، بل عن جامع المقاصد: ان ظاهرهم انه لا يجوز تغسيله غسل اهل الولاية و لا نعرف لأحد تصريحاً بخلافه؟ وجهان مبنيان على ان مدرك وجوب تغسيلهم عموم رواية أبى خالد، أو اطلاق موثق سماعة، او ما دل على وجوب الصلاة عليهم فيجب تغسيله غسلنا، و قاعدة «۱» الالزام شمولها للاموات محل تأمل، مع ان وجوب التغسيل خطاب للمغسّل لا للميت، فلا دلالة فيها على تغسيله غسلهم، أو يكون المدرك هو لزوم المداراة معهم فالواجب تغسيله غسلهم.

[حكم الولد المميز]

الثانى: الولد المميز الذى يمكن له الاسلام عن بصيرة لا يكون تابعاً لغيره، بل ان اسلم يحكم باسلامه و يقبل ذلك منه، و إلا فيحكم بكفره لإطلاق ما يكون شارحاً للاسلام الشامل للصبى و البالغ، و لما حققناه فى محله من شرعية عبادات الصبى المتوقفة صحتها على الاسلام.

و حديث «۲» (رفع القلم) لو سلم ان المراد منه قلم التكليف لا المؤاخذة، مع ان للمنع عنه مجالًا واسعاً، غاية ما يدل عليه رفع التكليف عن الصبى، و أما إذا كان فعل الصبى موضوعاً للحكم المتوجه إلى البالغين كإسلامه و كفره الموضوعين لوجوب التغسيل و عدم مشروعيته على البالغين، فلا يدل الحديث على رفعه، فهو لا يدل على عدم قبول اسلامه.

و أما روايات «۳» عمد الصبى خطاء، فبعضها و ان كان مطلقاً غير مذيل بقوله:

---

(۱) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب مقدمات الطلاق و شرائطه حديث ۵- ۶.

(۲) الوسائل- باب ۴- من ابواب مقدمة العبادات.

(۳) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب العاقلة من كتاب الحدود.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۳۱

]...[

تحمله العاقلة و علیه فلا وجه لحمله علی ما یکون مقیداً به کما لا یخفی، إلا انه ایضاً مختص بباب الضمانات، إذ تنزیل شیء منزلة آخر یتوقف علی ثبوت المنزِّل و المنزَّل علیه، فمورد هذه الروایات ما یتصور فیه القسمان أی العمد و الخطاء کالاتلاف و نحوه، و أما ما لا یتصور فیه غیر قسم واحد، و لا یتصور فیه الخطاء کباب العقود و الایقاعات المتوقف تحققها علی القصد و الانشاء، فلا یکون مشمولًا لهذه النصوص، و الاسلام من هذا القبیل لتوقف تحققه علی القصد، فهی ایضاً لا تدل علی عدم قبول اسلام الصبی.

و من ذلک کله ظهر انه لو لم یسلم یحکم بکفره و عدم مشروعیة تغسیله.

و أما الولد غیر الممیز، فلا خلاف و لا کلام فی تبعیته لابیه إذا کان مسلماً، و یشهد له ما ورد فی تغسیل الصبی و الصبیة حتی السقط الآتی.

و أما إذا کان أبوه کافراً فاستدل لتبعیته له بتنقیح المناط عند أهل الشرع، حیث انهم یبعدون من عدم وجوب تغسیل ابویه الی المتولد منهما، و هو شیء مرکوز فی اذهانهم و ان لم یعلم وجهه تفصیلًا، و بخبر «۱» حفص عن الامام الصادق (علیه السلام): فی ما إذا اسلم رجل من أهل الحرب اسلامه اسلام لنفسه و ولده الصغار و هم احرار، و ولده و متاعه و رفیقه له، فاما الولد الکبار فهم فیء للمسلمین الا أن یکونوا اسلموا قبل ذلک.

و بصحیح «۲» ابن سنان عنه (علیه السلام): عن اولاد المشرکین یموتون قبل ان یبلغوا الحنث، قال (علیه السلام): کفار و اللّه اعلم بما کانوا عاملین، یدخلون مداخل آبائهم. و نحوه غیره و بالسیرة القطعیة.

---

(۱) الوسائل- باب ۴۳- من ابواب جهاد العدو و ما یناسبه.

(۲) البحار ج ۵ ص ۲۹۵ من الطبعة الجدیدة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۳۲

]...[

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلأنه مع عدم معرفة المناط کیف یدعی ثبوته للولد؟ بل یمکن ان یفرق بین الابوین و بین الولد بکونهما مقصرین بخلاف الولد.

و أما الثانی: فهو انما یدل علی ان اسلامه اسلام لولده، و اما کون کفره کفراً لهم فهو یتوقف علی ثبوت المفهوم للوصف و لا نقول به.

و أما الثالث: فلأن ظاهر تلک النصوص ان حکمهم فی الآخرة حکم آبائهم، و هذا مع انه مخالف لمذهب العدلیة غیر مربوط بالغسل.

و أما الخامس: فلأن السیرة فی هذه الازمنة انما تکون لاجل فتاوی العلماء و فی عصر الحضور لم تثبت.

فالصحیح ان یستدل له: بان الجمع بین الادلة یقتضی کون الموضوع هو المسلم، و ولد الکافر و ان لم یکن کافراً الا انه لا ریب فی عدم کونه مسلماً، فلا یشمله ما دل علی مشروعیة التغسیل.

[من شک فی اسلامه و کفره]

الثالث: من شک فی اسلامه و کفره لا یجب تغسیله، لان مقتضی استصحاب عدم الاسلام الثابت له سابقاً لکون الاسلام امراً وجودیاً

مسبوقاً بالعدم کونه کافراً، و دعوی ان ذلک العدم لیس کفراً لکونه من قبیل عدم الملکة، و عدم اسلام من شأنه ان یکون مسلماً لیس له حالة سابقة حال الصغر مندفعة بان هذا لا یوجب تعدد المشکوک فیه و المتیقن، بل هما شیء واحد، غایة الامر حال کونه متیقناً لم یکن ینطبق علیه الکفر، و فی حال کونه مشکوکاً فیه ینطبق علیه ذلک، و هذا لا یوجب تعدد الموضوع کی لا یکون ابقائه استصحاباً، و لو تنزلنا عن ذلک و سلمنا عدم جریانه فیرجع الی اصالة البراءة عن الوجوب.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۳۳

[...]

و قد استدل لأصالة الاسلام: بحدیث الفطرة «۱»، و بالمرسل «۲» عن النبی (صلّی اللّه علیه و آله): الاسلام یعلو و لا یعلی علیه: بدعوی ان المراد منه انه فی کل مورد احتمل الاسلام و الکفر یقدم الاسلام.

و فیهما نظر: أما الحدیث: فلضعف سنده، و اعراض الاصحاب عنه کما فی کتاب اللقطة من الجواهر، و أما المرسل فلا رسالة و عدم کونه ظاهراً فیما ذکر.

فالاقوی: عدم ترتیب آثار المسلم علی من لم یعلم اسلامه، إلا إذا کانت امارة علی الاسلام کأرض المسلمین و سوقهم الذین عرفت سابقاً کونهما امارتین لکون من فیهما مسلماً.

إذا تم للسقط اربعة اشهر

الرابع: لا إشکال و لا کلام فی الجملة فی ان المسلم یجب تغسیله و لو کان صغیراً، کما انه لا کلام فی عدم وجوب تغسیل السقط إذا کان اقل من اربعة اشهر، و عن غیر واحد من الاساطین منهم المصنف رحمه اللّه و المحقق: دعوی الاجماع علیه. و تشهد له النصوص الآتیة.

انما الکلام فیما إذا تم للسقط اربعة اشهر، فالمشهور بین الاصحاب وجوبه، و فی المعتبر: و هو مذهب علمائنا، و یشهد له خبر «۳» زرارة عن الامام الصادق (علیه السلام): السقط اذا تم له اربعة اشهر غسل. و نحوه مرفوع احمد بن محمد الآتی.

---

(۱) اصول الکافی ج ۲ ص ۱۳ من طبعه طهران.

(۲) الوسائل- باب ۱- من ابواب موانع الارث حدیث ۱۱.

(۳) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب غسل المیت حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۳۴

[...]

و ضعف سندهما مجبور بقبول الاصحاب لهما کما فی المعتبر.

و دعوی انه یعارضهما موثق «۱» سماعة عن الامام الصادق (علیه السلام): سألته عن السقط إذا استوت خلقته یجب علیه الغسل و اللحد و الکفن؟ قال (علیه السلام): نعم کل ذا یجب علیه إذا استوی. بضمیمة ما دل علی عدم تحقق الاستواء فی الاربعة کمرفوع «۲» أحمد بن محمد: إذا تم له ستة اشهر فهو تام. و ذلک ان الحسین بن علی ولد و هو ابن ستة اشهر، و جملة «۳» من النصوص الدالة علی ان النطفة تکون فی الرحم اربعین یوماً ثمّ تصیر علقة اربعین یوماً ثمّ تصیر مضغة اربعین یوماً، فاذا کمل اربعة اشهر بعث اللّه تعالی ملکین خلاقین فیقولان: یا رب ما تخلق ذکراً أو أنثی؟ فیؤمران. فان الاستیذان فی ذلک یقتضی عدم تمامیة الخلقة بالاربعة، و علی ذلک

فیقع التعارض بین مفهوم الموثق و الخبرین، نقول: ان هذه الدعوی مندفعة لا بما قیل من ان هذا الخبر مروی عن الکافی عن سماعة عن ابی الحسن الاول (علیه السلام)، لکن اقتصر فی الجواب علی قوله (علیه السلام): کل ذا یجب علیه. فلا مفهوم له کی یعارضهما، فانه یرد علیه: ان الظاهر من جهة اختلاف المتن و المروی عنه تعدد ما رواه سماعة فی المقام، بل بان الجمع العرفی بین الموثق و الخبرین یقتضی الالتزام بان المراد من الاستواء تمامیة صورته، و المراد من صیرورته تاما فی الستة صیرورته ولداً کاملًا حیّاً صالحاً لان یعیش.

نعم یبقی فی المقام اشکال آخر: و هو انه اذا تحقق الاستواء قبل اربعة اشهر، فان مقتضی موثق سماعة وجوب تغسیله، و مقتضی مفهوم الخبرین عدم الوجوب، فیقع

---

(۱) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب غسل المیت حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب غسل المیت حدیث ۲.

(۳) الکافی- باب ۶- من کتاب العقیقة حدیث ۳- ۴- ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۳۵

]...[

التعارض بینهما.

و الجواب عنه: ان الجمع بین الخبرین و بین الموثق یقتضی الالتزام بوجوب التغسیل عند تحقق کل واحد منهما و ان لم یتحقق الآخر، و ذلک لان التعارض انما یقع بین مفهوم کل من الدلیلین و منطوق الآخر، و لذا لو لم یکن للآخر مفهوم لکان هذا التعارض ثابتاً کما لا یخفی.

و علیه فبما ان نسبة کل من المنطوقین الی مفهوم الآخر نسبة الخاص الی العام فیخصص کل من المفهومین. بمنطوق الآخر، و حیث ان المفهوم لیس هو بنفسه مدلولًا للکلام مستقلًا بل من لوازم المنطوق، فلا مناص عن رفع الید عن منطوق کل منهما بمقدار ما یرتفع به التعارض، فترفع الید عن اطلاق کل منهما المقابل للعطف (بأَو) فتکون النتیجة وجوب التغسیل عند تحقق کل واحد من الشرطین. و تمام الکلام فی ذلک موکول الی محلّه فی الأصول.

فان قلت: ان خبر «۱» محمد بن الفضیل: کتبت الی ابی جعفر (علیه السلام) اسأله عن السقط کیف یصنع به؟ فکتب الی: السقط یدفن بدمه فی موضعه. ینافی الخبرین.

قلت: انهما لأخصیتهما عنه یقیدانه فیحمل علی مادون الاربعة.

فتحصل: ان الاقوی وجوب تغسیل السقط إذا تم له اربعة اشهر أو استوت خلقته.

ثمّ انه لا کلام فی ان السقط الذی لا یجب تغسیله یدفن، و تشهد له المکاتبة المتقدمة، فهل یجب لفه فی خرقة أم لا؟ وجهان: من عدم المستند و ظهور خبر محمد

---

(۱) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب غسل المیت حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۳۶

]...[

المتقدم، و من الاجماع الذی ادعاه غیر واحد علی وجوبه. و لعل الثانی اقوی.

اعتبار المماثلة بین الغاسل و المیت

المقام الثانی فی الغاسل

: [اعتبار المماثلة بین الغاسل و المیت]

صرح غیر واحد بانه تجب المماثلة بین الغاسل و المیت إلا فی مواضع، فالکلام یقع فی موردین: الاول: فی المستثنی منه، الثانی: فی المستثنی.

أما الاول: فالمشهور بین الاصحاب اعتبار المماثلة مطلقاً، و لا تختص بحال الاختیار، فلو لم یوجد المماثل سقط الغسل، و فی المعتبر: دعوی اجماع اهل العلم علیه، و عن الشیخین فی المقنعة و التهذیب، و الحلبی فی الکافی، و ابن زهرة فی الغنیة: وجوب تغسیل الرجل المرأة اذا لم توجد امرأة من وراء الثیاب. إلا ان الشیخ فی محکی التهذیب قال: یشترط عدم المماسة و الاخیرین اعتبرا تغمیض العینین، و نسب الشهید الی العلامة وجوب تیممه و فی الجواهر، و لم نجده، و عن المبسوط و النهایة: استحباب غسل مواضع التیمم. هذه هی الاقوال و الفتاوی المحکیة فی المقام.

و أما النصوص فهی علی طوائف: منها ما دل علی ما افتی به المشهور: کصحیح «۱» الحلبی عن الامام الصادق (علیه السلام): انه سأله عن المرأة تموت فی السفر و لیس معها ذو محرم و لا نساء، قال (علیه السلام): تدفن کما هی بثیابها، و عن الرجل یموت و لیس معه الا النساء لیس معهن رجال، قال (علیه السلام): یدفن کما هو بثیابه.

و صحیح «۲» ابن أبی یعفور عنه (علیه السلام): عن الرجل یموت فی السفر مع

---

(۱) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب غسل المیت حدیث ۱- ۲-.

(۲) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب غسل المیت حدیث ۱- ۲-.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۳۷

]...[

النساء لیس معهن رجل کیف یصنعن به؟ قال (علیه السلام): یلففنه لفّاً فی ثیابه و یدفنه و لا یغسلنه.

و صحیح «۱» عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه قال: سألته عن امرأة ماتت مع رجال، قال (علیه السلام) تلف و تدفن و لا تغسل. و نحوها غیرها.

و منها ما تضمن الامر بالتغسیل عند الضرورة من وراء الثیاب: کروایة «۲» جابر عن الامام الباقر (علیه السلام) فی رجل مات و معه نسوة لیس معهن رجل، قال (علیه السلام): یصببن علیه الماء من خلف الثوب و یلففنه فی اکفانه من تحت الصدر و یدخلنه قبره، و المرأة تموت مع الرجال لیس معهم امرأة، قال (علیه السلام): یصبون الماء من خلف الثوب و یلفونها فی اکفانها و یصلون و یدفنون.

و خبر «۳» ابی حمزة: لا یغسل الرجل المرأة الا ان لا توجد امرأة.

و خبر «۴» عبد اللّه بن سنان عن الامام الصادق (علیه السلام): المرأة اذا ماتت مع الرجال فلم یجدوا امرأة تغسلها غسلها بعض الرجال من وراء الثوب، و یستحب ان یلف علی یدیه خرقة و نحوها غیرها.

و منها ما دل علی وجوب تیمم المیت: کخبر «۵» زید بن علی عن آبائه عن الامام علی (علیه السلام): اتی رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و

آله) نفر فقالوا: ان امراة توفیت معنا و لیس معها ذو محرم، فقال: (صلّی اللّه علیه و آله) کیف صنعتم؟ قالوا صببنا الماء علیها صباً، فقال (صلّی اللّه علیه و آله): اما وجدتم امرأة من اهل الکتاب تغسلها؟

---

(۱) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب غسل المیت حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۲۲- من ابواب غسل المیت حدیث ۵- ۷- ۸.

(۳) الوسائل- باب ۲۲- من ابواب غسل المیت حدیث ۵- ۷- ۸.

(۴) الوسائل- باب ۲۲- من ابواب غسل المیت حدیث ۵- ۷- ۸.

(۵) الوسائل- باب ۲۲- من ابواب غسل المیت حدیث ۴-.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۳۸

]...[

قالوا: لا، قال (صلّی اللّه علیه و آله): أ فلا یمموها.

و منها ما دل علی وجوب غسل مواضع التیمم: کحسن «۱» المفضل بن عمر: قلت لابی عبد اللّه (علیه السلام): ما تقول فی المرأة تکون فی السفر مع الرجال لیس فیهم لها ذو محرم و لا معهم امراة فتموت المرأة ما یصنع بها؟ قال (علیه السلام): یغسل ما اوجب اللّه سبحانه علیه التیمم.

و منها ما دل علی انه یغسل مواضع الوضوء: کخبر «۲» ابی بصیر عن الامام الصادق (علیه السلام) عن امرأة ماتت فی سفر و لیس معها نساء و لا ذو محرم، فقال (علیه السلام): یغسل منه موضع الوضوء و یصلی علیها و تدفن.

و منها ما دل علی وجوب تغسیل الکفین: کصحیح «۳» ابن فرقد عن الامام الصادق (علیه السلام): سئل عن المرأة تموت و لیس معها محرم، قال (علیه السلام): یغسل کفاها.

هذه هی الاخبار الواردة فی الباب، فان کان حمل الطوائف الاخیرة علی الاستحباب و ما فیها من الاختلاف علی التخییر جمعاً عرفیاً فهو، و إلا فیتعین طرحها باجمعها غیر الطائفة الاولی لما فی اکثرها من ضعف السند و اعراض الاصحاب عنها و معارضتها مع الطائفة الاولی المعمول بها بین الاصحاب.

فان قلت: انها اخص من الطائفة الاولی فتخصص بها.

قلت: ان تلک النصوص صریحة فی حال الضرورة و عدم وجود المحرم، فکیف

---

(۱) الوسائل- باب ۲۲- من ابواب غسل المیت حدیث- ۱.

(۲) الوسائل- باب ۲۲- من ابواب غسل المیت حدیث ۶- ۲.

(۳) الوسائل- باب ۲۲- من ابواب غسل المیت حدیث ۶- ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۳۹

]...[

یمکن حملها علی غیر تلک الحالة. و لعل الاظهر هو الاول، اذ لا وجه لتوهم عدم کون الجمع عرفیاً سوی اشتمال تلک الطائفة علی النهی عن التغسیل، و هو ینافی الاستحباب، و هو فاسد، اذ النهی لوروده مورد توهم الوجوب لا یدل علی ازید من جواز الترک.

لا ـ یقال: ان غیر الطائفة الثالثة من الطوائف الاخیرة لا ـ یمکن الجمع بینها بالالتزام بالتخییر فانه یکون تخییراً بین الاقل و الاکثر و هو ممتنع.

فانه یقال: انه لا مانع من التخییر بین الاقل و الاکثر کما حقق فی محله، لا سیما فی المستحبات فانه یلتزم فیها باختلاف مراتب الفضیلة.

فتحصل: ان الاقوی عدم وجوب التغسیل، الا ان الاولی ذلک عند الضرورة من وراء الثوب ما لم یستلزم نظراً او لمساً محرماً.

إذا انحصر المماثل فی الکتابی

بقی فی المقام فرعان لا ـ مناص عن التعرض لهما: الاول: المشهور بین الاصحاب انه یجوز ان یغسل الکتابی المسلم اذا لم یحضره مسلم و لا مسلمة ذات رحم، و کذا یجوز ان تغسل الکتابیة المسلمة إذا لم تکن مسلمة او مسلم ذو رحم. و عن الشهید فی الذکری: لا أعلم لهذا مخالفاً من الاصحاب سوی المحقق فی المعتبر، و عن المصنف رحمه اللّه فی التذکرة: نسبته الی علمائنا، و عن المحقق فی المعتبر و ظاهر الشهیدین و المحقق الثانی و المقدس الاردبیلی و سید المدارک و الوحید و صاحب الحدائق: انه یدفن بغیر غسل.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۴۰

]...[

و یشهد للاول «۱»: موثق عمار عن الامام الصادق (علیه السلام): فان مات رجل مسلم و لیس معه رجل مسلم و لا امرأة مسلمة من ذوی قرابته و معه رجال نصاری و نساء مسلمات لیس بینه و بینهن قرابة؟ قال (علیه السلام): یغتسل النصاری ثمّ یغسلونه فقد اضطر. و عن المرأة المسلمة تموت و لیس معها امرأة مسلمة و لا رجل مسلم من ذوی قرابتها و منها نصرانیة و رجال مسلمون و لیس بینها و بینهم قرابة، قال (علیه السلام): تغتسل النصرانیة ثمّ تغسلها. و نحوه خبر «۲» زید بن علی المتقدم.

و اورد علی الاستدلال بهما بایرادات: (۱) ما فی المدارک: من انهما ضعیفا السند جداً، و فی المعتبر: ذکر وجه الضعف و هو ان سند الحدیث الاول کله فطحیة، و الحدیث الثانی رجاله زیدیة، و حدیثهم مطرح بین الاصحاب.

(۲) ما فی المعتبر من ان غسل المیت یفتقر الی النیة و الکافر لا تصح منه نیة القربة.

(۳) ما فی الحدائق و هو ان هذین الخبرین یعارضان ما دل علی نجاسة اهل الکتاب، و تلک النصوص تقدم کما حقق فی مبحث نجاسة اهل الکتاب.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلأن الحدیث الثانی و ان کان ضعیفاً لان فی طریقه الحسین بن علوان الا ان الاول موثق و المختار حجیة الموثق کالصحیح، مع انه لو سلم کونهما ضعیفین فلا ریب فی حجیتهما لعمل الاصحاب بهما، و العجب من المحقق فی المعتبر حیث رمی الخبرین فی المقام بضعف سندهما، مع ان بناءه علی قبول الضعیف المنجبر بعمل الاصحاب، و لا یضر بالجبر بالشهرة مخالفة ابن ابی عقیل و الجعفی و ابن البراج و ابنی زهرة و ادریس و الشیخ فی الخلاف، مضافاً الی عدم ظهور عدم الذکر فی

---

(۱) الوسائل- باب ۱۹- من ابواب غسل المیت حدیث ۱- ۲.

(۲) الوسائل- باب ۱۹- من ابواب غسل المیت حدیث ۱- ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۴۱

]...[

المخالفة.

و أما الثانى: فلأنه لو سلم اعتبار نية القربة فى تغسيل الميت كما انه ليس بعيداً لان عباديته من مرتكزات المتشرعة، و لما عن غير واحد من دعوى الاجماع عليه انه لا يتنافى مع الخبرين، اذ يمكن الالتزام بكونهما دالين على عدم اعتبارها فى الفرض فيقيد بهما اطلاق ما دل على اعتبارها، مع انه يمكن تحقق قصد القربة منه.

و عليه فلا وجه لبطلان غسله سوى ما دل على بطلان عباداته، فتقيد تلك الادلة بهذين الخبرين، مضافاً الى انه يمكن القول بان المتولى للنية هى المسلمة التى تأمر الكافر بالغسل.

و بالجملة: ان هذا الايراد اجتهاد فى مقابل النص كما فى الجواهر.

و أما الثالث: فلأنهما لا يعارضان ما دل على نجاسة اهل الكتاب لامكان ان يكون الوجه فى صحة الغسل العفو عن هذه النجاسة او عدم تنجس الماء المستعمل فى الغسل و لا بدن الميت من مباشرته.

فتحصل: ان الاظهر وجوب التغسيل، و الخبران و ان اختصا بالنصارى إلا انهما يتعديان الى غيرهم من أهل الكتاب لعدم الخصوصية.

و أما فى غير اهل الكتاب من الكفار، فلا دليل على ثبوت هذا الحكم، و دعوى ان الكفر ملة واحدة فلا فرق بين انحائه، مندفعة بانه لا يمكن دعوى عدم الفرق بعد كون الكتابى اقرب إلى الحق من غيره قطعاً، و احتمال دخل ذلك فى هذا الحكم.

ثمّ انه يعتبر فيه اغتسال الكتابى قبل الغسل اجماعاً كما عن تذكرة المصنف رحمه اللّه، و يشهد له الموثق المتقدم.

كذلك فان صريح محكى الوسيلة و ظاهر معقد اجماع التذكرة: اعتبار حضور

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢، ص: ٣٤٢

[...]

الاجانب من المسلمين و المسلمات، لكن الاظهر عدم اعتباره كما يشهد له اطلاق الخبرين المتقدمين، و الاجماع المحكى ليس بحجة لا سيما و من المحتمل كون هذا الشرط مذكوراً فى معقد الاجماع جارياً مجرى العادة، فلو فرض ان الكتابى علم ذلك من المسلمين سابقاً ففعله يجتزى به.

و فى اعادة الغسل لو وجد المماثل قبل الدفن وجهان، بل قولان: اختار الاول فى محكى التذكرة و الذكرى و جامع المقاصد و الروض و الذخيرة و غيرها، و فى الجواهر: بل لم اجد فيه خلافاً بين من تعرض له، نعم استشكل فيه فى القواعد كما فى التحرير. انتهى. و هو الاقوى لا لأن الغسل صورى، فانه يرد عليه ان ظاهر النص كون ما يأتى به الكافر هو ما يأتى به غيره عند الاختيار لا ماهية اخرى مشابهة للغسل صورة.

و به يظهر ضعف الاستدلال له بان مجرد وجوب الشيء عند الاضطرار لا يكفى لبدليته إلا اذا فهم من دليله كما فى التيمم و نحوه كما فى طهارة الشيخ الاعظم رحمه اللّه، و لا لما قيل من انه انما يكون نظير المتيمم الواجد للماء، فكما يجب عليه الوضوء كذلك يجب التغسيل فى المقام فانه يرد عليه: انه فرق بين المقامين، فان اثر التيمم هى الطهارة للفاقد للماء ما دام يصدق ذلك، و اما تغسيل الكافر فأثره رفع الحدث مطلقاً، بل لان تجدد القدرة يكشف عن عدم الضرورة واقعاً.

و لو مسه احد بعد الغسل المذكور، فهل يجب عليه الغسل كما فى الجواهر ام لا يجب؟ وجهان: اقواهما الثانى لما عرفت من ان ظاهر النص كون هذا الغسل بعينه هى الماهية المعهودة التى امر بها المماثل و المحرم عند الضرورة، فمع تحققها يصح غسله و يترتب عليه كل ما هو اثر للغسل الصحيح. فتدبر.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢، ص: ٣٤٣

[...]

تغسيل الخنثى المشكل

الثانى: الخنثى المشكل اذا كان لثلاث فما دون يغسلها الرجل و المرأة لما ستعرف من صحة غسل غير المماثل لمن يكون عمره بهذا الحد فما دون. و ان زاد عنها فان كان له امة تغسله الامة بناء على جوازه لها كما سيجىء، و الا فاما ان يكون له محرم ام لا.

اما على الاول: فقد صرح جماعة منهم المصنف و الشهيد و المحقق الثانى و غيرهم بانه يغسله محرمه و استدل له: بانه ان بنينا على جواز تغسيل المحرم مطلقاً و لو مع وجود المماثل، فالحكم فى المقام واضح، و ان بنينا على اشتراط تغسيل المحرم بفقد المماثل، فالجواز فى المقام انما يكون لعدم الوقوف على المماثل فهو موضع ضرورة.

و دعوى عدم شمول ما دل على جواز تغسيل غير المماثل عند الضرورة للمقام لظهوره فى معلوم الرجولية او الانوثية مندفعة بان مورد السؤال فى النصوص و ان كان كذلك إلا ان جوابه (عليه السلام) عام يشمل المقام، و ليس فيه ما يوجب التقييد بصورة العلم، بل لو سلم اختصاص النصوص بها، فلا ريب فى ان هذه الخصوصية- أى كون الميت معلوم الرجولية او الانوثية- ليست دخيلة فى الحكم بنظر العرف. و فيه: انه بناء على عدم الاشتراط بفقد المماثل لا كلام، و اما بناء على الاشتراط فللمنع فى المقام من تحقق الضرورة المبيحة مجال واسع، اذ المماثل موجود، و يمكن حصول الغسل منه بتغسيل كل من الرجل و المرأة اياه.

و الايراد عليه بان العبرة انما هى بالاضطرار إلى حصول الغسل من غير المماثل لا عدم امكان حصوله من المماثل و هو متحقق فى المقام غير سديد، اذ الظاهر من الادلة هو ان العبرة بالاضطرار الى عدم امكان حصوله من المماثل و عدم وجوده.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۳۴۴

[...]

لاحظ قوله (عليه السلام): لا يغسل رجل امرأة الا ان لا توجد امرأة.

فتحصل ان ما اختاره صاحب الجواهر رحمه اللّه من ان حال فرض وجود المحرم حال فرض عدمه هو الاقوى.

و ان لم يكن لها محرم، فهل تدفن من غير غسل أم يجب تغسيل كل من الرجل و المرأة اياها، ام لا يجب إلا غسل واحد كفاية على الجميع، ام يرجع الى القرعة، ام يتيمم، ام يشترى لها امة من تركتها او من بيت المال فتغسلها؟ وجوه و اقوال:.

و استدل للاول- أى عدم وجوب تغسيلها-: بأنه بعد ما قيد ما دل على وجوب التغسيل على كل احد بالمماثل و خرج عنه غير المماثل يكون كل من الرجل و المرأة فى المقام شاكاً فى وجوبه عليه، و لا يصح التمسك بالعمومات لكونه تمسكاً بالعام فى الشبهة المصداقية، فيتعين على كل منهما الرجوع الى الاصول العملية و مقتضى الاصل فى المقام و هو اصل البراءة عدم الوجوب. فما ذكره صاحب الجواهر رحمه اللّه من ان المقام من قبيل واجدى المنى فى الثوب المشترك هو الاظهر، و ستعرف ما يرد على ذلك.

و استدل للثانى: بان الخطاب بتغسيل المماثل موجه إلى كل احد، و لا اختصاص له بالمماثل لإطلاق ما دل على وجوب التغسيل، و دليل اعتبار المماثلة انما اقتضى تقييد الغسل لا تقييد الخطاب، و لذا لو ماتت امرأة يجب على الرجال ايضاً كالنساء السعى فى حصول غسلها فى الخارج.

و فيه: انه بعد تقييد ما دل على وجوب التغسيل بما دل على اعتبار المماثلة لا محالة يتقيد الوجوب لا الفعل خاصة، اذ لا يعقل ان يكلف الانسان بعمل غيره الصادر عن ارادته و اختياره لخروجه عن تحت قدرته، و وجوب التسبيب الى ان يفعل لو ثبت من باب الامر بالمعروف أو غيره غير وجوب التغسيل كما لا يخفى.

و عليه فلا مناص من الالتزام بان دليل اعتبار المماثلة يقيد الخطاب.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۳۴۵

[...]

فالصحيح ان يستدل له: بان كلًا من الرجل و المرأة يعلم اجمالًا بوجوب التغسيل على تقدير المماثلة و حرمة النظر على تقدير المخالفة. و عليه فلا تجرى اصالة البراءة عن وجوب التغسيل، فكل منهما يلزم عليه التغسيل و بذلك يظهر ان الاقوى هو القول الثانى، و انه لا بد و ان يكون التغسيل من وراء الثياب للعلم الاجمالى.

و استدل للثالث: بان اعتبار المماثلة فى الغسل على ما يستفاد من الادلة ليس من جهة دخلها فى ماهية الغسل، بل انما يكون لاجل ان عمل غير المماثل غالباً مصداق لعنوان مرجوح او ملزوم له من النظر و اللمس و نحوهما، فلا يعقل ان يطلبه الشارع، و حيث ان مانعية الجهات العارضة المقبحة للفعل من وقوع الفعل امتثالًا للامر بالطبيعة انما تكون فيما اذا اتصفت فعلًا بالقبح، فحيثما جاز الفعل و لم يكن متصفاً بالمنع الفعلى المنجز- كما لو غسل الاجنبى بزعم المماثلة فانكشف خطائه- صحت العبادة، ففى المقام بما انه يجوز لكل من الرجل و المرأة ذلك و لا يكون الفعل متصفاً بالقبح، فيصح من كل منهما الغسل و ان لم يكن مماثلًا فى الواقع.

و فيه: ان ظاهر ادلة اعتبار المماثلة اعتبارها بنفسها كما هو الشأن فى كل عنوان اخذ فى لسان الدليل، و لذا مع وجود المماثل لا يصح غسل غيره و ان لم ينطبق عليه شىء من الجهات المقبحة للفعل، مع انه قد عرفت انه لا يجوز لكل منهما النظر الى الخنثى و لمسها للعلم الاجمالى. فراجع.

و استدل للرابع فى محكى الخلاف: بالاجماع و الاخبار.

و فيه: ما سيجىء فى محله فى كتاب الارث من عدم ثبوت هذا الاجماع و لا هذه الاخبار.

و استدل للخامس: بخبر زيد بن على المتقدم الدال على لزوم التيمم مع عدم المماثل بدعوى فقده فى المقام.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ٣۴۶

[...]

و فيه: ما عرفت من وجوده، و انما المفقود العلم به بعينه.

و استدل للسادس: بما دل على وجوب التغسيل غير الممكن فى المقام إلا بشراء الامة.

و فيه: ما عرفت من امكانه بتكرير الغسل من الرجل و المرأة.

فتحصل: ان الاظهر هو القول الثانى.

و يلحق بالخنثى ما إذا كان ميت او عضو ميت مشتبهاً بين الذكر و الانثى، فان الكلام فيه هو الكلام فى الخنثى.

عدم اعتبار المماثلة فى الصبى و الصبية

المورد الثانى من البحث فى الموارد التى لا تعتبر المماثلة:

الاول: الطفل الذى لا يزيد سنه عن ثلاث سنين، فيجوز لكل منهما تغسيل مخالفه اجماعاً كما عن غير واحد التصريح به، و عن المبسوط اختصاص الجواز بما اذا كان الصبى دون ثلاث سنين، فلو مات و له ثلاث سنين فحكمه حكم الرجل سواء، و عن المقنعة و المراسم: جواز تغسيل الصبى مجرداً ان كان ابن خمس سنين، و عن الصدوق: جواز تغسيل الرجل بنت اقل من خمس سنين مجردة، و فى المعتبر: التوقف فى تغسيل الرجل الصبية الاجنبية مطلقاً، و فى المدارك: استظهار قوة القول بالخمس، و عن النهاية: اختصاص الحكم بصورة فقد المماثل، و عن ابن حمزة: تقسيم الصبى ثلاثة اقسام: ابن ثلاث سنين، و ابن اكثر، و مراهق. فالاول تغسّله الاجنبية مجرداً، و الثانى تغسّله من فوق ثيابه، و الثالث يدفن من غير غسل. هذه هى اقوال المسألة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۴۷

[...]

اقول: لا ینبغی التوقف فی جواز تغسیل المرأة الاجنبیة الصبی، و الرجل الاجنبی الصبیة فی الجملة لإطلاقات وجوب التغسیل السلیمة عن ما یخصصها لعدم شمول الاخبار المانعة لهما، لان موضوعها المرأة و الرجل غیر الشاملین لهما، و لا أقل من انصرافهما عنهما.

و حرمة النظر الی عورتهما لو ثبتت حتی مع عدم کونهما ممیزین- مع انه محل منع- لا تقتضی عدم جواز التغسیل، بل لزوم ان یلقی علی العورة خرقة حین الاغتسال، و أما غیر العورة من سائر جسدهما، فالظاهر انه لا خلاف و لا کلام فی عدم حرمة النظر، بل النص الصحیح «۱» دل علی الجواز.

و اما موثق «۲» عمار عن الامام الصادق (علیه السلام): انه سئل عن الصبی تغسله امراة؟ فقال (علیه السلام): انما تغسل الصبیان النساء، و عن الصبیة تموت فلا تصاب امرأة تغسلها، قال (علیه السلام): و یغسلها رجل اولی الناس بها.

فدعوی ظهوره فی عدم جواز ان یغسل الرجل الصبیة و ان کانت قریبة لظهوره فی ارادة ما یختص بالمحارم من الاولی، الا انه لاعراض الاصحاب عنه یطرح او یحمل علی ارادة الاولویة لا علی اعتبار المماثلة فی الغسل، فاصل الحکم فی الجملة مما لا ینبغی التوقف فیه.

انما الکلام فی تحدید الجواز، فقد عرفت ان المشهور تحدیده بثلاث سنین فیهما، و یشهد له بالنسبة إلی الصبی ما رواه «۳» الکلینی رحمه اللّه عن ابی النمیر مولی الحرث

(۱) الوسائل- باب ۱۲۶- من ابواب مقدمات النکاح و آدابه.

(۲) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب غسل المیت حدیث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب غسل المیت حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۴۸

[...]

بن المغیرة النضری: قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): حدثنی عن الصبی إلی کم تغسله النساء؟ فقال: إلی ثلاث سنین. و لا یرد علیه ما فی المدارک من انه ضعیف السند جداً، اذ ضعفه لو ثبت منجبر بعمل المشهور.

و أما فی الصبیة فالظاهر انه لا مستند لهم سوی دعوی اولویتها بالمنع من الصبی بنظر العرف، فیفهم هذا الحد لها من الخبر المتقدم آنفاً.

ثمّ ان ظاهر الخبر کصریح المشهور جواز تغسیل ابن ثلاث سنین، لان الظاهر منه ارادة إلی نهایة ثلاث، فتکون الغایة ملحقة فی الحکم بما قبلها، و بذلک ظهر ضعف ما اختاره الشیخ فی محکی المبسوط، کما ان مقتضی ما تقدم من الاصل و الخبر عدم الفرق بین وجود المماثل و فقده، فما اختاره فی محکی النهایة ضعیف.

و استدل لما اختاره الصدوق بخبر «۱» محمد بن الحسن فی جامعه: فی الجاریة تموت من الرجال فی السفر، قال (علیه السلام): إذا کانت ابنة اکثر من خمس سنین او ست دفنت و لم تغتسل، و ان کانت بنت اقل من خمس سنین غسلت. و لا یعارضه ما روی «۲» فی محکی التهذیب مرسلًا قال: روی فی الجاریة تموت مع الرجل، فقال (علیه السلام): إذا کانت بنت اقل من خمس سنین او ست سنین دفنت و لم تغسل. لاضطرابه.

و قد نقل من ابن طاوس رحمه اللّه انه قال: ان لفظ (اقل) هنا وهم و اصله (اكثر). و عليه فينطبق على الرواية المتقدمة.
و فيه: انه لضعفه و اعراض الاصحاب عنه لا يعتمد عليه، و منه يظهر ضعف ما عن المقنعة و المراسم، فانه استدل له بالرواية المتقدمة.
و يرد عليه- مضافاً إلى ذلك-

---

(۱) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب غسل الميت حديث ۴.
(۲) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب غسل الميت حديث ۳.
فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۳۴۹
[...]

ان مضمونها لا يوافق هذا القول.
فتحصل: ان الاظهر ما هو المشهور.

الزوج و الزوجة يغسل كل منهما الآخر

اشارة

الثانى: الزوج و الزوجة يغسل كل منهما الآخر على المشهور نقلًا و تحصيلًا كما فى الجواهر، و عن الخلاف: دعوى الاجماع على تغسيل الزوج زوجته، و عن المنتهى: نسبة تغسيل الزوجة زوجها إلى العلماء.
و يشهد لهما فى الجملة كثير من النصوص: كصحيح «۱» محمد بن مسلم قال: سألته عن الرجل يغسل امراته قال (عليه السلام): نعم من وراء الثوب.
و حسنه «۲» قال: سألته عن الرجل يغسل امرأته؟ قال (عليه السلام): نعم انما يمنعها اهلها تعصباً.
و صحيح «۳» منصور قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السلام) عن الرجل يخرج فى السفر و معه امرأته أ يغسلها؟ قال (عليه السلام): نعم و امه و اخته و نحو هذا يلقى على عورتها خرقة.
و صحيح «۴» الكنانى عنه (عليه السلام): فى الرجل يموت فى السفر فى ارض ليس معه إلا النساء، قال (عليه السلام): يدفن و لا يغسل، و المرأة تكون مع الرجال

---

(۱) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب غسل الميت.
(۲) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب غسل الميت.
(۳) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب غسل الميت حديث ۱.
(۴) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب غسل الميت.
فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۳۵۰
[...]

بتلك المنزلة تدفن و لا تغسل إلا ان يكون زوجها معها، فان كان زوجها معها غسلها من فوق الدرع و يسكب الماء عليها سكباً و لا ينظر إلى عورتها، و تغسله امرأته ان مات، و المرأة ان ماتت ليست بمنزلة الرجل، المرأة اسوأ منظراً إذا ماتت. و نحوها غيرها مما سيمر

علیک.

و لا یعارضها صحیح «۱» زرارة عن الامام الصادق (علیه السلام): فی الرجل یموت و لیس معها إلا النساء، قال (علیه السلام): تغسله امرأته لانها منه فی عدة، و اذا ماتت لم یغسلها لانه لیس منها فی عدة.

و نحوه صحیح الحلبی.

اذ مضافاً إلی ان الجمع بینهما و بین ما تقدم مما دل علی الجواز من وراء الثوب یقتضی حملهما علی تغسیله المرأة مجردة، و یناسبه التعلیل انه لو سلم التعارض یتعین حملهما علی التقیة کما لا یخفی.

و أما الاستدلال للجواز باطلاقات الامر بالتغسیل، و بما دل علی ان الزوج احق بزوجته حتی یضعها فی قبرها، و باستصحاب جواز النظر و اللمس، و بوصیة «۲» السجاد (علیه السلام) ام ولده تغسیله، و بتغسیل «۳» امیر المؤمنین (علیه السلام) فاطمة علیها السلام، فغیر تام.

اذ الاطلاق قید بما دل علی اعتبار المماثلة، و ما دل علی احقیة الزوج بالزوجة انما یدل علی ولایته علیها، و لا نظر له إلی مباشرة تغسیلها، و الاستصحاب لا یکفی

(۱) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب غسل المیت.

(۲) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب غسل المیت.

(۳) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب غسل المیت.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۵۱

]...[

لاثبات الجواز بعد اطلاق دلیل اعتبار المماثلة لا سیما و ان الظاهر منه اعتبارها من حیث هی لا من جهة مانعیة حرمة النظر و اللمس.

و وصیة السجاد (علیه السلام) غیر ثابتة. و ما دل علی تغسیل علی (علیه السلام) فاطمة علیها السلام مشتمل علی التعلیل بانها صدیقة لا یغسلها الا صدیق، و بقول النبی (صلّی اللّه علیه و آله) لعلی (علیه السلام): هی زوجتک فی الدنیا و الآخرة. و ذلک یمنع عن الاستدلال به.

فالصحیح ان یستدل له بالنصوص الخاصة، فاصل الحکم فی الجملة مما لا ریب فیه و لا کلام.

انما الکلام وقع فی موارد: الاول: هی یعتبر فقد المماثل کما عن الشیخ فی التهذیبین و ابن زهرة فی الغنیة و الحلبی و غیرهم، ام لا یعتبر ذلک کما عن الشیخ فی غیر التهذیبین و الاسکافی و الجعفی و السید و سلار و الحلی و المصنف و المحقق و الشهیدین و المحقق الثانی و المقدس الاردبیلی و من تأخر عنه؟ وجهان: اقواهما الاول.

و یشهد له- مضافاً إلی اطلاق النصوص- حسن ابن مسلم المتقدم المشتمل علی التعلیل بانه انما یمنعها اهلها تعصباً، فان المنع انما یکون فی صورة وجود المماثل، و التعلیل بما یکون من الملاحظات العرفیة کالصریح فی عدم المانع الشرعی. و نحوه صحیح «۱» عبد اللّه بن سنان: قال سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن الرجل أ یصلح له ان ینظر إلی امراته حین تموت او یغسلها ان لم یکن عنده من یغسلها، و عن المرأة هل تنظر إلی مثل ذلک من زوجها حین یموت؟ فقال (علیه السلام): لا بأس

(۱) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب غسل المیت حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۵۲

]...[

بذلک، انما یفعل ذلک اهل المرأة کراهیة ان ینظر زوجها إلی شیء یکرهونه منها.

و التقیید فی السؤال لاـ یمنع عن الاستدلال بعد ظهور التعلیل فی عموم الحکم؛ بل یحمل علی الغالب حیث ان الغالب ان الرجل لا یباشر تغسیل المرأة مع وجود النساء.

و استدل للاول: بخبر ابی «۱» حمزة عن الامام الباقر (علیه السلام): لا یغسل الرجل المرأة، إلا ان لا توجد امرأة. بناء علی ان المراد بالمراة الاولی الزوجة.

و خبر «۲» ابی بصیر قال ابو عبد اللّه (علیه السلام): یغسل الزوج امرأته فی السفر، و المرأة زوجها فی السفر إذا لم یکن معهم رجل.

و بما «۳» تضمن تعلیل تغسیل امیر المؤمنین (علیه السلام) فاطمة علیها السلام بأنها صدیقة لا یغسلها إلا صدیق. بل یظهر من خبر المفضل انه کان خلاف المتعارف، بحیث لم یکن یرتکبه احد إلا لضرورة، و لذا ضاق صدر السائل حین سمع ذلک من المعصوم (علیه السلام): و بوقوع التقیید بذلک فی جملة من النصوص فی کلام السائلین، و باطلاق ما دل علی اعتبار المماثلة.

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فمضافاً إلی انه اخص من المدعی إلا ان یتم بعدم القول بالفصل، انه لم یثبت کون المراد بالمراة الاولی الزوجة، بل الظاهر منها الاجنبیة، فیخصص الخبر بما عدا الزوجة لما تقدم.

و اما الثانی: فمضافاً إلی ظهوره فی اختصاص اعتبار ذلک بتغسیل المرأة زوجها

---

(۱) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب غسل المیت حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب غسل المیت حدیث ۱۴.

(۳) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب غسل المیت حدیث ۱۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۵۳

]...[

لا العکس لذکر القید عند بیان حکم تغسیلها ایاه، و عدم ذکره فی الاول، انه ضعیف السند، مع انه لا یقاوم ما ذکرناه.

و اما الثالث: فلأن التعلیل انما یکون لاجل ان علیاً (علیه السلام) لم یکن یغسّل احداً مماثلًا کان ام لم یکن، و انما کان یغسل من لا یمسه الا المطهرون، و اما ضیق صدر السائل فلعله کان من جهة الملاحظات العرفیة فاجاب (علیه السلام) بانه لکونها صدیقة لم یکن لأحد تغسیلها غیر الصدیق.

و أما الرابع: فلأن التقیید فی کلام السائل لا یصلح ان یقید به اطلاق الجواب، لان المورد لا یکون مخصصاً.

و أما الخامس فلأن اطلاق تلک الادلة یقید بما تقدم.

فتحصل: ان الاقوی عدم اعتبار فقد المماثل.

لا یعتبر کون الغسل من وراء الثیاب

الثانی فی اعتبار کون الغسل من وراء الثیاب اقوال: احدها: عدم اعتباره مطلقاً، و هو المحکی عن الاسکافی و الجعفی و علم الهدی فی شرح الرسالة و الشیخ فی التهذیب، و المحقق فی المعتبر، و المصنف رحمه اللّه فی نهایة الاحکام، و السید فی مدارکه، و صاحب الحدائق، و سید الریاض، و عنه انه الاشهر.

الثانی: اعتباره کذلک و هو المنسوب إلی الشیخ فی نهایته، و المصنف رحمه اللّه فی منتهاه، و البیان، و جامع المقاصد، و الروضة، و

عن الروض: انه المشهور.

الثالث: اعتباره فی تغسیل الزوج المرأة دون العکس، و هو المنقول عن الاستبصار و کشف اللثام و الاظهر هو الاول.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۵۴

[...]

اما فی الزوجة: فیشهد له ما دل علی جواز ان ینظر الرجل إلی زوجته بعد الموت کصحیحی عبد اللّه بن سنان، و منصور المتقدمین، و خبر «۱» محمد بن مسلم عن الامام الباقر (علیه السلام): عن امرأة توفیت أ یصلح لزوجها ان ینظر إلی وجهها و رأسها؟ قال (علیه السلام): نعم.

و لا یعارضها ما ظاهره عدم الجواز کصحیح «۲» الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن الرجل یغسل امرأته؟ قال (علیه السلام): نعم من وراء الثوب لا- ینظر إلی شعرها و لا- إلی شیء منها، و المرأة تغسل زوجها، لانه إذا مات کانت فی عدة منه، و إذا ماتت هی فقد انفضت عدتها. لتعین حمله علی الکراهة جمعا بینه و بینها.

نعم ظاهر خبر منصور حرمة النظر إلی عورتها، و لا صارف لظهوره سوی توهم دلالته علی کونه شرطاً تعبدیاً لصحة الغسل و هو کما تری، فالقول بوجوب ستر العورة قوی جداً، و وجه دلالة هذه النصوص علی جواز تغسیلها مجردة ان الظاهر کون الستر بالثیاب ان وجب فانما هو لحرمة النظر لا لکونه من تعبدیات الغسل کی یجب مراعاته، و ان لم یکن الغاسل بصیراً کما یشیر إلیه التعلیل لجواز التغسیل فی صحیح ابن سنان.

و یشهد له- مضافاً إلی ذلک- صحیح منصور المتقدم، و اطلاق جملة من النصوص.

و استدل لاعتبار کونه من وراء الثیاب فیها بصحیح «۳» ابن مسلم: عن الرجل یغسل امرأته؟ قال (علیه السلام): نعم من وراء الثوب. و نحوه غیره. و فیه: انه

---

(۱) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب غسل المیت حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب غسل المیت حدیث ۱۱.

(۳) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب غسل المیت حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۵۵

[...]

یتعین حملها باجمعها علی الاستحباب بقرینة ما تقدم. و ما فی بعضها من التعلیل بانها اسوأ منظراً حین تموت من الرجل، و اختلافها فی بیان ما تستر به، ففی بعضها اطلاق لفظ الثیاب، و فی بعضها الاقتصار علی ذکر القمیص او الدرع، و فی بعضها الترخیص لادخال الید تحت قمیصها.

و أما فی الزوج، فیشهد له ما دل علی جواز ان تنظر المرأة إلی زوجها بعد الموت کصحیح ابن سنان المتقدم بالتقریب المتقدم آنفاً، و جملة من النصوص: کصحیح الحلبی عن الامام الصادق (علیه السلام) المتقدم.

فإن التقیید فی تغسیل الزوج زوجته بکونه من وراء الثوب و ترکه فی تغسیل الزوجة زوجها لا سیما مع التعلیل بأنه اذا ماتت المرأة فی عدة منه صریح فی جواز تغسیلها ایاه مجرداً و نحوه خبر «۱» داود بن سرحان عن الامام الصادق (علیه السلام)، و صحیح الکنانی المتقدم.

و استدل لاعتبار کونه من وراء الثوب فیه بخبر «۲» زید الشحام عن مولانا الصادق (علیه السلام): عن رجل مات فی السفر مع نساء لیس معهن رجل، فقال (علیه السلام): ان لم یکن له فیهن امرأة فلیدفن فی ثیابه و لا یغسل، و ان کان له فیهن امرأة فلیغسل فی قمیص من غیر ان تنظر الی عورته.

و خبر «۳» عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه عنه (علیه السلام): عن الرجل یموت

(۱) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب غسل المیت حدیث ۷.

(۲) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب غسل المیت حدیث- ۹.

(۳) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب غسل المیت حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۵۶

]...[

و لیس عنده من یغسله الّا النساء هل تغسله النساء؟ قال (علیه السلام) تغسله امرأته و ذات محرمه و تصب علیه الماء صباء من فوق الثیاب.

و موثق «۱» سماعة: عن رجل مات و لیس عنده الّا نساء، قال (علیه السلام): تغسله امرأة ذات محرم منه، و تصب النساء علیه الماء و لا یخلع ثوبه.

و فی الجمیع نظر: لان الاول قاصر السند بأبی جمیلة، مع ان قوله: من غیر ان تنظر الی عورته ظاهر فی ان الامر بتغسیلها ایاه فی قمیص انّما یکون لئلا تنظر الی عورته.

و الثانی: قاصر سنداً بالارسال، مع احتمال ان یکون القید لخصوص تغسیل ذات محرمه کما لا یخفی.

و الثالث: قاصر الدلالة لوجهین: (۱) ان الظاهر من المرأة ما عدا الزوجة من المحارم. (۲) احتمال ان یکون المنع عن خلع ثوبه لحضور النساء، مع انه لو سلمت تمامیته سندا و دلالة، لا یصلح لمقاومة ما سبق، فیتعین حمله علی الاستحباب.

الثالث: لا فرق فی الزوجة بین الحرة و الامة، و الدائمة و المنقطعة، لإطلاق الأدلة، و المصنف- رحمه اللّه- تنظر فی المطلقة الرجعیة.

و یرد علیه: ان مقتضی اطلاق ما دل علی انها زوجة الحاقها بالزوجة.

و دعوی انصرافه الی غیر هذا الحکم ممنوعة، و اما المطلقة بائناً، فلا اشکال فی عدم الجواز فیه لانها اجنبیة قطعاً کما فی طهارة الشیخ الأعظم رحمه اللّه. الرابع: هل یجوز للزوجة تغسیل زوجها بعد انقضاء العدة ان فرض بقاء المیت بلا تغسیل إلی ذلک الوقت کما لو بقی المیت مدة طویلة لإرادة دفنه فی احد المشاهد

(۱) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب غسل المیت حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۵۷

]...[

المشرفة و لم یتلاش المیت فی هذه المدة بنحو یسقط غسله ام لا-؟ وجهان: اختار اولهما فی محکی الذکری و جامع المقاصد و الروض، و استشکل فیه: بانها تصیر اجنبیة بانقضاء العدة لا سیما إذا تزوجت، و بانصراف نصوص الباب الدالة علی الجواز عن مثل الفرض، فالمرجع فیه عموم ما دل علی اعتبار المماثلة المقدم علی الاستصحاب، و بانه علل الجواز فی جملة من نصوص الباب

المتقدمهٔ کصحیح زرارهٔ بانها فی عدهٔ، و هو یقتضی عدم الجواز بعد انقضاء العدهٔ.

و لکن یرد علی الاول: انها تصیر اجنبیهٔ بالموت، و مع ذلک جاز لها تغسیله، و کونها فی عدهٔ لیس معناه بقاء علقهٔ الزوجیهٔ کما لا یخفی.

و یرد علی الثانی: ان هذه الانصرافات الناشئهٔ عن التشکیکات بدویهٔ تزول بادنی تامل، فلا تصلح ان تکون مقیدهٔ لإطلاق الادلهٔ.

و یرد علی الثالث: ان المستفاد من النصوص بمقتضی العلهٔ ان الحکم الثابت للزوجهٔ بعد انقضاء العدهٔ هو الحکم الثابت للزوج من حین موت الزوجهٔ، و لازم ذلک هو عدم کون الحکم المعلل بهذه العلهٔ هو جواز التغسیل لما عرفت من جواز تغسیل الزوج زوجته.

فتحصل: ان الاظهر هو الجواز.

تغسیل المحارم بعضهم بعضاً

الثالث من موارد عدم اعتبار المماثلهٔ: تغسیل المحارم بعضهم بعضاً بلا خلاف فیه فی الجملهٔ، بل اجماعاً کما حکاه جماعهٔ. و تشهد له جملهٔ من النصوص- و قد تقدم بعضها- کصحیحی منصور و الحلبی و غیرهما فی الفرع السابق، و سیأتی بعضها الآخر.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۵۸

]...[

انما الخلاف فی موردین: المورد الاول: فی اعتبار فقد المماثل و عدمه، ففی الجواهر: نسب إلی ظاهر المشهور أو صریحهم الاول، و عن ظاهر التذکرهٔ و حبل المتین: الاجماع علیه، و عن السرائر و المنتهی و کشف اللثام و المدارک و الذخیرهٔ و التلخیص: الثانی، بل ظاهر محکی المختلف: انه مذهب الاکثر.

و یشهد للاول صحیح «۱» ابن سنان عن الامام الصادق (علیه السلام): اذا مات الرجل مع النساء غسلته امرأته و ان لم تکن امرأته معه غسلته اولاهن به، و تلف علی یدها خرقهٔ. و هو و ان دل علی تقدیم خصوص الزوجهٔ علیها، و ان مرتبتها متأخرهٔ عن الزوجهٔ، إلا انه یتعدی عنها الی المماثل، اذ الزوجهٔ اما ان تکون مرتبتها متأخرهٔ عن المماثل او مقارنهٔ، و علی کل تقدیر یثبت المطلوب و احتمال دخل خصوصیهٔ الزوجیهٔ خلاف الظاهر، کما ان اختصاصه بتغسیل المرأهٔ الرجل لا ینافی مع عموم الحکم لإلغاء الخصوصیهٔ.

و أما قول الامام الباقر (علیه السلام) فی خبر «۲» أبی حمزهٔ: لا یغسل الرجل المرأهٔ الا ان لا توجد امرأهٔ. فهو باطلاقه یدل علی حکم المحارم، فلو دل دلیل علی عدم اعتبار ذلک فی المحارم یقدم علیه.

و استدل للثانی: بالاصل، و الاستصحاب، و اطلاقات الامر بتغسیل الاموات، و اطلاق صحیح منصور المتقدم فی الرجل یخرج فی السفر و معه امرأته یغسلها؟ قال (علیه السلام): نعم و أمه و أخته و نحو هذا یلقی علی عورتها و یغسلها. و کذا اشعار

---

(۱) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب غسل المیت حدیث ۶.

(۲) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب غسل المیت حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۵۹

]...[

الاقتران بالزوجهٔ فی کثیر من الاخبار، بل فی صحیح الحلبی: تغسله امرأته او ذات قرابته.

و فی الجمیع نظر: اذ الاصل و الاستصحاب یخرج عنهما بما عرفت، کما ان به یقید اطلاق ما دل علی وجوب التغسیل.

و اطلاق صحیح منصور غیر ثابت لاحتمال ان یکون ذکر السفر فی السؤال قرینهٔ علی فرض فقد المماثل، مع انه لو ثبت یقید بصحیح ابن سنان.

و منه: یظهر الجواب عن الاخیر، فالاظهر اعتبار فقد المماثل.

المورد الثانی: فی اعتبار کونه من وراء الثیاب و عدمه، ففی طهارهٔ الشیخ الاعظم رحمه اللّه: المشهور انه یشترط ذلک، بل عن الحدائق: انه المعروف فی کلامهم، و عن تذکرهٔ المصنف رحمه اللّه: نسبته الی علمائنا، و عن ظاهر الغنیهٔ و الکافی و الاصباح و الذکری و المدارک و الذخیرهٔ و کشف اللثام و غیرها: عدم الاعتبار.

و یشهد له- مضافاً الی اطلاق بعض النصوص- صحیح ابن حازم المتقدم، فان قوله (علیه السلام): یلقی علی عورتها. کالصریح فی عدم الاعتبار الا فی العورهٔ، و حمله علی خصوص المرأهٔ کما تری.

و خبر زید الشحام المتقدم: و ان کان معهم زوجها او ذو رحم لها فلیغسلها من غیر ان ینظر الی عورتها. فانه ایضاً کالنص فی ان المحرم انما هو النظر الی العورهٔ خاصهٔ. فتأمل.

و بهما ترفع الید عن ظهور جملهٔ من النصوص فی الاعتبار: کموثق عمار «۱» عن

(۱) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب غسل المیت حدیث ۵.

[...]

الامام الصادق (علیه السلام): تغسله عمته و خالته فی قمیصه. و موثق «۱» سماعهٔ عنه (علیه السلام): فی الرجل مات و لیس عنده إلا نساء تغسله امرأهٔ ذات محرم منه و تصب النساء علیه الماء و لا تخلع ثوبه. و فی المرأهٔ تموت و لیس عندها الا رجال: و ان کان معها ذو محرم لها یغسلها من فوق ثیابها. و نحوهما موثق عبد الرحمن المتقدم. و تحمل علی الاستحباب او علی صورهٔ وجود الاجنبی کما یشعر به موثق سماعهٔ، او علی ان الغرض محافظهٔ العورهٔ کما عن الشهید التصریح به فی الذکری. و یؤیده ضم الزوجهٔ الیها فی بعض النصوص.

فتحصل: ان الاقوی هو عدم الوجوب، و لکن الاحتیاط لا یترک لذهاب المعظم الی الوجوب.

تغسیل المولی امته

الرابع من موارد عدم اعتبار المماثلهٔ: تغسیل المولی امته اجماعاً ادعاه جماعهٔ، و هو العمدهٔ فی هذا الحکم، و إلا فمقتضی اطلاق ما دل علی اعتبار المماثلهٔ المانع من الرجوع إلی عموم ما دل علی وجوب التغسیل، و اصالهٔ البراءهٔ عن شرطیهٔ المماثلهٔ هو عدم الجواز، و حیث ان المتیقن منه الجواز إذا کانت ممن یجوز نکاحها، فلا یجوز إذا لم تکن کذلک، کما اذا کانت مزوجهٔ او فی عدهٔ الغیر او مبعضهٔ او مکاتبهٔ.

و أما تغسیل الامهٔ مولاها، ففیه اقوال: احدها: المنع مطلقاً، اختاره السید فی مدارکه و صاحب الحدائق. الثانی: الجواز کذلک، و هو الذی اختاره المصنف فی محکی

(۱) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب غسل المیت حدیث ۹.

و يجب تغسيله ثلاث مرات، الاولى بماء السدر،

القواعد. الثالث: تخصيص الجواز بام الولد، و هو اختيار جمع من الاصحاب منهم المحقق فى المعتبر.

و الاقوى هو الاول لإطلاق ما دل على اعتبار المماثلة المقدم على اطلاق دليل وجوب التغسيل و اصالة البراءة الذين استدل بهما على الجواز. و أما انتفاء العلقة اما بالانتقال الى الورثة، او بالحرية الذى استدل به للمختار فلا يدل عليه، لان الانتقال بالموت ليس كالانتقال بناقل شرعى فى صيرورة الطرف الآخر اجنبياً عن صاحبه، مع انه لو فرض بقائها فى ملكه كما لو اوصى بامته ثلثاً و قلنا ببقاء الثلث على ملكية الميت، لما كان ذلك كافياً فى الجواز لعموم دليل اعتبار المماثلة. و دعوى انصرافه عن امثال الفرض كما ترى.

و استدل للجواز فى ام الولد: بخبر «١» إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه (عليه السلام): ان على بن الحسين عليهما السلام اوصى ان تغسله ام ولد له فغسلته.

و فيه: انه ضعيف فى نفسه و مخالف لما دل على ان المعصوم لا- يغسله الا المعصوم، و معارض مع ما دل على ان الامام الباقر (عليه السلام) غسل اباه السجاد (عليه السلام).

فاذاً الاقوى هو المنع مطلقاً.

كيفية التغسيل و

المقام الثالث: فى كيفية التغسيل

اشارة

: يجب تغسيله ثلاث مرات: الاولى بماء

---

(١) الوسائل- باب ٢٥- من ابواب غسل الميت.

و الثانية بماء الكافور، و الثالثة القراح

السدر، و الثانية: بماء الكافور، و الثالثة بماء القراح بلا خلاف يعتد به، بل عن الغنية و الخلاف: دعوى الاجماع عليه، و عن سلار: وجوب الواحد بالقراح، و عن ابنى حمزة و سعيد عدم اعتبار الخليطين، و عن ابن حمزة: عدم اعتبار الترتيب المذكور.

و يشهد للاول جملة من النصوص: كصحيح «١» ابن مسكان عن مولانا الصادق (عليه السلام) قال: سألته عن غسل الميت فقال (عليه السلام): اغسله بماء و سدر ثمّ اغسله على اثر ذلك غسلة اخرى بماء و كافور و ذريرة ان كانت، و اغسله الثلاثة بماء قراح، قلت: ثلاث غسلات لجسده كله؟ قال (عليه السلام): نعم، قلت: يكون عليه ثوب إذا غسل؟ قال (عليه السلام): ان استطعت ان يكون عليه قميص فغسله من تحته، و قال: احب لمن غسل الميت ان يلف على يده خرقة حين يغسله. و نحوه غيره.

و استدل للثانى: بما دل «٢» على ان الميت الجنب يغسل غسلًا واحداً، و بما دل «٣» على انه كغسل الجنابة.

و فيهما نظر: أما الاول: فلأن الظاهر منه ارادة الوحدة فى مقابل انضمام غسل الجنابة، و بعبارة اخرى: ارادة التداخل لا فى مقابل تعدد الاغسال، و لو سلم ظهوره فى نفسه فى الثانى تعين حمله على ما ذكرناه جمعاً بينه و بين ما سبق.

و اما الثانى: فلأنه ظاهر فى ارادة التشبيه من حيث الكيفية خاصة، و لا نظر له الى الكمية، مع انه لو سلم اطلاقه يتعين تقييده بما ذكر.

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب غسل الميت حديث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۳۱- من ابواب غسل الميت.

(۳) الوسائل- باب ۳- من ابواب غسل الميت.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ۲، ص: ۳۶۳

كغسل الجنابة

و بذلك يظهر ضعف القول الثالث، اذ الظاهر انه لا مدرك له سوى الوجه الثانى الذى عرفت ما فيه.

و استدل للرابع: باطلاق بعض النصوص: كروايتى الحلبى: «۱» يغسل الميت ثلاث غسلات مرة بالسدر و مرة بالماء يطرح فيه الكافور و مرة اخرى بالماء القراح. و فيه: انه يتعين تقييده بما تقدم، بما تقدم، و عليه فلو اخل بالترتيب بين الاغسال لا يجتزئ به لانتفاء المشروط بانتفاء شرطه فما عن المصنف رحمه اللّه فى التذكرة و النهاية من احتمال الاجزاء لحصول الانقاء ضعيف جداً.

و كيفية كل من الاغسال الثلاثة كغسل الجنابة، فيجب اولًا غسل الراس و الرقبة ثمّ الطرف الايمن ثمّ الايسر بلا خلاف، و عن الانتصار و الخلاف؟ و التذكرة و المعتبر و الذكرى و المدارك: دعوى الاجماع عليه.

و تشهد له جملة من النصوص: كموثق «۲» عمار عن الامام الصادق (عليه السلام): ثمّ تبدأ فتغسل الراس و اللحية بسدر حتى تنقيه، ثمّ تبدأ بشقه الايمن، ثمّ بشقه الايسر. و ذكر مثل ذلك فى ماء الكافور.

و مصحح «۳» الحلبى عنه (عليه السلام): ثمّ تبدأ بكفيه و رأسه ثلاث مرات بالسدر، ثمّ سائر جسده، و ابدأ بشقه الايمن. و نحوهما غيرهما.

تنبيهات و ينبغى التنبيه على امور:

[كفاية الارتماس فى الاغسال الثلاثة]

الاول: فى كفاية الارتماس فى الاغسال الثلاثة مع

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب غسل الميت حديث ۴.

(۲) الوسائل- باب ۲- من ابواب غسل الميت حديث ۱۰.

(۳) الوسائل- باب ۲- من ابواب غسل الميت حديث ۱۰.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ۲، ص: ۳۶۴

]...[

التمكن من الترتيب خلاف، فعن جماعة من المتأخرين- منهم المصنف رحمه اللّه فى القواعد و ولده و الشهيد فى الذكرى و المحقق الثانى فى جامع المقاصد و صاحب الرياض-: الاكتفاء به، و استشكله المصنف رحمه اللّه فى محكى التذكرة، و قوى العدم كاشف اللثام، و جعله فى الجواهر اظهر، و تبعه المحقق الهمدانى رحمه اللّه.

و استدل للاول: باطلاق ما دل على تشبيهه بغسل الجنابة، و فى جملة من تلك النصوص انه عينه. و اورد عليه تارة: بعدم ظهور التشبيه فى العموم بحيث يشمل ذلك، فيبقى الاصل أى قاعدة الاشتغال سليماً، و اخرى: بان نصوص الترتيب تقيد اطلاق ما دل على التشبيه.

و اجاب الشیخ الاعظم رحمه اللّه عن الایراد الاول: بانه انما یتطرق فیما دل علی التشبیه دون ما دل علی ان المیت جنب.

و فیه: انه لم یدل دلیل علی الاكتفاء بالارتماس فی مطلق غسل الجنابهٔ لاختصاص دلیله بغیر الجنب المیت كما هو واضح، و الغاء الخصوصیهٔ مع احتمالها لا سیما بعد ملاحظهٔ اعتبار خصوصیات فیه غیر معتبرهٔ فی غسل الجنب الحی، ممنوع، و اجاب بعض الاعاظم عن الایراد الثانی: بان النصوص موردها القلیل كما هو المتعارف نظیر ما ورد فی غسل الجنابهٔ.

و فیه: ان خصوص المورد لا یخصص، مع ان كون مورد جمیع تلك النصوص الماء القلیل ممنوع.

فتحصل: ان الاظهر عدم الاكتفاء بالارتماس.

[فی وجوب الوضوء مع الغسل قبله او بعده خلاف]

الثانی: فی وجوب الوضوء مع الغسل قبله او بعده خلاف، فالمشهور بین الاصحاب العدم، و عن الشیخ فی المبسوط: ان عمل الطائفهٔ علی ذلك، و المنسوب الی المقنعهٔ و المهذب و النزههٔ و الوافی و المحقق الطوسی: الوجوب.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۶۵

[...]

و استدل له: باطلاق قولهم (علیهم السلام) «۱»: فی كل غسل وضوء. و بالامر به فی جملهٔ من الروایات كصحیح «۲» حریز عن الامام الصادق (علیه السلام): المیت یبدأ بفرجه، ثمّ یتوضأ وضوء الصلاهٔ. و نحوه غیره.

و لكن یرد علی الاول: ان هذا الغسل كغسل الجنابهٔ او عینه، فلیس فیه وضوء بمقتضی الاستثناء مع انك عرفت اجزاء كل غسل عن الوضوء، مضافاً الی ان الظاهر من تلك النصوص كون المراد بها عدم الاجتزاء بالاغسال- غیر غسل الجنابهٔ- عن الوضوء الواجب للصلاهٔ، لا انه بنفسه شرط فی صحهٔ الغسل و رفع الحدث كما اثبتناه فی مبحث الحیض فراجع.

و یرد علی الثانی: مضافاً الی ما عن المبسوط من ان عمل الطائفهٔ علی ترك العمل بها، فتأمل، فانه یمكن ان یكون عدم افتائهم بالوجوب لما یأتی، فالاعراض غیر ثابت لا سیما بعد افتائهم بالاستحباب.

ان صحیح «۳» ابن یقطین قال: سألت العبد الصالح (علیه السلام) عن غسل المیت أ فیه وضوء الصلاهٔ ام لا؟ فقال (علیه السلام): غسل المیت یبدأ بمرافقه ... الخ من جههٔ الاعراض عن ذكر الوضوء مع وقوع السؤال عن كالنص فی عدم الوجوب، فبه ترفع الید عن ظهور الامر به فی الوجوب، و یحمل علی الاستحباب.

و بذلك یظهر وجه افتاء المشهور بالاستحباب، فلا یرد علیهم انه.

بعد طرح النصوص الآمرهٔ به لا دلیل علی الاستحباب، ثمّ ان النصوص انما تضمنت

---

(۱) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب الجنابهٔ.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۲، ص: ۳۶۵

(۲) الوسائل- باب ۶- من ابواب غسل المیت حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۶- من ابواب غسل المیت حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۶۶

[...]

الامر به قبل الغسل، فالاتیان به بعده بقصد المشروعیة تشریع محرم کما لا یخفی.

تجب ازالة النجاسة قبل الغسل

الثالث: لا خلاف بینهم فی وجوب ازالة النجاسة العرضیة عن بدنه قبل الغسل فی الجملة، بل عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه.
و یشهد له- مضافاً الی ما دل علی اعتبار ازالة النجاسة قبل غسل الجنابة، فانه بضمیمة ما دل علی ان غسل المیت کغسل الجنابة أو انه عینه یدل علی ذلک- جملة من النصوص: کصحیح «۱» الفضل بن عبد الملک عن الامام الصادق (علیه السلام) قال: سألته عن غسل المیت، فقال (علیه السلام): اقعده و اغمز بطنه غمزا رفیقاً، ثمّ طهره من غمز البطن.
و مرسل «۲» یونس: امسح بطنه مسحاً رفیقاً، فان خرج شیء فانقه ثمّ اغسل رأسه ثمّ اضجعه علی جنبه الایسر ... الخ.
و دعوی ان الانقاء غیر ظاهر فی ارادة التطهیر الشرعی کما تری.
و أما الاستدلال له: بان المراد تطهیره و هو لا یتحقق الا بها، و بانه إذا وجبت ازالة الحکمیة فالعینیة اولی، و باعتبار طهارة ماء الغسل فلو لم تزل النجاسة اولا لتنجس، و بان کلا من الموت و النجاسة العارضة سبب لوجوب غسل البدن فاذا تحقق السببان وجب ان یتعدد حکمهما لان التداخل خلاف الاصل، فغیر سدید

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب غسل المیت حدیث ۹.
(۲) الوسائل- باب ۲- من ابواب غسل المیت حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۶۷

[...]

لضعف الکل.
اما الاول: فلأن عدم تحقق الطهارة الحدثیة و الخبثیة الذاتیة مع عدم ازالة النجاسة اول الکلام.
و أما الثانی: فلأن الاولویة ممنوعة، مع انها لو ثبتت فانما تقتضی الوجوب النفسی من غیر فرق بین تقدیم الازالة علی الغسل و تأخیرها عنه.
و اما الثالث: فلأن مدرک اعتبار طهارة الماء فی المقام لیس إلا القاعدة المصطادة من النصوص المجمع علیها (النجس لا یطهر)، و قد عرفت فی مبحث غسل الجنابة ان موردها النجاسة قبل الاستعمال، فلا تشمل النجاسة الحاصلة به، مع ان هذا الوجه لا یقتضی اعتبار الطهارة إذا غسل بالماء الکثیر الذی لا ینفعل.
و اما الرابع: فلأن مقتضاه عدم الاجتزاء بغسل واحد لرفعهما معاً. لا اعتبار رفع الخبث فی الغسل، فالعمدة ما ذکرناه.
و کیف کان فمقتضی ما ذکرناه من الادلة انما هو وجوب ازالة النجاسة عن کل عضو قبل غسل ذلک العضو لا قبل الشروع فی الغسل مطلقاً، أما الاول فاقتضاؤه ذلک واضح، و اما النصوص الخاصة الواردة فی المقام فلأن ظاهرها فی بادئ النظر و ان کان اعتبار ازالة النجاسة قبل الغسل، الا ان شدة المناسبة بین تطهیر الموضع مقدمة لغسل نفس هذا العضو، و بعد مدخلیته فی صحة غسل سائر الاجزاء توجب ظهورها فی ما ذکرناه.
و دعوی الاجماع علی وجوب التقدیم علی الغسل مندفعة بان الجمود علی ظاهر معاقد اجماعاتهم و ان کان یوهم ذلک الا انه بعد

التـدبر فیها یظهر ان مرادهم ما ذکرناه، کیف و قـد اسـتدلوا علی ما ادعوه بالوجوه المتقدمـهٔ التی لا یکون مقتضاها علی فرض دلالتها علی ذلک وجوب التقدیم علی الغسل کما لا یخفی علی من لاحظها،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۶۸

]...[

و هذا نظیر ما ذکروه، فی غسل الجنابهٔ من وجوب ازالهٔ النجاسهٔ اولًا ثمّ الاغتسال ثانیاً و ادعوا ان علیه الاجماع.

فتحصل: ان الاظهر کفایهٔ ازالهٔ النجاسهٔ عن کل عضو قبل الشروع فیه.

بقی فی المقام اشکال معروف و هو انه بناء علی ما هو المشـهور المنصور من کون بدن المیت نجساً لا یتصور تطهیر بدنه قبل الغسل، فان نجس العین لا یطهر، و من هـذه الجهـهٔ استظهر فی محکی کشف اللثام ان مراد الاصـحاب من وجوب ازالهٔ النجاسهٔ وجوب ازالهٔ العین دون الاثر.

و الجواب عنه هو ما ذکره جل من تأخر عنه بان الطهارهٔ و النجاسـهٔ توقیفیتان، فلا مانع من ان یتأثر عین النجاسهٔ بنجاسهٔ اخری و یرتفع اثرها بالتطهیر، فمع مساعدهٔ الدلیل نلتزم به، و قد مر ما یدل علی ذلک، فراجع.

مقدار السدر و الکافور

الرابع: یعتبر فی کـل من السـدر و الکـافوران لاـ یکون فی طرف الکثرهٔ بحیث یسـلب اطلاـق الماء، کما عن المصـنف فی التـذکرهٔ و النهایـهٔ، و الشـهید فی غیر الـذکری، و المحقق الثانی فی جامع المقاصد، و غیرهم فی غیرها، و عن الحدائق: انه المشـهور. و تشـهد له جملهٔ من النصوص: کصحیح «۱» سلیمان بن خالد عن الامام الصادق (علیه السلام): عن غسل المیت کیف یغسل؟ قال (علیه السلام): بماء و سدر و اغسل جسده کله و اغسـله بماء و کافور ... الخ. و نحوه صحیح ابن مسکان المتقدم. و صحیح «۲» ابن یقطین عن العبد الصالح (علیه السلام): ثمّ یفاض علیه الماء

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب غسل المیت.

(۲) الوسائل- باب ۲- من ابواب غسل المیت.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۶۹

]...[

ثلاث مرّات- الی ان قال- و یجعل فی الماء شیء من السدر و شیء من الکافور.

و بازاء هذه النصوص جملهٔ من الأخبار توهم منافاتها لها.

منها ما تضـمن التعبیر بماء السـدر و ماء الکافور الظاهر فی اعتبار صـدق الماء المضاف کخبر «۱» عبـد اللّه الکاهلی عن الامام الصادق (علیه السلام).

و منها ما تضـمن التعبیر بالغسل بالسدر: کصحیح «۲» الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السـلام): یغسل المیت ثلاث غسلات: مرهٔ بالسدر ...الخ و نحوه غیره.

و منها ما تضـمن الأمر بغسل رأسه برغوهٔ السـدر: کمرسل «۳» یونس عنهم (علیه السـلام): و اعمد الی السدر فصیره فی طشت. وصب علیه الماء و اضربه بیدیک حتی ترفع رغوته، و اعزل الرغوهٔ فی شیء وصب الآخر فی الاجانهٔ التی فیها الماء الخ.

و لكن الصحيح ان شيئاً من هذه الطوائف لا ينافى ما ذكرناه، اما الاولى: فلانها مطلقة شاملة للمضاف و غيره لتضمنها كون الماء فيه شيء من السدر و الكافور، و الملابسة تكفى فى الاضافة، و عليه فيقيد اطلاقها بما تقدم ممّا دل على اعتبار الاطلاق.

و اما الثانية فلان ظاهرها اعتبار استعمال السدر اولًا ثمّ ازالته بالماء اخذا بظهور الغسل و السدر، و حيث انه لا قائل باعتبار ذلك، و ان ذهب جماعة على ما عن مفتاح الكرامة الى غسل الرأس اولًا بالرغوة ثمّ يغسل، و النصوص المتقدم بعضها تدل على عدم وجوب ذلك، فيتعين صرفها عن ظاهرها و حملها على ارادة الغسل بماء مخلوط بالسدر فحينئذ تكون مطلقة تقيد بما سبق.

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب غسل الميت.

(۲) الوسائل- باب ۲- من ابواب غسل الميت.

(۳) الوسائل- باب ۲- من ابواب غسل الميت.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۳۷۰

]...[

و اما الثالثة: فلأن المرسل انما يدل على انه يغسل بالماء الذى تحت الرغوة، و الارغاء لا يستلزم اضافته.

فان قلت: ان ظاهره وجوب غسل الرأس بالرغوة.

قلت: انه بقرينة قوله (عليه السلام) بعد الامر به: و اجتهد ان لا يدخل الماء منخريه. ظاهر فى اعتبار غسل الراس ايضاً بالماء الذى كان فى الاجانة، نعم هو يدل على لزوم غسل الراس بالرغوة قبل الغسل الواجب، و ستعرف فى المستحبات انه محمول على الاستحباب.

هذا كله فى طرف الكثرة.

و أما فى طرف القلة، فيعتبر ان يكون بمقدار يصدق الغسل بماء السدر و الكافور، فلو كان الخليط بمقدار يستهلك فى الماء لا يكفى للامر بالغسل بماء و سدر و ماء و كافور، و لا ينافى ذلك صحيح ابن يقطين المتقدم: و يجعل فى الماء شيء من سدر ... الخ فانه لو سلم اطلاقه بنحو يشمل ما لو استهلك، يقيد بما سبق، و لعله إلى ذلك يرجع ما عن القواعد و غيرها من الاكتفاء بالمسمى، فيكون المراد كونه بمقدار لا- يستهلك، و يصدق المسمى، كما انه اليه يرجع ما فى العروة من اعتبار صدق الخلط، فالايراد عليهم فى غير محله.

و فى الشرائع فى تقدير ذلك: قيل: مقدار سبع ورقات، و استدل له بخبر «۱» معاوية بن عمار: امرنى ابو عبد اللّه (عليه السلام) ان اعصر بطنه ثمّ أوضئه بالاشنان، ثمّ اغسل رأسه بالسدر- الى ان قال- و بالماء القراح و اطرح فيه سبع ورقات سدر.

و فيه: مضافاً الى منافاته لما دل على انه لا يغسل الصدِّيق إلا الصدّيق و عدم افتاء الاصحاب بذلك، انه غير ما نحن فيه، فانه متضمن للامر بطرحها فى الماء

---

(۱) الوسائل- باب ۶- من ابواب غسل الميت حديث ۶.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۳۷۱

]...[

القراح كما لا يخفى.

و عن المفيد فى المقنعة: تقدير السدر برطل، و عن القاضى: تقديره برطل و نصف، و ليس عليهما دليل، اللهم الا ان يكون مرادهما

ان اقل ما یصدق علیه الماء و السدر هو ما اذا خلط الماء الکافی للغسل بهذا المقدار فتأمل.

و عن الهدایة و الفقیه و المقنعة و المراسم: تقدیر الکافور بنصف مثقال، و استدل له بما فی موثق «۱» عمار عن ابی عبد اللّه (علیه السلام) من تقدیره بنصف حبة، بدعوی ان المراد بالحبة المثقال. و فیه: منع.

و فی مرسل «۲» یونس: الامر بالقاء حبات کافور، لکنه محمول علی الفضل: کما ان ما فی روایة «۳» تغسیل الوصی (علیه السلام) النبی (صلّی اللّه علیه و آله) من ثلاثة مثاقیل محمولة علیه.

تعذر السدر و الکافور

الخامس: لو عدم الکافور و السدر یجب التغسیل بالماء القراح بلا خلاف اجده بین کل من تعرض لذلک من الاصحاب کما فی الجواهر، و فی الحدائق: ظاهر الاصحاب الاتفاق علیه، و لا یشعر بعدم الوجوب ما فی محکی المبسوط و السرائر من التعبیر (بلا بأس بالغسل بالماء القراح) إذ الظاهر انهما ارادا بذلک الوجوب، لانه إذا

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب غسل المیت حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل- باب ۲- من ابواب غسل المیت حدیث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۲- من ابواب غسل المیت حدیث ۱۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۷۲

]...[

جاز وجب کما لا یخفی، و یشهد له- مضافاً الی ذلک- ان الظاهر من الادلة ان کان واحد من الاغسال عمل واحد، و علیه فتعذر احد الخلیطین او کلیهما لا یوجب سقوط وجوب الغسل فتأمل، فان الظاهر من الادلة خلافه کما ستعرف فی التنبیه السابع، فاذاً العمدة هو الاجماع.

انما الخلاف فی وجوب غسل واحد او ثلاثة اغسال. فعن صریح المعتبر و النافع و مجمع البرهان و المدارک، و ظاهر الذکری و محتمل المبسوط کما عن النهایة: اختیار الاول، و عن المصنف و المحقق و الشهید الثانیین: اختیار الثانی، و المحقق فی الشرائع تردد فی ذلک.

و الاظهر هو الاول، لان المرکب ینتفی بانتفاء احد جزئیه، فمع تعذر احد الجزءین یسقط الامر بالمرکب، فثبوت تکلیف آخر بالجزء المیسور یحتاج الی دلیل مفقود.

و استدل للثانی: بقاعدة المیسور، بالاستصحاب، و بان النصوص انما دلت علی الامر بتغسیله بماء و سدر، فالمأمور به شیئان متمایزان و ان امتزجا فی الخارج، فلا وجه لسقوط الامر بأحدهما لاجل تعذر الآخر، و بما دل «۱» علی ان المحرم کالمحل فی الغسل و غیره الا انه لا یقربه الکافور، فانه یدل علی وجوب تغسیل المحرم بالماء القراح بدلًا من ماء الکافور، و حیث ان المتعذر عقلًا کالمعتذر شرعاً فیثبت ذلک فی المقام.

و فی الجمیع نظر: أما القاعدة: فلما عرفت غیر مرة فی هذا الشرح انه لا یعتمد علیها فی موارد تعذر الجزء او الشرط لعدم ظهورها فی ارادة عدم سقوط المیسور من الاجزاء بالمعسور منها، بل ظاهرها عدم سقوط المیسور من الافراد بالمعسور منها.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب غسل المیت.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۷۳

[...]

و دعوی ظهور التسالم علیها فی المقام لبنائهم علی جریانها لاثبات عدم سقوط الغسل بالمرة مندفعة بان عدم سقوط الغسل بالماء القراح عند تعذر الخلیطین و ان کان مما لا کلام فیه عندهم، إلا انه لم یثبت استنادهم الی القاعدة فی بنائهم هذا، مع ان العمل بها فی الماء القراح لا یلازم العمل بها فی المقام.

و أما الاستصحاب: فمضافاً الی اختصاصه بصورة طروء تعذر الخلیط بعد الموت، انه لا یجری فی موارد تعذر الجزء کما حققناه فی محله و اشرنا الی وجهه فی الجزء الاول من هذا الشرح فی مبحث الجبائر.

و أما الثالث: فان ارید به ان کلًا منهما مأمور به مستقلًا من دون ان یکون مربوطاً بالآخر، فهو بدیهی البطلان، فان ظاهر الادلة ان الامر واحد کما لا یخفی علی من لاحظها؛ و ان ارید به انهما جزءان للمأمور به، و تعذر احدهما لا یوجب سقوط الآخر فهو امر ممکن، الا انه یحتاج فی مقام الاثبات الی الدلیل.

و أما الرابع: فلأن التعدی من مورد ذلک الدلیل الی بقیة الموارد یتوقف علی احراز المناط و احراز عدم دخل الخصوصیة فیه، و إلا فلا وجه للتعدی، و حیث انه یحتمل ذلک فی المقام فلا وجه لذلک. نعم اذا احرز عدم دخل الخصوصیة، و ان المناط تعذر الکافور من حیث کونه متعذراً، و بعبارة اخری: احرز ان تمام المناط هو العذر، کان التعدی فی محله، اذ المتعذر عقلًا کالمتعذر شرعاً، و لا یرد علیه ما أورده الشیخ الاعظم رحمه اللّه بان المتعذر شرعاً کالمتعذر عقلا دون العکس.

ثمّ انه بناء علی انه عند تعذر الماء یمم المیت ثلاثة تیممات بدلا عن الأغسال فانه یجب ان ییمم فی الفرض بدل المتعذر. و سیاتی تنقیح القول فی ذلک فی التنبیه السابع فانتظر.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۷۴

[...]

إذا کان الماء بمقدار غسل واحد

التنبیه السادس: إذا لم یکن عنده من الماء إلا بمقدار غسل واحد، فان لم یکن عنده الخلیطان تعین صرفه فی الثالث لما عرفت فی التنبیه السابق من ان تعذر الخلیطین موجب لسقوط وجوب الغسلین.

و أما ان کانا موجودین، فبناء علی کون الاغسال الثلاثة مجموعها عملًا واحداً یدخل المقام فی الکبری الکلیة التی اشرنا الیها غیر مرة من ان موارد التنافی بین الأوامر الضمنیة لا تکون من باب التزاحم، بل انما ترجع الی التعارض، و ان مرکز التنافی هو اطلاق الخطابین، و مقتضی القاعدة هو سقوط الاطلاقین و الرجوع الی الأصل، و هو فیما نحن فیه التخییر بعد کون اصل وجوب الصرف فی الجملة مما لا خلاف فیه و لا کلام کما لا یخفی.

و أما بناء علی کون کل غسل عملًا مستقلًا و واجباً غیر مربوط بالآخرین، فلا محالة تقع المزاحمة بین اطلاقات الخطابات، فیحکم العقل بالتخییر اذ لم تثبت اهمیة الاخیر و لم یکن السبق فی الوجود من مرجحات باب التزاحم، و إلا فعلی الاول یتعین صرفه فی الاخیر، و علی الثانی یتعین صرفه فی الاول.

و حیث ان المحقق فی محله کون السبق فی الوجود من المرجحات، و اهمیة الاخیر غیر ثابتة اذ لا وجه لها سوی ما عن الشهید فی الذکری من انه اقوی فی التطهیر، و عدم احتیاجه الی جزء آخر و هو کما تری إذ لا دلیل علی قوته فی التطهیر، و عدم احتیاجه الی

جزء آخر لا یوجب الاهمیّة. فیتعین الالتزام بلزوم صرفه فی الاول کما هو المحکی عن المحقق و الشهید الثانیین، و اختاره الشیخ الاعظم رحمه اللّه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۷۵

و لو خیف تناثر لحمه او جلده یمم،

و أما الاستدلال له باشتراط التأخر فی غیر الاول، فمع الاتیان به بلا سبقه علیه لم یؤت بما هو میسور الواجب، و بأن استعماله فی الاخیر یوجب تفویت جهة زائدة و هی الغسل بالخلیط مع انه من المیسور، فغیر تام، اذ یرد علی الاول: انه بعد سقوط التکلیف عن غیر غسل واحد، لا محالة یسقط الترتیب، لانه اضافة قائمة بالمترتبین، فهو علی جمیع التقادیر غیر لازم الرعایة.

و یرد علی الثانی: انه فی صرفه فی الاول ایضاً تفویت جهة زائدة معتبرة فی الاخیر و هی الخلوص من الخلیط، مع ان اکثریة اجزاء واجب من اجزاء واجب آخر لیست من المرجحات کما لا یخفی.

فالصحیح ما ذکرناه، و یلحق بهذه الصورة ما اذا کان السدر او الکافور فقط موجوداً فانه فی الصورة الاولی یتعین صرفه فی الاول، و فی الصورة الثانیة فی الثانی.

تعذر الماء

التنبیه السابع: و لو تعذر الماء أو خیف من تغسیله بانه لو صب علیه الماء صباً تناثر لحمه او جلده کالمجدور یمم بالتراب بلا خلاف ظاهر بین الاصحاب، و فی المدارک: هذا مذهب الاصحاب، و عن التذکرة: ان علیه اجماع العلماء، و عن الخلاف: عند جمیع الفقهاء الا ما عن الاوزاعی.

و یشهد له: اطلاق «۱» ادلة بدلیة التراب من الماء، و ان التیمم احد الطهورین. و الایراد علیه بأنها تختص بما اذا کان الماء وحده مطهراً، و لا یشمل اطلاقها صورة

---

(۱) الوسائل- باب ۲۰ و ۲۱- من ابواب التیمم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۷۶

]...[

اشتراک الغیر معه کالسدر و الکافور غیر سدید، اذ الظاهر من ادلة المقام لا سیما بعد ملاحظة ما ورد من ان المیت یغسل لصیرورته جنباً، و ان غسله غسل الجنابة، و ان المطهر منحصر بالماء و التراب کقولهم فی بیان الطهور: انما هو الماء و التراب، و ما هو المرکوز فی اذهان المتشرعة، کون المطهر فی المقام هو الماء، و ان الخلیط شرط التأثیر لا جزء المقتضی، فیکون نظیر الترتیب و غیره من شروط الطهارة.

و بذلک یظهر اندفاع ایراد آخر و هو اختصاص ادلة البدلیة بصورة المطهریة من الحدث، و لا تشمل مطهریة الماء من الخبث لما عرفت من دلالة النصوص علی کونه محدثاً، مع انه لا ریب فی مطهریة الماء فقط فی صورة فقد الخلیطین کما لا یخفی، فمع تعذر الماء یجب بدله، فیکون التیمم بدلًا اضطراریاً عن الغسل الاضطراری.

و خبر «۱» زید بن علی عن آبائه علیه السلام عن علی (علیها السلام): ان قوماً اتوا رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله فقالوا: یا رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) مات صاحب لنا و هو مجدور، فان غسلناه انسلخ، فقال (صلّی اللّه علیه و آله) یمموه.

و اورد علیه بامور: منها: اختصاصه بالمجدور، و منها: ضعف سنده، و منها: معارضته مع صحیح «۲» عبد الرحمن بن الحجاج عن ابی الحسن (علیه السلام) ثلاثة نفر کانوا فی سفر احدهم جنب، و الثانی میت، و الثالث علی غیر وضوء، و حضرت الصلاة و معهم ماء یکفی احدهم، من یأخذ الماء و یغتسل به و کیف یصنعون؟ قال (علیه السلام): یغتسل الجنب، و یدفن المیت، و یتیمم الذی علیه وضوء. و فی الکل نظر: اما الاول: فللقطع بعدم خصوصیة المورد و انها ملغاة.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب غسل المیت حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۱۸- من ابواب التیمم حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۷۷

]...[

و أما الثانی: فلأن الاصحاب اعتمدوا علیه، و عبروا بمتنه فی فتاویهم، فهو ضعیف منجبر بالشهرة.

و اما الثالث: فلأنه بهذا السند غیر معثور علیه فی کتب الحدیث، و انما الموجود روایته عن عبد الرحمن بن أبی نجران، و اما من حیث المتن فالمحکی عن الفقیه بسند صحیح. هکذا: و یدفن المیت بتیمم. نعم فی المرسل المروی عن التهذیب کما ذکر، لکنه لارساله و معارضته مع الصحیح لا یعتمد علیه، فالخبر معاضد لا معارض، فاصل وجوب التیمم مما لا ریب فیه.

انما الکلام فی وجوب ثلاثة تیممات، فعن التذکرة و جامع المقاصد و الروض و غیرها ذلک، و المنسوب الی الاصحاب کما عن الذکری: الاکتفاء بتیمم واحد، و ربما استشعر من بعض دعوی الاجماع علیه.

و استدل للاول: بان تعدد الاغسال یوجب تعدد بدلها.

و فیه: ان ذلک یتم لو ثبت کون کل غسل عملًا مستقلًا، و أما بناء علی ثبوت کون مجموع الاغسال بمنزلة غسل واحد صادر من الحی کما یمکن ان یستشهد له بما دل علی ان غسله لیس إلا غسل الجنابة، فانه ظاهر فی انه یترتب علی مجموع الاغسال اثر واحد، و تکون خصوصیة التعدد من خصوصیات المورد، و إلا فمجموعها بمنزلة غسل واحد صادر من الحی، أو الشک فی ذلک، فلا یتم، اما علی الاول فواضح، و اما علی الثانی فللشک فی وجوب ما زاد علی تیمم واحد، فیرجع الی الاصل و هو یقتضی العدم.

فتحصل: ان الاظهر هو الاکتفاء بتیمم واحد.

ثمّ ان المعروف فی کیفیته انه ییمم کما ییمم الحی العاجز، و ستعرف فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۷۸

]...[

مبحث التیمم ان الاظهر فیه ان النائب یضرب بیدی العلیل فیمسح بهما. فکذلک فی المقام.

و حیث لا إطلاق لخبر زید بنحو یدل علی عدم لزوم الاعادة اذا ارتفع العذر، و ادلة البدلیة انما تدل علیها فی صورة العجز المطلق لا فی مقدار من الزمان المضروب للعمل کما ستعرف فی مبحث التیمم، فتجب الاعادة، هذا فیما قبل الدفن، و کذلک فیما بعده اذا اتفق خروجه، الا ان یدل دلیل علی فوریة وجوب الدفن ثانیاً، فانه حینئذ یکون بحکم الفرض الآتی، و اما بعد الدفن مع عدم الخروج فلا یجب، بل لا یجوز لتمامیة ادلة البدلیة کما لا یخفی.

اعتبار نیة القربة فی الغسل

المقام الرابع فی شروط الغسل

اشارة

: و هی امور:

احدها النیة

اجماعاً لما ذکرناه فی الوضوء و تعتبر فیه نیة القربة کما هو المنسوب الی ظاهر المذهب.
و استدل له: بان الاصل فی الواجبات هی التعبدیة حتی یثبت خلافها، و حیث لم یثبت فی المقام فلا بد من البناء علی کونه تعبدیاً، و بقوله تعالی «۱» وَ مٰا أُمِرُوا إِلّٰا لِیَعْبُدُوا اللّٰهَ مُخْلِصِینَ لَهُ الدِّینَ، و بقوله (صلّی اللّه علیه و آله) «۲»: الاعمال بالنیات. و بما دل «۳» علی انه کغسل الجنابة. و فی جملة من تلک النصوص انه عینه.

---

(۱) سورة البینة آیة ۴.

(۲) الوسائل- باب ۵- من ابواب مقدمة العبادات حدیث ۵ و بمضمونه اخبار اخر.

(۳) الوسائل- باب ۳- من ابواب غسل المیت.

]...[

و فی الکل نظر: أما الاول: فلما حققناه فی کتابنا زبدة الاصول من ان الاصل فی الواجبات کونها توصلیّة.
و اما الثانی: فمضافاً الی ان الواجبات إلا قلیلًا منها توصلیات، فهذا المعنی مستلزم لتخصیص الاکثر، فلا یکون مراداً منها ان مفاد الآیة الشریفة احد امور: أما ان اهل الکتاب انما امروا بعبادة اللّه تعالی لا غیر، و التفرق انما نشأ من قبل انفسهم، و یشهد لذلک الضمیر فی قوله تعالی وَ مٰا أُمِرُوا* فانه یرجع الی اهل الکتاب المذکورین قبل هذه الآیة، او ان المؤمنین فی مقام العبادة لم یؤمروا الا بعبادة اللّه تعالی، فهی فی مقام حصر المعبود فی اللّه لا فی مقام حال الاوامر، او ان غایة الغایات هی عبادة اللّه تعالی، و هی الغرض الاصلی من التکالیف، بل من ارسال الرسل و انزال الکتب، بل من خلق العالم. و یشهد لذلک ان الظاهر کون اللام فی لِیَعْبُدُوا اللّٰهَ لام الغرض، و لیس ما بعدها متعلقاً للامر، فانه لا یتعدی بها الا لذلک کما یظهر لمن راجع موارد استعمالها. و علی جمیع التقادیر الآیة اجنبیة عما استدل بها له.
و أما الثالث: فلأن الظاهر منه تبعیة عنوان الفعل للقصد، فان فعله لله یقع له و إلا فلا کما ورد فی المجاهد من انه ان جاهد فالعمل له، و ان جاهد لطلب المال فله ما نوی فهو لیس فی مقام بیان ان الاوامر الشرعیة عبادیة.
و أما الرابع: فلأنه لم یدل دلیل علی اعتبارها فی مطلق غسل الجنابة لعدم الاطلاق له، فیمکن ان یختص بالجنب غیر المیت الذی هو بنفسه مباشر للغسل دون غیره، فاذاً العمدة فیه الاجماع، و کون عبادیته من مرتکزات المتشرعة، لعدم الفرق عندهم بین ذلک و بین بقیة الطهارات فی کونه عبادة. فما عن جماعة من متأخری المتأخرین من التردد فی اعتبارها فی غیر محله.
و لو اشترک اثنان یجب علی کل منهما النیة، لانهما بمنزلة مغسل واحد، و لو کان

]...[

احدهما مغسلًا و الآخر معینا تجب علی الاول خاصة بلا خلاف. و انما الخلاف فی تمییز المغسل عن المعین، فالمشـهور علی ما نسب الیهم ان الغاسـل حقیقـة هو صـاب المـاء، و المقلّب معین، و اختـار جماعـة منهم صاحب الحـدائق العکس، و هو الظاهر من النصوص کموثق «۱» سـماعة: سألت الصادق (علیه السـلام) عن رجل مات و لیس عنده إلا النساء، قال (علیه السلام): تغسله امرأة ذات محرم، و تصب النساء علیه الماء صباً.

و نحوه موثق «۲» البصری، و حسن الحلبی «۳». و ظهورها فی ان الصاب غیر غاسل لا ینکر.

و استدل للاول: بان الغسل شرعاً عبارة عن جریان الماء علی المحل، و هو انما یحصل بفعل الصاب.

و فیه: انه اجتهاد فی مقابل النص لا یعتمـد علیه، نعم هو یتم فیما إذا کان الصادر منه هو التقلیب خاصه فانه حینئـذ یکون کالآلة، و لذا یجوز ان یکون المقلّب طفلًا غیر ممیز بل بهیمـة، و یکتفی بتقلیب الریـح. و هـذا الفرض غیر مشـمول للنصوص المتقدمـة، فان الظاهر منها هو ما إذا کان المقلّب مجریاً للماء من موضع إلی موضع آخر فتدبر.

الثانی: ازالة النجاسة عن کل عضو

قبل الشروع فی غسله کما تقدم.

الثالث: طهارة الماء

اجماعاً و نصوصاً.

الرابع: اباحة الماء و ظرفه و مصب الماء

فی صورة الانحصار لما تقدم فی مبحث الوضوء فراجع.

---

(۱) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب غسل المیت حدیث ۹- ۳- ۴.

(۲) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب غسل المیت حدیث ۹- ۳- ۴.

(۳) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب غسل المیت حدیث ۹- ۳- ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۸۱

]...[

و لا یشترط فیه ان یکون الغسل بعـد برده لإطلاق الادلـة. و دعوی ان الحرارة من شـئون الحیاة مندفعة بان کونها من شـئون الحیاة بعد کونها ثابتة فی حال الموت لا تتنافی مع اطلاق الادلة.

کمـا انه لا یشترط وحـدة الغاسل بلا خلاف لإطلاق الادلـة، و توجیه الخطاب إلی الواحـد فی جملـة من النصوص لا یـدل علی اعتبار ذلک بعد توجیهه الی الجماعة فی جملة اخری منها.

و لا- یعتبر ایضـاً نزع القمیص فیجوز تغسـیل المیت من وراء الثیـاب کمـا لو المشـهور، و عن الخلاـف: دعوی الاجمـاع علیه، بـل عن العمانی و ظاهر الصدوق و صاحب الحدائق: اسـتحباب کونه من وراء الثیاب، و المنسوب إلی المشهور: استحباب التجرید، و المحکی عن ابن حمزة وجوب النزع.

و استدل له «۱»: بمرسل يونس عنهم عليهم السلام: فان كان عليه قميص فاخرج يده من القميص و اجمع قميصه على عورته.
و فيه: انه معارض مع جملة من النصوص كصحيح «۲» ابن يقطين و لا يغسّل إلا فى قميص يدخل رجل يده ... الخ.
و صحيح «۳» سليمان بن خالد عن الامام الصادق (عليه السلام): ان استطعت ان يكون عليه قميص فغسله من تحته. و نحوهما غيرهما.
و هى واضحة الدلالة على عدم وجوب النزع، بل رجحان العدم كما لا يخفى.

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب غسل الميت حديث ۳.
(۲) الوسائل- باب ۲- من ابواب غسل الميت حديث ۷.
(۳) الوسائل- باب ۲- من ابواب غسل الميت حديث ۶.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۳۸۲

و يستحب وقوف الغاسل على يمينه، و غمز بطنه فى الغسلتين الاولیتين

و عليه فلا مورد للعمل بظاهر المرسل.
ثمّ انه يقع الكلام فى انه هل يستحب تغسيله عرياناً مستور العورة كما هو المشهور، ام يستحب تغسيله فى قميصه كما عن العمانى و ظاهر الصدوق و بعض متأخرى المتأخرين، ام هو مخير بين الامرين كما عن المحقق الثانى؟.
و استدل للاول: بالمرسل المتقدم، و بان الثوب ينجس بذلك و لا يطهر بصب الماء فيتنجس الميت و الغاسل و لاجلهما تحمل النصوص الآمرة بتغسيله فى قميصه على ارادة عدم تغسيله مكشوف العورة.
و فيه: ان المرسل لا يدل على مسلك المشهور، اذ فى ذيله بعد الامر بجعل قميصه على عورته: و ارفعه من رجليه إلى ركبتيه. و المشهور عدم الالتزام بكون ما فوق الركبة من العورة.
و عليه: فيتعين حمله على ارادة بيان ما هو الاسهل فى التغسيل، فلا ينافى استحباب تغسيله فى قميصه، فلا معارض لظهور النصوص المتقدمة فى استحباب ذلك. فظهر ان الاقوى هو القول الثانى، كما انه ظهر مدرك القول الثالث و ضعفه.
آداب الغسل

المقام الخامس: فى بيان آداب الغسل

: و يستحب وقوف الغاسل على يمينه اجماعاً كما عن الغنية، و لا مدرك له سوى فتوى المشهور المعتضد بذلك و بما دل على رجحان التيامن مطلقاً، و فى كفايته لثبوت هذا الحكم نظر واضح فالاظهر ما عن المحقق و كاشف اللثام من عدم استحبابه.
و غمز بطنه فى الغسلتين الاولیتين أى قبلهما حتى يخرج من مخرجه ما خرج

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۳۸۳

و الذكر، و الاستغفار، و ارسال الماء إلى حفيرة

موثق «۱» عمار: إلا أن يكون الميت امرأة حاملًا و مات ولدها فى بطنها. لعدم حسن السعى فى اخراج ما يخرج من مخرجها، اذ لا يؤمن معه الاجهاض، فلا يشملها الموثق، بل النبوى تضمن النهى عنه و هو «۲» خبر ام انس بن مالك عن النبى (صلّى اللّه عليه و آله قال: إذا توفيت المرأة فان ارادوا ان يغسلوها فليبدءوا ببطنها فلتمسح مسحاً رفيقاً ان لم تكن حبلى، و ان كانت حبلى فلا تحركيها.

و الذکر و الاستغفار لمصحح «۳» ابراهیم بن عمر عن الامام الصادق (علیه السلام): ما من مؤمن غسّل مؤمناً و هو یقول و هو یغسله: یا رب عفوک عفوک، إلا عفی اللّه عنه. و الاولی ان یکون بما فی خبر سعد «۴» الاسکاف عن مولانا الباقر (علیه السلام): ایما مؤمن غسّل مؤمناً فقال إذا قلّبه: اللهم ان هذا بدن عبدک المؤمن خرجت روحه منه، او فرقت بینهما، فعفوک عفوک، إلا غفر اللّه عز و جل له ذنوب سنته إلا الکبائر.

و یستحب ارسال الماء إلی حفیرة بان تحفر حفیرةً عند رجل المیت کی یجری الیها ماء الغسل.

و یشهد له خبر «۵» سلیمان بن خالد: و کذلک إذا غسل یحفر له موضع المغتسل تجاه القبلة، فیکون مستقبل باطن قدمیه و وجهه إلی القبلة.

---

(۱) الوسائل- باب ۶- من ابواب غسل المیت حدیث ۶.

(۲) الوسائل- باب ۶- من ابواب غسل المیت ۳.

(۳) الوسائل- باب ۷- من ابواب غسل المیت حدیث ۲.

(۴) الوسائل- باب ۷- من ابواب غسل المیت حدیث ۱.

(۵) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب الاحتضار حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۸۴

و تغسیله تحت سقف، و استقبال القبلة به

و تغسیله تحت سقف أو نحوه، و یدل علیه خبر «۱» طلحة بن زید عن مولانا الصادق (علیه السلام): ان اباه کان یستحب ان یجعل بین المیت و بین السماء ستراً إذا غسل.

و صحیح «۲» علی بن جعفر بن اخیه موسی (علیه السلام) قال: سألته عن المیت هل یغسل فی الفضاء؟ قال: لا بأس، و ان ستر بستر فهو احبّ الیّ.

و یستحب استقبال القبلة به کما هو المنسوب إلی المشهور، و عن شیخ الطائفة فی المبسوط، و المصنف فی المنتهی، و الشهید فی الدروس، و المحقق الثانی فی جامع المقاصد، و غیرهم فی غیرها: وجوبه، و استدل له بالأمر به فی جملة من النصوص کحسن سلیمان بن خالد المتقدم.

و اجیب عنه تارة: بان تلک النصوص مشتملة علی کثیر من المستحبات، فبقرینة السیاق یحمل هذا الامر علی الاستحباب، و اخری بانه یتعین حمله علیه لما عن الخلاف و الغنیة و المعتبر دعوی الاجماع علیه.

و فیهما نظر: اذ یرد علی الایراد الاول ما تکرر منّا فی هذا الشرح من ان الاستحباب و الوجوب انما ینتزعان من ترخیص الشارع فی ترک المأمور به و عدمه، فاذا ورد الترخیص فی ترک احد الامرین الذین امر بهما، و لم یرد فی ترک الآخر، لا سبیل إلی الالتزام باستحباب کلیهما.

و یرد علی الثانی: ما عرفت من افتاء غیر واحد بالوجوب.

فالصحیح ان یورد علیه: بانه یحمل علی الاستحباب بقرینة صحیح «۳» علی

---

(۱) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب غسل المیت حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب غسل المیت حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۵- من ابواب غسل المیت حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۸۵

و غسل رأسه و جسده برغوة السدر، و فرجه بالاشنان،

بن یقطین عن أبی الحسن الرضا (علیه السلام): عن المیت کیف یوضع، علی المغتسل موجهاً وجهه نحو القبلة، او یوضع علی یمینه وجهه نحو القبلة؟ قال (علیه السلام): یوضع کیف تیسر، فاذا طهر وضع کما یوضع فی قبره. لظهور قوله (علیه السلام) (کیف تیسر) لا سیما بعد ملاحظة اعادة الجملة فی ارادة عدم اعتبار الوضع بکیفیة خاصة حتی فی صورة کون الاستقبال هو احدا افراد المتیسر. و بهذا البیان یندفع جمیع ما اورد علی الاستدلال بالصحیح علی عدم الوجوب. فتدبر. فالاظهر هو الاستحباب.

و یستحب غسل رأسه برغوة السدر، و هو مذهب فقهاء اهل البیت کما فی المعتبر، و یشهد له مرسل «۱» یونس المتقدم و فیه: ثمّ اغسل رأسه بالرغوة و بالغ فی ذلک و اجتهد ان لا یدخل الماء ... الخ و ظاهره و ان کان الوجوب، إلا انه للاجماع علی عدمه محمول علی الاستحباب.

و یستحب ایضاً غسل جسده برغوة السدر، و فی المعتبر: دعوی الاجماع علیه، و استدل له فی المعتبر بما رواه «۲» معاویة بن عمار، قال: امرنی ابو عبد اللّه (علیه السلام) ان أوضئه ثمّ اغسله بالاشنان و اغسل رأسه بالسدر و لحیته، ثمّ افیض علی جسده منه، ثمّ ادلک به جسده. و لا بأس به، لانه و ان کان معارضاً مع ما هو اصح منه سندا المتضمن انه لا یغسِّل الصدّیق إلا الصدّیق، إلا انه یستدل به فی المقام لقاعدة التسامح فتدبر.

و یستحب ایضاً غسل فرجه بالاشنان لخبر «۳» الکاهلی: فابدأ بفرجه بماء

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب غسل المیت حدیث ۸.

(۲) الوسائل- باب ۲- من ابواب غسل المیت حدیث ۸.

(۳) الوسائل- باب ۲- من ابواب غسل المیت حدیث ۵- ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۸۶

و ان یوضأ و یحشی للرجل، و یکره اقعاده وقص اظفاره، و ترجیل شعره

. السدر و الحرض (هو الاشنان).

و أن یوضأ و قد مر الکلام فیه.

و ان یحشّی للرجل لخبری یونس و عمار.

و قد بقی من المستحبات امور لم یذکرها المصنف رحمه اللّه، إلا انه لاجل ان کل من نظر إلی لاخبار ظفر بها لا نذکرها.

مکروهات الغسل

المقام السادس فی المکروهات

: و تکره امور: الاول: اقعاده کما هو المشهور، و عن التذکرة نسبته إلی علمائنا، و یشهد له خبر الکاهلی «۱» و فیه: و ایاک ان تقعده. و ظاهره کصریح ابن سعید، و ظاهر الغنیة هی الحرمة، إلا انه محمول علی الکراهة للاجماع.

و لا یعارضه صحیح «۲» الفضل عن الامام الصادق (علیه السلام) حیث سأله عن المیت فقال (علیه السلام): اقعده و اغمز بطنه غمزاً رفیقاً. لکونه موافقاً للعلامهٔ علی ما نقل عن جمیعهم، فهو محمول علی التقیهٔ، او علی الجواز اصل من ورود جههٔ الامر مورد توهم الحظر، او غیر ذلک. فما عن المعتبر من التردد فی الکراهة لذلک ضعیف.

و الثانی: قص اظفاره و.

الثالث: ترجیل شعره أی تسریحه وجزهٔ و نتفه. بلا خلاف فی مرجوحیتهما، بل عن التذکرهٔ و المعتبر: دعوی الاجماع علیها.

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب غسل المیت حدیث ۵- ۹.

(۲) الوسائل- باب ۲- من ابواب غسل المیت حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۸۷

الثالث: التکفین، و یجب تکفینه فی ثلاثهٔ اثواب:

انما الکلام فی انهما من المکروهات او المحرمات، فالمشهور هو الاول، و عن الوسیلهٔ و الجامع: الثانی، و قرّبه فی الحدائق، و عن الخلاف و الغنیهٔ: دعوی الاجماع علیه، و عن المنتهی: قال علمائنا: لا یجوز قص شیء من شعر المیت و لا ظفره و لا یسرح لحیته. و هو لو لم یکن اقوی فلا ریب فی کونه احوط للنهی عنهما فی جملهٔ من النصوص کمرسل «۱» ان أبی عمیر عن بعض اصحابه عن مولانا الصادق (علیه السلام): لا یمس من المیت شعر و لا ظفر، و ان سقط منه شیء فاجعله فی کفنه. و نحوه خبر «۲» عبد الرحمن و خبر «۳» أبی الجارود.

و استدل للاول: بان النهی محمول علی الکراههٔ لاعراض معظم الاصحاب عن ظاهره، و للتصریح بالکراههٔ فی بعض النصوص کخبر «۴» غیاث عن الامام الصادق (علیه السلام): کره امیر المؤمنین (علیه السلام) ان تحلق عانهٔ المیت إذا غسّل او یقلّم له ظفر او یجز له شعر. و نحوه خبر «۵» طلحهٔ بن زید.

و فیهما نظر: اذ دعوی الاعراض مع ذهاب جماعهٔ من الاساطین إلی الحرمهٔ و دعوی الاجماع علیها، کما تری، مع ان من لم یفت بالحرمهٔ اختار کراهتهما. و هذا کاشف عن استنادهم إلی هذه النصوص غایهٔ الامر حملوها علی الکراههٔ، و الکراههٔ فی النصوص اعم من الکراههٔ المصطلحهٔ.

تکفین المیت

[المبحث الثالث: فی التکفین

اشارهٔ

: و یجب تکفینه فی ثلاث اثواب علی المشهور

---

(۱) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب غسل المیت حدیث ۱- ۳- ۵.

(۲) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب غسل المیت حدیث ۱- ۳- ۵.

(۳) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب غسل المیت حدیث ۱- ۳- ۵.

(۴) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب غسل المیت حدیث ۲- ۴.

(۵) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب غسل المیت حدیث ۲- ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۸۸

[...]

شهرة عظیمة. بل عن غیر واحد من الاساطین: دعوی اتفاق الکل علیه سوی سلار.

و تشهد له جملة من النصوص: کخبر «۱» عبد اللّه بن سنان عن الامام الصادق (علیه السلام): المیت یکفن فی ثلاثة اثواب سوی العمامة و الخرقة ... الخ.

و موثق «۲» سماعة: قال سألته عما یکفن به المیت، قال علیه السلام): ثلاثة اثواب، و انما کفن رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) فی ثلاثة اثواب: ثوبین صحاریین، و ثوب حبرة، و الصحاریة تکون بالیمامة، و کفن ابو جعفر (علیه السلام) فی ثلاثة اثواب. و نحوهما غیرهما.

و استدل لسلار: بصحیح «۳» زرارة المروی عن التهذیب عن مولانا الباقر (علیه السلام): العمامة للمیت من الکفن؟ هی قال (علیه السلام): لا إنما الکفن المفروض ثلاثة اثواب او ثوب تام یواری به جسده کله، فما زاد فهو سنة.

و فیه: انه لو سلمت معقولیة التخییر بین الاقل و الاکثر مع عدم المغایرة بینهما بوجه و عدم کون الاکثر مستحباً، یرد علیه ان الصحیح مروی بمتون مختلفة، فعن الکافی و بعض نسخ التهذیب روایته (بالواو بدل او). و عن الروض و اکثر نسخ التهذیب روایته بحذف (و ثوب)، و عن الحدائق: ان هذا هو الموافق لأصل نسخة التهذیب المکتوبة بخط الشیخ رحمه اللّه. و عن اکثر النسخ المعتبرة روایته مع اسقاط حرف العطف کلیة، و مع هذا لاختلاف لا مجال للاستدلال به کما لا یخفی، مضافاً إلی انه بعد مخالفة الخبر للاجماع و النصوص الأخر المتقدم بعضها. و موافقته للجمهور

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب التکفین حدیث ۱۲.

(۲) الوسائل- باب ۲- من ابواب التکفین حدیث ۶.

(۳) الوسائل- باب ۲- من ابواب التکفین حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۸۹

مئزر، و قمیص، و ازار

کافة یطرح او یحمل علی التقیة، او علی ارادة حالتی الاختیار و الاضطرار.

فتحصل: ان الاقوی هو لزوم ثلاث قطعات و المشهور بین الاصحاب ان القطع الثلاثة هی مئزر، و قمیص، و ازار، بل هو معقد اجماع الخلاف و الغنیة و غیرهما. اما المئزر فکونه منها هو المشهور بین الاصحاب، بل عن المنتهی: المئزر واجب عند علمائنا، و قریب منه ما عن غیره، و توقف المحقق الاردبیلی فی ذلک، و فی المدارک: و اما المئزر فقد ذکره الشیخان و اتباعهما و جعلوه احد الاثواب الثلاثة المفروضة و لم اقف فی الروایات علی ما یعطی ذلک، بل المستفاد منها اعتبار القمیص و الثوبین الشاملین للجسد او الاثواب الثلاثة. و بمضمونها افتی ابن الجنید فی کتابه- الی ان قال-: و قریب منه عبارة الصدوق فیمن لا یحضره الفقیه، و تبعه الامین الاسترآبادی و بالغ فی الطعن علی المشهور حتی انه نسبه إلی جمع من المتأخرین.

و کیف کان: فیشهد للمشهور- مضافاً إلی معروفیه ذلک لدی المتشرعة و مغروسیته فی اذهانهم مع شدة اهتمامهم بهذا الامر، و بنائهم

علی الاحتیاط فیه مهما تیسر- جملة من النصوص: کخبر «۱» معاویة بن وهب الذی لا کلام فی اعتباره الامن ناحیة سهل، و امره سهل، عن مولانا الصادق (علیه السلام): یکفن المیت فی خمسة اثواب: قمیص لا یزر علیه، و ازار، و خرقة یعصب بها وسطه، و برد یلف فیه، و عمامة یعمّم بها و یلقی فضلها علی صدره.

و فی روایة الشیخ: علی وجهه، بناء علی عدم وجوب الخرقة و العمامة کما هو المتفق علیه نصاً و فتوی. فیبقی القمیص و الازار و اللفافة.

و المراد بالازار المئزر لوجوه: منها: کونه المراد به فی کثیر من النصوص الوارد فی

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب التکفین حدیث ۱۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۹۰

]...[

الابواب المتفرقة کباب الاحرام و احکام الحائض و آداب الحمام و غیرها من مواقع استعماله، فان ذلک کاشف عن ارادته منه عند الاطلاق.

و منها تصریح جمع من اللغویین به.

و منها: جعله فی الخبر قسیماً لما یلفّ فیه المیت، اذ لو کان المراد به ایضاً ما یلف فیه المیت کان الاولی ان یقول بلفافتین احداهما برد، و یؤیده فهم الاصحاب، و صحیح «۱» ابن مسلم عن مولانا الباقر (علیه السلام): یکفن الرجل فی ثلاثة اثواب، و المرأة إذا کانت عظیمة فی خمسة: درع، و منطق، و خمار، و اللفافتین، فان المنطق هو ما یشد فی الوسط فهو المئزر.

و موثق «۲» عمار عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): تبدأ فتبسط للفافة طولًا ثمّ تذر علیها من الذریرة، ثمّ الازار طولًا حتی تغطی الصدر و الرجلین، ثمّ الخرقة عرضها شبر و نصف، ثمّ القمیص؛ فانه صریح فی عدم ارادة ما یشمل البدن من الازار.

و صحیح «۳» عبد اللّه بن سنان قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): کیف اصنع بالکفن؟ قال (علیه السلام): تأخذ خرقة فتشدها علی مقعدته و رجلیه، قلت: فالازار؟ قال (علیه السلام): انها لا تعد شیئاً انما تصنع لتضم ما هناک لکیلا یخرج منها شیء. فانه مضافاً إلی ما عرفت من ان المراد بالازار فی النصوص المئزر یشهد لإرادته منه فی الصحیح ظاهر السؤال، لانه لو لا کون المراد بذلک لم یکن وجه لتوهم السائل کفایته عن الخرقة اذ لا مناسبة بین الخرقة و ما یلف جمیع البدن کی یتوهم عدم الاحتیاج

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب التکفین حدیث ۹.

(۲) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب التکفین حدیث ۴.

(۳) الوسائل- باب ۲- من ابواب التکفین حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۹۱

]...[

الیها معه، و حیث انه (علیه السلام) قرره علی ذلک و اجاب بان فائدة الخرقة شیء لا یتأتی بالازار فهو یدل علی ذلک.

و یؤید المشهور خبر «۱» یونس بن یعقوب عن ابی الحسن الاول (علیه السلام) قال: سمعته یقول: انی کفنت أبی فی ثوبین شطویین کان یحرم فیهما، و فی قمیص من قمصه، و فی عمامة کانت لعلی بن الحسین (علیه السلام)، و فی برد اشتریته باربعین دیناراً.

و صحيح «٢» معاوية بن عمار عن سيدنا الصادق (عليه السلام) كان ثوبا رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله) اللذان احرم فيهما يمانيين عبرى و اظفار و فيهما كفن. لان احد ثوبى الاحرام المئزر، فهما و ان لم يدلا على هذا القول- إذ لا ملازمة بين كون احد ثوبى الاحرام المئزر و الاتزار به حال التكفين لجواز كونه قدر ما يصلح لان يشمل جميع الجسد و يستعمل فى الكفن- إلا انهما يصلحان للتأييد.

و على فرض التنزل و تسليم عدم دلالة ما تقدم على المشهور، فلا اقل من الاجمال، و حيث ان الامر دائر بين الاقل و الاكثر، فيتعين البناء على ذلك لأصالة عدم وجوب الستر بالزائد عن هذا الحد.

و استدل للقول الآخر: بالنصوص الدالة على اعتبار ثلاثة اثواب، او ثوبين ما عدا القميص: كحسن «٣» الحلبى عن أبى عبد اللّه (عليه السلام) قال: كتب أبى فى وصيته ان اكفنه بثلاثة اثواب.

---

(١) الوسائل- باب ٢- من ابواب التكفين حديث ١٥.

(٢) الوسائل- باب ٥- من ابواب التكفين حديث ١.

(٣) الوسائل- باب ٢- من ابواب التكفين حديث ١٠.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ٣٩٢

]...[

و صحيح «١» أبى مريم الانصارى قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: كفن رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله) فى ثلاثة اثواب: برد احمر حبرة و ثوبين ابيضين صحاريين. و مرسل «٢» يونس عن بعض اصحابه عن السيدين عليهما السلام: الكفن فريضة للرجال ثلاثة اثواب. و نحوها غيرها.

و بصحيح زرارة المتقدم: ثلاثة اثواب. تام لا أقل منه يوارى فيه جسده كله على ما رواه فى محكى التهذيب، فانه ظاهر فى اعتبار ان يكون كل ثوب شاملًا للبدن كله.

و بحسن «٣» حمران بن اعين عن أبى عبد اللّه (عليه السلام): ثمّ يكفن بقميص و لفافة و برد يجمع فيه الكفن، اذ اللفافة ما يلف جميع البدن.

و بحسن «۴» الحلبى: و ليس تعد العمامة من الكفن انما يعد ما يلف به الجسد. و فى الجميع نظر: أما نصوص التكفين فى الاثواب: فلعدم ظهور الثوب فى الشامل لجميع البدن لعدم اخذ الشمول فى مفهومه، و لذا عد القميص من الاثواب، و اطلق الثوب على المئزر فى نصوص الاحرام من غير تجوز.

و أما صحيح زرارة: فقد مر ما فيه من التشويش.

و أما حسن حمران: فلعدم الملازمة بين اللف و الشمول، بل قوله (عليه السلام): فيه و يرد يجمع فيه الكفن. يشعر بعدم كون اللفافة شاملة نعم الشمول مأخوذ فى

---

(١) الوسائل- باب ٢- من ابواب التكفين حديث ٣.

(٢) الوسائل- باب ٢- من ابواب التكفين حديث ٧.

(٣) الوسائل- باب ١۴- من ابواب التكفين حديث ۵.

(۴) الوسائل- باب ٢- من ابواب التكفين حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢، ص: ٣٩٣

]...[

التكفين، و لكنه لو اضيف إلى المتعدد لا ظهور له فى الشمول، بالاضافة إلى كل واحد من المتعدد كما لا يخفى. و بذلك يظهر الجواب عن حسن الحلبى.

فتحصل: ان الاقوى هو ما اختاره المشهور و كيف كان: فظاهر الاصحاب على ما نسب إليهم صاحب الحدائق: ان المئزر ما يستر من السرة إلى الركبة، و عن المحقق الثانى: اعتبار سترهما، و عن المقنعة و المراسم: انه من سرته إلى حيث يبلغ من ساقيه، و عن مختصر المصباح: إلى حيث يبلغ، و الاول اظهر لصدق المئزر عليه عرفاً، و اصالة البراءة عن اعتبار الزائد عليه.

نعم الافضل ان يكون من الصدر إلى القدم لموثق عمار المتقدم.

و أما القميص: فكونه منها هو المشهور، و عن الخلاف و الغنية: الاجماع عليه، و تشهد له النصوص الكثيرة المتقدم بعضها فى المئزر، و عن الاسكافى: التخيير بينه و بين ثوب شامل، و استوجهه المحقق الثانى، و تبعهما الشهيد الثانى و جمع ممن تأخر عنهم. و استدل له: بخبر «١» محمد بن سهل عن أبيه: سألت ابا الحسن (عليه السلام) عن الثياب التى يصلى فيها الرجل و يصوم أ يكفن فيها؟ قال (عليه السلام): احب ذلك الكفن (يعنى قميصاً) قلت: يدرج فى ثلاثة اثواب؟ قال (عليه السلام): لا بأس به و القميص احب إلىَّ و نحوه مرسل «٢» الصدوق.

و فيه: ان الجمع العرفى بينهما و بين ما تقدم و ان كان يقتضى الالتزام بذلك إلا انه لاعراض الاصحاب عنهما لا يعتمد عليهما.

(١) الوسائل- باب ٢- من ابواب التكفين حديث ٥.

(٢) الوسائل- باب ٢- من ابواب التكفين حديث ٥.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢، ص: ٣٩٤

]...[

و المراد بالقميص الواصل إلى نصف الساق، لانه المتعارف فى ذلك الزمان، كذا فى طهارة الشيخ الاعظم رحمه اللّه.

القطعة الثالثة: الازار، و كونه من الاثواب الثلاثة مما اتفق عليه الاصحاب، و هو ما يغطى جميع البدن بلا خلاف فيه، بل هو المتفق عليه نصاً و فتوى، و عن جامع المقاصد و الروض و الرياض: اعتبار ان يكون فى الطول بحيث يمكن ان يشد طرفاه، و عن الأخيرين اعتبار أن يكون فى العرض بحيث يوضع احد جانبيه على الآخر.

و استدل لكل منهما: بعدم تبادر غير ذلك، و هو كما ترى، فالاكتفاء بالخياطة اظهر، و ان كان ذلك احوط.

لو لم يوجد إلا ثوب واحد

فروع: الاول: لو تعذرت إلا ثواب الثلاثة و لم يوجد غير ثوب واحد، فالمشهور بين الاصحاب وجوب التكفين به على ما نسب اليهم، بل عن التذكرة: دعوى الاجماع؟ عليه.

و استدلوا له: بقاعدة الميسور، و بالاستصحاب، و بان الضرورة تبيح دفنه بغير كفن، فببعضه اولى.

و الكل كما ترى، إذا القاعدة غير ثابتة فى امثال المقام كما اشرنا اليه غير مرة، نعم يتم الاستدلال بها بناء على ان يكون التكفين بكل

قطعه واجباً مستقلًا. و الاستصحاب غير جار فى ما إذا تعذر بعض اجزاء الواجب كما حققناه فى محله و اشرنا اليه فى مبحث الجبائر.

و أما الثالث: فمقتضاه جواز التكفين ببعضه لا وجوبه.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢، ص: ٣٩٥

]...[

فاذاً لا دليل على وجوب الميسور سوى الاجماع ان ثبت، و كان تعبدياً لا مستنداً إلى ما تقدم، و طريق الاحتياط معلوم.

و على فرض الوجوب، لو دار الامر بين واحد من الثلاثة فمقتضى الجمود على القواعد و ان كان هو التخيير بناء على ما اشرنا إليه مراراً من ان الاصل هو التخيير فى موارد التنافى بين الاوامر الضمنية لانها من موارد التعارض لا التزاحم، إلا انه لا يبعد دعوى تقدم الازار على القميص و المئزر، و القميص على المئزر، اما للاجماع ان ثبت، او لكون الازار اقرب إلى الواجب من الاخيرين، و القميص اقرب إليه من المئزر فى الفائدة. فتأمل لتطرق الخدشة فى كل منهما.

و لو لم يكن إلا مقدار ستر العورة تعين كما صرح به غير واحد لخبر «١» الفضل: انما امر أن يكفن الميت ليلقى ربه طاهر الجسد و لئلا تبدو عورته لمن يحمله او يدفنه ... الخ فانه ظاهر فى مطلوبيّة ستر العورة فى نفسه فتدبر.

[هل يعتبر فى كل ثوب ان يكون ساترا لجميع ما تحته؟]

الفرع الثانى: هل يعتبر فى كل ثوب من الاثواب الثلاثة ان يكون وحده ساتراً لجميع ما تحته كما عن الروض و جامع المقاصد، ام يكفى حصول الستر بالمجموع كما عن غير واحد، ام لا يعتبر ذلك ايضاً كما عن بعض متأخرى المتأخرين؟ وجوه: اقواها اوسطها، فلنا دعويان: الاولى: اعتبار الستر بالمجموع، و الشاهد عليه صحيح زرارة المتقدم، و فيه: او ثوب يوارى فيه جسده كله. و خبر «٢» الفضل: انما امر أن يكفن الميت ليلقى ربه طاهر الجسد و لئلا تبدو عورته لمن يحمله لو يدفنه و لئلا يظهر الناس على بعض حاله و قبح منظره ...الخ.

---

(١) الوسائل- باب ١- من ابواب التكفين حديث ١.

(٢) الوسائل- باب ١- من ابواب التكفين حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢، ص: ٣٩٦

]...[

الثانية: عدم اعتبار كون كل واحد ساتراً لما تحته وحده، و الشاهد عليه اطلاق الادلة: و الاصل. و استدل لاعتباره: بانه المتبادر من اطلاق الثوب، و بما دل على اعتبار ان يكون الكفن مما يصلى فيه.

و لكن التبادر ممنوع، و ما دل على اعتبار كونه مما يصلى فيه انما سيق لبيان جنس الكفن لا وصفه، مع ان دليله ليس إلا الاجماع كما سيمر عليك، و حجيته محل نظر و كلام.

لا يجوز التكفين بالحرير

اشارة

الثالث: المشهور بین الاصحاب: انه یعتبر فی الکفن ان لا یکون من الحریر المحض، بل عن المعتبر و التذکرة و النهایة و الذکری و غیرها: دعوی الاجماع علیه.
و استدل له «۱»: بمضمر الحسن بن راشد: سألته عن ثیاب تعمل بالبصرة علی عمل العصب الیمانی من قز و قطن هل یصلح ان یکفن فیها الموتی؟ قال (علیه السلام): إذا کان القطن اکثر من القز فلا بأس. و لا یضر اضماره لما عن الذکری من عده من المقبولات، کما ان اشتراک الحسن بن راشد بین مولی آل المهلب الثقة، و بین مولی المنصور الضعیف لا یضر بالسند، اذ الظاهر ان من فی سند هذا الخبر هو الاول لروایة ابن عیسی عنه و روایته فی الفقیه مرسلًا عن أبی الحسن الثالث (علیه السلام): کما ان دعوی ان ثبوت البأس اعم من عدم الجواز فاسدة لظهوره فیه.
و استدل له ایضاً بما فی جملة من النصوص من النهی عن التکفین بکسوة

(۱) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب التکفین حدیث ۱.
فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۹۷
]...[

الکعبة، مع الأذن فی البیع و سائر التصرفات فیها: کخبر «۱» عبد الملک عن أبی الحسن (علیه السلام): عن رجل اشتری من کسوة الکعبة فقضی ببعضها حاجته و بقی بعضها فی یده، هل یصلح بیعه؟ قال (علیه السلام): یبیع ما أراد و یهب ما لم یرده و یستنفع به و یطلب برکته، قلت: أ یکفن به المیت؟ قال (علیه السلام): لا- و نحوه غیره. بناء علی انه لا- وجه للنهی عن التکفین بها سوی کونها حریراً، و إلا- کان التکفین بها راجحاً للتبرک، و بالکلیة الآتیة من اعتبار کون الکفن من جنس ما یصلی فیه الرجل؛ و بما «۲» عن الدعائم عن امیر المؤمنین (علیه السلام): نهی رسول اللّه (صلی اللّه علیه و آله) ان یکفن الرجال فی ثیاب الحریر. و بقاعدة الاحتیاط.
اقول: یرد علی الاول: ان مفهومه ثبوت البأس فی الثوب غیر الخالص إذا لم یکن قطنه اکثر، و لا یشمل الحریر الخالص لعدم شمول الموضوع المأخوذ فیه له کما هو واضح. و علیه فبما انه لم یعمل به فی مورده فلا وجه لدعوی ثبوت الحکم للحریر المحض بالاولویة.
و یرد علی الثانی: ان مناط النهی عن التکفین بکسوة الکعبة غیر معلوم، و لعله یکون منافاة للاحترام أو غیرها.
و یرد علی الثالث: ما سیأتی من عدم ثبوت تلک الکلیة.
و یرد علی الرابع: انه ضعیف السند و لم یعمل استناد الاصحاب إلیه کی ینجبر ضعفه بالعمل، بل الظاهر عدم استنادهم إلیه، اذ الاصحاب إلا القلیل منهم لم یفرقوا بین الرجال و النساء، و الخبر مختص بالرجال.

(۱) الوسائل- باب ۲۲- من ابواب التکفین حدیث ۱.
(۲) المستدرک- باب ۱۹- من ابواب التکفین حدیث ۲.
فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۳۹۸
]...[

و أما القاعدة فهی لیست مرجعاً فی امثال المقام، مما یقتضی اطلاق الادلة و اصالة البراءة عدم اعتبار المشکوک فیه، فاذاً العمدة هو الاجماع.

و اما خبر إسماعیل «١» بن زیاد: قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله): نعم الکفن الحلة. فعلی فرض کون المراد بالحلة الحریر، مع ان للمنع عنه مجالًا واسعاً کما منعه جماعة، فمطروح او محمول علی التقیة لما تقدم.

ثمّ انه علی تقدیر اعتبار ذلک هل یختص بالرجال ام یعم النساء؟ وجهان: المشهور بین الاصحاب هو الثانی، و عن المصنف فی النهایة و المنتهی: احتمال جواز تکفین المرأة به.

اقول: ان کان مدرک الحکم هی الکلیة المذکورة او خبر الدعائم، فاختصاصه بالرجال معلوم، کما انه لو صحّ التمسک باستصحاب المنع فی حق الرجال لاختصّ بهم و ان کان المدرک الاجماع او ما دل علی النهی عن التکفین بکسوة الکعبة او مضمر الحسن او قاعدة الاحتیاط، فاختصاصه بهم بلا وجه.

و علیه فالاشبه عموم المنع.

التکفین بما لا یؤکل لحمه

و کیف کان: فظاهر المصنف و المحقق و جماعة حیث اقتصروا فی المنع علی الحریر، انه لا- منع فی مطلق ما لا تجوز فیه الصلاة کأجزاء ما لا یؤکل لحمه و المذهَّب،

---

(١) الوسائل- باب ٢٣- من ابواب التکفین حدیث ٢.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج٢، ص: ٣٩٩

]...[

و نسب إلی المشهور ثبوت المنع فی مطلق ما لا تجوز فیه الصلاة.

و استدل له: بقاعدة الاشتغال، و بالقاعدة التی بنی علیها المصنف و المحقق و الشهیدان و المحقق الثانی فی جملة من کتبهم من انه لا یجوز ان یکون الکفن مما لا تجوز فیه الصلاة، و عن المحقق الاردبیلی و ابن زهرة دعوی: الاجماع علیها. و استشهد لها بالاجماع و بخبر «١» محمد بن مسلم عن الامام الصادق (علیه السلام): قال امیر المؤمنین (علیه السلام): لا تجمروا الاکفان و لا تمسحوا موتاکم بالطیب إلا الکافور، فان المیت بمنزلة المحرم. بضمیمة ما دل علی عدم جواز الاحرام بما لا تجوز فیه الصلاة. کحسن «٢» حریز بن هاشم: کل ثوب تصلی فیه فلا بأس ان تحرم فیه.

اقول: أما قاعدة الاشتغال: فقد عرفت انه لا یرجع الیها فی امثال المقام لا سیما مع وجود المطلقات.

و أما قاعدة عدم جواز التکفین بما لا تجوز فیه الصلاة، فالعمدة فیها الاجماع ان ثبت، لان خبر ابن مسلم- مضافاً إلی ضعف سنده- لا یستفاد منه عموم المنزلة إلا بناء علی القول بحرمة مسح المیت بالطیب، و أما بناء علی القول بالکراهة کما هو المشهور فیتعین الالتزام بکون التنزیل علی وجه الاستحباب، بمعنی انه ینبغی ان ینزّل المیت منزلة المحرم کی لا یلزم تخصیص المورد المستهجن، و عدم کون ترک مس الطیب من الأرکان بخلاف کسوته لا یوجب رفع الاستهجان کما لا یخفی.

مع انه یدل علی عدم عموم المنزلة ما ورد فی من مات محرماً الظاهر فی عدم کون المیت بمنزلة المحرم، لاحظ صحیح «٣» محمد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السلام):

---

(١) الوسائل- باب ۶- من ابواب التکفین حدیث ۵.

(٢) الوسائل- باب ٢٧- من ابواب الاحرام من کتاب الحج حدیث ١.

(٣) الوسائل- باب ١٣- من ابواب غسل الميت حديث ۴.

[...]

يغطى وجهه و يصنع به ما يصنع بالمحل غير انه لا يقربه طيباً. مضافاً إلى ان احداً من الاصحاب لم يفهم منه عموم المنزلة، و لذا لم يبن احد على لزوم مراعاة جميع تروك الاحرام و افعاله بالنسبة إلى الميت لهذا الخبر.

و على ذلك فالقول بالمنع لا دليل عليه، نعم هو احوط.

اعتبار طهارة الاثواب

الرابع: تعتبر طهارة الاثواب اجماعاً كما فى المعتبر، و عن التذكرة و الذكرى، و يشهد لاعتبارها ما دل على وجوب ازالة النجاسة عن الكفن بعد التكفين، إذ لو وجبت الازالة بعده فقبله اولى، و مقتضى اطلاقه عدم الفرق بين ما عفى عنه فى الصلاة و ما لم يعف عنه، و لعل من فرّق بينهما استند فى هذا الحكم إلى الكلية المتقدمة، و هى تقتضى هذا التفصيل كما لا يخفى.

و بما ذكرناه ظهر عدم جواز التكفين فى جلد الميتة، و اما جلد المأكول المذكى، فعن جماعة منهم الفاضلان و الشهيد و المحقق الثانى: المنع عن التكفين به، بل ظاهر كلام المحقق الأردبيلى كون الحكم مظنة الاجماع حيث قال: و اما اشتراطهم كون الكفن من جنس ما يصلى فيه و كون غير جلد فكان دليله الاجماع. انتهى.

و يشهد به: ما دل «١» من النصوص على اعتبار كون الكفن بالثياب غير الشاملة للجلود صرفاً او انصرافاً، و يؤيده الامر بنزعه من الشهيد، مع أنّه يجمع ما عليه فى الدفن معه.

(١) الوسائل- باب ٢- من ابواب التكفين حديث ١.

[...]

و دعوى ان التعليل فى خبر الفضل المتقدم يقتضى عدم الفرق بين افراد ما يحصل به الستر و المواراة فهى مندفعة بانه انما يكون تعليلًا لأصل الوجوب لا لجميع واجباته، و لذا لم يفت احد غير سلار بالاكتفاء بثوب واحد ساتر لجميع الجسد. و اضعف منها التمسك باطلاق لفظ الازار و القميص و اللفافة و نحو ذلك، اذ يجب حملها على الثياب حملًا للمطلق على المقيد، فما عن ظاهر الغنية و الدروس و صريح الروضة من الالتزام بالجواز ضعيف.

ثمّ هل يجوز التكفين بالصوف و وبر ما يؤكل لحمه و شعره كما هو المشهور ام لا؟ وجهان: اقواهما الاول لإطلاق الادلة، و عن الاسكافى المنع فى الوبر و الشعر، و استدل له بموثق «١» عمار عن أبى عبد اللّه (عليه السلام): الكفن يكون بردا فان لم يكن بردا فاجعله كله قطناً، فان لم تجد عمامة قطن فاجعل العمامة سابرياً. لكنه لاعراض الاصحاب عنه لا يعتمد عليه.

و منه يظهر ضعف ما عن الصدوق من عدم جوازه فى الكتان لخبر «٢» أبى خديجة عن أبى عبد اللّه (عليه السلام): الكتان كان لبنى اسرائيل يكفنون به، و القطن لأمة محمد (صلّى اللّه عليه و آله).

[عدم جواز التكفين بالمغصوب]

الخامس: لا- يجوز التكفين بالمغصوب اجماعاً محصلًا و منقولًا كما فى الجواهر للنهى عن التصرف فى المغصوب المقتضى لحرمته المانعة عن اتصافه بالوجوب و الموجبة لاختصاص دليل الوجوب بغيره، فهو ليس مصداقاً للتكفين الواجب، و لا فرق فى ذلك بين كونه عبادياً و غيره.

(۱) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب التكفين حديث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب التكفين حديث ۱.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۴۰۲

]...[

التكفين فى حال الاضطرار

السادس: هذا كله مع الاختيار، و أما مع الاضطرار فلا ريب فى المنع فى المغصوب و ذلك لما مر من ان وجوب التكفين ليس وجوباً مطلقاً، و لذا لا يجب بذل الكفن، بل يكون مشروطاً بوجوده.

و عليه فما دل على حرمة التصرف فى ملك الغير يكون رافعاً للشرط فلا وجوب، و هذا هو وجه آخر لعدم الجواز فى المغصوب اولى مما ذكرناه، مع انه لو كان وجوب التكفين مطلقاً، فى المقام يجتمع المأمور به و المنهى عنه، فعلى الامتناع و تقديم جانب النهى كما هو الصحيح يخرج المجمع عن حيز الامر، و يتمحض فى كونه منهياً عنه. و تمام الكلام محله.

و أما غير المغصوب: فعن الذكرى: ان فيه وجوهاً ثلاثة: المنع، و الجواز لئلا يدفن عارياً، و وجوب ستر العورة حالة الصلاة ثمّ ينتزع بعد. و عن البيان: التفريق بين الجلد الذى تجوز الصلاة فيه و بين غيره، فاجاز الاول و توقف فى غيره. و استظهر فى محكى جامع المقاصد الفرق بين النجس و غيره، فاجاز الاول و منع الثانى: و عن الرياض: الفرق بين ما منع منه للنهى فاستوجه المنع، و بين غيره مما منع منه لعدم الدليل فاجازه. و فى طهارة الشيخ الاعظم: الاظهر وجوب الستر بكل واحد من هذه عند الانحصار، و تبعه المحقق الهمدانى و جمع من المتأخرين عنهما.

و استدل لهذا القول بوجوه: (۱) انصراف ادلة المنع إلى حالة الاختيار، ففى حالة الاضطرار لا- مقيد لإطلاق ما دل على وجوب التكفين.

و فيه: ما تكرر منّا فى هذا الشرح من عدم الاعتماد على مثل هذا الانصراف غير الناشئ عن منشأ صحيح.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۴۰۳

]...[

(۲) انه لاجل ان عمدة مدرك اعتبار هذه الامور هو الاجماع الذى لا يعم حال الضرورة يتعين الاخذ باطلاق دليل وجوب التكفين فى تلك الحالة.

و فيه: ان ذلك يتم بالنسبة إلى بعضها و لا يتم بالنسبة إلى الجميع كما ستعرف. (۳) قاعدة الميسور.

و فیه: ما عرفت غیر مرة من عدم ثبوتها بنحو تشمل امثال المقام، و اختصاصها بصورة تعذر بعض افراد المأمور به.

(۴) ما فی الطهارة الشیخ الاعظم من ان ذلک یستفاد من اخبار علة تکفین المیت، و من کون حرمته میتاً کحرمته حیّاً، و من ان اصل ستر بدن المیت مطلوب.

و فیه: ان نصوص علة تکفین المیت علی فرض کون ما تضمنته علة الحکم لا من قبیل حکمة التشریع کالنصوص المتضمنة للامر به تقید بما دل علی اعتبار هذه الامور و حرمته میتاً، لا تقتضی ان یکفن فیما منع عنه الشارع المقدس، و کون اصل ستر بدنه مطلوباً اول الکلام.

اقول: و حق القول فی المقام بنحو یظهر ما هو الاقوی فی النظر و ضعف سائر الاقوال و ما استدل به لها، یقتضی ان یقال: ان الامور المعتبرة فی الکفن الواجب علی اقسام ثلاثة: احدها: ما اعتبر فیه من جهة عدم شمول اطلاق ما دل علی وجوب التکفین له کالجلد من مأکول اللحم.

الثانی: ما اعتبر فیه لدلیل آخر لا إطلاق له بنحو یشمل حال الضرورة کالحریر.

الثالث: ما اعتبر فیه لدلیل خارجی له اطلاق، ففی القسم الاول و الاخیر یسقط و جو التکفین. أما الاول فلعدم شمول اطلاقات له بانفسها، و أما فی الاخیر فلأن اطلاق دلیل المقید مقدم علی اطلاق دلیل المطلق، و فی القسم الثانی یجب التکفین

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۰۴

]...[

به لعدم المقید لإطلاق الدلیل فی حال الاضطرار.

و لکن بما ان التکفین فی تلک الامور جائز، و دعوی کون ذلک اضاعة مال من غیر اذن مندفعة بوجود الغرض الدنیوی، و احتمال وجود الغرض الاخروی، و دعوی ان ذلک لا یتم فی ما ورد النهی عنه لکونه ظاهراً فی الحرمة مندفعة بان النهی فی امثال المقام ظاهر فی کونه ارشاداً إلی المانعیة، فالاحوط عند الضرورة التکفین فیها.

هذا فی صورة الانحصار فی واحد، و أما فی صورة وجود اثنین منها او ثلاثة، فحیث عرفت ان وجوب التکفین انما یکون فیما إذا کان اعتبار ذلک الامر بدلیل آخر لا إطلاق له، فمقتضی اطلاق الادلة هو التخییر بین التکفین بکل واحد من الامور التی یجب التکفین بها عند الانحصار و تقدیم التکفین بها علی التکفین بما لا یجب التکفین به عند الانحصار کملا یخفی.

و عن الروضة: انه یقدم الجلد (أی جلد المأکول) علی الحریر و غیره. و استدل له: بانه تجوز الصلاة فیه اختیاراً فیقدم علی ما لا تجوز فیه تلک، و بعدم صریح النهی فیه و بقاعدة الاحتیاط لدوران الامر بین التعیین و التخییر.

و فی الکل نظر: أما الاول: فلما تقدم من ان المانع من التکفین بالجلد فی حال الاختیار هو عدم شمول الادلة له، و علیه: فلا وجه لتقدیمه علی ما تشمله الادلة فی حال الضرورة. و به یظهر ما یرد علی الثانی.

و أما القاعدة: فمضافاً إلی ان الاظهر هو الرجوع إلی البراءة عند الدوران بین التعیین و التخییر- کما اثبتناه فی محله- لا سبیل إلی الرجوع الیها فی المقام لوجهین: (۱) انه کما یحتمل تعین الجلد کذلک یحتمل تعین غیره (۲) ان اطلاق الادلة بالنسبة إلی ما لا دلیل علی اعتباره فی حال الضرورة یمنع من الرجوع إلیها.

و عن الذکری و فی طهارة الشیخ الاعظم: تقدیم النجس علی الحریر و غیر

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۰۵

]...[

المأکول، و تبعهما جماعة.

و استدل له: بان الملحوظ فی نظر الشارع اعتبار وصف الطهارة بعد اعتبار کون الکفن من غیر الحریر او مما تجوز فیه الصلاة، بمعنی ان الشارع اعتبر کون هذا الجنس الخاص من الکفن طاهراً فی حال الاختیار، فاذا فرض سقوط اعتبارها فی حال الاضطرار تعین فعل الفاقد لها لا غیر.

و فیه: انه ان ارید بذلک: ان الطهارة وصف عرضی، و کون الکفن غیر حریر و نحوه وصف ذاتی، فعند الدوران یقدم الثانی.

فیرد علیه: ان مجرد کون احد الامرین المعتبرین ذاتیاً و الآخر عرضیاً لا یوجب تقدیم الاول عند الدوران بینهما، و ان ارید به ان الطهارة انما تعتبر فی الکفن إذا لم یکن حریراً و نحوه، و إلا فلا تعتبر فیه. فعلی فرض مساعدة الدلیل علی ذلک، و ان کان التقدیم فی محله لعدم لزوم رعایتها علی کل تقدیر کما لا یخفی، فلا یعارض دلیلها دلیل اعتبار الحریر و نحوه، إلا ان الادلة لا تساعد علی ذلک، فان ظاهرها اعتبار الطهارة فی الکفن فی عرض اعتبار ان لا یکون حریراً.

و ان شئت قلت: ان مقتضی اطلاق دلیل اعتبارها انها معتبرة فی الکفن بجمیع مراتبه و علیه فیقع التعارض بین اطلاق دلیلها، و بین اطلاق دلیل اعتبار عدم کونه حریراً لو کان له اطلاق، فیتساقطان و یرجع إلی الاصل، و هو یقتضی التخییر و ان لم یکن لدلیل اعتبار أن لا یکون حریراً اطلاق کما هو الا شبه، فالمتبع هو اطلاق دلیل اعتبار الطهارة، فیقدم الحریر علی النجس.

و فی طهارة الشیخ الاعظم رحمه اللّه: فیما دار الامر بین الحریر و غیر المأکول، و لا یبعد تقدیم الثانی للرجال و الاول للنساء. و استدل لتقدیم الحریر للنساء: بجواز صلاتهن فیه. و لتقدیم غیر المأکول للرجال: بالحرمة التکلیفیة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۰۶

و مس مساجده بالکافور

و لکن یرد علی الاول: ما فی محکی جامع المقاصد من ان عدم جواز الصلاة فیه لا یقتضی ذلک لعدم الملازمة.

و علی الثانی: ثبوت الحرمة التکلیفیة لهم محل نظر و منع، اذ لا ملازمة بین حرمة اللبس فی حال الحیاة و حرمة التکفین به.

فالصحیح ما ذکرناه من انه لاختصاص دلیل کل منهما بالاجماع غیر الشامل لحال الضرورة یتعین البناء علی التخییر بینهما لإطلاق الادلة. و مما ذکرناه ظهر حکم بقیة صور الدوران فتدبر.

التحنیط

اشارة

و یجب مس مساجده بالکافور فها هنا فروع:

[وجوب مسح الکافور علی بدن المیت]

الاول: یجب مسح الکافور علی بدن المیت بلا خلاف فیه فی الجملة، و عن غیر واحد من الاصحاب، دعوی الاجماع علیه.

و تشهد له جملة من النصوص: کموثق «۱» سماعة: و تجعل شیئاً من الحنوط علی مسامعه و مساجده و شیئاً علی ظهر الکفین.

و موثق «۲» عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه عن مولانا الصادق (علیه السلام) عن الحنوط للمیت فقال: اجعله فی مساجده. و نحوهما غیرهما. و اشتمال بعضها علی کثیر من المندوبات لا یضر بالاستدلال بها لما عرفت من ان ورود الترخیص فی ترک بعض

(۱) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب التکفین حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب التکفین حدیث ۱- ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۰۷

[...]

الامور التی امر بها لا یمنع عن وجوب ما لم یرخص فی ترکه، کما ان اختلافها لا یضر لما ستعرف من امکان الجمع بینها.

[اعتبار کونه بالمسح]

الثانی: صرح غیر واحد باعتبار کونه بالمسح، و فی التذکرة: دعوی الاجماع علیه حیث قال و یجب الحنوط و هو ان یمسح مساجده السبعة بالکافور باقل اسمه و هو احد قولی الشافعی لانها مواضع شریفة و اجماع علمائنا علیه. انتهی. و المحکی عن جماعة کفایة الوضع و الامساس، و ظاهر المصنف فی المتن اختیاره، و اختار المحقق الهمدانی رحمه اللّه اعتبار کلا الامرین.

اقول: انه قد ورد فی جملة من النصوص الامر بالمسح کمصحح «۱» الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): إذا اردت ان تحنط المیت فاعمد إلی الکافور فامسح به آثار السجود فیه ... الخ. و نحوه غیره.

و فی جملة اخری منها الامر بالوضع، کالموثقین المتقدمین، و صحیح «۲» عبد اللّه بن سنان قال: قلت لابی عبد اللّه (علیه السلام): کیف اصنع بالحنوط؟ قال (علیه السلام): تضع فی فمه و مسامعه و آثار السجود من وجهه و یدیه و رکبتیه. و نحوها غیرها.

و حیث ان النسبة بینهما عموم مطلق لاستلزام المسح للوضع دون العکس، فیتعین حمل الوضع علی المسح، و مرسل «۳» یونس: ثمّ اعمد إلی کافور مسحوق فضعه علی جبهته موضع سجوده و امسح بالکافور علی جمیع مفاصله ... الخ، و ان کان ظاهراً فی عدم وجوب المسح بقرینة العدول عن الوضع إلی المسح، إلا انه لیس بنحو یصلح لان یکون صارفاً لظهور المقیدات فی الوجوب فتأمل، و الاحتیاط طریق النجاة، مع

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب التکفین حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب التکفین حدیث ۳.

(۳) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب التکفین حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۰۸

[...]

انه لو سلم کون کان من الوضع و المسح واجداً لخصوصیة غیر موجودة فی الآخر، فبما ان مقتضی الجمع العرفی بین النصوص اعتبار کلتا الخصوصیتین، فاعتبار المسح هو الاقوی.

[انحصار الواجب بتحنیط المساجد]

الثالث: المشهور بین الاصحاب انحصار الواجب بتحنیط المساجد، و عن غیر واحد. عدم الخلاف فیه، و عن الخلاف: دعوی الاجماع علیه.

و لعل ذلک بضمیمة موثق عبد الرحمن المتقدم الحاصر لما یجب تحنیطه بالمساجد للامر بتحنیطها خاصة، مع عدم کونه فی مقام

بيان جميع ما يجب تحنيطه، يصلحان لصرف ظهور الامر فى جملة من النصوص بتحنيط غيرها مما تضمنته النصوص، و هى امور الصدر، و المفاصل كلها، و الراس، و اللحية، و العنق، و المنكبين، و باطن القدمين، و موضع الشراك منهما، و ظهر الكفين. فيحمل الامر بتحنيطها على الاستحباب.

ثمّ ان جملة من مواضع البدن كالمسامع و الوجه و البصر. و المنخرين امر بتحنيطها فى عدة من النصوص «۱». و ورد النهى عنه فى جملة اخرى «۲» منها، و حيث انه لا يمكن الجمع العرفى بين الطائفتين، و نصوص الامر موافقة للعامة، فتحمل على التقية.

و الجمع بينهما؛ بحمل الطائفة الاولى على وضع الكافور عليها، و الطائفة الثانية على وضعه فيها بقرينة موثق سماعة المتقدم للتعبير فيه بعلى كما عن الشيخ رحمه اللّه ليس جمعاً عرفياً، اذ مضافاً إلى عدم جريانه فى المنخرين، بعض النصوص الآمرة عبر فيها بفى، فالصحيح ما ذكرناه تبعاً لغير واحد من الاساطين.

و كيف كان فالمشهور بين الاصحاب ان المراد بالمساجد المساجد السبعة، و عن

---

(۱) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب التكفين.

(۲) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب التكفين.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۴۰۹

]...[

العمانى و المفيد و القاضى و الحلبى و المصنف فى المنتهى: الحاق طرف الانف الذى يرغم به، و استدل له بكونه احد المساجد، و بالامر بتحنيطه فى خبر «۱» الدعائم.

و لكن يرد على الاول: ان فى بعض النصوص صرح بعدم كون الارغام بالانف من السجود كصحيح «۲» زرارة عن الامام الباقر (عليه السلام): قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله): السجود على سبعة اعظم. و فى خبر «۳» محمد بن مصادف: انما السجود على الجبهة و ليس على الانف سجود. و ظاهرهما عدم كونه من ما يعتبر فى السجود، و لذلك التزمنا بكونه من اجزاء الصلاة لا السجود، كما سيأتى فى الجزء الرابع من هذا الشرح تنقيح القول فى ذلك.

و أما ما فى طهارة الشيخ الاعظم رحمه اللّه من الجواب عنه بان الظاهر من المساجد فى الموثقة الواجب منها، فغير سديد، اذ لا وجه له سوى كون الارغام قد يتحقق و قد لا يتحقق و ذلك لا يقتضى عدم شمول المسجد له كما لا يخفى.

و يرد على الثانى: انه ضعيف السند، مع ان ما دل على عدم وجوب مسح غير المساجد به يدل على عدم وجوب مسحه به ايضاً، و به ترفع اليد عن ظهور الخبر فى الوجوب، فالاظهر هو عدم الالحاق.

[اعتبار كون التحنيط قبل التكفين]

الرابع: المحكى عن القواعد و البيان و الذكرى و غيرها انه يعتبر ان يكون التحنيط قبل التكفين، و عن المراسم و المنتهى و نهاية الاحكام و السرائر و ظاهر المبسوط و النهاية و المقنعة و الوسيلة: انه بعد الباس المئزر، و عن بعض: انه بعد الباس القميص و عن آخر: انه بعد الباس القميص و العمامة، و عن الفقيه: انه بعد التكفين، و عن

---

(۱) المستدرك- باب ۱۲- من ابواب احكام الكفن حديث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۴- من ابواب السجود حديث ۲- ۱.

(٣) الوسائل- باب ۴- من ابواب السجود حديث ٢- ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۴۱۰

]...[

كاشف اللثام: التخيير، و اختاره جمع من المحققين، و يقتضيه اطلاق الادلة.

و استدل للاول: بصحيح «١» زرارة عن الصادقين (عليهما السلام): إذا جففت الميت عمدت إلى الكافور فمسحت به آثار السجود و بخبر «٢» الدعائم: إذا فرغ من تغسيله نشف بثوب و جعل الكافور فى مواضع سجوده.

و ظهورهما فى اعتبار كونه بعد التغسيل و التجفيف بلا فصل قبل سائر ما يجب فعله لا ينكر و لا يصغى إلى ما قيل من ان الامر به بعد التجفيف اعم من كونه قبل التكفين و بعده، و بهما يقيد اطلاق الادلة.

و استدل للثانى: بمرسل «٣» يونس حيث انه (عليه السلام) امر فيه بالتحنيط بعد بسط الكفن، ثمّ بعده قال (عليه السلام): ثمّ يحمل فيوضع على قميصه. بدعوى ان ظاهر ذيله كون الباس القميص بعد التحنيط بلا فصل.

و فيه: ان ظاهر صدره اعتبار كونه قبل التكفين و بعد التغسيل، و لذا استدل به للاوّل، اللهم إلا ان يقال: انه لعدم التعرض فى صدره للمئزر- بناء على ما تقدم من حمل الازار على غير المئزر- لا يدل عليه.

و استدل للثالث: بخبر عمار المتقدم: و اجعل الكافور- الى ان قال- ثمّ عممه. و حيث ان ظهور كل واحدة من هذه الطوائف فيما استدل بها له لا ينكر، و الجمع بينها لا يمكن، فيتعين الالتزام بالتخيير و رفع اليد عن ظهور كل واحدة منها. فاذاً القول الاخير هو الاظهر.

---

(١) الوسائل- باب ١۶- من ابواب التكفين حديث ۶.

(٢) المستدرك- باب ١٢- من ابواب احكام الكفن حديث ٢.

(٣) الوسائل- باب ١۴- من ابواب التكفين حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۴۱۱

]...[

اقل ما يجزى من الكافور

الخامس: المشهور بين الاصحاب انه يكفى فى مقدار الكافور المسمى، و عن صريح الرياض و ظاهر المعتبر و المدارك و المفاتيح: عدم الخلاف فى كفاية المسمى و ان الاختلاف انما هو فى اقل الفضل، إلا ان ظاهر المحكى عن الذكرى و جامع المقاصد و الروض: وقوع الخلاف فى اقل الواجب.

و كيف كان: فيشهد للمشهور اطلاق الادلة، و دعوى عدم ثبوت الاطلاق لها لورودها فى مقام بيان حكم آخر مندفعة بان ذلك و ان تم فى بعضها إلا انه لا يتم فى جميعها. لاحظ موثق «١» سماعة: و تجعل شيئاً من الحنوط على مسامعه و مساجده. و موثق «٢» عمار المتضمن تقدير القطن و طول الخرقة و ذكر فيه الكافور بلا تعرض لتقديره. مع انه لو سلم ذلك يكفى للمشهور اصالة البراءة بناء على جريانها فى امثال المقام و أما النصوص المتضمنة لتقديره، فهى مختلفة فى ذلك.

منها ما تضمن تقديره بمثقال: كمرسل «٣» عبد الرحمن بن أبى نجران عن بعض اصحابه عن الامام الصادق (عليه السلام): اقل ما

یجزی من الکافور للمیت مثقال.

و منها ما تضمن تقدیره بمثقال و نصف: کصحیحة «۴» عن بعض رجاله عنه (علیه السلام): اقل ما یجزی من الکافور للمیت مثقال و نصف.

و منها ما تضمن اربعة مثاقیل: کخبر «۵» الکاهلی و الحسین بن المختار عن الامام

---

(۱) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب التکفین حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب التکفین الحدیث ۴.

(۳) الوسائل- باب ۳- من ابواب التکفین.

(۴) الوسائل- باب ۳- من ابواب التکفین.

(۵) الوسائل- باب ۳- من ابواب التکفین.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۱۲

]...[

الصادق (علیه السلام): و القصد من الکافور اربعة مثاقیل.

و منها ما تضمن «۱» ثلاثة عشر درهماً و ثلثاً: و هو ما ورد فی تقسیم النبی (صلّی اللّه علیه و آله) الکافور الذی اتی به جبرئیل (علیه السلام) بینه (صلّی اللّه علیه و آله) و بین الامام علی (علیه السلام) و بین فاطمة علیها السلام. و نحوه مرفوع «۲» إبراهیم بن هاشم.

و جمیع هذه النصوص غیر الاول محمولة علی الفضل، و ما فیها من الاختلاف علی اختلاف مراتبه و شیء منها لا یصلح ان یکون مدرکاً للوجوب لضعفها سنداً، و عدم القائل بوجوب ما فیها، و معارضتها مع الخبر الاول.

و أما ذلک الخبر، فهو ضعیف سنداً للارسال، و ما عن الذکری. من ان الشیخین و الصدوق علموا به و افتوا بمضمونه غیر ثابت، فان جماعة صرحوا بأنهم التزموا بکون ذلک اقل الفضل، و علیه فیمکن ان یکون عملهم به لقاعدة التسامح، فلا ینجبر به ضعف السند، مع انه معارض مع صحیحه المتضمن لتقدیره بمقال و نصف.

و دعوی ان الجمع بینهما یقتضی حمل الاول علی الوجوب، و الثانی علی الفضل، مندفعة بعدم کون ذلک جمعاً عرفیاً، اذ لو جمعنا المضمونین فی کلام واحد لا ریب فی ان اهل العرف یرون التهافت بینهما کما لا یخفی، و علیه فلا مناص عن حمله ایضاً علی الفضل.

فتحصل: ان الاقوی کفایة المسمی، و اقل الفضل مثقال شرعی، و الافضل مثقال و نصف، و الافضل منه اربعة مثاقیل، و الافضل ان یکون ثلاثة عشر درهماً و ثلثاً. فما عن جماعة من الاساطین من ان اقل المستحب مقدار درهم و افضل منه اربعة دراهم

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب التکفین.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب التکفین.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۱۳

و یستحب ان یزاد الرجل حبرة

و اکمل منه ثلاثة عشر درهماً و ثلث درهم، لیس له شاهد من الاخبار، و حمل الدرهم علی المثقال مضافاً إلی کونه خلاف الظاهر-

یدفعه ما ذکروه فی المرتبهٔ الاخیرهٔ من الفضل کما هو واضح.

مستحبات الکفن

اشارهٔ

و یستحب فی الکفن امور: منها

ان یزاد للرجل حبرهٔ

بکسر الحاء و فتح الباء، و هو ثوب یمنی علی المشهور بین الاصحاب، بل عن المحقق و المصنف: نسبته إلی علمائنا، و عن المحقق الثانی جمیع علمائنا، و عن الشیخ و ابن زهرهٔ: دعوی الاجماع علیه.

و یشهد له خبر «۱» یونس بن یعقوب عن أبی الحسن الاول (علیه السلام): انی کفنت أبی علیه السلام فی ثوبین شطویین کان یحرم فیهما، و قمیص من قمصه، و عمامهٔ کانت لعلی بن الحسین (علیه السلام)، و برد اشتریته بأربعین دیناراً لو کان الیوم لساوی اربعمائهٔ دینار.

و صحیح «۲» عبد اللّه بن سنان: البرد لا یلف به و لکن یطرح علیه طرحاً، فاذا ادخل القبر وضع تحت خده و تحت جنبیه. اذ لو کان البرد من الاثواب الثلاثهٔ وجب لفه علی المیت.

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب التکفین حدیث ۱۵.

(۲) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب التکفین حدیث ۶.

]...[

و صحیح «۱» زرارهٔ قلت لابی جعفر علیه السلام): العمامهٔ للمیت من الکفن هی؟ قال: لا إنما الکفن المفروض ثلاثهٔ اثواب او ثوب تام لا أقل منه یواری فیه جسده کله، فما زاد فهو سنّهٔ إلی ان یبلغ خمسهٔ فما زاد فمبتدع، العمامهٔ سنّهٔ. فانه یدل علی استحباب زیادهٔ لفافتین غیر العمامهٔ، فعلی فرض کون الخرقهٔ احد اللفافتین یثبت المطلوب، فضلًا عما لو کانت غیرهما.

و لکن الانصاف ان هذه النصوص لا تفی لاثبات تمام المطلوب، بل هی تدل علی استحباب لفافهٔ اخری غیر الاثواب الثلاثهٔ، فثبوت تمام المطلوب یتوقف علی ضم عمل الاصحاب و اجماعاتهم بها، و لا بأس بالالتزام به لذلک لقاعدهٔ التسامح فتدبر.

و عن صاحب المدارک و جمع من المتأخرین عنه: عدم الاستحباب.

و استدل له بصحیح زرارهٔ المتقدم بدعوی ان الزائد علی الثلاثهٔ الذی هو سنهٔ هی العمامهٔ و الخرقهٔ، و بان فی الزیادهٔ اتلاف المال المنهی عنه فی الشریعهٔ و بالنصوص «۲» الدالهٔ علی ان رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) کفّن فی ثلاثهٔ اثواب: ثوبین صحاریین و برد احمر، و بحسن «۳» الحلبی عن الامام الصادق (علیه السلام): کتب ابی فی وصیته ان اکفنه فی ثلاثهٔ اثواب احدها رداء له حبرهٔ کان یصلی فیه یوم الجمعهٔ، و ثوب آخر، و قمیص، فقلت لابی: لِمَ تکتب هذا؟ فقال: اخاف ان یغلبک الناس، و ان قالوا کفنه فی اربعهٔ او خمسهٔ فلا تفعل قال: و عممنی بعمامهٔ. و لیس تعد العمامهٔ من الکفن انما یعد ما یلف به الجسد.

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب التکفین حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۲- من ابواب التکفین حدیث ۳- ۴- ۱۱- ۱۷.

(۳) الوسائل- باب ۲- من ابواب التکفین حدیث ۱۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۱۵

غیر مطرزة بالذهب و الفضة و خرقة لفخذیه

و الکل کما تری، أما الصحیح: فلما تقدم من دلالته علی خلاف ذلک.

و أما کون الزائد اتلافاً للمال، فیرد علیه انه لا یکون اتلافاً مع الاستحباب.

و أما الاقتصار فی تکفینه (صلّی اللّه علیه و آله) علی الاثواب الثلاثة، فلا یدل علی عدم الاستحباب لجواز ان یکون ترک الزائد لغرض اهم کالتنبیه علی عدم الوجوب، مع انه من الجائز ان یکون المراد من الاثواب الثلاثة فیها غیر المئزر، و یکون عدم ذکره لوضوحه.

و أما حسن الحلبی فیرد علیه- مضافاً إلی احتمال ان یکون ترک المستحب- لما تقدم انه لمعارضته مع خبر یونس یتعین حمله علی التقیة، لما عن المحقق و العلامة من اتفاق العامّة علی عدم استحباب الزائد، و لان خبر یونس اخبار عما وقع فلا وجه لحمله علی التقیة.

و مقتضی اطلاق صحیح زرارة، بل سائر النصوص، بضمیمة ما دل علی اشتراک الرجال و النساء فی الکفن إلا فیما یشد به ثدیی المرأة، عدم اختصاص هذا الحکم بالرجل، فما فی المتن و غیره من اختصاصه بالرجل غیر تام.

و یعتبر فی الحبرة ان تکون غیر مطرزة بالذهب بناء علی اعتبار ان یکون الکفن من جنس ما یصلی فی، و اما اعتبار ان یکون غیر مطرزة ب الفضة فلم اقف عاجلًا علی مدرکه، إلا ما قیل: لئلا یلزم اتلاف المال المحرم.

و منها:

خرقة لفخذیه

بلا خلاف، و فی الجواهر: اجماعاً محصلًا و منقولًا مستفیضاً، و تشهد له جملة من نصوص الباب، و هی و ان تضمنت الامر بها الظاهر فی الوجوب، إلا انه یحمل علی الاستحباب لصحیح «۱» ابن سنان عن الامام الصادق

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب التکفین حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۱۶

و عمامة یعمم بها محنکاً، و یزاد للمرئة لفافة اخری لثدییها و نمطا و تعوض عن العمامة بقناع،

(علیه السلام): ان الخرقة لا تعد شیئاً، انما تصنع لتضم ما هناک و ما یضع من القطن افضل منها. و صرح فیه بکون الخرقة غیر المئزر، فما عن الفقیه و المقنع من انها المئزر ضعیف، ثمّ ان المستفاد من النصوص- بضمیمة قاعدة الاشتراک- عدم اختصاص هذا الحکم ایضاً بالرجل.

و منها:

زیادة عمامة یعمم بها

اجماعاً محصلًا و منقولًا مستفيضاً كالنصوص، كـذا في الجواهر، و يحمل الامر بها على الاستحباب بقرينـة ما دل على عـدم وجوب الزائد على الاثواب الثلاثة. و لا حد لها طولًا و عرضاً.

نعم يستحب ان يكون محنكاً بها لمرسل «۱» ابن أبي عمير عن الصادق (عليه السـلام) في العمامة للميت فقال (عليه السلام): حنكه. و نحوه غيره.

و منها:

ان يزاد للمرأة لفافة اخرى لثدييها

بلا خلاف ظاهر.

و يشهد له خبر «۲» سـهل بن زياد عن بعض اصـحابه قال: سألته كيف تكفن المرأة؟ قال (عليه السلام): كما يكفن الرجل، غير انّا نشد على ثدييها خرقة تضم الثدى إلى الصدر ... الخ.

و منها:

ان يزاد للمرأة ايضاً نمطاً

كما ذكره كثير من الاصحاب، و استدلوا له بروايات غير ظاهرة في ذلك، و الامر سهل بعد كونه استحبابياً فتدبر.

و منها:

ان تعوض للمرأة عن العمامة بقناع

أي خمار كما هو المشهور بين الاصحاب، و عن غير واحد: دعوى الاجماع عليه.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب التكفين حديث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۲- من ابواب التكفين حديث ۱۶.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج۲، ص: ۴۱۷

و التكفين بالقطن و تطييبه بالذريرة و جريدتان

و تشهد له جملة من النصوص كصحيح محمد بن مسلم المتقدم و غيره.

و منها:

التكفين بالقطن

لخبر «۱» أبي خديجة عن الصادق (عليه السـلام): الكتان كان لبني اسـرائيل يكفنون به، و القطن لأمة محمد (صلّى اللّه عليه و آله). و نحوه غيره.

و منها:

تطييبه بالذريرة

اتفاقاً على الظاهر المحكى عن صريح المعتبر و التذكرة كما فى طهارة الشيخ الاعظم رحمه اللّه لموثق «۲» عمار: والق على وجهه ذريرة، ثمّ قال (عليه السلام): و يجعل على كل ثوب شيئاً من الكافور و على كفنه ذريرة. و موثق «۳» سماعة: فذر على كل ثوب شيئاً من ذريرة و كافور. و نحوهما غيرهما.

و الذريرة: هى طيب خاص معروف بهذا الاسم الآن فى بغداد و ما والاها، كذا فى المدارك، و هى الطيب المسحوق كما صرح به المصنف رحمه اللّه.

فى الجريدتين و منها:

ان يجعل معه جريدتان

اجماعاً ادعاه جماعة من الاساطين، و تشهد به نصوص «۴» كثيرة، و أما ما يظهر «۵» منه ارادة الواحدة فمحمول او مطروح كما لا يخفى، و مقتضى اطلاق النصوص عدم الفرق بين كون الميت صغيراً و كبيراً، و ما

---

(۱) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب التكفين حديث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب التكفين حديث ۴.

(۳) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب التكفين حديث ۱.

(۴) الوسائل- باب ۷- من ابواب التكفين.

(۵) الوسائل- باب ۷- من ابواب التكفين حديث ۵.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۴۱۸

من النخل

فى بعضها من ان فائدتهما دفع عذاب القبر لا يصلح ان يكون مقيداً للاطلاق لعدم دلالته على انحصار فائدتهما بذلك، بل ما تضمن ان الجريدة تنفع المؤمن و الكافر و المحسن و المسيىء، و ما تضمن ان آدم (عليه السلام) اوصى بوضعها معه فى اكفانه كالصريحين فيعدم الاختصاص.

و يعتبر فيهما استحباباً او لزوماً امور تذكر فى ضمن فروع: احدها: لا خلاف نصاً فى افضلية كون الجريدتين من النخل، بل الظاهر من جملة من النصوص تعين ذلك إلا انها تحمل على ارادة الافضلية لمكاتبة «۱» على بن بلال انه كتب إلى ابى الحسن الثالث (عليه السلام) يسأله عن الجريدة إذا لم يجد يجعل غيرها بدلها فى موضع لا يمكن النخل؟ فكتب (عليه السلام): يجوز إذا اعوزت الجريدة، و الجريدة افضل، و به جاءت الرواية. فما يظهر من جماعة التخيير بينه و بين غيره ضعيف.

ثمّ ان مقتضى اطلاق المكاتبة عدم الفرق عند عدم تيسر النخل بين سائر مصاديق الجريدة، إلا انه يتعين تقييده بخبر «۲» سهل: قلنا له جعلنا فداك ان لم نقدر على الجريدة؟ فقال (عليه السلام): عود السدر، قيل: فان لم نقدر على السدر؟ فقال (عليه السلام): عود الخلاف.

الفرع الثانى: يعتبر ان تكون الجريدة يابسة لخبر «۳» محمد بن على بن عيسى قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن السعفة اليابسة هل يجوز للميت توضع معه

---

(۱) الوسائل- باب ۸- من ابواب التكفين حديث ۲.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۲، ص: ۴۱۸

(۲) الوسائل- باب ۸- من ابواب التکفین حدیث ۳.

(۳) الوسائل- باب ۹- من ابواب التکفین حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۱۹

]...[

فی حفرته؟ قال (علیه السلام): لا یجوز الیابس.

الفرع الثالث: المشهور بین الاصحاب- کما عن الذکری- تقدیر طول الجریدتین بعظم الذراع و عن الانتصار: الاجماع علیه، و عن الصدوق بعد تقدیر طول کل واحدة بذلک: و ان کانت قدر ذراع او شبر فلا بأس، و عن العمانی: التقدیر باربع اصابع فما فوقها، و عن الذکری: ان الکل جائز.

و استدل للمشهور بما فی «۱» الرضوی: روی: ان الجریدتین کلّ واحدة بقدر عظم ذراع. و بمرسل «۲» یونس عنهم علیهم السلام: و تجعل له قطعتین من جریدة النخل قدر ذراع. و نحوه خبر «۳» یحیی بن عبادة. بدعوی ان الذراع حقیقة فی عظمها، و لکن یرد علی الرضوی: عدم ثبوت کونه روایة کما اشرنا إلیه غیر مرة، و علی الاخیرین: عدم ثبوت کون الذراع حقیقة فی عظمها.

و استدل للثانی: بانه مما یقتضیه الجمع بین النصوص المتقدمة و مصحح جمیل الآتی ان الجریدة قد شبر.

و فیه: مضافاً إلی ما تقدم، ان المصحح لاعراض الاصحاب عنه لا یتعمد علیه، و أما ما عن العمانی فلم یعرف مستنده.

و تنقیح القول فی المقام: ان مقتضی الاطلاقات جواز الکل، و الاقل منها و الاکثر و الرضوی المقدر بعظم ذراع قد عرفت ما فیه، و أما الخبران المقدر ان بذراع، فحیث ان الاصحاب اعرضوا عنهما فلا یصلحان لتقیید المطلقات، و بما ان الاعراض

(۱) المستدرک- باب ۸- من ابواب التکفین.

(۲) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب التکفین حدیث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب التکفین حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۲۰

]...[

لا- ینافی ثبوت افضلیة ما تضمناه لقاعدة التسامح، فالاظهر افضلیة ان تکون الجریدة فی الطول بمقدار ذراع، و دونه فی الفضل ان تکون بقدر شبر، و ان کان یجزی الاقل و الاکثر.

الفرع الرابع: المشهور بین الاصحاب فی کیفیة وضع الجریدتین: ان توضع احداهما من جانبه الایمن من عند الترقوة یلصقها بجلده، و الاخری فی جانبه الایسر من عند الترقوة بین القمیص و الازار، و عن الغنیة، دعوی الاجماع علیه. و یشهد به «۱» صحیح جمیل- او حسنه-: ان الجریدة قدر شبر، توضع واحدة من عند الترقوة إلی ما بلغت مما یلی الجلد الایمن، و الاخری فی الایسر من عند الترقوة إلی ما بلغت من فوق القمیص. و ظاهره و ان کان تعین هذه الکیفیة و لازم ذلک، تقیید الاطلاقات به، و دعوی انه ضعیف للاضمار مندفعة بما ذکره الشیخ الاعظم رحمه اللّه من ان اضماره خیر من اظهار غیره.

و دعوی انه لا یحمل المطلق علی المقید فی باب المستحبات، مندفعة بحمله علیه اذا کان المقید متضمناً لحکم الزامی ارشادی إلی جزئیة ما تضمنه، او شرطیته، او مانعیته.

فان قلت: انه یعارضه صحیحه «۲» الآخر عن الجریدة توضع من دون الثیاب او من فوقها قال (علیه السلام): فوق القمیص دون الخاصرة (الحاصرة)، فسألته: من ای جانب؟ فقال (علیه السلام): من الجانب الایمن.

قلت: ان الاصحاب اعرضوا عنه، سواء ارید من الجریدة الواحدة ام ارید

---

(۱) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب التکفین حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب التکفین حدیث ۵۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۲۱

و ان یکتب علی اللفافة و القمیص و الازار و الجریدتین اسمه و انه یشهد الشهادتین و اسماء الائمة علیهم السلام

بها الجنس، أما علی الاول فواضح، و أما علی الثانی فلأن ظاهر ذیله وضع ما یستحب وضعه فی الجانب الأیمن خاصة.

فان قلت: ان القائل بالاکتفاء بقدر شبر مجهول، فهو مما اعرض الاصحاب عنه. قلت: انه متضمن لمطلبین مستقلین، و عدم العمل باحدهما لا یوجب عدم جواز الاخذ بالآخر.

و بما ذکرناه ظهر انه لا یعارضه مرسل «۱» یونس: تجعل له واحدة من عند الترقوة إلی ما بلغت مما یلی الجلد، و الاخری فی الایسر من عند الترقوة الی ما بلغت من فوق القمیص. لاعراض الاصحاب عنه، إلا انه لاجل کون اصل الحکم استحبابیاً فلا مانع من العمل بما تضمنه کل من الخبرین الاخیرین لقاعدة التسامح. فتدبر حتی لا تبادر بالاشکال.

و منها:

ان یکتب علی اللفافة و القمیص و الازار و الجریدتین اسمه و انه یشهد الشهادتین

أی یکتب علیها: اشهد ان لا إله إلا اللّه، و ان محمداً رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) و اسماء الائمة علیهم السلام أی یکتب علیها انه یقربهم، کما عن جماعة التصریح بجمیع ذلک، و عن الغنیة: دعوی الاجماع علی ما فی المتن، و عن جماعة منهم: التصریح بکتابتها علی بعض دون بعض، و عن جماعة انها تکتب علی الاکفان.

و یشهد له مضافاً إلی ذلک- عمومات الاستشفاع و الاستدفاع و التبرک.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب التکفین حدیث ۵۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۲۲

و ان یکون الکافور ثلاثة عشر درهما و ثلثاً، و یکره التکفین فی السواد و جعل الکافور فی سمعه و بصره، و تجمیر الاکفان.

و دعوی کونا اهانة و تحقیراً لعدم الامن من التلویث مندفعة بان جملة «۱» من النصوص تضمنت الامر بکتابة دعاء الجوشن الکبیر علی الکفن، و انه (علیه السلام) کتب- الشهادتین علی کفن إسماعیل، فانه یعلم منها عدم کون کتابتها اهانة و تحقیراً فلا معارض للعمومات المتقدمة.

و و منها:

ان یکون الکافور ثلاثة عشر درهماً و ثلثاً

کما تقدم فی التحنیط فراجع.

[مکروهات الکفن]

[التکفین فی السواد]

و یکره التکفین فی السواد لا نعرف فیه خلافاً کما عن المنتهی، و یشهد له ما رواه «۲» الشیخ عن الحسین بن مختار عن الامام الصادق (علیه السلام): لا یکفن المیت فی السواد و نحوه غیره.

و یکره ایضاً:

جعل الکافور فی سمعه و بصره

کما تقدم فی التحنیط.

و

تجمیر الاکفان

بالجمرة، و هی ما یـدخن به الثیاب باجماع علمائنا کما عن المعتبر القول «۳» الامام علی (علیه السلام): لا تجمروا الاکفان، و لا تمسوا موتاکم بالطیب إلا الکافور ... الخ.

---

(۱) الوسائل- باب ۲۹- من ابواب التکفین- و المستدرک- باب ۲۷- من ابواب الکفن.

(۲) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب التکفین حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۶- من ابواب التکفین حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۲۳

الرابع: الصلاة علیه و هی تجب علی کل میت مسلم

الصلاة علی المیت

المبحث الرابع فی الصلاة علیه

اشارة

و فیه اقسام:

[القسم] الاول: من يصلى عليه

اشارة

و هی تجب علی کل میت مسلم و ان لم یکن معتقداً للحق الذی یعتقده اهل الحق کما هو المشهور شهرة عظیمة، و عن التذکرة: انه اجماع، و عن جماعة من القدماء و المتأخرین کالمفید فی المقنعة، و صاحب الوسیلة، و الحلی فی السرائر، و غیرهم: انها لا تجب علی غیر المؤمن، و اختاره فی الحدائق، و نفی عنه البعد فی المدارک.

و یشهد للاول: خبر «۱» طلحة بن زید عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): صل علی من مات من اهل القبلة و حسابه علی اللّه.

و خبر «۲» غزوان السکونی عن جعفر عن ابیه عن آبائه (علیها السلام): قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله): صلوا علی المرجوم من امتی و علی القاتل نفسه من امتی لا تدعوا احداً من امتی بلا صلاة.

و مرسل «۳» دعائم الاسلام عن الامام الباقر (علیه السلام) عن النبی (صلّی اللّه علیه و آله): صلوا خلف من قال لا إله إلا اللّه و علی من قال لا إله إلا اللّه.

و الایراد علیها بضعف السند غیر سدید لانجباره بالعمل، و أما ما ذکره بعض الاعاظم من حجیة خبر طلحة فی نفسه، اذ لیس فی سنده من یتأمل فیه سوی طلحة، و أما هو فقد نص الشیخ فی الفهرست علی ان کتابه معتمد، و لعل هذا المقدار بضمیمة

---

(۱) الوسائل- باب ۳۷- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۳۷- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۲.

(۳) دعائم الاسلام ج ۱ ص ۲۸۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۲۴

]...[

روایة صفوان عنه فی غیر المقام، و ان فی السند فی المقام الحسن بن محبوب کاف فی کونه من الموثق فغیر تام، إذ لم ینص احد علی توثیقه سوی المجلسی الثانی حیث حکم بانه کالموثق، و الظاهر انه استند فی توثیقه إلی الوجهین الاولین المذکورین فی الکلام المتقدم کما صرح به المولی الوحید، و کون کتابه معتمداً لا یلازم مع وثاقته و حجیة خبره حتی فیما لم یعلم انه من کتابه. و روایة صفوان عنه فی غیر المقام لا تدل علی وثاقته و حجیة خبره هذا، لانه و ان کان من اصحاب الاجماع إلا انک قد عرفت ان المراد من اجمعت العصابة علی تصحیح ما یصح عنهم لیس وثاقة کلّ من روی احد هؤلاء عنه، فراجع، و لا تفید روایة ابن محبوب فی المقام لعدم ثبوت کونه من اصحاب الاجماع، و لکن بما ان الاصح کونه منهم کما عن الکشی و غیره، فلا یبعد دعوی حجیة هذا الخبر فی نفسه.

و قد یورد علی الاستدلال بها بان مقتضی عمومها وجوب الصلاة علی الخوارج و النواصب و غیرهما من الفرق المنتحلة للاسلام المحکوم بکفرهم، و هو خلاف الاجماع.

و فیه: ان الظاهر انصراف قوله (صلّی اللّه علیه و آله) صل علی من مات من أهل القبلة. و قوله (صلّی اللّه علیه و آله): لا تدعوا احداً من امتی بلا صلاة عن من حکم بکفره. مع انه یخرج عن العموم لو ثبت بالاجماع.

و استدل للثانی: بالاصل بعد المناقشة فی النصوص المتقدمة بضعف السند و بالآیة «۱» الشریفة وَ لا تُصَلِّ عَلی أَحَدٍ مِنْهُمْ ماتَ ... الخ فإنّها تدل علی عدم وجوب الصلاة علی غیر المعتقد للحق، و بأن الصلاة علی المیت اکرام و دعاء له، و غیر المؤمن لا یستحق شیئاً

منهما.

(۱) سورة التوبة آیة ۸۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۲۵

او بحكمه ممن بلغ ست سنین من اولادهم

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلما عرفت آنفاً من انجبار ضعفها بالعمل.

و أما الآیة: فلأنها لا تدل علی عدم الوجوب علی من اعتقد بما یظهر من الشهادتین و لم یعتقد بما یعتقده اهل الحق، مع ان الظاهر بقرینة صلاة النبی (صلّی اللّه علیه و آله) علی المنافقین انه ارید بالنهی فیما الدعاء لهم كما صرح به فی الجواهر لا النهی عن الصلاة علیهم، و لو غیر المشتملة علی الدعاء للمیت.

و أما الثالث: فلأنه یمكن ان تكون الصلاة اعظاماً لاظهار الشهادتین، و أما الدعاء له فهو غیر واجب فیها، بل قد یكون علیه أو لوالدیه او غیرهما كما ستعرف.

و عن ابن ادریس المنع عن الصلاة علی ولد الزنا، و الظاهر ان ذلك منه مبنی علی قوله بكفر ولد الزنا، و قد عرفت فی مبحث النجاسات فی الجزء الاول من هذا الشرح فساده.

فتحصل: ان الاظهر وجوب الصلاة علی كل مسلم، و كذلك لو وجد میتاً فی بلاد المسلمین، و لقیط دار الاسلام بلا خلاف ظاهر، و تشهد له السیرة القطعیة، و ما دل علی أن لقیط دار الاسلام محكوم به من الاجماع و غیره.

الصلاة علی غیر البالغ

او بحكمه أی تجب الصلاة علی من بحكم المسلم ممن بلغ ست سنین من اولادهم، و هو المشهور شهرة عظیمة، و عن السید و المصنف: دعوی الاجماع علیه. و الظاهر انه إلی هذا یرجع ما عن الصدوق فی المقنع و المفید فی المقنعة و الجعفی: من

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۲۶

[...]

انه لا یصلی علیه حتی یعقل الصلاة، لما ستعرف من ان هذه العبارة فسرت ببلوغ ست سنین.

و یشهد له صحیح «۱» زرارة و عبید اللّه بن علی و الحلبی جمیعاً عن الامام الصادق (علیه السلام): انه سئل عن الصلاة علی الصبی متی یصلی علیه؟ قال (علیه السلام): إذا عقل الصلاة، قلت: متی تجب الصلاة علیه؟ قال (علیه السلام): إذا كان ابن ست سنین، و الصیام إذا اطاقه. فانه ارید بالعقل بلوغ ست سنین، لأنه فسر بذلك فی النصوص كصحیح «۲» محمد بن مسلم عن احدهما (علیهما السلام): فی الصبی متی یصلی؟ قال (علیه السلام): إذا عقل الصلاة، قلت: متی یعقل الصلاة و تجب علیه؟ قال (علیه السلام): لست سنین. بل هو بنفسه وحده مما یدل علی مما هو المشهور بناء علی ما فی الحدائق و غیره من روایته، مع زیادة علیه بعد قوله (علیه السلام) (یصلی) كما لا یخفی.

و أما صحیح «۳» زرارة الوارد فی موت ابن لابی جعفر (علیه السلام) قال (علیه السلام) فیه: أما انه لم یكن یصلی علی مثل هذا- و كان ابن ثلاث سنین- كان علی (علیه السلام) یأمر به فیدفن و لا یصلی علیه، و لكن الناس صنعوا شیئاً فنحن نصنع مثله، قلت: فمتی تجب علیه الصلاة؟ قال (علیه السلام): إذا عقل الصلاة و كان ابن ست سنین. فهو لا یدل علی هذا القول، اذ صدره و ان كان فی مقام

بيان حكم الصلاة عليه، إلا انه لم يحدد بذلك، و ذيله وارد فى مقام بيان حكم صلاته لا الصلاة عليه.

و كذلك لا يدل عليه مرسل «۴» الفقيه قال: صلّى ابو جعفر (عليه السلام) على

(۱) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب صلاة الجنازة حديث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب اعداد الفرائض و نوافلها حديث ۳.

(۳) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب صلاة الجنازة حديث ۳.

(۴) الفقيه ج ۱ ص ۱۰۵ من طبعة النجف حديثة.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۴۲۷

]...[

ابن صغير له ثلاث سنين، فقال: لو لا ان الناس يقولون ان بنى هاشم لا يصلون على الصغار من اولادهم ما صليت عليه، قال: و سئل متى تجب الصلاة عليه؟ قال (عليه السلام): إذا كان ابن ست سنين، فانه مضافاً إلى احتمال ان يكون المراد بهذا المرسل هو صحيح زرارة المتقدم ان لفظ (عليه) فيه يمكن ان يكون قيداً لتجب و عليه، فيكون مورده صلاته لا الصلاة عليه. و كون صدره فى مقام بيان حكم الصلاة عليه لا يصلح قرينة لكون (عليه) قيداً للصلاة، فيكون مورده الصلاة عليه كما يشهد له صحيح الفضلاء المتقدم، فان مورد صدره الصلاة عليه، و مورد ذيله صلاته فليكن المرسل كذلك. فالعمدة ما ذكرناه.

و أما صحيح «۱» على بن جعفر عن اخيه موسى (عليه السلام): عن الصبى ا يصلى عليه إذا مات و هو ابن خمس سنين؟ قال (عليه السلام): إذا عقل الصلاة فصل عليه. فلا ينافى المشهور، اذ الظاهر من الجواب- و لو بقرينة النصوص المتقدمة- انه لا عبرة بالخمس، و ان المناط هو العقل الذى جعل كناية عن بلوغ الست، لأجل كونهما متلازمين على الغالب بمقتضى القابلية، فالنادر ممن يعقلها قبل ذلك كغيره ممن لا يعقلها بعده لا عبرة به، فهو تحقيق فى تقريب كما فى الجواهر.

و عن ابن أبى عقيل: عدم وجوب الصلاة على من لم يبلغ، و مال إليه فى محكى الوافى.

و استدل له: بان الصلاة استغفار للميت و دعاء، و من لم يبلغ لا حاجة له إلى ذلك، و بطائفتين من النصوص: الاولى: ما دل على ان الطفل لا يصلى عليه. كصحيح «۲»

(۱) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب صلاة الجنازة حديث ۴.

(۲) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب صلاة الجنازة حديث ۱.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۴۲۸

]...[

زرارة- أو حسنه- الوارد فى موت ابن لابى عبد اللّه (عليه السلام) و قال ابو جعفر (عليه السلام) فيه بعد صلاته عليه: لم يكن يصلى على الاطفال انما كان امير المؤمنين (عليه السلام) يأمر بهم فيدفنون من وراء و لا يصلى عليهم، و انما صليت عليه من اجل اهل المدينة كراهية ان يقولوا لا يصلى على اطفالهم.

و خبر «۱» على بن عبد اللّه بن أبى الحسن موسى (عليه السلام) عن رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله) بعد دفنه إبراهيم من دون ان يصلى عليه: و أمرنى ان لا أصلى الا على من صلّى. بدعوى ان ظهورهما فى عدم الوجوب ما لم يبلغ لا ينكر.

الثانیة: ما دل علی عدم الوجوب علی الطفل ما لم یبلغ صریحاً کموثق «۲» عمار عن الامام الصادق (علیه السلام): عن المولود ما لم یجر علیه القلم هل یصلی علیه؟ قال (علیه السلام): لا، انما الصلاة علی الرجل و المرأة إذا جری علیهما القلم.

و خبر «۳» هشام: انما تجب الصلاة علی من وجبت علیه الصلاة و الحدود، و لا یصلی علی من لم تجب علیه الصلاة و لا الحدود.

و بعدم ظهور النصوص المتقدمة فی الوجوب المصطلح، فانه فی اللغة بمعنی الثبوت، و المتیقن منه مجرد المشروعیة.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فمضافاً إلی کونه اجتهادا فی مقابل النص، انه لعدم احاطتنا بمناطات الاحکام لا یصح الاستدلال به، بل یمکن ان یقال: ان عدم کون ما ذکر علة له معلوم، کیف و انه تجب الصلاة علی المعصومین علیهم السلام، مع انهم غیر محتاجین إلی ذلک.

(۱) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الجنازة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۲۹

]...[

و أما الطائفة الاولی من النصوص: فهی مطلقة تقید بما تقدم، مع ان خبر علی لیس ظاهراً فیما ذکر، إذ المراد بمن صلی من امر بها وجوباً او استحباباً، فهو یعضد المشهور و لا یعارضه: مضافاً إلی احتمال کونه من خصائص النبی (صلّی اللّه علیه و آله). و أما الطائفة الثانیة: فقد اجیب عنها فی محکی الذکری و المختلف و الوسائل: بان المراد من جریان القلم فی الموثق: جریان قلم التکلیف و لو تمرینا، او قلم الثواب و فی محکی المدارک: بضعف سنده لاشتماله علی جماعة من الفطحیة. و أما خبر هشام فهو ضعیف فی نفسه.

و لکن الظاهر عدم تمامیة ما أورد علی الموثق، أما الاول: فلأن الحمل المزبور خلاف الظاهر من جهة التعبیر بالرجل و المرأة فإنهما لا یطلقان علی من له ست سنین، و لفظة (علی)، و کذلک لا یرد علیه ما قیل من انه یدل علی عدم وجوبها علی المجنون، مع انه لا کلام فی وجوبها علیه. فانه بقرینة الاجماع و غیره مما دل علی وجوبها علیه یحمل علی کونه طریقاً إلی ما هو الموضوع للحکم، و هو بلوغه حداً تجب علیه الصلاة.

و أما ما أورده السید، فلما حققناه فی محله من حجیة الموثق کالصحیح، فالصحیح ان یورد علیه باعراض الاصحاب عنه الموجب لوهنه، و أما خبر هشام فقد عرفت انه ضعیف فی نفسه.

و أما عدم ظهور النصوص المتقدمة فی الوجوب فهو مندفع بما حققناه فی محله من انه اذا دل الدلیل علی طلب شیء، و لم یرد ترخیص فی ترکه، یحکم العقل بوجوب الاتیان به.

و عن ابن الجنید: وجوبها علی المستهل، یعنی من رفع صوته بالبکاء، و استدل له بصحیح «۱» عبد اللّه بن سنان عن الامام الصادق (علیه السلام): لا یصلی علی

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۳۰

ذکراً کان أو انثی حراً أو عبداً، و تستحب علی من نقص سنه عن ذلک

المنفوس، و هو المولود الذی لم یستهل و لم یصح، و لم یورث من الدیة و لا من غیرها، و إذا استهل فصل علیه و ورثه، و نحوه غیره.
و فیه: انه یتعین حمل هذه النصوص علی التقیة او الاستحباب لما تقدم من النصوص الصریحة فی عدم وجوبها علی من کان عمره اقل من ست سنین.
فتحصل: ان الاقوی ما هو المشهور، و یشمل هذا الحکم المحدود للولد مطلقاً ذکراً کان أو أنثی حراً کان أو عبداً.
و هل تستحب الصلاة علی من نقص سنه عن ذلک ای کان عمره اقل من ست سنین کما هو المشهور علی ما نسب الیهم، ام لا کما عن المحدث الکاشانی و فی الحدائق و عن غیرهما؟ وجهان: اظهرهما الاول، للامر بها فی صحیح ابن سنان المتقدم و غیره المحمول علی الاستحباب بقرینة ما تقدم.
و دعوی ان النصوص المتقدمة حتی ما تضمن صلاة أبی جعفر (علیه السلام) علی ابنه الذی کان عمره ثلاث سنین ظاهرة فی عدم مشروعیتها لتضمنها ان علیاً (علیه السلام) لم یکن یصلی علی الاطفال، و ان النبی (صلّی اللّه علیه و آله) أمر أن لا یصلی علی من لا یصلی، و ان أبا جعفر (علیه السلام) صلّی علی ابنه مخافة تشنیع الناس بان بنی هاشم لا یصلون علی اطفالهم، و إلا لم یکن یصلی علی مثله مندفعة بانه انما تدل هذه النصوص علی عدم مشروعیتها فی اصل الشرع، و لا تدل علی عدم ثبوت مشروعیتها بعد ذلک لاجل انطباق عنوان راجح علیها کالمجاراة و المداراة او حفظ احترام موتاهم، بل لعل قوله (علیه السلام): و کان علی (علیه السلام) یأمر به فیدفن و لا یصلی علیه و لکن الناس صنعوا شیئاً فنحن نصنع مثله. ظاهر فی ثبوت مشروعیتها بالعنوان الثانوی.
فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۳۱
و أولاهم بالصلاة علیه أولاهم بالمیراث

هذا إذا ولد الولد حیّاً، و إلا فلا تستحب ایضاً بلا خلاف لصحیح ابن سنان المتقدم.
فی المصلی

القسم الثانی فی المصلی

اشارة

: و اولادهم بالصلاة علیه و غیرها من احکام المیت من تغسیله و نحوه اولی الناس به، و لا یجوز لغیره التصدی لها إلا مع اذنه علی المشهور، و قد مر فی مبحث الغسل تنقیح القول فی ذلک، و ما یمکن ان یقال فی مقام الجمع بین ذلک، و کون الوجوب کفائیاً فراجع.
و تشهد له- فی خصوص الصلاة- جملة من النصوص: مثل ما رواه «۱» الکلینی باسناده عن ابن أبی عمیر عن بعض اصحابه عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): یصلی علی الجنازة اولی الناس بها أو یأمر من یحب. و نحوه مرسل «۲» البزنطی، و خبر «۳» السکونی عن جعفر عن ابیه عن آبائه عن الامام علی (علیه السلام): اذا حضر سلطان من سلطان اللّه جنازة فهو احق بالصلاة علیها ان قدمه الولی و إلا فهو غاصب.
انما الکلام فی المقام یقع فی تعیین اولی الناس به، و تنقیح القول فی ذلک یستدعی التکلم فی مسائل

اولی الناس به اولاهم بالمیراث

کما هو المشهور، و عن المحقق الثانی: الظاهر انه اجماعی، بل عن المنتهی: و احق الناس بالصلاة علیه اولاهم

(۱) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۳۲

]...[

بالمیراث قاله علمائنا. و نحوه کلام غیره.

و استدل له بصحیح «۱» هشام بن سالم عن الکناسی عن مولانا الباقر (علیه السلام): ابنک اولی بک من ابن ابنک، و ان ابنک اولی بک من اخیک، قال: و اخوک لابیک و امک اولی بک من اخیک لابیک، و اخوک من أبیک اولی بک من اخیک لامک، قال: و ابن اخیک لأبیک و امک اولی بک من ابن اخیک لأبیک، و ابن اخیک لأبیک اولی بک من عمک، قال: و عمک اخو أبیک من أبیه و امه اولی بک من عمک اخی أبیک من أبیه، و عمک اخو أبیک من أبیه اولی بک من عمک اخی أبیک لامه، قال: و ابن عمک اخی ابیک من ابیه و امه اولی بک من ابن عمک اخی ابیک لأبیه قال: و ابن عمک اخی ابیک من ابیه اولی بک من ابن عمک اخی ابیک لامه.

و اورد علیه. تارة: بانه لن یستوف تفصیل الاولی، و اخری: بانه لا یوافق الکلیة المذکورة لدلالته علی اولویة المتقرب بالاب وحده علی المتقرب بالأم وحدها من الاخوة و الاعمام و اولادهم مع اشتراکهم فی المیراث.

و فیهما نظر: أما الاول: فلأنه من تعدد الامثلة یستکشف انه (علیه السلام) فی مقام بیان کبری کلیة، و هی ان المراد بأولویته الاولویة فی المیراث، من غیر دخل لخصوصیة الامثلة.

و أما الثانی: فلأن وجود جهة اخری موجبة لصدق الاولویة شرعاً لا ینافی کون هذه الجهة مما توجب صدقها.

و بعبارة اخری: فی صورة تعدد الاولیاء فی طبقة واحدة کون جهة اخری موجبة لاختصاص الولایة بالبعض لا ینافی ذلک کما لا یخفی.

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب موجبات الارث حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۳۳

]...[

و بالنصوص الواردة فی الصلاة و الغسل: کمرسل ابن أبی عمیر المتقدم: یصلی علی الجنازة اولی الناس بها ... الخ و نحوه غیره مما تقدم. بدعوی ان المراد بالاولی هو الاولی بالارث لوجهین: (۱) انه فی قضاء الولی وردت روایات فی بعضها یقضی عنه اولی الناس به، و فی بعضها یقضی عنه اولی الناس بمیراثه، فهذا کاشف عن ان المراد باولی الناس بالمیت اولاهم بمیراثه.

(۲) انه ان ارید باولی الناس به اولاهم بمیراثه فهو المطلوب، و ان کان المراد اولاهم به من کل جهة کما یقتضیه حذف المتعلق فهو المراد ایضاً، اذ أولویة الوارث بالمیت فی جمیع الامور تستکشف من اولویته بالإرث، اذ لو کان غیره کذلک لکان هو الوارث.

و اورد علی الوجه الاول: انه لعدم التلازم بین المقامین، لا یکون تفسیر الاولی بالاولی بالمیراث فی القضاء، مقتضیاً لتفسیر الاولی به هنا، مع ان المسلَّم بین الاصحاب تخصیص القضاء بالولد الذکر الاکبر، فکیف یمکن حمل المقام علیه؟. و اورد علی الثانی: بان

المراد من الاولی لیس هو الاولی بالمیت نفسه، بل المراد بشأن من شئونه، و علیه فحیث لا یمکن شموله للحکم المجعول له فی هذه النصوص من الصلاهٔ و نحوها، و إلا لزم اخذ الحکم فی موضوعه، فیدور الامر بین ان یراد به الاولی بمیراثه، و ان یراد به الاولی به عرفاً، و هو الامس رحماً. و الثانی لو لم یکن اقرب لا یکون الاول اقرب منه.

و یمکن ان یجاب عن ما اورد علی الاول اولًا: بان الظاهر من تلک النصوص بعد فرض عدم کونها فی مقام بیان جعل امراً زائداً علی وجوب القضاء علی الولی، اتحاد المراد من العبارتین، أی اولی الناس بالمیت و اولی الناس بمیراثه، و ان المراد باولی الناس متی اطلق هو الاولی بالمیراث کما لا یخفی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج ۲، ص: ۴۳۴

]...[

و یجاب عن ما أورد علیه ثانیاً: بان اختصاص الحکم فی باب القضاء ببعض من هو اولی الناس بمیراثه بقرینهٔ اخری لا ینافی ذلک، و أما ما أورد علی الوجه الثانی، فالجواب عنه: ان الظاهر من اولی الناس به: من هو احق به و اجدر من غیره، و لا ریب فی ان إلا حق و إلا جدر به حتی عند العرف هو من یرثه کما لا یخفی.

و بالآیهٔ الشریفهٔ «۱» وَ أُولُوا الْأَرْحامِ بَعْضُهُمْ أَوْلی بِبَعْضٍ* بضمیمهٔ ما دل علی کون الولایهٔ الثابتهٔ فی المقام من الحقوق، و عدم کونها مجرد الحکم التکلیفی.

و بما ذکرناه ظهر أنه لا ینافی هذا القول موثق «۲» زرارهٔ: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السلام) یقول: وَ لِکُلٍّ جَعَلْنا مَوالِیَ مِمّا تَرَکَ الْوالِدانِ وَ الْأَقْرَبُونَ انما عنی بذلک اولو الارحام فی المواریث و لم یعن اولیاء النعم، فاولاهم بالمیت اقربهم إلیه من الرحم التی یجره الیها، اذ الاقربیهٔ فی الحالات التی تکون مجملهٔ عند اهل العرف تستکشف بالارث. و فی غیر تلک الحالات توافق ما علیه الاصحاب من ترتیب ذلک علی طبقات الارث.

و بما ذکرناه کله ظهر ما فی المدارک من انه لا یبعد أن یکون المراد بالاولی به اشد الناس علاقهٔ به.

و أما ما عن بعض علماء البحرین من ان الولی المحرم من الورثهٔ، و إذا تعدد فالاشد علاقهٔ به بحیث یکون هو المعزی فی وفاته و مرجعه فی حیاته، فقد استدل له: بان الولی علی ما یستفاد من ظاهر النصوص هو من له مباشرهٔ الغسل فعلًا و لو عند عدم المماثل، لاحظ قوله (علیه السلام): یغسله اولی الناس به.

---

(۱) سورهٔ الانفال آیهٔ ۷۷.

(۲) الوسائل- باب ۱- من ابواب موجبات الارث حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج ۲، ص: ۴۳۵

]...[

و فیه: ان الدلیل لا ینحصر بذلک کما یظهر لمن راجع ما ذکرناه، مع انه لو تم فانما هو مع عدم کون الوارث مماثلًا للمیت، و إلا فیجوز له المباشرهٔ مطلقاً فتدبر.

فتحصل: ان الاظهر ما هو المشهور بین الاصحاب.

تقدم الذکور علی الاناث

المسألـة الثانیة: صـرح غیر واحد بانه اذا کان الاولیاء رجالًا و نساء فالرجال اولی، و عن المنتهی: نفی الخلاف فیه و قیده المحقق الثانی بما اذا لم تکن امرأة و إلا انعکس الحکم.

و لکن مقتضـی ظاهر کلمات القوم عـدم الفرق بین کون المیت رجلًا أو امرأة، بل عن الحـدائق: نسـبة التعمیم إلی الاکثر. فالکلام یقع فی موردین:.

الاول: فی اصل الحکم. فقد اسـتدل له: بان الرجل اقوی علی الامور و ابصر بها و اسد رأیاً، و بما «۱» ورد فی نفی القضاء علی الانثی، و بـما فی صـحیح الکناسی المتقـدم من تقـدیم الابـن علی الام، و باصالـة عـدم ثبوت الولایـة للمرأة مع وجود الرجال سیما مع کون الخطاب ظاهراً للذکور.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلأن هـذه التعلیلات انما یحسن ان تـذکر حکمة للحکم إذا دل دلیل علیه، و إلا فهی بانفسـها لا تصح ان تکون دلیلًا للحکم کما لا یخفی.

و أما الثانی: فلأن عدم القضاء علی الانثی اعم من عدم ولایتها مع وجود الرجل.

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب صفات القاضی من کتاب القضاء حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۳۶

]...[

و أما الثالث: فلعدم وجوده فی النسخ المتعارفة من کتب الاخبار.

و أمـا الرابع: فلأـنه لاـ سبیـل إلی الرجوع إلی الاصل مع وجود الاطلاقات کقوله (علیه السـلام): یصـلی علی الجنازة اولی الناس بها أو یأمر من یحب.

و دعوی: ان المنسـبق إلی الـذهن من الاـولی هو الرجل، مندفعـة بما تقـدم من ان المراد هو الاولی بالارث، فاذاً لا دلیل علی ذلک، و لکن الاحتیاط لا ینبغی ترکه.

المورد الثانی: فی انه علی فرض ثبوته هل یختص ذلک بما إذا کان المیت رجلًا ام لا؟ وجهان: قد استدل للاول: بان ظاهر ما دل علی اعتبار اذن الولی ان له المباشرة لا ان معنی ولایته الاذن فقط، مضافاً إلی اقتضاء التوکیل فی امر ذلک.

و فیه: مضافاً إلی اختصاص هـذا الوجه بالتغسـیل، و إلی ان لازم ذلک نفی الولایـة عن غیر المماثل مطلقاً و هو مما لم یلتزم به احـد و قد دل الدلیل علی خلافه، ففی صـحیح «۱» زرارة: فی المرأة تؤم النسـاء؟ قال (علیه السـلام): لا إلا علی المیت إذا لم یکن احـد اولی منها. انه کما ان ثبوت الولایة غیر ملازم لامکان المباشـرة، بل ربما تثبت مع امتناعها لمرض و نحوه، کذلک لا یلازم مع جوازها، فان المسـتفاد من ادلتهـا بل صـریح بعضـها أما المباشـرة او الاذن، و یؤیـده عـدم الخلاف فی اولویـة الزوج بزوجته، مع ان الاولی اجتناب المباشرة. فالثانی اظهر.

[من مت بالابوین اولی ممن مت بالاب، و هو اولی ممن مت بالام]

المسألـة الثالثة فی کـل طبقـة من مت إلی المیت بالاـب و الاـم اولی ممن مت إلیه بالاـب، و هو اولی ممن انتسب إلیه بالأـم. کما هو المشهور. و یشهد له صحیح یزید الکناسی المتقدم، فانه و ان لم یصرح فیه بهذه الکلیة، إلا انه تستفاد منه تلک کما لا یخفی.

---

(۱) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۳۷

[...]

الترتیب بین افراد طبقهٔ واحدهٔ

الرابعهٔ: صرح غیر واحد بانه فی الطبقهٔ الاولی الاب مقدم علی الاولاد، و هم علی اولادهم و هو علی الام. أما الاول: فهو المشهور بین الاصحاب، بل عن التذکرهٔ: نسبته إلی علمائنا، مشعراً بالاجماع علیه.

و استدل له: بان الاب اشفق علی المیت و ارق علیه، فیکون دعائه اقرب للاجابهٔ، و بالاجماع، و بانه مع وجود الاب لا ینسبق إلی الذهن من الامر بان یصلی علیه اولی الناس به إلا هو، فهو الذی تنصرف إلیه اطلاقات الادلهٔ الواردهٔ فی هذا الباب.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلما مر من عدم صلاحیهٔ مثل هذه التعلیلات ان تکون دلیلًا للحکم الشرعی.

و أما الاجماع: فلأنه لم یثبت لعدم ثبوت کونه تعبدیا، اذ لعل مستند المجمعین او بعضهم ما ذکر.

و أما الثالث: فلأنه بعد ورود التفسیر بان المراد باولی الناس اولاهم بمیراثه، لا سبیل إلی هذا الاستدلال. فاذاً الاظهر بحسب الادلهٔ عدم التقدیم، إلا ان الاحتیاط سبیل النجاهٔ.

و أما الثانی: فهو المشهور ایضاً، و یشهد له، خبر الکناسی، و کون الاولاد اولی بالمیراث من اولادهم.

و أما الثالث: فقد استدل له: بما تقدم فی تقدیم الذکر علی الانثی الذی عرفت ما فیه، و بانه اشفق و ارق و اقرب إلی اجابهٔ الدعاء و قد عرفت ما فی هذه التعلیلات.

فالصحیح ان یستدل له بصحیح الکناسی، فانه یستفاد منه ان جانب الاب

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۳۸

و الزوج أولی من غیره

اولی بالرعایهٔ.

و عن الشیخ و الحلی: انه فی الطبقهٔ الثانیهٔ: الجد مقدم علی الاخوهٔ، و ان کانوا للابوین.

و استدل له: بالانصراف حسب ما ادعوه فی الاب لدی اجتماعه مع الابن الذی عرفت ما فیه، و بان له الولایهٔ علی المیت و ابیه فی بعض احوالهما.

و فیه: ان الولایهٔ فی حال الحیاهٔ فی بعض الحالات لا تکون دلیلًا علی تقدمه علی الاخ فی حال الممات بعد کون المناط الاولویهٔ فی المیراث، ثمّ انه لو تم ذلک فهو بالنسبهٔ إلی الجد من قبل الاب کما قیداه به، و أما إذا کان من قبل الام فهو مساوٍ للاخ منها خاصهٔ کما هو واضح.

و قد نسب إلیهما أنه فی الطبقهٔ الثالثهٔ: العم مقدم علی الخال، و یمکن ان یستدل له بخبر الکناسی الظاهر فی ان المنتسب بالاب مقدم علی المنتسب بالام.

الزوج اولی بزوجته

المسألهٔ الخامسهٔ: و الزوج اولی من غیره بزوجته علی المشهور، بل عن المعتبر و المنتهی و حاشیهٔ المدارک و غیرها: دعوی الاجماع علیه.

و یشهد له «١» موثق اسحاق بن عمار عن مولانا الصادق (علیه السلام): و الزوج احق بالمرأة حتی یضعها فی قبرها. و عن المحقق و المصنف: دعوی الاتفاق علی

---

(١) الوسائل- باب ٢۴- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ٣- ٢.

[...]

العمل بمضمونه.

و خبر «١» ابی بصیر الذی رواه المشایخ الثلاثة فی الکتب الثلاثة عنه (علیه السلام): عن المرأة تموت من احق بالصلاة علیها؟ قال (علیه السلام): زوجها، قلت: الزوج احق من الاب و الولد و الاخ؟ قال (علیه السلام): نعم و یغسلها.

و اورد علی الاستدلال بهما تارة: بضعف السند، و اخری: بمنافاة هذه الاولویة لما تقدم من ان اولی الناس بالمیت اولاهم بمیراثه، و ثالثة: بمعارضة الخبرین مع صحیح «٢» حفص عن مولانا الصادق (علیه السلام): فی المرأة تموت و معها اخوها و زوجها ایهما یصلی علیها؟ قال (علیه السلام): اخوها احق بالصلاة علیها. و قریب منه خبر «٣» عبد الرحمن عنه (علیه السلام).

و لکن یندفع الاول: بان الموثق حجة علی الاقوی، مع ان ضعف السند لو کان فهو منجبر بالعمل.

و الثانی: بان تقدیم بعض افراد الطبقة علی غیره لجهات اخر لا ینافی مع کون الولایة لمن هو اولی بالمیراث.

و الثالث: بان المعارض لاعراض الاصحاب عنه یطرح او یحمل علی التقیة لما عن الشیخ من حکایة موافقته للعامة.

ثمّ ان مقتضی اطلاق النص و الفتوی عدم الفرق بین کون الزوجة حرة او أمة، دائمة او منقطعة، و قد یقال بانصراف النصوص إلی الحرة التی کانت مالکة لنفسها فی الحیاة، مع ان تقیید النصوص المذکورة اولی من تقیید قاعدة السلطنة علی

---

(١) الوسائل- باب ٢۴- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ٣- ٢.

(٢) الوسائل- باب ٢۴- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۴- ۵.

(٣) الوسائل- باب ٢۴- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۴- ۵.

و الهاشمی احق إذا قدمه الولی، و یستحب له تقدیمه مع الشرائط

الاملاک.

و فیه: ان الانصراف ممنوع بعد کون ملاک احقیة الزوج غیر معلوم عندنا، و الزوجة تشمل الامة کما تشمل الحرة بلا فرق بینهما.

و دعوی منافاة ذلک لقاعدة السلطنة مندفعة بخروج الامة بموتها من ملک سیدها، لخروجها من اهلیة التملک. و استشکل فی الجواهر فی المنقطعة، لا سیما إذا انقضی الاجل بعد موتها لبینونتها حینئذ عنه، بل لم یستبعد ذلک بمجرد موتها و ان لم ینقض الاجل، لکونها کالعین المستأجرة إذا ماتت.

و فیه: ان اطلاق النص یقتضی ثبوت هذا الحکم فی المنقطعة کالدائمة، و حصول البینونة بینهما بمجرد موتها و ان کان مما لا ریب فیه، إلا انه فی الدائمة ایضاً کذلک لعدم معقولیة بقاء الزوجیة متعلقة بالمیت.

الهاشمی اولی من غیره

السادسة: و الهاشمى احق إذا قدمه الولى بلا خلاف كما فى الجواهر، و عن المعتبر و التذكرة و نهاية الاحكام: دعوى الاجماع عليه. و لكن بمعنى انه يستحب له تقديمه مع كونه جامعا للشرائط.

و يشهد له- مضافاً إلى ذلك- النبوى «١»: قدموا قريشاً و لا تقدموها. بناء على قاعدة التسامح، و عن المفيد: القول بوجوب تقديمه، و ليس له دليل ظاهر.

---

(١) رواه الشهيد فى محكى الذكرى..

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ۴۴۱

و الامام اولى من غيره، و وجوبها على الكفاية

[الامام اولى من غيره]

و السابعة: الامام أى امام الاصل اولى من غيره بالصلاة بلا خلاف اجده، بل عن ظاهر الخلاف: الاجماع عليه، بل لعله ضرورى المذهب. كذا فى الجواهر.

و تشهد له مضافاً إلى وضوحه، خطبة الغدير، و خبر «١» طلحة من زيد عن مولانا الصادق (عليه السلام): إذا حضر الامام الجنازة فهو احق بالصلاة عليها. و البحث فى احتياجه إلى اذن الولى خروج عما يقتضيه قانون العبودية.

[ثبوت الولاية لفرد لا ينافى وجوب الصلاة و غيرها على الكفاية]

و بقى امران لا بد من التنبيه عليهما: احدهما: ان ثبوت الولاية لفرد او افراد لا ينافى ما ذكرناه فى اول المباحث المتعلقة بالميت من ان وجوبها اى الصلاة و غيرها من احكام الميت على الكفاية كما تقدم الكلام فى ذلك فى مبحث التغسيل، كما انك عرفت فى ذلك المبحث حكم ولاية الحاكم، و جملة من فروع الولاية فراجع.

هل يعتبر اذن الجميع إذا تعدد الاولياء

الثانى: انه إذا تعدد اهل مرتبة واحدة فهل يعتبر اذن الجميع، ام يكفى اذن احدهم مطلقاً، او ما لم يمنع غيره؟ وجوه: اقواها الاوسط للسيرة المستمرة، و لصدق الولى على كل واحد منهم و انه ليس احد اولى به منه، فإذا صلّى عليه فقد فعله اولى الناس به، فيكون مجزياً، و ليس لغيره منعه لعدم اولويته منه فتدبر.

و استدل للاول: بان مقتضى اطلاق دليل الولاية ثبوت ولاية واحدة لصرف طبيعة الولى لا حقوق متعددة بتعد افراد الولى.

---

(١) الوسائل- باب ٢٣- من ابواب صلاة الجنازة حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ۴۴۲

]...[

و فيه: اولًا ان ثبوت الولاية لصرف طبيعة الولى- على فرض معقوليته- ليس معناه ثبوت ولاية واحدة للجميع، بل معناه ثبوت الولاية

لواحد من الافراد، بمعنى ان كل واحد من الافراد الثابتة لهم الولاية له التصدى لجميع ما هو من شئون الولاية، فيكفى اذن واحد منهم نظير ما ذكره جماعة فى الواجب الكفائى، حيث التزموا بان المكلف أ ليس مجموع الافراد، و لا الجميع، و لا الواحد المعين، و لا المردد، بل صرف وجود طبيعة المكلف، فبامتثال احد المكلفين يتحقق الفعل من صرف وجود الطبيعة، فيسقط الغرض، فالتصريح بان الولاية ثابتة لصرف طبيعة الولى ينافى الالتزام باعتبار اذن الجميع.

و ثانياً: ان توجه التكليف إلى صرف وجود طبيعة المكلف، كثبوت الولاية لصرف وجود طبيعة الولى مما لا نتعقله، اذ تعلق التكليف بصرف وجود طبيعة الفعل بمعنى ناقض العدم المطلق امر معقول من جهة ان المتعلق غير موجود و التكليف يقتضى ايجاده، و أما كون المكلف هو صرف طبيعته بعد اعتبار ثبوت المكلف قبل فعلية الحكم و فرض كون ثبوته فى ضمن افراد متعددة فليس له معنى معقول إلا كون المكلف هو اسن المكلفين، و هو كما ترى، او كونه اول من قام بالفعل، و هو ينافى لزوم كون موضوع التكليف مفروض الثبوت، فلا مناص عن الالتزام بكون الموضوع هو المجموع المفروض عدمه فى الواجبات الكفائية، او الجميع مع كون التكليف المتوجه إلى كل واحد مشروطاً بعدم اتيان الآخرين. و تمام الكلام فى ذلك و الجواب عما اورد عليه موكول إلى محله فى الاصول.

و فى المقام بما ان الولاية تستفاد من النصوص المتضمنة انه يصلى على الميت اولى الناس به او من يأمره، فلا بد فى تشخيص كون الولى هو مجموع من فى طبقة واحدة، او كل واحد منهم بعد عدم معقولية كون الولى هو صرف طبيعة الولى من

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢، ص: ۴۴٣

[...]

الاستظهار من تلك النصوص و بيان مفادها.

فأقول: ان المراد من قوله (عليه السلام): يصلى عليه اولى الناس به. لا يحتمل ان يكون إتيان الجميع بصلاة واحدة بان يأتى كل واحد بتكبيرة واحدة مثلًا. بل لو اتوا بها كذلك بطلت بلا كلام، كما انه ليس المراد وجوب اتيان كل واحد منهم بصلاة كاملة، فانه لا يجب اكثر من صلاة واحدة بلا كلام، بل المراد منه ان لكل واحد من الاولياء ان يصلى عليه بمعنى ان الكل مكلفون بالتكليف المشروط، و لازم ذلك هو ثبوت الولاية لكل واحد من الافراد لا ثبوت ولاية واحدة للجميع.

و عليه، فلا يجب الاستيذان من الجميع فتدبر فانه دقيق.

و استدل للثالث: بان الولاية الثابتة لكل واحد لازمها امران: (١) اعتبار اذنه (٢) مانعية منعه. فلو اذن احد الاولياء و لم يمنع الآخر. فالشرط موجود و المانع مفقود فتصح الصلاة، و أما لو منع الآخر، فالشرط و ان كان موجوداً إلا انه لوجود المانع لا تصح الصلاة.

و فيه: ان ظاهر قوله (عليه السلام): يصلى عليه اولى الناس به أو من يأمره، اعتبار الأذن فى صحة الصلاة، و أما مانعية المنع فلا دليل عليه، مع ان شرطية الاذن لا يعقل اجتماعها مع مانعية المنع لما حقق فى محله من عدم معقولية جعل الشرطية لأحد الضدين و المانعية للآخر، فتأمل.

فتحصل: ان الاقوى كفاية اذن احدهم، و منه يظهر جواز الصلاة من كل واحد منهم بلا اذن من الآخرين و التفصيل بينهما بالالتزام بعدم كفاية اذن احدهم و جواز الصلاة بلا اذن من الآخرين، كما فى العروة فى غير محله، و اشكل منه افتائه جزماً بجواز ان يقتدى بكل واحد منهم مع فرض اهليته للجماعة، اذ شرعية عقد جماعتين على

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢، ص: ۴۴۴

و كيفيتها ان يكبر بعد النية خمساً

میت واحد مع فرض عدم الاطلاق لما تستفاد منه شرعیة الجماعة فیها و عدم معهودیته فی الشریعة. محل اشکال، نعم بطلان الجماعة لا یقتضی بطلان صلاة الامامین.

و اضعف من ذلک کله ما أورده بعض الاعاظم علی السید رحمه اللّه بقوله: لا یتضح الفرق بین الصلاة فرادی و الصلاة مقتدیاً فی وجوب الاستئذان من الجمیع، اذ یرد علیه: انه لا ـ ریب و لا ـ کلام فی انه لا ـ یعتبر الاستئذان لا ـ من الجمیع و لا ـ من واحد منهم، للمأمومین.

کیفیة صلاة المیت و

القسم الثالث: فی کیفیتها

و هی ان یکبر بعد النیة التی لا شبهة فی وجوبها فیها لکونه من العبادات خمساً اجماعاً، حکاه غیر واحد من الأساطین.

و تشهد له نصوص مستفیضة ان لم تکن متواترة: کصحیح «۱» أبی ولاد: سألت أبی عبد اللّه (علیه السلام) عن التکبیر علی المیت، فقال (علیه السلام): خمساً.

و صحیح «۲» إسماعیل بن سعد الاشعری عن مولانا الرضا (علیه السلام): قال: سألته عن الصلاة علی المیت، فقال (علیه السلام): أما المؤمن فخمس تکبیرات، و أما المنافق فاربع و لا سلام فیها. و نحوهما غیرهما.

و فی خبر أبی بصیر «۳»: التعلیل بانه اخذ من کل من الدعائم التی بنی علیها الاسلام و هی: الصلاة، و الزکاة، الصوم، الحج، و الولایة تکبیرة.

---

(۱) الوسائل- باب ۵- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۹.

(۲) الوسائل- باب ۵- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۶.

(۳) الوسائل- باب ۵- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۱۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج ۲، ص: ۴۴۵

بینها اربعة ادعیة

و فی صحیح «۱» ابن سنان التعلیل بانه اخذ من کل من الصلوات الخمس تکبیرة.

و ما فی اخبار جابر، الحسن بن زید، و عقبة: من انه لیس فی التکبیرة شیء مؤقت، فمطروح او مأوّل.

بینها ای بین التکبیرات الخمس اربعة ادعیة کما هو المشهور و عن ظاهر الخلاف و صریح الغنیة و الذکری: دعوی الاجماع علیه.

و تشهد له الاخبار «۲» الکثیرة الواردة فی بیان کیفیة هذه الصلاة، الآمرة بالدعاء قولًا و فعلًا، و خبر «۳» أبی بصیر قال: کنت عند أبی عبد اللّه (علیه السلام) جالساً فدخل رجل فسأله عن التکبیر علی الجنازة فقال (علیه السلام): خمس تکبیرات، ثمّ دخل آخر فسأله عن الصلاة علی الجنازة فقال (علیه السلام): اربع صلوات، فقال الاول: جعلت فداک سألتک فقلت خمساً، و سألک هذا فقلت اربعاً؟ فقال (علیه السلام): انک سألتنی عن التکبیر و سألنی هذا عن الصلاة، ثمّ قال (علیه السلام): انها خمس تکبیرات بینهن اربع صلوات.

و یؤیده اطلاق الصلاة علیها، فان المستفاد من النصوص ان ذلک انما یکون لأجل اشتمالها علی الدعاء الذی هو معناها اللغوی.

و فی الشرائع: الدعاء بینهن غیر لازم، و استدل له بالاصل، و بما دل «۴» علی انها خمس تکبیرات الظاهر فی انها تمام ماهیة هذه الصلاة، و باختلاف النصوص فی کیفیة

(۱) الوسائل- باب ۵- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۱۳.

(۲) الوسائل- باب ۲- من ابواب صلاة الجنازة.

(۳) الوسائل- باب ۵- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۱۲.

(۴) الوسائل- باب ۲- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۴۶

]...[

الدعاء الذی هو من شواهد عدم اللزوم.

و فی الکل نظر: أما الاول: فلأنه لا مجال للرجوع إلیه مع الدلیل.

و أما الثانی: فلأنه لا مفهوم له کی یدل علی عدم وجوب شیء آخر غیر التکبیرات، مع انه لو سلم کونه دالّا علی ذلک یتعین تقیده بما دل علی وجوب الادعیة.

و أما الثالث: فلأن الاختلاف من شواهد عدم وجوب دعاء خاص لا عدم وجوب اصل الدعاء، فالاظهر وجوب الادعیة.

و أما کیفیتها فقد صرح جماعة من الاساطین بوجوب الشهادتین بعد التکبیرة الاولی، و الصلاة علی النبی (صلی اللّه علیه و آله) بعد الثانیة، و الدعاء للمؤمنین بعد الثالثة، و للمیت بعد الرابعة، بل عن الشهید و المحقق الثانی: نسبته الی المشهور، و عن الشیخ: دعوی الاجماع علیه، و فی المتن و عن المختلف و المدارک و غیرها: عدم لزوم ذلک، و نسب هذا القول إلی الاکثر.

و استدل للاول: بما رواه «۱» محمد بن مهاجر عن امه عن ام سلمة قالت: سمعت ابا عبد اللّه (علیه السلام) یقول: کان رسول اللّه (صلی اللّه علیه و آله) اذا صلی علی میت کبر و تشهد، ثمّ کبر وصلی علی الانبیاء و دعا، ثمّ کبر و دعا للمؤمنین، ثمّ کبر الرابعة و دعا للمیت، ثمّ کبر الخامسة و انصرف. و عن الصدوق روایته فی العلل إلا انه قال: ثمّ کبر وصلی علی النبی (صلی اللّه علیه و آله).

و اورد علیه بامرین: احدهما: انه نقل فعل لا إشعار بتعینه فضلًا عن الدلالة علیه الثانی: انه متضمن للتشهد بعد الاولی و الصلاة علی الانبیاء بعد الثانیة، و المدعی تعین الشهادتین بعد الاولی، و الصلاة علی النبی بعد الثانیة.

(۱) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۴۷

]...[

و لکن یمکن دفع الاول: بان ظاهر نقل المعصوم فعل النبی (صلی اللّه علیه و آله) لا سیما مع نقل مداومته علیه فی مقام بیان الحکم تعینه.

و دفع الثانی: بان المراد بالتشهد الشهادتان، و الصلاة علی الانبیاء متضمنة للصلاة علی النبی (صلی اللّه علیه و آله).

فالصحیح ان یورد علیه: بانه معارض مع سائر نصوص الباب الصریحة او الظاهرة فی عدم تعین ذلک، ففی خبر «۱» علی بن سوید الامر بقراءة ام الکتاب بعد الاولی. و فی خبر «۲» اسماعیل بن همام: ان النبی (صلی اللّه علیه و آله) حمد اللّه تعالی و مجده فی التکبیرة الاولی. و فی صحیح «۳» ابی ولاد: الجمع بین الشهادة للّه بالوحدانیة، و الصلاة علی النبی (صلی اللّه علیه و آله)، و الدعاء للمیت فی جمیعها، و ترک الشهادة بالرسالة و الدعاء للمؤمنین فی جمیعها. و فی مصحح «۴»: زرارة ترک الشهادتین معاً. و فی موثق

«۵» سماعة: الجمع بین الشهادة بالوحدانیة و الصلاة علی النبی (صلی اللّه علیه و آله) و الدعاء للمؤمنین بعد التکبیرة الاولی، و الدعاء للمیت و للمؤمنین بعد الثلاث الأخر بعدها. و فی صحیح «۶» الحلبی: الجمع بین الشهادتین و الصلاة علی النبی (صلی اللّه علیه و آله) و الدعاء للمؤمنین و للمیت بعد کل تکبیرة من التکبیرات. و فی غیرها غیر ذلک، فیتعین التصرف فیه بحمله علی الاستحباب.

ثمّ ان هذه النصوص متفقة فی اعتبار الدعاء للمیت فی بعض التکبیرات، و مختلفة فی اعتبار غیره، و الجمع بین النصوص یقتضی الالتزام بعدم اعتبار دعاء موقت سوی الدعاء للمیت نعم ما نسب إلی المشهور هو الافضل، و الاحوط و احوط منه الاتیان بذلک کله بین کل تکبیرتین مع انه افضل. هذا کله فی المؤمن.

(۱) الوسائل- باب ۴- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۸- ۹- ۵- ۳- ۲- ۶.

(۲) الوسائل- باب ۴- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۸- ۹- ۵- ۳- ۲- ۶.

(۳) الوسائل- باب ۴- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۸- ۹- ۵- ۳- ۲- ۶.

(۴) الوسائل- باب ۴- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۸- ۹- ۵- ۳- ۲- ۶.

(۵) الوسائل- باب ۴- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۸- ۹- ۵- ۳- ۲- ۶.

(۶) الوسائل- باب ۴- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۸- ۹- ۵- ۳- ۲- ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۴۸

[...]

و أما ان کان المیت منافقاً و المراد به فی المقام بقرینة مقابلته بالمؤمن، و تصریح القوم بعدم وجوب الصلاة علی من حکم بکفره من المخالفین للحق هو الاعم من المخالف، و من کان مظهراً للاسلام مبطناً للکفر، اقتصر المصلی علی اربع تکبیرات.

و تشهد له فی المخالف: قاعدة «۱» الالزام، و فی المظهر للاسلام المبطن للکفر: جملة من النصوص «۲» المتضمنة ان النبی (صلّی اللّه علیه و آله) کان یکبّر علی المؤمنین خمساً، و علی اهل النفاق اربعاً.

و بما ذکرناه فی وجه ما ارید بالمنافق فی المقام، یظهر انه یدل علی هذا الحکم فیهما صحیح «۳» اسماعیل بن سعد الاشعری عن الامام الرضا (علیه السلام) قال: سألته عن الصلاة علی المیت، فقال (علیه السلام): أما المؤمن فخمس تکبیرات، و أما المنافق فاربع.

و بما انه لا ینحصر موضع الدعاء للمیت او علیه بما بعد الرابعة، فلا ینافی هذه النصوص ما تضمن انه یدعی علیه فی الصلاة، بل ظاهر خبر «۴» عامر بن السمط وقوع الدعاء علیه من الحسین بن علی علیهما السلام بعد الاولی. مع انه لو سلم ان الدعاء للمیت او علیه محله بعد التکبیرة الرابعة- الذی نسب إلی ظاهر الاصحاب الاتفاق علیه- لا یکون ذلک منافیاً لما ذکرناه، اذ ما دل علی انه ینصرف بعد التکبیرة الاخیرة یختص بالصلاة علی المؤمن التی یجب فیها خمس تکبیرات کما لا یخفی، و ما تضمن انه (صلی اللّه علیه و آله) انصرف بعد الرابعة خال عن ذکر الدعاء علیه.

(۱) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب مقدمات الطلاق و شرائطه.

(۲) الوسائل- باب ۵- من ابواب صلاة الجنازة.

(۳) الوسائل- باب ۵- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۵.

(۴) الوسائل- باب ۴- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۴۹

و لا قراءة فيها و لا تسليم

لاحظ خبر ابن مهاجر المتقدم.

ثمّ ان النصوص كما تضـمنت الدعاء للميت إذا كان مؤمناً، و عليه ان كان منافقاً كذلك، تضـمن بعضـها انه يدعو بدعاء المستضعفين ان كـان الميت منهم، و ان جهله سـأل اللّه ان يحشـره مع من يتولاـه، و ان كان طفلًا سأل اللّه ان يجعل له و لأبويه فرطاً كما يظهر لمن راجع نصوص الباب.

و يستحب ان لا ينصرف المصلى إلا بعد رفع الجنازة لخبر «۱» حفص عن جعفر عن ابيه (عليه السلام): ان علياً (عليه السلام) كان إذا صلى على جنازة لم يبرح من مصلاه حتى يراها على ايدى الرجال: و في خبر «۲» يونس: و لا يبرح حتى يحمل السرير.

فتحصـل ممـا ذكرنـاه: ان ما ذكره المصـنف رحمه اللّه بقوله (و افضـلها ان يكبّر و يتشـهد الشـهادتين، ثمّ يصـلى على النبى و آله بعد الثانيـة، ثمّ يـدعو للمؤمنين بعـد الثالثـة، ثمّ يـدعو للميت ان كـان مؤمناً، و عليه ان كان منافقاً، و بـدعاء المستضـعفين ان كان منهم في الرابعـة، و لو كـان طفلًا سأل اللّه تعالى ان يجعل له و لأبويه فرطاً و ان لم يعرفه سأل اللّه ان يحشـره مع من يتولاه، ثمّ يكبّر الخامسـة و ينصرف بعد رفع الجنازة) تام لا إشكال فيه إلا من جهة التزامه بانه يكبّر على المنافق خمساً. فتدبر.

و لاـ خلاـف في انه لا قراءة فيها اى في هـذه الصـلاة و لا تسـليم. و النصوص «۳» شاهـدة به، و ما دل «۴» على انه يسـلم بعد الخامسة مطروح، و أما ما دل «۵» على انه يقرأ بفاتحة الكتاب، فالجمع بينه و بين ما صرح فيه بانه لا قراءة فيها يقتضى الالتزام بانه

---

(۱) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب صلاة الجنازة حديث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب صلاة الجنازة حديث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۹- من ابواب صلاة الجنازة.

(۴) الوسائل- باب ۲- من ابواب صلاة الجنازة.

(۵) الوسائل- باب ۲- من ابواب صلاة الجنازة.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۴۵۰

و يستحب فيها الطهارة و ليست شرطاً مسائل،

لا قراءة فيها من حيث كونها قراءة لأمن حيث انها من مصاديق الثناء و الدعاء، بل من افضلها.

و يسـتحب فيهـا الطهـارة و ليست شـرطاً بلاـ خلاف فيهما، و يشـهد لهما خبر «۱» عبـد الحميـد بن سـعيد قال: قلت لابى الحسن (عليه السـلام): الجنـازة يخرج بها و لست على وضوء، فان ذهبت اتوضأ فاتتنى الصـلاة، اصـلى عليها و انا على غير وضوء؟ فقال: تكون على طهر احب.

و تشهد للثانى نصوص كثيرة: كموثق «۲» يونس عن الامام الصادق (عليه السلام): عن الجنازة اصلى عليها على غير وضوء؟ فقال (عليه السلام): نعم انما هو تكبير و تسبيح و تحميد و تهليل كما تكبر و تسبح في بيتك على غير وضوء. و نحوه غيره.

يشترط في المصلى البلوغ

القسم الرابع: في شروطها غير ما تقدم

اشارة

الواجبة و المسنونة، و ما يكره فيها و بعض احكامها، و الكلام فيه يقع فى مسائل، و قبل التعرض لها لأبد من البحث فيما تنطوى عليه كلماتهم

[اعتبار البلوغ فى المصلى]

قالوا: يعتبر فى المصلى البلوغ، بمعنى انه لو صلّى الصبى لا تجزى صلاته عن البالغين، حتى بناء على شرعية عبادات الصبى كما صرح به غير واحد منهم صاحب الجواهر و كاشف الغطاء، و عللوه بعدم معلومية اجزاء الندب عن الواجب، فيتعين الرجوع إلى قاعدة الاشتغال. و توضيحه انه و ان سلمت شرعية عبادات الصبى

---

(١) الوسائل- باب ٢١- من ابواب صلاة الجنازة حديث ٢- ٣.

(٢) الوسائل- باب ٢١- من ابواب صلاة الجنازة حديث ٢- ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢، ص: ۴۵۱

[...]

كما قويناها فى محلها، إلا ان الاجزاء يتوقف على احراز كون ما يأتى به الصبى فرداً من الطبيعة التى تكون واجبة على البالغين، و الاختلاف انما يكون من جهة ان الصبى يجوز له ترك الواجبات لقصور فيه، لا كون ما يأتى به غير ما يأتى به سائر الافراد.

و بعبارة اخرى: يتوقف على احراز وفاء ما يأتى به الصبى بجميع ما تفى به صلاة البالغين من المصلحة، و إلا فلا وجه للاجزاء كما لا يخفى، و حيث ان احراز ذلك من ادلة شرعية عبادات الصبى فى غاية الاشكال لما حققناه فى محله من ان دليلها ليس هو اطلاق ادلة شرعية العبادات بدعوى ان حديث (رفع القلم) انما ينفى اللزوم لا أصل التكليف.

بل هى الادلة الدالة على امر الاولياء «١» صبيانهم بالصلاة و غيرها من العبادات، بضميمة ما ثبت فى محله من ان الامر بالأمر بشىء امر بذلك الشىء اذا لم يكن الغرض حاصلًا بمجرد الامر كما فى المقام. و تلك الادلة و ان اختصت ببعض العبادات، إلا انه بعد الغاء الخصوصية يثبت الحكم فى جميع الموارد، فالشك فى الاجزاء شك فى اشتراط الخطاب المتوجه إلى البالغين و عدمه، و اطلاق الخطاب لو كان ينفيه، و إلا فبما انه يرجع إلى الشك فى الامتثال بعد القطع بالاشتغال، فالمرجع فيه هو الاحتياط لا البراءة.

فتحصل: ان الاظهر عدم الاكتفاء بصلاته.

ثمّ انه على فرض الاجزاء لو علم بوقوعها منه صحيحة جامعة لشروط الصحة لا إشكال، و لو شك فى ذلك فهل يجتزى بها ام لا؟ وجهان: لا يبعد الثانى لعدم الاطلاق لما دل على جريان قاعدة الصحة فى فعل الغير فى صورة الشك بنحو يشمل

---

(١) الوسائل- باب ٣- من ابواب اعداد الفرائض و نوافلها من كتاب الصلاة.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢، ص: ۴۵۲

الاولى لا يصلى عليه إلا بعد تغسيله و تكفينه

فعل غير البالغ.

و عليه فالاحوط البناء على العدم.

یشترط ان تکون الصلاة بعد الغسل و التکفین

اشارة

الاولی: لا یصلی علیه إلا بعد تغسیله و تکفینه بلا خلاف، بل فی المدارک: هذا قول العلماء کافة، و استدل له فی المدارک بان النبی (صلّی اللّه علیه و آله) هکذا فعل و کذا الصحابة و التابعون، فیکون الاتیان بخلافه تشریعاً محرماً. و هذا بظاهره واضح الجواب، اذ الفعل غیر الصادر لبیان الحکم مجمل الوجه، فلا یصلح ان یقید به اطلاق الادلة، اللهم إلا ان یقال: ان مراده الاستدلال بالسیرة المستمرة إلی زمان المعصومین، و انها بهذه الکیفیة المعهودة- ای الواقعة بعدهما- متلقاة من صاحب الشرع، و هذا الوجه هی العمدة فیه.

و أما الاستدلال له بعطف الصلاة بالواو علی الغسل و التکفین فی جملة من النصوص کخبر «۱» علی بن جعفر عن اخیه موسی (علیه السلام): عن الرجل یأکله السبع او الطیر فتبقی عظامه بغیر لحم کیف یصنع به؟ قال (علیه السلام): یغسّل و یکفن و یصلی علیه و یدفن. و نحوه غیره، فهو غیر تام. اذ العطف بالواو لا یدل إلا علی مشارکة ما بعدها لما قبلها فی الحکم، و لا یدل علی اعتبار الترتیب.

و نحوه التمسک بأصالة الاشتغال بدعوی انها المرجع عند الشک فی اعتبار

(۱) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۱.

]...[

شیء فی المأمور به مطلقاً کما عن جماعة، او فیما نحن فیه الذی تعلق الشک اولًا و بالذات بان الصلاة علی المیت هل هی مشروعة قبل الغسل او التکفین ام تختص مشروعیتها بما بعدهما کما عن المحقق الهمدانی رحمه اللّه؟.

اذ یرد علی الاول: ما حققناه فی محله من ان المرجع عند الشک فی الشرطیة او الجزئیة قاعدة البراءة لا الاشتغال.

و یرد علی الثانی: انه ان کان الشک فی کون الغسل و التکفین من شروط وجوب الصلاة کان لما ذکر وجه، و لکنه مقطوع العدم و لیس هو محل الکلام، بل الشک انما یکون فی کونهما من شروط صحتها. و علیه فحکم هذا الشرط حکم سائر الشروط کما لا یخفی. فتدبر.

و لا فرق فی بطلان الصلاة قبل الغسل و التکفین بین کون الایقاع عمدیاً او سهویاً، و احتمل صاحب الجواهر الاجزاء فی صورة السهو و النسیان، و عن النراقی رحمه اللّه: الجزم به.

و استدل له: بعدم ثبوت الاجماع فی هذه الصورة، و بحدیث «۱» الرفع.

و فیهما نظر: أما الاول: فلان المدرک لیس هو الاجماع کما عرفت.

و أما الثانی: فلما حقق فی محله من ان حدیث الرفع انما یرفع الحکم فیما إذا تعلق النسیان بما هو متعلق التکلیف، فلو نسی الاتیان بهما قبل الصلاة حتی مضی وقتهما یشمله الحدیث، و إلا فلا، لان ما تعلق به النسیان و هو ایقاعهما قبلها فی وقت خاص لیس متعلق الامر، و ما تعلق به الامر لم یتعلق به النسیان. و بالجملة: المقام نظیر ما إذا نسی جزء من اجزاء الصلاة فی اول الوقت وصلی

(۱) الوسائل- باب ۵۶- من ابواب جهاد النفس من کتاب الجهاد.

]...[

صلاة فاقدة له.

و أما الجواب عنه: بان الحدیث لا یصلح للدلالة علی صحة الناقص فلا یصلح لتقیید اطلاق دلیل الشرطیة، فغیر سدید، اذ لو سلم شمول الحدیث له فهو یرفع الحکم المتعلق بما یعتبر فیه ذلک، و حیث انه یعلم من الخارج عدم سقوط التکلیف بها رأساً، فلا محالة یکون متعلقة الصلاة غیر المقیدة بذلک فتصح. فتدبر.

الصلاة علی العاری

و لو تعذر التکفین لا- تسقط الصلاة بلا خلاف، و یقتضیه اطلاق ما تضمن الامر بها بعد کون الدلیل الدال علی اعتبار کونها بعد التکفین مختصاً بغیر هذه الصورة، و الخبران الاتیان، و حینئذ فلو امکن ستر عورته بثوب و نحوه یصلی علیه بعد سترها، و لا یجب وضعه فی القبر و الصلاة علیه بعد ذلک لإطلاق الادلة و عدم الدلیل علی وجوب ذلک لاختصاص الخبرین الآتیین بغیر هذا الفرض، بل مفهوم قوله (علیه السلام) فی خبر محمد بن مسلم الآ-تی: إذا لم یقدروا علی ثوب یوارون به عورته فلیحفروا قبره و یضعوه فی لحده ... الخ عدم وجوبه فی هذا المورد. فما عن الذکری من انه ان امکن ستره بثوب صلّی علیه قبل الوضع فی اللحد، هو الصحیح.

و ان لم یمکن ذلک یضعه فی القبر و یغطی عورته بشیء من التراب او غیره و یصلی علیه بلا خلاف.

و یشهد له خبر «۱» محمد بن اسلم: عن رجل قال: قلت لابی الحسن الرضا

(۱) الوسائل- باب- ۳۶- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۵۵

]...[

(علیه السلام): قوم کسر بهم المرکب فی بحر فخرجوا یمشون علی الشط فاذا هم برجل میت عریان، و القوم لیس علیهم إلا منادیل متزرین بها، و لیس لهم فضل ثوب یوارون الرجل، فکیف یصلون علیه و هو عریان؟ فقال (علیه السلام): إذا لم یقدروا علی ثوب یوارون به عورته فلیحفروا قبره و یضعوه فی لحده یوارون عورته بلبن او احجار او تراب ثمّ یصلون علیه، ثمّ یوارونه فی قبره، قلت: و لا یصلون علیه و هو مدفون بعد ما یدفن؟ قال (علیه السلام): لا، لو جاز ذلک لأحد لجاز لرسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله)، فلا یصلی علی المدفون و لا علی العریان. و نحوه موثق «۱» عمار.

ثمّ هل یجوز لدی التمکن من ستر عورته بالتراب و نحوه خارج القبر أن یصلی علیه کذلک، ام یجب ان یکون بعد وضعه فی القبر؟ وجهان: من الامر بها بعد وضعه فی اللحد، لا سیما و ان ستر العورة امر ممکن فی جمیع موارد حفر القبر کما لا یخفی، و احتمال ان یکون لستر سائر جسده فی الجملة مدخلیة فی ذلک. و من ورود الامر فی الجواب مورد توهم الحظر، و ان المقصود به ستر العورة کما یشیر إلیه ذیل الخبرین حیث ان ظاهره سوق الخبرین لبیان عدم جواز الصلاة علی العاری. و الاول لو لم یکن اقوی فلا ریب فی کونه احوط و ان ادعی فی محکی کشف اللثام ان الجواز مما لا خلاف فیه.

ثمّ انه هل یجب فی حال الصلاة وضعه فی القبر علی نحو وضعه خارجه للصلاة، ام یجب وضعه فیه علی کیفیة الدفن، ام یتخیر بینهما؟ وجوه، بل اقوال: نسب کل من الاولین إلی ظاهر الاصحاب. اقواها الاول لإطلاق ادلته.

و استدل للثانی: بان المنساق إلی الذهن من الخبرین من جهة عدم التعرض

(۱) الوسائل- باب ۳۶- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۵۶

الثانیة تکره الصلاة علی الجنازة مرتین

لتبدیل کیفیة الوضع بعد الصلاة و اطلاق الامر بالدفن بعدها انما هو وضعه فی لحده علی الهیئة المعهودة فی الدفن من الاضطجاع.

و فیه: انهما لیسا فی مقام البیان من هذه الجهة کی یتمسک بهما. و بذلک ظهر ضعف مستند القول الاخیر، اذ لا وجه له سوی ذلک بضمیمة ان الظاهر من الامر کونه من باب الرخصة فتدبر.

تکره الصلاة علی الجنازة مرتین

الثانیة: تکره الصلاة علی الجنازة مرتین علی المشهور نقلًا و تحصیلًا، بل فی الغنیة: الاجماع علیه، کذا فی الجواهر، و عن ابن أبی عقیل: نفی الکراهة مطلقاً، و تبعه بعضهم، و مال إلیه فی الجواهر، و عن جماعة من الاصحاب منهم الشیخ فی الخلاف: مدعیاً علیه اجماع الفرقة، و الشهیدان، و المحقق الثانی: اختصاص الکراهة بالمصلی، و عن التذکرة و نهایة الاحکام: ان الوجه التفصیل فان خیف علی المیت ظهور حادثة به کره تکرار الصلاة و إلا فلا. و قوی فی الجواهر ارتفاع الکراهة فی ذی الفضل الشرف الاخروی، و الکراهة فی غیره، و تبعه سید العروة و أکثر محشیها.

و أما النصوص، فهی طائفتان: الاولی: ما تضمن النهی عن التکرار کخبر «۱» وهب بن وهب عن جعفر عن أبیه: ان رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) صلی علی جنازة فلما فرغ جاءه اناس فقالوا: یا رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) لم ندرک الصلاة علیها، فقال (صلّی اللّه علیه و آله): لا یصلّی علی جنازة مرتین و لکن ادعوا لها. و نحوه غیره.

(۱) الوسائل- باب ۶- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۲۴- ۲۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۵۷

]...[

الثانیة: ما دل علی جواز التکرار و استحبابه کموثق «۱» یونس بن یعقوب عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن الجنازة لم ادرکها حتی بلغت القبر، قال (علیه السلام): إذا ادرکتها قبل ان تدفن فان شئت فصل علیها. و خبر «۲» جابر عن الامام الباقر (علیه السلام) و فیه: ان رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) خرج إلی جنازة امراة من بنی النجار فصلی علیها فوجد الحفیرة لم یمکنوا فوضعوا الجنازة فلم یجئ قوم إلا قال لهم: صلوا علیها و خبر «۳» ابی بصیر المتضمن ان علیاً (علیه السلام) کرر الصلاة علی سهل. و رسول اللّه (علیه السلام) علی حمزة. و نحوها غیرها.

و منشأ الاختلاف: الاختلاف فی کیفیة الجمع بین الطائفتین، حیث انهم ذکروا فی مقام الجمع بینهما وجوهاً:

الاول: ان الطائفة الاولی ظاهرة فی الحرمة، و الثانیة صریحة فی الجواز، فالجمع العرفی یقتضی حمل الاولی علی الکراهة.

و فیه: ان هذا الجمع فی المقام لا یکون عرفیاً لانا إذا جمعنا قوله (صلّی اللّه علیه و آله): لا یصلی علی جنازة مرتین. مع قوله (صلّی اللّه علیه و آله): صلوا علیها. لا ریب فی ان اهل العرف یرون التهافت بینهما، و لا یرون احدهما قرینة علی الآخر.

الثانی: ان الطائفة الاولی ضعیفة السند، فلا تصلح لان یستند الیها فی الحکم، فالمستند خصوص الثانیة.

و فيه: ان ضعفها منجبر بعمل الاصحاب و استنادهم إليها.

---

(۱) الوسائل- باب ۶- من ابواب صلاة الجنازة حديث ۲۴- ۲۰.

(۲) التهذيب ج ۳ ص ۳۲۵ المطبوع فى النجف.

(۳) الوسائل- باب ۶- من ابواب صلاة الجنازة حديث ۱۷.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۴۵۸

]...[

الثالث: ان النهى فى الطائفة الاولى لوروده مورد توهم الوجوب لا يدل إلا على عدم الوجوب.

و فيه: ان ظاهرها ثبوت المرجوحية كما يظهر لمن راجعها.

الرابع: ان الجمع بينهما و بين ما دل على جوار الصلاة على المدفون يوماً و ليلة يقتضى الالتزام باختصاص الطائفة الاولى بالمصلى.

و فيه: ان بعض نصوص الطائفة الثانية مورده المصلى- لاحظ خبر أبى بصير المتقدم- مع ان الجواز لا ينافى الكراهة.

الخامس: حمل الطائفة الاولى على التقية، لان الكراهة محكية عن ابن عمر و عائشة و أبى موسى و الاوزاعى و احمد و الشافعى و مالك و أبى حنيفة.

و فيه: ان ذلك يتم بناء على عدم امكان الجمع العرفى بين الطائفتين.

فالصحيح ان يقال: ان جملة من نصوص الطائفة الثانية واردة فى موارد مخصوصة، ككون الميت من أهل الفضل و الشرف الاخروى- لاحظ خبر أبى بصير- و عدم كون التكرار موجباً للتعطيل و منافياً للتعجيل المطلوب شرعاً- لاحظ خبر جابر- و هذه النصوص لأخصيتها من الطائفة الاولى توجب اختصاصها بغير هذه الموارد.

و أما ما دل على الامر بالتكرار مطلقاً. كموثق يونس، فهو انما يدل على رجحان فعلها من حيث هو، و هذا مما اتفق عليه الكل، و إلا امتنع وقوعها عبادة، و لا ينفى عدم انطباق عنوان مرجوح عليها، او راجح على تركها كى يصلح لمعارضة ما تضمن النهى عنها الذى لا محل له سوى ذلك، فتدبر.

فتحصل: ان الاظهر كراهة التكرار إلا إذا كان الميت من اهل الفضل و الشرف، او حصل التأخير قهراً بسبب آخر.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۲، ص: ۴۵۹

الثالثة لو لم يصل على الميت صلى على قبره يوماً و ليلة

الصلاة على الميت بعد الدفن

الثالثة: لو لم يصل على الميت صلّى على قبره يوماً و ليلة كما صرح به جماعة منهم الشيخان و الحلى و المحقق و المصنف فى بعض كتبه، و اطلاقه يقتضى عدم الفرق بين ما لو صلى عليه قبل الدفن، و ما لم يصل عليه.

و عن المختلف: تخصيصه بمن دفن بغير صلاة، و عن سلار: انه يصلى عليه إلى ثلاثة ايام، و عن ابن الجنيد: يصلى عليه ما لم تتغير صورته، و عن ابن بابويه: يصلى عليه و لم يقدر لها وقتاً.

و تنقيح القول فى ذلك يستدعى التكلم فى موردين: الاول: لو دفن الميت بغير صلاة، ففى الجواهر: الظاهر عدم سقوطها بذلك بلا خلاف صريح اجده إلا من المصنف فى المعتبر و المحكى عن الفاضل فى بعض كتبه، و مال إليه فى المدارك، و لا ريب فى ضعفه.

انتهی.

و استدل له فیها: بالاصل، و اطلاق دلیل الوجوب، و فحوی نصوص الجواز کصحیح «۱» هشام عن الامام الصادق (علیه السلام): لا بأس ان یصلی الرجل علی المیت بعد ما یدفن. و نحوه غیره.

و لکن یرد علیه: ان الاصل (أی الاستصحاب) لا ـ یجری بناء علی ما هو الحق من عدم جریانه فی الاحکام کما اشرنا إلیه فی هذا الشرح مراراً، مع انه یقتضی نبش القبر و الصلاهٔ علیه لا علی قبره کما لا یخفی، و اطلاق دلیل الوجوب یقید بما دل علی اعتبار کونه قبل الدفن من الاجماعات و النصوص، و نصوص الجواز، مضافاً إلی عدم

(۱) الوسائل- باب ۱۸- من ابواب صلاهٔ الجنازهٔ حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۶۰

[...]

امکان استفادهٔ الوجوب منها إلا بناء علی تمامیهٔ قاعدهٔ المیسور التی عرفت ما فیها سابقاً او کونها هی الصلاهٔ المأمور بها لزوماً قبل الدفن الذی هو غیر ثابت، معارضهٔ مع نصوص المنع. کموثق «۱» عمار المقدم قلت: فلا یصلی علیه إذا دفن؟ فقال (علیه السلام): لا یصلی علی المیت بعد ما یدفن، و لا یصلی علیه و هو عریان حتی تواری عورته. و نحوه غیره.

و قد جمعوا بین الطائفتین بوجوه: (۱) ما عن المختلف و فی جامع المقاصد، و هو: حمل الاولی علی من لم یصل علیه، و الثانیهٔ علی من صلی علیه.

و فیه: انه جمع لا ـ شاهد له، بل ظاهر الموثق: المنع من الصلاهٔ علی من لم یصل علیه کما یظهر لمن تدبر فی صدره و ذیله، و بعض نصوص الجواز کالصریح فی ارادهٔ الصلاهٔ علی من صلی.

(۲) ما احتمله الشیخ و مال إلیه صاحب الحدائق، و هو: حمل الاولی علی ارادهٔ محض الدعاء، و نصوص المنع علی صلاهٔ الجنازهٔ.

و فیه: ان ذلک لو تم فی بعض نصوص الجواز لا یتم فی جمیعها لصراحهٔ بعضها فی ارادهٔ صلاهٔ الجنازهٔ.

(۳) حمل النصوص الناهیهٔ علی ارادهٔ الصلاهٔ الواجبهٔ و المجوزهٔ علی المستحبهٔ. و فیه: انه لو کانت نصوص المنع مختصهٔ بمن لم یصل علیه کان ذلک تامّاً من جههٔ ان نصوص المنع لورودها مورد توهم الوجوب لا یستفاد منها ازید من عدم الوجوب، فالجمع بینها و بین نصوص الجواز یقتضی الالتزام بذلک، و لکن عرفت انها لیس کذلک فلا یصح هذا الجمع، فالاصح هو عدم امکان الجمع بین الطائفتین، فلا

(۱) الوسائل- باب ۳۶- من ابواب صلاهٔ الجنازهٔ حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۶۱

الرابعهٔ یستحب ان یقف الامام عند وسط الرجل و صدر المرأهٔ

بد من الرجوع إلی المرجحات و هی تقتضی تقدیم نصوص الجواز لکونها اشهر. و مما ذکرناه ظهر ان الاشبه هو الجواز فی المورد الثانی ایضاً، و هو ما لو دفن بعد الصلاهٔ علیه، و لکن ما ذکروه من تحدید وقتها لم نعثر علی دلیله، بل مقتضی اطلاق النصوص عدم تحدیده.

الامام یقف عند وسط الرجل و صدر المرأهٔ

الرابعهٔ: یستحب ان یقف الامام عند وسط الرجل و صدر المرأهٔ وفاقاً للأکثر، بل المشهور نقلًا و تحصیلًا کما فی الجواهر، و عن المنتهی: نفی الخلاف فیه، و عن الغنیهٔ، دعوی الاجماع علیه.

و یشهد له مرسل «۱» عبد اللّه بن المغیرهٔ عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) قال: قال امیر المؤمنین (علیه السلام): من صلی علی امراهٔ فلا یقوم فی وسطها و یکون مما یلی صدرها، و إذا صلی علی الرجل فلیقم فی وسطه: و نحوه خبر «۲» جابر. و ظاهرهما و ان کان وجوب ذلک، إلا انهما یحملان علی ارادهٔ الاستحباب لما عن المنتهی من دعوی الاجماع علی الاستحباب، کما ان ظاهرهما و ان کان تعین هذه الکیفیهٔ، إلا ان الجمع بینهما و بین ما رواه «۳» الشیخ عن موسی بن بکیر عن ابی الحسن (علیه السلام): إذا صلیت علی المرأهٔ فقم عند رأسها، و إذا صلیت علی الرجل فقم عند صدره. یقتضی الالتزام بالتخییر بین الکیفیتین.

---

(۱) الوسائل- باب ۲۷- من ابواب صلاهٔ الجنازهٔ حدیث ۱- ۳.

(۲) الوسائل- باب ۲۷- من ابواب صلاهٔ الجنازهٔ حدیث ۱- ۳.

(۳) الوسائل- باب ۲۷- من ابواب صلاهٔ الجنازهٔ حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۶۲

و لو اتفقا جعل الرجل مما یلیه

و بذلک ظهر ما فی کلمات القوم فی المقام، فلا حاجهٔ إلی اطالهٔ الکلام ببیانها و ما فیها.

ثمّ ان النصوص غیر مختصهٔ بالإمام و تعم المنفرد، نعم المأموم خارج عنها قطعاً فالتخصیص بالامام مما لا وجه له.

و لو اتفقا أی الرجل و المرأهٔ و أرید الصلاهٔ علیهما دفعهٔ واحدهٔ جعل الرجل مما یلیه أی المصلی (و المرأهٔ مما یلی القبلهٔ) و هو قول علمائنا کافهٔ کما عن المنتهی.

و تشهد به نصوص کثیرهٔ: کمرسل «۱» ابن بکیر عن مولانا الصادق (علیه السلام): فی جنائز الرجال و النساء و الصبیان قال (علیه السلام): توضع النساء مما یلی القبلهٔ، و الصبیان دونهم، و الرجال دون ذلک، و یقوم الامام مما یلی الرجال. و نحوه غیره من المحمولهٔ علی الفضیلهٔ بقرینهٔ صحیح «۲» هشام بن سالم عن الامام الصادق (علیه السلام): لا بأس بان یقدم الرجل و تؤخر المرأهٔ. و نحوه غیره.

و أما خبر «۳» البصری عنه (علیه السلام): عن جنائز الرجال و النساء إذا اجتمعت فقال: یقدم الرجال فی کتاب علی و مضمر «۴» سماعهٔ قال: سألته عن جنائز الرجال و النساء إذا اجتمعت، فقال (علیه السلام): یقدم الرجل قدام المرأهٔ قلیلًا، و توضع المرأهٔ اسفل من ذلک قلیلًا، و یقوم الامام عند رأس المیت فیصلی علیهما جمیعاً فلا ینافیان ذلک، فان الظاهر منهما لا سیما بعد الجمع بینهما و بین ما تقدم و خبر «۵» طلحهٔ:

---

(۱) الوسائل- باب ۳۲- من ابواب صلاهٔ الجنازهٔ حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۳۲- من ابواب صلاهٔ الجنازهٔ حدیث ۶.

(۳) الوسائل- باب ۳۲- من ابواب صلاهٔ الجنازهٔ حدیث ۴.

(۴) الوسائل- باب ۳۲- من ابواب صلاهٔ الجنازهٔ حدیث ۸.

(۵) الوسائل- باب ۳۲- من ابواب صلاهٔ الجنازهٔ حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۶۳

الخامسة یجب ان یجعل رأس المیت عن یمین المصلی.

إذا صلی علی المرأة و الرجل. قدم المرأة و اخر الرجل. هی ارادة التقدیم بمعنی جعل صدرها محاذیاً لوسطه لیقف الامام موقف الفضیلة منهما کما لا یخفی.

[یجب ان یجعل رأس المیت علی یمین المصلی]

الخامسة: یجب ان یجعل رأس المیت علی یمین المصلی اجماعاً حکاه غیر واحد، و یشهد له موثق «۱» عمار عن الامام الصادق (علیه السلام): انه سئل عمن صلی علیه فلما سلم الامام فاذا المیت مقلوب رجلاه إلی موضع رأسه، قال (علیه السلام): یسوی و تعاد الصلاة علیه.

[یجب فیها استقبال المصلی القبلة]

السادسة: یجب فیها استقبال المصلی القبلة بلا خلاف ظاهر فیه، و استدل له سید المدارک: بان العبادة کیفیة متلقاة من الشارع، و المنقول من المعصومین علیهم السلام کذلک فیکون خلافه تشریعاً محرماً.

و فیه: ان مقتضی الاطلاقات- علی فرض ثبوت الاطلاق لأدلة هذه العبادة- و الاصل- علی فرض عدمه- عدم شرطیة ذلک. اللهم إلا ان یکون مراده بما ذکره دعوی السیرة المستمرة إلی زمان المعصوم (علیه السلام) علی ذلک، و علیه فلا بأس به.

و استدل له کاشف اللثام: بعموم ما دل علی اعتبار الاستقبال فی الصلاة.

و فیه: انه لو سلم ثبوت عموم دال علی ذلک، بما ان هذه العبادة لیست بصلاة و انما هی دعاء لما تضمن من النصوص «۲»: ان الصلاة ثلاثة اثلاث: ثلث الرکوع، و ثلث السجود، و ثلث الطهور. و لا یعتبر شیء منها فی هذه العبادة، فلا تکون مشمولة لتلک العمومات.

و ان شئت قلت: انه بناء علی ما هو الحق من ثبوت الحقیقة الشرعیة للصلاة-

---

(۱) الوسائل- باب ۱۹- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۲۸- من ابواب السجود.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۶۴

]...[

و هی ما أشرنا إلیها- یتعین حمل الصلاة فیما تضمن انه لا صلاة إلا إلی القبلة علی إرادة تلک العبادة، لاما یشمل معناها اللغوی.

و یؤید ذلک موثق یونس المتقدم المتضمن لتعلیل عدم اعتبار الطهارة فیها بانه انما هو تکبیر و تسبیح و تحمید و تهلیل ... الخ.

فالصحیح ان یستدل له: بالسیرة القطعیة المعتضدة بالاجماعات المنقولة، و الشهرة المحققة، و بأن الظاهر من النصوص الواردة فی کیفیة الصلاة علی الجنائز المتعددة المتقدم بعضها و الصلاة علی المصلوب و غیرها: ان اعتبار الاستقبال فیها کان من الامور المسلمة عندهم، کما یظهر لمن لاحظها.

[یجب فیها القیام]

السابعة: یجب فیها القیام بلا خلاف، بل عن جماعة: دعوی الاجماع علیه. و تشهد له النصوص الواردة فی الموارد المختلفة، مثل ما

ورد فی الوقوف عند الوسط و الصدر، و ما ورد فی الصلاة علی الجنائز المتعددة المتقدمان و غیرهما المتضمنة للأمر بالقیام، و عدم وجوب الخصوصیات التی تضمنتها تلک النصوص لدلیل آخر لا یلازم ندبیة القیام کی یحمل الامر به علی الاستحباب.

یستحب اتیان الصلاة جماعة

الثامنة: یستحب اتیان هذه الصلاة جماعة بلا خلاف، و الدلیل علیه لیس هو ما دل علی استحباب الجماعة فی الصلاة لما تقدم من عدم کون هذه العبادة صلاة- مع انک ستعرف فی الجزء الخامس من هذا الشرح عدم ثبوت مشروعیة الجماعة فی کل صلاة إلا ما خرج بالدلیل- بل هی النصوص الواردة فی بیان احکامها التی سیمر علیک بعضها.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۶۵

[...]

و لیست هی شرطاً فیها بلا خلاف، و یشهد به «۱» خبر الیسع بن عبد اللّه القمی قال: سألت أبا عبد اللّه عن الرجل یصلی علی جنازة وحده؟ قال (علیه السلام): نعم.

ثمّ انه ینبغی التنبیه علی امور: الاول: لا شبهة فی اعتبار شروط الامامة فیمن یقتدی به، و ذلک بالنسبة إلی الشروط التی اعتبروها مستندین إلی ما یشمل الجماعة مطلقاً، أو إلی اصالة عدم تحقق الجماعة مع عدم رعایة تلک الشروط واضح، و أما فیما استندوا فی اعتباره إلی دلیل مختص بالصلاة کالعدالة فلان هذا مما یقتضیه الاطلاق المقامی کما لا یخفی. و بما ذکرناه ظهر اعتبار اجتماع شروط الجماعة ایضاً.

الثانی: لو ادرک الامام فی اثناء صلاته، له ان یدخل فی الجماعة، فاذا فرغ الامام یأتی بالبقیة فرادی بلا خلاف، بل عن الخلاف: دعوی الاجماع علیه.

و تشهد به جملة من النصوص: کصحیح «۲» الحلبی عن الامام الصادق (علیه السلام): اذا ادرک الرجل التکبیرة او التکبیرتین من الصلاة علی المیت فلیقض ما بقی متتابعاً.

و صحیح «۳» العیص عنه (علیه السلام): عن الرجل یدرک من الصلاة علی المیت تکبیرة، قال (علیه السلام): یتم ما بقی. و نحوهما غیرهما.

و لا یعارضها خبر «۴» إسحاق عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): أن علیاً (علیه السلام) کان یقول لا یقضی ما سبق من تکبیر الجنازة. فانه یتعین طرحه بعد موافقة معارضه للشهرة، و مخالفته للعامة.

و علیه فلا بأس بحمله علی ما ذکره شیخ الطائفة رحمه اللّه من ارادة انه

---

(۱) الوسائل- باب ۲۸- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۱- ۲- ۶.

(۳) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۱- ۲- ۶.

(۴) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۱- ۲- ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۶۶

[...]

لا یقضی کما کان یبتدأ بها من الفصل بینها بالدعاء، و انما یقضی ولاء.

و قد صرح جماعة من القدماء و المتأخرین: بأنه لا یدعو بین التکبیرات التی یأتی بها بعد الامام، بل یأتی بها ولاء و ظاهر ما عن المعتبر: الاجماع علیه، و عن المصنف رحمه اللّه فی بعض کتبه و جمع ممن تأخر عنه: تقیید ذلک بصورة الخوف، و عن المحدث المحقق المجلسی رحمه اللّه: نسبته إلی الاکثر.

و یشهد للاول: صحیح الحلبی المتقدم.

و استدل للثانی: بعمومات ادلة الادعیة، و اطلاق سائر نصوص المقام بعد تنزیل الصحیح علی الغالب من خوف الفوات برفع الجنازة و نحوه، و بأن الحکم استحبابی فیمکن مشروعیة المطلق و المقید، و بصحیح «۱» ابن جعفر یتم ما بقی من تکبیرة و یبادره دفعة و یخفف. بدعوی ان ظاهره الاتیان بالدعاء مع الاقتصار علی اقل المجزی.

و فی الکل نظر: أما الاول: فلأن غلبة عدم التمکن من إتیان اقل ما یجزی من الدعاء غیر ثابتة، مع انها لا تصلح لتقیید المطلق.

و أما الثانی: فلما اشرنا إلیه من ان دلیل المقید ان کان متضمناً لحکم الزامی یوجب تقیید المطلق، و لو فی المستحبات.

و أما الثالث: فلأنه یمکن ان یکون المراد بالتخفیف ترک الدعاء، نعم یمکن الاستدلال له بان الامر بإتیان ما بقی متتابعاً لوروده مورد توهم الحظر لا یستفاد منه اکثر من الجواز، و علیه فلا مقید لدلیل الادعیة.

فتحصل: ان الاظهر هو القول الثانی.

الثالث: إذا سبق المأموم الإمام بتکبیرة او ما زاد، فله ان یتمها منفرداً لاستجماعها

---

(۱) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۶۷

الخامس: الدفن

حینئذ لجمیع ما یعتبر فی صلاة المنفرد و ان سبقه فی التکبیرات المتوسطة، و مجرد اتیان ما قبلها جماعة لا یوجب البطلان لعدم الدلیل علیه، کما ان له ان یصبر حتی یلحقه الامام فیأتم به فیما بقی لعدم بطلان الجماعة بمجرد التقدم فی فعل کما سیأتی تحقیقه فی الجزء الخامس من هذا الشرح. مع انه لو بطلت بما انه یجوز العدول من امام إلی امام فی الاثناء لثبوت ذلک فی الیومیة الموجب لجواز الائتمام فی الاثناء کما لا یخفی، یجوز ذلک ایضاً.

فهل تستحب اعادة التکبیر کما عن المصنف رحمه اللّه و المحقق، ام لا؟ وجهان: قد استدل للاول: بانه ذکر، و بما عن قرب الاسناد «۱» عن الحمیری عن علی بن جعفر (علیه السلام): انه سأل اخاه عن الرجل یصلی له ان یکبر قبل الامام؟ قال (علیه السلام): لا یکبّر إلا مع الامام، فان کبّر قبله اعاد التکبیر.

و فیهما نظر: أما الاول: فلأن استحبابه لکونه ذکراً غیر ما هو محل الکلام من استحبابه بما انه من اجزاء هذه الصلاة.

و أما الثانی: فلأنه لو لم یکن ظاهراً فی الیومیة لا یکون ظاهراً فیما یشمل المقام.

فاذاً لا دلیل علی استحباب سوی فتوی الاساطین، فما عن الذکری و جامع المقاصد و الروض من التوقف فیه فی محله.

[المبحث الخامس] فی الدفن

اشارة

الخامس من الاحكام المتعلقة بالأموات: الدفن اجماعاً، بل لعله من

---

(۱) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب صلاة الجنازة حديث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۶۸

و الواجب ستره فی الارض عن الهوام و السباع و طم رائحته عن الناس

الضروريات و الواجب ستره فی الارض عن الهوام و السباع و طم رائحته عن الناس بلا خلاف، فهاهنا حكمان: الاول: يجب ستره فی الارض، فلا يكفی وضعه فی صندوق من حديد و نحوه مما يفيد فائدة الدفن لعدم صدق الدفن عليه، و للامر بالمواراة فی بعض النصوص و جعله فی حفيرة القبر فی آخر. و دعوى جرى هذه النصوص مجرى العادة و الا فالمقصود الاصلی هو ستره بالنحو الذی سيمر عليك، فيها ان ذلك خلاف الظاهر لا يصار إليه إلا مع القرينة.

الثانی: يجب ان تكون المواراة بنحو يترتب عليها عدم انتشار ريحه، و حفظه من ان يظهر بدنه بفعل السباع و نحوه من العوارض العادية، و ذلك للسيرة القطعية المتصلة إلى زمان المعصوم المعتضدة بالإجماع المنقول، و لان الظاهر ورود هذه النصوص لإمضاء ما عليه بناء العقلاء من لزوم دفن الموتى، و لا شبهة فی ان بناءهم على لزومه بالنحو المذكور، و لما ورد «۱» فی مقام بيان علة الدفن كالمروى عن علل الفضل عن مولانا الرضا (عليه السلام): انه يدفن لئلا يظهر الناس على فساد جسده و قبح منظره و تغيير ريحه و لا يتأذى به الاحياء و بريحه و بما يدخل عليه من الآفة و الفساد.

و عليه فما ذكره بعض اكابر المحققين من التمسك باطلاق الادلة لكفاية مسمى الدفن، و عدم اعتبار الوصفين لعدم الدليل عليهما بدعوى عدم اخذهما فی مفهوم الدفن لغة، و عدم ثبوت الحقيقة الشرعية او العرفية له، و عدم تحقق الاجماع على شیء منهما، غير سديد.

ثمّ ان راكب البحر إذا مات يلقى فيه بلا خلاف، و تشهد به نصوص كثيرة،

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب الدفن.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۶۹

على جانبه الايمن موجهاً إلى القبلة

اما مثقلًا بحجر و نحوه، او مستوراً فی وعاء كالخابية و شبهها، مخيراً بينهما على المشهور.

و عن ظاهر المقنعة و المبسوط و الوسيلة و السرائر و الفقيه و النهاية تعين الاول لاقتصارهم عليه، و عن جمع من المتأخرين منهم سيد المدارك: تعين الثانی.

و الاول اظهر لان ذلك مما يقتضيه الجمع بين صحيح «۱» ايوب بن الحر قال: سئل ابو عبد اللّه (عليه السلام) عن رجل مات و هو فی السفينة فی البحر كيف يصنع به؟ قال (عليه السلام): يوضع فی خابية و يوكأ رأسها و تطرح فی الماء. و بين خبر «۲» وهب عن الامام الصادق (عليه السلام): قال امير المؤمنين (عليه السلام): إذا مات الميت فی البحر غسل و كفن و حنط ثمّ يصلى عليه ثمّ يوثق فی رجله حجر و يرمى به فی الماء. و نحوه غيره.

و دعوى انه لا يعتمد على الطائفة الثانية لضعفها سنداً، مندفعة بانه منجبر ضعفها بالعمل.

ثمّ انه انما يكون ذلك مع تعذر الوصول إلى البر أو تعسره لانصراف النصوص اليه، فما عن ظاهر المقنعة من جوازه ابتداء فی غير

محله.

و یجب فیه ایضاً ان یوضع المدفون علی جانبه الایمن موجهاً إلی القبلة علی المشهور شهرة عظیمة، بل عن الغنیة: دعوی الاجماع علیه، و عن ظاهر الوسیلة: استحباب التوجیه إلی القبلة، و عن جامع ابن سعید: استحباب کونه علی جانبه الایمن.

و ما اختاره المشهور هو الاقوی لاستقرار السیرة القطعیة علی الالتزام به

(۱) الوسائل- باب ۴۰- من ابواب الدفن حدیث ۱- ۲.

(۲) الوسائل- باب ۴۰- من ابواب الدفن حدیث ۱- ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۷۰

]...[

المعتضدة بالاجماع المنقول، و بصحیح «۱» معاویة عن الامام الصادق (علیه السلام): کان البراء بن معرور الانصاری بالمدینة و کان رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) بمکة، و انه حضره الموت و کان رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) و المسلمون یصلون إلی بیت المقدس، فاوصی البراء إذا دفن ان یجعل وجهه إلی رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) إلی القبلة فجرت به السنة. و المراد بها الطریقة الثابتة کما لا یخفی. و خبر «۲» دعائم الاسلام عن علی (علیه السلام): انه شهد رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) جنازة رجل من ولد عبد المطلب فلما انزلوه فی قبره قال: اضطجعوه فی لحده علی جنبه الایمن مستقبل القبلة و لا تکبوه لوجهه و لا تلقوه لظهره.

و یستحب: اتباع الجنازة أو مع احد جانبیها، و تربیعها، و وضعها عند رجل القبر ان کان رجلًا، و قدامه مما یلی القبلة ان کانت امراة، واخذ الرجل من قبل رأسه، و المرأة عرضاً، و حفر القبر قدر قامة او إلی الترقوة. و اللحد افضل من الشق بقدر ما یجلس فیه الجالس، و الذکر عند تناوله، و عند وضعه فی اللحد، و التحفی، وحل الازار، و کشف الرأس، وحل عقد الاکفان، و وضع خده علی التراب، و وضع شیء من التربة معه، و تلقینه الشهادتین و الاقرار بالأئمة علیهم السلام، و شرج اللبن، و الخروج من قبل رجلیه، و اهالة الحاضرین التراب بظهور الاکف، و طم القبر، و تربیعه، وصب الماء علیه دوراً، و وضع الید علیه و الترحم، و تلقین الولی بعد انصراف الناس.

و یکره: نزول ذوی الرحم إلا فی المرأة، و إهالة التراب، و فرش القبر بالساج

(۱) الوسائل- باب ۶۱- من ابواب الدفن حدیث ۱.

(۲) المستدرک- باب ۵۱- من ابواب الدفن حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۷۱

مسائل الاولی الشهید لا یغسل و لا یکفن بل یصلی علیه بثیابه

من غیر حاجة، و تجصیصه، و تجدیده، و دفن میتین فی قبر واحد، و نقله إلی غیر المشاهد.

و المیت فی البحر یثقل و یرمی فیه کما تقدم، و لا یدفن فی مقبرة المسلمین غیرهم إلا الذمیة الحاملة من المسلم بلا خلاف فیهما، و النصوص شاهدة بهما، فیستدبر بها القبلة لیکون الجنین وجهه إلیها فإنه هو المقصود بالدفن اصالة و توهم وجوب شق بطنها و اخراج الولد و دفنه مع المسلمین. یدفعه خبر یونس.

الشهید لا یغسل بل و لا یکفن

اشارة

مسائل: الاولی: الشهید لا یغسل و لا یکفن بل یصلّی علیه و یدفن بثیابه اجماعاً محصلًا و منقولًا مستفیضاً، و ان لم یکن متواتراً کما فی الجواهر، بل علیها اجماع اهل العلم خلا سعید بن المسیب و الحسن، کما عن المعتبر و التذکرة.

و تشهد لها جملة من النصوص: کحسن «۱» ابان بن تغلب ابن هاشم عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): الذی یقتل فی سبیل اللّه یدفن فی ثیابه و لا یغسل، و إلا ان یدرکه المسلمون و به رمق ثمّ یموت بعد، فانه یغسل و یکفن و یحنط، ان رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) کفن حمزة فی ثیابه و لم یغسله و لکن صلی علیه.

و نحوه صحیحه «۲» قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن الذی یقتل فی سبیل اللّه ا یغسل و یکفن و یحنط؟ قال (علیه السلام): یدفن کما هو فی ثیابه إلا ان یکون به رمق ثمّ مات فانه ... الخ.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب غسل المیت حدیث ۹.

(۲) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب غسل المیت حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۷۲

[...]

و صحیح «۱» زرارة و إسماعیل عن مولانا الباقر (علیه السلام) قال: قلت له: کیف رایت الشهید یدفن بدمائه؟ قال (علیه السلام): نعم بثیابه و دمائه و لا یحنط و لا یغسل و یدفن کما هو، ثمّ قال: و دفن رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) حمزة فی ثیابه بدمائه التی اصیب فیها، ورداه النبی (صلّی اللّه علیه و آله) بردائه فقصر عن رجلیه فدعا له باذخر فطرحه علیه، وصلی علیه سبعین صلاة و کبر علیه سبعین تکبیرة. و نحوه خبر أبی مریم.

و مضمرة «۲» أبی خالد قال: اغسل کل الموتی الغریق و اکیل السبع و کل شیء إلا ما قتل بین الصفین، فان کان به رمق غسل و إلا فلا. و نحوها غیرها.

فاصل الحکم فی الجملة من الضروریات لا یحتاج إلی اطالة البحث و الکلام، انما الکلام یقع فی موارد:

[المراد بالشهید]

الاول: المراد بالشهید هو الذی قتل فی سبیل اللّه فی کل جهاد بحق و لو فی حال الغیبة کما لو دهم المسلمین عدو یخاف منه علی بیضة الاسلام کما عن ظاهر الغنیة او صریحها، و کذا اشارة السبق و صریح المعتبر و الذکری و الدروس و المدارک و الذخیرة و الحدائق و ظاهر الروض و الروضة، بل عن ظاهر الخلاف او صریحه: الاجماع علیه.

و الظاهر ان مراد من فسر الشهید بمن قتل بین یدی الامام کالمقنعة و القواعد و التحریر و المراسم هو التمثیل، إذ لا کلام فی عموم الحکم بالنسبة إلی من قتل بین یدی النبی (صلّی اللّه علیه و آله) او نائبه کما صرح به فی محکی المبسوط و النهایة و الوسیلة و السرائر و الجامع و المنتهی، و عن مجمع البرهان: انه المشهور.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب غسل المیت حدیث ۸.

(۲) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب غسل المیت حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۷۳

[...]

و کیف کان فیشهد للمختار: اطلاق حسن ابان، و صحیحه، و مضمر أبی خالد المتقدمة. و یؤیده استبعاد کثرة السؤال من الرواة لفرض لا یحتاجون الیه أبداً. و لا ینافیها اثبات هذا الحکم للشهید فی بعض النصوص بناء علی اعتبار اذن المعصوم او نائبه الخاص فی مسماه، اذ لا مفهوم له کی یوجب تقیید المطلقات، مع ان اعتبار ذلک فی مسماه ممنوع.

نعم لا یعم هذا الحکم غیر من قتل فی سبیل اللّه فی جهاد، فمن بذل نفسه فی طاعة اللّه من غیر جهاد. یجب غسله و تکفینه کغیره بلا خلاف، بل عن الفاضلین فی المعتبر و التذکرة: دعوی الاجماع علیه.

و یشهد له- مضافاً إلی اختصاص النصوص بغیره- خبر «۱» العلاء بن سیابة: عن رجل قتل و قطع رأسه فی معصیة اللّه، أ یغسل ام یفعل به ما یفعل بالشهید؟ فقال (علیه السلام): إذا قتل فی معصیة اللّه یغسل اولًا منه الدم ثمّ یصب الماء علیه صباً. الحدیث.

و أولی من ذلک من قتل دون نفسه او ماله او عرضه، و ما ورد «۲» من ان من قتل دون مظلمة فهو الشهید لا ینافی ذلک، اذ الظاهر منه و من ما ورد فی جملة من الاموات من انهم بمنزلة الشهید کالمطعون و المبطون و الغریق و المهدوم علیه و النفساء، ارادة کثرة الثواب، و سهولة الحساب کما یشهد له خبر أبی خالد المتقدم.

فهل یعتبر کونه عند تقابل العسکرین، فلو کان رجل عیناً لهم فقتل قبل التقابل یجب غسله و تکفینه ام لا یعتبر ذلک؟ وجهان: من اطلاق النصوص، و من قوله

---

(۱) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب غسل المیت حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۴۵- من ابواب جهاد العدو حدیث ۹.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۲، ص: ۴۷۴

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۷۴

[...]

(علیه السلام) فی خبر أبی خالد: إلّا ما قتل بین الصفین. و لا یبعد تنزیل ذلک علی الغالب، مع انه یحتمل ان یکون المراد به الموت فی المعرکة.

اعتبار الموت فی المعرکة

الثانی: یشترط ان یکون قد مات فی المعرکة کما صرح به غیر واحد، و عن ظاهر جماعة: دعوی الاجماع علیه، و فی محکی التذکرة: الشهید إذا مات فی المعرکة لا یغسل و لا یکفن ذهب الیه علمائنا اجمع. انتهی. و نحوه ما عن المعتبر، بل نقل الاجماع علیه مستفیض. اقول: لو خرجت روحه بعد الاخراج من المعرکة و انقضاء الحرب یغسل و یکفن، و تشهد لذلک النصوص المتقدمة. و هذا مما لا کلام فیه، انما الکلام فی انه هل یعتبر الموت فی المعرکة کما هو ظاهر معاقد الاجماعات، ام یثبت هذا الحکم فیما لو خرج بنفسه، او اخرج ثمّ مات قبل انقضاء الحرب؟ وجهان، بل قولان: اظهرهما الاول لخبر أبی خالد المتقدم، بل یشهد لوجوب التغسیل و التکفین

فی الصورة الثانیة- ای الاخراج- اکثر نصوص الباب، و لاجل ذلک فصل بعضهم بین الصورتین.

و أما خبر «۱» عمرو بن خالد عن زید بن علی عن أبیه عن آبائه عن الامام علی (علیه السلام): قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله): إذا مات الشهید من یومه أو من الغد فواروه فی ثیابه، و ان بقی ایاماً حتی تتغیر جراحته غسل. فمضافاً إلی ضعف سنده انه محمول علی التقیة کما عن الشیخ و غیره.

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب غسل المیت حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج ۲، ص: ۴۷۵

]...[

و لو مات فی المعرکة- أی محل العراک- بعد انقضاء الحرب، فالظاهر انه لا خلاف فی وجوب الغسل و الکفن، و عن الخلاف: دعوی اجماع الفرقة علی انه یغسل و لو کان غیر مستقر الحیاة، و به یقید اطلاق حسن ابان الدال علی انه لا یغسل إذا لم یدرکه المسلمون، و ان مات بعد انقضاء الحرب.

و المحکی عن جماعة من الاصحاب کالمفید فی المقنعة و الشهیدین فی ظاهر الذکری و الروض و ابن البراج فی المهذب و غیرهم فی غیرها: انه یجب التغسیل بمجرد ادراکه حیّاً و لو فی اثناء الحرب، و خالفهم فی ذلک جماعة من الاساطین.

اقول: ان مقتضی الجمود علی ظاهر بعض النصوص کحسن أبان المتقدم و ان کان هو الاول، إلا انه لاجل ما روی عن المنتهی و غیره انه روی «۱» عن النبی (صلّی اللّه علیه و آله) انه قال یوم احد: من ینظر ما فعل بسعد بن الربیع؟ فقال رجل: أنا انظر لک یا رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله)، فنظر فوجده جریحاً و به رمق فقال له: رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) امرنی ان انظر فی الاحیاء انت ام فی الأموات، فقال: انا فی الاموات فابلغ رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) عنی السلام، قال: ثمّ لم ابرح ان مات، و لم یأمر النبی (صلّی اللّه علیه و آله) بتغسیل احد منهم. و قریب منه قضیة «۲» عمار. و استظهار المحقق الثانی من اطلاق الاصحاب، بل و الاجماع المحکی عن غیر واحد علی عدم الفرق بین ان یدرکه المسلمون و به رمق و عدمه یحمل علی ارادة الادراک الکامل بادراکهم اياه حیّاً بعد انقضاء الحرب، و أیده بعضهم بانه المتعارف فی تفقد القتلی، و باضافته إلی الجمع المحلی باللام، و بانه هو الظاهر من خبر أبی خالد حیث جعل فیه ان یکون به رمق فی مقابل القتل بین الصفین.

(۱) سیرة ابن هشام علی هامش الروض الانف ج ۲- ص ۱۴۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب غسل المیت حدیث ۱۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج ۲، ص: ۴۷۶

]...[

[عدم الفرق بین الصغیر و الکبیر و الرجل و المرأة و الحر و العبد]

الثالث: ظاهر النص و کلام الاصحاب- کما عن جماعة- انه لا فرق فی هذا الحکم بین الصغیر و الکبیر، و الرجل و المرأة و الحر و العبد، و لا بین من عاد سلاحه إلیه فقتله و غیره، و لا بین من قتل بالجرح أو بغیره من الاسباب، و عن ظاهر کشف اللثام: الاتفاق فی خصوص الصغیر و المجنون، و عن المعتبر: نسبة الخلاف فی الصغیر إلی أبی حنیفة، و رده بالاطلاق، و ایده بما روی انه کان فی قتلی

بدر و احد بعض الصغار، و قضیة رضیع «۱» مولانا سید الشهداء (علیه السلام) معروفة، و لم ینقل تیممه- روحی له الفداء- و استحسنه الشیخ الأعظم ثمّ قال: إلا ان الظاهر من حسنة ابان «۲» و صحیحته: المقتول فی سبیل اللّه، فیختص بمن کان الجهاد راجحاً فی حقه او جوهد به، کما اذا توقف دفع العدو علی الاستعانة بالاطفال و المجانین. انتهی ما فی طهارة الشیخ الاعظم رحمه اللّه.

اقول: لا یبعد دعوی الاطلاق فی مضمر أبی خالد، و لعله المراد من ما فی محکی المعتبر، فمع التأیید بما ذکر، و بما روی «۳»: ان رجلا اصاب نفسه بالسیف فلفه رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) بثیابه و دمائه وصلی علیه فقالوا: یا رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) أ شهید هو؟ قال (علیه السلام): نعم و انا له شهید. یصلح ان یکون مدرکاً للحکم. و حسن ابان و صحیحه لا مفهوم لهما کی یوجب تقیید الاطلاق، و دعوی الانصراف إلی من یکون الجهاد فی حقه راجحاً، ممنوعة.

و أما ما أجاب به بعض اعاظم المحققین رحمه اللّه: من ان المراد من المقتول فی

---

(۱) الارشاد للمفید ص ۲۲۴ المطبوع بطهران.

(۲) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب غسل المیت حدیث ۷.

(۳) رواه أبو داود فی سننه ج ۳ ص ۲۱ رقم ۲۵۳۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۷۷

[...]

سبیل اللّه فی هذه النصوص المقتول فی الجهاد من عسکر المسلمین و لو لم یکن المقتول بشخصه مقتولًا فی سبیل اللّه، و لذا لا ریب فی عموم الحکم لمن لا یکون ناویاً بفعله التقرب بل اظهار الشجاعة، و تحصیل الغنیمة و نحوهما مما ینافی الاخلاص، فغیر سدید، اذ الموضوع لو کان هو عنوان جامع لجمیع من فی العسکر لصح ان یقال: ان المراد ما لو کان الاکثر کذلک و لکن بما ان المأخوذ فی لسان الدلیل عنوان منطبق علی کل فرد، و هو الذی یقتل فی سبیل اللّه، فکل من صدق علیه بشخصه انه کذلک یترتب علیه الحکم، و إلا فلا، فالصحیح ما ذکرناه.

[عدم الفرق بین کون المقتول جنبا و غیره]

الرابع: مقتضی اطلاق النصوص و کلام الاصحاب عدم الفرق بین کون المقتول جنباً و غیره، و عن السید و ابن الجنید: وجوب غسل الجنابة لاخبار «۱» النبی (صلّی اللّه علیه و آله) بغسل الملائکة حنظلة بن راهب، حیث خرج إلی الجهاد جنباً، و لما دل «۲» علی انه یغسل المیت الجنب غسلین.

و فیهما نظر: أما الأول: فلأن غسل الملائکة غیر الغسل الذی امرنا به کما لا یخفی.

و أما الثانی: فلما دل «۳» علی انه یغسل المیت الجنب کغیره غسلًا واحداً.

الشهید یدفن بثیابه

الخامس: الشهید أما ان تبقی ثیابه او لا تبقی، فعلی الاول یدفن بثیابه اجماعاً

---

(۱) المستدرک- باب ۳۰- من ابواب غسل المیت و الوسائل- باب ۱۴- من ابواب غسل المیت.

(۲) الوسائل- باب ۳۱- من ابواب غسل المیت حدیث ۷.

(۳) الوسائل- باب ۳۱- من ابواب غسل المیت.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۷۸

[...]

کما تقدم، و لا فرق بین السراویل و غیرها، و عن ابن الجنید: وجوب نزع السراویل، و عن المفید: تقویته إذا لم یصبها الدم. و یشهد للمختار: صدق الثوب علیها فیشملها اطلاق النصوص.

و استدل للثانی: بخبر «۱» زید بن علی عن الامام علی (علیه السلام): ینزع من الشهید الفرو و الخف و القلنسوة و العمامة و المنطقة و السراویل إلا ان یکون اصابه دم، فان اصابه دم ترک و لا یترک علیه شیء معقود إلا حل.

و فیه: انه لضعفه فی نفسه و عدم عمل الاصحاب بهذه الفقرة منه لا یعتمد علیه.

و یجب نزع ما لا یصدق علیه الثوب کالخف و النعل و نحوهما للاقتصار فی النصوص علی الدفن بالثیاب، فعدم نزع ما لا یصدق علیه الثوب تضییع للمال و هو محرم. و ظاهر النصوص ان وجوب الدفن بثیابه عینی، فلا یتخیر بینه و بین التکفین، بل نهی عنه فی بعضها، و لا یجوز تکفینه فوق ثیابه، لان ظاهر الاخبار انحصار الکفن المشروع فی حقه بالثیاب.

و علی الثانی: یکفن کما عن جماعة من الاصحاب لعدم شمول نصوص الباب المتضمنة انه یدفن بثیابه له، فالمرجع فیه عموم ما دل علی التکفین.

و استدل له فی الجواهر: بصحیح «۲» أبان المتقدم: ان رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) کفن حمزة و حنطه لانه کان قد جرد.

و فیه: انه معارض مع حسنه «۳» و صحیح «۴» زرارة و إسماعیل المتقدمین المتضمنین

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب غسل المیت حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب غسل المیت.

(۳) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب غسل المیت.

(۴) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب غسل المیت.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۷۹

[...]

انه (صلّی اللّه علیه و آله) لم یکفن حمزة بل دفنه بثیابه. فالعمدة ما ذکرناه، اللهم إلا ان یجمع بین الاخبار بانه جرد من بعض ثیابه فجعل (صلّی اللّه علیه و آله) ردائه قائماً مقام ما جرد به، و لا یخفی وجهه.

[اذا وجد فی المعرکة میت لم یعلم انه شهید ام لا]

السادس: اذا وجد فی المعرکة میت لم یعلم انه شهید ام لا، فان کان علیه اثر القتل فلا خلاف ظاهراً فی سقوط تغسیله کما فی طهارة الشیخ الأعظم رحمه اللّه، و فی الجواهر: لا إشکال عند الاصحاب علی الظاهر فی اجراء احکام الشهید علی کل من وجد فیه اثر القتل. انتهی، و هو الاظهر لظاهر الحال الذی هو حجة لبناء العرف و العقلاء علی العمل به فی امثال المقام، و یؤیده انه لو لا ذلک لما بقی للنصوص المتقدمة إلّا موارد نادرة کما لا یخفی.

و ان لم یکن علیه اثر القتل، فعن الشیخ و المحقق و المصنف رحمه اللّه ذلک ایضاً، و عن ابن الجنید: انه لیس بشهید، و عن ظاهر

الذکری و الروض: التوقف فیه.

و استدل للاول: بظاهر الحال لعدم انحصار القتل بما ظهر اثره، و بأصالة البراءة عن التکلیف بالغسل بعد عدم صحة التمسک بالعمومات فی الشبهات المصداقیة.

و فیهما نظر: أما الأول: فلعدم ثبوته.

و أما الثانی: فلان اصالة عدم الشهادة یثبت بها الموضوع الباقی تحت العمومات، و یرتفع بها موضوع اصالة البراءة، و لا یعارضها اصالة عدم موت حتف الأنف لعدم کونه موضوعاً للاثر حتی یجری فی نفیه الأصل، و لا تثبت بها الشهادة کی تکون جاریة لذلک.

فالاظهر هو عدم اجراء حکم الشهید علیه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۸۰

]...[

المقتول برجم او قصاص

السابع: من وجب قتله برجم أو قصاص لا- یغسل بعد ذلک غسل الاموات بل یؤمر بالاغتسال قبله بلا خلاف فیه فی الجملة، بل عن جماعة: دعوی الاجماع علیه.

و تشهد له جملة من النصوص: کروایة «۱» مسمع کردین الذی رواه الکلینی بسند ضعیف عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): المرجوم و المرجومة یغسلان و یحنطان و یلبسان الکفن قبل ذلک ثمّ یرجمان و یصلی علیهما، المقتص منه بمنزلة ذلک یغسل و یحنط و یلبس الکفن ثمّ یقاد و یصلی علیه. و رواها الصدوق مرسلة عن الامام علی (علیه السلام)، و الشیخ باسناده عن محمد بن یعقوب، و باسناد ثان فیه ارسال عن مسمع کردین عن أبی عبد اللّه (علیه السلام)، و لکن عن التهذیب: یغتسلان من باب الافتعال بدل یغسلان، و ضعفها مجبور بالعمل.

و ینبغی التنبیه علی امور:.

الاول: نسب إلی أکثر الاصحاب اختصاص هذا الحکم بالمرجوم و المقتص منه، و عن الذکری: الحاق کل من وجب علیه القتل بهما، و عن المفید و سلار: اختصاصه بالثانی، و الاول اظهر لظاهر النص.

و استدل للثانی: بالمشارکة فی السبب، و فیه: انه لعدم العلم بمناط الحکم لا یجدی مجرد المشارکة فی السبب، و اضعف منه القول الاخیر، اذا لا دلیل لهذا الحکم سوی ما تقدم المشتمل علی المرجوم ایضاً.

الامر الثانی: قد عبر الاصحاب فی هذه المسألة بأنه یؤمر من وجب علیه الحد

---

(۱) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب غسل المیت حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۸۱

]...[

بالاغتسال و التحنیط قالوا: و الآمر هو الامام أو نائبه، کذا فی الحدائق، و استشکل هو قدس سره تبعاً لبعض فی ذلک و تبعه بعض، و قیل: یؤمر به إلا انه لا یعتبر ان یکون الآمر هو الامام او نائبه، و قیل: و ان اعتبر ذلک لکن لا یعتبر الآمر فی صحة الغسل.

اقول: انه علی تقدیر ان یکون قوله (علیه السلام): یغتسلان و یتحنطان. من باب الافتعال کما عن التهذیب لا ریب فی ظهوره فی کونه

امراً متوجهاً إلی الفاعل، و هو من یجب قتله برجم او قصاص کما لا یخفی، و علیه فلا دلیل علی لزوم الامر إلّا من باب الامر بالمعروف، و علی تقدیر ان یکون من باب التفعیل فهو ظاهر فی ان وجوب الغسل و الحنوط انما یکون وجوباً کفائیاً علی کل واحد، لانه مما یقتضیه اطلاق الخطاب و عدم توجیهه إلی شخص معین.

و لکن بما ان من المعلوم ان الشارع لم یرد المباشرة من غیر من وجب قتله، فیحمل علی ارادة الامر منه تنزیلًا لأمره منزلة تغسیله، و لازم ذلک وجوب الامر فی فرض امتناعه من الغسل، فمع التصدی لا یجب الامر. اللهم إلا ان یقال: ان الظاهر علی هذا التقدیر توجیه الخطاب إلی غیر من وجب قتله، و علیه فیجب الامر لذلک، و حیث ان الاصحاب أفتوا بوجوب الامر، فیعلم استنادهم إلی ما عن التهذیب. و علی فرض وجوبه الظاهر اعتباره فی صحة الغسل لما حققناه فی محله من ان الامر بالامر بشیء ظاهر فی کونه امراً بذلک الشیء مع اعتبار امر الاول فی صحته.

و النص و ان لم یتضمن اختصاص الامر بالامام او نائبه، إلا انه بما ان تولی الحد انما یکون له، و هذا ایضاً من مقدماته و شئونه، لا یبعد القول بالاختصاص، و علی کل حال لو لم یکن ذلک اظهر فلا ریب فی کونه احوط.

ثمّ ان ظاهر النص کون هذا الغسل هو غسل المیت بقرینة التحنیط و لبس الکفن، فلا بد من الغسلات الثلاث کما صرح به جماعة، و عن المصنف فی القواعد

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۸۲

[...]

و تبعه جمع ممن تأخر عنه: عدم وجوب الثلاث و الاکتفاء بغسل واحد.

و استدل له: بان المعهود فی غسل الاحیاء الوحدة و باطلاق الامر بالاغتسال فی النص و الفتوی فیتحقق مع الوحدة، و باصالة البراءة.

و جواب الجمیع ما ذکرناه من ظهور النص و الفتوی فی ان المأمور به هو غسل الأموات، فمقتضی الاطلاق المقامی اعتبار جمیع ما یعتبر فی غسل الاموات فیه، و احتمال ان المأمور به هو غسل التوبة خلاف الظاهر.

و بذلک ظهر انه یکفن کتکفین المیت، غایة الامر انه لو امتنع معه القصاص ینتزع المقدار المنافی له.

الثالث: لو مات بعد الغسل حتف انفه، غسل اقتصاراً فیما خالف اطلاق الادلة علی المقدار الثابت تقییده، کما انه لو لم یغسل صحیحاً و انکشف فساده یغسل لذلک. فتدبر.

الرابع: قال فی محکی الروض: فی تحتمه علیه او التخییر بینه و بین غسله بعد الموت لقیامه مقامه نظر.

اقول: ظاهر النص هو وجوب امر الآمر به، و وجوب الفعل بعده و لیس من قبیل الامر الواقع مورد توهم الحظر حتی یقال انه لا یدل إلّا علی عدم المنع. فتدبر. الخامس: هل یعتبر أن تکون نیة الغسل من الامر، او من المأمور، أم یکفی فی صحته نیة کل واحد منهما؟ وجوه و اقوال: اقواها الثانی، لان المأمور به العبادی هو فعله، و کون غسل المیت واجباً علی غیره لا یقتضی کون غسله القائم مقام غسل غیره واجباً علی الغیر و تعتبر نیته، کما ان قیام امره مقام التغسیل لا یقتضی ذلک، و علی فرض الاقتضاء الاکتفاء بنیة المأمور لا یخلو عن نظر. فما فی العروة من اختیار القول الثالث ضعیف جداً.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۸۳

الثانیة صدر المیت کالمیت فی احکامه

صدر المیت کالمیت

اشارة

المسألـة الثانیـة: صـدر المیت کـالمیت فی جمیع احکامه یغسل و یکفن و یصـلی علیه و یـدفن علی المشـهور بین الاصـحاب کما عن الـذکری، و فی الجواهر: بلا خلاف اجـده فی شـیء من ذلک بین المتقـدمین و المتأخرین، بل عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه، و الظاهر ان المدعین للاجماع فهموا من عبارات الجمیع مع ما فیها من الاختلاف ارادة معنی واحد.

و کیف کـان: فالاختلاـف فی کلمـاتهم انمـا یکون من جهتین: الاـولی: فیمـا یفعـل به من الاحکـام، فعن جماعـة: الاقتصـار علی ذکر الصـلاة، و عن بعضـهم: الاقتصار علیها مع دفنه و عن بعضـهم: اضافة التکفین الیهما، و عن غیر واحد منهم: اضافة التغسیل ایضاً، و عن بعضهم: اضافة التحنیط ایضاً.

الثانیـة: فیما یترتب علیه الاحکام، فعن الحلی: الاقتصار علی ما فیه الصـدر، و عن الوسـیلة و الغنیـة و المبسوط و النهایة: التعبیر بموضـع الصـدر، و عن الخلاـف: التعبیر بالصـدر و مـا فیه القلب، و عن الجـامع: ان قطع نصـفین فعل بما فیه القلب. فالکلام یقع فی موضـعین: الاول: فیما یجب الصلاة علیه. الثانی: فی انه هل یترتب علی ما یجب الصلاة علیه سائر احکامه ام لا.

أمـا الاـول: فالـذی یظهر لی من النصوص هو مـا افتی به المحقق فی المعتبر، حیث قـال: لا تجب الصـلاة إلا ان یوجـد ما فیه القلب أو الصـدر و الیـدان أو عظام الموتی، مع اضافـة مورد إلیها، و هو ما یصـدق معه انه انسان و لو بقید انه مقطوع الاطراف، و تعمیم المورد الثالث بنحو یشمل عظام النصف الاعلی، و ذلک لان النصوص الواردة فی المقام علی طوائف:

]...[

الاـولی: ما دل علی وجوبها فی المورد الثانی: و هو خبر «۱» الفضل بن عثمان الاعور المروی عن الفقیه و التهـذیب عن مولانا الصادق (علیه السـلام) عن أبیه (علیه السلام): فی الرجل یقتل فیوجد رأسه فی قبیلة و وسطه و صدره و یداه فی قبیلة و الباقی منه فی قبیلة، قال (علیه السلام): دیته علی من وجد فی قبیلته صدره و یداه و الصلاة علیه.

و الایراد علیه بضـعف السـند، فی غیر محله، لان طریق الصدوق إلی الفضل بن عثمان صـحیح فی قول علی ما عن بعض کتب الرجال المعتمدة، مع انه لو سلم ضعفه فهو منجبر بعمل الاصحاب.

و دعوی ان ذکر الیدین فی الجواب انما یکون لذکرهما فی السؤال لا لخصوصـیة لهما، مندفعة بان فی السؤال ذکر الوسط ایضاً، فعدم ذکره مع ذکرهمـا دلیـل علی ثبوت الخصوصـیة لهما، مع انه لو سـلم کون ذکر الیـدین انما هو لـذلک، فحیث انه لا محالـة یفرض ان المراد الاشـارة إلی مفروض السـؤال، فلاـ منـاص عن الاـلتزام بـان الموضـوع هـو النصـف الاـعلی من الـترقوة إلی الرجلین، لاـ کـون الموضوع هو الصـدر وحـده. و نحوها فی الضـعف دعوی اعتبار وجود القلب فعلًا فی الصدر و الیدین، اذ الاطلاق محمول علی وجود القلب فعلًا فی القطعة المشتملة علی الصدر و الیدین، اذ یرد علیها ان غلبة وجود فرد لا توجب تقیید الاطلاق، فالأظهر أن المستفاد من المصحح أنه یصلی علی الصدر اذا کان معه الیدان.

الثانیة: ما دل علی وجوبها فی الاول: کمرفوع «۲» البزنطی: المقتول اذا قطع

---

(۱) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۴.

(۲) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۱۲.

]...[

اعضاءه يصلى على العضو الذى فيه القلب.

و اورد عليه: تارة: بضعف السند، و اخرى: بان ما فيه القلب اريد به نفس العضو الذى هو مستقر القلب (أى الصدر) و لو لم يكن فيه القلب فعلًا.

و فيهما نظر: أما الاول: فلأنه يكفى فى صحة سنده وجوده فى جامع البزنطى، مع انه مروى عن ابن عيسى الذى كان يخرج من قم من يعتمد المراسيل و يروى عن الضعفاء.

و أما الثانى: فلأن الظاهر منه اعتبار وجود القلب فيه فعلًا، فان الظاهر من كل عنوان اخذ فى الموضوع دخله فيه بنفسه، و دوران الحكم مدار وجوده اثباتاً و نفياً.

الثالثة: ما دل على وجوبها فى المورد الثالث: كصحيح «١» على بن جعفر: انه سأل أخاه موسى بن جعفر (عليه السلام) عن الرجل يأكله السبع أو الطير فتبقى عظامه بغير لحم كيف يصنع به؟ قال (عليه السلام): يغسل و يكفن و يصلى عليه و يدفن.

و خبر «٢» الخالد عن مولانا الباقر (عليه السلام) قال: سألته عن رجل يأكله السبع أو الطير فتبقى عظامه بغير لحم كيف يصنع به قال (عليه السلام): يغسل و يكفن و يصلى عليه و يدفن، فإذا كان الميت نصفين صلى على النصف الذى فيه قلبه.

و الظاهر من النصف فى هذا الخبر بقرينة التفريع: هو النصف من عظامه الذى هو موضع القلب، أى عظام النصف الاعلى من الجثة، و حيث ان المفروض فى السؤال بقاء العظام بلا لحم، فلا مناص عن حمل قوله (عليه السلام) (الذى فيه قلبه) على كونه اشارة إلى مستقر القلب، بلا اعتبار لوجود القلب فعلًا.

(١) الوسائل- باب ٣٨- من ابواب صلاة الجنازة حديث ۵.

(٢) الوسائل- باب ٣٨- من ابواب صلاة الجنازة حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ۴٨۶

]...[

و على ذلك فالمستفاد من هذه الطائفة وجوب الصلاة على مجموع عظام الميت، و على عظام نصفه الاعلى المشتمل على الصدر و القلب عند توسطه نصفين.

الرابعة: ما دل على وجوبها فى المورد الرابع: كخبر «١» طلحة بن زيد عن أبى عبد اللّه (عليه السلام): لا يصلى على عضو رجل من رجل أو يد أو رأس منفرداً، فإذا كان البدن فصل عليه و ان كان ناقصاً من الرأس و اليد و الرجل.

و حيث انه لا تنافى بين هذه النصوص لعدم المفهوم لشىء منها فيعمل بالجميع. فان قلت: ان ذلك يتم فى غير الاخيرة، و أما هى فتكون ذات مفهوم كما لا يخفى، و عليه فتعارض مع غيرها.

قلت: اولا: ان الظاهر من الشرطية كونها مسوقة فى قبال نفى الصلاة على اليد و الرجل و الرأس لا على شرطية وجود البدن للصلاة: و ثانياً: انه لو سلم ثبوت المفهوم لها فهو عدم وجوب الصلاة على غير البدن، و حيث انه مطلق فيقيد اطلاقه بما تقدم.

و فى المقام طائفة اخرى من النصوص، و هى ما يدل على وجوب الصلاة على عضو تام: كصحيح «٢» أحمد بن محمد بن خالد عن أبيه عن بعض اصحابه عن أبى عبد اللّه (عليه السلام): اذا وجد الرجل قتيلًا، فان وجد له عضو تام صلى عليه و دفن، و ان لم يوجد له عضو تام لم يصل عليه و دفن.

و ما «۳» عن جامع البزنطی عن ابن المغیرة قال: بلغنی عن أبی جعفر (علیه

---

(۱) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۷.

(۲) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۹.

(۳) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۱۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۸۷

]...[

السلام) أنه یصلی علی کل عضو رجلًا کان أو یداً، و الرأس جزء فما زاد، فإذا نقص عن ید أو رجل أو رأس لم یصل علیه. و نحوهما غیرهما، و عمل بها الاسکافی، و لکن لعدم عمل الاصحاب غیره بها، و معارضتها بخبر طلحة، بل و بصحیح علی بن جعفر و غیره من الاخبار الدالة علی انه لا یصلی علی العضو الذی لیس فیه القلب، تطرح أو تحمل علی الاستحباب.

و أما صحیح «۱» محمد بن مسلم عن سیدنا الباقر (علیه السلام): إذا قتل قتیل فلم یوجد إلا لحم بلا عظم لم یصل علیه، فان وجد عظم بلا لحم فصلی علیه. فلم سلم کون المراد به مطلق العظم لا عظمه المطلق- مع ان للمنع عنه مجالًا واسعاً- فیتحد مفاده مع الطائفة الرابعة لمعارضته مع جمیع ما تقدم من النصوص حتی الطائفة الاخیرة لا مجال للعمل به.

و قد یستدل علی وجوب الصلاة علی الصدر المجرد عن القلب: باستصحاب الوجوب النفسی الضمنی الثابت له قبل الانفصال، و بقاعدة المیسور.

و فیهما نظر: أما الاول: فلعدم الصدق علی الحکم بثبوت الحکم فی زمان الشک انه ابقاء المتیقن عرفاً، مع انک قد عرفت ان المختار عدم جریان الاستصحاب فی الاحکام.

و أما القاعدة: فلعدم کون الصلاة علی البعض بعضاً من الصلاة علی الکل، مضافاً إلی ما عرفت من عدم ثبوت القاعدة فی اجزاء المرکب الاعتباری.

فتحصل: انه لا دلیل علی وجوب الصلاة علی الصدر وحده أو القلب وحده، لا سیما و قد دل بعض النصوص علی انه لا یصلی علی اللحم المجرد و القلب من اللحم،

---

(۱) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۸۸

]...[

و الاستدلال لوجوبها علی القلب وحده بانه رئیس الاعضاء و محل الاعتقادات التی بها تمتاز الدرجات فکأنه الانسان حقیقة، کما تری، اذ هذه الوجوه الاستحسانیة لا تصلح ان تکون مدرکاً للحکم الشرعی، و لکن الاحتیاط طریق النجاة.

و أما الموضع الثانی: فالمشهور بین الاصحاب: ترتب جمیع احکام المیت غیر الحنوط علی ما یصلی علیه، بل عن ظاهر مجمع الفائدة و الحدائق: الاتفاق علیه، و هو الاظهر.

و یشهد له- مضافاً إلی الاولویة، و عدم القول بالفصل بین الصلاة و سائر الاحکام لأخصیة الصلاة لدیهم من الغسل و الکفن و الدفن، و فحوی ما دل علی وجوب الغسل للقطعة ذات العظم من الاجماع و غیره، فتدبر، و ما دل علی دفن کل عضو جملة من النصوص

المتقدمة فی الصلاة: کصحیح «۱» الفضل المتقدم، فان الظاهر من قوله (علیه السلام): دیته علی من وجد فی قبیلته صدره و یداه و الصلاة علیه. ان هذا العضو هو الذی یکون بمنزلة کل المیت فی الآثار من مطالبة الدیة و غیرها. و بالجملة: الظاهر من النصوص کونها مسوقة لبیان تعمیم الموضوع لا خصوص الصلاة من الاحکام.

و أما الحنوط فی موضع التحنیط، فهو ایضاً کسائر الاحکام، و أما فی غیر موضعه فالاظهر عدم الوجوب وفاقاً لجماعة من الاساطین کالشهیدین و المحقق الثانی و الشیخ الاعظم و غیرهم للاصل.

و الادلة المتقدمة لا تدل إلّا علی وجوبه فی موضع الحنوط، و کذلک اطلاق الفتاوی بکونه کالمیت.

---

(۱) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۴۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۸۹

و غیره ان کان فیه عظم غسل

و منه ظهر عدم وجوب تکفینه فی ثلاث قطع.

حکم غیر الصدر

هذا فی الصدر و أما غیره ف ان کان فیه عظم غسل کما هو المشهور، و عن المنتهی: عدم الخلاف فیه بین علمائنا، و عن الخلاف و الغنیة و ظاهر جامع المقاصد: الاجماع علیه.

و استدل له: بالاستصحاب، و بقاعدة المیسور، و بمرسل «۱» ایوب بن نوح عن بعض اصحابنا عن مولانا الصادق (علیه السلام): اذ قطع من الرجل قطعة فهی میتة، فإذا مسه انسان فکلما کان فیه عظم فقد وجب علی من یمسه الغسل، و ان لم یکن فیه عظم فلا غسل علیه. بتقریبین: أحدهما ان مقتضی اطلاق جعلها میتة ترتب جمیع احکامها حتی وجوب التغسیل، و تفریع غسل مس المیت علیه لو لم یدل علی التعمیم لا ریب فی عدم دلالته علی الاختصاص به.

ثانیهما: ان ثبوت غسل مس المیت ملازم لثبوت التغسیل کما نسبه صاحب الحدائق إلی ظاهر الاخبار و الاصحاب، و مورده و ان کان الحی إلا أنه یتعدی إلی المیت للأولویة، و بصحیح «۲» علی بن جعفر عن أخیه (علیه السلام): فی الرجل یأکله السبع أو الطیر فتبقی عظامه بغیر لحم، قال (علیه السلام): یغسل و یکفن و یصلی علیه و یدفن. بدعوی صدق العظام علی التامة و الناقصة، و بما «۳» تضمن تغسیل اهل مکة

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من أبواب غسل المس حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۳۸- من أبواب صلاة الجنازة حدیث ۱.

(۳) الاصابة ج ۲ ص ۷۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۹۰

[...]

ید عبد الرحمن بن عتاب التی ألقها طائر من وقعة الجمل حیث عرفت بنقش خاتمه و بفحوی صحیح «۱» محمد بن مسلم عن مولانا الباقر (علیه السلام): إذا قتل قتیل فلم یوجد إلا لحم بلا عظم لم یصل علیه، فان وجد عظم بلا لحم صلی علیه، و بأن المستفاد من

مجموع الادلـة، لا ـ سيما النصوص المتضـمنة لبيـان علـة وجوب التغسـيل بـانه تطهير جسـد الميت، من كون المقصود بالغسـل ليماس الملائكـة و يمـاسونه، لا ـ حصول امر معنوى لا ـ نتعقله، و ذلـك لان الشارع أوجب غسل جميع الاجزاء مطلقاً، و اعتبر فى صـحته اموراً تعبديـة يجب التقييـد بهـا بالقـدر الثـابت، و حيث لم يثبت الاـشتراط فى مثل الفرض كى يسـقط التكليف بالتعـذر، فلا يرفع اليـد عما يقتضيه اطلاق مطلوبية الفعل.

و فى الجميع نظر: أما الاول: فلما اشرنا إليه غير مرة من عدم جريان الاستصحاب فى الاحكام.

و أما القاعدة: فلعدم كونها حجة فى أمثال المقام مما تعذر امتثال الامر بالمركب.

و أما المرسل: فلأنه يرد على التقريب الاول ان مجرد صـدق الميتة لا يكفى فى وجوب الغسل لعدم الدليل على وجوب تغسـيل كل ما يصدق عليه انه ميتة، اللهم إلا ان يقال انه أما ان يكون المراد به كونه ميتة حكماً او يكون كونه ميتة حقيقة. و على كلا التقديرين يدل على المطلوب، امـا على الاـول فلاطلاـق دليل التنزيل، و اما على الثانى فلان بيان الشارع للفرد الحقيقى الخفى لا محالـة يكون بلحاظ ثبوت الحكم الثابت للفرد الجلى له، و إلا فليس بيان ذلك وظيفته.

و لكن يمكن دفعه بأن ذلك يتم بالنسبة إلى الاحكام الثابتة للميتة مطلقاً كالنجاسة لاما ثبت لقسم خاص، فتدبر، فان التفريع يدل على كون التنزيل أو بيان

---

(١) الوسائل- باب ٣٨- من ابواب صلاة الجنازة حديث ٨.

]...[

الفرد الخفى بلحاظ جميع احكام ميتة الانسان.

و يرد على التقريب الثانى عـدم ثبوت الملازمـة المذكورة بحيث يصح الاسـتدلال لاثبات كل منهما بثبوت الآخر، فانه مضافاً إلى عدم الاجمـاع عليـه، الظـاهر كـون مـدركهم فى الحكـم بثبـوت كلاـ الحكمين فى الفرض بعض مـا ذكر. هـذا كله مضافاً إلى انه ضـعيف للارسال.

و دعوى انجبار ضـعفه بالعمل، مندفعة بعدم ثبوت اسـتناد الاصـحاب إليه فى هذا الحكم، بل الظاهر هو العدم، و يؤيده عدم الافتاء بما تضمنه فى مورده و هو الحى.

و أما الصحيح: فلأن صدق العظام على العظم ممنوع كما لا يخفى، بل ظاهرها ارادة التامة.

و أما تغسيل اهل مكة يد عبد الرحمن: لو ثبت- مع ان للمنع عنه مجالًا واسعاً- فهو عمل ليس بحجة.

و أما صحيح محمد بن مسلم: فالظاهر ان المراد بالعظم فيه هو عظمه المطلق لا مطلق عظمه، و لا أقل من لزوم حمله عليه بشهادة النص و الاجماع على عدم وجوب الصلاة على مطلق عظمه.

و أما الاخير: فلأنه مضافاً إلى عـدم ثبوت كون حكمة وجوب التغسـيل ذلك، بل جملة من النصوص تدل على ان حكمته رفع الجنابة الحاصـلة بالموت، ان الحكمة لا يدور الحكم مدارها، و الظاهر من الادلة ثبوت تكليف واحد بمجموع ما يعتبر فى التغسـيل، فلو تعذر الاتيان بالجميع، وجوب البقية يحتاج إلى ليل آخر، فالافتاء بالوجوب مشكل كما اعترف به فى المدارك و غيرها، و اشكل منه الافتاء بالعدم مع ذهاب الاساطين و المحققين إلى الوجوب، فالاحتياط طريق النجاة.

و بما ذكرناه يظهر حكم القطعة المنفصلة عن الحى، اذ لا مدرك لوجوب تغسيلها

و کفن و دفن، و کذا السقط لأربعة اشهر، و إلا دفن بعد لفه فی خرقة، و کذا السقط لدون اربعة اشهر

إلاـ بعض مـا تقـدم الـذی عرفت مـا فی جمیعها، و حیث لم یفت الجمیع بالوجوب فیها فالاظهر هو العـدم کما عن المعتبر و الروض و مجمع البرهان و المدارک و غیرها.

و بذلک کله انقدح مدرک ما ذکره الاصـحاب من انه بعد أن غسل کفن و دفن و ان اختلفت عباراتهم بالنسبة إلی الاول، فان جماعة عبروا بانه یلف فی خرقـة، و حیث عرفت عـدم دلالـة النصوص المتقدمـة علی الوجوب و انحصار المدرک بالاجماع، و القدر المتیقن منه اللف فی خرقة، فیقتصر علیه.

و کذا السقط لأربعة اشهر یغسل و یکفن و یدفن کما تقدم فی مبحث التغسیل.

و الا أی و أن وجد بعض المیت و لم یکن فیه عظم دفن بعد لفه فی خرقة و لا یجب تغسـیله کما هو المشـهور فی اللف، و اجماع فی الدفن، و عدم وجوب الغسل، و هو الحجة فیهما، مع انه یدل علی وجوب الدفن جملة من النصوص المتضـمنة للأمر بدفن کل عضو و ان لم یکن تامّـاً- المتقـدم بعضـها-، و علی عـدم وجوب الغسـل الاصل، و اما اللف فی الخرقـة فحیث لا دلیل علی وجوبه، و لم یثبت الاجماع علیه لاختیار المحقق و غیره العدم، فالاظهر عدم وجوبه.

و کذا السقط لدون اربعة اشهر یدفن بعد ما یلف فی خرقة علی الاحوط کما تقدم تفصیل ذلک ایضاً فی مبحث التغسیل.

فرع: إذا وجـد بعض المیت و کـان عظمـاً مجرداً، فهـل یلحق بمـا إذا وجـد عضو مشـتمل علی العظم ام لاـ؟ وجهـان: صـریح جمـاعة کالاسـکافی و الشـهید و المحقق الثـانی و ظـاهر آخرین حیث اقتصـروا فی مقابـل القطعـة ذات العظم علی اللحم المجرد: هو الاول، و ظاهر جماعة العدم، و قواه الشیخ الاعظم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۹۳

الثالثة یؤخذ الکفن من اصل الترکة قبل الدیون

. اقول: ان کان المدرک لوجوب التغسیل و غیره من الآثار فی القطعة ذات العظم هو ما تضمن تغسیل اهل مکة ید عبد الرحمن، او ما ذکر اخیراً، فالاـظهر فی المقـام العـدم، و اما سائر الوجوه فهی تـدل علی الوجوب فی المقام ایضاً کما لا یخفی علی المتـدبر، و لأجل ذلک لا یترک الاحتیاط.

یؤخذ الکفن من اصل الترکة

اشارة

المسألة الثالثة: یؤخذ الکفن من اصل الترکة قبل الدیون و الوصایا بلا خلاف فیهما، بل عن جماعة: دعوی الاجماع علیهما.

و تشهد لهما جملة من النصوص: کمصحح «۱» زرارة قال: سألته عن رجل مات و علیه دین بقدر ثمن کفنه، قال (علیه السلام): یجعل ما ترک فی ثمن کفنه.

و خبر «۲» السکونی عن أبی عبـد اللّه (علیه السـلام): أول شـیء یبدأ به من المال الکفن ثمّ الدین ثمّ المیراث. و هما بضـمیمة ما دل علی تأخر الوصیة عن الدین یدلان علی تأخر الوصیة عن الکفن.

و لو کان ترکة المیت متعلقاً لحق الغیر، ففیه اقوال: احدها: تقدیم الکفن علیه مطلقاً، و هو الظاهر من کلمات اکثر الاصحاب.

الثانی: تقدیمه علی الکفن کذلک. الثالث: التفصیل بین الحقوق، فعن غیر واحد: تقدیم حق الجنایة علیه،

(۱) الوسائل- باب ۲۷- من كتاب الوصایا الحدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۲۸- من كتاب الوصایا حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۹۴

]...[

و تقدیمه علی سائر الحقوق، و عن البیان و حواشی القواعد و الموجز الحاوی: ان المرتهن و المجنی علیه یقدمان، و عن الذكری: قدم المرتهن بخلاف غرماء المفلس.

اقول: الاظهر هو تقدیم الكفن علی جمیع الحقوق غیر حق الجنایهٔ، و تقدیمه علی الكفن.

أما الاول: فلأن مقتضی تقدم الكفن علی الدین مطلقاً هو ذلك، اذ تلك الحقوق انما تتعلق بالشیء فی صورهٔ وجوب اداء الدین المفروض عدمه.

فان قلت: هذا انما یتم بالنسبهٔ إلی غرماء المفلس و لا یتم فی المرتهن، اذ ثبوت الحق یدور مدار نفس الدین، اذ العین تكون رهناً علیه، و حیث ان تقدیم الكفن لا یوجب سقوط الدین، فما دل علی البدأهٔ بالكفن یعارض مع ما دل علی ثبوت الحق تعارض العامین من وجه، فیرجع بعد تساقط الاطلاقین إلی استصحاب بقاء الحق، فیقدم علی الكفن لحرمهٔ التصرف فی ملك الغیر.

قلت: ان الراهن لیس له التصرف فی العین من جههٔ ان للمرتهن استیفاء حقه من العین فی صورهٔ وجوب اداء الدین و امتناع المالك منه، فاذا دل الدلیل علی عدم وجوبه و تعین صرف العین فی الكفن، فلا محالهٔ یسقط حق المرتهن من العین.

و أما الثانی: فلأن حق الجنایهٔ انما یتعلق بالعین، و لیس متفرعاً علی ثبوت الدین كی یجری فیه ما سبق، و دلیل وجوب الكفن لا یصلح للترخیص فی التصرف فی حق الغیر و ملكه.

و دعوی ان قوله (علیه السلام) فی خبر السكونی: اول شیء یبدأ به من المال الكفن. یدل بإطلاقه علی تقدیم الكفن علی حق الجنایهٔ، مندفعهٔ بانه لا یصلح للمزاحمهٔ مع حقوق الناس، نعم لو امكن البیع مع بقاء الحق لا یكون حق الجنایهٔ مانعاً عن بیع ماله و صرفه فی الكفن كما لا یخفی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۹۵

]...[

إذا لم یكن للمیت كفن

و اما إذا لم یكن للمیت تركهٔ بمقدار الكفن فلا خلاف ظاهراً فی عدم وجوب الكفن علی المسلمین كما عن الذخیرهٔ، بل عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه.

و یمكن ان یستشهد له بوجوه: الاول: الاصل بعد عدم الدلیل علی الوجوب، اذ ما یتوهم ان یكون دالّا علی الوجوب لیس إلّا اطلاق ما دل علی وجوب الكفن بدعوی انه یقتضی وجوب مقدماته، و من جملتها بذل الكفن، و هو توهم فاسد، لانه مضافاً إلی عدم وجود مطلق دال علیه، فان النصوص التی یستفاد منها الوجوب كلها واردهٔ فی مقام بیان حكم آخر، فلا اطلاق لها من هذه الجههٔ، حیث ان اطلاقها لو ثبت انما هو مسوق لبیان وجوب نفس العمل فی الكفن المفروض وجوده، و لذا لم یتوهم احد التنافی بین تلك الادلهٔ مع ما دل علی تعین المأخذ من ماله او من مال الزوج و نحوه، كما ان الفقهاء لم یتصدوا لوجه الجمع بین الادلهٔ من هذه الجههٔ. فهذا

یکشف عن ان المستفاد من النصوص بحسب المتفاهم العرفی لیس إلا ما ذکرناه.

الثانی: ان تعیین مأخذ الکفن مع کثرة امکان اخذه من ذلک المأخذ، و عدم التصریح بانه عند فقد ذلک المأخذ یجب بذله علی عامة المسلمین، دلیل علی عدم الوجوب.

الثالث: ما دل علی استحبابه: کصحیح «۱» سعد بن طریف عن امامنا الباقر (علیه السلام): من کفن مؤمناً کان کمن ضمن کسوته إلی یوم القیامة.

---

(۱) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب التکفین حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۹۶

و کفن المرأة علی زوجها

و ما رواه «۱» ابن محبوب عن الفضل بن یونس الکاتب قال: سألت أبا الحسن موسی (علیه السلام) عن رجل من اصحابنا مات و لم یترک ما یکفن به اشتری له کفنه من الزکاة؟ فقال (علیه السلام): اعط عیاله من الزکاة قدر ما یجهزونه فیکونون هم الذین یجهزونه، قلت: فان لم یکن له ولد و لا- من یقوم بامره فأجهزه انا من الزکاة؟ قال (علیه السلام): کان أبی (علیه السلام) یقول: ان حرمة بدن المیت میتاً کحرمته حیّاً، فوار بدنه و عورته و کفنه و حنطه و احتسب بذلک من الزکاة، و شیع جنازته، قلت: فان اتجر علیه بعض اخوانه بکفن آخر و کان علیه دین ا یکفن بواحد و یقضی دینه بالآخر؟ قال (علیه السلام): لا، لیس هذا میراثاً انما هذا شیء صار إلیه بعد وفاته، فلیکفنوه بالذی اتجر علیه و یکون الآخر لهم یصلحون به شأنهم.

و الخبر الا-خیر یدل علی جواز تجهیزه و تکفینه من الزکاة و عن جماعة کالمنتهی و الذکری و جامع المقاصد و الروض و مجمع الفائدة: القول بوجوبه للامر به فی الخبر.

و فیه: ان الا-مر به لوروده مورد توهم الحظر، و للاستدلال بقول أبیه (علیه السلام) بضمیمة عدم وجوب کسوة الحی، لا یحمل علی الوجوب کما ان الامر باعطاء عیاله لیجهزوه محمول علی الفضل لعدم القول بوجوبه، و لعدم تعین صرفه فی تجهیزه بعد انتقال الزکاة الیهم.

کفن الزوجة علی زوجها

هذا کله فی غیر الزوجة و أما کفن المرأة فهو علی زوجها اجماعاً محققاً

---

(۱) الوسائل- باب ۳۳- من ابواب التکفین حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۹۷

و ان کانت موسرة

فی الجملة و محکیاً عن الخلاف و المفاتیح و نهایة الاحکام و الروض، کذا فی طهارة الشیخ الاعظم رحمه اللّه و ان کانت موسرة، کما علیه فتوی الاصحاب فی المعتبر و الذکری و عند علمائنا فی المنتهی و التذکرة، کذا فی الجواهر.

و یشهد له خبر «۱» السکونی عن جعفر (علیه السلام) عن أبیه (علیه السلام): ان أمیر المؤمنین (علیه السلام) قال: علی الزوج کفن امرأته إذا ماتت. و مرسل الفقیه. قال (علیه السلام): کفن المرأة علی زوجها. و ربما جعله جماعة تبعاً لسید المدارک (ای هذا

المرسل) من تتمة صحیح «۲» ابن سنان عن مولانا الصادق (علیه السلام): ثمن الکفن من جمیع المال، و قال (علیه السلام) «۳»: کفن المرأة علی زوجها. إلا انه غیر ثابت لا سیما و روی الصحیح فی محکی الکافی و التهذیب خالیاً عن هذه التتمة، و ملاحظة المتعارف من عادة الصدوق رحمه اللّه، و عدم استدلال احد من الفقهاء به إلی زمان صاحب المدارک رحمه اللّه. و کیف کان ففی الخبرین المنجبر ضعفهما بالعمل کفایة.

و أما الاستدلال له بانه من الانفاق الواجب علی الزوج لبقاء الزوجیة بعد الموت، فهو مخدوش لعدم شمول ادلة الانفاق له، لو سلم صدق الانفاق علیه، و لعله لذلک بنی الفقهاء علی عدم وجوب کفن سائر من تجب نفقته، لا للإجماع حتی یقال انه الفارق بین البابین فما عن الروض من النقض علیه بغیرها ممن یجب انفاقه فی محله، فالعمدة الخبران و مقتضی اطلاقهما عدم الفرق بین کونها معسرة او موسرة.

و دعوی انه فی صورة یسارها یقع التعارض بین اطلاق الخبرین و اطلاق ما دل

(۱) الوسائل- باب ۳۲- من ابواب التکفین حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۳۱- من ابواب التکفین حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۳۲- من ابواب التکفین حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۹۸

]...[

علی ان الکفن من جمیع المال فیتساقطان، مندفعة بان غلبة وجود قیمة الکفن، و کون الزوجیة من العناوین الثانویة توجبان قوة ظهور الخبرین فی ارادة کون کفنها علی الزوج، حتی مع یسارها کما لا یخفی.

کما ان مقتضی اطلاقهما عدم الفرق بین الصغیرة و الکبیرة، و المجنونة و العاقلة، و الدائمة و المتمتع بها، و المدخول بها و غیرها، و المطیعة و الناشزة، و دعوی انصراف الاطلاق إلی الدائمة کما تری، و ایضاً ان مقتضی اطلاق الادلة عدم الفرق فی الزوج بین کونه صغیراً أو کبیراً، عاقلًا أو مجنوناً، و الاستدلال لعدم ثبوته علی الصغیر و المجنون بحدیث «۱» رفع القلم عنهما، غیر سدید لما حققناه فی محله فی حاشیتنا علی المکاسب من عدم شمول الحدیث لباب الضمانات و التعزیرات و الجنایة و الحیازة و نحوها کما هو المشهور بین الاصحاب.

شروط کون الکفن علی الزوج

تنبیهات: احدها: قیل انه یعتبر فی کون الکفن علی الزوج امور: احدها: یساره، و فی المدارک: و الحکم مختص بالزوج الموسر فیما قطع به الاصحاب، و احتمل شموله للمعسر.

و استدل له: باطلاق النص، و مقتضاه انه لو کان معسراً یقع التزاحم بینه و بین ما دل علی وجوب بذل نفقة واجبی النفقة، و ما یجب علیه ابقائه من داره و ثیابه و نحو ذلک، و لازم ذلک وجوب الاستقراض مع الامکان.

(۱) الوسائل- باب ۴- من ابواب مقدمة العبادات.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۴۹۹

]...[

و اجاب عنه جماعة من المتأخرین عنه: بأن اطلاقه یقتضی ثبوته فی الذمة، و علیه فما دل علی عدم لزوم بیع مستثنیات الدین کمصحح «۱» الحلبی: لا تباع الدار فی الدین و لا الخادم و ذلک لانه لا بد للرجل من ظل یسکنه و خادم ... الخ و نحوه غیره، یدل علی عدم مزاحمة کفن الزوجة مع ما هو من ضروریات معاش الرجل.

و فیه: انه لیس ذلک من الدین، و لذا لا ینتقل إلی الوارث، و لیس لهم المطالبة به بعد تکفینها من مالها و دفنها، بل الظاهر من الادلة کونه من قبیل الانفاق علی الاقارب الذی یکون الخطاب به شرعیاً لا ذمیاً، فیکون الواجب کسوتها بالکفن لا تملیکه لها.

و علی ذلک فلا تصلح تلک النصوص للدلالة علی تقدم ما هو من ضروریات المعاش علیه، بل مقتضی اطلاق دلیله ثبوته مطلقاً، و وجوب الاستقراض مع الامکان، و استفادة عدم مزاحمة مثل هذا الحق مع ما هو من ضروریات معاش الرجل من مثل المصحح المتقدم تحتاج إلی لطف قریحة و إلّا فالجمود علی ظاهره یأبی عن هذه الاستفادة، فما ذکره صاحب المدارک و تبعه جماعة هو الاقوی، نعم إذا تعذر الکفن و لو بالاستقراض او کان حرجیاً سقط وجوب بذله کما لا یخفی.

ثمّ انه علی فرض سقوطه مع الاعسار مطلقاً، أو فیما إذا کان حرجیاً، هل تدفن عاریة، أو یؤخذ من بیت المال کفاقد الکفن کما احتمله فی الجواهر، ام یؤخذ الکفن من ترکتها کما هو المشهور، بل فی الجواهر: لم یعرف الخلاف فیه؟ وجهان: قد استدل للأول: بانه خرجت الزوجة عن عموم ما دل علی اخذ الکفن من الترکة، و سقوط الخطاب المتوجه إلی الزوج عن کفنها لا یقضی بالانتقال إلی ترکتها. و فیه: انه فی صورة عدم شمول ما دل علی کون کفنها علی الزوج لا مخرج لها

(۱) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب الدین و القرض حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۵۰۰

]...[

عن عموم ما دل علی ان الکفن یؤخذ من الترکة، فعموم ما دل علی انه فی جمیع المال هو المحکم.

ثانیها: ان لا- یتعلق بأموال الزوج حق الغیر من رهن أو حجر أو غیرهما. و استدل له: بان المنع الشرعی کالمنع العقلی، فهو کالمعسر الذی لا مال له.

اقول: بناء علی ما عرفت من عدم سقوطه عنه مع الاعسار إلا- تعذر او کان حرجیاً، لا وجه لسقوطه بتعلق حق الغیر، و أما بناء علی السقوط کما هو المشهور فاشتراط هذا الشرط فی محله.

و دعوی ان المستفاد من النصوص- کما تقدم- تقدم الکفن علی حق الرهانة و حق الغرماء، مندفعة. بان ذلک یتم فی اخذ الکفن من ترکة المیت، لا فی اخذه من مال الزوج. و التعدی یحتاج إلی دلیل مفقود.

ثالثها: عدم تعیینها الکفن بالوصیّة، استدل له: بعموم ما دل علی وجوب العمل بالوصیة.

و فیه: ان ذلک الدلیل لا ینافی الخطاب المتوجه إلی الزوج فی فرض عدم العمل، فلا وجه لسقوطه، نعم فی صورة العمل بها یسقط لارتفاع الموضوع.

رابعها: عدم تقارن موتهما، و إلا فیسقط کفنها عنه. کما عن الذکری و جماعة من المتأخرین عنه کالمقداد، و الشهید و المحقق الثانیین، لظهور الدلیل فی الزوج الحی.

التنبیه الثانی:

لو مات الزوج بعد الزوجة، و کان له ما یساوی کفن احدهما

، فهل یقدم علیها مطلقاً کما صرح به جماعة، ام لا یقدم کذلک، ام تقدم علیه لو وضع علیها کما عن الروض احتماله فیما قبل الدفن و الجزم به بعده؟ وجوه:.

اقواها: الاول، اذ حق الغیر لا یزاحم الکفن کما مر، فکون کفن المرأة علی زوجها کان بمعنی مالکیة الزوجة للکفن فی ذمة الزوج ام مالکیتها علیه ان یکفنها

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۵۰۱

[...]

کملکها علیه الاسکان فی حال الحیاة، لا یصلح للمزاحمة بعد دلالة الدلیل علی ان الکفن مقدم علی الدین و الحق المالی. نعم بناء علی کونها مالکة فی ذمته عین الکفن، و البناء علی انطباق ما فی الذمة علی ما کفنت به خارجاً بحیث لو اراد التبدیل لما جاز له ذلک، یتعین الالتزام بالوجه الثالث من غیر فرق بین ما قبل الدفن و ما بعده، لکن کلا المبنیین فاسدین، أما الاول: فلما عرفت آنفاً، و أما الثانی: فلأنه لا دلیل علی تعین ما فی الذمة بمجرد التکفین به، و لعل ما هو المقطوع به فی کلمات الأساطین من جواز التبدیل دلیل علی العدم فتحصل: ان الأظهر هو القول الاول.

التنبیه الثالث:

کفن غیر الزوجة من الاقارب لیس علیه

و ان کان ممن یجب نفقته مطلقاً، کان للمیت مال ام لم یکن بلا خلاف ظاهر کما فی طهارة الشیخ الاعظم، بل ظاهر المحکی عن الروض: انه من المسلمات، و عن موضع من التذکرة: وجوبه، و مال جماعة من محشی العروة إلی وجوبه فی فرض عدم المال للمیت.

اقول: مقتضی الاصل بعد عدم الدلیل علی الوجوب هو العدم، و استدل للثانی: بانه من الانفاق الواجب، و حیث انه یشترط فی وجوب الانفاق علی غیر الزوجة ان لا یکون عنده ما یغنیه عن ان یکون کلًا علی غیره، فخص جماعة الوجوب بما إذا لم یکن عنده مال. و لکن قد مرّ أن صدق الانفاق علی الکفن یمکن منعه، کما ان شمول ادلة الانفاق له علی فرض صدقه قابل للمنع، و الاستصحاب، علی فرض تمامیة ارکانه لا یجری، لکونه محکوماً لاستصحاب عدم الجعل کما اشرنا إلیه غیر مرة.

فالاقوی: عدم الوجوب مطلقاً.

[فی الحاق مئونة التجهیز بالکفن]

التنبیه الرابع: الحق بالکفن: جماعة من الاصحاب کالشیخ فی المبسوط، و الحلی فی السرائر، و المصنف فی نهایة الاحکام، و الشهیدین فی جملة من کتبهما، و المحقق الثانی فی جامع المقاصد، و غیرهم فی غیرها: مئونة التجهیز، بل قیل: لا أجد خلافاً فیه:

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۵۰۲

الرابعة الحرام کالحلال إلا فی الکافور فلا یقربه

و استدل له: بان ذکر الکفن فی الخبرین انما هو لکونه اهم مؤن التجهیز لا لخصوصیة فیه، کما انه الوجه فی الاقتصار علی الکفن فیما دل علی خروجه من اصل المال، و انه مقدم علی الدین، مع انه لا خلاف فی ان سائر مؤن التجهیز تؤخذ من اصل الترکة، و بانه من الانفاق الواجب.

و لکن یرد علی الاخیر ما عرفت آنفاً، و علی ما قبله ان الظاهر من النص الاختصاص بالکفن، و ان ذکره انما یکون لخصوصیة فیه لا من باب المثال. و لأجل ذلک توقف جماعة من متأخری المتأخرین تبعاً للمحقق الاردبیلی رحمه اللّه فی هذا الحکم، و هو فی محله، بل لو لا افتاء الاصحاب و ما ادعاه بعضهم من عدم الفصل بین الکفن و غیره لکان الاقوی عدم کون ما عدا الکفن علی الزوج.

الخامس:

إذا کفنها الزوج فسرقه سارق

وجب علیه مرة اخری، إذ مقتضی اطلاق الخبرین: ان الکفن الواجب علی المکلفین عامة وجوباً کفائیاً یجب بذله علی الزوج.

الحرام کالحلال

. الرابعة: الحرام کالحلال إلا فی الکافور فلا یقربه فلا یجوز تحنیطه و لا وضع الکافور فی ماء غسله بلا خلاف کما عن المصنف و المحقق الثانی، بل عن الخلاف و الغنیة: دعوی الاجماع علیه.

و تشهد له جملة من النصوص: کمصحح «۱» محمد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه

(۱) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب غسل المیت حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۵۰۳

[...]

السلام): عن المحرم إذا مات کیف یصنع به؟ قال (علیه السلام): یغطی وجهه و یصنع به کما یصنع بالحلال (بالمحل)، غیر انه لا یقربه طیباً. و نحوه خبره الآخر عن السیدین. الباقر و الصادق علیهما السلام.

و موثق «۱» سماعة: عن المحرم یموت فقال (علیه السلام): یغسل و یکفن بالثیاب کلها و یغطی وجهه و یصنع به کما یصنع بالمحل، غیر انه لا یمس الطیب.

و صحیح «۲» عبد الرحمن قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن المحرم یموت کیف یصنع به؟ قال (علیه السلام): ان عبد الرحمن بن الحسن (علیه السلام) مات بالابواء مع الحسین (علیه السلام) و هو محرم، و مع الحسین (علیه السلام) عبد اللّه بن العباس و عبد اللّه بن جعفر و صنع به کما یصنع بالمیت، و غطی وجهه و لم یمسه طیباً. قال (علیه السلام): و ذلک کان فی کتاب علی (علیه السلام). و نحوها غیرها.

و مقتضی اطلاقها عدم الفرق بین الکافور و سائر انواع الطیب، و عدم الفرق بین اقسام الاحرام، و عدم الفرق بین التحنیط و جعل الکافور فی ماء غسله.

و دعوی ظهور النصوص فی المنع عن التحنیط خاصة او انصرافها إلیه، ممنوعة، فان ذلک لو تم فانما هو فی بعضها لا فی جمیعها. لاحظ صحیح ابن مسلم المتقدم، و خبر «۳» ابن أبی حمزة: فی المحرم یموت یغسل و یکفن و یغطی وجهه و لا یحنط و لا یمس شیئاً من الطیب. و منه یظهر ضعف ما فی طهارة الشیخ الاعظم رحمه اللّه حیث قال: لو لا الاجماع علی عدم جواز تغسیله بماء الکافور لامکن الخدشة فیه. انتهی.

(۱) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب غسل المیت حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب غسل المیت حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب غسل المیت حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۵۰۴

الخامسة من مس میتاً من الناس بعد برده بالموت و قبل تطهیره بالغسل

و مقتضی عموم قولهم علیهم السلام فی النصوص المتقدمة: و یصنع به کما یصنع بالمحل. و خصوص قوله (علیه السلام): یغطی وجهه و رأسه. جواز تغطیه وجهه و رأسه کما هو المشهور علی ما نسب الیهم. و عن السید و ابن أبی عقیل و الجعفی: حرمتها. و استدل لها: بأن النهی عن تطییبه یدل علی بقائه محرماً فیجب ترتیب جمیع احکام الاحرام، و بما روی «۱» عن ابن عباس عن النبی (صلّی اللّه علیه و آله) فی المحرم مات: لا تمسوه طیباً و لا تخمروا رأسه فانه یحشر یوم القیامة ملبیاً. و بما «۲» عن الامام الصادق (علیه السلام): من مات محرماً بعثه اللّه ملبیاً.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلأنه لا یعتمد علی اطلاقات ادلة احکام الاحرام- علی فرض ثبوتها- مع وجود المقید الذی تقدم.

و أما الثانی: فلأنه ضعیف السند، مع انه لا یصلح لمعارضة ما تقدم.

و أما الثالث: فلأنه لا یدل علی کونه محرماً بعد الموت قبل یوم المحشر، مع انه لو دل علی ذلک و سلمنا ان مقتضی الاطلاقات ترتیب احکام الاحرام بالنسبة إلی هذا المحرم، یتعین رفع الید عنها للنصوص المصرحة بانه یغطی وجهه و رأسه.

وجوب الغسل بمس المیت

اشارة

المسألة الخامسة: من مس میتاً من الناس بعد برده بالموت و قبل تطهیره بالغسل وجب علیه الغسل کما عن القدیمین و الصدوقین و الشیخین و الحلی و الحلبی

---

(۱) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب غسل المیت.

(۲) المستدرک- باب ۱۳- من ابواب غسل المیت حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۵۰۵

]...[

و غیرهم، بل هو المشهور بین الاصحاب، و عن الخلاف: الاجماع علیه.

و تشهد له نصوص مستفیضة: کصحیح «۱» محمد بن مسلم عن احدهما علیهما السلام قال: قلت: الرجل یغمض المیت أ علیه غسل؟ قال (علیه السلام): إذا مسه بحرارته فلا، و لکن إذا مسه بعد ما برد فلیغتسل، قلت: فالذی یغسله یغتسل؟ قال (علیه السلام): نعم.

و صحیح «۲» عاصم بن حمید قال: سألته عن المیت إذا مسه الانسان أ فیه غسل؟ قال: فقال: إذا مسست جسده حین یبرد فاغتسل.

و صحیح «۳» معاویة بن عمار عن مولانا الصادق (علیه السلام) قلت: الذی یغسل المیت أ علیه غسل؟ قال (علیه السلام): نعم، قلت: فاذا مسه و هو سخن؟ قال (علیه السلام): لا غسل علیه، فإذا برد فعلیه الغسل، قلت: و البهائم و الطیر إذا مسها علیة غسل؟ قال (علیه

السلام) لا، لیس هذا کالإنسان. و نحوها غیرها.

و عن السید فی جملة من کتبه: الاستحباب و عن الوسیلة و المراسم و الذخیرة: التوقف فیه.

و استدل له: بعدم ظهور الاخبار فی الوجوب، و بذکره فی سیاق الاغسال المسنونة فی جملة من النصوص کصحیح «۴» الحلبی: اغتسل یوم الاضحی و الفطر و الجمعة و إذا غسلت میتاً و نحوه غیره. و بجعله من السنة فی مقابل غسل الجنابة الذی

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب المس حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱- من ابواب غسل المس حدیث ۳.

(۳) الوسائل- باب ۱- من ابواب غسل المس حدیث ۴.

(۴) الوسائل- باب ۴- من ابواب غسل المس حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۵۰۶

[...]

جعل من الفرض فی عدة «۱» من الاخبار، و بخبر «۲» عمرو بن خالد عن زید بن علی عن آبائه عن علی (علیه السلام): الغسل من سبعة: من الجنابة هو واجب، و من غسل المیت و ان تطهرت اجزأک. و بالتوقیع «۳» المروی عن الاحتجاج فی جواب الحمیری حیث کتب إلی القائم عجل اللّه فرجه: روی لنا عن العالم (علیه السلام) انه سئل عن امام قوم یصلی بهم بعض صلاتهم و حدثت علیه حادثة کیف یعمل من خلفه؟ قال (علیه السلام): یؤخر و یتقدم بعضهم و یتم صلاتهم و یغتسل من مسه التوقیع: لیس علی من مسه إلا غسل الید.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلأن انکار ظهور هذه الاخبار المستفیضة المشتملة علی التعبیرات المختلفة، ففی بعضها: ان علیه الغسل، و فی بعضها: التصریح بوجوب الغسل علیه، و فی جملة منها: الامر به فی الوجوب مکابرة واضحة.

و أما الثانی: فلأن ذکر المأمور به فی سیاق المندوبات لا یکون قرینة لرفع الید عن ظهور الامر فی الوجوب.

و أما الثالث: فلأنه من الجائز ان یکون المراد بالسنة ما وجب و لم یکن دلیله الکتاب.

و أما الرابع: فلأنه یمکن ان یکون المراد اجزاء التطهیر بالغسل عن الوضوء، مع انه ضعیف السند و رواته من العامة و الزیدیة، مع انه یدل علی ثبوت بدل له لا علی عدم وجوبه.

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب غسل المس.

(۲) الوسائل- باب ۱- من ابواب غسل المس حدیث ۸.

(۳) الوسائل- باب ۳- من ابواب غسل المس حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۵۰۷

[...]

و أما التوقیع: فمورده حال الحرارة کما یشهد له التوقیع الآخر قال: و کتب الیه: و روی عن العالم ان من مس میتاً بحرارته غسل یده و من مسه و قد برد فعلیه الغسل، و هذا المیت فی هذه الحال لا یکون إلا بحرارته، فالعمل فی ذلک علی ما هو، و لعله ینحیه بثیابه و لا یمسه، فکیف یجب علیه الغسل؟ التوقیع: إذا مسه فی هذه الحال لم یکن علیه إلا غسل یده. مع انه لو سلم اطلاقه یقید بما تقدم.

و لا ـ خلاف فی عدم وجوب الغسل إذا مسه بعد الغسل، بل فی الجواهر: الاجماع بقسمیه علیه، بل فی المنتهی: انه مذهب علماء الامصار.

و یشهد له «۱» صحیح ابن مسلم عن مولانا الباقر (علیه السلام): مس المیت عند موته و بعد غسله و القبلة لیس بها بأس.

و خبر «۲» ابن سنان عن مولانا الصادق (علیه السلام): و لا بأس ان تمسه بعد الغسل و تقبله.

و بهما یقید اطلاق ما دل علی وجوب الغسل بمس المیت بعد برده.

و أما موثق «۳» عمار عن أبی عبد الله (علیه السلام): و کل من مس میتاً فعلیه الغسل و ان کان المیت قد غسل. فهو و ان کان ظاهراً فی الوجوب إلا انه یحمل علی الاستحباب لما تقدم کما عن الشیخ رحمه الله، و أما تعلیل عدم الامر بغسل مس المیت فی خبر سلیمان بن خالد بانه انما مس الثیاب، فیحمل علی ارادة عدم الاستحباب ایضاً فی هذا الفرض.

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب غسل المس حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب غسل المس حدیث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۳- من ابواب غسل المس حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۵۰۸

[...]

فروع الاول:

المناط فی وجوب الغسل برد تمام جسده

، فلا یوجب برد بعض جسده و لو کان هو الممسوس، إذ البرد المأخوذ فی النصوص موضوعاً لوجوب الغسل اضیف إلی المیت، فهو ظاهر فی ارادة برد تمام بدنه.

و مقتضی مفهوم جملة منها الذی صرح به فی خبر «۱» علی بن جعفر بقوله (علیه السلام): ان کان المیت لم یبرد فلا ـ غسل علیه. هو عدم وجوب الغسل.

فان قلت: انه یعارضه قوله (علیه السلام) فی حسن «۲» حریز: و ان مسه ما دام حارّاً فلا غسل علیه. و نحوه غیره، لانها بمفهومها تدل علی انه ان مسه و لم یکن المیت حارّاً و ان کان بعضه کذلک یجب علیه الغسل.

قلت: انه فی جمیع النصوص المتضمنة لذلک ذکر ایضاً: و إذا برد ثمّ مسه فلیغتسل او ما یقربه. و لو لم ندع ظهورها فی ان الفقرة الثانیة تصریح بمفهوم الاولی، فلا ریب فی عدم صحة التمسک بمفهوم شیء منهما کما لا یخفی.

و لو سلم عدم الدلیل علی عدم الوجوب، و تعین الرجوع إلی الاصول العملیة، کان اللازم البناء علی ذلک لأصالة البراءة عن الوجوب.

الثانی:

هل المعتبر فی سقوط الغسل تمام الاغسال الثلاثة

، فلو کمل غسل الرأس مثلًا لا یسقط الغسل بمسه، و ان کان الممسوس العضو المغسول منه کما عن المدارک و الذخیرة و محتمل الذکری و جامع المقاصد و ظاهر الروض، ام لا یعتبر ذلک کما

(١) الوسائل- باب ١- من ابواب غسل المس حديث ١٨.

(٢) الوسائل- باب ١- من ابواب غسل المس حديث ١۴.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ۵٠٩

[...]

عن المصنف فى اكثر كتبه و الشهيد و جماعة؟ وجهان: و استدل للثانى: بالاصل، و بدوران الغسل مدار النجاسة الزائلة بمجرد انفصال الغسالة عن العضو، و بتبعض اثر الغسل بتبعضه.

و فى الكل نظر: اما الاول: فلأنه لا يرجع اليه مع الاطلاقات التى تقتضى عدم السقوط، فانه يصدق فى الفرض وقوع المس قبل الغسل، بل فى خبر عبد الله بن سنان: لا بأس ان يمسه بعد الغسل.

و أما الثانى: فلمنع الدوران، إذ لا دليل على التلازم، مع ان زوال النجاسة بمجرد انفصال الغسالة انما يكون فى المتنجسات التى انيطت طهارتها بالغسل (بالفتح)، لا فى نجس العين الذى انيطت طهارته بالغسل (بالضم) الذى لا يتحقق إلا بغسل تمام الاجزاء. و بذلك ظهر الجواب عن الخير، فالظهر هو الاول.

الثالث:

الغسل الاضطرارى

، كما لو فقد السدر و الكافور و كانت الاغسال الثلاثة كلها بالماء القراح، او كان الغاسل هو الكافر بمر المسلم مع فقد المماثل، هل يوجب سقوط غسل المس بمسه بعده كما صرح به جماعة، ام لا. كما عن جامع المقاصد و الروض و فى طهارة الشيخ الاعظم؟ وجهان: اقواهما الاول، لإطلاق الاخبار. و دعوى انصرافها إلى الغسل التام ممنوعة.

ثمّ انه هل يكون التيمم مع فقد الماء قائماً مقام الغسل فى سقوط غسل المس بمسه بعده كما عن كشف الغطاء و تبعه سيد العروة و جملة من محشيها، ام لا كما عن القواعد و المنتهى و جامع المقاصد و الروض و المدارك و كشف اللثام و غيرها، بل فى الجواهر: لا أجد فيه خلافاً مما عدا شيخنا فى كشف الغطاء؟ وجهان.

اقول: مدرك وجوب التيمم عند تعذر الغسل ان كان اطلاق ادلة البدلية،

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٢، ص: ۵١٠

[...]

فالاظهر الحاق التيمم بالغسل، لان تلك الادلة تدل على قيام التيمم مقام الغسل فى جميع الآثار، و منها رفع اثر المس.

و دعوى ان الظاهر منها البدلية فى رفع الحدث، و لا يرفع الخبث اجماعاً، و كون الاثر فى المقام للحدث دون الخبث غير ثابت كما اشار إليه الشيخ الاعظم رحمه الله، مندفعة بان الخبث الذى يزول بالغسل (بالضم) لا إجماع على عدم رفعه بالتيمم، نعم الخبث الذى ينحصر رافعه بالغسل (بالفتح) لا يرتفع به.

و بعبارة اخرى: رتب فى النصوص هذا الاثر على الغسل (بالضم)، و مقتضى اطلاق ادلة البدلية قيام التيمم مقامه، و دعوى ان ادلة البدلية مختصة بما لا يكون لغير الماء دخل فيه، مندفعة بان هذا هو الوجه الذى ذكر لعدم شمول ادلة البدلية لغسل الميت، و قد تقدم الكلام فيه، و الكلام فى المقام انما يكون على فرض الشمول، و اما إذا كان مدرك وجوب التيمم النص الوارد فى المجدور، فالاقوى

عدم الالحاق، إذ لا عموم له کی یدل علی ترتب جمیع آثار الغسل علیه، و حیث عرفت صحة التمسک باطلاق ادلة البدلیة فالاظهر هو الالحاق.

یجب الغسل بمس الکافر

الرابع: لا فرق فی المیت الذی یجب الغسل بمسه بین المسلم و الکافر کما عن المصنف و الشهید و المحقق الثانی، و عن المصنف فی المنتهی و التحریر: التوقف فی وجوبه بمس الکافر، و منشؤه انه فی النصوص جعل الغسل غایة لوجوب غسل المس، فمن لا یؤثر فی حقه التغسیل و لا یقبل التطهر غیر مشمول لها.

و فیه: ان بعض النصوص و ان کان مغیّاً بذلک، إلا ان جملة منها مطلقة غیر

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۵۱۱

]...[

مغیاة بذلک، و مقتضی اطلاق تلک النصوص عدم الفرق بینهما، مع ان غایة ما یستفاد من القید المزبور انتفاء الحکم فی صورة تحقق الغایة، و لا یدل علی قصر الحکم الذی تضمنه صدر تلک النصوص بمن تحقق هذه الغایة بالنسبة إلیه کما لا یخفی.

و أما تعلیل ذلک بان مس الکافر لا یزید علی مس البهیمة و الکلب، فهو کما تری من الوجوه الاعتباریة التی لا یعتمد علیها فی الاحکام الشرعیة، مع ان ایجاب الغسل بمسه لا یوجب مزیة له علی اخویه فتدبر. فالاظهر هو عدم الفرق بینهما.

و منه یظهر انه لا ـ فرق بین الصغیر و الکبیر حتی السقط إذا تم له اربعة اشهر، و اما قبل تمام اربعة اشهر، ففی وجوب الغسل بمسه وجهان: من صدق المیتة علیه لان الموت هو ما یقابل الحیاة، تقابل العدم و الملکة، فهو عدم الحیاة عما من شأنه الحیاة، و لا یعتبر فی صدق العدم فی مقابل الملکة القابلیة الفعلیة، بل تکفی القابلیة النوعیة.

و من ظهور النصوص فی المیت بعد الحیاة کما یشهد له اشتراط البرودة الظاهر فیما بعد الحرارة کما صرح به فی جملة منها، و التعلیل فی خبری الفضل و ابن سنان: بان المیت إذا خرج منه الروح بقی منه اکثر آفته. و لعله یکون الثانی اقوی، لا سیما و انه یستفاد من النصوص الواردة فی القطعة المبانة ان المیت انما یجب الغسل بمسه إذا کان ذا عظم لا مطلقاً، و السقط قبل ولوج الروح لا عظم له، فلا یجب علی من مسه الغسل لذلک.

لا فرق فی الممسوس بین ما تحله الحیاة و غیره

الخامس: لا فرق فی الممسوس بین الاجزاء التی تحلها الحیاة و غیرها لصدق المس، فیشمله اطلاق الادلة، و فی طهارة الشیخ العظم و محکی الروض: اعتبار المس

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۵۱۲

]...[

لما تحله الحیاة، و تردد المحقق الثانی فی السن بعد البناء علی الوجوب فی الاعظم و الظفر، و عدم الوجوب فی الشعر، و کذلک الشهید فی محکی الذکری تردد فی السن، و فی محکی الدروس جزم بالعدم.

و استدلوا للعدم فی مقابل اطلاق الادلة. بوجوه: منها: ان الاجزاء التی لا تحلها الحیاة لا تتنجس فلا یجب الغسل بمسها.

و منها: تعلیق الغسل فی خبر «۱» عاصم بن حمید و مکاتبة «۲» الصفار علی مس الجسد بعد برده و الظاهر من لفظ الجسد، سیما بعد

اتصافه بالبرودة، ما یقابل مطلق ما عداه، و منه شعر لحیته، لاما یقابل ثیاب المیت.

و منها: التعلیل فی حسن «۳» الفضل کالصحیح عن مولانا الرضا (علیه السلام) الوارد فی عدم وجوب الغسل بمس غیر الانسان، بقوله (علیه السلام): لان هذه الاشیاء کلها ملبسة ریشا و صوفاً و شعرا و وبرا، و هذا کله لا یموت، و انما یماس منه الشیء الذی هو ذکی من الحی و المیت.

و فی الکل نظر: اما الاول: فلان عدم نجاستها بالموت لا یوجب تقیید اطلاق الادلة، إذ لا دلیل علی التلازم بین نجاسة الممسوس و وجوب الغسل بمسه.

و اما الثانی: فلأن دعوی عدم کون الاجزاء التی لا تحلها الحیاة کالعظم و نحوه من اجزاء الجسد کی لا یصدق علی مسها مس الجسد ممنوعة جداً، و الشرط انما هو برودة جمیع الجسد کما تقدم لا خصوص العضو الممسوس کی یقال انه تختص الادلة بالعضو الذی یتصور فیه البرودة بعد حرارة الحیاة، نعم لا یصدق المس عرفاً فیما إذا

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب غسل المس حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۱- من ابواب غسل المس حدیث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۶- من ابواب غسل المس حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۵۱۳

[...]

مس الشعر المسترسل کأطراف اللحیة و ما یسترسل من الرأس بخلاف اصولها.

و أما الثالث: فلأن التعلیل مما لا یمکن الاخذ بظاهره، اذ لا یجب الغسل بمس غیر الانسان و لو مع مباشرة الاجزاء التی تحلها الحیاة، فلا بد من حمله علی خلاف ظاهره.

و دعوی ان عدم فهمنا للارتباط الواقعی بین العلة و المعلول لا یمنع من الاخذ بظاهر العلة و هی فی المقام ظاهرة فی عدم وجوب الغسل لمس ما لاـ تحله الحیاة من الإنسان، مندفعة بان هذا التعلیل بظاهره معلوم عدم ارتباطه بالمعلول، و لذلک یتعین حمله علی خلاف ظاهره، فلا یمکن الاستدلال به.

و أما الماس، فالاظهر وجوب الغسل بالمس بکل ما لا تحله الحیاة إلا فیما لم یصدق بمسه انه مس میتاً کما هو کذلک فی المس بطرف الشعر الطویل. فما عن الروض عن اعتبار الحیاة فی الماس ضعیف.

مس الشهید و المقتول بقصاص او حد

السادس: حکی عن کتب المحقق و المصنف و الشهیدین و المحقق الثانی عدم وجوب الغسل بمس الشهید، و عن الحلی: وجوبه، و احتمله او مال إلیه فی محکی کشف اللثام، و اختاره بعض اعاظم محققی العصر، و تردد فیه صاحبا الذخیرة و الحدائق.

و استدل للاول: بان بعض الاخبار مختص بمن من شأنه ان یغسل، فلا یشمل الشهید، و النصوص المطلقة تحمل علی المقید، و بعموم «۱» ما دل علی ان الشهید بحکم

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب غسل المیت.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۵۱۴

]...[

المغسّل، و بخلو الاخبار الحاکیة للغزوات الصادرة عن النبی (صلّی الله علیه و آله) أو الوصی عن امر من یباشر دفن القتلی بغسل المس مع حصول المس غالباً و بان المستفاد من النصوص ان الغسل بمس المیت انما یجب لوجود اثر فی الممسوس من الحدث او الخبث و هو مفقود فی الشهید.

و فی الکل نظر: أما الاول: فلعدم حمل المطلق علی المقید فی المثبتین.

و أما الثانی: فلعدم کونه فی مقام تنزیل الشهید منزلة المغسل کی یصح التمسک باطلاق التنزیل کما لا یخفی علی من لاحظه.

و أما الثالث: فلأن خلو الاخبار الحاکیة عن الامر بالغسل- لو سلم تلازم الدفن غالباً مع حصول المس- لا یصلح ان یکون مقیداً لإطلاق الادلة.

و أما الرابع: فلأن عدم وجوب غسل الشهید أعم من عدم وجود آثر من آثار الموت الموجب لوجوب الغسل بمسه، فالقول بالوجوب لو لم یکن مخالفاً لفتوی اکثر الاساطین و المحققین، اقوی.

و یؤیده «۱» خبر الحسن بن عبید: کتبت إلی الصادق (علیه السلام): هل اغتسل امیر المؤمنین (علیه السلام) حین غسل رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) عند موته؟ فقال (علیه السلام): کان رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) طاهراً مطهراً، و لکن فعل امیر المؤمنین (علیه السلام) و جرت به السنة. و نحوه خبر «۲» الصیقل.

و أما المقتول بقصاص أوحد، فالظاهر عدم وجوب غسل المس بمسه کما عن المصنف فی جملة من کتبه و الشهید و المحقق الثانی و سید المدارک و غیرهم، اذ غسله المقدم هو غسل المیت کما تقدم، فیکون مسه بعد القتل مساً بعد الغسل.

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب غسل المس حدیث ۷.

(۲) الوسائل- باب ۱- من ابواب غسل المس حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۵۱۵

أو مس قطعة منه فیها عظم من حی أو میت وجب علیه الغسل

و دعوی انصراف النصوص إلی الغسل بعد الموت لانه المتعارف، ممنوعة، اذ التعارف لا یوجب انصرافاً موجباً لتقیید الاطلاقات، اللهم إلا ان یقال انه لا إطلاق لنصوص عدم وجوب الغسل بمس المیت بعد الغسل بنحو یشمل الغسل قبل القتل، بل هی مختصة بالغسل بعد الموت کما لا یخفی علی من لاحظها، و ما دل علی انه یغسل قبل القتل لا دلالة له علی ترتب جمیع آثار الغسل بعد الموت علیه. و علیه فالاشبه هو الوجوب کما عن جماعة.

مس القطعة المبانة

السابع: ما ذکره المصنف بقوله أو مس قطعة فیها عظم قطعت من حی او میت وجب علیه الغسل علی المشهور بین الاصحاب قدیماً و حدیثاً کما فی الجواهر، و خالفهم المحقق فی محکی المعتبر، و تبعه سید المدارک فلم یوجباه.

و یشهد للاول: ما رواه «۱» المشایخ الثلاثة عن ایوب بن نوح عن بعض اصحابه عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): إذا قطع من الرجل قطعة فهی میتة، فاذا مسه انسان فکل ما کان فیه عظم فقد وجب علی من یمسه الغسل، فان لم یکن عظم فلا غسل علیه. و هو و ان کان ضعیفاً للارسال إلا ان ضعفه مجبور بالعمل.

و دعوی المحقق ان الروایـة مقطوعة و العمل بها قلیل کما تری، و مورده و ان کان المبانة من الحی، إلا انه یثبت فی المبانة من المیت بالفحوی، و تنقیح المناط و عدم القول بالفصل بین المبانة من المیت و المبانة من الحی، مع انه یمکن ان یقال ان الخبر بنفسه

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب غسل المس حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۵۱۶

]...[

یـدل علی وجوب الغسـل بمس المبانـة من المیت ایضـاً من جهـة صـدق المیتـة علیها حقیقـة، فتنـدرج فی الموضوع الـذی ترتب علیه الحکم فی الخبر.

هذا فیما لا یسـمی میتاً، و أما ما یسمی میتاً کالبدن المقطوع الاطراف، فیدل علی وجوب الغسل بمسه ما دل علی وجوبه بمس المیت، و اسـتدل له فی المبانـة من المیت فی محکی الذکری: بان هذه القطعة جزء من جملة یجب الغسل بمسـها، فکل دلیل دل علی وجوب الغسل بمس المیت فهو دال علیها، و بان الغسل یجب بمسـها متصلة فلا یسقط بالانفصال، و بانه یلزم عدم الغسل لو مس جمیع المیت متفرقاً.

اقول: یرد علی الجمیع ان لازمهـا وجوب الغسل بمس کل جزء مبان من المیت و لو لم یکن فیه عظم و لم یلتزم به أحـد فتأمل، مع انه یرد علی الاول ان موضوع الحکم مس المیت و هو لا یصدق علی مس جزء منه.

و بذلک یظهر ما فی الوجه الثانی، و ان ارید به الاستصحاب لعدم بقاء الموضوع، مع انک قد عرفت غیر مرة عدم جریان الاستصحاب فی الاحکام.

و یرد علی الثـالث: انه ان صـدق علی مس جمیع الاـجزاء المتفرقـة مس المیت فهو الفـارق بین الموردین، و إلاـ فنلـتزم بعـدم وجوب الغسل فی ذلک الفرض ایضاً.

فالعمدة المرسل، و علیه فلا یجب الغسل بمس العظم المجرد، فان الموضوع فی الخبر ما فیه عظم، و هو لا یصدق علی العظم المجرد، و الاسـتدلال للوجوب بمسه بـدوران الحکم مـداره وجوداً و عدماً فی غیر محله، اذ دوران الحکم مداره اعم من جریانه فیه. و أما خبر «۱» اسـماعیل الجعفی عن أبی عبـد اللّه (علیه السـلام): سـألته عن مس عظم المیت، قـال (علیه السـلام): إذا جـاز سـنة فلیس به بـأس. فمفهومه و ان کان ثبوت

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب غسل المس حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۵۱۷

و لو خلت القطعة من عظم

البأس بمسه قبل مضـی السـنة إلا انه لضـعفه فی نفسه و اعراض المشـهور عنه- اذ لم ینقل الافتاء بمضمونه عن غیر الفقیه و المقنع- لا یعمل به.

و أما الاستصحاب فقد مر عدم جریانه لوجهین، فما عن التذکرة و المنتهی و نهایة الاحکام و التحریر و غیرها من القول بعدم الوجوب بمسه، هو الاقوی.

و بما ذکرناه ظهر ضـعف ما عن الذکری و الدروس و الموجز و فوائد الشرائع و المسالک من القول بالوجوب، کما انه ظهر ان الاقوی

عدم الوجوب بمس السن المنفصل عن المیت.

و لو خلت القطعهٔ من عظم لا یجب علی من مسها الغسل بلا خلاف ظاهر، و عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه. و یشهد له مرسل ایوب المتقدم، المنجبر ضعفه بالعمل.

وجوب غسل المس شرطی

الثامن: المشهور بین الاصحاب ان وجوب هذا الغسل شرطی، و انما یجب لکل واجب مشروط بالطهارهٔ علی ما نسب إلیهم، و قیل: ان علیه اتفاق جمیع القائلین بالوجوب، و فی المدارک: و أما غسل المیت فلم اقف علی ما یقتضی اشتراطه فی شیء من العبادات، و لا مانع من ان یکون واجباً لنفسه کغسل الجمعهٔ و الاحرام عند من اوجبهما. و تبعه بعض.

اقول: الجمود علی ظواهر النصوص یقتضی ذلک، اذ لم یقید الامر به فی النصوص بشیء، و مقتضی اطلاقها الوجوب و ان لم یجب شیء من ما هو مشروط بالطهارهٔ، إلا ان دعوی انه ینسبق إلی الذهن من الامر بالغسل عند مس المیت کون المس کالجنابهٔ من الاحداث المقتضیهٔ للتطهیر منه، و لیس من قبیل الامر بغسل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۵۱۸

[...]

الجمعهٔ الذی یکون الامر به مطلقاً غیر معلق علی حدوث امر زمانی مستند إلی المغتسل، کما ان المنسبق إلی الذهن من الامر بغسل الثوب عند ملاقاته للبول نجاسته، قریبهٔ جداً.

و یؤیده بل یشهد له التعلیل فی بعض النصوص کصحیح «۱» الفضل أو حسنه بالطهارهٔ مما اصابه من فضح المیت: لان المیت إذا خرج منه الروح بقی اکثر آفته. و نحوه خبر «۲» ابن سنان، فالأظهر ما هو المشهور بین الاصحاب. نعم غایهٔ ما یستفاد من الادلهٔ- بعد ملاحظهٔ ما ذکرناه- انما هی شرطیهٔ غسل المس لکل ما کان صرف الحدث مانعاً عنه، و أما ما کان الحدث الاکبر مانعاً عنه دون الاصغر کالمکث فی المساجد فلا یکون هذا الغسل شرطاً له.

و بناء علی ما قویناه من اغناء کل غسل عن الوضوء، لا أثر للنزاع فی ان مس المیت ینقض الوضوء ام لا، و أما بناء علی ما هو المشهور من العدم، فالظاهر عدم ناقضیته له لعدم الدلیل علیه، فان الدلیل انما دل علی تحقق حدث خاص بالمس و یکون رافعه الغسل، و أما کون ذلک الحدث منافیاً للوضوء و ناقضاً فلا یدل علیه، و ما دل علی ان کل غسل معه وضوء لا یدل علی ذلک کما تقدم تنقیحه فی مبحث الحیض فراجع.

حکم الشک فی المس الموجب للغسل

التاسع: إذا شک فی تحقق المس و عدمه بنی علی العدم للاستصحاب، و کذلک

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب غسل المس حدیث ۱۱.

(۲) الوسائل- باب ۱- من ابواب غسل المس حدیث ۱۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۵۱۹

[...]

إذا شک فی ان الممسوس انسان او حیوان، فانه یجری استصحاب عدم تحقق المس الموجب للغسل و هو مس الانسان.

و لو شک فی انه مسه قبل برده او بعده، فان احرز برودته و شک فی تقدم المس علیها و تأخره عنها فقد یقال انه یجری الاستصحاب فی کل من الحادثین، فیتعارضان و یتساقطان، من غیر فرق بین ما إذا علم تاریخ احدهما و جهل تاریخ الآخر، أو جهل التاریخ فی الطرفین، بناء علی ما حققناه فی محله من جریان الاصل فی الجمیع، فیرجع إلی استصحاب الطهارة.

و لکن الاظهر عدم جریان استصحاب عدم المس إلی حین برودته لعدم کون ذلک موضوع الاثر، فان ما یترتب علیه الاثر هو المس بعد البرودة، و هو لا یثبت بهذا الاصل کما لا یخفی، فاذاً یجری استصحاب عدم البرودة إلی حین المس، و یترتب علیه عدم وجوب الغسل بمسه، و ان لم یحرز برودته حین الشک یستصحب عدم برودته، و یترتب علیه عدم وجوب الغسل علی من مسه بناء علی ما هو الصحیح من جریان الاصل فی جزء الموضوع، و انه بضم الوجدان إلی الاصل یحرز الموضوع و یترتب علیه الحکم.

و لو شک فی انه کان الممسوس شهیداً ام لا، فبناء علی المختار من وجوب الغسل بمس الشهید لا کلام، و أما بناء علی المشهور من عدم الوجوب بمسه، فلا یجب الغسل فی المقام لاستصحاب عدم شهادة الممسوس، و لا یعارضه استصحاب عدم الموت حتف انفه لعدم کونه موضوعاً لوجوب الغسل فإن الدلیل انما دل علی وجوب الغسل بمس المیت مطلقاً خرج عنه ما إذا کان شهیداً و بقی الباقی، و حیث ان الشهادة صفة وجودیة مسبوقة بالعدم فیجری استصحاب عدمها، و یثبت به کون المیت نجساً و محدثاً فیجب تغسیله، و الغسل بمسه، و لو شک فی انه کان قبل الغسل او

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۵۲۰

[...]

بعده یجب علیه الغسل لاستصحاب عدم الغسل إلی حین المس، و یترتب علیه وجوب الغسل به، هذا فیما لم یحرز الغسل، و أما فیما علم الغسل ایضاً و شک فی المتقدم منهما و المتأخر، فیجری استصحاب عدم المس إلی حین الغسل، و یترتب علیه عدم وجوب الغسل فیتعارضان و یتساقطان، فیرجع إلی استصحاب الطهارة.

العاشر:

إذا کان هناک قطعتان یعلم اجمالًا ان احداهما من میت الانسان

، فان مسهما وجب علیه الغسل، و ان مس احداهما فهل یجب علیه الغسل بمسها ام لا، ام یفصل بین الموارد؟ وجوه اقواها الاخیر، فان العلم الاجمالی بکون احداهما من الانسان لا یمنع من جریان استصحاب عدم تحقق مس الانسان الموجب لعدم وجوب الغسل، و العلم الاجمالی بوجوب الغسل بمس هذه، او وجوب دفن القطعة الاخری لا یوجب عدم جریان الاصل فیه، اذ بعد فرض عدم جریان الاصل فی الطرف الآخر بمنجزٍ آخر موجود قبله یجری الاصل فیه بلا معارض.

نعم یجب الغسل بمسها فیما إذا حدث العلم الاجمالی بعد المس و کان الطرف الآخر مورد الحکم- الزامی- من وجوب دفن و نحوه، فانه حینئذ یحصل العلمان فی زمان واحد، و هما العلم بوجوب دفن الممسوسة مثلًا او الطرف الآخر، و العلم بوجوب الغسل بمسها او وجوب دفن الطرف الآخر، و لا ینحل احدهما بالآخر.

و دعوی ان الاصل فی وجوب الغسل بالمس متأخر رتبة عن الاصل الجاری فی وجوب دفن الممسوسة، ففی المرتبة السابقة یتعارض ذلک الاصل مع الاصل الجاری فی الطرف الآخر فیتساقطان، ففی المرتبة المتأخرة یجری الاصل فی وجوب الغسل بمسها بلا معارض، مندفعة اولًا: بأن هذه الاحکام لیست احکاماً للرتبة و انما هی احکام للزمان، و حیث ان الاصل فی وجوب غسل المس و الدفن فی الممسوسة متحدان زماناً فکلاهما طرف للمعارضة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۲، ص: ۵۲۱

أو كان المیت من غیر الناس غسل یده خاصة.

و ثانیاً: لو سلمنا تأخر الاول لكن لا یكون متأخراً عن الاصل الجاری فی القطعة الاخری غیر الممسوسة، بل هما فی رتبة واحدة، و لا وجه لتوهم التأخر، إلا ان ما هو متأخر عن شیء رتبة متأخر عما یكون فی رتبته ایضاً و ان لم یكن بینهما ملاك التأخر الرتبی، و هو فاسد كما حقق.

[او كان المیت من غیر الناس غسل یده خاصة]

الحادی عشر: ما فی المتن او كان المیت من غیر الناس غسل یده خاصة ان كان له نفس سائلة و كان المس برطوبة مسریة كما ستعرف تفصیله فی الجزء الثالث فی مبحث النجاسات: هذا فی الغسل (بالفتح)، و أما الغسل (بالضم) فلا خلاف فی عدم وجوبه، و تشهد له جملة من النصوص المتقدمة المصرحة بذلك. هذا تمام الكلام فی مباحث احكام الاموات.

تعریف مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

جاهِدُوا بِأَمْوالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فی سَبیلِ اللَّهِ ذلِكُمْ خَیْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/۴۱).

قالَ الإمامُ علیّ بنُ موسَی الرِّضا – علَیهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْیَا أمْرَنَا... یَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ یُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَنادِرُ البِحار – فی تلخیص بحار الأنوار، للعلاّمة فیض الاسلام، ص ۱۵۹؛ عُیونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشَّیخ الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷).

مؤسّس مُجتمَع "القائمیّة" الثّقافیّ بأصبَهانَ – إیرانَ: الشهید آیة الله "الشمس آبادی" – رَحِمَهُ اللهُ – كان أحداً من جَهابذة هذه المدینة، الذی قدِ اشتهَرَ بشَغفِهِ بأهل بَیت النبیّ (صلواتُ اللهِ علَیهِم) و لاسیَّما بحضرة الإمام علیّ بن موسَی الرِّضا (علیه السّلام) و بساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالی فرجَهُ الشَّریفَ)؛ و لهذا أسّس مع نظره و درایته، فی سَنَةِ ۱۳۴۰ الهجریّة الشمسیّة (=۱۳۸۰ الهجریّة القمریّة)، مؤسَّسةً و طریقةً لَم یَنطَفِئ مِصباحُها، بل تُتَّبَع بأقوَی و أحسَنِ مَوقِفٍ كلَّ یوم.

مركز "القائمیّة" للتحرِّی الحاسوبیّ – بأصبَهانَ، إیرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ۱۳۸۵ الهجریّة الشمسیّة (=۱۴۲۷ الهجریّة القمریّة) تحتَ عنایة سماحة آیة الله الحاجّ السیّد حسن الإمامیّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَدَةِ جمعٍ من خِرّیجی الحوزات العلمیّة و طلاب الجوامع، باللیل و النهار، فی مجالاتٍ شتّی: دینیّة، ثقافیّة و علمیّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشیعة و تبسیط ثَقافة الثَّقَلَین (كتاب الله و اهل البیت علیهِمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزیز دوافع الشَّباب و عموم الناس إلی التَّحَرِّی الأدَقّ للمسائل الدّینیّة، تخلیف المطالب النّافعة – مكانَ البَلاتیثِ المبتذلة أو الرّدیئة – فی المحامیل (=الهواتف المنقولة) و الحواسیب (=الأجهزة الكمبیوتریّة)، تمهید أرضیّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثَقافیّةٍ علی أساس معارف القرآن و أهل البیت –علیهم السّلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققین و الطّلاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِج العلوم الإسلامیّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهیل رفع الإبهام و الشُّبُهات المنتشرة فی الجامعة، و...

- مِنها العَدالة الاجتماعیّة: التی یُمكِن نشرها و بثّها بالأجهزة الحدیثة متصاعدةً، علی أنّه یُمكِن تسریعُ إبراز المَرافِق و التسهیلاتِ – فی آكناف البلد - و نشرِ الثّقافةِ الاسلامیّة و الإیرانیّة – فی أنحاء العالَم - مِن جهةٍ اُخرَی.

- من الأنشطة الواسعة للمركز:

الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتبٍ، كتیبة، نشرة شهریّة، مع إقامة مسابقات القِراءة

ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقیقیّة و مکتبیة، قابلة للتشغیل فی الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المَعارض ثـّلاثیّةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّکة و... الأماکن الدینیّة، السیاحیّة و...

د) إبداع الموقع الانترنتی" القائمیّة "www.Ghaemiyeh.com و عدّة مَواقِعَ اُخـَرَ

ه) إنتاج المُنتـَجات العرضیّة، الخـَطابات و... للعرض فی القنوات القمریّة

و) الإطلاق و الدَّعم العلمیّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعیّة، الاخلاقیّة و الاعتقادیّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴)

ز) ترسیم النظام التلقائیّ و الیدویّ للبلوتوث، ویب کشک، و الرّسائل القصیرة SMS

ح) التعاون الفخریّ مع عشراتِ مراکزَ طبیعیّة و اعتباریّة، منها بیوت الآیات العِظام، الحوزات العلمیّة، الجوامع، الأماکن الدینیّة کمسجد جَمکرانَ و...

ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفیذ مشروع" ما قبلَ المدرسة "الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِکین فی الجلسة

ی) إقامة دورات تعلیمیّة عمومیّة و دورات تربیة المربّی (حضوراً و افتراضاً) طیلة السَّنـَة

المکتب الرّئیسیّ: إیران/أصبهان/ شارع"مسجد سیّد/ "ما بینَ شارع"پنج رَمَضان "ومُفترَق"وفائی/"بنایة"القائمیّة"

تاریخ التأسیس: ۱۳۸۵ الهجریّة الشمسیّة (=۱۴۲۷ الهجریة القمریّة)

رقم التسجیل: ۲۳۷۳

الهویّة الوطنیّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البرید الالکترونی: Info@ghaemiyeh.com

المَتجَر الانترنتی: www.eslamshop.com

الهاتف: ۲۵-۲۳۵۷۰۲۳- (۰۰۹۸۳۱۱)

الفاکس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱)

مکتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱)

التـِّجاریّة و المَبیعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور المستخدمین ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

ملاحَظة هامّة:

المیزانیّـة الحالیّـة لهـذا المرکز، شـَعبیّـة، تبرّعیّة، غیر حکومیّة، و غیر ربحیّة، اقتـُنِیَت باهتمام جمع من الخیّرین؛ لکنـّها لا تـُوافِی الحجمَ المتزاید و المتـّسِعَ للامور الدّینیّة و العلمیّة الحالیّة و مشاریع التوسـعة الثـّقافیّة؛ لهذا فقد ترجّی هذا المرکزُ صاحِبَ هذا البیتِ (المُسـمَّی بالقائمیّـة) و مع ذلک، یرجو مِن جانب سـماحة بقیّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالی فرَجَهُ الشَّریفَ) أن یُوفـِّقَ الکلَّ توفیقاً متزائداً لِإعانتهم - فی حدّ التـّمکـّن لکلّ احدٍ منهم – إیّانا فی هذا الأمر العظیم؛ إن شاءَ اللهُ تعالی؛ و اللهُ ولیّ التوفیق.